

الإيضاح عن مسائل الإجماع

على مذاهب الأئمة الأربعة

وغيرهم رحمهم الله

تنبيه : وضع متن الإيضاح للإمام النووي بأعلى الصفحة مشكولاً تمام الفائدة

جمع وترتيب وتعليق

عبد الفتاح حسين راوه

المكي كان الله له وللمؤمنين والمؤمنات آمين

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

يطلب من

المؤلف وكافة المكتبات بالمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم التعريف بصاحب الإيضاح رحمه الله تعالى

هو الإمام العلامة شيخ الإسلام أستاذ المتأخرين وحجة الله على اللاحقين والداعى إلى سبيل السالفين محرر مذهب الشافعى ومهذبته ومحققه ومرتبته فقيه المحدثين ، ومحدث الفقهاء الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف بن موسى بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد بن جمعة النووى الشافعى .

مولده رحمه الله تعالى

ولد فى العشر الأول من المحرم عام ٦٣١ أحد وثلاثين وستائة ببلدة نوى (قرية من قرى دمشق بمرتفعات الجولان) وبها نشأ ، وحفظ القرآن العظيم .

رحلته إلى دمشق لطلب العلم

قال رحمه الله تعالى : فلما كان عمرى تسع عشرة سنة قدم بى والدى فى سنة تسع وأربعين وستائة إلى دمشق فسكنت المدرسة الرواحية وبقيت نحو سنتين لا أضع جنبى بالأرض وأتقوت بجراية المدرسة لاغير وحفظت التنبيه فى نحو أربعة أشهر ونصف ثم حفظت ربيع العبادات من المذهب فى باقى السنة ، وجعلت أشرح وأصحح على شيخنا الكمال إسحاق المغربى ولازمته فأعجب بى لما رأى من ملازمتى للاشتغال ، وعدم اختلاطى بالناس وأحببنى محبة شديدة ، وجعلنى معيد الدرس بحلقته لأكثر الجماعة . قال ابن العطار رحمه الله تعالى ، ذكر الشيخ لى أنه كان يقرأ كل يوم أثنى عشر درساً على المشايخ شرحاً يعنى فى الدين وأصوله ، والفقه وفصوله ، والحديث ومصطلحه ، واللغة والمنطق . قال : وكنت أعلق جميع مايتعلق بها من شرح مشكل وإيضاح عبارة ، وضبط لغة ، وبارك الله لى فى وقتى واشتغالى وأعاننى عليه .

مشايقه رحمه الله تعالى

أخذ عن اسحاق بن أحمد المغربى وعبد الرحمن بن نوح المقدسى ، وعمر بن أسعد الإربلى ، وخالد بن يوسف النابلسى ، والضياء بن تمام الحنفى وأحمد بن سالم المصرى ،

ومحمد بن عبدالله بن مالك الجيّاني صاحب الألفية وعمر بن بندر التفليسي ، وإبراهيم بن علي الواسطي ، وأحمد بن عبدالدائم المقدسي ، وإسماعيل بن أبي اليسر التنوخي ، وعبد الرحمن بن سالم الأنباري ، وعبد الرحمن بن محمد قدامة المقدسي ، وعبد العزيز بن محمد الأنصاري وغيرهم رحمهم الله تعالى .

تفننه في العلوم

تفنن رحمه الله في أصناف من العلوم فقهاً فكان المرجع والمعوّل عليه في فقه الشافعي رحمه الله تعالى ، ومتون أحاديث ، وأسماء رجال ، فجمع بين الرواية والدراية ، فكان أول أهل زمانه معرفة ، وحفظاً واتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ ، وعلماً بعلمه وصحيحه وأسانيده ، فالنوى فقيه المحدثين ، ومحدث الفقهاء . بل صار علماً يشار إليه بالبنان في زمانه ، ومرجعاً يعتمد عليه ، غير منازع ولا مدافع رحمه الله تعالى .

توليته التدريس

بعد أن اكتملت للنوى رحمه الله أدوات الحديث والفقه قام بتدريسهما في المدرسة الإقبالية التي أنشأها جمال الدين إقبال سنة ٦٠٣ هـ ثم قام بالتدريس في المدرسة الركنية التي أسسها ركن الدين منكورس ، والمدرسة الخلفية التي أقامها خلف الدين سليمان ، ثم ولى دار الحديث سنة (٦٦٥ هـ) فلم يأخذ من معلومها شيئاً حتى توفي رحمه الله تعالى .

تلاميذه رحمه الله تعالى

أخذ عنه علاء الدين بن العطار ، وأحمد بن إبراهيم بن مُصعب ، وأحمد بن محمد الجعفرى ، وأحمد بن فرح الإشبيلي ، والرشد إسماعيل بن المعلم الحنفى ومحمد بن أبى الفتح الحنبلى ، وأحمد الضرير الواسطى ، وسليمان بن عمر الدّرعى ، وعبد الرحمن بن محمد المقدسى ، والبدر بن جماعة ، ومحمد بن النقيب ، ومحمد بن عبد الخالق الأنصارى ، وهبة الله بن عبد الرحيم البارزى ، ويوسف بن عبد الرحمن الميزنى ، وغيرهم رحمهم الله تعالى .

مناقبه رحمه الله تعالى

ذكر والده أنه كان نائماً إلى جنبه وهو ابن سبع سنين ، ليلة سبع وعشرين من رمضان ، فانتبه نحو نصف الليل ، وقال : يأبى ما هذا الضوء الذى ملأ الدار ، قال فاستيقظنا ، ولم نر كلنا شيئاً ، فعرفت أنها ليلة القدر . وقال العارف الأستاذ ياسين بن

يوسف الزركشى رأيت الشيخ وهو ابن عشر سنين بنوى والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم وهو يهرب منهم ويكي لإكراههم ، ويقرأ القرآن في تلك الحال ، فوقع في قلبي حبه ، ووضعه أبوه في مكان فكان لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن ، قال فأتيت الذى يقرئه القرآن فوصيته به خيراً ، وقلت : هذا الصبى يرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم ، وينتفع الناس به ، فقال لى : منجم أنت ؟ ! قلت : لا وإنما أنطقنى الله بذلك ، فذكر ذلك لوالده فحرص عليه إلى أن ختم القرآن ، وقد ناهز الاحتلام .

كراماته رحمه الله تعالى

منها أنه أضاعت أصبعه له بإذن الله تعالى لما فقد وقت التصنيف ما يُسرجه عليه .

شمائله رحمه الله تعالى

كان على جانب عظيم من الورع والزهد ، قال الذهبي رحمه الله تعالى : كان عديم الميرة والرفاهية والتنعم مع التقوى والقناعة والورع والمراقبة لله تعالى في السر والعلانية ، وترك رعونات النفس من ثياب حسنة ومأكل طيب ، وتجمل في هيئة ، بل طعامه جلف^(١) الخبز بأيسر إدام ، ولباسه ثوب خام ، وسخيتانية^(٢) لطيفة . وكان لا يأكل من فاكهة دمشق لما في ضياعها^(٣) من الحيلة والشبهة ، وكان يتقوت مما يأتى من بلده من عند والديه ، ولا يأكل إلا أكلة واحدة في اليوم واللييلة بعد العشاء الآخرة ، ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر ، ولم يتزوج ، وكان كثير السهر في العبادة والتصنيف ، ولذا قال ابن السبكي رحمهما الله تعالى : إنه كان سيداً حصوراً وزاهداً ، لم يبال بخراب الدنيا ، إذا صير دينه ربعاً معموراً له الزهد والقناعة ، ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة ، والمصابرة على أنواع الخير لا يصرف ساعة في غير طاعة . كانت عليه سكينه ووقار في البحث مع العلماء وفى غيره ، وكان أمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، يواجه بهما الملوك والأمراء ، ويكتب إليهم الرسائل ناصحاً بالعدل في الرعية ، وإبطال المكوس^(٤) ، وردّ الحقوق إلى أربابها . قال أبو العباس بن فرج رحمه الله تعالى : كان الشيخ قد صارت إليه ثلاث مراتب ، كل مرتبة منها لو كانت لشخص شُدت إليه الرحال . المرتبة (الأولى) العلم (الثانية) الزهد (الثالثة) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقال ابن كثير رحمه الله تعالى : إنه قام على الظاهر في دار العدل في قضية الغوطة لما أراد وضع الأملاك على بساطينها فردّ عليهم ذلك ، ووقى الله شرها بعد أن غضب السلطان ، وأراد البطش به ثم بعد ذلك أحبه وعظمه ، حتى كان يقول : أنا أفزع منه .

(١) الجلف : الجاف الشديد (٢) السخيتانية : جبة تلبس فوق الثوب

(٣) الضياع : جمع ضيعة . تفتح الضاد وسكون الباء وهى الحديقة . أو القطعة المزروعة من الأرض

(٤) المكوس بضم الميم جمع مكس وهو ما يفرضه الحاكم من الاتاوة عن السلع التى تباع أو تجلب وغير ذلك

وفاته رحمه الله تعالى

سافر في آخر عمره إلى بلده نوى بعد ماحج وزار القدس ووصل الخليل فمرض بها عند والديه وتوفي ليلة الأربعاء لست بقين من رجب سنة ٦٧٦ هـ ست وسبعين وستائة ، ولما بلغ نعيه إلى دمشق أسف عليه المسلمون أسفا شديداً ، وتوجه قاضي القضاة عز الدين محمد بن الصائغ وجماعة من أصحابه إلى نوى للصلاة عليه ورثاه جماعة كثيرون ، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة آمين .

مصنفاته رحمه الله تعالى

شرح مسلم ، ورياض الصالحين ، والأذكار ، والأربعون النووية وشرحها ، وتهذيب الأسماء واللغات ، وطبقات الفقهاء ، والتهيان ، والمناسك الصغرى ، والكبرى ، والمنهاج ، ودقائقه ، والفتاوى ، وتصنيف في الاستسقاء ، وتصنيف في استحباب القيام لأهل الفضل ونحوهم ، وتصنيف في قسمة الغنائم ، وتصحيح التنبيه ، والنكت عليه ، والایجاز ، والإرشاد ، والتقريب ، والمبهمات ، ومناقب الشافعى ، وخلاصة الإحكام في مهمات الأحكام ، وبستان العارفين وجامع السنة وروضة الطالبين التى عليها المَعُول في الترجيح ويقولها المقول في التصحيح هذه مؤلفاته التى أتمها رحمه الله تعالى .

ومن مؤلفاته التى لم يتمها المجموع شرح المذهب ، وصل فيه إلى أثناء الربا وهو أجل مؤلفاته لو كان تمامه على يديه ، التحقيق شرح مطول على التنبيه ، التنقيح شرح الوسيط ، الإشارات وهو كتاب على الروضة كالدقائق على المنهاج ، وشرح قطعة من صحيح البخارى وقطعة من سنن أبى داود وغير ذلك .

(مما ينسب إلى الإمام النووى رحمه الله تعالى)

بادر إلى حفظ الحديث وكتبه	واجهد على تصحيحه فى كتبه
واسمعه من أشياخه نقلاً كما	سمعوه من أشياخهم تسعد به
وتجنب التصحيف فيه فرما	أدى إلى تغييره عن لفظه
وتتبع العالى الصحيح فإنه	نطق النبى لنا به عن ربه
فكفى المحدث رتبة أن يرتضى	ويعد من أهل الحديث وحزبه

وفي الختام أسأل الله الكريم أن يرحمني ويرحم المؤلف ووالدينا والمسلمين والمسلمات
ويحشرنا في زمرة سيد المرسلين سيدنا محمد وآله صلى الله وسلم عليه وعليهم بقدر حبه فيه
وفهم إلى يوم الدين وعلينا وعلى المسلمين والمسلمات بمنه وكرمه آمين .

التعريف بصاحب الحاشية على الإيضاح رحمه الله آمين

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي
السعدي الانصارى المكي والهيتمي بالتاء المثناة لا بالتاء المثلثة كما هو شائع كما أفاده غير
واحد من الفضلاء . ترجمه العيديرورس في وفيات الأكابر فقال : وفي رجب سنة أربع وسبعين
وتسعمائة توفي الشيخ الإمام شيخ الإسلام شهاب الدين . ثم قال : وكان بحراً في علم الفقه
وتحقيقه لا تكدره الدلاء ، وإمام الحرمين كما أجمع على ذلك العارفون ، وانعقدت عليه خناصر
الملأ ، ولد في رجب سنة تسع وتسعمائة ، ومات أبوه وهو صغير فكفله الإمامان الكاملان
علماً وعملاً ، العارف شمس الدين بن أبي الحماثل ، وشمس الدين الشناوى ، وكان قد
حفظ القرآن العظمى في صغره ، ومن مشايخه الذين أخذ عنهم شيخ الإسلام القاضي زكريا
[الانصارى] الشافعى . والشيخ الإمام المعمر الزينى السنباطى ، والشهاب الرملى الشافعى
وغيرهم ، وأذن له بعضهم بالإفتاء والتدريس ، وعمره دون العشرين ، وبرع في علوم كثيرة
منها التفسير والحديث وعلم الكلام وأصول الفقه وفروعه والفرائض والحساب والنجوم
والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتصوف . ومن محفوظاته في الفقه : المنهاج للنووى ،
ومقرواته كثيرة لا يمكن تعدادها . وأما إجازات المشايخ له فكثيرة جداً وقد استوعبها رحمه
الله في معجم مشايخه . وقَدِم مكة في آخر سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة فحج وجاور بها في
السنة التى تليها ، ثم عاد إلى مصر ثم حج بعياله في آخر سنة سبع وثلاثين ثم حج سنة
أربعين وجاور من ذلك الوقت بمكة المشرفة وأقام بها يؤلف ويفتى ويدرس إلى أن توفي ،
فكانت مدة إقامته بها ثلاثاً وثلاثين سنة ، ومن مؤلفاته شرح المشكاة نحو الربع ، وشرح
المنهاج للنووى في مجلدين ضخمين ، وشرحان على الإرشاد للمقرى كبير وهو المسمى
بالإمداد وصغير وهو المسمى فتح الجواد ، وشرح همزية البوصيرى ، وشرح الأربعين
النووية ، والصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة ، وكف الرعاع عن محرمات اللهو
والسماع ، والزواجر عن اقتراف الكبائر ، ونصيحة الملوك ، وشرح مختصر الفقيه عبد الله
بافضل المسمى المنهج القويم فى مسائل التعليم ، والاعلام بقواطع الاسلام وشرح العباب
المسمى بالإيعاب ، وشرح قطعة من ألفية ابن مالك وشرح مختصر أبى الحسن البكرى في
الفقه ، وشرح مختصر الروض لكن لم يتم ، وله حاشية على الإيضاح ، وحاشية غير تامة على

شرح المنهاج وحاشية على العباب ، واختصر الايضاح والارشاد والروض والأخير لم يتم ،
ومناقب أبى حنيفة الجواهر الحسان فى مناقب النعمان والتعرف فى الأصولين والتصوف ،
ومنظومة فى أصول الدين وشرح عين الدين فى التصوف ولم يتم .

والهيتمى نسبة الى محلة أبى الهيثم من إقليم الغربية بمصر . والسعدى نسبة الى بنى سعد
بإقليم الشرقية من أقاليم مصر أيضاً ومسكنه الشرقية لكنه انتقل إلى محلة أبى الهيثم فى
الغربية ، وأما شهرته بآبن حجر فقليل إن أحد أجداده كان ملازماً للصمت لايتكلم إلا عند
ضرورة أو حاجة فشبهوه بحجر ملقى لاينطق ، فقالوا : حجر ثم اشتهر بذلك وقد اشتهر
بهذا اللقب أيضاً شيخ الاسلام ابن حجر العسقلانى رحمه الله فكان صاحب الترجمة يشبهه
فى فنه الذى اشتهر به وهو الحديث مع مامحه الله به من الزيادة عليه من علم الفقه الذى
لم يشتهر به الحافظ العسقلانى هذا الاشتهار كيف لا وهو سَمِيَه فاشبهه اسماً ووصفاً وزادته
نسبته الى جوار الحرم الشريف شرفاً . قلت : من مؤلفاته فتاوى فى الفقه كبرى وصغرى ،
والفتاوى الحديثية ، انتهى من مختصر كتاب نشر النور والزهر للشيخ عبدالله مرداد رحمه الله
تعالى ، أقول : ولصاحب الترجمة رحمه الله تعالى أيضاً من المؤلفات تحفة المحتاج بشرح
المنهاج « عشرة أجزاء » والإفادة فيما جاء فى المرضى والعيادة وتحرير المقال فيما يحتاجه مؤدب
الأطفال وتلخيص الأحرار فى تعليق الطلاق بالإبراء وتكفير الكبائر وشرح بانة سعاد ومبلغ
القرب فى فخر العرب ، والإفصاح عن أحاديث النكاح وأشرف المداخل إلى معرفة الشمائل
والأربعين العدلية وتنبيه الأخيار ، وتطهير العيبة من دنس الغيبة وثبت شيوخه ودر العمامة فى
در الطيلسان والعمامة وقرة العين فى أن التبرؤ لا يطله الدين ، والمناهل العذبة فى إصلاح
الكعبة وإتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام ، انتهى من مقدمة الاستاذ محمود النواوى
على إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام قمت باختصاره والتعليق عليه والله الحمد
والمنة وسميته (مختصر إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام) وذكرت فى التعليق عليه
أقوال الأئمة الأربعة رحم الله الجميع آمين وهو مطبوع نفع الله به وبجميع كتبه كما نفع
بأصولها آمين ، وللمترجم له وقف عقار بمكة فى محلتي سوق الليل والقشاشية يدخل فيه آل
المرحومى وآل سنبل وبعض من آل المفتى الاحناف لأنهم أسباطه فإنه لم يعقب ذكوراً والله
اعلم : أقول : ذكر الأستاذ محمود النواوى فى مقدمته السالفة الذكر فى ترجمة المحقق ابن
حجر المكي أن وفاته كانت سنة (٩٩٥) ثم قال ومن الناس من يقول إنها كانت سنة
(٩٧٥) وهذا تفاوت بعيد وإنما العلم عند الله وحده . هـ . أقول : جاء فى حاشية
المترجم له على إيضاح الإمام النووى أنه فرغ من تحريرها غروب شمس ثامن ذى الحجة سنة
٩٧٩ فهذا مما يدل على أن المترجم له عاش بعد ماقاله بعض الناس والمترجم له ومن شاكله

سلفاً وخلفاً من أهل العلم قد خلّد الله ذكرهم بالعلم بسبب إخلاصهم فهم أحياء على مدى الأزمان والدهور ورحم الله القائل :

أخو العلم حيّ خالد بعد موته وأوصاله بين التراب رميم
وذو الجهل ميّت وهو يمشي على الثرى يُعدّ من الأحياء وهو عديم

التعريف بمؤلف الإفصاح

كان الله له أمين

هو عبد الفتاح بن حسين بن إسماعيل بن محمد طيب راوه المكي

ولد بمكة المكرمة عام ١٣٣٤هـ تقريباً ، ذكر له والده رحمه الله تعالى أن جدّهم نزل أرض راوه كوت راجاً . بأندونيسيا وأصله عمودي من حضرموت والعلم عند الله (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) نسأله تعالى أن يتغمّدنا بعفوه آمين .

تلقى مبادئ القراءة والكتابة في بعض كتاتيب مكة المكرمة على بعض المشايخ . منهم الشيخ الورع الصالح عبد الحميد المليباري وكان يدرس بالموضع المعروف بمولد السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ بزقاق الحجر شارع الصاغة ، يقوم عليه الآن بناء مدرسة تحفيظ القرآن ، ثم أدخل مدرسة المسعى المعروفة في ذلك الحين بمدرسة الخياط رحمه الله تعالى ثم تلقى علومه بمدرستي الفلاح والصلواتية وبالمسجد الحرام على عدة مشايخ .

منهم مسند الحرمين ومحدثهما شيخه وشيخ مشايخه العلامة الشيخ عمر حمدان المحرسي المتوفى بالمدينة المنورة عام ١٣٦٨هـ وقد أجاز به بجميع مروياته وكتب له بذلك بخط يده على ثبت الشيخ محفوظ الترمسي رحمه الله .

ومنهم العلامة الورع شيخه وشيخ مشايخه الشيخ عيسى بن محمد رواه المتوفى بمكة عام ١٣٦٥هـ .

ومنهم العلامة المتفنن الشيخ محمد علي بن حسين المالكي المتوفى بالطائف عام ١٣٦٧هـ .

ومنهم العلامة الورع الزاهد الشيخ إبراهيم الخزامي المكي المقرئ والد الاستاذ صالح الخزامي المفتش سابقاً بوزارة المعارف السعودية المتوفى بمكة المكرمة .

ومنهم العلامة الشريف العلوي الحبيب عيدروس بن سالم البار المتوفى بمكة عام ١٣٦٧هـ وقد

أجاز به بجميع مروياته وكتب له بذلك إجازة
منه العلامة السيد العلوي بكريم بن البار المتوفى بمكة عام ١٣٦٧هـ

ومنهم الشيخ العلامة حسن بن محمد المشاط المتوفى بمكة صبح الأربعاء بتاريخ
١٣٩٩/١٠/٧هـ

ومنهم العلامة الشيخ يحيى أمان المتوفى بمكة عام ١٣٨٩هـ .
ومنهم الشيخ العلامة محمد العرنى التبانى الجزائرى المتوفى بمكة عام ١٣٩٠هـ
ومنهم المحدث الشيخ عبدالله بخارى التمنقدانى المدرس بالمدرسة الصولتية سابقاً المتوفى
بمكة عام ١٣٦٢هـ .

ومنهم السيد العلامة بكر حبشى والسيد طاهر حبشى المتوفيان بمكة والسيد العلامة محمد
أمين كتنى/ والسيد العلامة علوى بن عباس المالكى المتوفى بمكة بتاريخ ١٣٩١/٢/٢٥هـ
والعلامة الشيخ محمد نور سيف والعلامة الشيخ زكريا عبدالله بيلا ، والشيخ أحمد آل
منصور الفقيه . والشيخ زبير فلفلان والشيخ عبدالرحمن أسعد اليمنى والسيد محمد سليمان
نورى ، والشيخ عبدالسلام عمر الداغستانى والشيخ حامد كعكى والشيخ العلامة السيد
حسن سعيد اليماني والشيخ العلامة سعيد الخليدى اليمنى رحمه الله تعالى والشيخ العلامة
أحمد ناصر بن والسيد العلامة إسحق عزوز .

ومنهم العلامة الشيخ عبدالله بن محمد بن حميد رئيس مجلس القضاء والرئيس العام
الإشراف الدينى على المسجد الحرام حضر بعض مجالسه العلمية المتوفى بمكة المكرمة ليلة
الخميس ١٤٠٢/١١/٢١هـ ودفن بالعدل بمكة .
عبدالله بن سعيد محمد عبادى اللحجى الحضرمى وكتب له بذلك إجازة عامة على ثبته
المسمى بكتاب المرقاة الى الرواية والرواة ، ومنهم العلامة المسند المتفنن الشيخ محمد ياسين
ابن عيسى الفادانى المكي وكتب له بذلك إجازة خاصة بأسانيد الصحيحين والسنن الأربعة
والموطأ وعامة بسائر مروياته . وأجازه أيضاً بمجموعة المسلسلات والأوائل والأسانيد العالية
ومنهم العلامة المحدث الفقيه الأصولى عبدالله الصديق الحسنى الطنجى المغربى وكتب له
بذلك إجازة على ثبت العلامة عبدالله الشبراوى الذى يليه ارتشاف الرحيق من أسانيد
عبدالله الصديق بجميع ماحواه هذا الثبت وجميع مروياته ومؤلفاته وغير هؤلاء العلماء
الفضلاء ممن لم تذكر أسماءهم جزاء الله وجزاهم خير الجزاء ورحمه ورحمهم والمسلمين
والمسلمات آمين

ثم أجاز بالتدريس بالمسجد الحرام عام (١٣٥٧) هـ وعين مدرسا بدار الأيتام بمكة
إلى غاية ١٣٥٩/٩/٢٩هـ وكان من الأساتذة الذين تخرج على أيديهم . القَوْجُ الأول من دار

الأيتام كالسيد العقيد محسن عنقاوى والسيد عبدالعزيز أولياء رحمه الله تعالى رئيس إدارة الجوازات والجنسية بجدة سابقاً والعقيد هاشم عبدالمولى والعقيد يوسف نجار رحمه الله تعالى والعقيد سعيد الكردي والعقيد محمد الغرابى العسيري وجميع زملائهم .

ثم فى آخر عام ١٣٥٩ هـ . انتقل إلى مديرية المعارف فى عهد مديرها السيد طاهر الدباغ رحمه الله تعالى فعين مديراً لمدرسة خميس مشيط بجنوب المملكة العربية السعودية وكان أول مدير لها فتخرج على يديه بمدرسة خميس مشيط جمع ممن يشغلون الآن وظائف حكومية منهم الأستاذ فهد بن عليط كاتب إمارة بيشة والأستاذ محمد سعد أبو كف والأستاذ سعد بن محمسة وأولاد بن بركان وأولاد سعيد عوض وجماعة من آل عبد الوهاب أبى ملحة وآل عطرس وآل بن باحص وآل ابن قرعة وسليمان بن محمد المطوع وآل ابن نابت ناصر وأخوه وسعيد بن ظافر بن حمدان وكثير غيرهم نفع الله بهم تلك الجهة بالتدريس وبث العلم ثم طلب النقل للقرب من مكة المكرمة فعين مدرساً من الدرجة الأولى بالمدرسة السعودية بجدة حيث لم توجد إدارة مدرسة شاغرة حينذاك ثم طلب النقل إلى مدارس مكة عام ١٣٦٥ هـ فعين مدرساً بالمدرسة الفيصلية ثم مساعد مدير المدرسة الرحمانية الأستاذ عبدالله الساسى رحمه الله عام ١٣٧٣ هـ ثم فى عام ١٣٧٩ هـ عين مدرساً ثانوياً بالمدرسة العزيزية الثانوية ثم فى عام ١٣٩٤ هـ أحيل إلى التقاعد حسب النظام ؛ ثم فى عام ١٣٩٥ هـ طلب مدرساً بمعهد المسجد الحرام تبع الشؤون الدينية فدرس به وفى أيام العطلة الصيفية يدرس بمسجد ابن عباس رضى الله تعالى عنهما بالطائف وبمسجد الهادى بالطائف أيضاً .

مؤلفاته : التعليق الأسنى شرح منظومة أسماء الله الحسنى ، نظمت فى اثنى عشر بيتاً سهلة للحفظ ، وسيد ولد آدم صلى الله عليه وآله فى السيرة النبوية ، ومختصر إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام اختصر فيه كتاب العلامة أحمد بن حجر الهيتمى المكى رحمه الله تعالى ، وإتحاف الصديق بمناقب الصديق أبى بكر رضى الله تعالى عنه ، والكوكب الأغر على قطف الثمر فى موافقات عمر رضى الله عنه للقرآن والتوراة والأثر ، والاتزان فى مناقب عثمان رضى الله تعالى عنه ، وملتقى الأصفياء فى مناقب الإمام على والسبطين والزهراء رضوان الله تعالى عليهم جميعاً ، والدرر اللؤلؤية على النفحة الحسنية شرح انتحفة السنية فى علم الفرائض ، والمجموعة الراوية شرح المنظومة الرحبية وهى شرح مبسط بالجدول والشبايك أيضاً يكتفى طالب علم الفرائض فى هذه العصور بهما عن غيرهما إن شاء الله تعالى ، ومرشد الحاج والمعتمر والزائر إلى أعمال الحج والعمرة والزياره ، والسيدة الكبرى خديجة بنت خويلد رضى الله تعالى عنها وهى : رسالة فى مناقبها . وزيادة تعليق على رياض

الصالحين ، والإفصاح عن مسائل الإيضاح على مذاهب الأئمة الأعلام وهو هذا الكتاب
[والدعاء المقبول الوارد عن الرسول ﷺ] وسؤال وجواب في الأحوال الأربعينية في علم
الفرائض للشيخ محمد بن أبي بكر مطبوع نفع الله به آمين .

أولاده : خمسة عشر ولدا ، من الذكور ثمانية : عثمان ، ومعتوق ، ومحمد علي ،
وعبد العزيز ، وخالد ، ومصطفى ، وأحمد ، وإبراهيم . ومن الإناث سبع ، كان الله له ولهم
وللمسلمين والمسلمات ورحم الله الجميع أحياء وأمواتاً آمين .

كتاب المسند الروي
إلى الأساس
والكتب
والمتوفى المرضية

مقدمة صاحب الإفصاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على الرحمة المهداة من رب العالمين للخلق أجمعين سيدنا ونبينا محمد القائل (أفضل الجهاد حج مبرور) والقائل (من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه) والقائل (خذوا عني مناسككم) وعلى آله وصحبه شمس الهداية والدين وعلى من اقتفى آثارهم واهتدى بهديهم ودعا بدعوتهم آمين.

(أما بعد) فقد وفقني الله بحوله وقوته فقمت بتلخيص كتيب في المناسك خصته من كتاب الإيضاح للامام النووى وحاشيته للمحقق العلامة ابن حجر الهيتمي المكي رحمى الله ورحمهما وإخوانى المسلمين والمسلمات رحمة الأبرار آمين.

وسميته مرشد الحاج والمعتمر والزائر إلى أعمال الحج والعمرة والزيارة وهو مطبوع نفع الله به وبجميع كتبي آمين وبقي فى نفسى أن أقوم بتعليق على كتاب الايضاح أُبين فيه مسائله على أقوال الأئمة ، الذين اصطفاهم الله واختارهم من العباد ، وأهمهم رشدهم وسلك بهم منهج الرشاد ، وفتح عليهم فى العلوم منطوقها والمفهوم ، بعد أن توجهوا إلى ذلك بهمم عالية وعزائم قوية ونفوس أيية ، وبرزوا فى حلبات الجد والاجتهاد حتى تأهلوا لتفهم معانى وأسرار كلام الرحمن ، وسنة خير مبعوث من بنى الانسان ، وقَدَرُوا على استباط الأحكام والمسائل منها دينية ودنيوية بحق وجدارة ، لاثثرة وفتح أشداق ، كما يدعى بعض الجهلة القدرة عليه وأنه من الذين قال الله فيهم

(لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبْطُونَهُ مِنْهُمْ) وذاته خاوية من العلم وصالح العمل ورحم الله القائل :

وَكُلٌّ يَدْعِي وَصلاً بليلى وليلى لا تَقَرُّ لَهُمْ بِذَاكَ
وهذا البعض الثرثار الجاهل المدعى الاجتهاد والقدرة على الاستنباط مع
خلوه من الشروط المطلوبة له يصدق عليه قول القائل رحمه الله تعالى :

تصدر للتدريس كل مهوس جهول يسمى بالفقيه المدرس
وَحَقُّ لَأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَمَثَّلُوا بَيْتَ قَدِيمِ شَاعٍ فِي كُلِّ مَجْلَسٍ
لَقَدْ هَزَلْتُ حَتَّى بَدَأَ مِنْ هُزُلِهَا كَلَاهَا وَحَتَّى اسْتَأْمَهَا كُلُّ مَفْلَسٍ

فلما عزمْتُ على ذلك طلبت منه سبحانه وتعالى العونَ فأجابَ بدليل

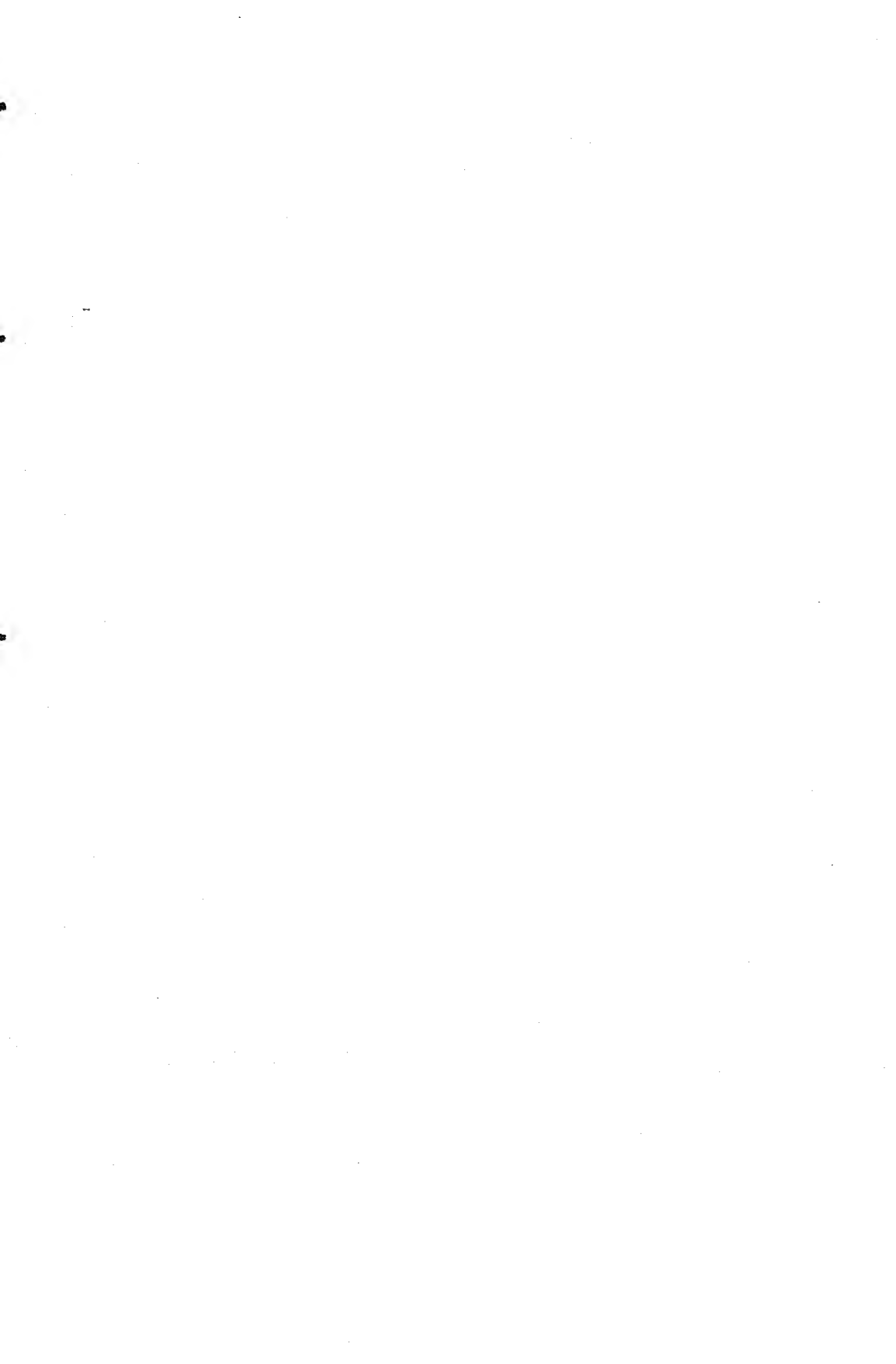
نشاطي على المطالعة في كتاب المجموع وفي شرح مسلم ~~وكلها~~ للمصنف ،
وفي كتاب المغنى للعلامة ابن قدامة الحنبلي ، وفي الجزء الخامس من أضواء
البيان للعلامة محمد الأمين الجكني الشنقيطي المالكي وفي كتاب رحمة الأمة
للمعظم العلامة محمد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني الشافعي ، وفي كتاب بداية
المجتهد ونهاية المقتصد للعلامة ابن رشد المالكي وفي حاشية الإيضاح للعلامة
الحقق ابن حجر المكي الشافعي وفي بعض التقييدات ، وفي عمدة الأبرار
للعلامة علي بن عبدالبر عبدالفتاح الونائي الشافعي ، وفي إرشاد العلامة البطاح
المكي الشافعي ، وفي إعانة الطالبين للعلامة السيد أبي بكر شطا الشافعي ،
وفي كتاب مفيد الأنام للشيخ عبدالله عبدالرحمن آل جاسر الحنبلي وفي غيرها
من الكتب جزى الله مؤلفيها خير الجزاء ورحماني ورحمهم رحمة المقربين ،
فأخرجت بحول الله وقوته هذا التعليق ، وسميته « الإفصاح عن مسائل
الإيضاح » على مذاهب الأئمة الأعلام مصاييح السنة مستنبطى الأحكام فما
وجدتُ يا أخى من صواب فمن الله وماتوفيقى إلا بالله وما وجدتُ من خطأ
فمنى وهذا نعتُ البشر فاذا أُعْجِبْتُ بشيءٍ من ذلك فادع الله لى بحسن

الخاتمة وإن ساءك شيء فاستغفر الله لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا هو ، وفي
الختام أسأله تعالى أن يجعل عملي مقبولا ، وأن يتفع بكتبي جميعها كما نفع
بأصولها وأن يحسن الخاتمة لي وللمسلمين والمسلمات آمين .

١١/١٢/١٤٠٠هـ

مؤلف الإفصاح

عبدالفتاح حسين راوه المكي



مقدمة الإيضاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الجلال^(١) والإكرام والفضل والطول والمنن العظام^(٢) الذى هدانا للإسلام^(٣) وأسبغ علينا جزيلاً نعمة^(٤) وألطافه^(٥) الجسماء وكرم الآدميين^(٦) وفضلهم على غيرهم من الأنام^(٧) ودعاهم برأفته ورحمته إلى دار السلام^(٨) وأكرمهم بما شرعه لهم من حج بيته الحرام^(٩) ويسر ذلك على تكرار الدهور^(١٠) والأعوام وفرض حجه على من استطاع إليه سبيلاً من الناس حتى الأغنياء^(١١) والطغام

(١) أى صاحب العظمة وفيه براعة استهلال من حيث ظهور الجلال ومابعده فى الحج وما اشتمل عليه .

(٢) المنن جمع منة وهى النعمة الثقيلة ووصفها بالعظام من الوصف الكاشف ويجوز كونه مؤسساً .

(٣) الإسلام وضع إلهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم الحمدود إلى مافيه نفعهم بالذات دنيا وأخرى سمى بذلك لأنه يستسلم له وينقاد ويعبر عنه بالدين والشرعية والملة لأنه يدان به ويجتمع عليه ويملى ويكتب فالأربعة متحدة ذاتاً مختلفة اعتباراً .

(٤) نعمه جمع نعمة وهى ما قصد به الاحسان والنفع لا لعوض ولا لغرض .

(٥) ألطافه جمع لطف وهو ما يقع به صلاح العبد آخرة نسأله تعالى أن يشملنا بها آمين .

(٦) قال الله تعالى «ولقد كرمنا بنى آدم» الآية

(٧) الأنام أى الخلق وشمّل الملائكة والتحقيق أن خواص الأدميين (أنبياءهم) أفضل من خواص الملائكة كجبريل وخواصهم أفضل من عوامنا أى صلحائنا كأبى بكر رضى الله عنه .

(٨) أى الجنة سميت به لسلامة داخلها من الآفات جعلنا الله من أهلها آمين .

(٩) وصف البيت بالحرام لحرمه صيده وحرمته قطع شجره

(١٠) الدهور جمع دهر وهو الأمد المحدود ، وفى الخبر المتفق عليه النهى عن سبه ومعناه ما أصابك منه فالله هو الفاعل وكذا ما يقال فى سب الرّيح ، وسبب النهى ما كانت العرب تعتاده من ذمه لما يروونه من أنه الفاعل للنوائب فقال تعالى «وأنا الدهر» أى الذى أفعل ذلك لا الدهر فى زعمكم ، فسب الدهر أو الرّيح يخشى منه أن يؤول إلى سبه تعالى فلذا نهى عنه والله أعلم .

(١١) الأغنياء جمع غنى وهو قليل الفطنة ، والطغام : الحمقى ضعفاء الرأى .

(أحمدہ) ابلغ الحمد وأكمله وأعظمه وأتمه وأشمله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقراراً بوحديته وإذعائاً لجلاله وعظمته وصمدانيته وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المصطفى من خليقته واختار من بريته ^{صلى الله عليه وآله} وزاده شرفاً وفضلاً لديه .

(أما بعد) فإن الحج أحد أركان الدين ومن أعظم الطاعات لرب العالمين وهو شعارُ أنبياء الله ^(١٢) وسائر عباد الله الصالحين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فمن أهم الأمور بيان أحكامه ^(١٣) وإيضاح مناسكه ^(١٤) وأقسامه ^(١٥) وذكر مصححاته ^(١٦) ومفسداته ^(١٧) وواجباته ^(١٨) وآدابه ومسنوناته ^(١٩) وسوابقه ^(٢٠) ولواحقه ^(٢١) وظواهره ^(٢٢) ودقائقه ^(٢٣) وبيان الحرم ومكة والمسجد والكعبة

-
- (١٢) فيه إثبات حج الأنبياء وهو الظاهر من قول العلماء رحمهم الله تعالى أن جميع الأنبياء والرسول حجوا البيت .
- (١٣) أى ليكون الآتى بالحج على بصيرة منها .
- (١٤) كأنه سمي بإيضاح المناسك لذلك .
- (١٥) من فرض عيني وكفائي وهو إحياء البيت كل عام باقامة الحج ومندوب ويتصور من الأرقاء والصبيان والحج بعد الحج الأول .
- (١٦) أى مما يتوقف عليه صحة الحج .
- (١٧) أى جعل الحج فاسداً كالجماع بشرطه .
- (١٨) أى مما لا يتوقف عليه صحة الحج وإنما يجب دم بتركها .
- (١٩) الظاهر اقتران السنة والأدب وهو كذلك من حيث التأكد وإن اشتركا في أصل الطلب وفى الروضة : السنة يتأكد شأنها والأدب دونها .
- (٢٠) أى مما يتعلق قبل الشروع فى الحج من الأحكام فى السفر .
- (٢١) أى مما يتعلق بعد تمام الحج من الأحكام وفى رجوعه منه لبلده .
- (٢٢) أى كمعرفة الأركان والواجبات .
- (٢٣) أى كعدم صحة الإحرام لمن لم ينفر من منى قبل مغيب شمس أيام التشريق وإن أتم عمله الواجب والمفروض كما فى الأم للشافعى رحمه الله تعالى انتهى (شرح ابن علان رحمه الله تعالى) .

وما يتعلق بها من الأحكام وما تميزت به ^(٢٤) عن سائر بلاد الاسلام وقد جمعت هذا الكتاب مستوعباً لجميع مقاصدها ^(٢٥) مستوفياً لكل ما يحتاج إليه من أصولها وفروعها ومعاقدها ^(٢٦) (وضمنته) من النفائس ^(٢٧) ما لا ينبغي لطالب الحج ^(٢٨) أن تفوته معرفته ^(٢٩) ولا تعزب عنه خبرته ^(٣٠) ولم أقصر فيه على ما يحتاج إليه في الغالب بل ذكرت فيه أيضاً ^(٣١) كل ما قد تدعو إليه حاجة الطالب بحيث لا يخفى عليه شيء من أمر المناسك في معظم الأوقات ولا يحتاج إلى السؤال لأحد عن شيء من ذلك في أكثر الحادثات وقصدت فيه أن يستغنى به صاحبه ^(٣٢) عن استفتاء غيره عما يحتاج إليه ^(٣٣) .

وأرجو أن لا يقع له شيء من المسائل إلا وجدّه فيه منصوباً عليه وأحذف الأدلة في معظمه إيثاراً للاختصار ^(٣٤) وخوفاً من الإملال بالإكثار

-
- (٢٤) أى من تضعيف ثواب العمل وغير ذلك .
 (٢٥) أى مما يهتم بمعرفته ويقصد تحقيقه من المناسك اهتماماً .
 (٢٦) أى ما فيه تعقيد وصعوبة من المناسك .
 (٢٧) النفائس جمع نفيس أو نفيسة ما يرغب فيه مطلقاً .
 (٢٨) أى على الوجه الأكمل .
 (٢٩) أى لكمال الحاجة إليه لكونه مصححاً أو واجباً فيفعل أو مفسداً أو محرماً فيترك والعلم طريق العمل .
 (٣٠) أى درايته .
 (٣١) أيضاً كلمة تقال في شيئين بينهما اتفاق في المعنى دون اللفظ ويمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر منصوبة مفعولاً مطلقاً أو حالاً نطق بها النبي ﷺ فهي عربية .
 (٣٢) أى الملازم لمطالعة والتأمل في خباياه .
 (٣٣) فيه اعتماد الكتاب المعتمد الذى علم من مؤلفه أنه لا يمشى إلا على المعتمد كالمنصف رحمه الله تعالى .
 (٣٤) الاختصار : تقليل اللفظ وتكثير المعنى إذ هو محمود شرعاً قال ﷺ «أوتيت جوامع الكلم واختصر لى الكلام اختصاراً» .

وأحرص^(٣٥) على إيضاح العبارة^(٣٦) وإيجازها بحيث يفهمها العامي ولا يستعجزها الفقيه^(٣٧) لتعم فائدته ويتنفع به القاصر^(٣٨) والنيه وقد صنف الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى في المناسك كتاباً نفيساً وقد ذكرت مقاصده^(٣٩) في هذا الكتاب وزدت فيه مثله أو أكثر من النفائس التي لا يستغنى عن معرفتها من له رغبة من الطلاب وعلى الله اعتمادى واليه تفويضى^(٤٠) واستنادى^(٤١) وهذا كتاب يشتمل^(٤٢) على ثمانية أبواب (الباب الأول) في آداب السفر^(٤٣) وفي آخره فصل فيما يتعلق بوجوب الحج^(٤٤) (الباب الثانى) في الإحرام^(٤٥) ومحرماته وواجباته ومسنوناته ، (الباب الثالث) في دخول مكة زادها الله شرفاً وما يتعلق به^(٤٦) وفيه ثمانية فصول^(٤٧) .

(٣٥) الحرص : شدة العناية بالأمر .

(٣٦) أى لأن الكتاب للفقيه وغيره .

(٣٧) الفقيه : العالم بمواقع ألفاظ العلماء وعباراتهم

(٣٨) لوضوح عبارته ، والقاصر : قليل الفهم .

(٣٩) أى ما يقصد منه بعبارة وجيزة وافية بالمراد .

(٤٠) التفويض : رد الأمور إليه تعالى رضاً بفعله .

(٤١) لأنه تعالى لايرد من سألته وفوض أمره إليه .

(٤٢) أى اشتمال الكل على الأجزاء .

(٤٣) إنما سمي السفر سفراً لأنه يسفر عن أخلاق الرجال .

(٤٤) أى مما جرت به العادة من ذكر مراتب الحج من الصحة المطلقة وصحة المباشرة

والوقوف عن حجة الاسلام .

(٤٥) أى فى الهيئة الناشئة عن نية الدخول فى النسك .

(٤٦) أى من الطواف والسعى والوقوف بعرفة فما بعده .

(٤٧) ذكر المصنف رحمه الله تعالى فى الفصل الثامن فى المسألة الخامسة عشرة منه بعض

حكم الحج وإليك أسرار الحج وذكرياته ، ومنافعه دينية ودنيوية كما ظهر لى فإن يكن صواباً

فمن الله وإن يكن غير ذلك فأستغفر الله .

(أسرار الحج وذكرياته)

فى كل مظهر من مظاهر الحج وفى كل مجال من مجالاته ، تتجلى فيه العبودية لله ويظهر أثرها بارزاً ملحوظاً ، ففى أداء الشعائر والتلبس بالطاعات من تجرد عن الثياب وحسر عن الرؤوس وفى الطواف بالبيت واستلام أركانه وفى موقف عرفات ومزدلفة ومنى فى ذل وخضوع وتضرع وخشوع ، وفى رمى الجمار والذبح أو النحر وما إليه فى جميع ذلك مظهر العبودية لرب العباد وبارئهم ، وإفراد له بالعبادة وحده دون سواه ، تلك العبودية هى سر علة الوجود وهدفه الأسمى . قال تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون . ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لَيْتَكَ بِحِجَّةٍ تَعْبُدُاً وَرِقاً » . ثم إن الرحلة إلى بيت الله الحرام وبقية المشاعر تعطى صورة رمزية لعالم آخر وحياة أخرى ، والغرض من إعطاء هذه الصورة هو دوام التذكر أبداً والبعد عن الغفلة وعدم الركون إلى الدنيا ، وأخذ العبرة للاستعداد والتشميم عن ساعد الجدة للتزود من الأعمال الصالحة ، وادخارها لحياة باقية سعيدة وعيش رغيد لا يفنى ولا يبلى طول الأمد .

فالحاج إذ يسلك في طريقه إلى الحج المفاز ويمتاز المخاوف والصعاب لا يكون له ما يسليه ويروح عنه ويربط جأشه في رحلته ، حتى يبلغ مأمنه إلا ما أعده من مال ومركوب ، وإلا ما ادخره من زاد ومزاد فهو يشبه من يفارق دنياه وحيداً فريداً لا أهل ولا مال ، ولا زاد أو مزاد يؤانسه في وحشته ، إلا ما ادخره من عمل صالح وإلا ما سعى إليه من كل مناحي البر وأوجه الخير ، ومثل ذلك تجرده عن الخيط كتجرده عن ثيابه للغسل عند الموت ، وفيه إشارة إلى الإعراض عن الترفه والزينة ، ^(١) وكون الحاج أشعث أغبر يشبه خروجه من القبر إلى المحشر حيران لهفان مندهشاً ينفض عنه غباره ، وفي تليته إجابته لنداء ربه الذي استدعاه على لسان أبيه إبراهيم عليه السلام ، وامثال أمر نبيه صلى الله عليه وسلم الذي أجاب حينما سئل أى الحج أفضل ؟ فقال « العج والثج » ^(٢) ووقوف الحجاج في عرفات كوقوفهم في عرسات القيامة آملين راغبين راجين وهم بين شقى وسعيد ومقبول ومخذول ، وتعرضهم للهاجرة وحمارة القيظ في عرفات كتعرضهم للفتح الشمس وغمرة العرق في المحشر ، وإفاضتهم من عرفات كانفضاضهم من الموقف في القيامة بعد الفصل والقضاء ، ولبثهم في مزدلفة ومنى كلبث المذنبين وانتظارهم لشفاع الشافعين ^(٣) ، ورميهم الجمار تذكروهم لقصة أبيهم إبراهيم عليه السلام مع الشيطان الرجيم والتشبه به ^(٤) ، والاقتداء بنبيهم محمد صلى الله عليه وسلم هو

(١) أى فيتحقق في الحج التشعث والتغير لله لما جاء في الحديث «الحاج أشعث أغبر» .
(٢) العج : رفع الصوت ، والمراد هنا رفع الصوت بالتلبية ، والثج : سيلان الدم ، والمراد هنا سيلان دم الأضاحى .

(٣) من مجلة المهمل بعض مقال للأستاذ عبد الله خياط مع تصرف بسيط .

(٤) روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال « لما أتى خليل الله المناسك عرض له الشيطان عند جمره العقبة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ثم عرض له عند الجمره الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ثم ذكر الجمره الثالثة كذلك » .

وذبحهم الأضاحى تجديد لذكرى فداء الله تعالى إسماعيل بكبش من الجنة ،
حينما أراد والده إبراهيم عليهما السلام ذبحه امتثالاً لأمر الله تعالى ^(١)
وطوافهم بالبيت تعظيم له لكونه رفع على قواعد الخليل وابنه إسماعيل
عليهما السلام ،

(١) أى لا لجرد الرؤيا المنامية فقط لأنه لو كان فعل الذبح مجرد أن إبراهيم عليه السلام رأى
نفسه وابنه إسماعيل عليه السلام فى المنام على هيئة الذابح الذى اضجع ذبيحته ومر عليها
بسكينه ما صح لإبراهيم عليه السلام أن يقدم على فعلة الذبح الخطيرة التى تعد من أكبر
الكبائر ، ومما يؤيد هذا القول جواب إسماعيل عليه السلام الذى أجاب به أباه حينما قصّ
عليه أنه رأى فى المنام أنه يذبحه ﴿ يا أبت افعل ما تؤمر ﴾ فإنه يشير إشارة قوية إلى أن
تلك الرؤيا كانت مشتملة على أمر وتكليف بذلك الذبح ، وقول آخر إن فعل الذبح للرؤيا
فقط لأن رؤيا الأنبياء عليهم السلام حق ليس فيها شيء من آثار تخليط الشيطان وتليسه ،
لأن الله تعالى عصمهم فى جميع أحوالهم من كيد الشيطان وحصنهم من وساوسه . فإن
قيل : ما الحكمة فى أن الله تعالى أمر إبراهيم عليه السلام بذبح إسماعيل عليه السلام ؟
أجيب : بأن الخليل عليه السلام سأل ربه أن يهب له ولداً من الصالحين ﴿ رب هب لى
من الصالحين ﴾ فأجاب الله دعاءه ووهبه الولد على كبره وشيخوخته ، وفرح به وأخذ
الولد منزلته من قلبه فأراد الله أن يحفظ على إبراهيم مقام الخلّة الخطيرة الشأن وأن يطهر قلبه
من التعلق بغيره تعالى وأن يظهر للناس بقاءه على مقام الخلّة ، فأمره بذبح هذا الولد
الذى أخذ شعبة من قلبه ليخلص هذا القلب السليم الطاهر لربه ، وليكون حقيقةً بهذه
المنحة العظمى والنعمة الكبرى نعمة الخلّة لله عز وجل كما قال تعالى ﴿ واتخذ الله إبراهيم
خليلاً ﴾ فبادر الخليل عليه السلام وامثل أمر ربه وشرع فى وسائل الذبح ومقدماته
﴿ فلما أسلما وتله للجبين ﴾ ووقع ما أراد الله وهو تحقيق العزم الصادق من الخليل
وناداه سبحانه بقوله ﴿ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين إن هذا هو
البلاء المبين ﴾ وفدى الله إسماعيل بكبش من الجنة يذبح مكانه ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾
وجعل هذه الشعيرة سنة باقية فى عقب إبراهيم وأتباعه يذبحون أيام النحر ويجدون
ذكرى هذا الذبح العظيم ويضحون فى سبيل الله ما يشترونه بحر أموالهم .

وَرَمَلَهُمْ^(١) واضطباعهم في الطواف تذكير لقلوبهم بهدى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، والافتداء بفعله ليكونوا على شيء من صبره وعزمه وجلده وتذكرة بنشأة الإسلام في عهده الأول ، وسعيهم بين الصفا والمروة تذكير بحال إسماعيل وأمه هاجر عليهما السلام ، حين تركهما الخليل عليه الصلاة والسلام في رعاية رب العالمين ، ففاضت زمزم بماء البركة وعم الخير واتسع العمران . وحلقهم أو تقصيرهم لشعورهم طريق لخروجهم من الإحرام والتحرر من أحكامه وقوده^(٢) ، وبه يتحقق انقضاء التشعث والتغير ، وفي الحلق بعد ذلك كله إشارة منهم إلى إبعادهم الذنوب عنهم واستئصالهم كل رذيلة وابتعادهم عن الأهواء والأغراض الشخصية وطرحهم آمالهم .

(١) الرمل : ويسمى الخب وهو المشى بسرعة مع تقارب الخطأ بهمة ونشاط ، والاضطباع : وهو كشف المنكب الأيمن . يجعل جانب الرداء الأيمن تحت الإبط وطرحه على المنكب الأيسر ، هذا الرمل وهذا اضطباع هما من الهدى النبوى الذى فعله النبى ﷺ وأشار على الصحابة به في طوافهم بالكعبة في عمرة القضاء التى كانت في ذى القعدة من العام السابع ، وقد أراد ﷺ أن يرد بهذا الهدى على المشركين ويكتبهم به ويجعله تكذيباً عملياً لهم ، لما بلغه أنهم يستضعفون صحابته رضوان الله عليهم ويهزءون بقوتهم ويهونون من أمرهم ويقولون : إنهم مرضى ضعفاء نهكتهم حمى يثرب ، فأخذ عليه الصلاة والسلام يشجع أصحابه ويقول لهم : «رحم الله امرأ أراهم اليوم من نفسه قوة» فأراهم عليه الصلاة والسلام من نفسه ومن أصحابه بالرمل والاضطباع جلدأ قويا وعزماً وإيماناً وعزة يجب أن تكون محل الاسوة ومضرب الأمثال . فإن قيل : كان الرمل والاضطباع في الطواف من الرسول عليه الصلاة والسلام ومن أصحابه رضوان الله تعالى عليهم لذلك المعنى الخاص الذى انتهى بانتهاؤه وقته وتمام الغرض منه . أحيب : بأنهما صفحة تاريخية إسلامية يجب المحافظة عليها وتكرارها عملياً في الطواف تذكيراً للقلوب بهدى رسولها ﷺ ، ومحافظة على متابعة سلفنا الصالح ، وقد خطر لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أن يترك الرمل في الطواف ، لأن النبى ﷺ فعله لسبب عارض فزال ثم بدا له رضى الله تعالى عنه فمضى عليه ولم يتركه محافظة على فعل النبى ﷺ .

(٢) أى فلا يخرج الحاج من إحرامه فلتة أو مفاجأة ويتمتع بالمباحات إلا بعمل ظاهر وقصد وإرادة ، ألا وهو الحلق كما لا يخرج المصلى من صلاته إلا بالتسليم .

منافع الحج الدينية ودنيوية

ففى انتقال الحاج من بلده وسفره إلى مكة ، توسيع لدائرة فكره ومعرفته وتدريبه على احتمال متاعب الحياة واكتساب فضيلة الصبر ، وفى إحرامه من الميقات ضبط لعزمته^(١) وسبب لعلو همته ، وفى تجرده من الثياب صحة لجسمه . فقد قال الأطباء : إن الإنسان يلزمه أن يعرض جسمه وبدنه للهواء الطلق ، ومؤثرات الجو مدة من الزمن ليستريح فيها الجسم ويسترجع قواه ويستعيد نشاطه بملاصقة أوكسجين الهواء لجميع مسام الجسم^(٢) . وفى كفه عن محظورات الإحرام حمله على مكارم الأخلاق وبعده عن الترف واللهو والشهوات وتوجيهه إلى الأعمال الصالحة رجاء العفو والمغفرة ، وفى تليته إعلانه لذكر الله تعالى ، وإظهار العبودية له ، وتنبية نفسه وإيقاظها لمقاصد الحج ، وشحنها بالإيمان ، وطرحها على عتبة الرحمن وبالتلبية يسرى التيار الإيماني فى جسم الحاج كما يجرى التيار الكهربائي فى الأسلاك ، فإذا قال الحاج «ليكن اللهم ليكن إلى آخرها» تمثل له الحج ومقاصده وروحه وتاقت فيه الأشواق والتهبت شعلة التوحيد فى عروقه ودمه ، واتصل بخليل الله وابنه إسماعيل وبمحمد حبيبه والداعين بدعوتهم فكان من حزمهم ، اللهم اجعلنا منهم آمين .

(١) أى على الحج بفعل ظاهر وهو النية والتجرد عن لبس المحيط الذى ينبه فى الحاج الشعور والانتباه ويكون حارساً عن الغفلة والذهول ، فيصير هذا الإحرام للحاج كتكبيره للإحرام للصلاة .

(٢) فتبين بهذا فساد قول المتحاملين على الإسلام ، بأن الإحرام سبب كبير للأمراض التى تحصل للحاج فى مواطن النسك من البرودة شتاء ، ومن الاحتقانات صيفاً

وفى وقوفه بعرفة هو وإخوانه على اختلاف لغاتهم وأجناسهم
 وألوانهم فى صعيد واحد وزى واحد ووقت واحد ، لافرق بين رئيس ومرؤوس
 وصغير وكبير وغنى وفقير يهتفون كلهم فى لغة واحدة «لييك اللهم لييك ،
 لييك لاشريك لك لييك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك»
 ويتضرعون إلى الله بقلوب ملئت بالخشية وأيدي امتدت ضارعة بالدعاء ، وألسنة
 تلهج بالثناء على الله بما هو أهله إشعاراً بالمساواة وفيه يظهر أيضاً معنى الأخوة
 الشاملة التى يحرص الإسلام على غرسها فى نفوس أتباعه . وفى هذا الوقوف
 وفى هذا الضجيج من الدعاء والذكر والاستغفار والتوبة والتلبية ما يعيد الحياة
 إلى القلوب الميتة ، ويحرك الهمم الفاترة وينبه النفوس الخاملة ، ويشعل شرارة
 الحب والطموح التى انطفأت أو كادت تنطفىء ، ويجلب رحمة الله تعالى ،
 ويكفر الخطايا ، فإن الهمم إذا اجتمعت بهذه الكيفية لا يتخلف عنها نزول
 الرحمة والمغفرة ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم «مارئى الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أذحر
 ولا أحقر ولا أغيظ منه فى يوم عرفة» وما ذاك إلا بما يرى من تنزل الرحمة
 وتجاوز الله عن الذنوب العظام وهذا هو أصل تكفير الذنوب وتطهير
 القلوب ، وهو السر فى أن الحج المبرور يرجع صاحبه كيوم ولدته أمه ، وفى
 وقوف عرفة يرى الفقير الضعيف ذل الغنى القوى أمام ربه يتضرع إليه ويسأله
 قضاء حاجته ، كما يسأله الفقير . فيحس فى هذه الحالة معنى المساواة
 يتحقق ، فهو والغنى والقوى عبيد الله المحتاجون إليه الفقراء إلى رحمته فترتفع
 معنويته وتعلو فى نفسه منزلته ، ويسترد فيها قيمته فلا يذل ولا يضعف إلا لله
 خالقه وخالق كل شيء . وفى إفاضته إلى المزدلفة والمشعر الحرام : امتثاله أمر
 الله وشكوه على ما حباه مولاه من فضل ونعمة ورحمة وغفران وفى رمية الجمار
 رمية لجميع عوامل الشر والفتنة وإغراءات الحياة وزخرفها التى يسببها الشيطان . وفى
 تكبيره عند كل حصاة تنبيه أن الله سبحانه وتعالى أكبر من أن يشغله عنه
 زُهو الحياة وفتنتها ، وتسويلات الشيطان ، وإغراءاته وأنه عبد مطيع لربه
 مخلص له فى عبادته .

وفي نحره الأضاحي : امتثاله لأمر الله وشكره الذي وفقه لأداء شعائر دينه ، ثم التقرب إليه بإطعام الفقراء والتصدق عليهم ، والتوسعة على نفسه ، وتطهيرها من دنس الشح ^(١) وفي حلقه أو تقصيره لشعر رأسه بعد ذكر الله والإنابة إليه ، وبعد التزامه العهود والمواثيق على العمل بما فيه رضاه ، وعدم التعرض لخالفته ومناهيه بعد ذلك كله إشارة منه ^(٢) إلى إبعاده الذنوب عنه واستئصاله كل رذيلة ، وابتعاده عن الأهواء والأغراض الشخصية وطرحه آماله من الدنيا الزائلة بهمة وعزيمة صادقتين .

وفي إقامته بمنى أيام التشريق في متعة وألفة : جمع للشمل بعد وعتاء السفر وذكر الله تعالى وشكره على أفضاله ونعمه ، وفي طوافه هو وإخوانه المسلمون حول الكعبة المطهرة واستلامهم الحجر الأسود ، وتقبيلهم إياه مع اعتقادهم أنه حجر لا يضر ولا ينفع ، أعظم دلائل الوحدة وقوة الرابطة ، واجتماع الكلمة وتوثيق العهد على التعاون في البر ، والتساند في الخير ، وعلى الإحياء في الله والاعتزاز بقوة الله وعلى العمل دائماً بما فيه عزة الإسلام وقوة المسلمين ، إن العهود والمبايعات التي يجريها الناس فيما بينهم في شئونهم العامة والخاصة يوثقونها ، ويؤكدون العزم على إنفاذها والعمل بها ، بأن يضافح بعضهم بعضاً ، ويقبض كل منهم بيمينه على يد صاحبه : دلالة على الوفاء والتناصر وعلى التعاون في أمان وإخلاص .

وقد نبه الإسلام جميع المسلمين الذين يحجون إلى بيت الله الكريم أن يجددوا في كل عام مبايعتهم لله ، وأن يتعاهدوا في اجتماعاتهم في مكة على العمل بخيرهم وصالحهم ولنصرة دين الله ولا شك أن من المتعذر أن يجرى في توثيق تلك المبايعة العامة وذلك العهد الشامل على ما توثق به المبايعات

(١) الشح : البخل .

(٢) هذه الإشارة كأنه بعد ذكر الحاج الله تعالى والإنابة إليه ، وبعد التزامه العهود والمواثيق على العمل بما فيه رضاه الله ، وعدم التعرض لخالفته ومناهيه بعد ذلك كله .

والمعاهدات بين الأفراد والجماعات الصغيرة من مصافحة بعضهم بعضاً ، وقبض كل منهم يده على يد صاحبه فجعلت مصافحة الحجر الأسود بدلاً من تلك المصافحات العامة وصار ذلك رمزاً لتوثيق ذلك العهد وتلك المبايعة .

وفي رَمَله واضطباعه في الطواف : ما يحصل له من ترتب الثواب لتأسيه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم والاقتداء به ، وما يستفيده جسمه من النشاط بهذه الحركة التعبدية . فمنافع الحج على ما يغلب عليها من المظاهر الروحية فإنها منافع اجتماعية ونفسية وتجارية وأخوية ، ففيها يحصل التعارف والتعاون بين أفراد المسلمين المتباعدين في شتى الأقطار ، فإن اجتماعهم واختلاط بعضهم ببعض فرصة كبيرة لإيجاد التعارف والتعاون وتبادل المنافع بين أكبر عدد ممكن من المسلمين . فليست هناك فرصة تتاح للمسلم ليجتمع بإخوان له من المسلمين جاءوا من أقاصى الأرض كفرصة الحج . ففي هذه الفرصة يعرف المسلم العربى أخاه المسلم التركى والجاوى والصينى والهندى والبربرى وهلم جراً .

وفي رحاب البيت قبله الجميع تكون النفوس أكثر استعداداً لاستشعار معانى الأخوة والتعاون فيصبحون بهذا الاجتماع وبهذا التعارف إخوة متآلفى القلوب متحدى الكلمة ، متضامنين حساً ومعنى متمسكين بجبل الله . فما أجمل هذا الموسم الروحانى وما أعظم ذلك العيد الربانى يلتقى فيه زعماء المسلمين وساستهم ، ويتبادلون فيه أسباب الإصلاح ، فيعرف كل منهم مافى بلاد أخيه من التجارة والصناعة والزراعة والفوائد المستحسنة فيقتبس بعضهم من بعض هذه المنافع ويتبادلون تلك المصالح ويرسمون فيه الخطط الرشيدة والوسائل الحكيمة لتكون كلمة الله هى العليا وطريقة المسلمين هى المثلى ، وليكون المؤمنون جماعة واحدة فى مشارق الأرض ومغاربها ، تعمل تحت راية القرآن لتأييد السلام والعدالة فى العالم ، فالحج مؤتمر إسلامى جليل ومجتمع للقادة حافل فى مهبط وحى السماء على أساس من النور الإلهى والهدى

المحمدى ، وإلى هذا يشير شيخنا العلامة السيد علوى عباس مالكى ، رحمهم الله
ورحمنا معهم آمين .

إني أرى الحج في الإسلام مؤتمراً	المسلمون على التحقيق أعضاء
دستوره شرعة الإسلام يرسمها	هذى النبی وعین الحق ترعاه
العدل منهجه والعلم حجته	تجدوا فيه لا ملك ولا جاه
فهم جنود الهدى فيه نشيدهم	ليك ليك أنت الله رباه
منزل النور والتنزيل مأرزه	فالدين يارز للأوطان مأواه
فالحج درس عظيم شيق عظمت	أسرار تشريعه تجلو مزاياه
مهذب لنفوس طالما ركنت	إلى حضيض الهوى تقفو خطاياه

وهذا قليل من كثير من منافع الحج وأسراره وحكمه ، ونجهل منها الكثير
وربما كان مانجهله ونتمتع به أكثر مما نعرفه مما نوه به علماء الإسلام وأشادوا به
في مؤلفاتهم رحمهم الله تعالى فقد قال الله سبحانه وتعالى ﴿ ليشهدوا منافع
لهم ﴾ فاطلق المنافع ونكرها وأبهمها ودل هذا التعبير البليغ على كثرتها
وتنوعها وتجدها في كل زمان ، وأنها أكثر من أن يأتى عليها الإحصاء
والاستقصاء ، والله أعلم وأحكم .

(الباب الثالث في الحج)

وهو معظم الكتاب^(١) وفي آخره بيان أركان الحج^(٢) وواجباته^(٣) وسننه وآدابه^(٤) مختصرة (الباب الرابع) في العمرة^(٥) (الباب الخامس) في المقام بمكة وطواف الوداع وفيه جمل مستكثرات مما يتعلق بمكة والحرم والكعبة والمسجد وأحكامها (الباب السادس) في زيارة قبر رسول الله ﷺ وما يتعلق بالمدينة (الباب السابع) فيما يجب على مَنْ ترك في حجه مأموراً به أو ارتكب محظوراً وفيه نفائس كثيرة (الباب الثامن) في حَجِّ الصبي والعبد^(٦) ومن في معناهما وبعده (فصل) في آداب رجوعه من سفره^(٧) (وفصل) في الولاية على الحجيح وبيان ما يجوز لمتوليه فعله وما لا يجوز وما يجب عليه وما لا يجب وفيه نفائس كثيرة^(٨) (وفصل) في أذكار تستحب في كل وقت ختمت الكتاب بها^(٩) وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل

(١) أى لاشتماله على أعمال الحج .

(٢) أى التى لا يوجد الحج الا بكل منها .

(٣) أى التى يأثم تاركها مع العلم والتعمد وعليه فى غير ما استثنى دم .

(٤) العطف هنا كما تقدم .

(٥) العمرة لغة الزيارة وشرعاً قصد الكعبة مع النسك الآتى بيانه إن شاء تعالى وجمعها

عُمَر والغز بعضهم فيه فقال :

ياأيها	البدر	الذى	الفضل	منه	قد	ظهر
أبن	لنا	ما مفرد	إذا	جمعه	عمر	

(٦) أى الرقيق والمراد مايشمل الأنثى من الصبي والرقيق .

(٧) أى زيادة على آداب سفره إليه .

(٨) أى يحتاج الى معرفتها ويرغب فيها .

(٩) أى ليكون ختام الكتاب مسكناً .

(ثبت) فى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة ^(١٠) وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان ^(١١) »

(وثبت) فى الصحيحين عن أبى هريرة عبد الرحمن بن صخر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من حج ^(١٢) هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه ^(١٣) كيوم ولدته أمه » .

قال العلماء الرِّفْثُ اسْمٌ لِكُلِّ لَعْوٍ ^(١٤) وَخَنَى وَفُجُورٍ وَمُجُونٍ بِقَيْرٍ حَقٌّ ^(١٥)

(١٠) أى جامعة لأركانها وشروطها .

(١١) أى على القادر على صومه شرعاً وحسباً وفى رواية تقديم الصوم على الحج وسلك الفقهاء رحمهم الله على منوالها لعموم وجوب الصوم وفوريته وتكرره كل عام .

(١٢) أى قصد البيت بحج شرعى وعليه فلا يحصل بالعمرة ماسياتى من الجزاء ويحتمل أن يراد ما يشمل قصدهما أى قصد النسيك من حج أو عمرة فيحصل مع الشرط الجزاء ويؤيده أنها تسمى حجاً أصغر .

(١٣) أى الصغائر فقط وقيل والكبائر والتبعات وهما مظالم العباد وإليه ذهب العلامة القرطبى والقاضى عياض لكن قال الطبرى هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذى أى المعاصى المتعلقة بحق الله لا العباد أ.هـ فيض التقدير أقول وأما حديث أنه دعا ﷺ دعا لأمتة عشية عرفة بالعفو حتى عن المظالم والدماء فلم يستجب له ثم دعا لهم صبيحة مزدلفة بذلك فاستجيب له حتى عن المظالم والدماء فضعيف كما فى الحاشية .

(١٤) اللغو : لغة السقوط وما لا يعتد به من كلام وغيره ويطلق على الإثم . والخنا : الفحش ، والفجور : الانبعاث فى المعاصى والزنا والزور والكذب والباطل ، والجون : عدم المبالاة بما يصدر عن الإنسان من قول وفعل .

(١٥) خرج به الجون من المزاح بحق ففى الحديث « إني لأمزح ولا أقول إلا حقاً » وقوله اسم لكل لغو الخ هذا معنى الرفث لغة وأما المراد منه فى الحديث فما قاله ابن عباس وابن عمر رضوان الله عليهم وإنه الجماع وقال الأزهري رحمه الله : ما يريد الرجل من امرأته أى من الجماع ومقدماته فيمتاز المبرور بخلوه من كل معصية على ما ذكره المؤلف رحمه الله بخلافه على قولهما رضى الله عنهما فعن معصية الجماع ومقدماته وعن الفسق فقط .

وَالْفِسْقُ الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى (١٦) (وَبَيَّنَتْ) فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورَ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ (١٧) وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمَبْرُورَ هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ مَأْثَمٌ (١٨).

وَقِيلَ هُوَ الْمَقْبُولُ وَمِنْ عِلَامَاتِ الْقَبُولِ (١٩) أَنْ يَرْجِعَ خَيْرًا مِمَّا كَانَ وَلَا يَعَاودُ الْمَعَاصِيَ (٢٠) وَاللَّدَائِلُ عَلَى فَضْلِ الْحَجِّ (٢١) كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرَهُمَا (٢٢) وَفِيمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ كِفَايَةً فَنَشْرُغُ الْآنَ فِي أَبْوَابِ الْكِتَابِ وَمَقَاصِدِهِ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى مُسْتَمِدًّا مِنْهُ التَّوْفِيقَ وَالْهُدَايَةَ وَالصِّيَانَةَ وَالرَّعَايَةَ.

(١٦) أَيْ بَارْتِكَابَ كَبِيرَةٍ أَوْ الْإِصْرَارَ عَلَى صَغِيرَةٍ إِنْ غَلِبَتْ مَعَاصِيهِ طَاعَاتُهُ فَعَطَفَ الْفُسُوقَ عَلَى الرَّفَثِ مِنْ عَطَفَ الْخَاصَّ عَلَى الْعَامِ اهْتِمَامًا بِشَأْنِهِ.

(١٧) أَيْ لَا يَقْتَصِرُ الْمَبْرُورُ عَلَى تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ الْمَاضِيَةِ بَلْ يَمْنَعُ صَاحِبُهُ مِنَ الذُّنُوبِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَيَبْلُغُ صَاحِبَهُ الْجَنَّةَ وَمَنْ بَلَغَهَا لَا يَضُرُّهُ ذَنْبٌ مُطْلَقًا بِخِلَافِ خُرُوجِهِ كَيَوْمِ الْوِلَادَةِ فَانَّمَا يَتَنَاوَلُ الْمَاضِيَةَ فَقَطْ.

(١٨) مَأْثَمٌ أَيْ إِثْمٌ وَلَوْ صَغِيرَةً وَإِنْ تَابَ مِنْهَا حَالًا.

(١٩) لِمَا كَانَ الْقَبُولُ لَا إِطْلَاعَ عَلَيْهِ قَالَ: وَمِنْ عِلَامَاتِ الْخ.

(٢٠) أَيْ لَا يَعُودُ إِلَى ذَنْبٍ يَفْسُقُ بِهِ.

(٢١) أَيْ وَالْعُمْرَةَ.

(٢٢) مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ تَابَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنْ تَابَعَهُمَا مَا بَيْنَهُمَا تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ وَالرِّزْقِ وَفِي

رَوَايَةٍ فَانَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ، وَوَرَدَ ثَلَاثُ: حَجَّجَ تَتَرَى وَعُمَرَ نَسَقًا يَدْفَعْنَ مِيتَةَ السُّوءِ

وَعِيْلَةً [فَاقَهُ] الْفَقْرَ. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْحَجُّ يَهْدِمُ مَاقْبِلَهُ. وَقَوْلُهُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ

لِلْحَاجِّ وَلِمَنْ اسْتَغْفَرَ لَهُ الْحَاجُّ: وَقَوْلُهُ اسْتَغْتَمَعُوا بِهَذَا الْبَيْتِ فَقَدْ هَدَمَ مَرَّتَيْنِ وَيَرْفَعُ فِي الثَّلَاثَةِ

وَقَوْلُهُ: إِنْ اللَّهُ يَقُولُ: إِنْ عَبْدًا صَحَّحْتَ لَهُ جِسْمَهُ وَوَسَّعْتَ عَلَيْهِ فِي الْمَعِيشَةِ تَمْضَى عَلَيْهِ

خَمْسَةَ أَعوَامٍ لَا يَنْفَدُ عَلَى لِحْرُومٍ وَقَوْلُهُ: عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً مَعِيَ، وَصَحَّ أَيْضًا:

مَنْ الذِّينَ لَا تَرُدُّ دَعْوَتَهُمُ الْحَاجُّ حَتَّى يَصْدُرَ وَإِنْ النِّفْقَةُ فِي الْحَجِّ كَالنِّفْقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

سَبْعُمِائَةٍ ضَعْفٌ. وَقَوْلُهُ: الْحَجَّاجُ وَالْعِمَارُ وَفَدَّ اللَّهُ إِنْ دَعَا أَجَابَهُمْ وَإِنْ اسْتَغْفَرُوا غُفِرَ

لَهُمْ « وَقَوْلُهُ: مَنْ مَاتَ فِي هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَاجٍّ أَوْ مُعْتَمِرٍ لَمْ يُعْرَضْ وَلَمْ يُحَاسَبْ وَقِيلَ لَهُ ادْخُلِ

الْجَنَّةَ... وَقَوْلُهُ: مَنْ حَجَّ حِجَّةً أَدَّى فَرَضَهُ وَمَنْ حَجَّ ثَانِيَةً دَايِنَ رَبِّهِ، وَمَنْ حَجَّ ثَالِثَةً حَرَّمَ

اللَّهُ شَعْرَهُ وَبَشَرَهُ عَلَى النَّارِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ وَفَقْنَا اللَّهَ آمِينَ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

﴿ في آداب سفره وفيه مسائل ﴾

﴿ الأولى ﴾ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُشَاوَرَ مَنْ يَثِقُ^(١) بدينه وَخبرته وعلمه في حَجِّهِ في هَذَا الْوَقْتُ^(٢) وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يُشِيرُهُ أَنْ يَبْدُلَ لَهُ النَّصِيحَةَ وَيَتَحَلَّى عَنِ الْهَوَى وَحُطُوظِ النَّفْسِ وَمَا يَتَوَهَّمُهُ نَافِعاً في أُمُور الدُّنْيَا^(٣) فَإِنَّ الْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ^(٤) وَالَّذِينَ النَّصِيحَةُ^(٥)

﴿ الثَّانِيَّةُ ﴾^(٦) إِذَا عَزَمَ عَلَى الْحَجِّ^(٧) فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَخِيرَ اللَّهَ تَعَالَى^(٨) وَهَذِهِ الاسْتِخَارَةُ لِاتَّعُودُ إِلَى نَفْسِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَأَشْكَّ فِيهِ وَإِنَّمَا تَعُودُ إِلَى وَقْتِهِ^(٩) فَمَنْ أَرَادَ الاسْتِخَارَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ^(١٠) مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ

(١) أما أخذ القول من المصحف فانه مكروه ، وقيل حرام .

(٢) بَيَّنَّ بِهِ أَنَّ الاسْتِشَارَةَ في وقت العبادة لا في أصلها ، وهذا فيمن لا يَتَضَيَّقُ عَلَيْهِ النَّسَكُ ، أما هو فلا تَسْتَحِبُّ في حقه إِذْ لا فائدة لها مع التَضَيِّقِ .

(٣) أَى فَقَطْ بِلِ الْوَاجِبِ إِخْبَارِهِ بِمَا تَعُودُ مَصْلَحَتُهُ إِلَى الدِّينِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الدُّنْيَا .

(٤) حَدِيثٌ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٥) جُزْءٌ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ تَيْمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا لِمَنْ ؟ قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ ، وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٦) ظَاهِرُ هَذَا التَّرْتِيبِ أَنَّ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الاسْتِشَارَةِ عَلَى الاسْتِخَارَةِ لِأَنَّ الطَّمَأْنِينَةَ إِلَى قَوْلِ الْمُسْتَشَارِ أَقْوَى مِنْهَا إِلَى النَّفْسِ لِعَلْبَةِ حُطُوظِهَا ، وَفَسَادِ خَوَاطِرِهَا .

(٧) يَلْحَقُ بِالْحَجِّ الْعَزْمُ عَلَى كُلِّ وَاجِبٍ وَمُنْدُوبٍ مُوسِعٍ بَلْ تَنْدُبُ الاسْتِخَارَةَ حَتَّى فِي الْمُبَاحِ .

(٨) أَى لِقَوْلِهِ ﷺ مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخَارَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُ اسْتِخَارَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

(٩) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الاسْتِشَارَةِ وَالْاسْتِخَارَةُ هِيَ طَلَبُ خَيْرِ الْأُمُورِ مِنَ الْفِعْلِ الْآنَ أَوْ التَّرْكِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا فِي الْمَوْسِعِ دُونَ الْمُضْيِيقِ لِأَنَّهُ لَا رِخْصَةَ فِي تَأْخِيرِهِ .

يَقُولُ : (١١) اللَّهُمَّ أُنِّى أَسْتَخِيرُكَ (١٢) بِعِلْمِكَ (١٣) وَأَسْتَقْدِرُكَ (١٤) بِقُدْرَتِكَ (١٥) وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ ذَهَابِي إِلَى الْحَجِّ (١٦) فِي هَذَا الْعَامِ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَعَاشِي وَمَعَاقِبَةِ أَمْرِي وَعَاجِلِهِ وَآجِلِهِ (١٧) فَأَقْدِرْ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ ، اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي (١٨) فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَعَاشِي وَمَعَاقِبَةِ أَمْرِي وَعَاجِلِهِ وَآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَأَقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ (١٩) ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ (٢٠)

(١٠) أى فى غير وقت الكراهة إلا بحرم مكة فيصلى مطلقا ومثلها كل نافلة فيجزى عنها فى إسقاط الطلب ، وكذا فى حصول الثواب ان نويت .

(١١) أى عقب الصلاة لا فيها ويسن افتتاح الدعاء وختمه بالحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ فى اثناء الدعاء إن كرره .

(١٢) أى أطلب منك خير الأمور .

(١٣) الباء للسببية أى أسألك شرح صدرى لخير الأمرين بسبب علمك المحيط بكل الأشياء إذ لايعلم خيرها حقيقة إلا من كان علمه محيطا بكل الأشياء .

(١٤) وفى رواية (وأستهديك) والمعنى متقارب .

(١٥) أى بسبب أنك القادر الحقيقى ، ولايمكن لأحد أن يقدر على شئ إلا إن قَدَّرْتَهُ عليه ، أى خلقت فيه الاستطاعة .

(١٦) أشار الى ما فى حديث البخارى رحمه الله تعالى من أنه يسمى حاجته ليكون ذلك أبلغ وأوضح .

(١٧) جمع المصنف رحمه الله بين الكلمتين احتياطا لأن لفظ الحديث (وعاقبة أمرى - أو قال : عاجل أمرى وآجله) ومنه تؤخذ قاعدة حسنة وهى أن كل ذكر جاء فى بعض ألفاظه شك من الراوى يسن الجمع بينها كلها ليتحقق الإتيان بالوارد .

(١٨) فيه الاكتفاء بتسمية الحاجة فى الأول وقيل يسميها فى الثانى أيضا .

(١٩) فى رواية للنسائى رحمه الله تعالى (حيث كنت) .

(٢٠) فى رواية البخارى رحمه الله تعالى (ثم أرضنى) وفى أخرى بعد « قَدَّرْ لِي » :

(وأعنى عليه) ، وفى أخرى بعد « حيث كان » : (لاحول ولاقوة الا بالله) قاله ابن

حجر المكي رحمه الله تعالى وقال : فيسن الجمع بين ذلك كله .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى قُلْ
يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ^(٢١) وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُمَّ لِيَمُضَ^(٢٢) بَعْدَ الاسْتِخَارَةِ
لَمَا يَنْشَرُحُ إِلَيْهِ صَدْرُهُ^(٢٣)

(٢١) الأَکمل قراءة ﴿ وربک یخلق ما یشاء و یختار ﴾ الی ﴿ ترجعون ﴾ قبل سورة
« الکافرون » ، وقبل سورة « الاخلاص » فی الركعة الثانية ﴿ وما کان لمؤمن ولا مؤمنة ﴾
الی ﴿ مینا ﴾ لأنهما مناسبان کالسورتین إذ القصد منهما إخلاص الاعتقاد والعمل فناسبا
هنا وإن لم یردا إذ القصد إظهار الرغبة وصدق التفویض ، وإظهار العجز ، وقياس ما قالوه
فی الجمعة أنه لو نسی ما یقرأ فی الأولى قرأه مع ما فی الثانية ، ومن تعذرت علیه الصلاة
استخار بالدعاء المذكور ، وظاهره عدم حصولها بمجرد الدعاء مع تيسر الصلاة ، الا أن
یقال : المراد عدم حصول کمالها لظاهر خبر أنى یعلى رحمه الله تعالى (إذا أراد أحدکم أمراً
فلیقل ..) وذكر نحو الدعاء السابق ، وورد فی حدیث ضعیف أنه صلی الله علیه وسلم کان إذا أراد الأمر
قال : (اللهم خیر لی واختر لی) فینبغی ذکر ذلك بعد دعائه . اهـ . حاشیة .

(٢٢) الأمر المستفاد من اللام للندب .

(٢٣) فإن لم ینشرح صدره بشئ فیکرر الاستخارة بصلاتها ودعائها الی انشراحه بشئ ،
وإن زاد علی سبع ، والتقیید بها فی خبر أنس رضی الله تعالى عنه (إذا هممت بأمر فاستخر
ربک فیہ سبع مرات ثم انظر الی الذی سبق الی قلبک ، فإن الخیر فیہ) جرى علی الغالب
أما لو فرض عدم انشراحه مع تکرار الصلاة فإن أمکن تأخیر آخر وإلا شرع فیما تيسر
لأنه علامة الإذن والخیر والله أعلم .

﴿الثالثة﴾ اِذَا اسْتَقَرَّ عَزْمُهُ ^(٢٤) بَدَأَ بِالتَّوْبَةِ ^(٢٥) مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي
وَالْمَكْرُوهَاتِ وَيَخْرُجُ مِنْ مَظَالِمِ الْخَلْقِ ^(٢٦) وَيَقْضِي مَا أَمْكَنَهُ مِنْ دُيُونِهِ ^(٢٧)
وَيَرْذُ الْوَدَائِعَ ^(٢٨) وَيَسْتَحِلُّ ^(٢٩) كُلَّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُعَامَلَةٌ فِي شَيْءٍ أَوْ
مَصَاحَبَةٌ

(٢٤) يدل صريح كلام المصنف رحمه الله على تأخير التوبة عن الاستخارة واستقرار العزم بعدها ، وجرى ابن جماعة رحمه الله تعالى على تقديمها وأيده بأن كان المستخير عاصيا كعبد متمادٍ على إباقه ، ويرسل الى سيده بأن يختار له من خيار ما في خزائنه فيعده بذلك أحق بيمين الحمق .

(٢٥) وجوبا بالنظر للمعاصي ، وندبا بالنظر الى المكروهات . وأركان التوبة : الإقلاع عن الذنب حالا والعزم على عدم العودة اليه رأسا ، والندم على ما بارش منه خوفاً من الله تعالى ورد ظلامه إن كانت وبدلها إن تلفت وقدر عليه ، فإن لم يقدر كميته بلا وارث ، أو غائب انقطع خبره وأيس من حياته ، سلمها أو أرسلها لقاض أمين ، وإلا فرقها بنفسه في المصالح إن عرف أو سلمها لعالم عارف بذلك بنية الغرم إن وجد صاحبها ، والمعسر ينوى وفاء الدين كالعاجز عن تمكين القصاص من نفسه اذا قدر ، ويجب في التوبة من نحو غيبة أو قذف : إخبار المغتاب بعين ما قاله فإن تعذر عزم على فعله عند إمكانه فإن تعذر أصلا استغفر الله لنفسه ، ودعا له والمرجو من الله حينئذ أن يرضى خصماءه عنه بكرمه ، أسأله تعالى أن يعفو عني وعن المسلمين والمسلمات ويرضى عنا خصماءنا آمين .

وإن كان عليه قضاء نحو صلاة صرف سائر وقته في قضائها ماعدا الوقت الذي يحتاج لصرفه في تحصيل ماعليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن بعد البلوغ . أسأله تعالى التوفيق لي وللمسلمين والمسلمات آمين .

(٢٦) صرح بالخروج من مظالم الخلق مع دخولها في المعاصي آهتاما بشأنها وتنبها على المحافظة عليها لأنها مبنية على المشائخة والمضايقة .

(٢٧) أي الحالة وجوبا والمؤجلة ندبا .

(٢٨) فيها تفصيل ، وهو أنه إن علم رضا مالکها بأمر عمله وإلا فحيث قيل بتضمينه بترك شيء حرم عليه فعله لما فيه من ضياعها والا فلا .

(٢٩) أي وجوبا فيما يعلم أنه عليه ، وندبا فيما لا يعلمه .

وَيَكْتُبُ وَصِيَّتَهُ^(٣٠) وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ بِهَا^(٣١) وَيُوكِّلُ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ^(٣٢) مَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ قَضَائِهِ مِنْ دُيُونِهِ وَيَتْرُكُ لِأَهْلِهِ وَمَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ^(٣٣) نَفَقَتَهُمْ^(٣٤) إِلَى حِينَ رُجُوعِهِ^(٣٥) فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ حَالٍ وَهُوَ مُوسِرٌ^(٣٦) فَلِصَاحِبِ^(٣٧) الدَّيْنِ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ^(٣٨) وَحَبْسِهِ^(٣٩) وَإِنْ كَانَ مُعْسِراً لَمْ يَمْلِكْ مُطَالَبَتَهُ^(٤٠) وَلَهُ السَّفَرُ بِغَيْرِ رِضَا^(٤١)، وَكَذَا إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُوَجَّلاً فَلَهُ السَّفَرُ بِغَيْرِ رِضَا^(٤٢) وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَخْرُجَ حَتَّى يُوكِّلَ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ عِنْدَ حُلُولِهِ^(٤٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣٠) أى بحقوق الله وحقوق العباد .

(٣١) أى من تثبت به وجوباً إن لم تكن ثابتة قبل والا فندباً ، ولا يكتفى بعلم الورثة مطلقاً لأن النفس تشع بالأموال اذا استولت عليها .

(٣٢) أى وجوباً فى الحالة وندباً فى المؤجلة .

(٣٣) معطوف على الأهل ليشمل غيرهم من رقيقه ودوابه .

(٣٤) أى مؤنتهم من كسوة وأجرة مسكن وطبيب وثمان أدوية .

(٣٥) محل ذلك فى الواجب حالاً أما المستقبل فعند العلامة ابن حجر المكي رحمه الله : عليه ذلك أيضاً كما فى الحاشية فى غير نحو الزوجة والمملوك ، لأن فى غيبته ضياع ممونه فيترك لهم كفايتهم عند من يثق به لينفق عليهم ، أما الزوجة والمملوك فعليه ذلك أيضاً ، أو يطلق الزوجة أو يخرج المملوك عن ملكه ويحكم به الحاكم الشرعى دفعا للضرر وجمعاً بين المصلحتين ويفرق بين هذا وما يأتى فى المؤجل بأن الدائن مقصر بالتأجيل فلم يكن له مطالبته بترك ما يفي بحقه اذا حل بخلاف ممونه ، فإنه لا تقصير منه بوجه ، وأيضاً فممونه فى حبسه فلوم نلزمه بذلك لضاع بخلاف الدائن . أقول وقيل عليه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ديانةً لأحكاماً ، فلا يجبره عليه الحاكم لأنه لم يدخل وقت وجوب النفقة الذى هو طلوع كل يوم فأشبهه الدين المؤجل .

(٣٦) أى ولم يستتب من يوفيه من مال حاضر .

(٣٧) أى ولو كان ذمياً .

(٣٨) أى ويحرم عليه السفر وإن قصر بغير إذنه ، واطردت العادة بالمساحة وإن ضمنه موسر كما هو ظاهر لأن له مطالبته وإن ضمنه الموسر وولى المديون مثله لأنه المطالب .

(٣٩) أى ما لم يكن الدائن مسافراً معه فى ركبته (٤١) أى ولو كان السفر مخوفاً .

(٤٠) لوجوب إنظاره وحرمة ملازمته . (٤٢) وإن عجله فهو أولى .

﴿الرَّابِعَةُ﴾ يَجْتَهُدُ فِي إِرْضَاءِ وَالِدَيْهِ وَمَنْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهِ بِرُهُ^(٤٣)، وَطَاعَتُهُ وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَةً اسْتَرْضَتْ^(٤٤) زَوْجَهَا وَأَقَارِبَهَا وَيُسْتَحَبُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَحْجَّ بِهَا^(٤٥)، فَإِنْ مَنَعَهُ أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ^(٤٦)، نَظَرَ فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْ حَجِّ الْإِسْلَامِ^(٤٧)، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى مَنَعِهِ^(٤٨)، بَلْ لَهُ الْإِحْرَامُ بِهِ وَإِنْ كَرِهَ الْوَالِدُ لِأَنَّهُ صَارَ عَاصِيًا بِمَنَعِهِ وَإِذَا أُحْرِمَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَالِدِ تَحْلِيلُهُ وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ لَمْ يَجِزْ لَهُ الْإِحْرَامُ فَإِنْ أُحْرِمَ فَلِلْوَالِدِ تَحْلِيلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا الزَّوْجَةُ^(٤٩)، فَلِلزَّوْجِ مَنَعُهَا مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ فَإِنْ أُحْرِمَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَهُ تَحْلِيلُهَا وَلَهُ أَيْضًا مَنَعُهَا مِنْ حَجِّ الْإِسْلَامِ عَلَى الْأَظْهَرِ^(٥٠)، لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَى الْفُورِ وَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي وَإِنْ أُحْرِمَتْ فَلَهُ تَحْلِيلُهَا عَلَى الْأَظْهَرِ

(٤٣) أى من الأقارب والأشباخ .

(٤٤) أى ندبا على تفصيله الآتى فى الزوج .

(٤٥) اتباعا له ﷺ حيث حج بأزواجه رضوان الله تعالى عليهن ، وفيه أيضا تحصيل عبادة للزوجة أو قيامها بما لا يطلع عليه غيرها من باطن أمر زوجها فعلى الأول كالحج فى ذلك كل سفر لعبادة ، وعلى الثانى لا فرق بل حيث جاز له السفر واحتاج لمن يقوم بما ذكر سن للزوج استصحاب الزوجة ، كما كان ﷺ يستصحب معه بعض أزواجه رضوان الله عليهن فى غزواته .

(٤٦) أى مَنْ له عليه ولادة ، ولو جدًّا أو جدة وإن وجد من هو أدنى منهما .

(٤٧) أى من نسكه الواجب حج أو عمرة .

(٤٨) وإن لم تجب حجة الاسلام على الفرع لكونه فقيراً لأنه لاطاعة لمخلوق فى ترك طاعة الخالق .

(٤٩) أى ولو أمة وأذن لها سيدها .

(٥٠) أى فى غير صور منها : اذا سافرت معه بإذنه وأحرمت بعد إحرامه وكان إحرامها يفرغ مع إحرامه لأنه لم يفت به الاستمتاع ، ومنها اذا لزمها القضاء فوراً بأن أفسد الزوج حجتها بالوطء ، أو لزمها حجة الاسلام بأن قال لعل طبيبان عدلان إن لم تحجى فى هذه السنة تُعْضِبِي .

وَأِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً حَبَسَهَا لِلْعِدَّةِ^(٥١)، وَلَيْسَ لَهُ التَّحْلِيلُ^(٥٢)، إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَجْعِيَّةً فَيَرَا جُعُهَا ثُمَّ يُحْلِلُهَا^(٥٣)، وَحَيْثُ قُلْنَا يُحْلِلُهَا فَمَعْنَاهُ يَأْمُرُهَا بِذَبْحِ شَاةٍ فَتَسْوَى هِيَ بِهَا التَّحْلُلَ وَتُقَصِّرُ مِنْ رَأْسِهَا ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا وَإِنْ أَمْتَنَتْ مِنَ التَّحْلُلِ فَلِلزَّوْجِ وَطُؤُهَا وَالْإِثْمُ عَلَيْهَا^(٥٤) لِنَقْصِيرِهَا

﴿الْخَامِسَةُ﴾ لِيُخْرَصَ عَلَى أَنْ تَكُونَ نَفَقَتُهُ حَلَالًا خَالِصَةً مِنَ الشُّبْهَةِ فَإِنْ خَالَفَ وَحَجَّ بِمَا فِيهِ شُبْهَةٌ أَوْ بِمَا لَمْ يَكُنْ مَعْصُوبٌ صَحَّ حُجُّهُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ لَكِنَّهُ لَيْسَ حَجًّا مَبْرُورًا^(٥٥) وَيَعْدُ قَبُولُهُ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَا يُجْزِيهِ الْحَجُّ بِمَا لَمْ يَكُنْ حَرَامًا^(٥٦)

(٥١) أى رجعية كانت أو بائنة .

(٥٢) أى لعدم ترتب ثمرته من التمتع بها .

(٥٣) حاصل هذا أَنَّ لزوم العدة متى سبق الإحرام لم تخرج قبل انقضاء العدة وإن فات الحج كما لو أحرمت بعد الطلاق بغير إذن متقدم فإن انقضت العدة أتمت نسكها إن بقي وقته وإلا تحللت بعمل عمرة ولزمها القضاء ودم للفوات وإن أحرمت بإذن أو دونه ثم فوّقت بموت أو غيره فإن خافت الفوات خرجت وجوبا للنسك لتقدم الإحرام ، وإن أمنت جاز لها الخروج لما في تعين الصبر من مشقة مصابرة الإحرام .

(٥٤) أى مع الكفارة كما في الحاشية هذا في حكم الحرة ، وأما التحلل في الأمة فهو التقصير مع النية .

(٥٥) ظاهره أَنَّ الحج بما فيه شبهة مجزوم بعدم كونه مبرورًا وليس كذلك كما في الحاشية فلعل قوله رحمه الله تعالى المذكور عائد إلى الحرام ، فقط ، وأما ما فيه شبهة فإنه يخشى عليه أن تكون تلك الشبهة حراماً فلا يكون حجاً مبروراً وحيث وجدت الشبهة فليجتهد في حل قوته ذهاباً وإياباً ، وإلا فذهاباً فقط ، وإلا فمن الإحرام إلى التحلل ، وإلا فيوم عرفة ، وإلا فليزِم قلبه الخوف ، لما هو مضطر إليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله أن ينظر إليه بعين الرحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكراهته .

(٥٦) لما أخرجه الطبراني من جملة حديث (وإذا خرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في الغرز) أى الركاب (فنأدى لبنيك لبنيك ناداه مناد من السماء لا لبنيك ولا سعديك زادك =

﴿ السَّادِسَةُ ﴾ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَكْثِرَ مِنَ الزَّادِ وَالنَّفَقَةِ (٥٧) لِيُوَاسِيَ مِنْهُ الْمُحْتَاجِينَ وَلِيَكُنْ زَادُهُ طَيِّبًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفُقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا (٥٨) الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ وَالْمُرَادُ بِالطَّيِّبِ هُنَا (٥٩) الْجَيِّدُ (٦٠) وَبِالْخَبِيثِ الرَّدَى وَيَكُونُ طَيِّبَ النَّفْسِ بِمَا يُنْفِقُهُ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْقَبُولِ

﴿ السَّابِعَةُ ﴾ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ الْمُمَاحَكَةِ (٦١) فِيمَا يَشْتَرِيهِ لِأَسْبَابِ حَجِّهِ وَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَذَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ أَبُو الشَّعْثَاءِ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ التَّابِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ

﴿ الثَّامِنَةُ ﴾ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَشَارَكَهُ غَيْرُهُ فِي الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (٦٢) وَالنَّفَقَةِ لِأَنَّ تَرْكَ الْمُشَارَكَةِ أَسْلَمَ لَهُ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ بِسَبَبِهَا مِنَ التَّصَرُّفِ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ وَالصَّدَقَةِ وَلَوْ أَدِنَ لَهُ شَرِيكُهُ لَمْ يُوثِقْ بِاسْتِمْرَارِ رِضَاهُ فَإِنْ

= حرام ونفقتك حرام وحجك مأزور غير مبرور (وقال الشاعر رحمه الله تعالى :

إذا حججتِ بمالٍ كله سُحْتٌ فما حججتِ ولكن حجَّتِ العير .
(٥٧) أى بلا تكلف ، وفى الحديث (النفقة فى الحج كالنفقة فى سبيل الله بسبعمائة ضعف) .

(٥٨) أى لاتقصدا .

(٥٩) أى فى هذا الموضع احترز به عن الطيب فى غيره فإنه كثيراً ما يستعمل بمعنى الحلال فقط .

(٦٠) الجيد أى المستحسن عند أهل تلك الناحية فيما يظهر ومحله إن لم يعلم محبة المعطى لشيء مخصوصه ، والا فإعطاؤه ما يحبه أولى وإن لم يكن جيداً عند غيره .

(٦١) المماحكة فى الاصل الخصومة وهنا معناها المشاحة فيما يعامل فيه : أى إذا اشترى أو استأجر مثلاً لنفسه أما ما يفعله لغيره بولاية أو وكالة فيجب عليه الاجتهاد فى الشراء أو الاستعجار بضمن المثل أو أجرته فأقل كما لا يخفى .

(٦٢) الواو فى قوله (الزاد والراحلة) بمعنى « أو » .

شَارَكَه جَارَ (٦٣) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى ذُونِ حَقِّهِ (٦٤) ﴿ وَأَمَّا ﴾ أَجْتِمَاعُ الرُّفْقَةِ عَلَى طَعَامٍ يَجْمَعُونَهُ يَوْمًا يَوْمًا فَحَسَنٌ (٦٥) وَلِبَاسٌ بِأَكْلٍ بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ إِذَا وَثِقَ بِأَنَّ أَصْحَابَهُ لَا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ (٦٦) فَإِنْ لَمْ يَثِقْ فَلَا يَزِدْ (٦٧) عَلَى قَدْرِ حِصَّتِهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الرِّبَا فِي شَيْءٍ (٦٨) فَقَدْ صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ فِي خُلُطِ الصَّحَابَةِ رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ زَادَهُمْ

﴿ التَّاسِعَةُ ﴾ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْصَلَ مَرْكُوبًا قَوِيًّا (٦٩) وَطَيِّبًا (٧٠) وَالرُّكُوبُ (٧١) فِي الْحَجِّ (٧٢) أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ رَاكِبًا (٧٣)

(٦٣) أى إن كان كل من الشريكين مكلفا مختاراً ، شديداً غير نائب عن غيره .

(٦٤) أى ولا يلحظه بقلبه ، ولا يرى لنفسه قدراً لبعد ذلك عن مكارم الأخلاق وحُسن الصّحة .

(٦٥) قال الجمال الطبرى رحمه الله : واجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم على المناوبة أليق بالورع من المشاركة . أ . هـ . أقول كما قال فى الحاشية : هذا فيمن يتوهم منه شح ، وكلام المصنف فيمن لا يتوقع منه ذلك ، والسلف الصالح كان كل منهم يخرج بنفقته ويدفعها لمن يتولى عليهم ويأكلون جميعاً ، لبعدهم عن الشح لإيثارهم على أنفسهم ، ولو أدى إلى تلفها .

(٦٦) ولو بالظن أخذاً من قولهم يجوز الأكل من مال الغير إذا علم رضاه أو ظنه .

(٦٧) أى وجوباً .

(٦٨) لأن الربا إنما يكون فى ضمن عقد .

(٦٩) ظاهره حل ركوب الضعيف حيث لا يحصل به ضرر لا يحتمل عادة .

(٧٠) أى لأن ركوب غير الوطىء يضره ويشوش عليه خشوعه .

(٧١) أى ولو على الضعيف وغير الوطىء .

(٧٢) أى والعمرة إلا ما استثنى كالسعى ودخول مكة .

(٧٣) وورد فى المشى فى النسك فضل عظيم منه ما أخرجه الحاكم رحمه الله تعالى وصححه من

حديث ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من حج من مكة ماشياً حتى يرجع

إليها كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم وحسنات الحرم الحسنة بمائة =

وَكَانَتْ رَاحِلَتُهُ زَامِلَتَهُ^(٧٤) وَيُسْتَحَبُّ الْحَجُّ عَلَى الرَّحْلِ^(٧٥) وَالْقَتَبُ دُونَ
الْمَحَامِلِ وَالْهَوَاجِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(٧٦) وَلَأَنَّهُ أَشْبَهُ
بِالتَّوَاضُعِ وَلَا يَلِيقُ بِالْحَاجِّ غَيْرُ التَّوَاضُعِ فِي جَمِيعِ هَيَّاتِهِ وَأَحْوَالِهِ فِي جَمِيعِ
سَفَرِهِ وَسَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ الْمَرْكُوبُ الَّذِي يَشْتَرِيهِ^(٧٧) أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ

= أَلْف حَسَنَةٌ . وتضعيف البيهقي له بأن عيسى بن سودة أحد رواة تفرد به وهو مجهول
مردود بأنه لم ينفرد به لأن الحافظ ابن مسدد وغيره أخرجوه من حديث سفيان بن عيينة عن
اسماعيل ابن أبي خالد الذي رواه عنه ابن سودة وقال ابن منده : هذا حديث حسن غريب
ومن ثم رواه الحاكم من الوجه الذي رواه البيهقي وصححه إسناده كما مرّ ، ومن قال بقضية
هذا الحديث الحسن البصري وغيره ، وارتضاه المحب الطبري وغيره ، ومع ذلك فهو
لا يقتضى أفضلية المشى لأن ثواب الاتباع يربو على ذلك أخذًا من كلام السبكي رحمه الله
تعالى : « صلاة الظهر بمنى يوم النحر أفضل منها بالمسجد الحرام ، وإن قلنا إنّ المضاعفة
تختص به لأن في الاقتداء بأفعاله صلى الله عليه وآله ما يربو على المضاعفة » أ . هـ . ومحل الخلاف فيما
يظهر فيمن استوى خشوعه في حال مشيه وركوبه ، ولم يطلب منه الركوب لظهوره لاستفتاء
ونحوه . والا تعين الجزم بأن الركوب أفضل والعمرة كالحج فيما ذكر والله أعلم أ . هـ .
مختصرا من الحاشية .

(٧٤) أى لم يكن معه صلى الله عليه وآله راحلة أخرى لحمل متاعه وطعامه بل كانا معه على الراحلة ،
فالزاملة بعير يحمل عليه المتاع من الزمل وهو الحمل ، فالحج على الزاملة أفضل منه على غيره
لأنه الأليق بالتواضع .

(٧٥) الرحل هى العدة الكبيرة التى توضع على جميع ظهر البعير ، والقتب هو الإكاف
الصغير على قدر سنام البعير ، فركوب الإبل أفضل من غيرها للاتباع . فإن قيل : روى
الامام احمد والطبري رحمهما الله تعالى : « إذا ركبت الإبل فتعوذوا بالله واذكروا اسم الله فإن
على سنام كل بعير شيطانان » فكيف مع ذلك يكون ركوبها أفضل . (أجيب) كما في
حاشية العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى : ملحوظ الأفضلية للاتباع وهذا الحديث لا يقتضى
كراهة ركوبها ولا أنه خلاف الأفضل ، وإنما الذى يقتضيه تأكد ندب التعوذ والذكر عند
ركوبها ليندفع بذلك ضرر ذلك الشيطان الذى على سنامها .

(٧٦) وهو قوله رحمه الله (وكانت راحلته زاملته) لأنه معطوف على خبر معمول ثبت .
(٧٧) والشرء أفضل من الاستئجار إلا بعذر لأنه يتصرف فى المركوب على حسب اختياره ،
فيسلم من كثرة الخصومات والتبعات الواقعة بسبب الاستئجار ، والله أعلم .

وَيَتَّبِعِي^(٧٨) إِذَا اكْتَرَى أَنْ يُظْهَرَ لِلجَمَالِ جَمِيعَ مَا يُرِيدُ حَمْلَهُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ
وَيَسْتَرْضِيهِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ يَشْقُ عَلَيْهِ الرَّحْلُ لَعَذْرٍ كَضَعْفٍ أَوْ عِلَّةٍ فِي بَدَنِهِ
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِالمَحْمَلِ بَلْ هُوَ فِي هَذَا الْحَالِ مُسْتَحَبٌّ وَإِنْ كَانَ
يَشْقُ عَلَيْهِ الرَّحْلُ وَالْقَتَبُ لِرِيَاسَتِهِ وَآرْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ أَوْ عَمَلِهِ أَوْ
شَرَفِهِ أَوْ جَاهِهِ أَوْ ثُرُوتِهِ أَوْ مَرْوَعَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَقَاصِدِ أَهْلِ الدُّنْيَا لَمْ
يَكُنْ ذَلِكَ عُذْرًا فِي تَرْكِ السُّنَّةِ فِي اخْتِيَارِ الرَّحْلِ وَالْقَتَبِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ خَيْرٌ مِنْ هَذَا الْجَاهِلِ بِمَقْدَارِ نَفْسِهِ^(٧٩) وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَيُكْرَهُ رُكُوبُ الْجَلَالَةِ وَهِيَ النَّاقَةُ أَوِ الْبَعِيرُ^(٨٠) الَّذِي يَأْكُلُ الْعَذْرَةَ^(٨١)
لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ مِنَ الْإِبِلِ أَنْ يُرَكَبَ عَلَيْهَا .

- (٧٨) أى يجب حيث لم يشترط على من يكثرى منه حمل أوزان معلومة من جنس معلوم
ولاعبرة بالعرف في ذلك لاضطرابه وكثير يعولون عليه ، وهو خطأ صريح كما في الحاشية .
- (٧٩) قد يستشكل هذا بقول الفقهاء رحمهم الله تعالى في باب صلاة الجماعة لو لم يلق به
العزى لنحو منصب سقطت عنه كالجمعة فلم يقولوا هنا بمثل ذلك ، بل هو أولى لأنه مجرد
سنة ليس فيها حق لآدمي . (أجيب) في الحاشية بأنه لايلزم من المسامحة في ذلك لكثرة
ما يترتب عليه من الضرر المسامحة في هذا لما فيه إظهار السنة الذى لا ضرر فيه بوجه إذ
الغالب في الأسفار عدم الالتفات إلى الرياسة والمناصب بخلاف الحضر .
- (٨٠) تفسيره للجلالة باعتبار الغالب ، وإلا فكل ما اعتيد عليه الركوب من المأكولات
كفرس قد تغير ريحه بالنجاسة فهو جلالة يكره ركوبه سفرًا وحضرًا بغير حائل إن كان عرقه
متغيرًا بريح النجاسة ولم يعلف بطاهر أزال تغيره ، وإلا لم يكره ركوبها .
- (٨١) العذرة : هى فضلة الإنسان الغليظة (الغائط) ومثلها كل نجس .

﴿ العاشرة ﴾ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ أَنْ يَتَعَلَّمَ كَيْفِيَّتَهُ (٨٢) وَهَذَا فَرَضُ عَيْنٍ (٨٣)
 إِذْ لَا تَصَحُّ الْعِبَادَةُ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهَا (٨٤) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَصْحِبَ مَعَهُ كِتَاباً (٨٥)
 وَاضِحاً فِي الْمَنَاسِكِ بِجَمَاعٍ لِمَقَاصِدِهَا وَأَنْ يُدِيمَ مُطَالَعَتَهُ وَيُكْرِّرُهَا فِي جَمِيعِ
 طَرِيقِهِ لِتَصِيرَ مُحَقَّقَةً عِنْدَهُ وَمَنْ أَحَلَّ بِهَذَا خِيفاً عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ بِغَيْرِ حِجٍّ
 لِإِخْلَالِهِ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ أَوْ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَرُبَّمَا قَلَّدَ
 كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بَعْضَ عَوَامِّ مَكَّةَ وَتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ الْمَنَاسِكَ فَأَغْتَرَّ
 بِهِمْ وَذَلِكَ خَطَأٌ فَاخِشْ

(٨٢) أى المشتملة على أركانه وشرائطه وواجباته ومفسداته . ومعنى كيفيته هو أن يعرف
 كيفية كل عمل عند الشروع فيه ، لا معرفتها عند الاحرام ، قال العلامة ابن حجر المكي
 رحمه الله تعالى : (الواجب عند نية الحج تصور كيفيته بوجه ، وكذا عند الشروع في
 كل من أركانه) أ . هـ . ولا يضر هنا اذا قصد بفرض معين النقلة إذ لو طاف مثلاً
 بقصد النفل انصرف للطواف الفرض عليه تبعا لأصله إذ لو كان عليه نسك مفروض
 فنوى نسك تطوع انعقد المفروض دون مانواه ولا يضر نيته فكذا أركانه ولا كذلك
 الصلاة .

(٨٣) أى بعد الإحرام .

(٨٤) قال صاحب الزبد رحمه الله تعالى :

وكل مَنْ بغير علم يعمل أعماله مردودة لا تقبل

(٨٥) أى من الكتب المعتمدة ككتاب « الايضاح » هذا وقد مزجته والله الحمد والمنة هو
 وحاشيته للعلامة ابن حجر المكي وزدت عليه ذكر آيات الحج ومنافعه وأساراه وأدعية
 الاماكن المقدسة التقطت معظمها من كتاب « عدة المسافر » للعلامة باسودان وجعلت
 الجميع في كتاب مختصر سميته (مرشد الحاج والمعتمر والزائر الى أعمال الحج والعمرة
 والزيارة) وهو مطبوع وهو جدير بالقنية ، نفع الله به وبجميع كتبي ، ورحمنى الله
 وجميع مؤلفي أصولها ووالدى ومشايخي وكافة المسلمين والمسلمات ، آمين .

﴿الحادية عشرة﴾ ﴿يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ لَهُ رَفِيقًا﴾^(٨٦) مُوَافِقًا رَاغِبًا فِي الْخَيْرِ كَارِهًا لِلشَّرِّ إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ^(٨٧) وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ^(٨٨) وَإِنْ تَيْسَّرَ مَعَ هَذَا كَوْنُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَلْيَتَمَسَّكَ بِهِ فَإِنَّهُ يُعِينُهُ عَلَى مَبَارِّ الْحَجِّ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَيَمْنَعُهُ بِعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ مِنْ سُوءٍ مَا يَطْرَأُ عَلَى الْمُسَافِرِ مِنْ مَسَاوِيءِ الْأَخْلَاقِ وَالضَّجَرِ ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَجَانِبِ لَا مِنَ الْأَصْدِقَاءِ وَالْأَقَارِبِ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْاِخْتِيَارُ أَنَّ الْقَرِيبَ أَوْ الصَّدِيقَ الْمُوثِقَ بِهِ أَوْلَى^(٨٩) فَإِنَّهُ أَعُونُ لَهُ عَلَى مُهِمَّاتِهِ وَأَشْفَقُ عَلَيْهِ فِي أُمُورِهِ^(٩٠) ثُمَّ يَنْبَغِي^(٩١) لَهُ أَنْ يَحْرَصَ عَلَى رِضَا رَفِيقِهِ فِي جَمِيعِ طَرِيقِهِ وَيَحْتَمِلُ كُلَّ وَاحِدٍ

(٨٦) أى لقوله ﷺ لخفاف بن نذبة رضى الله عنه : (ياخفاف ابتغ الرفيق قبل الطريق ، فَإِنْ عَرَضَ لَكَ أَمْرٌ نَصْرِكَ ، وَإِنْ احْتَجْتَ إِلَيْهِ رَفْدُكَ) . رواه ابن عبد البر وغيره رحمهم الله تعالى .

(٨٧) أى فالذكرى تنفع المؤمنين .

(٨٨) وفى الحديث (خير الأصحاب صاحب إذا ذكرت الله أعانك وإذا نسيت ذكرك) رواه ابن ابى الدنيا وفى مثل هذا كان عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى كثيرا ماينشد :

وَإِذَا صَاحِبَتِ فَاصْحَبْ صَاحِبًا ذَا حَيَاءٍ وَعِفَافٍ وَكَرَمٍ
قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ لَا إِنْ قُلْتَ لَا وَإِذَا قُلْتَ نَعَمْ قَالَ نَعَمْ

(٨٩) فَإِنْ قِيلَ وَرَدَّ قَوْلُهُ ﷺ لِأَكْثَمِ بْنِ جُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (اغز مع غير قومك يحسن خلقك) قَدْ يُقَالُ فِي رَدِّهِ : إِنَّمَا اخْتَصَّ الْغَزْوُ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهِ مَزِيدُ الشَّجَاعَةِ وَظُهُورُ الْآثَارِ الْحَمِيدَةِ وَهِيَ مَعَ حُضُورِ الْأَجَانِبِ أَقْوَى لِأَنَّ خَشْيَةَ الْعَارِ مِنْهُمْ أَشَدُّ مِنْ خَشْيَتِهِ مِنَ الْأَقَارِبِ .

(٩٠) أى محل اختيار تقديم القريب اذا وثق منه العون والشفقة وإلا استوى هو والأجنبى بل ربما يكون الأجنبى أولى إلا أن يكون للقريب مبرة تصل اليه فيقدمه لأن الصدقة عليه أفضل لقوله ﷺ (أفضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح) أى العدو أو نحوه .

(٩١) أى يندب وربما يجب فى بعض الصور وينبغى له أيضا أن يصحب مائثله أو دونه فى الإنفاق قال الامام سفيان الثورى رحمه الله تعالى : (لاتصحب من هو أكثر شيئا منك فَإِنَّكَ إِنْ سَاوَيْتَهُ فِي النِّفْقَةِ أَضَرَّ بِكَ ، وَإِنْ تَفَضَّلَ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْكَ اسْتَذْلَكَ) .

صَاحِبِهِ وَيَرَى لَصَاحِبِهِ عَلَيْهِ فَضْلاً وَحُرْمَةً وَلَا يَرَى ذَلِكَ لِنَفْسِهِ وَيَصْبِرُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي بَغْضِ الْأَخْيَانِ مِنْ جَفَاءٍ وَنَخْوَةٍ فَإِنْ حَصَلَ بَيْنَهُمَا خِصَامٌ دَائِمٌ وَتَنَكُّدٌ خَالَتُهُمَا وَعَجَزٌ عَنْ إِصْلَاحِ الْحَالِ اسْتَحَبَّ لَهُمَا تَعَجُّيلُ الْمُفَارَقَةِ^(٩٢) لِيَسْتَقَرَّ أَمْرُهُمَا وَيَسْلَمَ حَاجُّهُمَا مِنْ مُبْعَدَاتِهِ عَنِ الْقَبُولِ وَتَنْشَرِحَ نُفُوسُهُمَا لِمَنَاسِكِهِمَا وَيَذْهَبَ عَنْهُمَا الْحَقْدُ^(٩٣) وَسَوْءُ الظَّنِّ وَالْكَلامِ فِي الْعَرَضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّقَائِصِ الَّتِي يَتَعَرَّضَانِ لَهَا .

﴿ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ ﴾ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ فَارِغَةً مِنْ مَالِ التِّجَارَةِ ذَاهِباً وَرَاجِعاً فَإِنَّ ذَلِكَ يَشْغُلُ الْقَلْبَ ، فَإِنْ اتَّجَرَ لَمْ يُؤَثِّرْ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ حُجِّهِ^(٩٤) وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَصْحِيحُ الْإِحْلَاصِ فِي حُجِّهِ وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ وَثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ الْمُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) وَيَنْبَغِي لِمَنْ حَجَّ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ وَأَرَادَ الْحَجَّ أَنْ يَحْجَّ مُتَبَرِّعاً مُتَمَحِّضاً لِلْعِبَادَةِ فَلَوْ حَجَّ مُكْرِيّاً جِمَالَهُ أَوْ نَفْسَهُ لِلخِدْمَةِ جَارَ لَكِنْ فَائْتَهُ الْفَضِيلَةُ

(٩٢) وقد تجب المفارقة في بعض الصور ، كما إذا غلب على ظنه وقوع محذور ، إلا إن أدت المفارقة الى خطر أعظم كضياع عديله العاجز عن المشي والركوب في غير محمل فتمتنع .

(٩٣) الحقد هو الانطواء على العداوة والبغضاء .

(٩٤) أى والثواب بقدر باعث الدين ، وإن غلب باعث الدنيا قيل لاشيء له من الأجر مطلقاً ، وهذا إن كان قصد التجارة لأجل نمو المال هو الغرض ، فلو قصد بالتجارة كفاية أهله والتوسعة عليهم أو على أهل الحرم ، فله الثواب كاملاً لأنه ضمَّ أخروياً إلى أخروى . ا . هـ . عمدة .

وَلَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِهِ ٩٥ وَلَوْ حَجَّ عَنْهُ بِأَجْرَةٍ فَقَدْ تَرَكَ
الْأَفْضَلَ لَكِنْ لَا مَنَعَ مِنْهُ وَهُوَ مِنْ أَطْيَبِ الْمَكَاسِبِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لِعَيْرِهِ هَذِهِ
الْعِبَادَةُ الْعَظِيمَةُ وَيَحْصُلُ لَهُ حُضُورُ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ الشَّرِيفَةِ فَيَسْأَلُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ

﴿ الثالثة عشرة ﴾ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَدْ ثَبَتَ فِي
الصَّحِيحَيْنِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (قَلَّمَا حَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ فَإِنْ فَاتَهُ فَيَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ٩٦) إِذْ فِيهِ هَاجَرَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَاكِرًا لِحَدِيثِ صَخْرٍ الْعَامِدِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمْتِي فِي بُكُورِهَا) وَكَانَ إِذَا بَعَثَ
جَيْشًا أَوْ سَرِيَّةً بَعَثَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَكَانَ صَخْرٌ تَاجِرًا فَكَانَ يَبْعَثُ بِتِجَارَتِهِ

(٩٥) مِنْ دَلَائِلِهِ مَا رَوَاهُ الْهَرَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (مَنْ حَجَّ
عَنْ مَيْتٍ يَكْتُبُ لِلْمَيْتِ حَجَّةً ، وَلِلْحَاجِّ سَبْعَ حِجَّاتٍ) ، وَلِلدَّارِقُطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : (مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ أُمِّهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ ، وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ عَشْرَ
حُجَجٍ) .

(٩٦) فَإِنْ فَاتَهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ (فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوَّلَى يَوْمَ السَّبْتِ لَمَّا رَوَى مِنْ
أَنَّهُ ﷺ : خَرَجَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ يَوْمَ السَّبْتِ . وَمِنْ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ يَرْفَعُهُ : لَوْ
سَافَرَ الرَّجُلُ يَوْمَ السَّبْتِ (مِنْ شَرْقٍ إِلَى غَرْبٍ لَرَدَّ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى مَوْضِعِهِ) قِيلَ وَيَكْرَهُ السَّفَرُ
لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِخَبَرِ (إِذَا سَافَرَ الرَّجُلُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ دَعَا عَلَيْهِ مَلَكَاهُ) ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ فِي
الْمَخْلَصَةِ ، وَفِي الْكَرَاهَةِ نَظَرٌ ، وَقَدْ يَقَالُ تَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةُ أَنْ قَصِدَ الْفِرَارُ مِنَ الْجُمُعَةِ ، وَيَحْرَمُ
السَّفَرُ بَعْدَ فَجْرِهَا عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ مَا لَمْ يَخْشَ انْقِطَاعًا عَنْ رَفَقَتِهِ أَوْ تَمَكُّنَهُ مِنْ طَرِيقِهِ . ثُمَّ نَصَحَهُمْ
عَلَى نَدْبِ السَّفَرِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ نَدْبِهِ فِي غَيْرِهَا لَكِنْ لَا مِنْ جِهَةِ تَطْيِيرِ وَنَحْوِهِ ،
لِحُرْمَةِ رِعَايَةِ ذَلِكَ ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ جُمَاعَةَ : (وَلَا يَكْرَهُ السَّفَرُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ بِسَبَبِ كَوْنِ
الْقَمَرِ فِي الْعَقْرَبِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَمَّا قِيلَ لَعَلَى كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ وَرَضِيَ عَنْهُ : ﴿ اتَّقَى الْخَوَارِجَ ٩٧ ﴾

أَوَّلَ النَّهَارِ فَأَتَرَى وَكَثُرَ مَالُهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٩٧) وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

﴿الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ﴾ يُسْتَحَبُّ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَنْزِلِهِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ^(٩٨) يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَفِي الثَّانِيَةِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) . فَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مَا خَلَفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ السَّفَرَ) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ سَلَامِهِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَإِلِيلَافَ قُرَيْشٍ فَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا آثَارٌ لِلْسَّلَفِ مَعَ مَا عَلِمَ مِنْ بَرَكَةِ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَكُلِّ وَقْتٍ . وَمِنْ الْآثَارِ (أَنَّ

= والقمر في العقرب ، قال : فَأَيْنَ قَمَرُهُمْ) . وَقَالَ لَهُ مُنَجِّمٌ : سِرْ سَاعَةَ كَذَا تَظْفَرُ . فَقَالَ : (مَا كَانَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ مُنَجِّمٌ وَلَا لَنَا مِنْ بَعْدِهِ) ، وَاحْتَجَّ بِآيَاتٍ ثُمَّ قَالَ (فَمَنْ صَدَّقَكَ فِي هَذَا الْقَوْلِ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ كَمَنْ اتَّخَذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا ، اللَّهُمَّ لَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ ، وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ ، نَكْذِبُكَ ، وَنُخَالِفُكَ ، وَنَسِيرُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي نَهَيْتَنَا عَنْهَا) ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ : أَلَا إِيَّاكُمْ وَتَعَلَّمُ النُّجُومَ إِلَّا مَا تَهْتَدُونَ بِهِ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، الْمُنَجِّمُ كَالْكَافِرِ ، ثُمَّ تَوَعَّدَ الْمُنَجِّمَ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ لِيُخْلِدْنَهُ فِي الْحَبْسِ ، وَلِيَحْرِمَنَهُ الْعَطَاءَ ، ثُمَّ قَاتَلَ الْخَوَارِجَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي نَهَاةً عَنْهَا فَظَفَرَ بِهِمْ ، وَهِيَ وَقْعَةُ « النَّهْرِ وَإِنْ الثَّانِيَةِ » . وَنَقَلَ ابْنُ رُشْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ يَكْرَهُ شَيْئًا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ بَلْ كَانَ يَتَحَرَّى الْأَرْبَعَاءَ وَالسَّبْتَ رَدًّا عَلَى مَنْ يَتَشَاءَمُ بِهِمَا وَأَرَادَ مِلْكًا غَزَاؤًا فِي وَقْتٍ ، فَحَذَرَهُ الْمُنَجِّمُونَ مِنْهُ . فَأَنشَدَ .

دَعِ النُّجُومَ لَطَرْقَى يَعِيشُ بِهَا وَانْهَضْ بِعِزِّهِ صَاحِبُهَا
إِنَّ النَّبِيَّ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ نَهَوُا عَنِ النُّجُومِ وَقَدْ أَبْصُرْتُ مَا مَلَكَوْا
فَخَالَفَهُمْ وَظَفَرَ وَغَنِمَ

وَهَذَا الْخَلِيفَةُ الْمُعْتَصِمُ الْعَبَّاسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ غَزْوَ عَامُورِيَا فِي وَقْتِ فَنَاءِ الْمُنَجِّمِينَ عَنْ غَزْوِهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ فَلَمْ يَلْتَفِتْ لِقَوْلِهِمْ بَلْ غَزَاهَا وَاتْتَصَرَ فِي هَذَا يَقُولُ الْبَحْثِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي مَطْلَعُهَا :

السِّيفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءٍ مِنَ الْكُتُبِ فِي حَدِّهِ الْخُلْدُ بَيْنَ الْجَدِّ وَاللَّعِبِ
(٩٧) أَيْ وَالنِّسَاءُ وَابْنُ مَاجَهٍ .

(٩٨) كَيْفِيَّةُ نِيَّتِهِمَا أَنْ يَنْوِيَ بِقَلْبِهِ سَنَةَ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَيْتِ لِلْسَّفَرِ .

مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ (٩٩) عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَنْزِلِهِ لَمْ يُصِبْهُ شَيْءٌ يَكْرَهُهُ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنْسِكَه) عَنْ جَمَاعَةٍ ثُمَّ يَدْعُو بِحُضُورِ قَلْبٍ وَإِحْلَاصٍ بِمَا تَيَسَّرَ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْإِعَانَةَ وَالتَّوْفِيقَ فِي سَفَرِهِ وَغَيْرِهِ مِنْ أُمُورِهِ فَإِذَا نَهَضَ (١٠٠) مِنْ جُلُوسِهِ قَالَ مَا رَوَيْتَانَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ وَبِكَ اعْتَصَمْتُ اللَّهُمَّ اكْفِنِي مَا أَهَمَّنِي وَمَا لَمْ أَهْتَمَّ بِهِ اللَّهُمَّ زَوِّدْنِي التَّقْوَى وَاغْفِرْ لِي ذَنْبِي) (١٠١) اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَضَلَّ ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

(٩٩) وجه المناسبة في آية الكرسي افتتاحها بالحی القيوم الذى لاتأخذه سنة ولا نوم ، وذلك هو المتكفل بحفظ من يخلفه وعدم ضياعه اذ لا يستحفظ في الحقيقة الا مَنْ انصَفَ بما ذكر ، وهو الله سبحانه دون غيره ، ومن الآثار في لإيلاف قريش (مَنْ أَرَادَ سَفَرًا ففزع من عدوٍ أَوْ وحشٍ فليقرأ لإيلاف قريش فإنها أمان من كل سوء) وجه المناسبة في لإيلاف قريش ما فيها من نعمتى الإطعام من الجوع والأمن من الخوف المناسبين لذلك أى مناسبة . (١٠٠) أى للخروج . ولم يشرع فيه لأن المصنف رحمه الله تعالى سيذكر في السادسة عشرة . دعاء آخر وهو قوله : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَضِلَّ ... إِلَى آخِرِهِ » فيقوله عند شروعه في الخروج ويحتمل أن يجمع بين ما ذكره هنا وماسياتى في السادسة عشرة عند إرادته الخروج فيقدم ما في الرابعة عشرة لأنه نص في المقصود لخصوصه بخلاف ماسياتى في السادسة عشرة فإنه يعم كل خروج ولهذا جمعت بيتهما مقدماً (اللَّهُمَّ بِكَ انْتَشَرْتُ) وملحقاً به (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ ... إلخ) في كتابى (مرشد الحاج والمعتمر والزائر نفع الله به وجميع كتبى آمين) .

(١٠١) وأكمله كما ورد في بعض الروايات بزيادات « اللَّهُمَّ بِكَ انْتَشَرْتُ وَبِكَ اعْتَصَمْتُ ، أَنْتَ ثِقَتِي ، وَرَجَائِي ، اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَبِكَ اعْتَصَمْتُ ، اللَّهُمَّ اكْفِنِي مَا أَهَمَّنِي ، وَمَا لَمْ أَهْتَمَّ بِهِ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، اللَّهُمَّ زَوِّدْنِي التَّقْوَى ، وَاغْفِرْ لِي ذَنْبِي ، وَوَجِّهْنِي إِلَى الْخَيْرِ حَيْثُ تَوَجَّهْتُ » ويضم إليه « اللَّهُمَّ بِكَ أَسْتَعِينُ ، وَعَلَيْكَ أَتَوَكَّلُ ، اللَّهُمَّ ذَلِّلْ لِي صَعُوبَةَ أَمْرِي ، وَسَهِّلْ عَلَيَّ مَشَقَّةَ سَفَرِي ، وَارْزُقْنِي مِنَ الْخَيْرِ أَكْثَرَ مِمَّا أَطْلُبُ ، وَاصْرِفْ عَنِّي كُلَّ

﴿الخامسة عشرة﴾ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُودَّعَ (١٠٢) أَهْلُهُ وَجِيرَانُهُ وَأَصْدَقَاءُهُ
وَأَنْ يُودَّعُوهُ وَيَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَصَاحِبِهِ أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ
وَحَوَاتِيمَ عَمَلِكَ زَوَّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى وَغَفَرَ ذَنْبَكَ وَيَسِّرَ لَكَ الْخَيْرَ حَيْثُ
كُنْتَ (١٠٣)

= شر ، رب اشرح لى صدرى وتور قلبى ويسر أمرى ، اللهم إنى أستحفظك وأستودعك
نفسى ودينى وأهلى وأقاربى وكل ما أنعمت به علىّ وعليهم من آخرة ودنيا واحفظنا أجمعين
من كل سوء يا كريم اللهم إنى أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو
أظلم أو أجهل أو بجهل علىّ توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(١٠٢) أى أنّ يذهب إلى مَنْ يودعهم لما وردّ أنّه ﷺ إذا أراد سفراً أتى أصحابه فسَلَّم
عليهم ، وإذا قَدِمَ من سفرٍ أتوا إليه فسلموا عليه ، وانما كان هو المودّع لأنه المُفارق ،
والتوديع منه والقادم يُؤْتَى إليه لِيُهَنِّأَ بِالسَّلامَةِ .

(١٠٣) هذا الدعاء الذى ذكره المصنف رحمه الله تعالى مجموعٌ من حديثين صحيحين ، زاد
النسائى عليه آخره : واقرأ عليك السلام ، وينبغى للمقيم أن يزيد عليه إذا ولّى المسافر
« اللهم اطو له البُعْدَ ، وهَوِّنْ عليه السفر » لأنه ﷺ قال لمريد سفر ، قال : يارسول الله
إنى أريد أن أسافر ، فأوصنى . قال : عليك بتقوى الله والتكبير على كل شَرِّفٍ (أى
مرتفع) . فلما ولّى ، قال : اللهم اطو له البُعْدَ . رواد أحمد والترمذى وحسنه والنسائى
وابن ماجه رحمهم الله تعالى . وأن يطلب من المسافر الدعاء ، لما صحّ أنه ﷺ طلبه من
عمر رضى الله عنه لَمَّا أراد العمرة بقوله : (ياأخى لا تنسنا من دعائك) ، وفى رواية
(ياأخى اشركنا فى دعائك) ، وأن يُشَيِّعَهُ بالمشى معه كما قاله جمع للاتباع ، رواد أبو داود
رحمه الله وكذا الحاكم وصححه ، وأن يضافحه عند مفارقتها فيما يظهر للاتباع أيضا ، رواد
أبو داود والنسائى . وأن يواسيه بشيء إن كان مُحتاجاً أخذاً من اعتذار ابن عمر رضى الله
عنهما لمن ودَّعه ، بقوله : (ليس لى ما أعطيكه) . ويُسنّ للخارج طلب وصاية المقيم له
بالخير للحديث السابق ودعاؤه له لما رواد الإمام أحمد والنسائى وابن ماجه أنه ﷺ قال: إذا
خرجت إلى سفر فقل لمن خلفته : « أستودعك الله الذى لا تضيع ودائعه » ويقاس به
الدعاء المتقدم فيقول لهم : « استودع الله دينكم ... » إلى آخره كما صرَّح به المصنف
بقوله : ويقول كل واحد ... إلى آخره .

﴿ السادسة عشرة ﴾ السُّنَّةُ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ بَيْتِهِ أَنْ يَقُولَ مَا صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَضِلَّ أَوْ أُضِلَّ أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ ، وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ يُقَالُ لَهُ : هُدَيْتَ وَكُفَيْتَ وَوُقِيتَ » وَيُسْتَحَبُّ هَذَا الدُّعَاءُ لِكُلِّ خَارِجٍ مِنْ بَيْتِهِ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ عِنْدَ خُرُوجِهِ ، وَكَذَا بَيْنَ يَدَيِ كُلِّ حَاجَةٍ يُرِيدُهَا

﴿ السابعة عشرة ﴾ إِذَا خَرَجَ وَأَرَادَ الرُّكُوبَ^(١٠٤) اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى دَابَّتِهِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ^(١٠٥) وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ^(١٠٦) ثُمَّ يَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ . لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَحِبُّ وَتَرْضَى ، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرِنَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ

(١٠٤) وَيُسَنُّ أَنْ يَبْدَأَ بِرَجْلِهِ الْيَمْنَى .

(١٠٥) أَيْ مُطِيقِينَ .

(١٠٦) أَيْ لِمَبْعُوثُونَ .

وَالْمَالِ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ (١) وَسُوءِ
الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ .

﴿ الثامنة عشرة ﴾ يُسْتَحَبُّ إِكْثَارُ السَّيْرِ فِي اللَّيْلِ لِحَدِيثِ أَنَسٍ (٢) أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَلَيْكُمْ بِالذَّلْجَةِ (٣) فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطَوَّى بِاللَّيْلِ (٤)
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُرِيحَ دَابَّتُهُ بِالنُّزُولِ عَنْهَا غَدَوَةً (٥) وَعَشِيَّةً وَعِنْدَ كُلِّ

(١) قال في الحاشية : ويزيد بعد قوله : (وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ) : (وَالْحَوْرُ بَعْدَ الْكُورِ ،
ودعوة المظلوم) ثم قال (ووعثاء السفر بالمد شدته ، والكآبة بالمد أيضا تغير النفس من
حزن ونحوه ، والخور بمهملتين : النقص والتأخر ، والكور بالراء من تكوير العمامة أى لفها
وجمعها . ورواه مسلم وغيره بالنون مصدر « كان » اذا وجد واستقر ، وهو الأكثر :
الرجوع من الاستقامة أو الزيادة الى النقص . كذا نقل تفسير هذه الثلاثة عن العلماء ،
وفيه وقفة إذ يصير المعنى عليه : وأعوذ بك من النقص بعد الرجوع الى النقص ، فالوجه أن
يُقَال : المراد بالكور هنا نفس الاستقامة أو الزيادة ، لا الرجوع منها ، ليلتئم المعنى . ثم
رأيت ابن خليل ذكر نحو ذلك فقال : والكور التقدم والزيادة ، والكون من قولهم كان فلان
على حالة جميلة فحار عنها أى رجع ، وقولهم حار بعد ما كان أ . هـ . أقول : فيكون
معنى (الحور بعد الكور) بالراء ، النقص بعد الزيادة ، ومعنى (الحور بعد الكون)
بالنون الرجوع من الحالة الجميلة الى الحالة القبيحة . والله أعلم .

(٢) رواه أبو داود والحاكم وصححه .

(٣) الذَّلْجَةُ : بضم الدال فسكون أو بفتحتين ، قال في الصحاح : السَّيْرُ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ
وآخِرِهِ .

(٤) أى طَيًّا حَقِيقًا يَكْرُمُ اللَّهُ بِهِ مَنْ أَتَى بِهَذَا الْأَدَبِ امْتِثَالًا لِذَلِكَ ، إِذْ فِي رِوَايَةٍ : (عَلَيْكَ
بِالذَّلْجَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً مُوَكَّلِينَ يَطْوُونَ الْأَرْضَ لِلْمَسَافِرِ كَمَا تَطْوِي الْقِرَاطِيسُ) .

(٥) دَلِيلُهُ حَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ مَضَى
وَنَاقَتَهُ ثُقَادَ .

عَقَبَةً وَيَتَجَنَّبُ النَّوْمَ^(٦) عَلَى ظَهْرِهَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا فَوْقَ طَاقَتِهَا^(٧) وَأَنْ يُجِيعَهَا^(٨) مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَإِنْ حَمَلَهَا الْجَمَّالُ فَوْقَ طَاقَتِهَا لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ الْامْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا بَأْسَ بِالْإِرْتِدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ إِذَا أَطَاقَتْهُ^(٩) فَقَدْ صَحَّحَ الْأَحَادِيثُ الْمَشْهُورَةَ فِي ذَلِكَ وَلَا يُمْكُثُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ إِذَا كَانَ واقِفًا لِشُغْلٍ يَطُولُ زَمَنُهُ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ إِذَا أَرَادَ السَّيْرَ رَكَبَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ مَقْصُودٌ فِي تَرْكِ النَّزُولِ^(١٠) وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ فِي النَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ ظُهُورِ الدَّوَابِّ مَنَابِرَ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَهَذَا لِلْحَاجَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ .

- (٦) أى كثرته عرفاً لغير عُذْر فقد صحَّ أنه ﷺ نام على راحلته ، وإذا نام في غير وقته فللمؤجر منعه منه لأنَّ النَّائِمَ يَثْقُلُ كَذَا قِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، والمراد بوقت النوم الوقت المعتاد لغالب الناس ولا يضر النعاس لبقاء نوع من الشعور معه . قال الجمال الطبرى رحمه الله تعالى : ويسن أن لا ينزل حتى يحمى النهار وأن ينام فيه نومة يستعين بها على دفع الوسن ، وقال غيره رحمه الله تعالى يسن الإسراع في المشى عند الإعياء للحديث الصحيح « أنهم شكوا إلى النبي ﷺ المشى ، فدعاهم فقال : عليكم بالتحملان » أى الإسراع في العدو ، .
(٧) فنسلوا فوجدوه أخف عليهم ، والرفق بالابل ، أى إن سافر في الخصب مثلاً لتنال منه حظها ، والإسراع بها عند الجذب لتصل إلى المقصد وفيها فضل قوتها لحديث بذلك الذى يظهر في ضبطه أن يقال هو ما يقتضى أهل الخبرة أن مثل هذه الدابة سبباً ونوعاً تعجز عن حمل مثله أو يترتب ضرر يلحقها منه في المستقبل كقلة مشيها عن عاداتها .
- (٨) أى إجاعة يترتب عليها الضرر السابق في تحميل الدابة فوق طاقتها .
- (٩) أى إن ملك الدابة أو ظنَّ رضا مالكها ، ومالك منفعتها أحق بمقدمها إلا أن يقدمه ، ويجوز التعاقب عليها ويُسَنُّ أَنْ يَرْكَبَ غَلَامَهُ .
- (١٠) كَأَنْ كَانَ مَنْ يَطْلُبُ رُكُوبَهُ لَيْسَتْفَتَى .

﴿التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ﴾ أَنْ يَتَجَنَّبَ الشَّعْبَ الْمَفْرُطَ (١٢) وَالزَّيْنَةَ وَالتَّرَفَهُ (١٣) وَالتَّبَسُّطُ فِي أَلْوَانِ الْأَطْعِمَةِ (١٤) فَإِنَّ الْحَاجَّ أَشْعَثُ أَغْبَرُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ الرَّفْقَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ مَعَ الْعُلَامِ وَالْجَمَالِ وَالرَّفِيقِ وَالسَّائِلِ وَغَيْرِهِمْ وَيَتَجَنَّبَ الْمُخَاصِمَةَ وَالْمَحَاشَنَةَ وَمُزَاحِمَةَ النَّاسِ فِي الطَّرِيقِ وَمَوَارِدِ الْمَاءِ إِذَا أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ وَيَصُونُ لِسَانَهُ مِنَ الشَّتْمِ وَالْغِيْبَةِ وَلَعْنَةِ الدَّوَابِّ (١٥) وَجَمِيعِ الْأَلْفَافِ الْقَبِيحَةِ . وَلْيَلَا حِظَّ قَوْلُهُ ﷺ مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرُقْ وَلَمْ يَفْسُقْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وَيَرُقُّ بِالسَّائِلِ وَالضَّعِيفِ وَلَا يَنْهَرُ أَحَدًا مِنْهُمْ وَلَا يُؤَيِّدُهُ عَلَى خُرُوجِهِ بِلَا زَادٍ وَلَا رَاحِلَةٍ بَلْ يُوَاسِيهِ بِشَيْءٍ مِمَّا تَيْسَّرَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ رَدَّهُ رَدًّا جَمِيلًا وَدَعَا لَهُ بِالْمُعُونَةِ (١٥)

﴿الْعِشْرُونَ﴾ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَحْدَةَ فِي السَّفَرِ ، وَقَالَ :

(١١) ضابط الشعب أن يصير بحيث لا يشتهي لا أن لا يجد له مساعدا وقوله : المفرط : قيده لتأكد تجنبه حينئذ وإلا فأصل الشعب مطلوب تجنبه للوارد (نحن قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا نشبع) أو كما ورد .

(١٢) الترفه والتنعيم هنا كالزينة والتبسط : ألفاظ معانيها متقاربة أخذاً من القاموس وغيره .

(١٣) محله إذا كان يفعل التبسط لنفسه أما لنحو ضيف فلا بأس به .

(١٤) لما رواه مسلم رحمه الله تعالى : بينما جارية على ناقة عليها بعض متاع القوم إذ بصرت بالنبي صلى الله عليه وسلم وتضايق بهم الجبل ، فقالت حل اللهم العنهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لاتصحبنا ناقة عليها لعنة .

(١٥) قال تعالى قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى ، وأما قول بعضهم في قوله تعالى وهو « وأما السائل فلا تنهر » محله ما لم يزد على ثلاث والآنهر ينبغى حمله على ما إذا الخ ولم يمكن دفعه إلا بذلك فحينئذ لا منع من أن ينهره لكن بما لا شتم فيه ولا إثم بل بنحو لا تجوز لك كثرة الإلحاح وخف الله في إلحاحك وما شابه ذلك مما لا يخفى على الموفق

الرَّابِّ (١٦) الْوَاحِدُ شَيْطَانٌ ، وَالْاِثْنَانِ شَيْطَانَانِ ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ) فَيَنْبَغِي أَنْ يَسِيرَ مَعَ النَّاسِ وَلَا يَنْفَرْدَ بِطَرِيقٍ وَلَا يَرْكَبُ بَنِيَّاتَ (١٧) الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ يَخَافُ عَلَيْهِ الْآفَاتُ بِسَبَبِ ذَلِكَ وَإِذَا تَرَفَّقَ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَمِّرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلَهُمْ وَأَجْوَدَهُمْ (١٨) رَأْيًا ثُمَّ لِيُطِيعُوهُ ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ

﴿ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ ﴾ يُكْرَهُ أَنْ يَسْتَصْحَبَ كَلْبًا أَوْ جَرَسًا لِحَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (إِنَّ الْعِيرَ الَّتِي فِيهَا الْجَرَسُ لَا تُصَحِّبُهَا الْمَلَائِكَةُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تُصَحِّبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ أَوْ جَرَسٌ . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي الْحَدِيثِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : الْجَرَسُ مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فَإِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ وَلَمْ يَسْتَطِعْ إِزَالَتَهُ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا

(١٦) ومثل الراكب الماشي وآثر الراكب جريا على الأغلب وظاهر الحديث أَنَّ الكراهة لاتزول الا بثلاثة وهو كذلك ومحله فيمن أنس بالناس ، وأمّا مَنْ استوحش منهم واستأنس بالله في كثير من أوقاته فلا كراهة ، ومحله أيضا كما هو ظاهر اذا تيسر استصحاب أحد له ، والا كأن احتاج للسفر ولم يخش بتفرده على نفسه ضرراً فلا كراهة أيضا والله أعلم .

(١٧) بنيات الطريق : يماها ويسراها ، بل يمشي وسطها لثلا يغتال فيبعد عليه الغوث ، وينبغي ألا ينام بعيدا عن الطريق والركب سائر .

(١٨) واذا تعارض الأفضل والأجود رأياً قدم الأجود رأياً لأنَّ حفظ مضار السفر هو المقصود بالذات لأنَّ التأخير إثمًا طلب لذلك .

فَعَلَهُ هَؤُلَاءِ فَلَا تُخْرِمَنِي ثَمَرَةَ صُحْبَةِ مَلَائِكَتِكَ (١٩) وَبَرَكَتِهِمْ .

﴿ الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ ﴾ السُّنَّةُ إِذَا عَلَا شَرَفًا مِنَ الْأَرْضِ كَبَّرَ وَإِذَا هَبَطَ
وَادِيًا وَنَحَوَهُ سَبَّحَ (٢٠) وَتَكَرَّرَ الْمُبَالَغَةُ بَرَفَعَ الصَّوْتُ فِي هَذَا التَّكْبِيرِ
وَالْتَسْيِيحِ (٢١) لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي النَّهْيِ عَنْهُ (٢٢)

﴿ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ ﴾ يُسْتَحَبُّ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى قَرْيَةٍ أَوْ مَنْزِلٍ
يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ أَهْلِهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ
شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا (٢٣) .

﴿ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ ﴾ السُّنَّةُ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا أَنْ يَقُولَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١٩) أى ملائكة الرحمة والبركة ، قال فى الحاشية : والظاهر أنّ من قال ما ذكره العلامة ابن
الصلاح وغيره رحمهم الله تعالى لا ينقطع عنه ثمرة صحبة الملائكة بل ينبغى أنه لو أنكره بما
قدر عليه من قلبه أو لسانه أو يده أن لا ينقطع عنه ذلك أيضاً وإن لم يقل ما ذكر لعذره ،
وصحّ عنه ﷺ أنه أرسل رسولا يقول « لا تبقيين فى رقبة بعير قلادة من وتر - أو قال
قلادة - إلا قطعت » قال الامام مالك رحمه الله أرى ذلك من العين فيكره أن تقلد الدابة وترا
أو نحوه لذلك أ . ه .

(٢٠) لما رواه البخارى رحمه الله تعالى عن جابر رضى الله عنه قال « اذا صعدنا كبرنا واذا
نزلنا سبّحنا » .

(٢١) ومثلهما كل ذكر ندب فيه الجهر .

(٢٢) أى فى قوله ﷺ « أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم » ، ولا غائبا انه معكم إنه
سميع قريب « ومعنى أربعوا : ارفقوا بأنفسكم .

(٢٣) ويزيد : « رب أنزلنى منزلا مباركا وأنت خير المنزلين ، رب أدخلنى مدخل صدق
وأخرجنى مخرج صدق ، واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا » .

يَقُولُ : مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ : أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَبِّحَ فِي حَالِ حَطِّهِ الرَّحْلَ ^(٢٤) ، لَمَّا رَوَيْتَاهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا حَتَّى نَحْطَ الرَّحَالَ ^(٢٥) وَيُكْرَهُ النَّزُولُ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ^(٢٦) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا تَعْرِسُوا عَلَى الطَّرِيقِ فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهُوَامِ بِاللَّيْلِ

﴿ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ ﴾ السَّنَةُ إِذَا جَنَّ ^(٢٧) عَلَيْهِ اللَّيْلُ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَيْتَاهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَأَقْبَلَ اللَّيْلُ قَالَ : يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ ^(٢٨) وَشَرِّ مَا فِيكَ ^(٢٩) وَشَرِّ مَا خَلَقَ فِيكَ ^(٣٠) وَشَرِّ مَا يَدْبُ عَلَيْكَ ^(٣١) أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسَدٍ وَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَمَنْ سَاكِنِ الْبَلَدِ وَمَنْ وَالِدٍ وَمَا

(٢٤) كلامه رحمه الله تعالى شامل للمحرم والذي يتجه حينئذ استنائه ، فإن شعاره التلبية ، ويحتمل غيره ، قال في الحاشية ، والأول أقرب أ . ه .

(٢٥) لا ينافي هذا الحديث رواية أبي داود وغيره رحمهما الله تعالى عن أنس رضي الله عنه « كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نَسْبَحُ حَتَّى نَحْلَ الرَّحَالَ » لِأَنَّ مَعْنَى لَا نَسْبَحُ : لَا نَصَلِّي الضُّحَى ، وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ الْأَوَّلَى فِي غَيْرِ مَزْدَلِفَةٍ لَمَّا يَأْتِي فِيهَا تَقْدِيمُ حُلِّ الرَّحْلِ عَلَى الصَّلَاةِ حَيْثُ اتَّسَعَ وَقْتُهَا لِأَنَّهُ مِنَ الْإِحْسَانِ لِلدَّابَّةِ .

(٢٦) قَارِعَةُ الطَّرِيقِ : أَعْلَاهُ وَلَيْسَ هِيَ الْمَرَادُ بِالْمَرْبُودَةِ لَفْظُ حَدِيثِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِالسَّاقِ

لَا فَرْقَ فِي الْكَرَاهَةِ بَيْنَ النَّزُولِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، لَكِنْ قَضِيَّةُ الْحَدِيثِ الَّتِي ذَكَرَهُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَمَّا ذِكْرُ اللَّيْلِ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهِ أَشَدُّ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ فِيهِ أَقْرَبُ .

(٢٧) إِذَا جَنَّ اللَّيْلُ : أَيُّ أَظْلَمَ ، وَالتَّعْبِيرُ بِأَقْبَلَ اللَّيْلِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ أَعَمُّ وَأَوْضَحُ لِأَنَّهُ صَادِقٌ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ اللَّيْلِ وَلَوْ عَقِبَ الْغُرُوبِ وَبِالْإِلْيَا الْقَمَرَةِ .

(٢٨) أَيُّ شَرِّ نَفْسِ الْأَرْضِ بِأَنْ لَا يَقَعَ فِي وَهْدَةٍ ، أَوْ يَتَعَثَّرَ بِشَيْءٍ مِنْهَا .

(٢٩) بِأَنْ لَا يَتَعَثَّرَ بِشَجَرَةٍ أَوْ نُحْوَاهَا .

(٣٠) أَيُّ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ فِيكَ وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ عِنَصْرُكَ كَالْجَنِّ .

(٣١) مَا يَدْبُ عَلَيْهِ أَيُّ مِنْ جَمِيعِ الْخُلُوقَاتِ .

وَلَدَ . قُلْتُ : الْمُرَادُ بِالْأَسْوَدِ الشَّخْصُ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ كُلُّ شَخْصٍ يُقَالُ لَهُ
 أَسْوَدُ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ : سَاكِنُ الْبَلَدِ هُمُ الْجَنُّ وَالْبَلَدُ
 الْأَرْضُ الَّتِي هِيَ مَأْوَى الْحَيَوَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بِنَاءٌ قَالَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ
 الْمُرَادَ بِالْوَالِدِ إِبْلِيسُ وَمَا وَلَدَ الشَّيَاطِينُ (٣٢)

﴿ السادسة والعشرون ﴾ إِذَا خَافَ قَوْمًا أَوْ شَخْصًا آدَمِيًّا أَوْ غَيْرَهُ

قَالَ مَا رَوَيْنَاهُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِي وَغَيْرِهِمَا عَنْ
 أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَافَ قَوْمًا قَالَ
 اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِمْ وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ (٣٣) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْثَرَ
 مِنْ دُعَاءِ الْكَرْبِ هُنَا وَفِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِي الْبَحَارِيِّ
 وَمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ
 الْكَرْبِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ . وَفِي كِتَابِ
 التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا كَرِهَ أَمْرًا
 قَالَ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ قَالَ الْحَاكِمُ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

﴿ السابعة والعشرون ﴾ فِي أُمُورٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُسَافِرُ جَاءَتْ فِيهَا
 أَحَادِيثٌ وَآثَارٌ قَدْ جَمَعْتُهَا فِي كِتَابِ الْأَذْكَارِ بِشَوَاهِدٍ وَاضِحَةٍ أَذْكَرُ مِنْهَا
 هُنَا أَطْرَافًا مُخْتَصَرَةً مِنْهَا إِذَا اسْتَضْعَبْتَ دَابَّتَهُ قِيلَ يَقْرَأُ فِي أَذُنَيْهَا أَفْعِيرُ
 دِينَ اللَّهِ يَنْعُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ
 تُرْجَعُونَ (٣٤)

(٣٢) أَخَذَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى « أَفْتَتَخَذُونَهُ ذَرِيَّتَهُ » الْآيَةُ فَانْهَاهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِبْلِيسَ يَلِدُ .

(٣٣) زَادَ غَيْرُهُ « اللَّهُمَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ كُنْ لِي جَارًّا مِنْ شَرِّ
 هَؤُلَاءِ ، وَشَرِّ الْجِنِّ ، وَالْإِنْسِ ، وَأَعْوَانِهِمْ ، وَاتَّبَاعِهِمْ ، عَزَّ جَارُكَ وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ ، وَلَا إِلَهَ
 غَيْرُكَ .

(٣٤) أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَإِذَا أَنْفَلْتُمْ دَابَّتْهُ نَادَىٰ يَاعِبَادَ اللَّهِ احْبُسُوا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا (٣٥) وَيُسْتَحَبُّ
الْحُدَاءُ (٣٦) لِلسَّرْعَةِ فِي السَّيْرِ وَتَنْشِيطِ الدَّوَابِّ وَتَرْوِيحِهَا وَتَسْهِيلِ
السَّيْرِ وَفِيهِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ فَإِذَا رَكِبَ سَفِينَةً قَالَ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا
وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (٣٧) وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ الْآيَةُ (٣٨)

﴿ الثامنة والعشرون ﴾ يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنَ الدُّعَاءِ فِي جَمِيعِ سَفَرِهِ
لِنَفْسِهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَأَحْبَائِهِ وَوُلَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ بِمُهَمَّاتِ أُمُورِ

(٣٥) لأمره ﷺ بذلك وسنده ضعيف ، وأخرج الطبراني رحمه الله بسند منقطع « إذا
أَضَلَّ أَحَدُكُمْ شَيْئًا أَوْ أَرَادَ عَوْنًا ، وَهُوَ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ فَلْيَقُلْ : يَاعِبَادَ اللَّهِ أَعِينُونِي ،
يَاعِبَادَ اللَّهِ أَعِينُونِي ، فَإِنَّ اللَّهَ عَبْدًا لِإِبْرَاهِيمَ » ، وهو مجرب كما قال الراوى رحمه الله ، وقال
بعضهم : إذا ضاع منك شيء فقل : يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْمِيعَادَ
اجمع بَيْنِي وَبَيْنَ كَذَا ، فإنه مجرب ، قال المصنف رحمه الله تعالى : (قد جربته فوجدته نافعا
سببا لوجود الضالة عن قرب غالبا) ، أقول : لا يستغرب هذا فإنه من كتاب الله قال تعالى
﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾

(٣٦) الحداء بضم الحاء وكسرهما ويقال له « الحدو » تحسين الصوت الشجى بنحو الرجز
المباح .

(٣٧) ورد عنه ﷺ أَنَّ قِرَاءَةَ ذَلِكَ أَمَانٌ مِنَ الْغَرَقِ ، ووجه المناسبة في الآية ظاهر .

(٣٨) كَانَ وَجْهٌ مَنَاسِبَةٌ « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ » آيَةُ الزَّمْرِ (٦٧) مَا فِي رِوَايَةٍ ، أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ يَتَذَكَّرُ
بِهِ عَتَوْ قَوْمِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ الْمَوْجِبِ لِفَرْقِهِمْ فَكَانَ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ الْحَمْلِ عَلَى
الرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ الْمُتَكْفِلِ بِالْخُلَاصِ مِنَ الشَّدَائِدِ وَإِنْ كَانَتْ لَوْ وَقَعَتْ اقْتَضَتْ الشَّهَادَةَ أَلَّا
تَرَى أَنَّهُ يَقْنَتُ لِنَازِلَةِ الطَّاعُونَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ مَاتَ بِهِ يَمُوتُ شَهِيدًا كَمَا يَقْنَتُ
لِنَازِلَةِ هُجُومِ الْكُفَّارِ عَلَى بِلَادِنَا - نَسَأَلَ اللَّهَ السَّلَامَةَ - وَإِنْ كَانَ مِنْ قَتْلِهِ يَمُوتُ شَهِيدًا -
أ.هـ حاشية .

وَالدُّنْيَا لِلْحَدِيثِ (٣٩) الصَّحِيحِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ
وغيرهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ثَلَاثَ دَعَوَاتٍ
مُسْتَجَابَاتٌ

لَا شَكَّ الْآخِرَةُ فِيهِنَّ : دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ (٤١) وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ وَدَعْوَةُ الْوَالِدِ (٤٢)
عَلَى وَلَدِهِ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَلَى وَلَدِهِ
﴿التاسعة والعشرون﴾ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْمَدَاوِمَةُ عَلَى الطَّهَّارَةِ (٤٣) وَالتَّوَمُّ

(٣٩) هو استدلال لطلب الدعاء للمسافر من حيث هو ، وأما الدليل على طلب خصوص
الدعاء للمؤمنين فهو ما رواه المستغفرى رحمه الله تعالى مرفوعا : « ما من دعاء أحب الى الله
عز وجل من قول العبد اللهم اغفر لأمة محمد رحمة عامة . . هـ حاشية .

(٤٠) لا شك : تأكيد للحكم المستفاد من قوله ثلاث دعوات مستجابات .

(٤١) أى بالنوع الذى ظلم به فقط إذ لا يجوز له الدعاء على ظالمه بغير ذلك . واستشكل بما فى
مسلم رحمه الله تعالى عن سعيد بن زيد رضى الله عنه أن امرأة خاصمته فقال : (اللهم إن
كانت كاذبة فأعم بصرها ، واقتلها فى أرضها) . فكان كذلك ، ويُجاب عن ذلك بأنه
مذهب صحابى واستجابته كرامة له مع اعتقاد جوازه ، وأجيب بغير ذلك ، وَبَحَثَ العلامة
الزركشى رحمه الله تعالى جواز الدعاء على الظالم بالفتنة فى دينه ، وسوء الخاتمة - نسأله
تعالى السلامة - كقول « سعد » فى الدعاء على مَنْ ظلمه ، وعرضه للفتن فاستجيب
له ، وورد نظير ذلك عن الأنبياء والرسل والصحابه وأعلام الأمة سلفا وخلفا . وقيل يمتنع ،
وحمل الجواز على المتمرد لعموم ظلمه ، أو كثرتة أو تكرره أو فحشه أو إماتته لحق أو سنّه
أو إعانتة على باطل أو بدعة ، والمنع على من لم يظلم ، أو ظلم فى عمره مرة ، وفى الحديث
أن الدعاء على الظالم يذهب أجر المظلوم ، وأخرج الترمذى (مَنْ دعا على ظالمه فقد
انتصر) قال بعضهم : والدعاء على مَنْ ظلم المسلمين لا يذهب أجر الداعى لأنه لم يدع
لحظ نفسه .

(٤٢) محله إن كانت دعوة الوالد بحق كأن كان الولد عاقا بأن فعل مع والده ما يتأذى به
تأذيا ليس بالهين وحينئذ فالوالد مظلوم ، فيكون داخلا فى دعوة المظلوم ، لكن صرح به
للاعتناء بشأنه .

(٤٣) لأنه ربما يفجؤه الموت فيكون على كمال حاله .

عَلَى الطَّهَارَةِ^(٤٤)، وَمِمَّا يَتَأَكَّدُ الْأَمْرُ بِهِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِهَا^(٤٥)،
الْمَشْرُوعَةُ وَلَهُ أَنْ يَقْصُرَ وَيَجْمَعَ^(٤٦)، وَلَهُ تَرْكُ الْجَمْعِ وَالْقَصْرِ^(٤٧)، وَلَهُ فِعْلُ
أَحَدِهِمَا وَتَرْكُ الْآخَرِ^(٤٨)، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَقْصُرَ وَأَنْ لَا يَجْمَعَ لِلخُرُوجِ مِنْ
خِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَغَيْرَهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قَالُوا الْقَصْرُ
وَاجِبٌ^(٤٩)، وَالْجَمْعُ حَرَامٌ إِلَّا فِي عَرَفَاتٍ وَالْمُزْدَلَفَةِ ، وَإِذَا أَرَادَ الْقَصْرَ فَلَا بُدَّ
مِنْ نِيَةِ الْقَصْرِ^(٥٠) عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ

وَأَمَّا يَجُوزُ الْقَصْرُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَلَوْ
فَاتَتْهُ مَقْصُورَةٌ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ^(٥١)، فَلِأَوَّلَى أَنْ يَقْضِيَهَا ثَامَةً فَإِنْ قَصَرَهَا
جَارَ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِذَا أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّمَا يَجُوزُ بَيْنَ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ^(٥٢) فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ

(٤٤) ليكون النوم على الطهارة سبباً لاستغفار الملائكة ، وحفظ الروح من الشياطين ،
وينبغي أيضاً لمريد النوم آخر الليل نصب ذراعه وحمل رأسه على كتفه للاتباع ، ولئلا
يستثقل في النوم فيفوته الصبح ، أو أول وقته .

(٤٥) من الأوقات وقت العذر في المجموعتين .

(٤٦) أى إذا كان السفر طويلاً مباحاً ، وله مقصد معلوم .

(٤٧) بأن يؤدي كل صلاة في وقتها تامة .

(٤٨) بأن يقصر بجمع وبالعكس .

(٤٩) أى إذا كان السفر ثلاث مراحل فأكثر .

(٥٠) هذا واحد من شروط القصر ، الثانى : كون السفر طويلاً ، الثالث كونه جائزاً ، الرابع

كونه لغرض صحيح ، الخامس : كونه لمقصد معلوم ، السادس : مجاوزة السور إن وُجد ،
وإلا فمجاوزة العمران ، وخراب لم يهجر . السابع : أن لا يقتدى بتم في جزء من صلاته ،
الثامن : دوام السفر حتى تنقضى الصلاة ، التاسع : العلم بمجاوز القصر .

(٥١) أى ولو في سفر آخر .

(٥٢) قال في الحاشية : المعتمد كما قاله جمع متأخرون أنه يجوز جمع الجمعة ، والعصر

تقدماً ، لا تأخيراً ، سواء قلنا إنها ظُهر مقصورة ، أو صلاة على حيالها . وهو الأصح ،
والمعتمد أيضاً أنه لو سافر أثناء الظهر مثلاً ، ثم نوى الجمع كما قاله جمع متقدمون ، =

شَاءَ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ إِلَى الْأُولَى وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَ الْأُولَى إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ لَكِنْ الْأَفْضَلُ إِنْ كَانَ نَازِلًا فِي وَقْتِ الْأُولَى أَنْ يُقَدَّمَ الثَّانِيَةَ وَإِنْ كَانَ سَائِرًا فِي وَقْتِ الْأُولَى أَخَّرَهَا^(٥٣) فَإِنْ أَرَادَ الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الْأُولَى فَلَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : أَنْ يَبْدَأَ بِالْأُولَى وَأَنْ يَتَوَى الْجَمْعَ قَبْلَ فَرَغِهِ مِنْهَا^(٥٤) وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِصَلَاةِ سُنَّةٍ وَلَا غَيْرِهَا فَإِنْ فُقِدَ أَحَدُ هَذِهِ الشُّرُوطِ بَطَلَ الْجَمْعُ وَوَجِبَ أَنْ يُصَلِّيَ الثَّانِيَةَ فِي وَقْتِهَا وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِخَوِ الْكَلِمَتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثِ لَمْ يَضُرْ وَإِنْ فَرَّقَ بِالتَّيَمُّمِ^(٥٥) بِأَنْ تَيَمَّمَ لِلأُولَى ثُمَّ سَلَّمَ مِنْهَا ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلثَّانِيَةِ وَشَرَعَ فِيهَا مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ جَازٍ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ وَإِنْ أَرَادَ الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَى تَأْخِيرَ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ لِلْجَمْعِ وَتَكُونُ هَذِهِ النِّيَّةُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْأُولَى وَلَهُ تَأْخِيرُ هَذِهِ النِّيَّةِ مَا دَامَ مِنْ وَقْتِ الْأُولَى مَا يَسَعُهَا فَإِنْ لَمْ يَتَوَى تَأْخِيرَهَا حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ أَثِمَ^(٥٦) وَصَارَتْ قَضَاءً وَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهَا فِي الْقَصْرِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأُولَى وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ خَالَفَ وَبَدَأَ بِالثَّانِيَةِ أَوْ فَرَّقَ جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ بِخِلَافِ مَا سَبَقَ مِنَ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى

= ونقله في المجموع ، وأقره واعتمده الأدرعي وغيره وقول ابن الرفعة بخلافه بحث مخالف للمنقول وذلك لوجود السفر وقت النية .

(٥٣) بقى أن لو كان المسافر سائرا وقتها أو نازلاً وقتها استوى جمع التقديم والتأخير حيث لم يوجد مُرَجِّحٌ حينئذٍ إلا أن يُقال إنَّ المبادرة لبراءة الذمة الموجودة في جمع التقديم ترجحه .

(٥٤) أى ولو مع السلام أو بعد نية الترك .

(٥٥) أى والطلب الخفيف .

(٥٦) أى إنَّ تَعَمُّدَ التَّأْخِيرِ ، فَإِنْ أَخَّرَهَا لِنَوْمٍ أَوْ شُغْلٍ سَهَا بِسَبَبِهِ عَنْهَا ، وَقَدْ عُذِرَ بِهِ فَلَا إِثْمَ ، وَإِنْ كَانَتْ قَضَاءً .

﴿ فصل ﴾ إِذَا جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى أَذَنَ لَهَا^(٥٧) ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَعَلَى قَوْلٍ لَا يُؤَذَّنُ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ وَعَلَى قَوْلٍ لَا يُؤَذَّنُ وَعَلَى قَوْلٍ إِنْ رَجَا حُضُورَ جَمَاعَةِ أَذَنَ وَإِلَّا فَلَا

﴿ فصل ﴾ وَيُسْتَحَبُّ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي السَّفَرِ وَلَكِنْ لَا تَأْكُدُ كِتَابُهَا فِي الْحَضَرِ^(٥٨)

﴿ فصل ﴾ وَتُسَنُّ السُّنُنُ الرَّابِعَةُ مَعَ الْفَرَائِضِ فِي السَّفَرِ كَمَا تُسَنُّ فِي الْحَضَرِ فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ صَلَّى أَوَّلًا سُنَّةَ الظُّهْرِ الَّتِي قَبْلَهَا ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ سُنَّةَ الظُّهْرِ الَّتِي بَعْدَهَا ثُمَّ سُنَّةَ الْعَصْرِ^(٥٩)

﴿ فصل ﴾ لِلْمُسَافِرِ إِلَى مَسَافَةٍ تُبْلُغُ مَرَحَلَتَيْنِ فَصَاعِدًا^(٦٠) أَنْ يَمْسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ^(٦١) ابْتَدَأُوهَا مِنْ حِينَ يُحْدِثُ^(٦٢) بَعْدَ لُبْسِهِ وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى خُفٍّ سَاتَرَ لِمَحَلِّ الْفَرَضِ مِنْ رِجْلَيْهِ وَيُشْتَرَطُ سِتْرُهُمَا مِنْ أَسْفَلِ^(٦٣) وَمِنْ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعِ وَلَا يُشْتَرَطُ سِتْرُهُمَا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا يَضُرُّ إِذَا حَصَلَ السِتْرُ الْمُشْتَرُوطُ لَوْ كَانَ يُرَى كَعْبَاهُ مِنْ فَوْقِهِ

(٥٧) هو المعتمد .

(٥٨) أى لوجوبها كفاية عند الشافعى وإلى حنيفة ، وعيناً عند أحمد ، وليست الجماعة شرطاً فى صحة الصلاة عنده ، وسنة عند مالك وندها فى السفر .

(٥٩) هذا هو الأولى وكذا يُقال فى المغرب والعشاء ، وكذا يجوز غير ذلك ما لم يقدم سنة بعدية على فرضها ، أو يخلل بسنة بين الفرضين فى جمع التقديم أو يقدم قبليّة للثانية على الأولى فيه أيضاً ، فيما يظهر لأنّ وقت الثانية براتبها القبليّة انما يدخل بعد فعل الأولى .

(٦٠) أى سفرًا تقصر فيه الصلاة ، وقد مرّت شروطه قريباً فراجعها .

(٦١) أى المتصلة بهن سواء أسبق اليوم الأول ليلته أم لا . فلو أحدث فى أثناء ليله اعتبر قدر ماضيها من الرابعة وعلى هذا القياس يقال فى اليوم ، وفى مدة المقيم ولو أقام بعد يوم وليلة ، وقبل الثلاث انتهى مسحه فلا يستوفىها ، ومتى مسح فى الحضر ولو أحد خفيه فهو كالقيم عند الأئمة الثلاثة ، وكالمسافر عند الإمام أبى حنيفة .

(٦٢) أى من انتهاء حديثه اتفاقاً ، ورواية عن أحمد من وقت اللبس .

(٦٣) فارق ستر العورة ، فإنّ الواجب فيه الستر من الأعلى والجوانب دون الأسفل

ولا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ
بِالْمَسْحِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِصِ وَالنَّوَافِلِ (٦٤) مَا لَمْ تَنْقُضِ الْمُدَّةَ وَلَا يَجُوزُ
الْمَسْحُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْأَغْسَالِ الْوَاجِبَةِ وَالْمَسْنُونَةِ فَإِنْ
أَجْنَبَ (٦٥) أَوْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ وَجَبَ نَزْعُهُ وَاسْتِنَافُ اللَّبْسِ
عَلَى طَهَارَةٍ فَلَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ ارْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ
لَكِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ حَتَّى يَسْتَأْنِفَ اللَّبْسَ عَلَى طَهَارَةٍ

وَصِفَةُ الْمَسْحِ الْمُخْتَارِ أَنْ يَمْسَحَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ (٦٦) حُطُوطاً فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى
جُزْءٍ يَسِيرٍ مِنْ أَعْلَاهُ أَجْزَاءُ (٦٧) وَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى أَسْفَلِهِ أَوْ حَرْفِهِ (٦٨) لَمْ يُجْزِهِ عَلَى
الْأَصَحِّ وَسَوَاءٌ مَسَحَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِعُودٍ أَوْ بِخَرْقَةٍ (٦٩) أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَكُلُّهُ جَائِزٌ وَلَوْ
قَطَّرَ الْمَاءُ عَلَيْهِ أَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُمَرِّهَا أَوْ غَسَلَهُ أَجْزَاءَهُ عَلَى الْأَصَحِّ

(٦٤) محله في غير دائم الحدث كالمستحاضة ، والسلس ، أما دائم البول فإن أحدث غير
حدثه الدائم جاز له المسح ثم إن أحدث قبل أن يصلي فرضاً بوضوء اللبس مسح ،
واستباح فرضاً ونوافل ، وإن أحدث بعد ذلك مسح لنفل فقط لأن مسحه مرتب على
طهره ، وطهره لا يفيد أكثر من ذلك ، فلو أراد فرضاً آخر وجب النزاع والطهر الكامل لأنه
محدث بالنسبة لما زاد عن فرض ونوافل ، أما حدثه فلا يحتاج معه الى استئناف طهر إلا اذا
آخر الصلاة بعد الطهر لغير مصلحتها ، وحدثه مستمر ، فهو حينئذ كغير حدثه .

(٦٥) خرج به ماله تنجست رجله في الخف ، وأمکن غسلها فيه فإن له إتمام المدة لعدم
الأمر بالنزع للنجاسة بخلاف نحو الجنابة .

(٦٦) أى عند الأئمة الثلاثة ، وعند الامام أحمد أعلاه فقط .

(٦٧) أى بشرط أن لا يكون على ظاهر الجزء شعر ، فإن كان ومسحه لم يجز جزماً . قال في
الحاشية كذا قيل ، وفيه نظر ولا يبعد تحريكه على مسح شعر الرأس في الوضوء أ.هـ .

(٦٨) أى أو عقبه .

(٦٩) الظاهر اشتراط فعله وهو ظاهر إن كان غافلاً عن النية ، وإلا لم يشترط ، فتعريض
الخف لنحو مطر يجزئ مطلقاً ، وانغساله ، وانمساحه لا يجزئ إلا إن كان مستحضراً
للنية أخذاً مما قاله الفقهاء في نظير ذلك من الوضوء .

لكن يُكْرَهُ الغُسلُ وإذا انْقَضَتْ الْمُدَّةُ أو ظَهَرَ شَيْءٌ من رِجْلِهِ (٧٠) في مَحَلٍّ
الْفَرَضِ خَلَعَ الْخَفَيْنِ ثُمَّ يَنْظُرُ فَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا اسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ وَإِنْ كَانَ
عَلَى طَهَارَةِ الْغُسْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَيَسْتَأْنِفُ اللَّبْسَ عَلَى تِلْكَ الطَّهَارَةِ إِنْ
شَاءَ وَإِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فَيَنْبَغِي (٧١) أَنْ يَسْتَأْنِفَ الْوُضُوءَ فَإِنْ اقْتَصَرَ
عَلَى غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ أَجْزَأُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ الْوُضُوءَ (٧٢)
وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا الْفَصْلَ فِي مَسْحِ الْخَفِّ لِأَنَّهُ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُسَافِرُ
لِتَوْفِيرِ مَاءِ الطَّهَارَةِ وَتَخْفِيفِ أَمْرِهَا وَمَسَائِلُ الْبَابِ كَثِيرَةٌ لَكِنْ قَدْ أَشْرْتُ إِلَى
مَقَاصِدِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

❖ فصل ❖ يَجُوزُ التَّنْفُلُ فِي السَّفَرِ طَوِيلًا كَانَ أَوْ قَصِيرًا (٧٣) عَلَى الرَّاحِلَةِ (٧٤)
وَمَا شِئًا إِلَى أَى جِهَةٍ تَوَجَّهَ وَيَسْتَقْبِلُ الْمَاشِيَ الْقِبْلَةَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ (٧٥) وَلَا يَشْتَرُطُ اسْتِقْبَالُهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَكِنْ يُشْتَرُطُ أَنْ

(٧٠) أى ولو بالقوة كأن انحلت شرجه ، وإن لم يظهر من الرجل شيء . هذا وبقي للمسح
على الخفين شروط منها : كونه طاهرًا ، ومنها كونه قويًا ، ومنها أن يمنع نفوذ الماء لو صب
عليه .

(٧١) أى يندب خروجًا من خلاف مَنْ اعتبر في الوضوء الموالاة .

(٧٢) هو تكرار لقوله ، فينبغي أن يستأنف الوضوء تأكيدًا .

(٧٣) المتجه ضبط القصر بميل ونحوه ، أو يخرج محل لو كان به لم تلزمه الجمعة لعدم سماع
النداء ، وهو محمول على الأول ، وشرط السفر أن يكون مباحًا ، والمقصد معينا ، فلو خرج
في معاطف الطريق ، أو عدل ولو لغير زحمه ، أو توجه لمقصده في غير الطريق يضر إذ
الشرط سلوك صوب المقصد لاطريقه .

❖ (٧٤) بخلاف مَنْ يهودج أو سفينة لاحتاج إليه في مسيرها فعليه إتمام الأركان مُسْتَقْبِلًا ، أما
مسيرها فيصلى لجهة مقصده لصعوبة ذلك عليه .

(٧٥) أى والجلوس بين السجدين بخلاف الاعتدال فانه مُلْحَقٌ بِالْقِيَامِ .

لَا يَسْتَقْبَلُ غَيْرَ جِهَةٍ مَقْصِدِهِ إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَرَكَعَ وَيَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ وَالرَّاكِبُ الْمُتِمَكِّنُ^(٧٦) مَنْ تَوَجَّهَ الدَّابَّةُ إِلَى الْقِبْلَةِ يَلْزِمُهُ الِاسْتِقْبَالُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ لِغَيْرِ فَاِنْ لَمْ يَتِمَكَّنْ^(٧٧) بِأَنْ كَانَتْ دَابَّتُهُ مَقْطُورَةً أَوْ صَعْبَةً^(٧٨) لَمْ يُشْتَرَطِ الِاسْتِقْبَالُ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي هَوْدَجٍ يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فَيُشْتَرَطُ اسْتِقْبَالُهَا^(٧٩) هَذَا حُكْمُ النَّوَافِلِ أَمَّا الْفَرَائِضُ فَلَا تَجُوزُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ بِحَالٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهَا مَاشِيًا وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبِلًا وَلَا تَصُحُّ مِنَ الرَّكْبِ اخْتِلَافًا بِالْقِيَامِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنْ أَتَى بِهِذِهِ الْأَرْكَانَ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَإِنْ كَانَ فِي هَوْدَجٍ أَوْ سَرِيرٍ أَوْ نَحْوِهَا عَلَى دَابَّةٍ فَصَلَّى وَهِيَ وَاقِفَةٌ غَيْرَ سَائِرَةٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَصَحُّ^(٨٠) وَبِهِ قَطَعَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الدَّابَّةُ سَائِرَةً لَمْ تَصَحَّ^(٨١) الْفَرِيضَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْجَمَاهِيرُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَقِيلَ تَصَحُّ الْفَرِيضَةُ فِي السَّفِينَةِ الْجَارِيَةِ^(٨٢) وَفِي الزُّورِقِ الْمَشْدُودِ عَلَى

(٧٦) أى المتيسر له ذلك .

(٧٧) بأن تعسر عليه بحيث انه تحصل له مشقة وان قلت .

(٧٨) أو لا يسهل انحرافه عليها لعجزه .

(٧٩) وتام الأركان مستقبلًا كما مر .

(٨٠) أى لأنه فى قوة الماشى .

(٨١) قال فى الحاشية : محله كما قاله العلامة المتولى رحمه الله تعالى ما اذا لم يكن لها من يلزم

لجامها بحيث لا تحتل الجهة ، وإلا جاز ، وهو ظاهر ، ويؤيده فرقههم بين الصلاة على الدابة السائرة ، والسريير الذى يحمله رجال بانها لا تثبت على حالة فلا تراعى الجهة بخلافهم ، فإن قلت : سير الدابة منسوب اليه بخلاف سير حَمَلَةِ السريير قلت ممنوع بدليل صحة طوافه محمولاً بشرطه الآتى .

(٨٢) وإن حوّلته الريح عن القبلة بتحول السفينة ، لكن يجب عليه أن ينحرف فوراً للقبلة ،

السَّاحِلَ بِلَا خِلَافٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَصَحُّ أَيْضاً عَلَى السَّرِيرِ الَّذِي يَحْمِلُهُ
الرَّجَالُ وَفِي الْأَرْجُوحةِ الْمَشْدُودَةِ وَالزُّورِقِ الْجَارِي لِلْمَقِيمِ بِمِثْلِ بَغْدَادَ
وَنَحْوِهَا ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةٌ ^(٨٣) قَالَ أَصْحَابُنَا فَإِنْ خَافَ الْانْقِطَاعَ
عَنْ رُفْقَتِهِ ^(٨٤) لَوْ نَزَلَ لَهَا أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ
عَلَى الرَّاحِلَةِ ^(٨٥) وَتَجِبُ الْإِعَادَةُ ^(٨٦) وَحُكْمُ الْمُنْدُورَةِ وَالْجَنَازَةِ ^(٨٧) حُكْمُ
الْمَكْتُوبَةِ

❖ فرع ❖ إِذَا صَلَّى النَّافِلَةَ عَلَى ذَابَّةٍ عَلَيْهَا سَرَجٌ أَوْ نَحْوُهُ لَمْ يَلْزِمَهُ
وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى عُرْفِ الدَّابَّةِ وَلَا عَلَى السَّرَجِ ۖ الْقَتَبُ فِي الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَنْحَنِيَ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى طَرِيقِهِ وَيَكُونُ سُجُودُهُ
أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَيَجِبُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا إِذَا تَمَكَّنَ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَلْغُ غَايَةَ
وُسْعِهِ فِي الْإِنْحِنَاءِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَا يَلِاقِي بَدَنَ الْمُصَلِّي رَاكِبًا وَثِيَابَهُ مِنَ
السَّرَجِ وَغَيْرِهِ طَاهِرًا وَلَوْ بَالَتْ الدَّابَّةُ أَوْ وَطِئَتْ نَجَاسَةً أَوْ كَانَ عَلَى
السَّرَجِ نَجَاسَةٌ فَسَتَرَهَا وَصَلَّى عَلَيْهِ لَمْ يَضُرَّ ^(٨٨) وَكَذَا لَوْ أَوْطَأَهَا الرَّاكِبُ
نَجَاسَةً لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ وَطِئَ الْمُصَلِّي نَجَاسَةً ^(٨٩) عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ

(٨٣) من الضرورة صلاة شدة الخوف ، وعَجَزَ نَحْوُ مُصْلُوبٍ عَمِنَ يَوْجِهِ .

(٨٤) أَى وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ قِيَاسًا عَلَى التَّيَمُّمِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَحْشَةِ ، وَالْمُرَادُ بِالرَّفْقَةِ هُنَا الْمُنْسُوبُونَ
إِلَيْهِ لَا كُلَّ الرِّكْبِ لِحَصُولِ الْوَحْشَةِ بِفِرَاقِهِمْ فَقَطْ .

(٨٥) أَى وَالْمَاشِي الْخَائِفَ مِثْلَ الرَّاكِبِ ، فَيُصَلِّيهِمَا حِينَئِذٍ مَاشِيًا كَالنَّافِلَةِ .

(٨٦) هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ ، لَكِنْ اخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ وَجِبَ فَعَلُهَا
فِي الْوَقْتِ مَعَ خِلَالٍ لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا .

(٨٧) أَى وَإِنْ أَمَكَّنَهُ إِتِمَامُ الْقِيَامِ عَلَى الدَّابَّةِ .

(٨٨) أَى لِأَنَّهُ لَمْ يَلِاقِ النِّجَاسَةَ بِخِلَافِ مَا لَوْ دَمَى فَمِهَا أَوْ لَجَمَافَا بِيَدِهِ .

(٨٩) أَى وَلَوْ يَابَسَتْ عَمْدًا وَلَوْ قَلَّتْ وَلَمْ يَجِدْ مَعْدَلًا عَنْهَا أَوْ كَانَتْ مَعْفُوًّا عَنْهَا ، أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي
فِي نَجَاسَةِ الْمَطَافِ وَمِثْلِهِ لَوْ وَطِئَهَا سَهْوًا ، وَهِيَ رَطْبَةٌ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهَا أَخَذًا مِنْ أَنَّ ذَرَقَ الطَّيْرِ
فِي الْمَسَاجِدِ لَا يَضُرُّ إِذَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوى كَطِينِ الشَّارِعِ الرُّطْبِ .

وَلَا يُكَلِّفُ التَّحْفُظَ وَالْإِحْطَاءَ فِي الْمَشْيِ وَيُشْتَرَطُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْأَفْعَالِ
الَّتِي لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فَلَوْ رَكَضَ الدَّابَّةُ لِلْحَاجَةِ جَارَ وَلَوْ أَجْرَاهَا بِلَا عُذْرٍ أَوْ
كَانَ مَاشِياً فَعَدَا^(٩٠) بِلَا عُذْرٍ بَطَلَتْ عَلَى الْأَصَحِّ وَيُشْتَرَطُ فِي التَّنْفُلِ رَاكِباً
وَمَاشِياً دَوَامُ السَّفَرِ وَالسَّيْرِ^(٩١) فَلَوْ بَلَغَ الْمَنْزِلَ^(٩٢) فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ اشْتَرَطَ
اتِمَامُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ مُتَمَكِّناً وَيَنْزِلُ إِنْ كَانَ رَاكِباً وَلَوْ مَرَّ بِقَرْيَةٍ مُجْتَازاً^(٩٣) فَلَهُ إِتِمَامُ
الصَّلَاةِ رَاكِباً وَحَيْثُ قُلْنَا يَجِبُ التَّزْوُلُ فَأَمَكْنَهُ الْإِسْتِقْبَالُ وَاتِمَامُ الْأَرْكَانِ عَلَيْهَا
وَهِيَ وَاقِفَةٌ جَارَ وَلَوْ انْحَرَفَ الْمُصَلِّي مَاشِياً عَنْ جِهَةِ مَقْصَدِهِ أَوْ حَرَفَ دَابَّتَهُ
عَنْهَا^(٩٤) فَإِنْ كَانَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَمْ يَضُرَّهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا عَمَدًا^(٩٥) لَمْ تَصَحِّ
صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ نَاسِياً^(٩٦) أَوْ غَالِطاً يَظُنُّ أَنَّهَا طَرِيقُهُ فَإِنْ عَادَ إِلَى الْجِهَةِ
عَلَى قُرْبٍ لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ عَادَ بَعْدَ طُولٍ بَطَلَتْ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ انْحَرَفَ
بِجَمَاحِ الدَّابَّةِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ إِنْ عَادَ عَلَى قُرْبٍ لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ
﴿ فَرَعٌ ﴾ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى يَقِينِ الْقِبْلَةِ فَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ

علم^(٩٧)

- (٩٠) المراد بالعَدْو : زيادته على عادته في مشيه وان كان دون العدو .
(٩١) فلو انقطع سيره كأن نزل في أثناء صلاته وجب عليه إتمامها للقِبْلَةِ قبل ركوبه .
(٩٢) أى الذى يريد النزول فيه وان لم يكن مقصده .
(٩٣) أى ماراً وليست القرية وطنه .
(٩٤) أى أو انحرف عليها ولو بركوبه مقلوباً .
(٩٥) أى وإن كان مكرها لندوره .
(٩٦) فى هذه الصورة لايسجد للسهو وهى مستثناة من قاعدة ما أبطل عمده يسجد
لسهوه ، وإن كانت أكثرية .
(٩٧) مثله محاريب جادة أى طريق المسلمين وقراهم القديمة إن نشأ أو مرَّ بها قرون ، أى
جماعات من المسلمين ، وسلمت من الطعن ، وان صغرت وخربت بخلاف خربة أمكن
بناء كفار لها ، وطريق استوى نشوء أو مرور الفريقين به ، ويمتنع على قادر على اليقين =

اعْتَمَدَهُ^(٩٨) وَلَمْ يَجْتَهِدْ بِشَرْطِ عَدَالَةِ الْمُخْبِرِ سَوَاءً فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ
وَالْعَبْدُ وَلَا يَعْتَمَدُ الْكَافِرُ^(٩٩) وَلَا الْفَاسِقُ وَلَا الصَّبِيُّ وَإِنْ كَانَ مُرَاهِقاً وَسَوَاءً
فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِالْخَبَرِ الْإِخْبَارِ مِمَّنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ وَغَيْرِهِ^(١٠٠) فَإِنْ لَمْ
يَجِدْ مَنْ يُخْبِرُهُ فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْاجْتِهَادِ لَزِمَهُ وَاسْتَقْبَلَ مَا ظَنَّهُ قِبْلَةً وَلَا
يَصَحُّ الْاجْتِهَادُ إِلَّا بِأَدَلَّةِ الْقِبْلَةِ^(١٠١) وَهِيَ كَثِيرَةٌ أَقْوَاهَا الْقُطْبُ^(١٠٢) وَأَضْعَفُهَا
الرَّيْحُ وَلَا يَجُوزُ هَذَا الْقَادِرُ التَّقْلِيدُ^(١٠٣) فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ أَصَابَ

= كأعمى ومن في ظلمة إذا قدر على مس الكعبة ، أو المحراب المعتمد الأخذ بقول مخبر عن
علم مالم يصل لحد التواتر أو يكون نشأ بمكة أو بذلك المسجد ، وارتسم في ذهنه من
الأمارات ما يحصل به اليقين من غير مس فحينئذ لا يجب عليه المس فيما يظهر بل له اعتماد
تلك الأمارات فإنها تفيد ما يفيد المس ، فالمحراب لا يصير معتمداً للأعمى حتى يمتنع عليه
بالخبر والتقليد بحضرته إلا إن كان رأى المحراب قبل العمى أو أخبره عدد التواتر ولو فساقا
أو كفاراً .

(٩٨) ويلزمه سؤاله إذ لاشقة فيه ، ثم لو فرض أن في السؤال مشقة لبعد المكان مثلاً لم
يجب على الأوجه .

(٩٩) أى إلا في تعلم الأدلة منه حتى تحصل له مكانة علمية يستقل بها باستخراج القبلة من
غير اعتماد على ما أخبره به الكافر فله حينئذ العمل بعلمه .

(١٠٠) أى لأنه لم يقلد مجتهداً بل صدق مخبراً .

(١٠١) ويجب تعلمها حيث لم يكن هناك عارف سفراً وحضراً .

(١٠٢) أى الشمالى ، ويختلف باختلاف الاقاليم ففى مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى ،

وفى العراق وما وراء النهر خلف اليمنى وباليمن قبالة ممالى جانبه الأيسر ، وبالشام وراءه ولبعضهم

قطب السماء اجعله خلف أذن يسرى بمصر والعراق خلف الأخرى

بالشام خلفاً وأماماً باليمن مواجهها به تكن مستقبلين

والقطب نجم صغير فى بنات نعش الصغرى كما قال أهل اللغة ، وقول أهل الهيئة أنه نقطة

صغيرة تدور عليها الكواكب ، وهى وسطها مخالف لما ذكر فى التسمية لا فى الحقيقة ،

والمرجح فى التسمية لأهل اللغة .

(١٠٣) إذ المجتهد لا يقلد مجتهداً ولو تغير اجتهداه عمل بالراجح عنده من الأول والثانى ، ولو فى
الصلاة ، فإن أستويا تخير ، إلا إذا كان التغير فى الصلاة فلا يتخير بل يعمل بالأول لأنه =

القبلة لأنه عاصٍ مُفَرِّطٌ فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى كَيْفَ كَانَ وَتَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ وَلَوْ خَفِيَ الدَّلَائِلُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ لَعَيِمَ أَوْ ظَلَمَتْهُ أَوْ لَتَعَارَضَ الْأَدْلَةُ فَلَأَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُقَلَّدُ بَلْ يُصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَعِيدُ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْاجْتِهَادِ لَعَجَزَهُ عَنْ تَعْلَمِ أَدْلَةَ الْقِبْلَةِ كَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْأَدْلَةَ فَيَجِبُ تَقْلِيدُ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ عَارِفٍ بِأَدْلَةِ الْقِبْلَةِ سَوَاءً فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالتَّقْلِيدُ هُوَ قَبُولُ قَوْلِ الْمُسْتَدِّ إِلَى الْاجْتِهَادِ وَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ قَلَّدَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا^(١٠٤) وَالْأَوَّلَى تَقْلِيدُ الْأَوْثَقِ الْأَعْلَمِ^(١٠٥) وَأَمَّا الْقَادِرُ عَلَى تَعْلَمِ الْأَدْلَةِ فَهُوَ كَالْعَالِمِ بِهَا فَلَا يُجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ فَإِنْ قَلَّدَ قَضَى لَتَقْصِيرِهِ^(١٠٦) وَلَوْ صَلَّى ثُمَّ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِي الْقِبْلَةِ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ ظَنَّ الْخَطَأَ لَمْ تَلْزِمَهُ الْإِعَادَةُ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ^(١٠٧) إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ

= التزم جهة فلا يتحول إلا بالأرجح ، وفي المجموع وجوب العمل بالثاني ولو مع التساوي ويجب إعادة الاجتهاد لكل فرض عيني إن نسي الدليل الأول .

(١٠٤) أى قبل الصلاة فإن دخل فيها مقلدا فقال له آخر : أخطأ بك الأول ، فإن كان عنده أعرف من الأول أو قال له : أنت مخطئ قطعاً وإن لم يكن أعرف وجب عليه التحول إن بان له الصواب مقارنا للقول بأن أخبروه به وبالحطأ معا ، فإن لم يبين مقارنا بطلت ويجب إعادة التقليد لكل فرض عيني إن نسي ، كما تقدم في الاجتهاد .

(١٠٥) قد يفهم منه أنه لو كان أحدهما أوثق والآخر أعلم استويا لأن كلا منهما فيه معنى ليس في الآخر فهو كإمامة الأعشى والبصير .

(١٠٦) محل حرمة التقليد ووجوب القضاء فيمن وجب عليه تعلم أدلتها عينا بأن أراد سفراً ليس فيه عارف بها ، أما إذا وجب تعلمها على الكفاية كالمقيم في محل فيه محراب معتمد أو عارف ، وكالمسافر في نحو ركب الحجيج أو أقل منه وعلم أن فيه عارفين بالأدلة ، ثلاثة فأكثر ، وكالمسافرين قرى يمكنه معرفة القبلة بمخاريبها فله التقليد ، ولا يقضى إذ لاتقصير منه .

(١٠٧) أى أو صلاة واحدة كل ركعة لجهة بشرط أن يبين له الصواب في ظنه مقارنا لظهور الخطأ ، وإلا بطلت لمضى بعضها الى غير قبلة محسوبة .

﴿ فصل ﴾ إذا عَدِمَ الماءَ طَلَبَهُ (١) فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ تَيَمَّمَ

ولو وَجَدَهُ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لَعَطَشَهُ (٢) أَوْ عَطَشَ رَفِيقَهُ أَوْ ذَابْتَهُ أَوْ حَيَوَانَ مُحْتَرَمٍ (٣) تَيَمَّمَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ سِوَاءَ فِي ذَلِكَ الْعَطَشُ فِي يَوْمِهِ أَوْ فِيمَا بَعْدَهُ وَقَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مَاءٍ آخَرَ قَالَ أَصْحَابُنَا : وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فِي هَذَا الْحَالِ لِأَنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ آكَدٌ وَلَا يَدُلُّ لِلشُّرْبِ وَاللُّوْضُوءِ بَدَلٌ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مِمَّا يَنْبَغِي حِفْظُهَا وَإِشَاعَتُهَا فَإِنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الْحُجَّاجِ وَغَيْرِهِمْ يُخْطِئُونَ فِيهَا وَيَتَوَضَّأُ أَحَدُهُمْ مَعَ عِلْمِهِ بِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى الشُّرْبِ وَهَذَا الْوُضُوءُ حَرَامٌ لَا شَكَّ فِيهِ وَالْعُسْلُ عَنِ الْجَنَابَةِ وَعَنِ الْخِيَصِ وَغَيْرِهِمَا كَالْوُضُوءِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) أى وجوباً بنفسه أو بمأذونه الثقة ويكفى واحد من جمع وإنما يعتد به في الوقت ومحل وجوب الطلب إن توهم وجود الماء فإن تيقن فقدده فلا طلب لأنه عيب ثم إن كان بمستوى كفى النظر حوالیه لجهاته الأربع مع تأمل محل خضرة وطير ، وإن لم يكن بمستوى صعد أو هبط ثم نظر حوالیه الى حد الغوث وهو ماتسمع فيه رفقته استغاثته مع ما هم عليه من الاشتغال والتفاوض هذا إن أمن على محترم من نفس ومال واختصاص ولم يخش انقطاعاً ولم يضق وقت وإلا لم يجب التردد هذا كله إن توهم الماء ، فإن تيقنه بمحل فإن كان على نحو نصف فرسخ وأمن ما مرّ واتسع الوقت وجب طلبه وإلا فلا ، لكن لو كان المال الذى يخاف عليه هنا قدراً يجب بذله فى تحصيل الماء ثمناً أو أجرة لم يمنع الوجوب ومثله الاختصاص وإن كثر على الأوجه ، وفارق ما مرّ بأن الماء ثم متوهم فلا يضيّع لأجله محقق بخلافه هنا ، أما اذا تيقنه فوق نصف فرسخ فلا يلزمه طلبه مطلقاً ولو تيقنه آخر الوقت ، ولو فى منزله الذى هو فيه أول الوقت فالصبر أفضل ، وإلا فالتعجل ، ويجب تجديد الطلب لكل صلاة إن توهم حدوث الماء وإلا فلا . ولو وجد الماء بيئراً ولا دلو معه لزمه إلقاء ثوبه غير ساتر العورة ليتل فيعصر ماءه ليتوضأ به إن لم ينقص ببله أزيد من ثمن مثل الماء ، فإن لم يصل الا بشقة لزمه إن لم ينقص أكثر من الأزيد من أجرة الآلة وثن الماء والله أعلم .

(٢) المراد بحاجة العطش الخوف منه أو من نحو مرض أو بطء برء مما يأتى ولا يجوز تيمم عطشان عاصي بسفر ، وشربه للماء حتى يتوب وإلا وجب تقديم الطهارة بالماء .

(٣) المراد بالحيوان المحترم : ما حرم قتله وغيره ما جاز قتله كتارك الصلاة بشروطه المعروفة والزانى المحسن والمترد والكلب العقور .

ومن خِيلَتْ لَهُ نَفْسُهُ أَنَّ الْوُضُوءَ فِي هَذَا الْحَالِ فَضِيلَةٌ فَهُوَ شَدِيدُ
الْخَطَا وَإِنَّمَا فَضِيلَةُ الْوُضُوءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُحْتَاجٌ لِلشُّرْبِ وَسَوَاءٌ كَانَ
الْمُحْتَاجُ لِلْعَطَشِ رَفِيقَهُ الْمَخَالِطُ لَهُ أَوِ الرِّكْبُ أَوْ أَحَدًا مِنَ الْقَافِلَةِ أَوْ الرِّكْبُ
فَلَوْ أَمْتَعَ صَاحِبُ الْمَاءِ مِنْ بَذْلِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ وَهَنَاكَ
مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ كَانَ لِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ قَهْرًا وَلَهُ أَنْ يُقَاتَلَ عَلَيْهِ فَإِنْ قَتَلَ
أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ كَانَ صَاحِبُ الْمَاءِ مُهْدَرِ الدِّمِّ لَا قِصَاصَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ وَلَا
كَفَّارَةَ وَكَانَ الْمُضْطَرُّ مَضْمُونًا بِالْقِصَاصِ أَوْ الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ وَلَوْ احتاج
صَاحِبُ الْمَاءِ إِلَيْهِ لِعَطَشِ نَفْسِهِ كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ احتاجَ إِلَيْهِ الْأَجَنَبِيُّ
لِلْوُضُوءِ وَكَانَ الْمَالِكُ مُسْتَعِينًا عَنْهُ لَمْ يَلْزَمُهُ بَدْلُهُ لَهُ وَلَا يَجُوزُ لِلْأَجَنَبِيِّ
أَخْذُهُ قَهْرًا لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ التَّيَمُّمُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَهْمَا احتاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشِ نَفْسِهِ أَوْ
رَفِيقِهِ أَوْ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ فِي ثَانِي الْحَالِ قَبْلَ وُضُوءِهِمْ إِلَى مَاءٍ آخَرَ فَلَهُ التَّيَمُّمُ
وَيُصَلِّي وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَوَجَدَهُ يُبَاعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَهُوَ وَاحِدٌ لِلثَّمَنِ
فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (١) فِي سَفَرِهِ ذَاهِبًا وَرَاجِعًا لَزِمَتْ شِرَاؤُهُ وَإِنْ كَانَ يُبَاعُ
بَأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ سَوَاءٌ قَلَّتْ الزِّيَادَةُ (٢) أَمْ كَثُرَتْ لَكِنْ
يُسْتَحَبُّ شِرَاؤُهُ وَثَمَنِ الْمِثْلِ هُوَ قِيمَتُهُ فِي ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَجَبَ عَلَيْهِ طَلْبُهُ مِمَّنْ يَعْلَمُهُ (٣) عِنْدَهُ
بِهَبَةٍ أَوْ ثَمَنِ (٤) فَإِنْ وُهِبَ لَهُ (٥) لَزِمَهُ قَبُولُهُ وَإِنْ بَعَثَ مَنْ يَطْلُبُهُ لَهُ كَفَاهَ عَنْ

(١) أى لنفسه أو لمحترم تلزمه مؤنته ، ولا يجب استعراض ثمن الماء ، وإن كان له مال
غائب ولا اتها به ولا قبول ذلك بخلاف الماء لقلة المنفعة فيه .

(٢) أى فى شراء الماء وآلة الاستقاء لأن فى التكليف بالشراء بأكثر من المثل مشقة على
النفوس لا تحتملها فى العادة .

(٣) أو يتوهمه أو يظنه .

(٤) كأن يقول : مَنْ عنده ماء يبيعه .

(٥) ولو باتها به

الطَّلَبَ بِنَفْسِهِ^(١) وَلَوْ وَجَدَ بَعْضَ مَاءٍ لَا يَكْفِيهِ لَزَمَهُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْأَصَحِّ ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْبَاقِ

﴿ فَصْل ﴾ وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ إِلَّا بِتُرَابٍ^(٢) طَاهِرٍ مُطْلَقٍ^(٣) لَهُ غُبَارٌ يَعْلَقُ بِالْعَضْوِ فَإِنْ تَيَمَّمَ بِتُرَابٍ مَخْلُوطٍ بِرَمْلٍ^(٤) جَازٍ وَإِنْ تَيَمَّمَ بِرَمْلٍ مَخْصٍ^(٥) أَوْ بِتُرَابٍ مَخْلُوطٍ أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَصَحَّ وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَسْتَصْحِبَ مَعَهُ تُرَابًا فِي خِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا لِيَتَيَمَّمَ بِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي أَرْضِهِ تُرَابًا

﴿ فَصْل ﴾ وَالتَّيَمُّمُ مَسْحُ الْوَجْهِ^(٦) وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ^(٧) بِضَرْبَتَيْنِ^(٨) أَوْ أَكْثَرَ وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ وَسَوَاءٌ تَيَمَّمَ عَنِ الْجَنَابَةِ أَوْ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَصَفَتُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ

(١) ولو بغيره أى لحصول الطلب المتوقف عليه التيمم عند فقد الماء .

(٢) دخل فى اسم التراب مايؤكل تداويا كالأرمنى أو سفها كالأبيض لا نحو طين مشوى ، وصح وأتم بتراب المسجد والأرضى الموقوفة والمملوكة التى علم من مالكةا عدم الرضا ، وقوله « طاهر » : أى لا ما اختلط بنجاسة ، أو تنجس بها .

(٣) مطلق أى طهور فلا يكفى مستعمل وهو ما بقى بعضوه أو تناثر منه بعد إمساكه البشرة لا مابقى بعد ماتيمم منه ، من خرقة ، ولا ما تغير طعمه ، أو لونه أو ريحه بنحو خل أو ماء وردٍ جفأ وبقي غبارهُ .

(٤) أى لا يلصق بالعضو .

(٥) أى لاغبار له مطلقا أو له لكن لم يتحقق وصول التراب المعتبر تحققه الى العضو فيما بعد

(٦) كذا مذهب احمد وقال مالك وأبو حنيفة يجوز التيمم بالأرض واجزائها ولو بحجر لاتراب عليه ، ورمل لاغبار فيه ، وزاد مالك ويجوز بما اتصل بالأرض كالنبات .

(٧) أى دون منابت شعره وإن خف ومما يغفل عنه مايقبل من الأنف على الشفة فليتبته له ، وقوله واليدين أى وثم اليدين .

(٨) به قال ابو حنيفة وعند مالك واحمد الى الكوعين واجب والى المرفقين مستحب .

(٩) هو مذهب ابى حنيفة ضربة للوجه وضربة لليدين ، وقال مالك فى أشهر الروايتين واحمد : تجزىء ضربة واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون الأصابع للوجه ، ويطون الراحتين للكفين ، والمراد بضربتين النقل ولو بالعضو الممسوح كأن يمسك وجهه فى التراب ، ومن يد الى يد ، ولو وقف بمهب ريح بقصد حصول الغبار فلما حصل بوجهه رددته لم يكف لعدم النقل ، فلو أخذه من وجهه وردّه اليه أو من الريح ومسح به أجزأه

﴿ فَصْلٌ ﴾ لَا يَصِحُّ التَّيْمُّ لَفَرِيضَةٍ (١) إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا (٢) وَكَذَا
النَّافِلَةُ الرَّابِثَةِ (٣) عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يُصَلِّي بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ فَرِيضَةٍ (٤)
وَاحِدَةٍ وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهَا مَا شَاءَ مِنَ التَّوَافِلِ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ وَبَعْدَهَا فِي
الْوَقْتِ وَخَارِجِ الْوَقْتِ (٥)

= ويشترط مقارنة النية لأول الضرب والمسح أى نية استباحة الصلاة ونحوها مما يفتقر الى طهارة
كطواف وسجود تلاوة وحمل مصحف ويصح أن ينوى النية العامة ، كأن يقول نويت
استباحة مفتقر الى طهر ، ولا تكفى نية التيمم ولانية فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة ،
لا يصلح كونه مقصوداً ولهذا لايسن تجديده ولانية رفع الحدث لأنه لا يرفعه .

(١) أى ولو مندورة معينة بوقت ، ولا يصح أخذ التراب أيضا قبل الوقت وكذا عند مالك
وأحمد لايجوز التيمم قبل دخول الوقت ، وقال أبو حنيفة يجوز .

(٢) أى ولو تبعاً فيتيمم للثانية في جمع التقديم عقب فعل الأولى ، ويصلبها به ، قبل دخول
وقتها .

(٣) أى لا النفل المطلق فيتيمم له كل وقت إلا أوقات الكراهة فلا يصح التيمم له فيها .

(٤) كالصلاة في ذلك الطواف .

(٥) هذا بيان لما يستبيحه التيمم بتيممه ، والحاصل أن المراتب ثلاث :

(المرتبة الأولى) فرض الصلاة ولو مندورة ، وفرض الطواف كذلك ، وخطبة الجمعة لأنها
مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةٌ ركعتين فهي كصلاتها عند العلامة الرملى رحمه الله ويحتاج فيها عند العلامة ابن
حجر كشيخ الاسلام رحمهما الله فلا يصلى بالتيمم لها فرضاً ، ولايجمع معها فرضاً آخر ،
ولو مثلها ، فلا يخطب ثانياً بعد أن خطب أولاً بتيمم واحد ، ولو كان في المرة الأولى زائداً
على الأربعين خلافا لابن قاسم رحمه الله وله جمع الخطبتين على المنبر الواحد بتيمم واحد
لانهما فرض واحد .

(المرتبة الثانية) نفل الصلاة ، وNFL الطواف ، وصلاة الجنائزة لانها وان كانت فرض
كفاية فالأصح أنها كالنفل .

(المرتبة الثالثة) ما عدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من الجنب ونحوه ، ولو
مندورة ومس المصحف وتمكين الحليل فاذا نوى واحداً من المرتبة الأولى استباح واحداً منها ،
ولوغير مانواه واستباح معه جميع الثانية والثالثة ، واذا نوى واحداً من الثانية استباح جميعها
وجميع الثالثة دون شئ من الأولى ، واذا نوى شيئاً من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه
الأولى والثانية .

﴿ فصل ﴾ إذا صَلَّى بالتَّيْمُمِ لِعَدَمِ الْمَاءِ الَّذِي يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ لَمْ تُلْزَمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ سِوَاءَ كَانَ سَفَرُهُ قَصِيرًا أَوْ طَوِيلًا^(١) وَلَوْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ^(٢) أَوْ فِي اثْنَاءِ الصَّلَاةِ^(٣) صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ

﴿ فَصْل ﴾ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالَةِ الْفَرِيضَةِ وَخَدَهَا^(٤) وَلَزِمَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ بِالْمَاءِ أَوْ التُّرَابِ^(٥) وَإِذَا خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ^(٦) ثَلَفَ النَّفْسَ بِمَرَضٍ أَوْ جِرَاحَةٍ أَوْ نَحْوَهُمَا أَوْ ثَلَفَ عُضْوٌ أَوْ فَوَاتَ مَنَفَعَةُ عُضْوٍ أَوْ زِيَادَةُ الْمَرَضِ أَوْ كَثْرَةُ الْأَلَمِ أَوْ حُصُولُ شَيْئٍ فَاحْشَ عَلَى عُضْوٍ ظَاهِرٍ^(٧) تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ

(١) الضابط انه اذا صلى بمحل من شأنه عدم ندرة فقد الماء فيه سواء أغلب فيه فقد أم استوى هو والوجود لم يقض ، وإلا قضى ، فقولهم المقيم يقضى والمسافر لا يقضى ، جرى على الغالب .

(٢) يستثنى منه الميت اذا وجد الماء قبل دفنه ، ولو بعد الصلاة عليه فانه يجب غسله وإعادة الصلاة عليه احتياطا لخاتمة أمره . واحترز بقوله ﴿ وجد ﴾ عما لو علم بعد الصلاة بوجود الماء عند الصلاة أو وجود ثمنه في رحله وقد نسيه فإنه تلزمه الإعادة .

(٣) أى التى تسقط بالتيمم وهى التى صليت بمحل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الامران فقد والوجود .

(٤) احترز به عن النافلة فلا يفعلها فاقد الطهورين لأن صلاته للضرورة ولا ضرورة في النفل .

(٥) محله اذا وجد التراب بمحل يسقط الفرض فيه بالتيمم إذ لا فائدة في الإعادة به في محل لا يسقط فيه الفرض بالتيمم . نعم إن وجده في الوقت أعاده به ليفعل الصلاة بأحد الطهورين في الوقت ، وان وجبت الإعادة ثانيا بأن كان المحل يغلب فيه الوجود .

(٦) أى بقول طبيب عدل رواية أو بمعرفة نفسه ، ولو بالتجربة خصوصا مع فقد الطبيب فإن لم يجد الطبيب ، ولا عرف وخاف نحو مريض فللعلماء قولان : الأول : لا يتيمم والثانى يتيمم ، وهو اللائق بمحاسن الشريعة الغراء ، أماتنا الله ، وأحيانا عليها آمين .

(٧) العضو الظاهر : ما يبدو عند المهنة غالبا كالوجه واليدين . [تمة] لا يصح التيمم وعلى بدن المتيمم نجاسة حيث كان بمحل يسقط فيه الإعادة ومعه ماء يكفيها أو بعضها وإلا تيمم وأعاد ، ولو تيمم عن نحو جنابة ثم أحدث استحباب القراءة واللبث في المسجد .

﴿ فَصَلِّ ﴾ مِمَّا نَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى وَيَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ سَالِكٌ طَرِيقِ الْحَجِّ

حُكْمُ مَنْ يَمُوتُ مَعَهُمْ وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ جَدًّا وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ مِنْ كُتُبِ
الْفِقْهِ بِحَمْدِ اللَّهِ مَا يَقَارِبُ مُجَلَّدًا فَأَشِيرُ هُنَا إِلَى بُدْءِهِ مِنْهُ لَا بُدَّ لِلْحَاجِّ مِنْ
مَعْرِفَتِهَا فَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ فِي الرِّكْبِ أَوْ الْقَافِلَةِ وَجَبَ عَلَى الَّذِينَ عَلِمُوا مَوْتَهُ
غُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَإِنْ تَرَكُوا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مَعَ
الْقُدْرَةِ أَثْمُوا كُلُّهُمْ ^(١) وَإِنْ فَعَلَهَا بَعْضُهُمْ سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ

وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالٍ وَإِذَا لَمْ يَجِدُوا الْمَاءَ يَمْمُوهُ فِي وَجْهِهِ
وَيَدَيْهِ ثُمَّ كَفَنُوهُ ثُمَّ تَيَمَّمُوا وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُمْ حَتَّى يَمْمُوهُ ^(٢) لِأَنَّهُ
لَا يَصِحُّ التَّيَمُّ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَلَا يَدْخُلُ وَقْتُ الصَّلَاةِ عَلَى
الْمَيِّتِ إِلَّا بَعْدَ غُسْلِهِ أَوْ تَيَمُّمِهِ وَأَقْلَ الْكَفَنِ ثَوْبٌ سَاتَرَ لِجَمِيعِ الْبَدَنِ عَلَى
الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ وَقِيلَ يَكْفِي سَاتِرُ الْعَوْرَةِ ^(٣) وَأَكْمَلُهُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ لِلرَّجُلِ

(١) بخلاف مالهو خافوا نحو عدو أو ظالم لو اشتغلوا بتجهيزه فلا يأثمون بتركه للضرورة
ويختار لهم حينئذ مواراته بالممكن .

(٢) المعتمد أنه من حيث حق الله تعالى يكفي ساتر العورة فلو كفنه الوتره فيه سقط
الفرض وإن أثموا من حيث إن للميت حقا في ستر جميع بدنه وعلى ذلك يحمل اختلاف
التصحيح الذى وقع للشيخين الرافعى والنووى وغيرهما رحمهم الله في هذه المسألة فمن عبر
بساتر العورة اقتصر على حق الله تعالى ومن عبر بساتر البدن ضم اليه حق الميت ومؤنة
تجهيز الميت غير الزوجه في تركته إن خلف تركه وإلا فعلى من تلزمه نفقته في حياته ، اما
الزوجه الواجبة نفقتها فمؤنة تجهيزها على زوجها ، وإن خلفت تركه مالم يكن معسرا .

وَحُمْسَةً لِلْمَرْأَةِ (١) وَيَجُوزُ التَّكْفِينُ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الثِّيَابِ إِلَّا الْحَرِيرَ (٢) فَلَا يَجُوزُ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِيهِ وَيَجُوزُ تَكْفِينُ الْمَرْأَةِ فِيهِ لَكِنْ يُكْرَهُ فَإِنْ (٣) كَانَ الْمَيِّتُ رَجُلًا مُحَرَّمًا لَمْ يُكْفَنْ فِي الْمَخِيطِ وَلَا يُعْطَى رَأْسُهُ وَلَا يُقَرَّبُ الطَّيِّبُ وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً لَمْ يُعْطَ وَجْهُهَا شَيْءٌ وَيَجُوزُ كَفْنُهَا فِي الْمَخِيطِ وَيَجِبُ سِتْرُ رَأْسِهَا وَجَمِيعُ بَدَنِهَا سِوَى الْوَجْهِ وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيَسْقُطُ فَرَضُهَا بِصَلَاةِ وَاحِدٍ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ نَصُوصِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقِيلَ يُشْتَرَطُ اثْنَانِ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ وَيَجُوزُ جَمَاعَةٌ وَفَرَادَى وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُهَا بِفَعْلِ النِّسَاءِ وَلَا الصَّبِيَّانِ (٤) مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ وَأَمَّا الدَّفْنُ فَأَقْلُهُ حُفْرَةٌ تَمْنَعُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَمَنْ ظَهَرَ رَائِحَتُهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ فَعَلُوا الْمُمْكِنَ مِنْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿فصل﴾ وَمَا يَتَأَكَّدُ الْوَصِيَّةُ بِهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْرُسَ عَلَى فَعْلِ الْمَعْرُوفِ فِي طَرِيقِهِ فَيَسْقِي الْمَاءَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ إِذَا أُمْكِنَهُ وَيَحْمِلُ

(١) محله حيث لا ذن مستغرق للتركة على الميت ولم يوص بثوب واحد فإن كان ذن مستغرق ، وامتنع الغرماء من الزيادة على ثوب أو أوصى بثوب لم يزد عليه فإن انتفى ذلك لم يكن للورثة المنع من الثلاثة بخلاف ما زاد عليها ولو خمسة في حق المرأة لأنها ليست متأكدة في حقها تأكيد الثلاثة في حق الرجل .

(٢) أى والمزعر والمعصر .

(٣) كذا عند أحمد ، وقال أبو حنيفة لا يكره للمرأة الحرير والمعصر والمزعر ، ومثل المرأة الصبي لجواز لبسه للحرير حياً .

(٤) المعتمد الذى صححه المصنف رحمه الله تعالى فى غير هذا الكتاب سقوط الفرض بفعل المميز ولو بحضرة الرجال لأنه من جنسهم مع كون المقصود من الصلاة على الميت الدعاء وهو أقرب الى الإجابة وبهذا فارق عدم سقوط الفرض بالمميز فى رد السلام فإن المقصود منه الأمان لكل من المسلم والمجيب ، وأن كلا منهما سالم من الآخر وأمان الصبي لا يصح ، ولا يسقط الفرض بصلاة النساء مع وجود ذكر ولو صبياً لأنه أكمل منهن ، فإن لم يصل أمرته بها ، فإن امتنع بعد ذلك توجه الفرض إليهن .

الْمُنْقَطِعُ إِذَا تَيَسَّرَ لَهُ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَاوَأَقَّ ضُرُورَةً أَوْ حَاجَةً وَيَتَرَجَّحُ
فَعْلُ الصَّدَقَةِ وَالْمَعْرُوفُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ بِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ أَحَدُهَا أَنَّ الْحَاجَةَ أَمْسُ
لثَانِي أَنَّهُ ^{لَا يُلْجَأُ إِلَيْهِ} وَالثَّالِثُ مُجَاهَدَةُ النَّفْسِ لَشَحْهَآ (١) بِالشَّيْءِ مَخَافَةَ الْحَاجَةِ
الرَّابِعُ أَنَّهُ إِعَانَةٌ لِقَاصِدِي يَبْتَغِي اللَّهُ تَعَالَى .

﴿ فَصْلٌ مُخْتَصَرٌ جَدًّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِوُجُوبِ الْحَجِّ ﴾ لَا يَجِبُ الْحَجُّ (٢) فِي

الْعُمْرِ

(١) الشَّحُّ : الْبَخْلُ .

(٢) أَى وَالْعُمْرَةِ ، وَقَدْ يَشْمَلُهَا اسْمُ الْحَجِّ وَهِيَ وَاجِبَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا : يَارَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ عَلَيْهِنَ جِهَادٌ لِقِتَالٍ فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فِي النِّسَاءِ ، فَالرِّجَالُ أَوَّلَى ، وَأَمَّا خَيْرُ التِّرْمِذِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ (لَا .. وَإِنْ تَعْتَمِرُ خَيْرٌ) فَقَدْ اتَّفَقَ الْخَفَازُ عَلَى ضَعْفِهِ ، وَلَا تَجِبُ الْعُمْرَةُ إِلَّا مَرَّةً كَالْحَجِّ ، وَوُجُوبُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى التَّرَاضُخِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَرَضَ عَلَيْهِ الْحَجَّ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَلَمْ يَحْجْ إِلَّا فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ الْهَجْرِيَّةِ ، وَعِنْدَ الْإِمَامَيْنِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى الْحَجَّ عَلَى الْفَوْرِ وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ ابْنِ حَنْفِيَّةٍ نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ صَاحِبَاهُ فَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : (عَلَى التَّرَاضُخِ) . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ (عَلَى الْفَوْرِ) .

وَدَلِيلٌ مِنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْفَوْرِ إِطْلَاقُ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ ﷺ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا) الْحَدِيثُ ... رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي الْفَوْرِيَّةَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ ، وَيُؤَيِّدُهُ خَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا مَرْفُوعًا (تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يَعْنِي الْفَرِيضَةَ - فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْصِرُ لَهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ . فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ وَاجِبًا عَلَى الْفَوْرِ لَمْ يُؤَخَّرْ ﷺ . (أَجِيبْ) بِاحْتِمَالِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَعَ نَبِيَّهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَحْجَّ ، فَيَكُونُ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْإِدْرَاكِ ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ الْحَنْفِيُّ ، أَوْ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ الْإِسْتِطَاعَةِ ، أَوْ حَاجَةِ خَوْفٍ فِي حَقِّهِ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ ، وَمَنْعِ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ خَوْفًا عَلَيْهِ . وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْحَجَّ لَمْ يَفْرَضْ إِلَّا فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ وَأَنَّ آيَةَ فَرَضِهِ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ وَهِيَ نَزَلَتْ عَامَ الْوَفُودِ آخِرَ سَنَةِ تِسْعٍ ، وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِهَدْيِهِ وَحَالِهِ ﷺ . وَاخْتَلَفَ الْأُئِمَّةُ =

إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً^(١)، إِلَّا أَنْ يَنْذِرَهُ^(٢) وَالنَّاسُ أَرْبَعَةٌ^(٣) أَقْسَامٍ قِسْمٌ يَصَحُّ لَهُ
الْحَجُّ^(٤)، وَقِسْمٌ يَصَحُّ مِنْهُ بِالْمُبَاشَرَةِ^(٥)، وَقِسْمٌ يَقَعُ لَهُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ
وَقِسْمٌ يَجِبُ عَلَيْهِ فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الصَّحَّةُ الْمَطْلُوقَةُ^(٦) فَشَرْطُهَا
الْإِسْلَامُ^(٧)، فَقَطْ فَلَا يَصَحُّ حَجُّ كَافِرٍ وَلَا يَشْتَرُ التَّكْلِيفُ^(٨)، بَلْ يَصَحُّ إِحْرَامُ

= رحمهم الله تعالى في وجوب العمرة فقالت الحنفية والمالكية ورواية عن الخنابلة بعدم وجوبها ،
وعلى هذه الرواية يجب على كل مسلم أن يقدم من الأية والحديث لقوله عليه السلام (تابعوا بين الحج
والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد) . وفي رواية للإمام
أحمد : على أن العمرة لا تجب على المكي بخلاف غيره . قال الإمام أحمد كان ابن عباس
رضي الله عنهما يرى العمرة واجبة ويقول (يا أهل مكة ليس عليكم عمرة إنما عمرتكم
الطواف بالبيت) وهو من رواية اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف . هـ . « مفيد
الأنام ونور الظلام » للشيخ عبد الله بن جاسر رحمه الله تعالى .

(١) أى لأنه عليه السلام لم يجب بعد فرض الحج إلا مرة واحدة ، وهى حجة الوداع صلواته ولقوله عليه السلام (مَنْ حج حجة فقد أدى فرضه ، ومن حج ثانية فقد دأب ربه ، ومن حج ثلاث حجج حرم الله شعره وبشره على النار*) فلو ارتد شخص والعياذ بالله بعد الإتيان بالحج والعمرة ثم أسلم لم يجب عليه ثانياً ، لان الردة لا تحبط عمل مَنْ مات مسلماً وان أخطأت ثواب عمله لقوله تعالى ﴿ ومن يرد منكم عن دينه فيميتْ وهو كافر ﴾ فهذه الآية مقيدة لآية ﴿ ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله ﴾ وقد يستغنى عن هذا القيد بعجز آية ﴿ ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله ﴾ وهو قوله تعالى ﴿ وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ إذ لا يكون الخسران مع الموت على الإسلام . أسأله تعالى لى وللمسلمين الموت على الإسلام آمين . وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله بوجوب الإعادة .

(٢) أى الحج أو ينذر العمرة أو ينذرهما أو يفسد تطوع أحدهما أو تطوعهما فإنه يجب عليه الاستمرار فيه وقضاؤه وسيأتى آخر الكتاب كلام فى الفرض إن شاء الله تعالى .

(٣) بقى قسم خامس وهو من يصحّ منه النسك ويجب عليه ولايجزيه عن حجة الاسلام وعمرته أو عنهما وشرطه الإسلام والبلوغ والعقل والوقت ومعرفة الكيفية بأن يأتى بأعمال النسك علماً بأنه يفعلها عنه ، وإن لم يكن حرّاً فيصح نذر الرقيق المكلف بالنسك ويقع عن نذره .

(٤) أى والعمره كما تقدم لاتحاد شرطهما . (٥) بالمباشرة لأعمال النسك .

(٦) أى عن مباشرة ووقوع عن نذر أو عن نسيك الإسلام ووجوبه .

(٧) أى والوقت (٨) وهو ضعيف .

الْوَلِيُّ عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ^(١) وَعَنِ الْمَجْنُونِ^(٢) وَأَمَّا صَحَّةُ الْمُبَاشَرَةِ فَشَرْطُهَا
الْإِسْلَامُ وَالتَّمْيِيزُ^(٣) فَلَا تُصَحُّ مُبَاشَرَةُ^(٤) الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ

(١) أى والمميز أيضا كما يأتى .

(٢) أى وعن المغمى عليه إن لم يرج زوال إغمائه قبل فوات الوقوف ، فلا يصح الإحرام عنه وصفة إحرام الولي عمن ذكر أن ينوى جعله محرما بأن يقول جعلته محرما أو يقول أحرمت عنه ثم يلبي ندباً وحيث صار المولى محرماً أحضره وليه سائر المواقف وجوبا في الواجب وندبا في المندوب ، ويفعل عنه مالا يمكن منه كالرمى بعد رمى نفسه ويصلى عنه سنتي الطواف والإحرام ويشترط في الصلاة طهرهما عن الحدث والخبث ولايطوف ولايسعى الولي به إلا بعد سعيه عن نفسه كما تقدم في الرمي هذا كله في غير المميز ، أما المميز فيطوف ويصلى ركعتي الطواف ويسعى ويرمى الأحجار بنفسه ، ثم إن الولي يغرم واجبا بإحرام كدم تمتع وقران وفوات وكفدية شئء عن المحظورات إن ارتكبها المميز ، أما غير المميز فلا فدية في ارتكابه محظورا على أحد .

(٣) أى والوقت ومعرفة الكيفية بأن يأتى بالأعمال علما أنه يفعلها عن النسك كما تقدم فللمميز ولو صغيرا أو رقيقاً أن يحرم باذن وليه ويباشر الأعمال بنفسه .

(٤) مباشرة أى إحرام .

وَتَصَحُّ (١) مِنَ الْمُمِيزِ (٢) وَالْعَبْدِ (٣) وَأَمَّا وَقْعُهُ (٤) عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ
فَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ (٥) الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْبُلُوغُ (٦) فَلَوْ تَكَلَّفَ الْفَقِيرُ
الْحَجَّ وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ (٧) وَأَمَّا وَجُوبُ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ فَلَهَا خَمْسَةٌ
شُرُوطٌ : الْإِسْلَامُ (٨) وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْتَطَاعَةُ (٩)

﴿ فرع ﴾ الْإِسْتَطَاعَةُ نَوْعَانِ : اسْتَطَاعَةُ مُبَاشَرَةٍ بِنَفْسِهِ وَاسْتَطَاعَةُ
تَضْيِيلِهِ بغيره ، فَلْأَوَّلَى تَتَعَلَّقُ بِخَمْسَةِ أُمُورٍ : الرَّاحِلَةُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ فَصَاعِدًا وَالزَّادُ وَأَمْنُ الطَّرِيقِ وَصِحَّةُ الْبَدَنِ وَإِمْكَانُ السَّيْرِ (١٠)

(١) أى المباشرة والمراد بها هنا الإحرام كما تقدم .

(٢) أى بإذن الولي .

(٣) أى وإن لم يأذن له سيده .

(٤) أى النسك عن حجة الإسلام أو عمرته أو عنهما .

(٥) أى ولو فى نائب عن ميت ومعضوب وسيأتى كما لو كمل الناقص قبل الوقوف .

(٦) والوقت ومعرفة الكيفية وإن لم يكن مستطيعاً .

(٧) أى وإن حرم السفر على الفقير للنسك إذا حصل له ضرر منه لكمال حاله لا من

صغير ورقيق وإن كملاً بعده لخبر (أيما ضبى حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج

ثم عتق فعليه حجة أخرى) فإن كملاً قبل الوقوف أو فى أثنائه أجزأهما وأما السعى إن

كانا سعيًا بعد طواف القدوم .

(٨) أما المرتد فيخاطب بالحج والعمرة فى رده حتى لو استطاع ثم أسلم لزمه ، وإن افتقر

فإن أخره حتى مات فعلاً عنه من تركته ، هذا إذا أسلم ، فإن لم يسلم ومات على رده

لا يقضيان عنه .

(٩) لقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ .

(١٠) أى بقاء زمن يمكن فيه الحج .

وَتَشْتَرِطُ الرَّاحِلَةُ^(١) ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَشْيِ لَكِنْ الْأَفْضَلُ لِلْقَادِرِ أَنْ
يُحْجَّ مَاشِيًا وَتَشْتَرِطُ رَاحِلَةٌ لَا يَجِدُ مَعَهَا مَشَقَّةً^(٢) ، شَدِيدَةً فَإِنْ احتَاجَ إِلَى
مَحْمِلٍ^(٣) ، أَوْ كَنِيسَةٍ^(٤) ، عَلَى الْبَعِيرِ اشْتَرِطَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ
وَسَوَاءَ قَدَرَ عَلَى الرَّحْلَةِ بِشَمَنِ أَوْ أَجْرَةِ الْمَثَلِ^(٥) ، فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ
وَيُشْتَرِطُ فِي الزَّادِ مَا يَكْفِيهِ لِدَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ^(٦) ، فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةٍ^(٧)
مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ^(٨) ، وَكَسَوْنُهُمْ مُدَّةَ ذِهَابِهِ وَرُجُوعِهِ^(٩) ، وَفَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِ^(١٠)
وَخَادِمٍ^(١١) ، يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا^(١٢)

(١) المراد بالراحلة هنا ما اعتيد الركوب عليها لغالب أمثاله ، وفي قول كل ما يصلح للركوب
عليه بالنسبة لطريقه الذى يسلكه ، وإن لم يلق به ركوبه .

(٢) المشقة الشديدة هنا وفي المعضوب وغيره ما يخشى منها محذور تيمم أو لا يطاق الصبر
عليها عادة .

(٣) محمل بفتح الميم الأول وكسر الثانية وقيل بالعكس ، وهو الخشب الذى يركب عليه
مع عدل يركب معه فى الجانب الآخر فوق ظهر الراحلة وهو المسمى بالشقدف .

(٤) الكنيسة : أعواد مرتفعة من جوانب المحمل يوضع عليها ستر يدفع الحر والبرد .

(٥) أى فلا أثر لوجود الراحلة بإعارة ونحوها .

(٦) أى وإن لم يكن له ببلده أهل وعشيرة لوحشة الغربية ولنزع النفوس الى الاوطان وتشتري
أيضا قدرته على أوعية الزاد .

(٧) المراد بالنفقة المؤنة ليشمل أجرة الطبيب ، وشراء الأدوية وإعفاف الأب إن احتاج الى
ذلك .

(٨) كزوجته وفرعه وأصله .

(٩) أى ومدة إقامته بمكة .

(١٠) أى لائق به ما لم يستغن عنه بسكنى الرُّبْط ونحوها وإلا يبيع مسكنه وصرف ثمنه فى أداء
النسك .

(١١) أى لائق به .

(١٢) أى لزمانته أو منصبه

وَعَنْ قِضَاءِ دَيْنٍ يَكُونُ عَلَيْهِ حَالًا كَانَ أَوْ مُؤَجَّلًا (١) وَأَمَّا الطَّرِيقُ فَيَشْتَرُطُ
أَمْنُهُ (٢) فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: فِي النَّفْسِ (٣) وَالْمَالِ (٤) وَالْبَضْعِ (٥)

فَلَا يَجِبُ (٦) عَلَى الْمَرْأَةِ حَتَّى تَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهَا بِزَوْجٍ أَوْ مُحَرَّمٍ (٧) أَوْ
بِلِقَاقِهَا (٨)

وَأَمَّا رُكُوبُ الْبَحْرِ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ مِنْهُ السَّلَامَةُ وَجِبَ (٩) وَإِلَّا فَلَا (١٠)

(١) أى ولو لله تعالى كالنذر والكفارة .

(٢) أى أماناً لاثقاً بالسفر ، وهو دون أمن الحضر ، ولو كان أمانه ظناً أى فلا يشترط الأمن
التمام كما يكون فى بيته ، وخرج بالأمن الخوف من نحو سبع أو غيره فلا يجب النسك حينئذ
لعدم الاستطاعة .

(٣) فى النفس أى المحترمة له أو لغيره من أهله وأولاده الذين معه والعضو كالنفس ومنفعته
كذلك .

(٤) أى المال الذى معه المحتاج اليه لنفقته ونحوها لا مال تجارة فلا يشترط الأمن عليه حيث
كان يأمن عليه لو أبقاه فى بلده والا فلا بد من الأمن عليه ، ومثل ماله الوديعة .
(٥) أى بضعه أو بضع غيره كحريمه .

(٦) أى النسك على المرأة شابة أو عجوزاً ومثل المرأة الخنثى ، ويلحق بهما الأمرد الجميل
فيجب فى حقه استصحاب محرم أو سيد ولا يكتفى فيه بمثله وإن تعدد حرمة نظر كل للآخر
والخلوة به .

(٧) أى بنسب أو رضاع أو مصاهرة .

(٨) أى بأن بلغن وجمعن صفات العدالة وفى قول يكتفى بالمراهقات اللاتي جمعن صفات
العدالة ، واشترط فى نسك المرأة ما ذكر لقوله ﷺ فى خبر الصحيحين (لا تسافر المرأة
يومين الا ومعها زوجها أو محرم) وفى رواية (لا تسافر المرأة ثلاثة أيام الا مع ذى محرم) وفى
رواية (مسافة بريد إلا ومعها محرم) فالمراد كل ما يسمى سفرًا طويلاً أو قصيراً لرواية ابن
عباس رضى الله عنهما المطلقة (لا تسافر المرأة الا مع ذى محرم)

(٩) أى إن تعين البحر طريقاً كأن حدث بطريق البر نحو خوف أو عطش فلا ينتظر زوال
مانعه .

(١٠) أى ويحرم ركوب البحر سواء أغلب الهلاك أم استوى الأمران والعبرة بوقت الركوب
ولافرق حينئذ بين سفر الحج وغيره ، ولو وجب فوراً كالهجرة .

ويشترط وجود الماء^(١) والزاد في المواضع التي جرت العادة^(٢) بحمله منها
 ووجود العلف على حسب العادة^(٣) وأما البدن فيشترط فيه قوة
 يستمسك بها على الراحلة بغير مشقة شديدة^(٤) والمحجور عليه كغيره^(٥)
 وكذا الأعمى الذى يجد قائداً^(٦) وأما إمكان السير فإن يجد هذه الأمور^(٧)
 وتبقى زمن يمكنه الذهاب فيه إلى الحج على السير المعتاد

(١) أى بضمن المثل وهو القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان فلا يلزمه الزيادة على ذلك وإن
 قلت ، وحكم الزاد حكم الماء .

(٢) أى عادة أهل طريقه التى يتوجه منها لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي بحسب بعد
 المياه وقربها .

(٣) هو المعتمد أى فلا يشترط وجوده في كل مرحلة ومثله الآن وجود البنزين على حسب
 العادة فالحاصل أنه يشترط أن يكون في الحجيح من يحمل الثلاثة الزاد والماء والعلف أو
 ما هو الآن بدله من البنزين ، وأدوات السيارات ونحوها في المفازات التى يعتاد حملها فيها ،
 وأن توجد الثلاثة في المواضع التى يعتاد حملها منها .

(٤) المشقة الشديدة هى كما تقدم : ما يخشى منها محذور تيمم أو لا يطاق الصبر عليها .

(٥) أى فى الوجوب لكن يشترط قدرة المحجور عليه بسفه على أجرة مثل حافظ نفقته إن
 طلبها من الولي لأنه يحرم عليه إعطاؤها له من ماله بخلافها من مال الولي وإنما جاز للولي في
 الحضر دفع النفقة الى المحجور عليه بسفه أسبوعاً فأسبوعاً إذا لم يتلفها لأنه فيه مراقب له
 بخلافها في السفر وإن قصر ، وأفهم قول المصنف رحمه الله تعالى أن ولي المحجور عليه بسفه
 ليس له تحليله في نسك الإسلام وكذا تطوع أحرم به قبل الحجر أو مندور قبله ، وإن أحرم
 به بعده أو أحرم بهما بعده وكفته نفقة الحضر أو أتمها من كسبه في طريقه وآلافه تحليله كما
 له منعه ابتداء ، وإنما صح إحرامه بغير إذن وليه بخلاف المميز لأنه مكلف .

(٦) أى قدر على أجرة مثله إن طلبها ومثله مقطوع اليدين والرجلين إذا وجد معيناً .

(٧) أى التى ذكرت في استطاعة المباشرة بالنفس ويقال لها استطاعة البدن والمال والأمر
 هى أحد عشر أمراً يؤخذ غالبها من كلام المصنف رحمه الله : وجود مؤن السفر ، وجود
 الراحلة مع وجود شق محمل لمن لا يقدر على الراحلة ، وجود الماء والزاد في المواضع التى يعتاد =

وأما استِطَاعَةُ التَّحْصِيلِ بغيرِهِ فَهُوَ أَنْ يَعْجَرَ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ بِمَوْتٍ^(١)
 أَوْ كِبَرٍ أَوْ زَمَانَةٍ^(٢) أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ^(٣) أَوْ هَرَمٍ بَحِثٌ لَا يَسْتَطِيعُ
 الثَّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ^(٤) وَهَذَا الْعَاجِزُ الْحَيُّ يُسَمَّى
 مَعْضُوبًا^(٥) بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ تَجِبُ الْإِسْتِثْنَاءُ^(٦) عَنْ
 الْمَيِّتِ^(٧) إِذَا كَانَ قَدْ آسَظَاعَ فِي حَيَاتِهِ وَلَمْ يَحْجَّ هَذَا إِذَا كَانَ لَهُ ثَرْكَةٌ

= حملها منها بثمن مثله ، خروج زوج أو محرم مع المرأة ، ثبوته على الراحلة بلا مشقة ، وجود
 ما مرّ من الزاد وغيره وقت خروج الناس من بلده ، وجود رفقة حيث لم يامن وجود مامر
 بمال حاصل عنده أو بدين حال على مليء ، وجود الأعمى قائداً يقوده ويهديه عند ركوبه
 ونزوله ولو بأجرة مثل قدر عليها ، بقاء زمن يمكنه الوصول فيه الى عرفة بالسير المعتاد بعد
 وجود ماذكر ، وهذا الشرط لأصل الوجوب كما يقتضيه صنيع المصنف رحمه الله فلو لم يمكنه
 سقط الوجوب .

(١) خرج بالموت نحو الجنون والمرض المرجو زواله فلا تجوز الإناة بسببهما ومقطوع
 الأطراف لأنه يمكنه الثبوت على الراحلة فلا تجوز له الإناة .

(٢) الزمانه : هي الابتلاء والعاهة وضعف الحركة من تتابع المرض وهي العضب .

(٣) أى يقول عدلنى طب أو معرفة نفسه إن كان عارفاً ، وبه قالت الخنابلة وقالت الحنفية
 من يرجى برؤه ينبى فإن قدر على الحج بنفسه لزمه وإلا أجزأه ذلك والله أعلم .

(٤) المشقة الشديدة هي كما تقدم ما يخشى منها محذور تيمم أو لا يطاق الصبر عليها .

(٥) أى من العضب وهو الضعف أو القطع لانقطاع حركته هذا هو الأشهر ويجوز بالصاد
 المهملة كأنه قطع عصبه أو ضرب .

(٦) أى فوراً وذلك لخبر الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة من جهينة
 جاءت الى النبي ﷺ قالت إن أمى نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج أفأحج عنها ؟
 قال : نعم حجى عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته عنها : قالت : نعم ،
 قال : اقضوا حق الله فالله أحق بالوفاء . شبه الحج بالدين وأمر بقضائه فدل على وجوبه .

(٧) أى غير المرتد ، أما هو فلا تصح الإناة عنه ، وهو معلوم من تعبيره بقوله : له تركة ،
 اذ المرتد والعياذ بالله لا تركة له ، بل ماله فيئ للمسلمين بخلاف ما لو ارتد المستطيع فأسلم
 ومات مسلماً قضى من تركته .

وَالَا فَلَا يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ وَيَجُوزُ^(١) لِلْوَارِثِ وَالْأَجْنَبِيِّ^(٢) الْحَجُّ عَنْهُ سَوَاءً أَوْصَى بِهِ أَمْ لَا وَأَمَّا الْمَعْضُوبُ^(٣) فَلَا يَصَحُّ الْحَجُّ عَنْهُ بَعِيرُ إِذْنِهِ^(٤) وَتَلَزُمُهُ الْإِسْتِثَابَةُ^(٥)، إِنْ وَجَدَ مَالًا يَسْتَأْجِرُ بِهِ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ فَاضِلًا عَنْ

(١) أى بل يسن فعل النسك عن الميت للوارث وغيره ، وللأجنبي أيضا لكن القريب آكد لاسيما الوارث .

(٢) أى ولو بغير إذن القريب ويفرق بينه وبين توقف الصوم عنه على إذن القريب بأن هذا أشبه بالذَّيْنِ فَأُعْطِيَ حكمه بخلاف الصوم فإنه بدنى والأصل امتناعه عن الغير كالصلاة لكن صَحَّتْ السَّنة به فى القريب فتوقف فعل غيره على إذنه على أن له بدلاً وهو الإطعام .
(٣) أى الذى بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر فلو كان بينه وبين مكة دون مرحلتين لزمه النسك بنفسه لأنه لايتعذر عليه الركوب فيما مرّ من محمل فَمَحَقَّةٌ فسرير والآن سخر الله السيارات ونحوها فله الحمد والمنة على نعمه جعلنا الله من الشاكرين آمين ، ولانظر للمشقة عليه لاحتمالها فى حد القرب ، وان كانت تبيح التيمم فإن عجز عن ذلك حج عنه بعد موته من تركته .

(٤) أى لأن النسك يحتاج للنية والمعضوب أهل لها وللاذن لأنه لو تكلف النسك وفعله صح عنه .

(٥) أى فوراً عند السادة الحنفية والسادة الحنابلة وعند السادة الشافعية رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى **الجميع** إن غضب بعد الوجوب والتمكّن وعلى التراخي إن غضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه الأداء وذلك لأنه مستطيع بالمال وهى كالأستطاعة بالنفس ولخير الصحيحين : ان امرأة من خثعم قالت يارسول الله أن فريضة الله على عباده فى الحج أدركت أبى شيخا كبيرا لايشيت على الرحلة أفأحج عنه ؟ قال : (نعم) . وعند السادة المالكية رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى : العاجز لاحج عليه إلا أن يستطيع بنفسه لقوله تعالى ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ وهذا غير مستطيع ، ولأن هذه عبادة لاتدخلها النيابة مع القدرة ، فلا تدخلها مع العجز كالصلاة والصوم . قال المصنف فى شرح مسلم رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى : مذهبنا ومذهب الجمهور جواز الحج عن العاجز بموت أو غضب وهو الزمانة والهرم ونحوهما ، وقال مالك والليث والحسن بن صالح رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى لايجب أحد الا عن ميت لم يحج حجة الاسلام : قال القاضى عياض رحمه الله تعالى : وحكى عن النخعى وبعض السلف : لايصح الحج عن الميت ولا غيره وهى رواية عن مالك وإن أوصى به ا . هـ .

حَاجَتُهُ (١) يَوْمَ الاسْتِجَارِ (٢) خَاصَّةً سَوَاءً وَجَدَ أَجْرَةَ رَاكِبٍ أَوْ مَاشٍ بِشَرْطِ أَنْ يَرْضَى
بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ (٣) فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَالَ وَوَجَدَ مِنْ يَتَبَرَّعُ بِاللَّحَجِّ عَنْهُ مِنْ أَوْلَادِهِ
وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ لَزِمَهُ اسْتِنَابَتُهُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ (٤) حَجَّ
عَنْ نَفْسِهِ وَيُوثِقَ بِهِ (٥) وَهُوَ غَيْرُ مَعْضُوبٍ (٦) وَلَوْ بَدَلَ الْأَخِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ
الطَّاعَةِ فَهُمَا كَالْوَلَدِ (٧) عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ بَدَلَ الْوَلَدِ أَوْ غَيْرِهِ الْمَالَ لَمْ يَلْزِمَهُ

(١) منها حاجة عياله .

(٢) أى وليته وقوله (خاصة) احتترز به عن نفقة نفسه ، ونفقة عياله بعد يوم الاستئجار
وليته .

(الخلاصة) يشترط في المال الذى يستأجر به المعضوب مَنْ يحج عنه أن يكون فاضلا
عن جميع ما يحتاجه من نفقة وكسوة وخادم لنفسه أو لعياله بالنسبة ليوم الاستئجار وليته
ويشترط أن يكون فاضلا عن جميع ما يحتاجه أيضا بالنسبة لما بعد يوم الاستئجار ماعدا
النفقة سواء كانت لنفسه أو لعياله فلا يشترط أن يكون المال فاضلا عنها بعد يوم
الاستئجار وذلك لانه لو لم يفارق البلد أمكنه تحصيله ولو بالقرض
(٣) أو دونها لا بأكثر وإن قل .

(٤) المراد بالولد هنا الفرع وإن سفل ومثله فيما ذكر الأصل وإن علا ، وكذا الأجنبي كما
يأتى .

(٥) أى بأن يكون عدلا ، وإلا لم تصح الاستئابة ولو مع المشاهدة لأن نيته لا يطلع عليها
وبه يعلم أن هذا شرط في كل من يحج عن غيره بإجارة أو جعالة .

(٦) فلا يجب الاذن له وإن صح حجه عنه لو تكلفه ويشترط أيضا ألا يكون الفرع أو
الأصل ماشيا ولا مُعَوَّلًا على السؤال أو الكسب إلا أن يكتسب في يوم كفاية أيام وكان
السفر قصيرا .

(٧) الا في عدم المشى في السفر الطويل فإنه شرط في القريب دون الأجنبي لأن المعضوب
يشق عليه مشى قريبه .

قَبُولُهُ عَلَى الْأَصَحِّ (١) وَتَجَوُّزُ الْإِسْتِنَابَةِ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ لِلْمَيْتِ (٢) وَالْمَعْضُوبِ (٣) عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ اسْتِنَابَ الْمَعْضُوبُ مِنْ يَحْجُّ عَنْهُ وَحَجَّ عَنْهُ ثُمَّ زَالَ الْعَضْبُ وَشَفِيَ لَمْ يُجْزِهِ (٤) عَلَى الْأَصَحِّ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ .

﴿ فرع ﴾ إذا وَجَدْتَ شُرَاطِطَ وَجُوبِ الْحَجِّ وَجَبَ عَلَى

(١) أى لعظم المنة في المال . ألا ترى أَنَّ الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة ببدنه في الأشغال ولو تبرع أصله أو فرعه باستئجار من يحج عنه أو قال له أحدهما : استأجر وأنا أدفع عنك المال يلزمه الإذن أو الاستئجار لأنَّ المنة منهما أخف من غيرهما .

(٢) أى إن أوصى الميت بنسك التطوع وإلا امتنع فعله عنه مطلقا ، ولو من الوارث على المعتمد خلافا للحنفية المجبرين لنسك التطوع عن الميت بغير وصية والمانعين له في الفرض إلا بوصية عكس ماعليه الشافعية .

(٣) إذا أدى شخص حجة الاسلام عن نفسه وهو قادر على الحج بنفسه فهل له أن يستنيب في حج التطوع . فيه روايتان عن الامام احمد رحمه الله إحداهما : الجواز ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله لأنها حجة لالتزمه بنفسه فجاز أن يستنيب فيها كالمَعْضُوب . والثانية لا يجوز كالشافعي رحمه الله لأنه قادر على الحج بنفسه فلم يجز أن يستنيب فيه كالفرض ، والإمام مالك لا يقول بالاستئابة الا عن الميت كما تقدم والله أعلم .

(٤) أى ولا ثواب له لوقوع الحج نفلا للأجير والثواب له ، فلا أجرة له ، ولو حضر المَعْضُوب مكة أو عرفة في سنة حج الأجير لم يقع حج الأجير عنه لتعين مباشرته بنفسه ويلزمه للأجير الأجرة ، وفرق بين المسئلتين بأنَّ المَعْضُوب لا تقصير منه في حق الأجير بالشفاء بخلاف الحضور فإنه بعد أن ورط الأجير مقصر به فلزمته أجرته ، وبعدم الإجزاء قال أصحاب أبى حنيفة لأنَّ هذا بدل إياس فإذا برأ تبيّنا أنه لم يكن مئوسا منه ، فلزمه الأصل ، وعند الحنابلة أجزأه لأنه أتى بما أمر به فخرج من عهده ، والمعتبر لجواز استئابة النائب اليأس ظاهرا ، وسواء عوفى قبل فراغ نائبه من النسك أو بعده ، ولا يجزى إن عوفى قبل إحرام نائبه لقدرته على المبدل قبل الشروع في البدل .

التَّراخي (١) فَلَهُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَخْشِ الْعُضْبَ (٢) فَإِنْ خَشِيَهُ (٣) حَرُمَ عَلَيْهِ

= (حكم ما إذا مات الحاج عن نفسه في أثناء حجه هل تجوز النيابة على حجه)

قال المصنف رحمه الله في مجموعه : فيه قولان مشهوران (الأصح) الجديد : لا يجوز كالصلاة والصوم (والقديم) يجوز لدخول النيابة ، فعلى الجديد يبطل المأْتَى به ، إلا في الثواب ويجب الإحجاج عنه من تركته ، إن كان قد استقر الحج في ذمته ، وإن كان تطوعاً أو لم يستطع إلا هذه السنة لم يجب ، وعلى القديم قد يموت وقد بقى وقت الإحرام ، وقد يموت بعد خروج وقته ، فإن بقى أحرم النائب بالحج ويقف بعرفة إن لم يكن الميت وقف ، ولا يقف إن كان وقف ، ويأتى بباقي الأعمال ، فلا بأس بوقوع إحرام النائب داخل الميقات لأنه يبنى على إحرام أنشئ منه ، وإن لم يبق وقت الإحرام فبم يحرم به النائب ؟ وجهان : (أحدهما) وبه قال أبو إسحق : يحرم بعمره ثم يطوف ويسعى فيجزئانه عن طواف الحج وسعيه ، ولا يبيت ولا يرمى ، لانهما ليسا من العمرة لكن يجبران بالدم ، (وأصحهما) وبه قطع الاكثرون تفريعاً على القديم أنه يحرم بالحج ويأتى ببقية الأعمال ، وإنما يمنع إنشاء الإحرام بعد أشهر الحج إذا ابتدأه ، وهذا ليس مبتدأ ، بل مبنى على إحرام قد وقع في أشهر الحج وعلى هذا إذا مات بين التحللين أحرم إحراماً لا يحرم فيه اللبس والقلم ، وإنما يحرم النساء كما لو بقى الميت ، هذا كله إذا مات قبل التحللين ، فإن مات بعدهما لم تجز النيابة بلا خلاف لأنه يمكن جبر الباقي بالدم ا . هـ . وقال العلامة ابن قدامة رحمه الله في مغنيه : فإن خرج للحج فمات في الطريق حُج عنه من حيث مات لأنه أسقط بعض ماوجب عليه ، فلم يجب ثانياً ، وكذلك إن مات نائبه استتيب من حيث مات لذلك . ولو أحرم بالحج ثم مات صحت النيابة عنه فيما بقى من النسك سواء كان إحرامه لنفسه أو لغيره ، نص عليه ، لأنها عبادة تدخلها النيابة . فإذا مات بعد فعل بعضها قضى عنه باقيها كالزكاة . انتهى .

(١) أى عند الامام الشافعى ومحمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة رحمهم الله تعالى كما تقدم وعند جمهور الأئمة على الفور ، وقد تقدم الكلام على هذا في التعليق على فصل مختصر جداً فيما يتعلق بوجوب الحج فراجعته تجد فيه أقوال الأئمة رحمهم الله تعالى بأدلتها .

(٢) أى أو الموت أو هلاك ماله .

(٣) أى بقرينة ولو ضعيفة لأنه لا يجوز تأخير الواجب الموسع إلا إن غلب على الظن تمكن الشخص منه وهذا مفقود في مسألتنا .

التَّأخِيرُ عَلَى الْأَصَحِّ (٤)، هَذَا مَذْهَبُنَا (٥) .

وقال مالك (٦) وأبو حنيفة (٧) وأحمد والمزني رحمهم الله تعالى يجب على الفور
ثُمَّ عِنْدَنَا إِذَا أَخَّرَ فَمَاتَ (٨) ثَبَّيْنَاهُ أَنَّهُ مَاتَ عَاصِيًا عَلَى الْأَصَحِّ لِتَفْرِيطِهِ
وَمِنْ فَوَائِدِ مَوْتِهِ عَاصِيًا أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ وَلَمْ يُحْكَمْ بِهَا حَتَّى مَاتَ (٩) لَمْ
يُحْكَمْ بِهَا كَمَا لَوْ بَانَ فَسَقَهُ وَيُحْكَمْ بِعَصْيَانِهِ مِنَ السَّنَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ سَنَى
الْإِمْكَانِ (١٠) عَلَى الْأَصَحِّ .

(٤) ووجه مقابل الأصح أنّ أصل الحج على التراخي فلا يتغير بأمر محتمل .

(٥) أى معشر الشافعية رحمهم الله وجميع المسلمين آمين .

(٦) أى فى رواية ذكرها القاضى عياض وجمع من المغاربة رحمهم الله تعالى .

(٧) فيه نظر لما قيل ، وقد تقدم أنه لانصّ للإمام أبى حنيفة فى وجوب الحج على الفور ،

وانما هو قول جمهور أصحابه رحمهم الله منهم أبو يوسف ، ويجاب عن المصنف بأنّ المأخوذ

من قواعد إمام يصح نسبته إليه على خلاف فيه ذكره فى أنّ المخرج هل ينسب للشافعى

رحمه الله تعالى أو لا ؟ ويسن تعجيل الحج خروجاً من الخلاف ، ولخبر (حجوا قبل أن لا

تحجوا) رواه الجماعة وورد من طريق ضعيفة بل صحّ عن عمر رضى الله عنه كما فى الحاشية

(من لم يمنعه من الحج حاجة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت إن شاء يهوديا وإن

شاء نصرانيا) وهذا محمول عند العلماء على الزجر والتغليظ أو على المستحلّ والله أعلم .

(٨) أى أو غضب فيتين بعد غضبه فسقه فى السنة الأخيرة من سنى الإمكان وفيما

بعدها الى أن يحج عنه فتجب عليه الاستعابة فوراً كما مرّ وكذا يجب الفور على وارث الميت

ونحوه كما مرّ

(٩) قال العلامة ابن حجر رحمه الله فى حاشيته (قضيته انه لو حكم بها لاينقض الحكم

وليس على إطلاقه بل الذى دلّ عليه كلام الروضة هنا وكلامهم فى الشهادات أنّ الحكم

بشهادته قبل آخر سنى الإمكان لاينقض وبعده ينقض لانه تبين به فسقه) أ . هـ .

(١٠) أى من وقت خروج قافلة بلده من تلك السنة الأخيرة من سنى الإمكان لتبين أن هذا

الوقت هو الذى كان يلزمه فيه المضى معهم .

﴿ فرع ﴾ من وجب عليه حجة الإسلام لا يصح منه غيرها قبلها فلو اجتمع عليه حجة الإسلام وقضاء ونذر^(١١) قدمت حجة الإسلام ثم القضاء ثم النذر

ولو أحرم بغيرها^(١٢) وقع عنها لا عما نوى ، ومن عليه قضاء أو نذر لا يحج عن غيره^(١٣) فلو أحرم عن غيره وقع عن نفسه عما عليه^(١٤) ولو استأجر المعضوب من يحج عنه عن النذر وعليه حجة الإسلام وقع عن حجة الإسلام ولو استأجر شخصين فحجاً عنه الحجتين^(١٥) في سنة واحدة أجزأه^(١٦) على الأصح

(١١) صورة اجتماع الثلاثة أن يفسد صبي حجه ، ثم يبلغ فينذر الحج .

(مذاهب العلماء فيمن عليه حجة الإسلام وحجة نذر)

قال المصنف رحمه الله في مجموعه : قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب تقديم حجة الإسلام ، وبه قال ابن عمر وعطاء وأحمد واسحق وأبو عبيد وقال ابن عباس وعكرمة والأوزاعي يجزيه حجة واحدة عنهما وقال مالك : إذا أراد بذلك وفاء نذره فهي عن النذر ، وعليه حجة الإسلام من قابل ، والله أعلم .

(١٢) أى بغير حجة الاسلام ومثلها حجة القضاء فلو أحرم بالنذر وقع عن حجة الاسلام ، فإن لم تكن عليه حجة الاسلام وقع حجة القضاء لاعتن النذر .

(١٣) يستثنى منه ما لو استأجره الغير فى الذمة ، فإنه يجوز وطريقه أن يحج عن نفسه ثم عن غيره .

(١٤) هذا فيمن نذر حجاً تلك السنة وقع حجه فيها عن حجة الإسلام والنذر .

(١٥) أى حجة الاسلام وحجة النذر .

(١٦) أى سواء ترتب إحرام الرجلين أو لا لكن إن ترتب إحرامهما وقع الأول لحجة الاسلام ، وإلا وقع إحرام كل عما استؤجر له .



وَقُرُوءُ هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ وَفِيمَا أُشْرْتُ إِلَيْهِ تَنْبِيْهُ عَلَى مَا بَقِيَ وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ

(مذاهب العلماء في حكم الاستئجار للحج)

قال المصنف رحمه الله في مجموعه : قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الإجارة للحج بشرطه السابق وبه قال مالك وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يصح عقد الإجارة عليه ، بل يعطى رزقا عليه ، قال أبو حنيفة : يعطيه نفقة الطريق فإن فضل منها شيء رده ، ويكون الحج للفاعل وللمستأجر ثواب نفقته لأنه عبادة بدنية ، فلا يجوز الاستئجار عليها كالصلاة والصوم لأنَّ الحج يقع طاعة فلا يجوز أخذ العوض عليه ودليلنا أنه عمل تدخله النيابة فجاز أخذ العوض عليه كتفرقة الصدقة وغيرها . (فإن قيل) لانسلم دخول النيابة بل يقع الحج عن الفاعل (قلنا) هذا منابذ للأحاديث الصحيحة السابقة في إذن النبي ﷺ في الحج عن العاجز ، وقوله ﷺ (فدين الله أحق بالقضاء) و (حج عن أبيك) وغير ذلك . ودليل آخر وهو أن الحج يجوز أخذ الرزق عليه بالإجماع ، فجاز أخذ الأجرة عليه كبناء المساجد والقناطر ، وأما الجواب عن قياسهم على الصلاة والصوم ، فهو أنه لا تدخلهما النيابة بخلاف الحج وعن قولهم : الحج يقع طاعة ، فينتقض بأخذ الرزق والله أعلم . ا . هـ ملخصا .

(مسألان) قال العلامة ابن قدامة في مغنيه : أما إذا أعطى ألف درهم أو كذا أو كذا فقليل له حج بهذه فله أن يتوسع فيها ، وإن فضل شيء فهو له ، وإذا قال الميت حجوا عني حجة بألف درهم ، فدفعوها الى رجل ، فله أن يتوسع فيها وما فضل فهو له . ا . هـ .

(أقسام الاستئجار للنسك)

قسمان : استئجار عين واستئجار ذمة (فالأول) كاستأجرتك لتحج عني أو عن مَيّتى أو عن فلان هذه السنة بكذا فإن عين غير السنة الأولى لم يصح العقد وإن أُطلق صح وحُمِل على السنة الحاضرة ، فان كان لا يصل مكة الا لسنتين فأكثر فالأولى من سنَى إمكان الوصول ويشترط لصحته قدرة الأجير على الشروع فى العمل واتساع المدة له والمكى ونحو ممن يدرك الحج فى سنته إذا خرج فى أشهر يستأجره فى أشهر الحج و (الثانى) كألزمت ذمتك حجة لى أو لمورثى أو لفلان بكذا . ولاستئجار العين شروط ملخصها كما فى إرشاد الانام للعلامة السيد البطاح المكى رحمه الله تعالى نقلا عن كتاب فتح القدير باختصار متعلقات نسك الأجير للعلامة محمد بن سليمان الكردى رحمه الله تعالى أربعة عشر شرطاً (احدها) أن يباشر الأجير عمل النسك الذى استؤجر له بنفسه فليس له فعله بغيره فان فعله فلا شىء للأول مطلقا ولا للثانى ان علم الفساد والا فله أجره المثل على الاذن له (ثانيها) أن يعين السنة الأولى من سنَى إمكان الحج من بلد الإجارة أو يطلق وينزل الإطلاق عليها (ثالثها) أن يقع العقد فى زمن خروج الناس من ذلك البلد بحيث يشتغل عقب العقد بالخروج أو باسبابه كشرء الزاد ونحوه ولا يضير انتظار خروج القافلة الخارجة بعد العقد حيث يخشى من خروجه وحده نحو وحشة ولو جدّ فى السير فوصل الميقات قبل أشهر الحج بطلت الإجارة ، والعمرة يستأجر لها سائر السنة الا من عليه بقية نسك فلا يستأجر عنه (رابعها) أن لا يشترط المستأجر على الأجير تأخير العمل (خامسها) قدرة الأجير على الشروع فى العمل عقب الإجارة بان لايقوم به نحو مرض أو خوف (سادسها) اتساع المدة لإدراك الحج بعد العقد (سابعها) أن يكون الأجير قد حج عن نفسه ، وقال أبو حنيفة ومالك بجواز حج الضرورة عن غيره مع الكراهة (ثامنها) أن لا يخالف الأجير فى كيفية أداء ما استؤجر له فان أبدل الأجير بقران أو تمتع إفرادا أو بإفراد تمتعا انفسخت الإجارة (تاسعها) أن لا يفسد الأجير نسكه والا انفسخت الإجارة وانقلب النسك له ويلزمه ما يلزم المفسد لنسكه (عاشرها) أن لا يؤخر الاجير الإحرام عن أول سنَى الإمكان فإن أخره انفسخت الإجارة فإن حج عنه فى الثانية وقع الحج للمستأجر واستحق الاجير أجره المثل (حادى عشرها) حياة الأجير الى تمام أركان النسك فلو مات قبل الإحرام فلا شىء له من الأجرة أو بعد الإحرام وقبل تمام الأركان أثيب المحجوج عنه على ذلك واستحق

الأجير قسطه من المسمى أو من أجره المثل كالعامل في المجاعة ويعتبر ذلك من ابتداء السير وتنفسخ الإجارة فإن مات بعد تمام الأركان دون باقي الأعمال الواجبة والمسنونة لم يؤثر ذلك على صحة الإجارة لكن يلزم الاجير قسط مابقى من الواجبات والسنن وتجبر الواجبات بدماء وهى على المستأجر لوقوع النسك له مع عدم اساءة الاجير (ثاني عشرها) أن لايقع على الاجير حصر يتحلل بسببه والا كان كموت الاجير في التفصيل السابق آنفا (ثالث عشرها) أن لايفوت الحج على الاجير والا انقلب له ولزمه مايلزم في الفوات اذا كان النسك له وانفسخت الإجارة (رابع عشرها) أن لاينذر الاجير النسك الذى استؤجر له قبل الوقوف بعرفات في الحج وقبل الطواف في العمرة والا انصرف له كما لو أحرم بتطوع ثم نذره فانه ينصرف لفرضه وانفسخت الإجارة * وأما شروط الإجارة الذمية فهى تخالف الإجارة العينية في الشروط السابقة فيها فلا يشترط هنا أن يباشر الاجير عمل النسك الذى استؤجر له بنفسه ولاقدرته على الشروع في العمل ولا أن يكون قد حج عن نفسه ولايقدم في ذلك خوف الاجير أو مرضه إذ له الانابة فيها ولا بلا عذر ولو بشيء قليل دون ما استؤجر به ويجوز له حينئذ أكل الزائد نعم يلزمه أن لا يستأجر إلا عدلا وأما وكلاء الاوصياء في الاستئجار فيجب عليهم أن يستأجروا بالمال المدفوع اليهم جميعه ولايجل لهم أخذ شيء من ذلك المال وإنما فسقوا وعجزوا وكذا لا يجوز لأحد من هؤلاء أن يقدم الاجير النسك على السنة ذلك ويصح تعيين غير السنة الأولى من سنن الامكان فان تقدم الاجير النسك على السنة المعينة فقد زاد خيرا وعند الاطلاق ينصرف الى الأولى كإجارة العين ولاتنفسخ الإجارة بافساد الاجير لنسك ولا بتحلله بالاحصار ولانفوات الحج ولا نذر الاجير النسك قبل الوقوف أو الطواف في العمرة لكن حيث لزم من ذلك تأخير النسك يخير المستأجر بين الفسخ وعدمه ويكون خياره على التراخي قال والذي تلخص للفقيه من ذلك شرطان (أحدهما) حلول الإجارة فيمتنع فيها تأجيلها سواء تأخر العمل عن العقد أم اتصل به بخلاف إجارة العين (ثانيهما) تسليمها في مجلس العقد ك رأس مال المسلم فيمتنع الاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها ويثبت فيها خيار المجلس بخلاف العينية فان الاصح عدم ثبوته فيها وتحصل إجارة الذمة بنحو ألزمت ذمتك حجة لى أو لمورثى أو لفلان بكذا قال ويشترط في كل من إجارة العين والذمة شروط فان انتفى شرط منها فسدت سواء كانت عينية أو ذمية (احدها) علم المتعاقدين أعمال النسك عند العقد أركانه وواجباته وسننه وتردد ابن حجر في حاشية الايضاح في المراد بالسنن هل هى المجمع عليها أو الشهيرة من مذهب الاجير وهى ما لا يخفى على من له المام بالمناسك قال وفي كل من هذين الاحتمالين مشقة لا تخفى ولهذا رأينا المتورعين يعدلون الى الجعالة لانه يغتفر فيها الجهل بالعمل وتردد أيضا في الحاشية في المراد بالاركان والواجبات والسنن هل هى على مذهب الاجير أو المستأجر له وعلى كل فلو

استأجر من يظنه موافقا في مذهبه فبان مخالفا فهل يتخير في الفسخ ويجب في صورة الميت أو لا يتخير؟ قال: ولعل الثاني أقرب أى بناء على أنه يلزمه تقليد امام المستأجر له فيانى بالاعمال على مذهبه (ثانيا) أن ينوى النسك عمن استأجر له ولابد من نوع تعيين له عند العقد كمن اوصانى أو اتبرع عنه وعند الاحرام كمن استأجرت له ولا يشترط معرفته (ثالثها) كون الاجرة معلومة فان كانت في الذمة اشترط العلم بها جنسا وقدرًا وصفة وان كانت معينة اشترط معاينتها (رابعها) استجماع ما اشترطوه في البائع والمشتري من الرشد وعدم الاكراه والجنون وغير ذلك (خامسها) يشترط في الاجير لحج الفرض خاصة ولو قضاء أو نذرا الحرية والبلوغ وأما الذكورة والانوثة فلا تشترط فتصح انابة الرجل عن المرأة وعكسه (سادسها) كون المحجوج عنه ميتا أو معضوبا أذن في الحج عنه (سابعها) بيان أنه إفراد أو تمتع أو قران ان كان الاستئجار للحج والعمرة أو للنسك فان ابهم بطل لكنه يقع للمستأجر باجرة المثل (ثامنها) أن لا يشترط المستأجر على الاجير مجاوزة الميقات بلا إحرام والا فسدت الاجارة ومن ذلك أن يشترط المستأجر عن الآفاق على الاجير المكي ونحوه أن يحرم من مكة أو من دون مسافة ميقات المحجوج عنه وان لم يشترط ذلك المستأجر على الاجير وفعله الاجير بنفسه لزمه دم مجاوزة الميقات وحط القسط من الاجرة ولا يشترط تعيين الميقات بل يحمل على ميقات المحجوج عنه وله العدول عنه الى مثل مسافته وكذا الى ميقات آفاق أقرب من ميقات المحجوج عنه على نزاع فيه (تاسعها) أن يكون الاجير عدلا في غير معين الموصى العالم بفسقه والالم تصح انابته ولو مع المشاهدة والمراد العدالة الظاهرة دون الباطنة (عاشرها) أن يكون النسك المستأجر له مما يطلب فعله من المحجوج عنه والا بطلت الاجارة (حادى عشرها) أن يكون بين المعضوب وبين مكة مسافة القصر فاكثر والا لم يجز له الانابة حتى يموت فيحج عنه بعد موته (ثانى عشرها) أن يوصى الميت باداء النسك عنه ان كان النسك تطوعا والا فلا يصح (ثالث عشرها) أن لا يتكلف المعضوب الحج ويحضر مع اجيره بعرفة والا انفسخت الاجارة ووقع الحج للاجير مع استحقاقه الاجرة (رابع عشرها) أن لا يشفى المعضوب من عضبه والا وقع الحج للاجير ولا أجرة له هذا آخر شروط الاجارين فتكون شروط العينية ثمانية وعشرين شرطا وشروط الذمية ستة عشر شرطا ثم قال الباب الرابع في الجعالة وهى تجامع الاجارة في أكثر الاحكام وتفارقها في أمور: في جوازها على عمل مجهول وصحتها من غير معين وكونها جائزة من الطرفين وتنقسم كالاجارة الى قسمين: عينية كجاعلتك لتحج سواء قال بنفسك أم لم يقل وذمية كألزمت ذمتك تحصيل كذا ففى الأولى لابد أن يعين أول سنى الامكان أو يطلق والا فلا يصح وهكذا الى آخر ما ذكرناه في الاجارة العينية يجرى نظيره هنا وماسبق في الذمية

.....
يجرى نظيره في الجعالة الذمية ثم قال: اعلم انه لاتصح الاجارة على زيارته ﷺ وبحث في التحفة الصحة فيما لو انضبطت كأن كتبت له بورقة وتصح على تبليغ السلام عليه ﷺ وأما الجعالة فلا تصح على الوقوف عند القبر وتصح على الدعاء ثمة ولايضر الجهل بنفس الدعاء ولو استجعل شخص من جماعة على الدعاء صح فان دعا لكل منهم استحق جعل الجميع وان اتحد السير ويجرى هنا ماسبق في الاجارة ففي الجعالة العينية لابد أن يعين أول سنى الامكان أو يطلق الى آخر ما ذكر من الشروط وفي الجعالة الذمية يصح تعيين غير السنة الأولى الخ ويجب على من استأجر أو جاعل بمال ميت أن يعمل في الفسخ وعدمه بما فيه المصلحة للميت أ . هـ. الملخص من فتح القدير ثم قال : خاتمة : الحج عنه ﷺ لايصح وجعل ثواب الحج له أو لغيره بعد الحج على جهة الدعاء صحيح ولايصح بيع ثواب حج التطوع ولاغيره من العبادات ا . هـ .



الباب الثاني

في الاحرام (١)

﴿ فصل في ميقات الحج ﴾

لَهُ مِيقَاتَانِ زَمَانِيَّ وَمَكَائِيَّ أَمَّا الزَّمَانِيَّ فَهُوَ شَوَّالٌ (٢) وَذُو الْقَعْدَةِ (٣) وَعَشْرُ لِيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ (٤) أَخْرِهَا طُلُوعُ الْفَجْرِ يَوْمَ الْعِيدِ (٥) فَلَا يَنْعَقِدُ

(١) يطلق على الفعل المصدري فيراد به نية الدخول في النسك إذ معنى أحرم أدخل نفسه في حالة حُرْمٍ عليه بها ما كان حلالاً ، أى نوى الدخول في ذلك وهو حينئذ ركن سمي بذلك لاقتضائه تحريم الأنواع الآتية ويطلق على الأثر الحاصل بالمصدر فيراد به نفس الدخول في النسك أى الحالة الحاصلة المترتبة على النية ، وهذا مرادهم بقولهم ينعقد الاحرام بالنية ، وقولهم نويت الاحرام وقولهم يبطل الاحرام بالردة ويفسد بالجماع ، والمراد هنا الأول فلو نوى بقلبه الإحرام أى الدخول في النسك ولم يعين حجاً أو عمرة صح وانعقد عمرة ان كان في غير أشهر الحج فلا يشترط له التعيين ، ولا قصد الفعل ولانية الفرضية نعم يجب التعيين فيما لو أحرم مطلقاً في أشهر الحج .

(٢) شوال من شالت الابل أذنانها إذا حملت فيه .

(٣) القعدة بفتح القاف على الأفصح سمي به لعود العرب فيه عن القتال .

(٤) الحجة بكسر الحاء على الأفصح سمي به لوقوع الحج فيه .

(٥) فوقوف المحرم بعد فجر يوم عيد الأضحى لا يجزئ عنه الحج للحديث الصحيح الذى رواه الخمسة وصححه الترمذى رحم الله الجميع آمين : عن عروة بن مضر بن رضى الله عنه قال ، : أتيت رسول الله ﷺ بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت يا رسول الله إني جئت من جبل طييء أكللت راحلتى (أتعبتها) واتعبت نفسى ووالله ما تركت من جبل (بالحاء المهملة الكتيبة المستطيل من الرمل وقيل الضخم منه) إلا وقعت عليه ، فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ مَنْ شَهِدَ مَعَنَا صَلَاتَنَا هَذِهِ فَوْقَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثَهُ (أدى مناسكه) .

الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمُدَّةِ فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا لَمْ يَنْعَقِدْ حَجًّا (٦) وَانْعَقَدَ عُمْرَةٌ (٧) مُجَزَّةٌ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ يَنْعَقِدُ عُمْرَةٌ وَلَا تَجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ وَقِيلَ لَا تُكُونُ عُمْرَةٌ بَلْ يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَقِيلَ لَا يَنْعَقِدُ الْحَجُّ فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ بَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَوْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ إِحْرَامًا مُطْلَقًا انْعَقَدَ عُمْرَةٌ

وَأَمَّا الْمَكَانِيُّ فَالنَّاسُ فِيهِ قِسْمَانِ أَحَدُهُمَا مَنْ هُوَ بِمَكَّةَ مَكِّيًّا أَوْ غَرِيبًا فَمِيقَاتُهُ بِالْحَجِّ نَفْسُ مَكَّةَ (٨) وَقِيلَ مَكَّةَ وَسَائِرُ الْحَرَمِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ جَمِيعِ بَقَاعِ مَكَّةَ

(٦) أى لوقوع الاحرام بالحج في غير أشهره وهى كما تقدم شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة لقوله تعالى ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج ...﴾ فخص فرضه بالأشهر المعلومات بهذه الآية الخاصة من الآية العامة وهى قوله تعالى ﴿يسئلونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج﴾ فهذه الآية محتملة لأن يراد بها أن من الأهلة ما هو مواقيت لغير الحج ومنها ماهو مواقيت للحج ، وهذا مبهم عينته الآية الأولى (الحج أشهر معلومات) فتعين الأخذ بها كيف وقد صح عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال (من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج) ، وهذه الصيغة لها حكم المرفوع وصح أيضا عن جابر رضى الله عنه (أهل بالحج في غير أشهره ؟ فقال لا) .

(٧) أى إن كان حلالاً ، والا فهو لغو لأن العمرة لا تدخل على أخرى ، والحج لا يتقدم على وقته .

(٨) أى لا يجوز الاحرام من خارج مكة ولا من محازاتها ولا من أبعد منها . هذا فى حق من يحرم عن نفسه ولو بقران وهو بمكة أما الأجبر والمتبرع بالحج ولو مكيا فيعتبر إحرامهم من ميقات المحجوج عنه فإن خالفوا بالاحرام من غيره فالدم عليهم لا على المحجوج عنه ، وعند الحنفية العبرة بميقات الحاج وبه قال الطبرى وجماعة من الشافعية .

وفى الأفضل قولان للشافعى رحمه الله تعالى الصحيح منهما أنه يحرم من باب داره^(١) والثانى من المسجد قريباً من البيت ويستحب أن يكون إحرام المقيم بمكة يوم التروية^(٢) وهو الثامن من ذى الحجة وسواء أراد المقيم بمكة الإحرام بالحج مفرداً أم أراد القرآن بين الحج والعمرة فميقاته ما ذكرناه وقيل إن أراد القرآن لزمه إنشاء الإحرام من أدنى الحل كما لو أراد العمرة وحدها والصحيح ماقدّمناه

القسم الثانى الأفقى^(٣) وهو غير المقيم بمكة ومواقيتهم خمسة أحدها ذو الحليفة^(٤) ميقات من توجه من المدينة المنورة وهو من المدينة على نحو ستة أميال^(٥) وبين مكة عشر مراحل^(٦)

(١) المعتمد أنه يسن له أولاً : ركعتا الإحرام بالمسجد ، ثم يأتى الى باب داره فيحرم عند أخذه فى السير بنفسه أو دابته إذ الإحرام لايسن عقب الركعتين بل عند الخروج الى عرفة ، ثم يدخل المسجد محرماً لطواف الوداع المسنون له - كما يأتى إن شاء الله - لا للصلاة .
(٢) يستثنى منه العادم لهدى التمتع فليلة الخامس يصوم الخامس والسادس والسابع ليكون يوم الثامن مفطراً لأنه يوم سفر ، وسمى بالتروية لأنّ الحجاج كانوا فى الزمن السابق يتروون أى يحملون معهم الماء من مكة الى عرفة ، واليوم والحمد لله موجود فى جميع مشاعر الحج .
(٣) يجوز فى (أفقى) ضم الهزمة والفاء وفتحهما .

(٤) الحليفة : بضم الحاء وفتح اللام تصغير (الحلفة) بفتح أوليه ، واحد الخلفاء وهو النبات المعروف ، وتسمى الآن أبيار على نسبة الى على بن ابي طالب رضى الله عنه ، وبها بئر يقول العوام إنه قاتل الجن بها ، وهذا القول كذب لا أصل له .

(٥) قال العلامة السمهودى - أحد مؤرخى المدينة المنورة - كما فى حاشية العلامة ابن حجر المكي رحم الله الجميع - اعتبرتها من عتبة باب السلام الى عتبة مسجد الشجرة بذى الحليفة فأربتها تسعة عشر ألف ذراع بتقدم التاء وسبعمائة بتقديم السين واثنتين وثلاثين ذراعاً ونصف ذراع بذراع اليد انتهى وذو الحليفة أبعد المواقيت عن مكة المكرمة .

(٦) أى بسير الإبل المحملة والمشى على الأقدام ، وأما الآن بالسيارة فست ساعات أو نحوها .

الثاني الْجُحْفَةُ^(١) مِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِينَ مِنَ الشَّامِ عَلَى طَرِيقِ تَبُوكَ
وَالْمُتَوَجِّهِينَ مِنْ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَهِيَ قَرْيَةٌ عَلَى نَحْوِ ثَلَاثِ مَرَاحِلَ مِنْ مَكَّةَ
أَوْ أَكْثَرَ

الثالث قَرْنٌ بِاسْكَاكِ الرَّاءِ وَيُسَمَّى قَرْنُ الْمَنَازِلِ^(٢) وَقَرْنُ الثَّعَالِبِ وَهُوَ
مِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِينَ مَنْ نَجْدِ الْحِجَازِ وَمَنْ نَجْدِ الْيَمَنِ .

الرابعُ يَلْمَلَمُ وَيَقَالُ أَلْمَلَمُ^(٣) وَهُوَ مِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِينَ مِنْ تِهَامَةَ وَتِهَامَةَ
بَعْضُ مِنَ الْيَمَنِ

فَإِنَّ الْيَمَنَ يَشْمَلُ نَجْدًا وَتِهَامَةً قَالَ أَصْحَابُنَا وَحَيْثُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ
وغيره أَن يَلْمَلَمَ مِيقَاتِ أَهْلِ الْيَمَنِ فَالْمُرَادُ مِيقَاتُ تِهَامَةٍ^(٤) لَا كُلَّ الْيَمَنِ فَإِنَّ

(١) الجحفة : بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : قرية كبيرة بين مكة والمدينة وهي أوسط
المواقيت ، سميت بذلك لأن السيل أجحفها أى أزالها ، فهي الآن خراب ، ولذلك بدلوها
الآن « برايع » وهي قبل « الجحفة » بيسير فالإحرام من ربيع مفضول لتقدمه على
الميقات ، إلا إن جهلت الجحفة أو تعسر بها فعل السنن للإحرام من غسل ونحوه ، أو
خشى من قصدها على ماله فلا يكون الإحرام من ربيع مفضولا ، فعليه أصبح الآن الإحرام
من « ربيع » ليس بمفضول لجهل أكثر الناس بعين « الجحفة » ولارتفاقهم في المنزل برايع
من حيث المأكل والمشرب ، وغير ذلك .

(٢) قرن : بفتح القاف ، وسكون الراء : وادى السيل الكبير ووداى المحرم ، وهما
متصلان ، وكلاهما يسمى قرنا ، فمن أحرم من أحدهما فقد أحرم من الميقات لكن يجب
الإحرام من نفس وادى السيل من طرفه الموالى لجهة الطائف لا من القهاوى .
(٣) ويقال أيضا « يرمم » براءين مهملتين بدل اللامين ، وهو جبل من جبال تهمامة على
لبنتين من مكة المكرمة .

(٤) أى تهمامة اليمن ، وسمى « يمنا » لأنه عن يمين الكعبة ، « وتهمامة » بكسر التاء وقيل
بفتحها اسم لكل ما نزل من نجد ، وكان غورا من التهم وهو شدة الحر وسكون الرياح ،
وقيل لتغير هوائها ، ومكة منها ، ونجد بفتح النون قيل وضمها اسم لكل ما ارتفع ، ثم اشتهر
في موضع مخصوص بالحجاز واليمن مشتملان على نجد وتهمامة ، فإذا أطلق نجد فالمراد به نجد
الحجاز .

نَجْدُ الْيَمَنِ مِيقَاتُهُمْ مِيقَاتُ نَجْدِ الْحِجَازِ (٥) .

الخامسُ ذاتُ عَرَقٍ (٦) مِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِينَ مِنَ الْمَشْرِقِ كَخُرَاسَانَ
وَالْعِرَاقِ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بَيْنَ كُلِّ مِنْهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ .

وَالْأَفْضَلُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْمَشْرِقِ أَنْ يُحْرَمُوا مِنَ الْعَقِيقِ (٧) وَهُوَ وَادٍ
بِقُرْبِ ذَاتِ عَرَقٍ أَبْعَدُ مِنْهَا وَأَعْيَانُ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ لَا تُشْتَرَطُ بَلْ مَا يُحَاذِيهَا .

(٥) وهو قرن وادى المحرم لمن يمر بطريق جبل كرا أو وادى السيل لمن يمر بطريق الحويّة ، وهما متصلان بجبل كرا وكلاهما يسمى قرناً فمن أحرم من أحدهما فقد أحرم من الميقات ، والطريقان والحمد لله معبدان ، لكن يجب على مرید الإحرام من وادى السيل الإحرام من نفس الوادى من طرفه الموالى لجهة الطائف لا من القهاوى - كما تقدم - فليتنبه لذلك المحرم وفقنا الله آمين .

(٦) عرق : بكسر العين وسكون الراء المهملتين جبل صغير أو أرض سبخة تنبت الطرفاء ، و « ذات عرق » : قرية خربة قديمة وهى بين العقيق ، وقرية المضيق ووادى العقيق قبلها ، فمن أحرم منه فقد أحرم واحتاط وهذا العقيق غير عقيق الطائف ، وغير عقيق المدينة المنورة الذى ورد فيه الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ بوادى العقيق يقول : « أتانى الليلة آت من ربي فقال : صلّ فى هذا الوادى المبارك وقل عمرة فى حجة » فإن هذا بينه وبين المدينة أربعة أميال تقريبا ، وهناك عقيق رابع فى طريق بلاد غامد قد جثته عام ١٣٧٤هـ أو ١٣٧٥هـ أنا والاستاذ عبدالرحمن بن صالح المسفر فى سيارة فرط موديل (٧٤) أول خروجها ، وصاحب السيارة اسمه أحمد بن خلف الغامدى مسكنه بالصقاع ببلجرشى ، والعقيق كل ما شقه السيل فأنهره . وقد نظم بعض العلماء رحمهم الله تعالى ورحمنا جميعا المواقيت مع بيان مسافتها فقال :

قرن يللم ذات عرق كلها فى البعد مرحلتان من أم القرى
ولذى الحليفة بالمراحل عشرة وبها لجحفة ستة فاخبر ترى

وهذه المواقيت كلها خارج الحرم المكى وعلى حدوده أعلام . قال الامام النووى رحمه الله فى مجموعه : (واعلم أنّ الحرم عليه علامات منصوبة فى جميع جوانبه ، ذكر الأزرق رحمه الله تعالى وغيره بأسانيدهم أن إبراهيم الخليل على نبينا وعليه الصلاة والسلام علمها ونصب العلامات فيها وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها ، ثم أمر نبينا ﷺ بتجديدها ، ثم =

= عمر ثم عثمان ثم معاوية رضى الله عنهم ، وهى الى الان بينة والله الحمد . قال الأزرقى فى آخر كتاب مكة : أنصاب الحرم التى على رأس الثنية ما كان من وجوها فى هذا الشق فهو حرم ، وما كان فى ظهرها فهو حل ١ هـ . وقد نظم بعضهم مسافتها بالأميال فقال :

وللحرم التحديد من أرض طيبة	ثلاثة أميال اذا رمت إتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف	وجدة عشر ثم تسع جعرانة
ومن يمن سبع بتقديم سينه	وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

أقول :

وقد جدد هذه الأعلام بعد معاوية عبد الملك بن مروان ثم المهدي ثم المقتدر بالله العباسى ، ثم أمر الراضى بالله العباسى بتجديد العلمين من جهة التنعيم ثم أمر المظفر صاحب إربل بعمارة العلمين من جهة عرفة ثم الملك المظفر صاحب اليمن ، وجدها السلطان أحمد الأول العثمانى سنة ألف وثلاث وعشرين هجرية وفى زمن حكومتنا السنية زمن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود جددت الاعلام من جهة عرفة ، ومن بعض الجهات نسأله تعالى التوفيق لحكومتنا لما يحبه ويرضاه آمين .

(٧) نص عليه الشافعى رحمه الله تعالى لأنه الأحوط كما تقدم ولأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم : « وقت لاهل المشرق العقيق » لكنه ضعيف وان حسنه الترمذى رحمه الله تعالى وهذه المواقيت كلها ثبتت بالنص لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ولأهل اليمن يلملم ، هن لمن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن يريد الحج والعمرة ، ومن كان دونهن فمهله من أهله ، وكذلك أهل مكة يهلون منها » متفق عليه ، وعن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق . رواه ابو داود والنسائى ، وعن جابر مرفوعا رواه مسلم رحم الله الجميع ورحمنا معهم آمين . وعن الامام أحمد رحمه الله قال : لما فتح هذان المصران - الكوفة والبصرة - أتوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالوا : ياأمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا وأنه جؤر عن طريقنا ، وان أردنا أن نأتى قرنا شق علينا ، قال : فانظروا حدوها من طريقكم قال فحد لهم ذات عرق . رواه البخارى رحمه الله تعالى وهذا التحديد من سيدنا عمر رضى الله عنه هو حيث لم يبلغه النص . (تنبيه) الاعتبار فى هذه المواقيت نفس الموضع لا بما به من بناء ونحوه .

فِي مَعْنَاهَا^(٨) وَالْأَفْضَلُ فِي كُلِّ مِيقَاتٍ مِنْهَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْ طَرَفِهِ الْأَبْعَدُ مِنْ مَكَّةَ^(٩) فَلَوْ أُحْرِمَ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ جَازَ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ مِنْهُ^(١٠) وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا وَلِكُلِّ مَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً^(١١) كَالشَّامِيِّ يَمُرُّ بِمِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَ وُصُولِهِ الْمِيقَاتِ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ وَمَنْ غَيْرِهَا وَفِي الْأَفْضَلِ قَوْلَانِ الصَّحِيحُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ^(١٢) اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالثَّانِي مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ أَمَّا مَنْ مَسَكْنُهُ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ الْقَرْيَةُ الَّتِي يَسْكُنُهَا^(١٣) وَالْحَلَّةُ الَّتِي يَنْزِلُهَا الْبَدَوِيُّ

- (٨) لما ثبت عن عمر رضى الله عنه أنه قال لأهل الكوفة والبصرة حين شكوا إليه بعد قرن عن طريقهم ولم يبلغه النص (فانظروا حذوها من طريقكم فحدّ لهم ذات عرق) .
 (٩) أى احتياطاً إلا إذا الحليفة فمن مسجدها الذى أحرم منه ﷺ ويسمى مسجد الشجرة ، لوجود شجرة كانت موضعه ، وقيل من البيداء .
 (١٠) منه أى من الميقات وقد تقدم التنبيه ، وهو أنه مَنْ أَرَادَ الإِحْرَامَ مِنْ وَادِى السَّيْلِ الْكَبِيرِ فَلْيُحْرَمَ مِنْ نَفْسِ الْوَادِى مِنْ طَرَفِهِ الْمَوَالِى لجهة الطائف لا من القهاوى التى بعد المسيل لأنها ليست موضع الميقات الذى وقته ﷺ فليتببه لذلك فقد وقع فى ذلك جم غفير من الحجاج والمعتمرين فإنهم كانوا يقفون بسياراتهم عند هذه القهاوى ويحرمون منها ، فيجب على مَنْ أَحْرَمَ مِنْ هَذِهِ الْقَهَاوِى الرَّجُوعَ إِلَى الْمَسِيلِ وَالْإِحْرَامَ مِنْهُ وَإِلَّا فَعَلِيهِ مَا عَلَى مَجَاوِزِ الْمِيقَاتِ . هَذَا اللَّهُ لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ آمِينَ .
 (١١) لقوله ﷺ مَنْ لَهْنُ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمْ مَنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ .
 (١٢) يستثنى منه الأجير إذا سلك طريقاً ميقاتها أقرب من ميقات المحجوج عنه فإنه يسن له الإِحْرَامَ قَبْلَهُ مِنْ مُحَازَاتِ مِيقَاتِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ وَقَدْ يَجِبُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ كَأَن نَذَرَهُ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ .

(١٣) كأهل منى وخليص فمسكنه ميقاته ، والحرمى ومن بمكة يخرجان للعمرة إلى أدنى الحل لوجوب الجمع بين الحل والحرم ، ومن سكن بين ميقتين كأهل بدر ، والصفراء ، والخيف ، فإنهم بعد ذى الحليفة وقبل الجُحْفَةِ فميقاتهم الثانى وهو « الجحفة » ، ومن كان فى طريقه ميقتان ومَرَّ بَعَيْنٍ أَحَدَهُمَا وَحَادِى الْآخَرِ فَالْعَبْرَةُ بِمَا مَرَّ بَعَيْنُهُ إِذْ هُوَ أَقْوَى مِنَ الْمُحَازَاهِ كَمَا إِذَا لَمْ يَمِرْ عَلَى ذِى الْحَلِيفَةِ وَسَلَّكَ طَرِيقَ الْجَحْفَةِ ، فَمِيقَاتُهُ الْجَحْفَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ طَرَفِهَا الْأَبْعَدُ مِنْ مَكَّةَ وَيَجُوزُ مِنَ الْأَقْرَبِ وَمَنْ
سَلَكَ الْبَحْرَ أَوْ طَرِيقًا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الْخَمْسَةِ أَحْرَمَ إِذَا
حَاضَى^(١٤) أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ^(١٥)

فَإِنْ لَمْ يُحَاضِدْ شَيْئًا^(١٦) أَحْرَمَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ^(١٧) فَإِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ
الْأَمْرُ تَحَرَّى^(١٨) وَطَرِيقُ الْإِحْتِيَاظِ لَا تُخْفَى^(١٩).

(١٤) أى سامته يمينًا أو شمالًا لا أمامًا ولا خلفًا .

(١٥) هذا إذا حاضى ميقاتًا واحدًا ، فإن حاضى ميقاتين كأن لم يمر بالجحفة ، وإنما سلك طريقًا تكون أقرب إليه عند محاذاتها من ذى الحليفة ، فأقربهما إليه ، وإن كان الآخر أبعد عن مكة ، فإن استويا قريبًا إليه فالأبعد من مكة ، فإن استويا فمحاذاتهما ، ويعمل بقول المخبر عن علم ثم يجتهد إن علم أدلة المحاذاة ، وإلا قلد مجتهدًا وسن له أن يحرم قبله ، ويجب ذلك إن تحير وخاف فوت حج تضيق عليه والله أعلم .

(١٦) كالجأى من سواكن إلى جدة بحرًا من غير أن يمر برباغ ولا بيلملم لأنهما حينئذ أمامه فيصل إلى جدة قبل محاذاتهما ، وهى على مرحلتين من مكة فتكون جدة ميقاته .

(١٧) أى لأنه لامىقات بينه وبين مكة أقل من هذه المسافة .

(١٨) أى إن لم يجد مخبرًا عن علم والا لزمه اتباعه .

(١٩) يفهم منه أن الاحتياط سنة ، وهو كذلك ، ويجب الاحتياط عند تحيره فى اجتهاده وخاف فوت حج تضيق عليه ، كما تقدم والله أعلم .

﴿ فرع ﴾ إذا انتهى إنسانٌ إلى الميقات وهو يُريدُ حجًّا أو عُمرةً لزمه أن يُحرِّمَ منه فإن جاوزَه (١) غيرُ مُحَرَّمٍ عَصَى (٢) ولزمه أن يعودَ إليه (٣) ويحرِّمَ

(١) أى وإن كان حال المجاوزة فى غير أشهر الحج ، فإن جاوزَه أى الميقات وهو كل محل يلزمه الإحرام منه الى جهة الحرم غير محرم .

(٢) عصى : أى إن كان مكلفا ولم ينو العود إليه أو الى مثل مسافته قبل التلبس بنسك أما

لو كان مريدا للنسك غير سائر الى جهة الحرم بل بمنة أو بسرة جازت مجاوزة الميقات ~~كما جازت مجاوزة الميقات الى مكة~~ كالجواز من اليمن بحرا فله تأخير إحرامه الى رأس العلم المعروف قبل مرسى جدة ، ولا يجوز تأخير الاحرام الى جدة لأنها أقرب من يللم بنحو الربع ، وقول العلامة ابن حجر المكي

ومن وافقه رحمهم الله تعالى من جواز التأخير الى جدة مبنى على اتحاد المسافة الظاهرة من كلامهم فاذا تحقق التفاوت وقد حققه الكثير ممن سلك الطريقين ، وهم عدد كادوا يتواترون ، فالعلامة ابن حجر ومن وافقه قائلون بعدم جواز تأخير الاحرام الى جدة أخذًا من

نص تقييدهم المسافة والله أعلم ، ومن مرّ بميقات طريقه أو محل مسافة القصر من مكة مريداً مكة أو الحرم لا للنسك بل لنحو تجارة كحطاب سنّ له الإحرام منه وكره تركه ،

ويُسَنُّ بتركه دم وإن تكرر دخوله خروجاً من خلاف مَنْ أوجبه كابن عباس وأبى حنيفة رضى

الله عنهما فإن جاوزَه بغير إحرام ثم أراد أن يحرم فمحل الارادة ميقاته ويسمى (الميقات

العنوى) بفتح العين المهملة والنون - أى الذى عَنّ له الاحرام منه ، أو (الإرادى) وهو

مثل الميقات الشرعى فى الحكم كالميقات (الشرطى) وهو ما عين للأجير و (النذرى) وهو ما عينه فى نذره هذا إن كان كل فوق الشرعى فإن كان دونه لغى الشرط وفسدت

الإجارة ولم ينعقد النذر ، وتعين الميقات الشرعى

(٣) لزمه ان يعود إليه اى إلى الميقات أو مثله بقصد تدارك الواجب محرماً قبل التلبس بنسك ولو سنة كطواف القدوم ، أو ليحرم به ولو ماشياً إن قدر ولو بمشقة تحتل عادة وإن

كان من حاضرى الحرم ولا يكفيه دونه وإن كان ميقاتاً [فإن قيل : يسقط الدم عن المتمتع

إذا عاد الى أى ميقات ولو أقرب] أجيب انما سقط عن المتمتع الدم بعوده لميقات اقرب لان المدار على كونه ربح ميقاتاً ، وبذلك يتحقق انتفاؤه والمدار هنا على الاساءة أصالة وانتفاؤها

بذلك غير محقق والله اعلم .

منه^(١) إن لم يكن له عُذْر فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْر كَخَوْفِ الطَّرِيقِ^(٢) أو الانْقِطَاعِ
عن الرُّفْقَةِ أو ضيق الوقتِ^(٣) أَوْ حَرَمَ وَمَضَى فِي نُسْكِهِ^(٤) وَلَزِمَهُ دَمٌ إِذَا لَمْ
يَعُدْ^(٥) فَإِنْ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ^(٦) قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ الْإِحْرَامِ

(= فائدة) جاء في تقييدات على الإيضاح : لا يجب الإحرام من الميقات الا اذا كان
مستجعماً لخمس شرائط : الأول : أن يكون قاصداً بهذا السفر دخول مكة أو الحرم
ليخرج من جاوزه مريداً نحو الطائف . الثاني : أن يكون قاصداً للنسك ولو بغير هذا
السفر ليخرج أهل مكة اذا توجهوا اليها ولم يكونوا مصممين على النسك ، ولو كان من
عادتهم الحج كل عام . الثالث : أن تكون المجاوزة الى جهة الحرم . الرابع : أن يكون غير
ناوٍ العود اليه أو الى مثل مسافته قبل تلبسه بنسك . الخامس : أن يكون حرّاً ا.هـ . من
خط الشيخ ابن سليمان الكردي رحمه الله تعالى والمعلق والمسلمين والمسلمات آمين .

- (١) هذا مجرد مثال وإلا فلو عاد إلى الميقات أو إلى مثل مسافته قبل التلبس بنسك محرماً
كفى ، كما يفهم مما مرّ وما يأتي في كلام المصنف رحمه الله تعالى .
- (٢) أى على نفس محترمة أو بضع أو مال وإن قلّ .
- (٣) أو سهو عن لزوم العود أو جهل به ، وإن خالط العلماء .
- (٤) أى جوازاً في غير ضيق الوقت ولزوماً فيه حيث غلب على ظنه أنه يفوته الحج اذا عاد .
- (٥) أى وأحرم بعد المجاوزة وسواء أنوى بعدها عدم الإحرام ام لا . وأن يكون إحرامه في
تلك السنة .
- (٦) أى الذى جاوزه أو لمثل مسافته فلا أثر للعود الى أقرب منه لأنه ألزم نفسه الإحرام منه
بنية النسك عند مجاوزته .

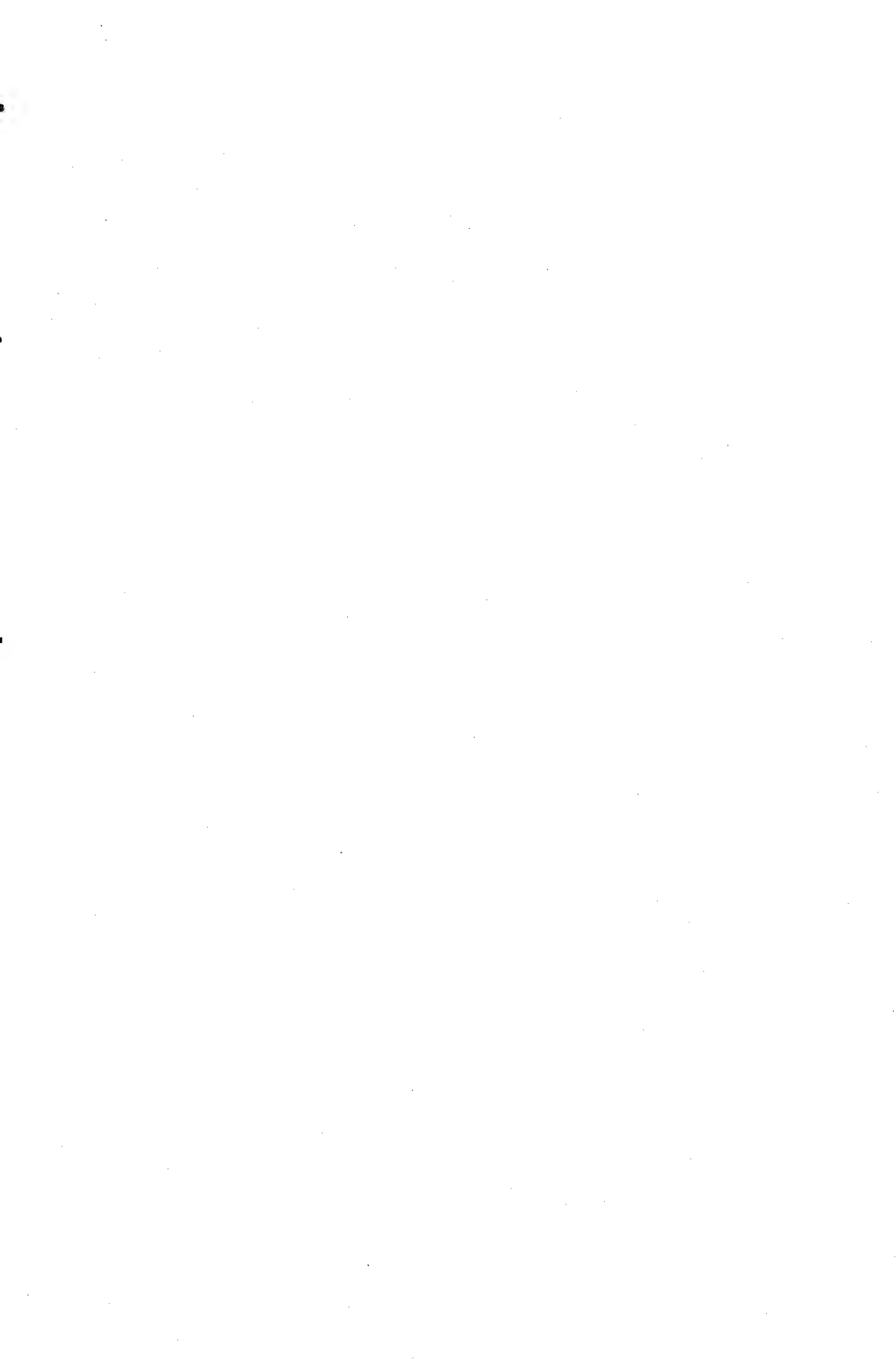
(تنبيه) من خرج من مكة لزيارة مسجد رسول الله ﷺ مثلاً فزار ثم وصل ذا الحليفة ،
فان كان عند الميقات قاصداً نسكاً حالاً أو مستقبلاً لزمه الإحرام من الميقات بذلك النسك
أو بنظيره ، وإلا لزمه الدم بشرطه ، وان كان عند الميقات قاصداً وطنه ، أو غيره ولم يخطر له قصد
مكة لنسك لم يلزمه الإحرام من الميقات بشيء وان كان يعلم انه اذا جاء الحج وهو بمكة
حج أو أنه ربما حطرت له العمرة وهو بمكة فيفعلها لأنه حينئذ ليس قاصداً الحرم بما قصد
له من النسك ، وانما هو قاصده لمعنى آخر واحتمال وقوع ذلك منه بعد لانظر اليه باختلاف
ما إذا قصده عند المجاوزة لنسك حاضر أو مستقبل ، فإنه قاصده لما وضع له ، فلزمه
تعظيمه به أو بنظيره لوجود المعنى الذى وضع الإحرام لأجله من الميقات فيه قاله ابن حجر
في الفتاوى الكبرى ا.هـ . عمدة الأبرار بزيادة .

وَدُخُولِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ^(١) أَوْ يَفْعَلَ شَيْئاً مِنْ أَنْوَاعِ النَّسِكَ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ وَإِنْ عَادَ بَعْدَ فِعْلِ نُسُكٍ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ وَسَوَاءٌ فِي لُزُومِ الدَّمِ مَنْ جَاوَزَ عَامِداً أَوْ جَاهِلاً أَوْ نَاسِياً^(٢) مَعْدُوراً بِغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُونَ فِي الْإِثْمِ فَلَا إِثْمَ عَلَى النَّاسِ وَالْجَاهِلِ وَيَأْتُمُّ الْعَامِدُ .

(١) أى قبل أن يشرع في الطواف ، ولو طواف القدم كما سبق سواء أقبّل الحجر بنية الطواف أم لا ، لأن تقبيله حينئذ مقدمة للطواف لا منه .

(٢) فإن قيل صورة السهو يشكّل تصورها لأن الساهى عن الاحرام يستحيل أن يكون في تلك الحالة مريداً للنسك (أجيب) تُتَصَوَّرُ فيمن أنشأ سفره من بلده قاصداً للاحرام وقصده مستمر فسها عنه حين المجاوزة والله اعلم .

(مذاهب العلماء في مسألة اذا جاوز شخص الميقات مريداً للنسك فاحرم دونه) قال المصنف رحمه الله تعالى في مجموعه : (قد ذكرنا أن مذهبنا أنه اذا جاوز الميقات مريداً للنسك فأحرم دونه أثم . فإن عاد قبل التلبس بالنسك سقط عنه الإثم سواء عاد مليياً أو غير مليئاً ، هذا مذهبنا ، وبه قال الثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور . وقال مالك وابن المبارك وزفر وأحمد : لا يسقط عنه الدم بالعود . وقال أبو حنيفة : ان عاد مليياً سقط الدم ، وإلا فلا ، وحكى ابن المنذر عن الحسن والنخعي : انه لادم على المجاوز مطلقاً قال وهو أحد قولي عطاء ، وقال ابن الزبير : يقضى حجته ثم يعود الى الميقات فيحرم بعمرته وحكى ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبير أنه لا حج له والله اعلم) ا.هـ .



﴿ فصل في آداب الإحرام ﴾ (١)

وفيه مسائل : أحدها : السنة أن يغتسل قبل الإحرام غسلاً يتوى به غُسل الإحرام (٢) وهو مُستحبٌ لكل من يصحُّ منه الإحرام (٣) حتى الحائض والتنفاء (٤) والصبي فإن أمكن الحائض المقام بالميقات حتى تطهر وتغتسل ثم تحرم فهو أفضل ويصحُّ من الحائض والتنفاء جميع أعمال الحج الأَطْوَافَ وَرَكَعَتَيْهِ فَإِنْ عَجَزَ الْمُحْرِمُ عَنِ الْمَاءِ تَيَمَّمَ (٥) وَإِنْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ لِلْغُسْلِ تَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ تَيَمَّمَ

(١) الإحرام لغة الدخول في التحريم يقال (أشتى) إذا دخل في الشتاء . و (أربع) إذا دخل في (الربيع) و (أنجد) إذا دخل نجداً ، و (أنهَمَ) إذا دخل في تهامة ، و (أصبح) و (أمسى) إذا دخل في الصباح والمساء ، وشرعاً نية الدخول في النسك وسمى الدخول في النسك إحراماً لأن المحرم بإحرامه حرم على نفسه أشياء كانت مباحة كالنكاح والطيب والصيد واللباس ، وجميع محرمات الإحرام .

(٢) وكذا سائر الاغسال المسنونة لقوله ﷺ (إنما الأعمال بالنيات) ويجوز العبادة عن العادة ، قال بعضهم رحمه الله تعالى : إذا أراد الغسل للمسنونات نوى أسبابها إلا الغسل من الجنون والإغماء فإنه ينوى به الجنابة .

(٣) أى وغيره كالجنون والصغير يغسله وليه ، وينوى عنه .

(٤) أى بنية الغسل .

(٥) هو المعتمد لأن الغسل يرد به العبادة والنظافة ، فاذا تعذر أحدهما بقى الآخر ولأن التيمم ينوب عن الواجب فالمندوب أولى وبه قالت الحنابلة رحمهم الله وفي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى : لا يستحب التيمم واختاره الموفق رحمه الله تعالى وقال : والصحيح أن التيمم غير مسنون لأنه غسل غير واجب فلم يستحب التيمم له عند عدم الماء كغسل الجمعة ، والفرق بين الواجب والمسنون أن الواجب شرع لإباحة الصلاة ، والتيمم يقوم مقامه في ذلك ، والمسنون يرد للتنظيف وقطع الرائحة والتيمم لا يحصل هذا بل يحصل شعثاً وتغيراً . هـ . وقالت الحنفية رحمهم الله : التيمم لغسل الإحرام عند العجز عن الماء ليس بمشروع لأنه ملوث إلا إذا أراد صلاة سنة الإحرام ، فإنه يتيمم لها حينئذ وعند المالكية رحمهم الله أن من لم يجد ماء يغتسل به للإحرام أو وجده ولكن خاف باستعماله ضرراً أو زيادته أو تأخير براءه فإنه لا يتيمم للإحرام . هـ . مفيد الانام ونور الظلام للشيخ ابن جاسر رحمه الله تعالى .

فَإِنْ تَرَكَ الْغُسْلَ مَعَ امْكَانِهِ كُرْهٌ ذَلِكَ^(١) وَصَحَّ إِحْرَامُهُ وَيُسْتَحَبُّ
لِلْحَاجِّ الْغُسْلُ^(٢) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ : لِلْإِحْرَامِ^(٣) وَلِلدُّخُولِ مَكَّةَ^(٤) ،
وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ^(٥) ، وَلِلْوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةَ^(٦) ، بَعْدَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ وَلِطَوَافِ
الْإِفَاضَةِ وَلِلْحَلْقِ وَثَلَاثَةَ أَغْسَالٍ لِرُمَى جِهَارِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(٧) وَلِطَوَافِ الْوَدَاعِ
وَيَسْتَوِي فِي اسْتِحْبَابِهَا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحَائِضُ^(٨) ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَحَكَّمَهُ
مَا سَبَقَ^(٩) الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَةُ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَكْمَلَ التَّطْيِيفَ بِحَلْقِ الْعَانَةِ^(١٠)

(١) مثله مالو أحرم جنباً . (٢) الغسل للعبادة والنظافة كما تقدم .

(٣) أى بحج أو عمرة أو بهما .

(٤) ولو حلالاً من بئر ذى طوى بفتح الطاء أفصح من ضمها وكسرهما ، وهذه البئر بمحلة
جرول أمام مستشفى الولادة واسمها مكتوب على بابها للاتباع ، ومثل دخول مكة دخول
الحرم المكي والمدنى ، والمدينة المنورة والكعبة وهذا الغسل وجميع الأغسال تسن مالم يتقدم
غسل قريب مطلوب هذا حيث لم يحدث تغير كأن خرج من مكة فأحرم بعمرة من التمتع
واغتسل للإحرام ، فلا يسن الغسل للدخول وإلا فيسن مطلقاً ، ولا يضر الفصل بين الغسل
والإحرام بزمان قليل لا يغلب فيه التغيير بخلاف التيمم لأن المدار فيه على العبادة لا النظافة
ويؤيد ذلك قول القاضي عياض رحمه الله إنه عليه السلام اغتسل بالمدينة عند خروجه لدى الحليفة
ثم أحرم منها ولو فات هذا الغسل ندب قضاؤه بعد الدخول وكذا بقية الأغسال والله اعلم .

(٥) الأفضل كون الغسل « بنمرة » بعد الزوال ويدخل وقته بالفجر كالجمعة .

(٦) أى بمشعرها ويدخل وقته بنصف الليل كغسل العيد فقوله بعد الصبح ظرف للوقوف ،
لا للغسل .

(٧) الظاهر دخول وقته بالفجر كغسل الجمعة بجامع أن كلا يفعل لما بعد الزوال .

(٨) لا يأتى في الحائض ما ذكر من الطواف ومثلها في هذا الباب النفساء كما أشار إليه
المصنف رحمه الله فيما مر .

(٩) أى من التيمم ، فإن وجد من الماء بعض ما يكفيه فالذى يتجه أنه إن كان بيدنه تغير
أزاله به وإلا فإن كفى الوضوء توضأ به ، وإلا غسل بعض أعضاء الوضوء ، وحينئذ إن
نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل وإلا كفى تيمم الغسل فإن فضل شيء عن
أعضاء الوضوء غسل به أعلى بدنه .

(١٠) حلق العانة وما عطف عليه محله لغير مريد التضحية في عشر ذى الحجة ووقته قبل
الغسل ، ويسن الجماع قبل الإحرام ويتأكد لمن يشق عليه تركه .

وَتُفِ الْإِبْطُ وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَنَحْوُهَا وَلَوْ حَلَقَ الْإِبْطُ بَدَلَ
التَّتِفِ وَنَفِ الْعَانَةِ فَلَا بَأْسَ. الثَّالِثَةُ: يَغْسُلُ رَأْسَهُ بِسِدْرٍ أَوْ خَطْمِيٍّ أَوْ نَحْوِهِ
وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُلْبَسَهُ^(١) بِصَمْغٍ أَوْ خَطْمِيٍّ أَوْ غَاسُولٍ وَنَحْوِهِ. الرَّابِعَةُ: يَتَجَرَّدُ^(٢)
عَنِ الْمَلْبُوسِ الَّذِي يَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ لِبَسُهُ وَيَلْبَسُ إِزَارًا وَرِدَاءً وَالْأَفْضَلُ أَنْ
يَكُونَ أَيْضِينَ^(٣) جَدِيدَيْنِ أَوْ نَظِيفَيْنِ^(٤) وَيُكْرَهُ الْمَصْبُوغُ^(٥)

(١) أى بأن يعقص شعر رأسه ويضرب عليه بصمغ أو خطمي أو غاسول أى أشنان لدفع
نحو القمل وإن طال زمنه واعتاد الجنابة أو الحيز .

(٢) أى الرجل الخنثى لأنه تجرد ﷺ لإهلاله فلو أحرم في ثيابه المحيطة صحَّ إحرامه وعليه
الفدية كما سيأتى إن شاء الله في الباب السابع وصرح كلام المصنف رحمه الله أن التجرد سنة
لكنه مثنى في المجموع كالرافعى في العزيز أنه واجب وعند الحنفية التجرد مستحب وليس
بواجب قبل الإحرام حتى لو أحرم وهو لابس ينعقد ويكره ، وعند المالكية التجرد عن المحيط
واجب ، وعند الحنابلة واجب وليس بشرط .

(٣) أى لقوله ﷺ (خير ثيابكم البياض) الحديث رواه الطبراني رحمه الله تعالى .

(فائدة) لا يضطبع المحرم حال الإحرام وإنما يُسَنُّ الاضطباع له حال الطواف وهو أن يجعل
الذكر وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر ويترك منكبه الأيمن مكشوفاً
كما سيأتى ، ولأبأس أن يُبدل المحرم الإزار والرداء بغيرهما ، قال الإمام البخارى رحمه الله تعالى
في صحيحه وقال ابراهيم النخعي : لأبأس أن يبدل المحرم ثيابه . قال الحافظ ابن حجر
العسقلاني رحمه الله في الفتح أى يغير المحرم ثيابه ماشاء والله اعلم .

(٤) فى بعض الكتب (جديدين وإلا فنظيفين ويجوز إحرامه فى ثوب واحد بعضه على
عاتقه) .

(٥) أى ولو قبل النسج على المعتمد ، ومحلّه إن وجد البياض ، والا فما صبغ قبل النسج
أولى مما صبغ بعده لأن هذا لم يلبسه ﷺ بخلاف الأول ، فقد روى البيهقى رحمه الله أنه
ﷺ كان له برد أخضر يلبسه فى العيدين والجمعة ، ومحلّه أيضاً فى غير المعصفر والمزعفر
لحرمة لبسهما على كلام فى المعصفر وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما مطلقاً بخلافه في غيره =

و يَلْبَسُ نَعْلَيْنِ^(٦) ثُمَّ يَتَطَيَّبُ^(٧)

وَالأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَطْيِيبِ بَدَنِهِ دُونَ ثِيَابِهِ^(٨)

= الجمعة لأن الحرم أشعث أغبر فلم يناسبه المصبوغ مطلقا ، وهل يكره المصبوغ بعضه ، وإن قل ؟ . قال العلامة المحقق ابن حجر المكي رحمه الله : فيه نظر ، ولا يخفى أنه خلاف الأول .

(٦) أى لما رواه أبو عوانة رحمه الله فى صحيحه من قوله ﷺ (ليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين) وصححه ابن المنذر رحمه الله تعالى . ويشترط فى النعلين أن لا يحرمان بالإحرام نحو التماسومه والمداس المعروف من كل ما يظهر منه رءوس الأصابع والعقب فان فقدته حساً أو شرعا واحتاج لوقاية الرجل كأن كان الحفاء غير لائق به فليلبس مايستر الأصابع أو العقب كخف قطع أسفل كعبيه .

(٧) أى فى بدن لغير الصائم والبائن فيكره لهما ، إلا اذا كانت لهما رائحة يتأذى بها وتوقفت إزالتها على تطييبهما ولغير المحدة فيحرم عليها .

(٨) أى اتفاقا وهو المعتمد ويباح الطيب فى إزاره وردائه وغيرهما على الأصح قياساً على البدن ، قال فى التحفة : لكن المعتمد ما فى المجموع أنه لا يندب تطييبه جزما للخلاف القوى فى حرمة ومنه يؤخذ أنه مكروه كما هو قياس كلامهم رحمهم الله فى مسائل صرحوا فيها بالكراهة ا.هـ . ومذهب الحنابلة رحمهم الله كالشافعية رحمهم الله ، وعند الحنفية رحمهم الله يتطيب والأفضل بما لا يبقى أثره والأولى عندهم ان يطيب ثيابه وعند المالكية رحمهم الله يكره لمريد الإحرام أن يتطيب ، واحتجوا بحديث يعلى بن أمية رضى الله عنه أن رجلا أتى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله كيف ترى فى رجل أحرم بعمره وهو متضمخ بطيب ؟ فسكت النبى ﷺ - يعنى ساعة - ثم قال : (اغسل الطيب الذى بك ثلاث مرات وانزع عنك الجبة ، واصنع فى عمرتك ماتصنع فى حجتك) متفق عليه ، ولأنه يمنع من ابتدائه فمنع عندهم من استدامته ، وحجة الثلاثة قول عائشة رضى الله عنها (كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت) ولما سأتى عنها أيضا قال العلامة الحافظ ابن عبد البر رحمه الله : لاختلاف بين جماعة أهل العلم بالسير والآثار أن قضية صاحب الجبة كانت عام حنين والجعرانة سنة ثمان ، وحديث عائشة فى حجة الوداع سنة عشر أى فهو ناسخ أ.هـ .

وَأَنْ يَكُونَ بِالْمَسْكِ^(١) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَخْلُطَهُ بِمَاءِ الْوَرْدِ أَوْ نَحْوِهِ لِيَذْهَبَ جَرْمُهُ وَيَجُوزُ بِمَا يَبْقَى جَرْمُهُ^(٢) وَلَهُ اسْتِدَامَةٌ لَيْسَ مَابَقَى جَرْمُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ وَلَوْ انْتَقَلَ الطِّيبُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ بِالْعَرَقِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَضُرَّ^(٣) وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ إِنْ تَرَكَهُ بَعْدَ انْتِقَالِهِ وَلَوْ نَقَلَهُ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ نَزَعَ الثَّوْبَ الْمُطِيبَ ثُمَّ لَبَسَهُ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ^(٤) عَلَى الْأَصَحِّ وَسَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الطِّيبِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ^(٥) وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ^(٦) أَنْ تَخْضِبَ يَدَيْهَا بِالْحَنَاءِ إِلَى الْكُوعَيْنِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَتَمْسَحَ وَجْهَهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْحَنَاءِ لَتَسْتُرَ الْبَشْرَةَ لِأَنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِكَشْفِهَا وَسَوَاءٌ فِي اسْتِحْبَابِ الْخُضَابِ الْمَرْجُوحَةِ وَغَيْرِهَا وَالشَّابَّةُ وَالْعَجُوزُ وَإِذَا خَضَبَتْ عَمَّتْ الْيَدَيْنِ وَيُكْرَهُ النَّقْشُ وَالتَّسْوِيدُ وَالتَّطْرِيفُ وَهُوَ خَضْبُ بَعْضِ الْأَصَابِعِ^(٧)

(١) أى لانه الذى تواتر عنه ﷺ التطيب به بخلاف غيره بل يكره التطيب بالزباد لأن الإمام احمد رحمه الله تعالى يقول بنجاسته ، قيل : ولأنه طيب النساء ا.هـ. حاشية .
(٢) أى لقول عائشة رضى الله عنها الذى رواه البخارى ومسلم (كأنى أنظر إلى وبص) أى لمعان الطيب وبريقه (فى مفرق) بكسر الراء وسط رأس رسول الله ﷺ (وهو محرم)
(٣) لحديث عائشة رضى الله عنها الذى رواه أبو داود رحمه الله (كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك عند الإحرام فاذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراها النبي ﷺ فلا ينهاها) وفى رواية (ولاينهاها) .

(٤) إن بقيت رائحة الطيب ولو بظهورها عند رش الماء عليه وتكرر الفدية بتكرر النقل والنزع كما يعلم مما يأتى ، أما لو تعطر ثوبه بما على بدنه فتبقى ريحه فيه لم يضر نزع ثم لبسه .

(٥) أى للحديث الذى رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها السابق : كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك عند الاحرام ... الحديث .

(٦) أى غير المحدة فخرجت هى والخنثى والرجل فيحرم عليهم الخضاب الا للضرورة والباثن فلا يسن لها الخضاب .

(٧) أما الخضاب بالسواد والنقش وتطريف بعض الأصابع به وتحميم الوجنة فجائز لحليلة أذن لها حليلها ، فإن كانت خلية أو لم يأذن لها ولا علمت رضاه حرم ا.هـ. حاشية

ويكره لها الخضاب بعد الإحرام^(١) * والخامسة ثم بعد فعله ما ذكرناه
يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يَنْوِي بِهِمَا سُنَّةَ الإِحْرَامِ يَقْرَأُ فِيهِمَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا
الكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(٢) فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَسْجِدٌ صَلَّاهُمَا فِيهِ فَإِنْ أَحْرَمَ
فِي وَقْتِ فَرِيضَةٍ فَصَلَّاهَا أَعْتَنَهُ عَنْ رَكَعَتَيِ الإِحْرَامِ^(٣) وَلَوْ صَلَّاهُمَا مُنْفَرَدَتَيْنِ
عَنِ الْفَرِيضَةِ كَانَ أَفْضَلَ فَإِنْ كَانَ الإِحْرَامُ فِي وَقْتِ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ لَمْ
يُصَلَّاهُمَا^(٤) عَلَى الْإِصْحَاحِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الإِحْرَامُ إِلَى خُرُوجِ وَقْتِ
الْكَرَاهَةِ لِيُصَلِّيَهُمَا * السَّادِسَةُ إِذَا صَلَّى أَحْرَمَ وَفِي الْأَفْضَلِ مِنْ وَقْتِ
الإِحْرَامِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَحَدُهُمَا الْأَفْضَلُ أَنْ يَحْرِمَ عَقِبَ
الصَّلَاةِ وَهُوَ جَالِسٌ^(٥)

(١) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : فِي الْكَرَاهَةِ نَظَرُ إِنْ كَانَ بِالْحِنَاءِ لَوَجْهَهَا أَوْ يَدَيْهَا وَقَصَدَتْ بِهِ سِتْرَهَا
تَدَارِكًا لِمَا فُوتَتْهُ مِنْ نَدْبِ فِعْلٍ ذَلِكَ قَبْلَ الإِحْرَامِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِالنَّدْبِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ يَبْعَدِ
أ. هـ .

(٢) وَجْهٌ مَنَاسِبَتُهُمَا اشْتِمَالُهُمَا عَلَى إِخْلَاصِ التَّوْحِيدِ بِالْقَصْدِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَأَكَّدِ عَلَى الْحَرَمِ
مِرَاعَاتِهِ .

(٣) مِثْلُهَا كُلُّ نَافِلَةٍ فَتَجْزِي عَنْهَا فِي إِسْقَاطِ الطَّلَبِ وَكَذَا فِي حَصُولِ الثَّوَابِ إِنْ نَوَيْتَ نَظِيرَ
مَا مَرَّ مِنْ صَلَاةِ الاسْتِخَارَةِ إِ. هـ . حَاشِيَةٌ .

قَالَ وَالْحَاشِيَةُ

(٤) هُوَ الْمُعْتَمَدُ لِتَأْخِرِ سَبِيلِهِ .

(٥) وَبِهِ قَالَ الْأَثَمَةُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ (أَهْلٌ فِي دَبْرِ الصَّلَاةِ) رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ
لَكِنْ ضَعَفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا وَقَالَ السَّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَوْلَا كَثَرَةُ الْأَحَادِيثِ
وَاشْتِهَارُهَا بِإِحْرَامِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ انْبِعَاطِ رَاحِلَتِهِ لَكَانَ فِي هَذَا زِيَادَةٌ عَلَيْهِ أ. هـ .

وَالثَّانِي أَنْ يُحْرِمَ إِذَا ابْتَدَأَ السَّيْرَ رَاكِبًا كَانَ أَوْ مَاشِيًا^(١) وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ^(٢) فَقَدْ ثَبَتَ فِيهِ أَحَادِيثُ مُتَّفَقَةٌ عَلَى صَحَّتِهَا وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ بِالْأَوَّلِ فِيهِ ضَعْفٌ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَأَمَّا الْمَكِيُّ فَإِنْ قُلْنَا الْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ بَابِ دَارِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ يُحْرِمُ عَلَى بَابِهِ ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَيَطُوفُ ثُمَّ يَخْرُجُ وَإِنْ قُلْنَا يُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَطَافَ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يُحْرِمُ قَرِيبًا مِنَ الْبَيْتِ كَمَا سَبَقَ^(٣)

﴿ فَصَلْ فِي صِفَةِ الْإِحْرَامِ ﴾^(٤) وَمَا يَكُونُ بَعْدَهُ ﴿ صِفَةُ الْإِحْرَامِ أَنْ يَنْوِيَ بَقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ وَالتَّلْبِيسَ بِهِ ﴾^(٥) وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا نَوَى الدُّخُولَ فِي الْعُمْرَةِ

(١) هَذَا مَعْنَى انْبِعَاثِ الرَّاحِلَةِ الْوَارِدِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمُرَوِّى فِي الصَّحِيحَيْنِ (لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَتَبِعَتْ بِهِ رَاحِلَتَهُ) .

(٢) وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَدَاوُدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَ دَلِيلِهِ

(٣) الْمَعْتَمِدُ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْبَابِ الثَّانِي فِي الْإِحْرَامِ مَعَ أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُ أَى الْمَكِيِّ أَوَّلًا رَكَعَتَا الْإِحْرَامِ بِالْمَسْجِدِ ثُمَّ يَأْتِي إِلَى بَابِ دَارِهِ فَيُحْرِمُ عِنْدَ أَخْذِهِ فِي السَّيْرِ بِنَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِهِ إِذَا الْإِحْرَامَ لَا يُسَنُّ عَقِبَ الرُّكْعَتَيْنِ بَلْ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى عُرْفَةٍ ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مُحَرَّمًا لَطَوَافِ الْوُدَاعِ الْمُسْنُونِ لَهُ وَلِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لِغَيْرِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِلَى غَيْرِ وَطْنِهِ .

(٤) أَى الصِّفَةِ الْمُحْصَلَةِ لِلْإِحْرَامِ وَهُوَ إِمَّا يَطْلُقُ وَيُرَادُ بِهِ النِّيَّةُ وَمِنْهُ قَوْلُهُمُ الْإِحْرَامُ رُكْنٌ ، أَوْ الصِّفَةُ الْمُحْصَلَةُ لِلدَّخُولِ فِي النَّسَكِ بِشَرَطِ النِّيَّةِ وَهِيَ الَّتِي يَفْسُدُهَا الْجَمَاعُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ وَتَبْطُلُهَا الرَّدَةُ وَلَيْسَتْ تَجْرُدُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مُسْتَوْفَى فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْبَابِ الثَّانِي .

(٥) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمُرِيدِ التَّعْيِينِ أَمَّا مُرِيدُ الْإِطْلَاقِ فَصِفَةُ إِحْرَامِهِ أَنْ يَنْوِيَ بَقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي النَّسَكِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ كَمَا سَيَذْكَرُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأِنْ كَانَ قَارِئًا نَوَى الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْوَجِبُ أَنْ يَنْوَى هَذَا
 بقلبه^(١) ولا يجب التلفُّظ به ولا التلبية ولكن الأفضل أن يتلفَّظ به بلسانه
 وأن يُلبّي^(٢) لأنَّ بعضَ العلماء قال لا يصحُّ الإحرامُ حتّى يلبّي^(٣) وبه قال
 بعضُ أصحاب الشافعي رحمهم الله تعالى^(٤) فالاحتياط أن ينوَى بقلبه
 ويقول بلسانه وهو مستحضر نية القلب نَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى
 لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ إِلَى آخِرِ التَّلِيَةِ وَإِنْ كَانَ حَاجُّهُ عَنْ غَيْرِهِ فَلْيَقُلْ نَوَيْتُ
 الْحَجَّ عَنْ فُلَانٍ وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْهُ لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ إِلَى آخِرِ التَّلِيَةِ
 قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمَّى فِي هَذِهِ التَّلِيَةِ مَا أَحْرَمَ
 بِهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَيَقُولُ : لَيْتَكَ اللَّهُمَّ بِحُجَّةٍ لَيْتَكَ إِلَى آخِرِهَا^(٥) أَوْ لَيْتَكَ

(١) لعموم حديث (إنما الأعمال بالنيات) متفق عليه من رواية سيدنا عمر بن الخطاب
 رضي الله تعالى عنه .

(٢) مستقبلا قبله لفعله ﷺ ولنقل الخلف عن السلف وهو مذهب الحنابلة وأبو يوسف
 كالشافعية .

(٣) قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : لا ينعقد الإحرام إلا بالنية مع التلبية أو مع سوق
 الهدى واحتج بأنه عليه السلام (لَبَّيْ) وقال (لتأخذوا عني مناسككم) وحمل الأولون أحاديث
 التلبية على الاستحباب وعند المالكية حقيقة الإحرام نية النسك وينعقد بمجرد النية على
 الراجح عندهم ولو لم يحصل قول ولا فعل يتعلقان به من تلبية وتجرد من المحيط ومقابل هذا
 قول العلامة خليل رحمه الله تعالى مع قول أو فعل تعلقا به وحكى الخطابي رحمه الله وجوب
 التلبية عن مالك رحمه الله تعالى .

(٤) قال أبو عبد الله الزبير من الشافعية المتقدمين لا ينعقد الإحرام إلا بالنية والتلبية كما
 لا تنعقد الصلاة إلا بالنية والتكبير .

(٥) صوبه المصنف رحمه الله في الأذكار وأقره في المجموع وقال : لانه الموافق للأحاديث .

اللَّهُمَّ بِعُمْرَةٍ أَوْ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ قَالَ : وَلَا يَجْهَرُ بِهَذِهِ التَّلْبِيَةِ (١) بَلْ يُسْمِعُهَا
نَفْسَهُ بِخِلَافٍ مَا بَعْدَهَا فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِهِ وَأَمَّا مَا بَعْدَ هَذِهِ التَّلْبِيَةِ فَهَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ
يَذْكُرَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فِي تَلْبِيَتِهِ (٢) أَمْ لَا ؟ فِيهِ خِلَافٌ (٣) وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُهُ
وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرَانِ فِي الْحَدِيثِ وَأَحَدُهُمَا (٤) مَحْمُولٌ عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْآخَرُ (٥)
لِبَيَانِ الْجَوَازِ

* ﴿ فِرْعَ ﴾ * لَوْ نَوَى الْحَجَّ وَلَبَّى بِعُمْرَةٍ أَوْ نَوَى الْعُمْرَةَ وَلَبَّى بِالْحَجِّ أَوْ نَوَاهُمَا
وَلَبَّى بِأَحَدِهِمَا أَوْ عَكْسُهُ فَلَا غَبَارَ مَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَبَّى بِهِ
﴿ فِرْعَ ﴾ * لَوْ نَوَى حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ انْعَقَدَتِ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَلْزَمْهُ الْآخَرَى
﴿ فِرْعَ ﴾ * لَهُ فِيمَا يُحْرَمُ بِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ (٦) الْإِفْرَادُ وَالتَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ وَالْإِطْلَاقُ
فَأَمَّا الْإِفْرَادُ فَهُوَ أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ مِنْ مِيقَاتٍ طَرِيقِهِ ثُمَّ إِذَا فَرَعَ
مِنْهُ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ زَادَهَا اللَّهُ شَرْفًا فَأُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ وَيَفْرُغُ
فَهَذِهِ صُورَتُهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا وَلَهُ صُورٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا سَيَأْتِي بَيَانُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى *

(١) أَى التَّلْبِيَةِ الْأُولَى .

(٢) أَى الَّتِي بَعْدَ الْأُولَى .

(٣) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ : هَذَا الْخِلَافُ فِيمَا سِوَى
التَّلْبِيَةِ الْأُولَى ، فَأَمَّا الْأُولَى الَّتِي عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يُسَمَّى فِيهَا مَا أُحْرِمَ بِهِ مِنْ
حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَجْهًا وَاحِدًا ، قَالَ : وَلَا يَجْهَرُ بِهَذِهِ التَّلْبِيَةِ بَلْ يَسْمَعُهَا نَفْسُهُ بِخِلَافٍ مَا بَعْدَهَا ،
فَإِنَّهُ يَجْهَرُ .

(٤) هُوَ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ نَافِعٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ :
أَيَسْمَى أَحَدُنَا حَجًّا أَوْ عُمْرَةً ؟ فَقَالَ : اتَّبِعُونِ اللَّهَ بَمَا فِي قُلُوبِكُمْ ؟ ! إِنَّمَا هِيَ نِيَّةٌ أَحَدِكُمْ .

(٥) هُوَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ : رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لِيَبْكُ
بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ .

(٦) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : زَادَ ابْنُ جُمَاعَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ خَامِسًا وَهُوَ الْإِحْرَامُ بِمَا أُحْرِمَ بِهِ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ
لَأَنَّ مَا أُحْرِمَ بِهِ الْغَيْرُ لَا يَخْلُو عَنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ أ. هـ .

وَمَا الْمُتَمَتِّعُ فَهُوَ الَّذِي يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ^(١) وَيُفْرَغُ مِنْهَا ثُمَّ يَنْشِئُ الْحَجَّ مِنْ مَكَّةَ^(٢) يُسَمَّى مُتَمَتِّعًا لِاسْتِمْتَاعِهِ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ جَمِيعُ الْمَحْظُورَاتِ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ سَوَاءً كَانَ سَاقٍ هَدْيًا أَمْ لَمْ يَسْقِهِ^(٣) وَأَمَّا الْقِرَانُ فَهُوَ أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا فَتَنْدَرُجُ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ وَيَتَّحَدُ الْمِيقَاتُ وَالْفِعْلُ فَيَجْزِي عَنْهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ وَحَلْقٌ وَاحِدٌ وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَايَفْعَلُهُ مُفْرِدُ الْحَجِّ أَصْلًا^(٤) وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَحْدَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ^(٥) ثُمَّ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي طَوَافِهَا^(٦) صَحَّ إِحْرَامُهُ بِهِ أَيْضًا وَصَارَ قَارِنًا^(٧) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِلْقِرَانِ وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ أَوَّلًا ثُمَّ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ لَمْ يَصَحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ^(٨) وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ صَحَّ إِحْرَامُهُ بِهِ وَصَارَ قَارِنًا عَلَى الْإِصْحَاحِ

(١) مثله ما إذا جاوز ميقات بلده مريدا للنسك ثم أحرم وقد بقي بينه وبين مكة أو الحرم مرحلتان .

(٢) شرط في وجوب الدم لا في تسميته متمتعا اذ لو عاد وأحرم بالحج من الميقات كان متمتعا ولادم عليه .

(٣) فهم من هذا الكلام ان هذا وجه تسميته متمتعا لا لإلزامه بالدم لأن سبب لزوم الدم له كونه ربح ميقاتا كما يأتي وقوله لاستمتاعه أى تمكنه من ذلك وإن لم يفعله .

(٤) وكذا عند الحنابلة والمالكية لقول عائشة رضی الله عنها (وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا) متفق عليه ، وعند الحنفية طوافان وسعيان ، وإذا فعل القارن محظورا فعليه فديتان والله اعلم .

(٥) مثله الإحرام بالعمرة قبل أشهر الحج ثم إدخاله عليها في أشهره كما سيصرح به .

(٦) أى ولو بخطوة بخلاف مقدمته كاستلام الحجر وكذا النية لاتضر .

(٧) هو المعتمد وشمل كلام المصنف رحمه الله ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينعقد إحرامه به فاسدا ويلزمه المضى وقضاء النسكين وعليه بدنة ودم للقران ، ونحث العلامة عبد الرؤوف حرمة إدخاله عليها حينئذ لأنه تلبس بعبادة فاسدة .

(٨) لانه لا يستفيد بالإدخال شيئا بخلاف الأول فإنه يستفيد به الوقوف والرمى الى آخره .

وأما الإطلاق فهو أن ينوى نفس الإحرام ولا يقصد الحج ولا العمرة ولا القرآن فهو جائز بلا خلاف^(١) ثم يُنظر فإن كان إحرامه في أشهر الحج فله صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن^(٢) ويكون الصرف والتعيين بالنية بالقلب لا باللفظ ولا يُجزيه العمل قبل النية^(٣) وإن كان إحرامه قبل أشهر الحج انعقد إحرامه عمرة

﴿ واعلم ﴾ أن هذه الأوجه الأربعة جائزة باتفاق العلماء رحمهم الله^(٤)

(١) لحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه المتفق عليه قال : قدمت على النبي ﷺ فقال (كيف أهملت ؟ قال قلت : لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ فقال : أحسنت .
(٢) أى إن صلح الوقت للحج والعمرة فإن لم يصلح الوقت لهما بأن فات وقت الحج صرفه للعمرة وجوبا عند العلامة الرملى رحمه الله وعند العلامة ابن حجر يجوز صرفه للحج فيتحلل بعمل عمرة ولا تجزئه عن عمرة الإسلام أو ضاق الوقت بأن كانوا لا يصلون لعرفة قبل طلوع فجر يوم النحر كان كمن أحرم بالحج حينئذ فمقضى ما مرّ انصرافه للعمرة عند الرملى وصرفه لما شاء عند ابن حجر .. ولو أفسد الإحرام قبل الصرف فأَيما صرفه إحرامه اليه كان فاسدا حينئذ .

(٣) أى الصارفة حتى لو طاف ثم صرف الإحرام للحج لم يقع الطواف عن القدوم إلا من جهة أنه تحية البيت لعدم توقفها على إحرام فلا يجزئه السعى بعد هذا الطواف وليس له إعادته ليسعى بعده لسقوط طلبه بفعله الأول فتعين تأخير السعى الى بعد طواف الإفاضة والله اعلم .

(٤) لحديث عائشة رضي الله عنها المتفق عليه قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال (مَنْ أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل) الحديث ، ولحديث أبي موسى رضي الله عنه المتفق عليه قال : قدمت على النبي ﷺ فقال : كيف أهملت ؟ قال قلت : لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ . فقال : أحسنت .

وَأَمَّا الْأَفْضَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَ فَهُوَ الْإِفْرَادُ^(٥)، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْقِرَانُ وَالتَّعِينُ
عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِطْلَاقِ^(٦)

﴿ وَاعْلَمْ ﴾ أَنَّ الْقِرَانَ أَفْضَلُ مِنْ إِفْرَادِ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَمَرَ بَعْدَهُ فِي
سَنَتِهِ^(٧) فَإِنَّ تَأْخِيرَ الْعُمْرَةِ عَنْ سَنَةِ الْحَجِّ مَكْرُوهٌ
وَيَجِبُ عَلَى الْقَارَنِ وَالتَّمَتُّعِ دَمُ شَاةٍ^(٨)

(٥) أى عند الشافعية والمالكية وعند الحنفية القرآن أفضل وعند الحنابلة التمتع أفضل وسبب
اختلافهم : اختلافهم فيما فعل به عليه الصلاة والسلام فالشافعية والمالكية اعتمدوا حديث
عائشة (وأهل رسول الله ﷺ بالحج) وحديث جابر رضى الله عنه المتفق عليه قال
(أهلنا - أصحاب محمد ﷺ - بالحج خالصا وحده) الحديث ، واعتمد الحنفية من
الأحاديث حديث أنس رضى الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعا
وغيره من الأحاديث ، واعتمد الحنابلة حديث الصحيحين (لو استقبلت من أمرى ما
استدبرت ماسقت الهدى وألحلت معكم) .

(٦) أى لأنه إذا عيّن عرف ما دخل فيه ، وقيل الإطلاق لأنه أحوط فإنه ربما عرض مرض أو
إحصار فيصرفه الى ما هو أسهل عليه .

(٧) أى ما بقى من شهر ذى الحجة الذى هو شهر حجه .

(٨) أما وجوب الدم على المتمتع فلقوله تعالى « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من
الحج فالحج وأما وجوبه على القارن فلأن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم أوجباه ولأنه إذا
وجب على المتمتع لأنه جمع بين النسكين فى وقت أحدهما فلأن يجب على القارن وقد جمع
بينهما فى الإحرام أولى (تنبيه) الدم الواجب حيث أطلق فهو شاة فإن كان من الضأن
فجذع ذو سنة ، فان أجدع قبلها بعد ستة أشهر كفى ، وان كان من المعز فذو سنتين ،
سُئِدَ بدنة أو بقرة ملكه حياً وسن الأولى خمس سنين والثانية كالمعز ، والسبع يقوم مقام
الشاة فى سائر الدماء إلا فى جزاء المثل من صيد وشجر بل لا تجزئ البدنة عن شاته
لاعتبار المثل فلو نحر بدنة أو بقرة عن سبع شياه لزمته بأسباب مختلفة جاز والله اعلم .

(فائدة) قد يجب الدم على غير محرم كالدم اللازم للمستأجر بسبب تمتع الأجير وقرانه
عنه بإذنه ، وكالدم اللازم للولى بسبب تمتع الصبى وقرانه وإحصاره ، وارتكاب المميز لسائر

المحظورات
من أحرمة لسوقه الهدي وتأسف لقوله (لو استقبلت
من أمرى ما استدبرت) ماسقت الهدى
والألحلت معكم

فَصَاعِدًا^(١) صَفَتْهَا صِفَةُ الْأُضْحِيَّةِ وَيُجْزِيهِ سُبْعٌ بَدَنَةٌ أَوْ سُبْعٌ بَقَرَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فِي مَوْضِعِهِ أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ^(٢) لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَإِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مِيقَاتِ بَلَدِهِ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ^(٣)

(١) أى فبكرة فواحدة من الابل وليس مراده فشاتين فأكثر لأن الزائد على الواحدة لا يقع واجبا .

(٢) مثله ما لو احتاج اليه أو الى ثمن مثله كما سيأتى فى باب الدماء آخر الكتاب .
(٣) أى إن كان إحرامه بالعمرة ، والا بأن جاوز ميقات بلده غير مرید للنسك ثم أحرم من حيث عَنَ له لم يحتج للعود إلا للحل لإحرامه أو مثل مسافته لأنه ميقاته فلا يكلف أبعد منه ، وكعوده لميقات بلده - عوده لمثل مسافته أو لميقات آخر ولو أقرب منه أو إلى مرحلتين من الحرم قبل تلبسه بنسك ولو بعض طواف القدوم بأن أحرم بالحج خارج مكة مثلا ثم دخل إليها ثم طاف بعض طواف القدوم ثم خرج إلى الميقات بعد طواف القدوم سواء أعاد إليه ، وأحرم منه أم عاد اليه محرما إذ القصد قطع تلك المسافة محرما (فان قيل) كما تقدم يسقط الدم عن المتمتع اذا عاد أى إلى ميقات ولو أقرب ، ولايكفى المجاوز العود الى الأقرب (أجيب) كما تقدم انما يسقط الدم عن المتمتع بعوده لميقاته أقرب لأن المدار على كونه ربح ميقاتا ورجوعه الى الأقرب محقق انتفاؤه والمدار فى المجاوز للميقات على الإساءة أصالة وانتفاؤها بالرجوع الى الأقرب لا يتحقق فوجب الرجوع الى ميقاته أو إلى مثله والله اعلم .

﴿ فرع ﴾ أحرم آفاق بالعمرة فى أشهر الحج وأتمها ثم قرن من عامه لزمه دمان كما قاله البغوى رحمه الله دم للمتمتع ودم للقران خلافا للسبكي والإنسوى وغيرهما رحمهما الله المصوبين لزوم دم واحد للمتمتع فقط لأن من وصل مكة فقرن فهو حاضر ، وعلى تقدير عدم لحوقه بالحاضر فدم التمتع والقران متجانس فيتداخلان .

وَأَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ^(١) وَأَنْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ وَأَنْ لَا
يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٢) وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى
أَقَلِّ مِنْ مَرَحِلَتَيْنِ^(٣)

فَإِنْ فَقَدَ أَحَدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ
يَكُونُ مَفْرُودًا وَإِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْقَارِنِ بِشَرْطَيْنِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى

(١) يفهم منه أنه لو أحرم آخر جزء من رمضان لم يلزمه دم ، وهو كذلك بل له ثواب
عمرة في رمضان لكن دون ثواب من أتى بجميع أفعالها فيه .
(٢) أى حين إحرامه بالعمرة بأن لا يكون حال تلبسه متوطناً بالحرم أو قريباً منه .
(٣) هو المعتمد عند الشافعية رحمهم الله تعالى وقال مالك رحمه الله تعالى حاضروا المسجد
الحرام هم أهل مكة وذى طوى وما كان مثل ذلك من مكة وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله
هم أهل المواقيت فمن دونهم الى مكة ، وعنده لا يقع منهم التمتع وكره مالك ذلك والحنابلة
كالشافعية رحم الله الجميع ورحمنا معهم آمين . قال فى الحاشية : والعبرة بالوطن فلو توطن
غريب محلاً بينه وبين الحرم دون مرحلتين فلا دم أو مكى محلاً بينه وبين الحرم مرحلتان فالدم
ولا أثر لجرّد الاستيطان ومن له مسكنان أحدهما قريب من الحرم اعتبر ما إقامته به أكثر ثم
ما به أهله وماله دائماً أو غالباً ، فان كان كل بمحل اعتبر الأهل كما ذكره المحب الطبرى
رحمه الله وحصر المراد بهم الزوجة والأولاد والمهاجرين ثم ما عزم على الرجوع اليه للإقامة فيه ثم
ما خرج منه فإن استويا فى كل شئ اعتبر محل إحرامه ، ويؤخذ من اعتبارهم رحمهم الله
فيمن له مسكنان ما إقامته به أكثر أن من لمسكنه طريقان الى الحرم إحداهما على دون
مرحلتين ، والأخرى على مرحلتين اعتبر ما يكون سلوكه له أكثر ويحتمل أنه حاضر مطلقاً
لان منزله يصدق عليه أنه على دون مرحلتين ، ولانظر لكونه يصدق عليه انه على أكثر من
ذلك لأن الأصل براءة الذمة من الدم إ.هـ.

(مذاهب العلماء في مسائل مأخوذة من مجموع المصنف رحمه الله تعالى)

(منها) اذا أحرم شخص بالعمرة في غير أشهر الحج ، وفعل أفعالها في أشهره فالأصح عند الشافعية أنه ليس عليه دم التمتع وهو قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه وقتادة وأحمد وإسحق وداود والجمهور رحمهم الله وقال الحسن والحكم وابن شبرمة يلزمه .

(ومنها) إذا عاد المتمتع لإحرام الحج إلى الميقات سقط عنه دم التمتع عند الشافعية وقال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسقط .

(ومنها) قال ابن المنذر رحمه الله : أجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمرة في أشهر الحج مريدا للمقام بها ثم حج من مكة أنه متمتع يعني وعليه الدم .

(ومنها) اذا خرج المكي إلى بعض الآفاق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمرة منه أو من ميقاته وحج من عامه فلا دم عليه عندنا وقال طاووس يجب ا.هـ. قال ابن قدامة رحمه الله في مغنيه : وان أحرم الآفاق بعمرة في غير أشهر الحج ثم اقام بمكة فاعتمر من التمتع في أشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع عليه دم ، نص عليه احمد .

المِيقَاتُ (١) بعد دُخُولِ مَكَّةَ (٢) وقيل يَوْمَ عَرَفَةَ (٣) وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

﴿ فرع ﴾ لَوْ أَحْرَمَ عَمَرُو بِمَا أَحْرَمَ بِهِ زَيْدٌ جَازَ (٤) لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ

(١) أى الذى أحرم منه أو إلى مثل مسافته أو مِيقَاتِ آخر من المواقِيت الخمسة أو
مرحلتين من الحرم نظير ما مر فى المتمتع الملحق به القارن .
(٢) يفهم انه لو عاد قبل دخول مكة لم يسقط الدم وهو على الأوجه لوجوب قطع كل
المسافة بين مكة والمِيقَاتِ لكل من النسكين وأنه لو أحرم بالعمرة من المِيقَاتِ ودخل مكة ثم
رجع اليه قبل الطواف فأحرم بالحج لم يلزمه دم وإن كان قارنا .
(٣) أى وقبل الوقوف بعرفة فلو عاد بعده استقر الدم قال فى الحاشية رحمه الله ومقتضى
كلامه أنه لو عاد قبل يوم عرفة فلا دم ، وإن طاف للقدوم قال بعضهم : وهو المذهب ،
ونوزع بما لا يجدى ، وقياسه أن العود ينفعه وإن سعى بعد طواف القدوم ، فإن قلت : مر
فى المتمتع أن عوده انما يفيد اذا كان قبل التلبس بنسك وقد ألحقوا القارن به فى أكثر
احكامه فما المعنى الذى أوجب عدم لحوقه به هنا . (قلت) القياس واضح على مقابله
الذى مرَّ فيجاء بأنه قد مرَّ لك أن من جاوز المِيقَاتِ ثم عاد بعد الشروع فى الطواف لم
ينفعه العود أى لأنه أخذ فى أسباب التحلل حقيقة إن كان متمتعا ، والا ففيما يشبهها فلم
يشرع له لثلا يتأدى النسك بإحرام ناقص ، اذا علمته فطواف المتمتع بقسميه السابقين
وقع بعد تحلله من أجل نسكيه ، وقد مر ان كلا منهما له دخل فى إيجاب الدم فكأنه وقع
بعدم فعل بعض التحلل فلم ينفعه العود وذلك لأن القارن فان طوافه وقع
قبل دخول شيء من أسباب التحلل نسكيه فينفعه العود لزوال النقص به حيثئذ مع عدم
تقصيره ، ومن ثم لم ينظروا فى صفته لوجود ما يشبهها منه بخلاف مجاوز المِيقَاتِ ، واما
السعى بعده فقد وقع بطريق التبعية مع أنه لادخل له حيثئذ فى التحلل بخلاف وقوفه بعرفة
لأنه شروع فى أسباب التحلل فلم ينفع العود ونفع قبله انتهى .

(٤) قال المصنف رحمه الله فى المجموع جاز بلاخلاف .

في ذلك (٥) ثُمَّ إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرِمًا اِنْعَقَدَ لَعَمْرٍو مِثْلَ إِحْرَامِهِ (٦) إِنْ كَانَ حَجًّا فَحَجٌّ وَإِنْ كَانَ عُمْرَةً فَعُمْرَةٌ وَإِنْ كَانَ قِرَانًا فَقِرَانٌ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا اِنْعَقَدَ إِحْرَامُ عَمْرٍو أَيْضًا مُطْلَقًا وَيَتَخَيَّرُ فِي صَرْفِهِ إِلَى مَا شَاءَ كَمَا يَتَخَيَّرُ زَيْدٌ وَلَا يُلْزَمُهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا يَصْرِفُ إِلَيْهِ زَيْدٌ إِلَّا إِذَا أَرَادَ كِإِحْرَامِ زَيْدٍ بَعْدَ تَعْيِينِهِ وَلَوْ كَانَ زَيْدٌ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ثُمَّ بَيَّنَّهُ قَبْلَ إِحْرَامِ عَمْرٍو فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَقَدُ إِحْرَامُ عَمْرٍو مُطْلَقًا (٧)

وَالثَّانِي يَنْعَقَدُ مَعِينًا ، وَلَوْ كَانَ إِحْرَامُ زَيْدٍ فَاسِدًا اِنْعَقَدَ لَعَمْرٍو إِحْرَامٌ مُطْلَقٌ عَلَى الْأَصَحِّ (٨) وَلَوْ كَانَ زَيْدٌ غَيْرَ مُحْرِمٍ اِنْعَقَدَ لَعَمْرٍو إِحْرَامٌ مُطْلَقٌ وَيَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ سَوَاءً كَانَ يَظُنُّ أَنَّ زَيْدًا مُحْرَمًا أَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْرِمٍ بَأَنِّ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَيِّتٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(٥) مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ السَّابِقِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ كَيْفَ أَهْلَلْتَ ؟ قَالَ قُلْتُ : لَبِيكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أَحْسَنْتَ . وَمِنْهَا حَدِيثُ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمِ أَهْلَلْتَ ؟ فَقَالَ : بِمِ أَهْلٍ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : فَاهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا . (٦) مَحَلُّهُ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ آخِرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِنْ صَحَّ إِحْرَامُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَحْرَمَ بِفَاسِدٍ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُحْرَمٍ أَوْ كَافِرًا أَوْ أَتَى بِصُورَةِ الْإِحْرَامِ وَلَوْ مَفْصُلًا فَانَّهُ يَنْعَقَدُ لَعَمْرٍو مُطْلَقًا فِي كُلِّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَصْدُهُ بِصِفَةٍ فَإِذَا بَطَلَتْ بَقِيَ أَصْلُهُ انْتَهَى حَاشِيَةٌ .

(٧) أَيْ مَا لَمْ يَقْصِدْ أَنَّهُ مِثْلُهُ حَالًا .

(٨) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَنْعَقَدُ لِأَنَّ الْفَاسِدَ لَاغٍ .

﴿ فصل في التلية ﴾ (١) الْمُسْتَحَبُّ فِيهَا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ رُسُلِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ لَيْتِكَ اللَّهُمَّ لَيْتِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتِكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ بِكسرِ الهمزة (٢) مِنْ قَوْلِهِ إِنَّ الْحَمْدَ لَوْ فُتِحَتْ جاز (٣) فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا (٤) فَقَدْ تَرَكَ الْمُسْتَحَبَّ وَلَكِنْ لَا يُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ (٥)

(١) أَى فِي صَيغَتِهَا وَقَوْلُهُ (لَيْتِكَ) أَصْلُهُ (لَبِينَ لَكَ) حَذَفَتِ النُّونَ لِلإِضَافَةِ وَاللَّامَ لِلتَّخْفِيفِ ، وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ . وَالتَّقْدِيرُ (أَلْبَى لَبِينَ لَكَ) فَحَذَفَ الْفِعْلُ وَهُوَ (أَلْبَى) وَجُوبًا ، وَأَقِيمَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ (لَبٍ بِالْمَكَانِ) يُقَالُ (لَبٍ بِالْمَكَانِ) وَ (أَلْبٍ بِهِ الْبَابَا) إِذَا أَقَامَ بِهِ وَالْمَقْصُودُ بِهِ التَّكْثِيرُ ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ مَثْنً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى « ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ » فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ التَّكْثِيرُ لِإِخْصَاصِ الْمَرَّتَيْنِ بِدَلِيلِ « يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ » ، مِنْ الْكَثْرَةِ لَا مِنْ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ ، وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ أَصْلُهُ يَا اللَّهَ حَذَفَتْ يَاءُ النِّدَاءِ وَعَوِضَ عَنْهَا الْمِيمُ وَشَذَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَمَا قَالَ الْعَلَمَاءُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالْتَّعْوِيزِ * وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ) وَقَوْلُهُ لَيْتِكَ تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ .

(٢) أَى عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ .

(٣) هُوَ الْمَعْتَمَدُ لَكِنْ الْكُسْرُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ الْفَتْحَ يُوْهِمُ التَّعْلِيلَ وَالتَّخْصِيفَ بِحَالِ شَهُودِ الْإِنْعَامِ وَاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَسْتَحِقُّهَا مُطْلَقًا لِذَاتِهِ لِأَبْوَاسِطَةِ شَهُودِ شَيْءٍ آخَرَ وَقَوْلُهُ وَالنَّعْمَةُ : الْمَشْهُورُ فِيهَا النِّصْبُ عَطْفًا عَلَى الْحَمْدِ ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَيَكُونُ الْخَيْرُ مَحذُوفًا وَالتَّقْدِيرُ (وَالنَّعْمَةُ كَذَلِكَ) وَقَوْلُهُ (لَكَ) خَبَرٌ إِنَّ وَقَوْلُهُ (وَالْمُلْكُ) الْمَشْهُورُ فِيهِ النِّصْبُ عَطْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ وَيَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (كَذَلِكَ) وَتَسْنُ وَقْفَةً يَسِيرَةً عَلَى (الْمُلْكِ) لِيُظْهَرَ أَنَّ مَا بَعْدَهُ ذِكْرٌ لِلتَّأْكِيدِ وَحِكْمَةٌ نَفَى الشَّرِيكَ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الرَّدِّ عَلَى الْجَاهِلِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ بَعْدَهُ (إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلِكٌ) وَلِيَحْذَرَ الْمَلْبَى فِي حَالِ تَلْبِيسِهِ مِنْ أُمُورٍ يَفْعَلُهَا بَعْضُ الْغَافِلِينَ مِنَ الضَّحْكِ وَاللَّعِبِ وَلَيْكُنْ مَقْبَلًا عَلَى مَا هُوَ بِصَدَدِهِ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ وَلِيَشْعُرَ نَفْسُهُ أَنَّهُ يَجِبُ الْبَارِئُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَإِنَّ أَقْبَلَ عَلَى اللَّهِ بِقَلْبِهِ أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَعْرَضَ أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) أَى أَوْ نَقَصَ .

(٥) لِأَنَّ عَمَرَ وَابْنَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُزِيدَانِ : (لَيْتِكَ لَيْتِكَ) وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ ، لَيْتِكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ . وَحُكْمُ التَّلِيَّةِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ سَنَةٌ وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهَا مِنْ شَرْطِ الْإِحْرَامِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهَا كَالْتَكْبِيرِ لِلصَّلَاةِ ، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَاجِبَةٌ ، وَيَجِبُ بَتَرُكُهَا دَمًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ (١) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّلِيَةِ وَيَسْأَلُ (٢) اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَيَسْتَعِيدُ بِهِ مِنَ النَّارِ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ أَحَبَّ وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنَ التَّلِيَةِ وَيُسْتَحَبُّ قَائِماً أَوْ قَاعِداً أَوْ رَاكِباً وَمَاشِياً وَمُضْطَجِعاً وَجُنْباً وَحَائِضاً وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحَابُّهَا عِنْدَ تَغَايُرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْأَزْمَانِ وَيُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ صُعُودٍ وَهُبُوطٍ وَخُذُوثٍ أَمْرٍ مِنْ رُكُوبٍ أَوْ نَزُولٍ أَوْ اجْتِمَاعٍ رِفَاقٍ أَوْ قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ (٣) وَيُسْتَحَبُّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْخَيْفِ بَنِي وَمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِعَرَفَاتٍ لِأَنَّهُمْ يُسْكُ وَيُسْتَحَبُّ أَيْضاً فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْأَصَحِّ (٤)

وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ فِي الْمَسَاجِدِ عَلَى الْأَصَحِّ (٥) كَمَا يَرْفَعُ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ وَقِيلَ لَا يَرْفَعُ فِي الْمَسَاجِدِ وَقِيلَ يَرْفَعُ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ دُونَ غَيْرِهَا

(١) أى لانه موضع شرع فيه ذكر الله تعالى فيشرع فيه ذكر (رسول الله ﷺ) كالصلاة والأذان قال تعالى (ورفعنا لك ذكرك) أى لا أذكر إلا وتذكر معي لطبي . والأكمل صلاة التشهد وليضم اليها السلام لكرهه إفراد أحدهما عن الآخر ويأتى بالصلاة والسلام بصوت أخفض من التلبية ولا يرفعه لعدم وروده وليتميز عنه . (٢) أى ثم يسأل .

(٣) لما روى جابر رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يلبى اذا رأى ركباً أو صعد أكمة أو هبط واديا وفي أدبار المكتوبات وآخر الليل .

(٤) أى فى الجديد ، والقديم لا يلبى لئلا يشوش على المصلين والمتعبدين .

(٥) محله ان لم يشوش الرجل على نحو قارىء أو ذاكر أو مصل أو طائف أو نائم فان شوش على واحد من هؤلاء برفع صوته أو بفوق ما يسمع نفسه حرم عليه ان كثر التشويش وإلا كره ، والدليل على رفع الصوت بالتلبية ما رواه الترمذى رحمه الله عن جلال بن السائب عن أبيه رضى الله عنهما عن النبي ﷺ وسلم قال (أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية) قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح .

وَلَا يَلْبِي فِي حَالِ طَوَافِ الْقُدُومِ ^(١) وَالسَّعْيِ عَلَى الْأَصْحَ لَأَنَّ لَهَا أَذْكَاراً
مَخْصُوصَةً وَأَمَّا طَوَافُ الْإِفَاضَةِ فَلَا يَلْبِي فِيهِ بَلَا خِلَافٍ لَخُرُوجِ وَقْتِ التَّلِيَةِ
وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ رَفْعُ صَوْتِهِ بِالتَّلِيَةِ ^(٢) بَحِثْ لَا يُضِرُّ ^(٣) بِنَفْسِهِ وَيَكُونُ صَوْتُهُ
دُونَ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَقِبَهَا وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا
بِهَا بَلْ تَقْتَصِرُ عَلَى إِسْمَاعِهَا نَفْسَهَا فَإِنْ رَفَعَتْهُ كَرِهَ ^(٤) وَلَمْ يَحْرَمْ ^(٥)

وَيُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ التَّلِيَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ^(٦) وَيَأْتِي بِهَا مُتَوَالِيَةً
لَا يَقْطَعُهَا بِكَلَامٍ وَلَا غَيْرِهِ ^(٧)

فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ بِاللَّفْظِ ^(٨) نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ

(١) وكذا لا يلبى في طواف الوداع يوم خروجه لعرفة وتكره التلبية في مواضع النجاسات
كغيرها من الأذكار .

(٢) أى إلا المقترنة بالإحرام كما مرّ في قول المصنف (ولا يجهر بها) وينبغي أن يكون صوته
بالدعاء عقب التلبية والصلاة والسلام دون صوته بهما .

(٣) بضم أوله وكسر ثانيه من أضر بخلاف يضره من ضر فانه بفتح أوله وضم ثانيه .

(٤) أى إن كانت وحدها أو بحضرة نحو محرم ومثلها الخشى .

(٥) وأما حرم رفع صوت المرأة بالأذان لأنه يندب الإصغاء إليه وهنا في التلبية لم يحرم كما
نصّ عليه المصنف رحمه الله تعالى لأن كل أحد مشغول بتلبية نفسه .

(٦) أى ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يدعو ثم يلبى ثلاث مرات ثم يصلى ثم يدعو وهذا هو
الأكمل ، فلو أتى بالتلبية مرات عديدة ، أو دون ثلاث ثم صلى ثم دعا كان آتياً بأصل
السنة .

(٧) يستثنى منه كما تقدم سكتة لطيفة عند قوله (والمالك) وحكمة هذه السكتة كما قال
في الحاشية : والله أعلم : الإشعار بأن لا شريك لك بعدها ، إنما أتى به للتتميم والتأكيد
للاستغناء عنه بما سبقه إ.هـ .

(٨) أى يسن له ذلك وإن كره السلام عليه كما سيأتى ، وتأخير الرد الى فراغ التلبية أحب كما
في المؤذن ، ويفرق بين عدم وجوب الرد عليهم ، وبين وجوبه على القارئ لتفويته لشعارهما .
والله أعلم .

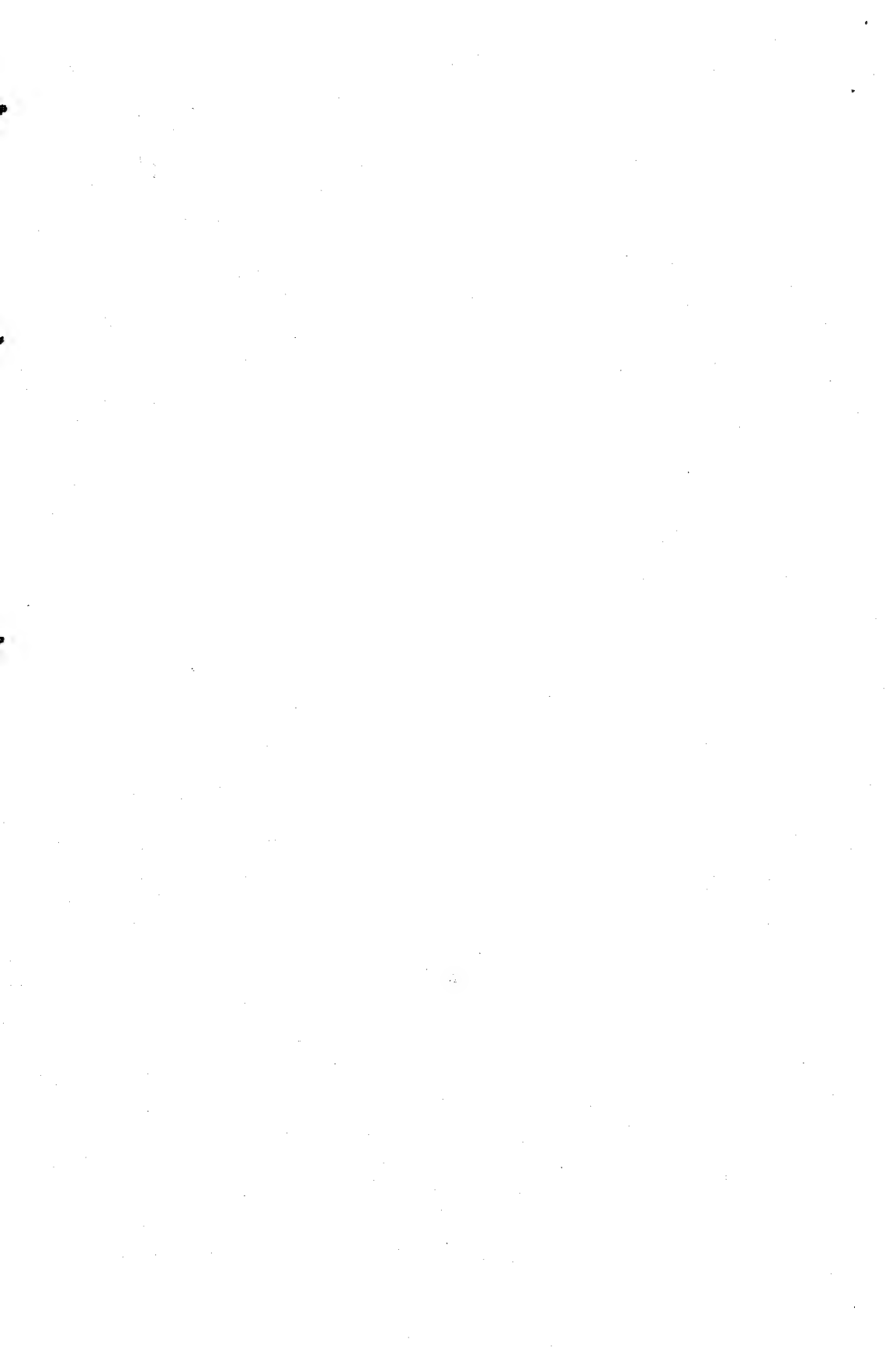
رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِذَا رَأَى (٩) شَيْئًا
فَأَعْجَبَهُ (١٠) فَالَسْتُهُ أَنْ يَقُولَ لِيكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ
التَّلْبِيَةَ بِالْعَرَبِيَّةِ يُلَبِّي بِلِسَانِهِ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ التَّلْبِيَةِ مِنْ حِينَ يُحْرِمُ وَيَبْقَى إِلَى
أَنْ يَشْرَعَ (١١) فِي التَّحَلُّلِ وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا وَاضِحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

أَمَّا صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٩) أى أدرك ، ليشمل الإدراك بجواسه الخمس .
(١٠) قال فى الحاشية : أو أساءه للاتباع فيهما ، لكن الوارد فيه عند الإعجاب (لبيك
إن العيش عيش الآخرة) ، وعند الإساءة فى حفر الخندق لما رآهم وقد نهك أبدانهم
واصفرّت ألوانهم (اللهم إن العيش عيش الآخرة) وحينئذ فيؤخذ أن مَنْ كان فى نسك يأتى
بالتلبية فى الحالتين ، وَمَنْ ليس فى نسك يأتى به (اللهم إن العيش عيش الآخرة) فيهما
وهو ظاهر ، وإن لم أر مَنْ صرّح بذلك . وحكمته أنها تحمل فى الإعجاب على الشكر ،
وفى الإساءة على الصبر إذ معناه : إن الحياة المطلوبة الهنية الدائمة هى حياة دار الآخرة ،
وقيل معناه العمل بالطاعة .

(١١) أى الى رمى أول حصاة من جمرة العقبة .

(فرع) قال فى المجموع : مذهبننا استحباب التلبية فى كل مكان وفى الأمصار والبرارى .
قال العبدى : إظهار التلبية فى الأمصار ومساجدها لا يكره وليس لها موضع تختص به .
قال : وبه قال أكثر الفقهاء قال : وقال أحمد : هو مسنون فى الصحارى ، قال (والإعجبنى
أن يلبي فى المصر ، والله اعلم .



﴿ فصل في محرمات الإحرام ﴾

فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ^(١) سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ ^(٢)

﴿ الْأَوَّلُ اللَّبْسُ ﴾ وَالْمُحْرَمُ ضَرْبَانِ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فَأَمَّا الرَّجُلُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ سِتْرٌ جَمِيعُ رَأْسِهِ أَوْ بَعْضُهُ ^(٣) بِكُلِّ مَا يَعْصِدُ سَاتِرًا ^(٤) سَوَاءً كَانَ مَخِيطًا أَوْ غَيْرَهُ مُعْتَادًا أَوْ غَيْرَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةً وَلَا خِرْقَةً وَلَا قَلَنْسُوَةً مُقَوَّرَةً وَلَا يَعْصِبُهُ بِعَصَابَةٍ ^(٥) وَنَحْوَهَا حَتَّى يَحْرُمَ أَنْ يَسْتُرَ مِنْهُ قَلْدَرًا يَقْصِدُ سِتْرَهُ لَشَجَّةٍ .

(١) أى أو بالقران أو بالإحرام المطلق قبل صرفه اليهما أو إلى أحدهما .

(٢) قال في الحاشية : عدّها بعضهم عشرين وبعضهم عشرة ولا تخالف لأن ما عدا السبعة المذكورة مما زيد داخل فيها قيل حكمة تحريمها الخروج عن العادة ليتذكر به ما هو فيه من العبادة ^٥ وأقول حكمته أيضا - ما أشير اليه في الحديث من مصيره أشعث أغبر ليتذكر بذلك الذهاب الى الموقف الأعظم فيجازى بأعماله فيحمله ذلك على غاية من اتقان تلك العبادة المهمة والإخلاص فيها .

(٣) دخل فيه البياض الذى وراء الأذن مما حاذى أعاليها وهو المعتمد كما في الحاشية .

(٤) أى عُرْفًا ولو شفافًا .

(٥) أى عريضة بحيث لا تقارب الخيط .

وَنَحْوَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ شَجَّةٌ (١)

أَمَّا مَا لَا يُعَدُّ سَاتِرًا فَلَا بَأْسَ بِهِ مِثْلُ أَنْ يَتَوَسَّدَ عِمَامَةً أَوْ سَادَةً
أَوْ يَنْعَمَسَ فِي مَاءٍ (٢) أَوْ يَسْتَظِلَّ بِمِحْمَلٍ (٣) أَوْ نَحْوَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ سَوَاءً
مَسَ الْمِحْمَلِ رَأْسُهُ أَمْ لَا وَقِيلَ إِنَّ مَسَّ الْمِحْمَلِ رَأْسَهُ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ وَلَيْسَ
بشَيْءٍ (٤) وَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَأَطَالَ أَوْ شَدَّ عَلَيْهِ خِيْطًا لَصُدَاعٌ أَوْ

(١) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ مَفْهُومُهُ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ لَزُومِ الْفِدْيَةِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْحَرَمَةِ غَيْرِ مُرَادٍ ،
لِقَوْلِ الْمُجْمُوعِ قَالَ أَصْحَابُنَا : لَوْ كَانَ عَلَى الْمُحْرَمِ جِرَاحَةٌ فَشَدَّ عَلَيْهَا خِرْقَةً ، فَإِنْ كَانَتْ فِي
غَيْرِ الرَّأْسِ فَلَا فِدْيَةَ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ فِي الرَّأْسِ الْخِيْطَ وَغَيْرِهِ
أ. هـ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالْمُرَادُ بِالشَّدِّ هُنَا هُوَ مَجْرَدُ اللَّفِّ لَا الْعَقْدَ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ
الشَّدِّ الْوَاقِعُ فِي نَحْوِ شَدِّ الْأَهْمِيَانِ وَالْخِيْطِ عَلَى الْإِزَارِ أ. هـ . وَهُوَ مُتَجَهٌّ أَنْ لَمْ يَحْتَاجَ لِلْعَقْدِ
لِلْإِسْتِمْسَاكِ عَلَى الْجِرَاحَةِ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهُ جَوَازُ الْعَقْدِ أَيْضًا لَكِنْ مَعَ الْفِدْيَةِ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْعَقْدِ
عَقْدُ الْخِرْقَةِ نَفْسَهَا أَمَّا لَوْ شَدَّ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ الرَّأْسِ خِيْطًا وَرَبَطَهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى عَقْدًا
وَلَا يُحْرَمُ وَلَا فِدْيَةَ بِهِ أ. هـ .

(٢) أَى وَلَوْ كَدْرًا .

(٣) بِمِحْمَلٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ الْأَوَّلَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ أَوْ بِالْعَكْسِ ، وَأَمَّا فَتْحُهُمَا مَعَ فَمِنْ لَحْنِ الْعَوَامِ .

(٤) فِي الْمُجْمُوعِ إِنَّهُ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ .

(مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي الْإِسْتِظْلَالِ بِغَيْرِ مَلَاصِقٍ لِلرَّأْسِ كَالْحِمْلِ وَالسِّيَارَةِ غَيْرِ الْمَكْشُوفَةِ
وَنَحْوَهُمَا)

قَالَ فِي الْمُجْمُوعِ : قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَسْتَظِلَّ فِي الْحِمْلِ بِمَا شَاءَ .
رَاكِبًا وَنَازِلًا ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَقَالَ مَالِكٌ وَاحِدٌ : لَا يَجُوزُ ، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ،
وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَعَدَ تَحْتَ خِيْمَةٍ أَوْ سَقْفٍ جَازَ ،
وَوَافَقُونَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّمَانُ يَسِيرًا فِي الْحِمْلِ فَلَا فِدْيَةَ ، وَكَذَا لَوْ اسْتَظَلَ بِيَدِهِ ، وَوَافَقُونَا
أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ . وَقَدْ يَحْتَاجُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ قَالَ « صَحِبْتُ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَا رَأَيْتُهُ ضَرْبَ فُسْطَاطٍ حَتَّى رَجَعَ » رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ بِإِسْنَادٍ
حَسَنٍ ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ : (أَنَّهُ أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَى بَعِيرِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ قَدْ اسْتَظَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ =

غَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ^(١)

وَلَوْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ حِمْلًا أَوْ زِينًا^(٢) وَنَحَوَهُ كَرِهَ^(٣) وَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْأَصَحِّ
وَلَوْ طَلَى عَلَى رَأْسِهِ بَحْنَاءَ أَوْ طِينٍ أَوْ مَرَهَمٍ فَإِنْ كَانَ رَقِيقًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
وَإِنْ كَانَ ثَخِينًا يَسْتُرُ وَجَبَتِ الْفَدْيَةُ عَلَى الصَّحِيحِ^(٤) وَأَمَّا غَيْرُ الرَّأْسِ مِنَ
الْوَجْهِ وَبَاقِي الْبَدَنِ فَلَا يَحْرُمُ سِتْرُهُ بِالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ وَنَحْوَهُمَا^(٥) وَإِنَّمَا يَحْرُمُ
فِيهِ الْمَلْبُوسُ وَالْمَعْمُولُ عَلَى قَدَرِ الْبَدَنِ أَوْ قَدَرِ عُضْوٍ

= الشمس فقال : « اِضْحَ مَنْ أَحْرَمَتْ لَهُ » رواه البيهقي بإسناد صحيح وعن جابر عن النبي
ﷺ قال : (مامن محرم يضحى للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته
أمه) رواه البيهقي وضعفه ، ودليلنا حديث أم الحصين رضي الله عنها قالت حججنا مع
رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ ،
والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة . رواه مسلم في صحيحه ، ولأنه لا
يسمى لابساً .

(وأما) حديث جابر المذكور فقد ذكرنا أنه ضعيف مع أنه ليس فيه نهى وكذا فعل
عمر ، وقول ابن عمر ليس فيه نهى ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه والله اعلم .

(١) وان قصد بهما الستر .

(٢) الزينيل بكسر الزاي ويجوز فتحها مع حذف النون كوزن رغيف وهو القفّة .

(٣) محله إذا لم يقصد به الستر وإلا حرم هذا إذا لم يسترخ فإن استرخى على رأسه حتى
صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل أو كفاه على رأسه حرم ، ولزمت الفدية ، وإن لم
يقصد به الستر حينئذ لأنه في هذه الحالة يسمى ساتراً عرفاً .

(٤) الدليل على تحريم تغطية رأس المحرم قوله ﷺ في المحرم الذي خرّ عن بغيره ميتاً
(لا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً) رواه الشيخان رحمهما الله .

(٥) أى لإجماع الصحابة ولا يعارضه خير مسلم الذي أخذ به الإمامان أبو حنيفة ومالك
رحمهما الله (ولا تحمروا رأسه ولا وجهه) فقد قال البيهقي رحمه الله تعالى ذكر الوجه وهم من

بعض الرواة وحمله في كتاب الشامل على ما لا بد من كشفه من الوجه ليتحقق به كشف
جميع الرأس على أنه نقل عنهما أنهما لا يقولان بمنع ستر رأس الميت ووجهه . هـ حاشية .

منه^(١) بحيث يحيط به إما بخيطة وإما بغير خيطة^(٢) وذلك كالقميص والسرّاويل والثّبان^(٣) والجبة والقباء والخفّ وكجبة اللبد والقميص المنسوج غير المحيط ودرع الزرد والجوشن^(٤) والجورب والمُلزق بَعْضُهُ بَعْضٌ سِوَاكَ كَانَ مِنَ الْجُلُودِ وَالْقُطْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا وَسِوَاكَ أَخْرَجَ يَدِيهِ مِنْ كُمِ الْقَبَاءِ أَمْ لَا^(٥) وَالْأَصْحَحُّ تَحْرِيمُ الْمَدَاسِ^(٦) وَشَبَّهَهُ بِخِلَافِ

(١) منه أى من البدن قال فى الحاشية : يشمل ما يعمل على قدر الوجه بحيث يستمسك عليه كما يتخذ من الحديد للمقاتل وكيس اللحية إذ ليس المراد بالعضو حقيقته المباشرة للشعر ، وهى كما فى القاموس كل لحم وافر بعظمه ، ومن ثم عبر بعضهم بنحو العضو ، فاستشكال وجوب الفدية فى ذلك بأنها (أى اللحية) من الوجه وهو لا يحرم ستره غفلة عن الحيشة التى قالها المصنف .

(٢) أى كنسج ولزق وضفر وتلبيد وعقد وغيرهما .

(٣) الثبان : سراويل من الجلد قصيرة فوق الركبة غالبا .

(٤) الجوشن : هو الدرع فهو من باب عطف الرديف أو أنّ بينهما نوع مغايرة ، وقوله (والجورب) هو المسمى الآن بالشراب .

(٥) هو كالعباءة والمشلع قال الامام النووى رحمه الله تعالى فى مجموعه : فإن لبسه لزمه الفدية ، وبه قال مالك وحكاه ابن المنذر بمعناه عن الازعاعى . وقال ابراهيم النخعى وأبو حنيفة وأبو ثور والخرق من أصحاب أحمد : يجوز لبسه اذا لم يدخل يده فى كميّه ، ودليلنا على تحريمه حديث ابن عمر أنّ النبى ﷺ فقال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ ، قال : لا يلبس القميص ولا العمامة ، ولا البرنس ، ولا السراويل ، ولا القباء ، ولا ثوبا يمسّه ورّس أو زعفران . رواه البيهقى باسناد صحيح على شرط الصحيح ، قال البيهقى . وهذه الزيادة وهى ذكر القباء صحيحة محفوظة ، وعن ابن عمر أيضا قال : (نهى رسول الله ﷺ عن لبس القميص والأقيّة والسراويلات والخفين إلا أن لا يجد نعلين) رواه البيهقى باسناد صحيح ، ولأنه محيط فكان محرما موجبا للفدية كالجبة (أما) تشبيههم إياه بمن التحف بقميص فلا يصح ، لان ذلك لا يسمى لبسا فى القميص ويسمى لبسا فى القباء ، ولأنه غير معتاد فى القميص ، ومعتاد فى القباء والله أعلم ا.هـ .

(٦) أى المحيط بجوانب الرجل كالكنثرة ونحوها المغطية للأصابع كالتليك ونحوه ، والحاصل : مآظهر منه العقب ورؤوس الأصابع يحل مطلقا وماستر الأصابع فقط أو العقب فقط لا يحل إلا مع فقد النعلين .

النعل فإن لیس شیئاً من هذه لزمه الفدية طال الزمان أم قصر وأما ما لم
يوجد فيه الإحاطة المذكورة فلا بأس به وإن وجدت فيه خياطة فيجوز أن
يرتدى القميص والجبة ويلتحف به في حال النوم وأن يتزر بسرًا ويل أو
بإزار ملق من رقاع مخططة وله أن يشتمل بالعباءة وبالإزار والرداء طاقين
وثلاثة وأكثر وله أن يتقلد السيف^(١) ويشد على وسطه الهميان^(٢)
والمنطقة^(٣) ويلبس الحاتم^(٤) ولو ألقى على نفسه قباء^(٥) أو فرجية وهو
مضطجع فإن كان بحيث لو قام يعدد لابس^(٦) لزمه الفدية وإن كان بحيث لو

(١) قال في المجموع : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز أن يتقلد السيف وبه قال الأكثرون
ونقل القاضي أبو الطيب عن الحسن البصري كراهته . وعن مالك أنه لا يجوز . هـ . أقول :
وعند الإمام أحمد : إن احتاج إليه فله ذلك كما في المغني للإمام ابن قدامة رحم الله
الجميع ، ورحمنا ورحم المسلمين آمين .

(٢) الهميان هو المسمى الآن بالكمر ، والمنطقة : حزام من جلد على هيئة الكمر إلا أنها
ليس فيها موضع للنقود .

(٣) أى ولو بلا حاجة ، والمراد بشدهما ما يشمل العقد وغيره سواء كان فوق ثوب الإحرام
أو تحته ولا يضر الاحتباء بحبوة وغيرها وله أن يلف على وسطه عمامة ولا يعقدها .

(٤) صرح به المصنف في المجموع أيضا ومثل الخاتم الآن الساعة اليدوية فإنهما ليسا
محيطين بالعضو فالأول محيط بجزء من الإصبع والثانية محيط بالمعصم الذى هو جزء من
الساعد ، وقد قال المصنف رحمه الله تعالى : وإنما يحرم فيه - أى البدن - الملبوس والمعمول
على قدر البدن أو قدر عضو منه الخ . وقد ألف شيخنا زكريا بيلا رسالة في جواز لبس
الحرم للساعة اليدوية أسماها آخر ساعة في حكم لبس المحرم للساعة .

(٥) القباء بالمد ، والقصر هو ما يكون مفتوحا من قدام كالشاية والحية والباطو والكوت ،
والمشلع والفرجية والعباءة كما تقدم .

(٦) أى بأن استمسك القباء ونحوه على عاتقه بنفسه من جهة طوقه سواء أدخل يده في
كمى القباء ونحوه ام لا .

قَامَ أَوْ قَعَدَ لَمْ يَسْتَمْسِكْ عَلَيْهِ إِلَّا بِاصْلَاحٍ فَلَا فِدْيَةَ وَلَهُ أَنْ يَغْقِدَ الْإِزَارَ^(٦)
وَيَشُدَّ خِيْطًا وَيَجْعَلَ لَهُ مِثْلَ الْحُجْرَةِ^(٨) وَيَدْخُلَ فِيهَا التَّكَّةُ^(١) .

وَلَهُ أَنْ يَغُرِّرَ طَرْفِي رِدَائِهِ فِي إِزَارِهِ وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الرِّدَاءِ^(٢) وَلَا أَنْ
يُزِرَّهُ وَلَا يَخْلَهُ بِخِلَالٍ أَوْ مِثْلَةٍ^(٣) وَلَا يَرْبُطُ خِيْطًا فِي طَرَفِهِ ثُمَّ يَرْبُطُهُ فِي طَرَفِهِ
الْآخَرَ فَافْهَمْ هَذَا فَإِنَّهُ مِمَّا يَتَسَاهَلُ فِيهِ عَوَامُّ الْحُجَّاجِ وَلَا تَغْتَرَّ بِقَوْلِ إِمَامِ
الْحَرَمَيْنِ يَجُوزُ عَقْدُ الرِّدَاءِ كَالْإِزَارِ فَإِنَّهُ شَاذٌ مَرْدُودٌ وَمُخَالَفٌ لِنَصِّ
الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ تَحْرِيمَ عَقْدِ الرِّدَاءِ عَنْ ابْنِ عُمرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَوْ شَقَّ الْإِزَارَ نِصْفَيْنِ وَلَفَّ عَلَى كُلِّ سَاقٍ نِصْفًا فَهُوَ
حَرَامٌ^(٤) عَلَى الْأَصَحِّ وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ * وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَالْوَجْهُ فِي حَقِّهَا كَرَأْسِ
الرَّجُلِ فَتُسْتَرُّ رَأْسُهَا وَسَائِرُ بَدْنِهَا سِوَى الْوَجْهِ بِالْحَيْطِ وَجَمِيعُ مَا كَانَ لَهَا
السُّتْرُ بِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ وَتُسْتَرُّ مِنْ وَجْهِهَا الْقَدَرُ الْيَسِيرَ

(٦) أى بأن وضع القباء ونحوه منكسا بأن جعل طوقه ممالي رجله وأسفله فوق .

(٧) أى لا بأزارير فى عرفاته فإنه ممتنع ففیه الفدية لكن قيد الغزالي ومجلى رحمهما الله تعالى
بما إذا تقاربت الأزارير بحيث تشبه الخياطة .

(٨) الْحُجْرَةُ بضم الحاء : على وزن حجرة .

(١) التكة بكسر التاء .

(٢) فيه ومابعده الفدية .

(٣) ولا يلصقه بنحو صمغ لأنه يكون فى معنى المحيط من حيث انه يستمسك بنفسه .

(٤) أى إن عقده بخلاف مالوشده بخيط مثلا فإنه لا يحرم ، وقرن بين الشد والعقد بأن
العقد يصير المعقود مستمسكا بنفسه ، فوجدت فيه الإحاطة الممتنعة ، ولا كذلك الشد
عليه بخيط لانه غير مستمسك بنفسه فلا يسمى مُحِيطًا والله أعلم .

الذى يلى الرأس إذ لا يمكن ستر جميع الرأس إلا به^(١)، والرأس عورة تجب المحافظة على ستره ولها^(٢)، أن تسدل على وجهها ثوباً متجافياً^(٣) عنه بخشبة ونحوها سواء فعلته لحاجة من حر أو برد أو خوف فتنة ونحوها أو لغير حاجة فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وإن كان عمداً أو وقعت بغير اختيارها فاستدامت لزمتها الفدية وإن ستر الخنثى المشكل وجهه فقط^(٤)، أو رأسه فقط^(٥)، فلا فدية عليه وإن سترهما معاً^(٦)، لزمته الفدية^(٧).

(١) ولم يعكس لأن الستر أحوط .

(٢) أى بل يجب ذلك عليها عند خشية الفتنة ، فلو تحققت مع وجود السدل المذكور فينبغي وجوب الستر عليها بالملاصق مع الفدية . وعند الحنابلة جواز سدل المرأة الثوب من فوق رأسها لارتفاعه من أسفل ولو مس وجهها ولا فدية للحاجة كمرور الرجال قريباً منها لقول عائشة رضى الله عنها : (كان الركبان يمرون بنا ، ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه) رواه أبو دواد وابن ماجه وغيرهما رحمهم الله تعالى ذكر هذا في المجموع . ولم يأخذ الشافعى بهذا الحديث لأن إسناده ضعيف كما أفاده المصنف في مجموعه ، قال شيخنا زكريا بيلا - متع الله بحياته آمين - في كتابه آخر ساعة - والآن لا يسع المرأة الشافعية إلا أن تقلد هذا المذهب المعتمد لتستتر عن الرجال ولتتخلص من الإثم والفدية فقد عمّ وطمّ اليوم ركوب المرأة مع الرجال الأجانب في الباخرة والطائرة والسيارة واجتماعها بهم في السكن والخيمة زمن موسم الحج ويمرون بها في المطاف والمسعى وعند رمى جمرة العقبة الى آخر كلامه .

(٣) اشترط القاضى ابو يعلى من الحنابلة هذا الشرط كالشافعية في المسدل على وجه المرأة وردّه الموفق في مغنيه بقوله ولم أر هذا الشرط عن أحمد ، ولا هو في الخبر الى آخر كلامه .

(٤) أى بغير محيط أما به فتلزمه الفدية بناءً على حرمة ستر وجه الذكر بمحيط لأن المرأة يحرم عليها ستره مطلقاً ، والرجل يحرم عليه ستره بمحيط .

(٥) هذا بالنسبة للحرمة أما الوجوب فسيأتى .

(٦) أى فى إحرام واحد ، وإن ستر أحدهما فى إحرام والآخر فى إحرام ثان فلا يضر .

(٧) ولا تلزم الخنثى الفدية فيما لو ستر رأسه ثم اتضح بالذكورة أو وجهه ثم اتضح بالأنوثة والله اعلم .

﴿ فرع ﴾ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لِبْسُ الْقَفَّازِينَ^(١) فِي يَدِهِ^(٢) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَيْضًا عَلَى الْأَصْح^(٣)

وَيَلْزَمُهُمَا بَلْبَسُهُ الْفَدِيَّةُ وَلَوْ اخْتَضَبَتْ وَلَفَّتْ عَلَى يَدِهَا خِرْقَةً أَوْ لَفَّتْهَا بِلَا خِضَابٍ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَدِيَّةَ^(٤)

﴿ فرع ﴾ * هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَحْرِيمِ اللَّبْسِ وَالسِّتْرِ هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ غُذْرٌ فَإِذَا لَبَسَ أَوْ سَتَرَ شَيْئًا مِمَّا قُلْنَا إِنَّهُ حَرَامٌ أَتَمَّ^(٥) وَلَزِمَتْهُ الْفَدِيَّةُ الَّتِي يَأْتِي بَيَانُهَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(١) أى وتجب به الفدية لأنه ملبوس على قدر العضو فأشبهه الخف ، ولا يحرم على الرجل ستر وجهه لقوله ﷺ في الذى حَرَّ من بغيره (ولا تخمروا رأسه) فخص الرأس بالنهى ، والقفازان تشبة قفاز ، وهو شراب اليد يعمل لها ، ليقبها من نحو البرد ، ولبس القفاز الواحد كلبس القفازين .

(٢) أى ولو كانت زائدة .

(٣) قال فى المجموع رحمه الله وبه قال عمر ، وعلى ، وعائشة رضى الله عنهم (أقول : وهو مذهب أحمد ومالك كما فى المغنى لابن قدامة لما رواه ابو دواد بإسناد حسن . كما فى المجموع عن ابن عمر رضى الله عنهم أنه نهى ﷺ نهى النساء فى إحرامهن عن القفازين والنقاب ومامسه الورس والزعفران من الثياب من مُعَصْفَرٍ أَوْ خَزٍ أَوْ حَرِيرٍ أَوْ حُلَى أَوْ سِرَاطِيلٍ أَوْ قَمِيصٍ أَوْ خَفٍ . وقال الثوري وأبو حنيفة : يجوز ، وحكى ذلك عن سعد بن أبى وقاص . هـ . أقول : واحتجوا كما فى مغنى ابن قدامة بما روى عنه ﷺ (إحرام المرأة فى وجهها) .

(٤) هو . المعتمد ومثل اللّف الشد ، وإنما حرم على المرأة لبس القفاز لأنه ملبوس عضو ليس بعورة فأشبهه خف الرجل ، وهو الأصح كما فى الحاشية فإن قيل : يلزم عليه حرمة لبسها للخف لأنه أيضا ملبوس عضو ليس بعورة (أجيب) بأن الخف ملبوس عضو هو عورة على الإطلاق بخلاف الكفين فانهما ليسا عورة بالنسبة للصلاة والله أعلم .

(٥) أى ان كان مكلفا أما غيره فالإثم على وليّه إن علم وأقره .

وَأَمَّا الْمَعْدُورُ ففِيهِ صُورٌ : أَحَدُهَا لَوْ اخْتِاجَ (١) الرَّجُلُ إِلَى سِتْرِ رَأْسِهِ أَوْ لِبْسِ الْمَخِيطِ لَحَرَّ أَوْ بَرَدَ أَوْ مُدَاوَاةُ أَوْ نَحْوُهَا أَوْ اخْتِاجَتْ الْمَرْأَةُ إِلَى سِتْرِ وَجْهِهَا (٢) جَارَ وَوَجِبَتْ الْفِدْيَةُ ، الثَّانِيَةُ لَوْ لَمْ يَجِدْ رَدَاءً وَوَجَدَ قَمِيصاً لَمْ يَجْزِ لُبْسُهُ بَلْ يَرْتَدِي بِهِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِزَاراً وَوَجَدَ سَرَائِلَ جَارَ لَهُ لُبْسُهُ (٣) وَلَا فِدْيَةَ (٤) سِوَاءِ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ فَتَقَهُ جَاءَ مِنْهُ إِزَارٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَقِيلَ إِنَّ أَمَكْنَ فَتَقَهُ وَاتَّخَذَ إِزَارَ مِنْهُ لَزِمَ فَتَقَهُ وَلَمْ يَجْزِ لُبْسُهُ سَرَائِلَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَإِذَا لَبَسَهُ ثُمَّ وَجَدَ إِزَاراً وَجَبَ نَزْعُهُ فَإِنْ أَثَرَ عَصَى وَوَجِبَتْ الْفِدْيَةُ

(١) المراد بالحاجة هنا وفي سائر محظورات الإحرام حصول مشقة لا يحتمل مثلها غالباً ، وإن لم تبح التيمم ، ويجب إذا زال العذر النزع فوراً ، وإن ظن عود العذر ، ولو على قرب وله نزع القميص من رأسه فإن استدأف ففدية واحدة .

(٢) أى كما لو خافت من نظير إليها يجرّ لفنتة .
(٣) قال فى الحاشية : فارق هذان ماأتى من وجوب قطع الخف أسفل من الكعبين بالأمر بقطعه ، وكأن وجهه أنه يلزمه من الفتق هنا ظهور عورته وهو ما يستحى منه ، ولو فى الخلوة بخلاف قطع الخف والفرق بخلاف هذا فيه نظر لا يخفى على الفطن ثم رأيت المصنف فى المجموع صوّب أنه لو قدر على أن يستبدل بالسراويل إزاراً واستوت قيمتهما وجب إن لم يمض زمن تبدو فيه عورته وإلا فلا ، وهو يؤيد ما فرقت به ، ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل يتأتى الانتزار به على هيئته اتزر به ولم يجز له لبسه ، فكلامه هنا فى سراويل لا يتأتى الانتزار به على هيئته ، ومثله قميص كذلك ، واعلم إنه لا يجب فى السراويل قطع ما زاد على العورة ، قال فى المجموع لإضاعة المال ا.هـ . وحينئذ فالفرق بينه وبين وجوب قطع الخف الآتى غامض ، إلا ان يفرق ان ما يلى العورة قد يستحى من ظهوره أيضا بخلاف ما يظهر من القدم ا.هـ .

(٤) قال فى المجموع وبه قال أحمد وداود وجمهور العلماء . وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز له لبسه ، وإن عدم الإزار فان لبسه لزمته الفدية ، وقال الرازى من الحنفية : يجوز لبسه وعليه الفدية ، ودليلنا حديث ابن عمر وابن عباس ، أقول : يعنى قول ابن عباس : سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات يقول (السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد النعلين يعنى المحرم) رواه البخارى وسلم .

الثالثة لو لم يجد نعلين جاز لبس المكعب وإن شاء قطع الخفين
 أسفل من الكعبين ولبسهما ولا فدية^(١) وإن لبس المكعب أو المقطوع
 لفقد النعلين ثم وجدتهما وجب النزع فإن أحر عصى ووجب الفدية
 والمراد بفقد الإزار والتعلين أن لا يقدر على تحصيله إما لفقده وإما لعدم
 بذل مالكة وإما لعجز عن ثمنه أو أجرته ، ولو بيع بعين أو نسيئة أو وهب
 له لم يلزمه قبوله وإن أعير وجب قبوله

(١) ظاهره له جواز قطع الخفين مع وجود المكعب ، وبعضهم بحث حرمة القطع لإضاعة
 المال بلا حاجة [تمتة] كل محظور جاز لحاجة فيه الفدية إلا نحو السراويل ، والخفين
 المقطوعين ومايأتى فى دم الحلق والصيد ويعلم مما مر ومايأتى أنه لا تجب الفدية فى اللبس إلا
 على عامد عالم بالحرمة مختار لم يتحلل .

(مذاهب العلماء رحمهم الله تعالى فيما لم يجد نعلين)

قال فى المجموع : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز له لبس خفين بشرط قطعهما أسفل من
 الكعبين ، ولا يجوز من غير قطعهما وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور ، وهو مروى
 عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعروة والنخعي ، وقال أحمد : يجوز لبسهما من غير
 قطع ، وروى ذلك عن عطاء وسعيد بن سالم القداح . واحتج أحمد بحديث ابن عباس
 قال : سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات يقول (السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف
 لمن لم يجد نعلين يعنى الحرم) رواه البخارى ومسلم وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ
 (من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل) رواه مسلم . واحتج
 أصحابنا بحديث ابن عمر أن رجلا سأل النبي ﷺ ما يلبس الحرم من الثياب ؟ فذكر
 الحديث السابق فى أول الفصل الى قوله ﷺ (إلا أحداً لا يجد النعلين فليلبس الخفين
 وليقطعهما أسفل من الكعبين) رواه البخارى ومسلم ، وأجاب الشافعى والأصحاب عن
 حديثى ابن عباس وجابر بأن حديث ابن عمر فيه زيادة فالأخذ به أولى ولأنه مفسر وخبر
 ابن عباس مجمل فوجب ترجيح حديث ابن عمر . قال الشافعى : وابن عمر وابن عباس
 حافظان عدلان لا مخالفة بينهما . لكن زاد أحدهما زيادة فوجب قبولها . والله أعلم . هـ .
 أقول : وللإمام أحمد رواية بقطع الخفين ونحوها حتى يكونا أسفل من الكعبين قال الموفق
 رحمه الله والأولى قطعهما عملاً بالحديث الصحيح حديث ابن عمر وخروجا من الخلاف
 وأخذاً بالاحتياط .

﴿ النوع الثاني من محرمات الاحرام الطيب ﴾ فَإِذَا أُحْرِمَ حُرْمٌ عَلَيْهِ (١) أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ أَوْ فِرَاشِهِ بِمَا يُعَدُّ طَيِّباً (٢) وَهُوَ مَا يَظْهَرُ فِيهِ قَصْدُ التَّطَيَّبِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقْصُودٌ آخَرُ

وذلك كالمسك والكافور (٣) والعود والعنبر والصندل والزعفران والورس والورد والياسمين واللينوفر (٤) والبنفسج والترجس (٥) والخيري والريحان (٦) والتسرين والمرزنجوش (٧) والريحان الفارسي وهو الضيمران (٨) وما أشبهها ولا يخرم ما لا يظهر فيه قصد الرائحة وإن كان له رائحة طيبة كالقواكه الطيبة الرائحة كالسفرجل والتفاح والأترج (٩) والنارج وكذا الأدوية كالدارصيني

(١) أى على المحرم ولو أخشم

(٢) قال في الحاشية : أى على العموم والقول بأنه يعتبر عرف كل ناحية فيما يتطيبون به غلط كما في الروضة وأصلها ا.هـ.

(٣) يشمل الكافور والحنى والميت .

(٤) هو بنون مفتوحة ويسمى أيضا (النينوفر) بنونين بينهما ياء .

(٥) هو بنون مفتوحة فراء فجيم مكسورة فمهملة ، وقوله (والخيري) هو بخاء مكسورة فياء ساكنة فراء مهملة فياء مشددة : شجر ، وفي قول ريحان طيب الريح يوضع في الدهن ، وهو ضربان : أصفر وأحمر والأصفر أطيب ريحا .

(٦) أى العري .

(٧) طيب تجعله المرأة في مشطها يضرب الى الحمرة وقوله والريحان هو بفتح الراء والعامه تكسرها .

(٨) قال في الحاشية والأفصح (الضومران) وهو نبت برى . وفي المجموع عن التص أن الكاذى بالمعجمة ولو يابساً طيب . وينبغي تقييده في اليابس ، بما اذا كان بحيث لو رش عليه الماء ظهر ريحه ، ومثله في ذلك فيما يظهر الفاغية وهى ثمر الحناء .

(٩) أى بهمة مضمومة وتاء ساكنة أو مضمومة .

وَأَقْرَفُلٌ وَالسَّنْبُلُ وَسَائِرُ الْأَبَازِيرِ الطَّيِّبَةِ وَكَذَا الشَّيْحُ وَالْقَيْصُومُ
وَالشَّقَائِقُ وَسَائِرُ أَزْهَارِ الْبَرَارِي الطَّيِّبَةِ الَّتِي لَا تُسْتَبْتُ قَصْدًا وَكَذَا نُورٌ^(١)
الْتِفَاحُ وَالْكُمَثْرَى وَغَيْرُهُمَا وَكَذَا الْعَصْفَرُ وَالْحِنَاءُ فَلَا يَحْرُمُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ
وَلَا فِدْيَةٌ فِيهِ

﴿ وَأَمَّا الْأَدْمَانُ فَضَرَبَانِ ﴾ دُهْنٌ هُوَ طَيِّبٌ وَدُهْنٌ لَيْسَ بِطَيِّبٍ فَأَمَّا
مَا لَيْسَ بِطَيِّبٍ كَالزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ وَالسَّمْنِ وَالزَّبْدِ وَشَبْهَاهَا فَلَا يَحْرُمُ الْأَدْمَانُ
بِهِ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ حُكْمِ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ
(وَأَمَّا) مَا هُوَ طَيِّبٌ كَدُهْنِ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسَجِ فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ
وَالثِّيَابِ وَأَمَّا دُهْنُ الْبَابِ الْمَنْشُوشِ^(٢) وَهُوَ الْمَخْلُوطُ بِالطَّيِّبِ فَهُوَ طَيِّبٌ
وَعَبْرُ الْمَخْلُوطِ لَيْسَ بِطَيِّبٍ

وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ الْكُخْلِ الَّذِي فِيهِ طَيِّبٌ وَدَوَاءُ الْعَرَقِ الَّذِي فِيهِ طَيِّبٌ
وَيَحْرُمُ أَكْلُ طَعَامٍ فِيهِ طَيِّبٌ ظَاهِرُ الطَّعْمِ أَوْ الرَّائِحَةِ^(٣) فَإِنْ كَانَ مُسْتَهْلَكًا
فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ دُونَ الرَّائِحَةِ وَالطَّعْمِ لَمْ يَحْرُمَ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ
خَفِيفَتْ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ أَوْ الثَّوْبِ الْمُطَيَّبِ بِمُرُورِ الزَّمَانِ وَالْعُبَارِ وَنَحْوِهِ فَإِنْ
كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ فَاحَتْ رَائِحَتُهُ حَرُمَ اسْتِعْمَالُهُ فَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ
فَقَطُّ^(٤) لَمْ يَحْرُمَ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ انْعَمَرَ طَيِّبٌ فِي غَيْرِهِ كَمَاءٍ وَرَدَّ قَلِيلٌ

(١) أى زهر

(٢) المنشوش كما فى الحاشية هو بفتح الميم واسكان النون وبمعجمتين بينهما واو من
(النشيش) وهو صوت نحو الماء عند غليانه ، وألحق فى الأم بالبان المنشوش فى الحرمة
الزئبق وهو بفتح الزاى واسكان النون وفتح الموحدة بعدها قاف دهن الياسمين الأبيض ،
والحق بعضهم بدهن الأترج دهن زهر النارنج لاعتبار الطيب به وان كان النارنج أو زهره
ليس بطيب ، وكدهن الأترج دهن زهره كما هو ظاهر ا.هـ .

(٣) إنما يحرم فى المسائل الثلاث التى ذكرها إذا ظهر طعم الطيب أو ريحه فلا يشترط
اجتماعهما ا.هـ . حاشية .

(٤) أى ولم تظهر الرائحة عند رش الماء عليه .

الْمَحَقِّ فِي مَاءٍ لَمْ يَحْرُمَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ بَقِيَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ حَرُمَ
وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ لَمْ يَحْرُمَ عَلَى الْأَصَحِّ

﴿واعلم﴾ أَنَّ الاسْتِعْمَالَ الْمَحْرَمَ فِي الطِّيبِ هُوَ أَنْ يُلصَقَ الطِّيبُ
بِدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ فِي ذَلِكَ الطِّيبِ ^(١) فَلَوْ طَبَّ جُزْأً مِنْ بَدَنِهِ
بِغَالِيَةٍ أَوْ مَسِكَ مَسْحُوقٍ وَنَحْوَهُمَا لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ سِوَاءَ أَلَصَقَهُ بِظَاهِرِ الْبَدَنِ أَوْ
بَاطِنِهِ بَانَ أَكَلَهُ ^(٢) أَوْ اخْتَقَنَ بِهِ أَوْ اسْتَعَطَّ وَلَوْ رَبَطَ مَسْكًا أَوْ كَافُورًا أَوْ
غَنَبَرًا فِي طَرَفِ إِزَارِهِ ^(٣) لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ وَلَوْ رَبَطَ الْعُودَ فَلَا بَأْسَ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ
تَطْيِيبًا وَلَا يَحْرُمُ أَنْ يَجْلِسَ فِي حَائِثٍ عَطَّارٍ أَوْ فِي مَوْضِعٍ يُبَخَّرُ أَوْ عِنْدَ
الْكَعْبَةِ وَهِيَ تُبَخَّرُ أَوْ فِي بَيْتٍ يَتَبَخَّرُ سَاكِنُوهُ وَإِذَا عُبِقَتْ ^(٤) بِهِ الرَّائِحَةُ فِي
هَذَا دُونَ الْعَيْنِ ^(٥) لَمْ يَحْرُمَ وَلَا فِدْيَةٌ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمَوْضِعَ لِاسْتِمَامِ
الرَّائِحَةِ لَمْ يَكُرْهُ وَإِنْ قَصَدَهُ لِاسْتِمَامِهَا كُرْهُ ^(٦) عَلَى الْأَصَحِّ وَفِي
قَوْلٍ لَا يَكُرْهُ وَلَوْ اخْتَوَى عَلَى مَجْمَرَةٍ فَتَبَخَّرَ بِالْعُودِ بَدَنُهُ أَوْ ثَوْبُهُ
عَصَى وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ وَلَوْ اسْتَرَوَحَ إِلَى رَائِحَةِ طِيبٍ مَوْضُوعٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ^(٧) كُرْهُ
وَلَمْ يَحْرُمَ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ تَطْيِيبًا وَلَوْ مَسَّ طِيبًا فَلَمْ يَغْلُقْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ عَيْنِهِ لَكِنْ

(١) فلو وضع الورد والرياحين ببذنه أو ثوبه من غير شئ لم يحرم لأن الوجه المعتاد في التطيب
بها الشم بوضع الأنف عليها أو أخذها باليد وشمها .

(٢) محله في غير العود فلو أكله فلا فدية عليه لأنه لا يعد تطيباً إلا بالتبخير به .

(٣) أى في نفس الإزار أما لو ربطه في خرقه ثم ربطها في الإزار فلا بأس كما سيأتى قريباً .

(٤) عُبِقَتْ بكسر الباء .

(٥) أى عين البخور وذلك دخانه إذ هو عين جزئه .

(٦) أى للخلاف في وجوب الفدية .

(٧) يعتاد التطيب بالصاغة بالبدن .

عَقَّتْ به الرَّائِحَةُ فلا فِدْيَةَ على الْأَصَحَّ وفي قَوْلٍ ^(١) يَحْرُمُ وتَجِبُ به الفِدْيَةُ
ولو شَمَّ الْوَرْدَ فَقَدْ تُطِيبَ ولو شَمَّ ماء الْوَرْدِ ^(٢) ، فليس مُتَطَيِّبًا وإنما اسْتِعْمَالُهُ
أَنْ يَصُبَّهُ على بَدَنِهِ أو ثَوْبِهِ فلو حَمَلَ مِسْكًَا أو طيبًا ^(٣) صَرِدَ في كَيْسٍ أو
خُرْقَةٍ مَشْدُودَةٍ أو قَارُورَةٍ مُصَمَّمةِ الرَّأْسِ ^(٤) ، أو حَمَلَ الْوَرْدَ في ظَرْفٍ ^(٥) ، فلا
إِثْمَ عليه ولا فِدْيَةَ وإن كان يَجِدُ رَائِحَتَهُ ولو حَمَلَ مِسْكًَا في فَأْرَةٍ ^(٦) ، غيرِ
مَشْقُوقَةِ الرَّأْسِ فلا فِدْيَةَ على الْأَصَحَّ وإنْ كانت مَشْقُوقَةُ الرَّأْسِ ^(٧) لَزِمَتْهُ
الفِدْيَةُ ^(٨) ، ولو جَلَسَ على فِرَاشٍ مُطِيبٍ أو أَرْضٍ مُطَيَّبَةٍ أو نَامَ عليهما مُفْضِيًا
بِبدَنِهِ أو مَلْبُوسِهِ إليهما أَثِمَ وَلَزِمَتْهُ الفِدْيَةُ فلو فَرَشَ فَوْقَهُ ثَوْبًا ثُمَّ جَلَسَ عليه
أو نَامَ فلا فِدْيَةَ لكنْ إِنْ كان الثَّوبُ رَقِيقًا ^(٩) كَرِهَ ولو دَاسَ بِنَعْلِهِ طيبًا لَزِمَتْهُ
الفِدْيَةُ ^(١٠)

-
- (١) قال في الحاشية هو ضعيف وإن صححه جماعة ، ونص عليه في الأم والإملاء .
(٢) أى من غير إلصاق بالبدن أو الثوب وكلامه يشمل ما فيه مسك أو غيره .
(٣) عطف عام على خاص .
(٤) أى مسدودته .
(٥) الورد من الرياحين وقد تقدم أن التطيب بها إنما يكون بأخذها بيده وشمها أو وضع أنفه
عليها .
(٦) الفأرة الجلدة التى فيها المسك .
(٧) ولو يسيرا .
(٨) أى إن علق به شيء من عين الطيب وإلا فلا إثم ولا فدية ، كما يفهم من كلام
المصنف رحمه الله الآتى في قوله ولو مس طيبا بنعله الخ .
(٩) أى ومنع الثوب الرقيق الطيب من أن يعلق به شيء منه والا فهو كالعدم . وقوله كره
أى لانه لايقطع عنه رائحة الطيب بالكلية .
(١٠) أى إن علق به شيء .

﴿ فرع ﴾ إِنَّمَا يَحْرُمُ الطَّيْبُ وَتَجِبُ فِيهِ الْفَدْيَةُ إِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُهُ عَنْ قَصْدٍ (١) فَإِنْ كَانَ تَطَيَّبَ نَاسِيًا (٢) لِإِحْرَامِهِ أَوْ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِ الطَّيْبِ أَوْ مُكْرَهًا (٣) فَلَا إِثْمَ وَلَا فَدْيَةَ وَلَوْ عَلِمَ تَحْرِيمَ الطَّيْبِ وَجَهْلَ كَوْنِ الْمُسْتَعْمِلِ طَيِّبًا فَلَا إِثْمَ وَلَا فَدْيَةَ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ مَسَّ طَيِّبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا لَا يَلْعَلُ مِنْهُ شَيْءٌ فَكَانَ رَطْبًا فَفِي وَجُوبِ الْفَدْيَةِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَجَحَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ قَوْلًا وَالْأَظْهَرُ تَرْجِيحُ عَدَمِ الْوُجُوبِ (٤) وَمَتَى لَصِقَ طَيِّبًا بِبَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ عَلَى وَجْهِهِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ عَصَى وَلَزَمَهُ الْفَدْيَةُ وَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الْمَبَادَرَةُ إِلَى إِزَالَتِهِ (٥) فَإِنْ أَخَّرَ عَصَى بِالتَّأَخِيرِ عَصِيَانًا آخَرَ وَلَا تَكَرَّرَ بِهِ الْفَدْيَةُ وَمَتَى لَصِقَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَحْرُمُ وَلَا يُوجِبُ الْفَدْيَةَ بَأَنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ أَلْفَتْهُ الرِّيحُ عَلَيْهِ لَزَمَتْهُ الْمَبَادَرَةُ إِلَى إِزَالَتِهِ فَإِنْ أَخَّرَ مَعَ الْإِمْكَانِ عَصَى وَلَزَمَتْهُ الْفَدْيَةُ وَإِزَالَتُهُ تَكُونُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ يَابِسًا فَإِنْ كَانَ رَطْبًا فَيَغْسِلُهُ أَوْ يُعَالِجُهُ بِمَا يَقْطَعُ رِيحَهُ وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَأْمُرَ غَيْرُهُ بِإِزَالَتِهِ (٦)

فَإِنْ بَاشَرَ إِزَالَتَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضُرْ (٧)

- (١) أى واختيار ومثله فى هذا النوع الأول من اللبس ونحوه كما مر .
 - (٢) أى وإن كثّر الطيب .
 - (٣) فلو طيب المحرم غيره فالفدية على الفاعل حيث لا اختيار للمفعول به نظير ماأتى فى المحلوق .
 - (٤) هو المعتمد .
 - (٥) أى لو بغير ماء ولا فرق فيما ذكر بين تطيب عصى به وغيره .
 - (٦) أى حيث لا تراخى فيه وإلا حرم .
 - (٧) أى وإن طال زمن الإزالة لأنها ترك ولو توقفت إزالته على أجرة مثل فاضلة عما ذكر الفقهاء فى الفطرة لزمته ، فإن قيل : ينبغى أن لا يتولى المحرم إزالة الطيب الرطب الذى علق به بنفسه إذا قدر على إزالته بغيره فوراً على وجه لا ضرر عليه فيه لأنه مباشر للطيب مع إمكان الاحتراز عنه ، (اجيب) بأن المؤثر مباشرة فيها نوع ترفه ولو بوجهه ، وهذا لا ترفه فيه ألْبَتَةً لَأَنَّ إزالته ترك له . ولو أراد إزالته بنفسه وأمكنته بمس وبغيره كانت بغيره أولى .
- لا واجبة ا.هـ . حاشية بتصرف .

(مذاهب العلماء رحمهم الله تعالى في الطيب مأخوذة من المجموع)

قال في المجموع : قد ذكرنا أنَّ الطيب حرام على المحرم ، وهذا يجمع عليه ، ومذهبنا أنه لا فرق بين أن يتبخر أو يجعله في بدنه أو ثوبه وسواء كان الثوب مما ينفض الطيب أم لم يكن . قال العبدري : وبه قال أكثر العلماء ، وقال أبو حنيفة : يجوز للمحرم أن يتبخر بالعود والنَّد ولا يجوز أن يجعل شيئاً من الطيب في بدنه ويجوز أن يجعله على ظاهر ثوبه فإن جعله في باطنه وكان الثوب لا ينفض فلا شيء عليه ، وإن كان ينفض لزمه الفدية - دليلنا حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (لا يلبس ثوباً مسه ورس أو زعفران) رواه البخاري ومسلم وهو عام يتناول ما ينفض وغيره .

(فرع) الحناء ليس بطيب عندنا كما سبق ولا فدية ، وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : طيب يوجب الفدية - دليلنا حديث رواه البيهقي عن عائشة رضي الله عنها سئلت عن الحناء والخطاب فقالت « كان خليلي ﷺ لا يحب ريحه » قال البيهقي : فيه الدلالة على أن الحناء ليس بطيب .

(فرع) إذا لبس ثوباً معصفاً فلا فدية ، والعصفر ليس بطيب ، هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وجابر وعبدالله بن جعفر وعقيل بن أبي طالب وعائشة وأسماء وعطاء قال : وكرهه عمر بن الخطاب ومن تبعه الثوري ومالك ومحمد بن الحسن وأبو ثور وقال أبو حنيفة : إن نفض على البدن وجبت الفدية ، وإلا وجبت صدقة . دليلنا قوله ﷺ : « وليلبس ما أحب من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حرير » . من بعض حديث رواه أبو داود بإسناد حسن .

(فرع) إذا حصل الطيب في مطبوخ أو مشروب : فإن لم يبق له طعم ولا لون ولا رائحة فلا فدية في أكله ، وإن بقيت رائحته وجبت الفدية بأكله عندنا كما سبق . وقال أبو حنيفة : لا فدية ، ودليلنا أنَّ مقصود الطيب وهو الترفه باقٍ .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن في تحريم الریحان قولين (الأوضح) تحريمه ووجوب الفدية . وبه قال ابن عمر وجابر والثوري ومالك وأبو ثور وأبو حنيفة . إلا أنَّ مالكا وأبا حنيفة يقولان يحرم ولا فدية . قال ابن المنذر : واختلف في الفدية عن عطاء وأحمد ، ومن جوزه وقال هو حلال لا فدية فيه : عثمان وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وإسحق . قال العبدري وهو قول أكثر الفقهاء .

(فرع) قد ذكرنا أنَّ مذهبنا جواز جلوس المحرم عند العطار ولا فدية فيه . وبه قال ابن المنذر ، قال : وأوجب عطاء فيه الفدية ، وكره ذلك مالك .

فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ أَوْ زَمِنًا لَا يَقْدَرُ عَلَى الْإِزَالَةِ فَلَا تَمُوتُ وَلَا فِدْيَةٌ كَمَنْ أَكْرَهَ
عَلَى التَّطِيبِ فَإِنَّهُ مَعْدُورٌ

﴿ النوع الثالث (١) دهن شعر الرأس واللحية ﴾ (٢) ﴿ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ دَهْنُهُمَا
بِكُلِّ دُهْنٍ سِوَاكَ كَانَ مُطِيبًا أَوْ غَيْرَ مُطِيبٍ كَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَدُهْنِ الْجَوْزِ

(١) دليل هذا النوع ما فيه من التزيين المنافي لحديث (المحرم أشعث أغبر) أى شأنه
المأمور به ذلك .

(٢) أى ولو من امرأه ، والواو هنا بمعنى (أو) ، وقوله (دَهْن) بفتح
الدال بمعنى التدهين ، ومثل شعر اللحية سائر شعور الوجه ماعدا شعر الخد والجبهة
والأنف فيحرم على المحرم ولو قصر الزمن دهن شعر رأسه ووجهه ماعدا شعر الخد والوجه
والأنف ، وإن كان الشعر مخلوقا لا رأس الأقرع والأصلع فى محله وذقن الأمرد قبل زمن
إنباته ، وليحترز المحرم عند أكل الدسم كسمن ولحم وشحم من تلويث العنفة أو الشارب
فانه مع العلم والتعمد حرام تجب فيه الفدية ، ولو لشعرة واحدة أو بعضها .

(مسائل فى مذاهب العلماء فى أدهان المحرم بدهن غير مطيب مأخوذة من المجموع)
[فرع] قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت والشيرج والسمن والزبد ونحوها من الأدهان غير
المطيبة لا يحرم على المحرم استعمالها فى بدنه ، ويحرم عليه فى شعر رأسه ولحيته . وقال الحسن
ابن صالح: يجوز استعمال ذلك فى بدنه وشعر رأسه ولحيته وقال مالك: لا يجوز أن يدهن
بها أعضائه الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويجوز دهن الباطنة ، وهى ما يوارى باللباس
وقال أبو حنيفة كقولنا فى السمن والزبد ، وخالفنا فى الزيت والشيرج فقال يحرم استعماله فى
الرأس والبدن .. وقال أحمد إذا دهن بزيت أو شيرج فلا فدية فى أصح الروايتين سواء يدهن
ورأسه ، وقال داود يجوز دهن رأسه ولحيته وبدنه بدهن غير مطيب . واحتج أصحابنا
بحديث فرقد السبخى الزاهد رحمه الله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما أن
رسول الله ﷺ (أدهن بزيت غير مقنت وهو محرم) رواه البيهقى وهو ضعيف ، وفرقد غير
قوى عند المحدثين . قال الترمذى : « وهو ضعيف غريب لا يعرف إلا من حديث فرقد ،
وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد » وقوله (غير مقنت أى غير مطيب . وإذا لم يثبت الحديث
تعين المصير الى حديث آخر وهو أن الذى جاء الشرع به استعمال الطيب ، وهذا ليس
منه ، فلا يثبت تحريمه . هذا دليل على من حرمه فى جميع البدن .. أما من أباحه فى الرأس
واللحية فالدليل عليه ما ذكره المصنف . أقول يعنى أبا اسحق الشيرازى صاحب المذهب
رحمه الله وما ذكره هو قوله (لأنه يرجل الشعر ويزينه) .

وَاللُّوزَ وَلَوْ دَهْنَ الْاَقْرَعُ رَأْسُهُ وَهُوَ الَّذِي لَا يَنْبُتُ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ بِهَذَا الدَّهْنِ
فَلَا بَأْسَ وَكَذَا لَوْ دَهْنُ الْأَمْرُدُ ذَقْنُهُ فَلَا بَأْسَ وَلَوْ دَهْنٌ مُحْلُوقُ الشَّعْرِ رَأْسُهُ
عَصَى عَلَى الْأَصْحَ وَلَزِمَهُ الْفِدْيَةُ وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ هَذَا الدَّهْنِ فِي جَمِيعِ
الْبَدَنِ سِوَى الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَلَوْ كَانَ فِي رَأْسِهِ شَجَّةٌ فَجَعَلَ الدَّهْنَ فِي بَاطِنِهَا
فَلَا فِدْيَةَ

﴿النوع الرابع﴾ الحلق وقلم الظفر فيَحْرُمُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ بِحَلْقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ أَوْ نَتْفِ
أَوْ إِحْرَاقٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ^(١) سِوَاءٍ فِيهِ شَعْرُ الرَّأْسِ وَالْإِطِ وَالْعَانَةِ وَالشَّارِبِ وَغَيْرِهَا مِنْ
شُعُورِ الْبَدَنِ حَتَّى يَحْرُمَ بَعْضُ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ أَى مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ
وَإِزَالَةُ الظُّفْرِ كإِزَالَةِ الشَّعْرِ فَيَحْرُمُ قَلْمُهُ وَكَسْرُهُ وَقَطْعُ جُزْءٍ مِنْهُ فَإِنْ فَعَلَ
شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَصَى وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ^(٢) وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَشْطُ لَحْيَتِهِ وَرَأْسِهِ إِنْ
أَدَّى إِلَى نَتْفِ شَيْءٍ مِنَ الشَّعْرِ ^(٣) فَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَيْهِ لَمْ يَحْرُمَ لَكِنْ يُكْرَهُ فَإِنْ
مَشَطَ فَتَنَفَّ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ فَإِنْ سَقَطَ شَعْرٌ فَشَكَ هَلْ انْتَفَى بِالْمَشْطِ أَمْ كَانَ

= [فرع] قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أَنَّ للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والشيرج
والسمن . قال : وأجمع عوام أهل العلم على أنه له دهن بدنه بالزيت والشحم والشيرج
والسمن .. قال : وأجمعوا على أنه ممنوع من حيث استعماله الطيب في جميع بدنه والله
اعلم .

(١) أى من سائر وجوه الإزالة فيشمل الزائل بواسطة حَكِّ رجل الراكب في نحو قتب
فتجب فيه الفدية وإن احتاج لذلك غالباً لإمكان الاحتراز عنه كما في الحاشية وفي التحفة
حتى يشرب دواء مزيل مع العلم والتعمد فيما يظهر .
(٢) وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم أى شيئاً من شعرها وألحق به سائر شعور البدن
وإزالة الظفر بجامع أن في كل ترفها ينافي كون المحرم أشعث أغبر أى شأنه المأمور به ذلك
أى ليكون كذلك .

(٣) أى باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر فإن لم يعرف له عادة . كذلك ، فإن ظن الانتفاف
حرم ، والا فلا فيما يظهر . ه حاشية .

مُنْتَسِلًا فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصْحَ وَلَوْ كَشَطَ جِلْدَ رَأْسِهِ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ أَوْ
بَعْضَ أَصَابِعِهِ وَعَلَيْهِ شَعْرٌ أَوْ ظَفْرٌ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُمَا تَابِعَانِ (١) غَيْرُ
مَقْصُودَيْنِ (٢) وَيَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَخْلُقَ شَعْرَ الْحَلَالِ (٣) وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ خَلْقُ
شَعْرِ الْمَحْرَمِ فَإِنْ خَلَقَ حَلَالٌ أَوْ مُحْرَمٌ شَعْرَ مُحْرَمٍ آخَرَ أَثِمَ (٤)

فَإِنْ كَانَ خَلَقَ بِإِذْنِهِ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ (٥) وَإِنْ خَلَقَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِأَنْ
كَانَ نَائِمًا أَوْ مَكْرَهًا أَوْ مُعْمًى عَلَيْهِ (٦) أَوْ سَكَتَ (٧) فَلَا أَصْحَ أَنَّ الْفِدْيَةَ عَلَى
الْحَالِقِ وَقِيلَ عَلَى الْمَخْلُوقِ

فَعَلَى الْأَصْحَ لَوْ امْتَنَعَ الْحَالِقُ مِنْ إِخْرَاجِهَا فَلِلْمَخْلُوقِ مُطَالِبَتُهُ (٨)
بِإِخْرَاجِهَا عَلَى الْأَصْحَ وَلَوْ أَخْرَجَهَا الْمَخْلُوقُ (٩) عَنِ الْحَالِقِ بِإِذْنِهِ جَازٌ وَبِغَيْرِ
إِذْنِهِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصْحَ وَلَوْ أَمَرَ حَلَالٌ حَلَالًا بِخَلْقِ شَعْرِ مُحْرَمٍ نَائِمٍ فَالْفِدْيَةُ
عَلَى الْأَمْرِ إِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْحَالِقُ الْحَالَ فَإِنْ عَرَفَ فَعَلَيْهِ عَلَى الْأَصْحَ (١٠)

﴿ فِرْع ﴾ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْخَلْقِ وَالْقَلَمِ بِغَيْرِ عُذْرٍ فَأَمَّا إِذَا كَانَ

(١) أَى لِلْجِلْدِ وَالْيَدِ وَالْأَصْبَعِ . (٢) أَى سِوَاهُ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ لِعُذْرِ أَم لَا .
(٣) أَى بِإِذْنِهِ وَإِلَّا أَثِمَ وَعُزِّرَ وَعَلِمَ الرِّضَا كَالِإِذْنِ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْإِثْمِ مُطْلَقًا وَلِعَدَمِ التَّعْزِيرِ إِنْ
صَدَّقَهُ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ . هَذَا تَعْلِيْقٌ عَنْ ابْنِ الْجَمَالِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤) أَى لِاتِّكَافِهِ
مَحْرَمًا .

(٥) أَى لِإِضَافَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ مَعَ انْفِرَادِهِ بِالتَّرْفَةِ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الْإِثْمِ ، فَإِنْ قِيلَ : الْمُبَاشَرَةُ
مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْأَمْرِ فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ؟ (أَجِيبُ) بِأَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ نَفْعُهُ عَلَى الْأَمْرِ
بِخِلَافِ مَا إِذَا عَادَ كَمَا لَوْ غَضِبَ شَاةٌ فَأَمَرَ قَصَّابًا بِذَبْحِهَا لَمْ يَضْمَنْهَا إِلَّا الْغَاصِبُ .

(٦) أَى أَوْ مَجْنُونًا أَوْ صَبِيًّا لَا يُمَيِّزُ .

(٧) أَى بِأَنْ كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى مَنَعِهِ .

(٨) هُوَ الْمُعْتَمِدُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِسَبَبِهِ وَنَسَكِهِ .

(٩) وَمِثْلُهُ غَيْرُهُ .

(١٠) هُوَ الْمُعْتَمِدُ .

بُعْدَرُ فَلَا إِثْمَ

وَأَمَّا الْفِدْيَةُ ففِيهَا صَوْرٌ : مِنْهَا النَّاسِي وَالْجَاهِلُ فَعَلَيْهِمَا الْفِدْيَةُ عَلَى الْأَصَحِّ (١)
لَأنَّ هَذَا إِتْلَافٌ فَلَا يَسْقُطُ ضَمَانُهُ لِعَدْرِ كِتَالَفِ الْمَالِ وَمِنْهَا مَالُو كَثَرِ الْقَمَلِ
فِي رَأْسِهِ أَوْ كَانَ بِهِ جِرَاحَةٌ أَخَوَجُهُ أَذَاهَا إِلَى الْحَلْقِ أَوْ تَأَذَّى بِالْحَرِّ لَكثَرَةِ
شَعْرِهِ فَلَهُ الْحَلْقُ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَمِنْهَا لَوْ نَبَتَتْ شَعْرَةٌ أَوْ شَعْرَاتٌ دَاخِلَ جَنْفِهِ
وَتَأَذَّى بِهَا قَلْعَهَا وَلَا فِدْيَةَ (٢) وَكَذَا لَوْ طَالَ شَعْرُ حَاجِبِهِ أَوْ رَأْسُهُ وَغَطَّى

(مذاهب العلماء فيما لو حلق محرم رأس حلال)

قال المصنف رحمه الله تعالى في المجموع : جاز ولا فدية وبه قال مالك وأحمد وداود ،
وقال أبو حنيفة : لا يجوز فإن فعل فعلى الخالق صدقة كمالو حلق رأس محرم . دليلنا أنه حلق
شعراً لأحرمة له بخلاف شعر المحرم ولو حلق حلال شعر محرم نائم أو مكروه فقد ذكرنا أن
الأصح عندنا وجوب الفدية على الخالق . وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور وابن المنذر ، وقال
أبو حنيفة : تجب على المخلوق ولا يرجع بها على الخالق ، وقال عطاء : من أخذ من شارب
المحرم فعليهما الفدية أ . هـ

(١) الأصح في المجموع كما في الحاشية ان المعنى عليه والمجنون والصبي اذا لم يكن لهم تمييز
لا فدية عليهم ولا على وليهم وإن خالف قاعدة الإتلاف لنسبة نحو الناسي لتقصيره لشعوره
بفعله ، بخلاف نحو المجنون ، وأيضا فكل من الحلق والقلم ليس إتلافا محضاً بل يتردد بينه
وبين الاستمتاع فغلب في نحو الناسي شبه الإتلاف ، وفي نحو المجنون شبه الاستمتاع لما
ذكر ، والفرق بأن نسك نحو المجنون ناقص فلا يحتاج للجبر فلا تأثير له ، والمغمى عليه
النائم بخلاف من أثم بتعاطي ما يزيل عقله بمسكر أو غيره لأنه كالصاحي . وعلم مما تقرر
هنا وفيما يأتي في آخر الكتاب على الكلام على الفدية القاعدة المشهورة وهي أن ما كان
اتلافا محضاً كقتل الصيد لا يؤثر فيه الجهل والنسيان ، وما كان استمتاعاً وترفعها يؤثر فيه .
وما أخذ شيها من الجانبين تارة يقلب فيه الأول ، وتارة يقلب فيه الثاني والله اعلم .
(٢) يفرق بين عدم وجوب الفدية هنا وبين وجوبها فيما لو كثر القمل . أسه بأن الضرر هنا
أشد والله اعلم .

عَيْنَهُ قَطَعَ الْمَعْطَى وَلَا فِدْيَةَ وَكَذَا لَوْ الْكَسَرَ بَعْضُ ظُفْرِهِ وَتَأَذَّى بِهِ قَطَعَ
الْمُنْكَسِرَ وَلَا يَقْطَعُ مَعَهُ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئاً .

﴿ النوع الخامس ﴾ عَقْدُ النِّكَاحِ فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ ^(١) أَنْ يُزَوِّجَ أَوْ يَتَزَوَّجَ

وَكُلُّ نِكَاحٍ كَانَ الْوَلِيُّ فِيهِ مُحْرِمًا أَوْ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ بَاطِلٌ
وَيُجْزَأُ الْخُطْبَةُ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى الْأَصَحِّ لَكِنْ تُكْرَهُ وَيُجْزَأُ أَنْ يَكُونَ
الْمُحْرِمُ شَاهِدًا فِي نِكَاحِ الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ وَتُكْرَهُ خُطْبَةُ الْمَرْأَةِ فِي
الْإِحْرَامِ وَلَا تُحْرَمُ .

(١) كالْمُحْرَمِ وَكَيْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ فَاسِدًا وَيَسْتَشْنَى نَوَابِ الْإِمَامِ وَالْقَاضِي فَلَكَ كُلُّ مَنَّهُمْ إِذَا
كَانَ حَلَالًا أَنْ يَعْقِدَ مَعَ إِحْرَامِ مُسْتَنَبِيهِ لِعُمُومِ وَلَا يَتَمَّ بِه فَارْقُوا الْوَكْلَاءَ . وَكُنْكَاحُهُ إِذْنُهُ لِعَبْدِهِ
أَوْ مَوْلَاهُ فِي النِّكَاحِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْأُوجْهِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ .

(/فروع) كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْأَبْعَدِ بَلْ يَزَوِّجُ
السُّلْطَانُ أَوْ الْقَاضِي وَلَوْ وَكَّلَ حَلَالٌ حَلَالًا فِي التَّزْوِيجِ ثُمَّ أَحْرَمَ أَحَدُهُمَا أَوْ الْمَرْأَةُ زَوْجَ بَعْدَ
التَّحْلِيلَيْنِ بِالْوَلَايَةِ السَّابِقَةِ ، وَلَوْ وَكَّلَ حَلَالٌ مُحْرَمًا لِيُوكَلَ حَلَالًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مُحْرَمٌ حَلَالًا
لِيُزَوِّجَهُ إِذَا حُلَّ جَازٌ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي وَقْعِ الْعَقْدِ حَالِ الْإِحْرَامِ ، وَلَا يَتَنَبَّهُ ، فَإِنْ
أَدْعَتْ وَقْعَهُ فِيهِ صَدَقَ بِيَمِينِهِ ، وَفِي عَكْسِهِ تَصَدَّقَ بِيَمِينِهَا بِالنِّسْبَةِ لَوْ جُوبِ الْمُسَمَّى وَسَائِرُ
مُؤَنِّ النِّكَاحِ وَيُحْكَمُ بَانْفِسَاخِهِ ، وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ فِيهِ وَقَالَتْ : لَا أَدْرِي حَكْمَ بَيِّطْلَانِهِ ، وَلَا مَهْرَ
لَهَا لِأَنَّهُ لَمْ تَدْعِهِ وَالْإِحْرَامُ الْفَاسِدُ كَالصَّبِيحِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ، وَيُجْزَأُ أَنْ تَرْفُضَ
الْمَحْرمَةَ إِلَى الْحَلَالِ وَعَكْسُهُ نَعَمْ لَا يَبْعَدُ كِرَاهَةُ ذَلِكَ كَالْخُطْبَةِ الْآتِيَةِ بَلْ أَوَّلَى أ. هـ .

مذاهب العلماء رحمهم الله تعالى في نكاح المحرم

قال المصنف في مجموعه : قد ذكرنا أنَّ مذهبنا أنه لا يصح تزوج المحرم ولا تزويجه ، وبه
قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وهو مذهب عمر بن الخطاب
وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن بشار
والزهري ومالك وأحمد وإسحق وداود وغيرهم رضوان الله عليهم . وقال الحكم والثوري وأبو
حنيفة يجوز أن يتزوج ويزوج ، واحتجوا بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ : (تزوج
ميمونة وهو محرم) رواه البخاري ومسلم . واحتج أصحابنا بحديث عثمان رضي الله عنه أن =

= رسول الله ﷺ قال (لا يَنْكح المحرم ولا يُنكح) رواه مسلم . (فإن قيل) : المراد بالنكاح الوطء . فالجواب أن اللفظ إذا اجتمع فيه عُرف اللغة وعُرف الشرع قَدِمَ عرف الشرع لأنه طارئ ، وعُرف الشرع أن النكاح : « العقد » لقوله تعالى : (فانكحوهن بإذن أهلهن) (ولا تعضلوهن أن ينكحن ..) (فانكحوا ما طاب لكم من النساء ..) وفي الحديث الصحيح : (ولا تُنكح المرأة على عمتها) وفي الصحيح (انكحى أسامة) . والمراد بالنكاح في هذه المواضع وشبهها العقد دون الوطء وأما قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وقوله تعالى (الزانى لا ينكح إلا زانية ..) فانما حملناه على الوطء بدليل قوله ﷺ (حتى تذوق عسيلته) .

الجواب الثانى : ان فى الحديث (لا يَنْكح ولا يُنكح ولا يخطب) والخطبة تراد للعقد وكذلك النكاح . قالوا يحمل (ولا يخطب) على أنه لا يخطب الوطء بالطلب والاستدعاء . (والجواب) أن الخطبة المقرونة بالعقد لا يفهم منها الا الخطبة المشهورة وهى طلب التزويج وأما الجواب عن حديث ابن عباس فى نكاح ميمونة : فإن الروايات اختلفت فى نكاحها . فروى يزيد بن الأصم عنها وهو ابن أختها أن النبى ﷺ (تزوجها وهو حلال) رواه مسلم . وعن أبى رافع أن رسول الله ﷺ (تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما) رواه الترمذى وقال حديث حسن . قال أصحابنا : وإذا تعارضت الروايات تعين الترجيح فرجحنا رواية الأكثرين أنه تزوجها حلالا والترجيح الآخر وهو أن رواية تزوجها حلالا من جهة ميمونة رضى الله تعالى عنها وهى صاحبة القصة ، وأبى رافع ، وكان السفير بينهما فهما أعرف ، فاعتماد روايتهما أولى .

(فرع) اذا تزوج المحرم فنكاحه باطل عندنا وعند الجمهور ، ويفرق بينهما تفرقة الأبدان بغير طلاق . وقال مالك وأحمد : يجب تطليقها لتحل لغيره ييقن لشبهة الخلاف فى صحة النكاح . يودلينا أن العقد الفاسد غير منعقد ، فلا يحتاج فى إزالته الى فسخ كالبيع الفاسد وغيره ، وفى هذا جواب عن دليلهم .

(فرع) قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا صحة رجعة المحرم ، وبه قال مالك والعلماء الا أحمد فى أشهر الروايتين عنه . دليلنا أنها ليست بنكاح وإنما نبى الشرع عن النكاح والله أعلم ١ هـ مختصراً . أقول قال العلامة منصور البهوتى الحنبلى رحمه الله تعالى فى كتابه كشف القناع : وتباح الرجعة للمحرم وتصح لأنها إمساك أ هـ فلعل المذهب اختيار الرواية الأخرى .

(النوع السادس) الجماعُ ومُقدماؤه فيَحْرُمُ على المحرم الوطء (١) في القبل والدبر من كل حيوانٍ وتَحْرُمُ المباشرةُ (٢) فيما دون الفرج بشهوة (٣) كالمفاحضة (٤) والقبلة واللمس باليد بشهوة ولا يحرم والقبلة بغير شهوة وهذا التحريم في الجماع يستمر حتى يتحلل التحليلين وكذا المباشرة بغير الجماع يستمر تحريمها على القول الأصح وعلى قول يحل بالتحلل الأول وحيث حرّمنا المباشرة فيما دون الفرج فبأشَر عامداً عالماً لزمه الفدية (٥) ولا يفسد نسكه وإن بآشَر ناسياً فلا شيء عليه بلا خلاف سواء أنزل أم لا .

والاستمناء (٦) باليد يُوجب الفدية ولو كرّر النظر إلى امرأة فأنزل من غير مباشرة ولا استمناء فلا فدية عليه عندنا ولا عند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله وقال أحمد في رواية تجب بدنة وفي رواية شاة وأما الوطء في

(١) والدليل على تحريم الجماع ومقدماته على المحرم : قوله تعالى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والرفث الجماع . ومعنى (لا رفث) : لا ترفثوا . لفظه خير ومعناه النهي .

(٢) أى ولو لغلام . والمباشرة هى إصاق البشرة - وهى ظاهر الجلد - بالبشرة .

(٣) الشهوة : اشتياق النفس الى شيء ، وينبغى أن يتنبه لذلك من يحج بحليلة ، لاسيما عند إركابها وتنزيلها فمتى وصلت بشرته لبشرتها بشهوة أثم ولزمته الفدية ، وإن لم ينزل أهد كبدى أهد إعانة الطالبين .

(٤) أى والمعاقبة . (تنبيه) يحرم على الحلال (مباشرة المحرمة حيث لا يجوز له تحليلها ، ويحرم على المحرمة تمكين الحلال من مباشرتها والله اعلم .

(٥) محله مالم يجامع بعدها ، وإلا دخل وأحبها وهو الشاة فى واجب الجماع من بدنه إذا كان قبل التحليلين أو شاة إذا كان بين التحليلين .

(٦) الاستمناء هو طلب خروج المنى بيده أو بيد غيره . وقوله يوجب الفدية أى إن أنزل ، ومثله التقبيل والمباشرة ولو لذكر بشهوة بدون حائل أنزل أم لا فيهما الفدية .

قَبْلَ الْمَرْأَةِ أَوْ ذُبْرَهَا أَوْ ذُبْرَ الرَّجُلِ وَالْبَهِيمَةِ فَيَفْسُدُ بِهِ الْحَجُّ إِنْ كَانَ قَبْلَ
التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ^(١) سِوَاءَ قَبْلِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَوْ بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ التَّحَلُّلَيْنِ لَمْ يَفْسُدِ
الْحَجُّ^(٢) وَإِنْ جَامَعَ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ فَرَاغِهَا فَسَدَتْ^(٣) وَإِذَا فَسَدَ الْحَجُّ أَوْ

(١) يشمل من فاتته الحج وهو المعتمد ، كما في الحاشية فحيث جامع قبل التحلل منه
بنحو الطواف المتبوع بالسعى والخلق فسد بشرط العلم والعمد والاختيار والتميز وكذا تلزمه
الفدية لو فعل شيئا من محرمات الاحرام قبل ذلك ، ولا فرق في الإفساد والاثم بالوطء بين
الفاعل والمفعول المكلف وكذا تلزم كلا منهما الفدية لو فعل شيئا من محرمات الإحرام قبل
ذلك .

(٢) أى ولكن تجب به شاة أو سُبُعُ بَدَنَةٍ أو سُبُعُ بَقَرَةٍ أو صوم ثلاثة أيام أو التصدق
بثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع . وتكرر الفدية بتكرار الوطء .
(٣) أى إن كانت مفردة أما القارن فعمرته تابعة لحجه صحةً وفساداً كما يحل له معظم
المحظورات بعد التحلل وإن لم يأت بافعالها . فإن جامع قبل التحلل الأول ، فسد نسكاه ،
وإن كان قد أتى بصورة أعمال العمرة بتمامها كأن طاف وسعى وحلق قبل الوقوف تعدياً أو
لعذر أو حلق بعده ولم يحصل التحلل الأول وإن جامع بعده لم يفسد وإن لم يأت بجميع
أفعال العمرة كأن رمى وحلق فقط .

الْعُمْرَةُ (١) وَجَبَ عَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ (٢) وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ (٣) وَتَلَزَمُهُ (٤) بَدَنَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقْرَةٌ .

(١) أى بالوطء بشرط العلم والعمد والاختيار والتمييز . وكون الوطء قبل التحللين في الحج وفي العمرة قبل تمامها . هذا اذا كانت مفردة والا فهي تابعة للحج كما تقدم ، ولا فرق في إفساد ما ذكره في الإثم بالوطء بين الفاعل والمفعول المكلف ، وأما الفدية فلا تلزم إلا للرجل ^٥ المواقع لأنه لم يؤثر بالكفارة في الحديث في إفساد الصوم الا هو ولأن الكفارة غرم مالى يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر فلا يجب على الموطوءة . وعند العلامة المحقق ابن حجر المكي رحمه الله تعالى في فدية الجماع تفصيل وهو لزوم الكفارة للرجل إن كان زوجا محرما مكلفاً وإلا فعليها حيث لم يكرهها وكذا لو زنت أو مكنت غير مكلف . وفي الكردى ما نصه : والذي يتلخص مما اعتمده الشارح - يعنى ابن حجر المكي في كتبه - أن الجماع في الإحرام ينقسم على ستة أقسام : (أحدها) مالا يلزم به شيء لا على الواطئ ولا على الموطوءة ولا على غيرها ، وذلك إن كانا جاهلين معذورين بجهلهما أو مكهرين أو ناسيين للإحرام أو غير مميزين . (ثانيها) ما تجب به البدنة على الرجل الواطئ فقط ، وذلك فيما اذا استجمع الشروط من كونه عاقلاً بالغاً عالماً متعمداً مختاراً وكان الوطء قبل التحلل الأول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستجمعة للشروط أم لا . (ثالثها) ما تجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما اذا كانت هي المحرمة فقط وكانت مستجمعة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وأن كان محرماً (رابعها) ما تجب به البدنة على غير الواطئ والموطوءة وذلك في الصبي المميز إذا كان مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه . (خامسها) ما تجب به البدنة على كل من الواطئ . والموطوءة وذلك فيما إذا زنى المحرم بمحرمة أو وطئها بشبهة مع استجماعها شروط الكفارة . ^٥ (سادسها) ما تجب فيه فدية مخيرة بين شاة أو إطعام ثلاثة اصع لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما اذا جامع مستجمعا لشروط الكفارة السابقة بعد الجماع المفسد أو جامع بين التحللين . هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبعاً لشيخ الاسلام زكريا واعتمد الشمس الرملى والخطيب الشرينى تبعاً لشيخهما الشهاب الرملى أنه لا فدية على المرأة مطلقاً هـ إعانة الطالبين .

(٢) أى فيعمل ما كان يعمل قبل الإفساد ، ويجتنب ما كان يجتنبه قبله والا لزمته الفدية ، فعلم أنه يحرم الجماع ثانياً قبل التحلل منه ويجب به شاة كما تقدم .

(٣) أى إن كان ما أفسده غير قضاء ، والا فالواجب قضاء واحد بخلاف البدنة فتكرر بحسب تكرار الإفساد (٤) أى المحرم سواء كان ذكراً أو أنثى إذ هو المحدث عنه في جميع هذا النوع بدليل قول المصنف في آخر المحرمات والمرأة كالرجل في جميعها . والله أعلم .

وسَيَأْتِي إِيضَاحُ الْبَدَنَةِ (١) فِي بَابِ الدَّمَاءِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى وَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْفُورِ (٢) هَذَا إِذَا جَامَعَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ فَإِنْ
كَانَ نَاسِيًا (٣) أَوْ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ

(١) حاصله كما في الحاشية مع زيادة واختصار : أنه يجب به (أى بالجماع المفسد للنسك) بدنة فبقرة فبيع شياه ، ومثلها سُبُع من سَبْع بدنات كما هو ظاهر فطعام مجزئ في الفطرة بقيمة البدنة بالنقد الغالب بسعر مكة في غالب الأحوال كما في الكفاية عن النص وغيره لكن خالفه جمع متأخرون فقالوا يعتبر سعرها حال الوجوب . قال في التحفة وأوجه منهما اعتبار حالة الأداء لما يأتى في الكفارات ومصرف ذلك مساكين الحرم ، والمستوطن أولى فإن عجز صام عن كل مد يوماً ويكمل المنكسر وواجب الطعام غير مقدر فلا يتعين لكل مسكين مد لكن الأفضل أن لا يزداد كل على مدين ولا ينقص عن مد فإن عجز صام عن كل مد يوماً ويكمل المنكسر ، واحتج لوجوب البدنة بأن عمر وابنه عبد الله أفتيا بذلك وكذا ابن عباس وأبو هريرة رضى الله تعالى عن الجميع . وأما الرجوع الى البقرة والسبع من الغنم فلائنهما في الأضحية كالبدنة وأما الرجوع الى الاطعام فلأن الشرع عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الإطعام فرجع إليه هنا عند العذر ، فلو تصدق بالدرهم لم يجزه ، ويجزئ في الإبل والغنم الذكر والأنثى .

(٢) أى ولو في سنة الإفساد إن أمكن كما لو أفسد الحرم نسكه ثم أحصر وتحلل والوقت باقٍ لزمه قضاؤه من سنته فوراً أو شرط التحلل بمرض فتحلل ثم شفى والوقت باقٍ فله قضاؤه من سنته وتسمية ما ذكر قضاءً إنما هو بالمعنى اللغوى المجوز لاطلاق الأداء على القضاء وعكسه ومثل الحج في وجوب قضائه فوراً كل عبادة تعدى بإخراجها عن وقتها وكل كفارة تعدى بسببها فيجب ادائها فوراً (تنمة) قال في الحاشية (فرع) للمفرد المفسد لأحد النسكين أن يقضيه مع الآخر قرانا أو تمتعا ، وللمتمتع والقارن القضاء إفراداً ، ولا يسقط بذلك الدم وعلى القارن المفسد بدنة ، ودم للقران وعليه دم آخر في القضاء وإن كان مفرداً كما في الروضة . وبحث البلقيني أنه في المتمتع يلزمه دمان آخران ، دم للقران الذى التزمه بالافساد ودم للتمتع الذى فعله ، وهو متجه ، لكن صرح الشيخان بأنه لا فرق بين المتمتع والقارن ، ولو فات القارن الحج فأتت العمرة وعليه دمان للفوات والقران وقضاء كقضاء المفسد فيما مرّ أه .

(٣) في معنى الناسى كما في الحاشية من أحرم عاقلاً ثم جنّ أو أغمى عليه . وفي معنى الجاهل من رمى جمرة العقبة قبل نصف الليل ظاناً أنه بعده وحلق ثم جامع فلا فدية عليه =

أَوْ جُومِعَتِ الْمَرْأَةُ مُكْرَهَةً^(١) لَمْ يَفْسُدِ الْحَجُّ عَلَى الْأَصَحِّ^(٢) وَلَا فِدْيَةٌ
أَيْضاً عَلَى الْأَصَحِّ .

= كما في المجموع . (فإن قيل) يجب القضاء على من ظن دخول الليل أو بقاءه فافطر
وتسحر ثم ظهر أنه أكل نهارا ولم يجب القضاء هنا (أجيب) كما في الحاشية بأن علامة
الليل أو النهار من شأنها أن تكون ظاهرة لكل أحد فخطؤه مع ذلك يشعر بمزيد تقصير
بخلاف دخول نصف الليل الثاني فإنه لا يعرفه إلا الفذ النادر فلا تقصير هنا ، وأيضاً
فقضاء الحج صعب فسقط بأدنى عذر والله أعلم .

- (١) مثلها الرجل اذا جامع مكرهاً لأنَّ الأصح تصور إكراهه عليه كما في المجموع
(٢) مقابله الفساد ووجوب الفدية فيسنّ في الصور الثلاث إخراج البدنة والقضاء خروجاً
من الخلاف ، ويقال بنظيره في كل مسألة فيها خلاف لم يخالف سنة صحيحة أو يضعف
مدركه جداً كأن يخالف قياساً جلياً .

(تنمة) جاء ما يأتي في الحاشية : إذا جامع زوجته أو أمته فسد حجها بأن كانت
طائفة عالمة بالتحريم ذاكراً للإحرام ولزمه الاذن لها في القضاء وعليه لها ما زاد من النفقة
بسبب السفر ، وإن لم يسافر معها ، وإذا غضبت أو ماتت لزمه أن يستأجر من ماله من
يحج عنها فوراً ، وإذا خرجا معاً سنّ ، وقيل وجب أن يفتقرا من حين الإحرام الى التحلل
الثاني ، ومكان الجماع أكد . والمراد بالافتراق أن لا يخلو بها بحيث يتمكن من وقاعها أو
مقدماته بل وأن لا ينظر إليها إن حشى أنه يؤدي الى ذلك . ولو أحرم مجامعا لم ينقذ أو
حال النزاع انعقد صحيحاً لأن النزاع ليس بجماع ، ولو ارتد في نسكه بطل من أصله ولا
مضى ولا قضاء وإن أسلم فوراً . إ.هـ .

(مذاهب العلماء رحمهم الله تعالى في مسائل من مباشرة المحرم المرأة ونحوها)

قال المصنف رحمه الله تعالى في مجموعة (إحداها) إذا وطئها في القبل عامداً عالماً بتحريمه قبل الوقوف بعرفات ، فسد حجه بإجماع العلماء ، وفيما يجب عليه خلاف لهم ، فمذهبنا أن واجبه بدنة كما سبق وبه قال مالك وأحمد وهو مذهب جماعات من الصحابة رضي الله عنهم وقال أبو حنيفة عليه شاة لبدنة وقال داود : هو مخير بين بدنة وبقرة وشاة .

(الثانية) إذا وطئها بعد الوقوف بعرفات قبل التحللين فسد حجه وعليه المضى في فاسده ولدنة والقضاء هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يفسد ، ولكن عليه بدنة وعن مالك رواية أنه لا يفسد دليلنا أنه وطئ في إحرام كامل فأشبهه الوطء قبل الوقوف . احتجوا بالحديث « الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد تم حجه » قال أصحابنا : هذا متروك الظاهر بالإجماع فيجب تأويله وهو محمول على أن معناه فقد أمن الفوات .

(الثالثة) إذا وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثاني لم يفسد حجه عندنا ، ولكن عليه الفدية ، ووافقنا أبو حنيفة في أنه لا يفسد وقال مالك إذا وطئ بعد حجة العقبة وقبل الطواف لزمه أعمال عمرة ولا يجزئه حجة لأن الباقي عليه أعمال عمرة ، وهي الطواف والسعى والحلق ، وقالوا : فيلزمه الخروج إلى الحل ويحرم بعمره ويلزمه الفدية وعن أحمد روايتان الفدية هل هي شاة أو بدنة (الرابعة) إذا وطئ في الحج وطئاً مفسداً لم يزل بذلك عقد الإحرام بل عليه المضى في فاسده والقضاء ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وقال الماوردي والعبدي هو قول عامة الفقهاء . وقال داود : يزول الإحرام بالفساد ويخرج منه بمجرد الفساد وحكاها الماوردي عن ربيعة أيضاً قال وعن عطاء نحوه قال : واستدلوا بحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) رواه مسلم قالوا والفساد ليس مما عليه أمره . وقياساً على الصلاة والصوم ، واستدل أصحابنا بإجماع الصحابة ولأنه سبب يجب به قضاء الحج فوجب أن لا يخرج به من الحج كالفوات ، والجواب عن الحديث أن الذي عليه ليس أمر صاحب الشرع إنما هو الوطء ، وهو مردود ، وأما الحج فعليه أمر صاحب الشرع « وأما » قياسهم على الصوم والصلاة فجوابه أنه يخرج منهما بالقول فكذا بالإفساد بخلاف الحج ، ولأن محظورات الصلاة والصوم تنافيها بخلاف الحج . (الرابعة) إذا وطئ امرأته وهما محرمان فسد حجها وقضيا وفرق بينهما في الموضع الذي جامعها فيه فلا يجتمعان بعد التحلل . وهل التفريق واجب أو مستحب ؟ فيه قولان أوجهان عندنا (أصحابهما) مستحب . وقال مالك وأحمد واجب ، وزاد مالك فقالا يفترقان من حيث يحرمان ولا ينتظر موضع الجماع ، وقال عطاء وأبو حنيفة : لا يفرق بينهما ولا يفترقان ، ومن قال بالتفريق عمر وعثمان وابن

عباس وسعيد بن المسيب والثوري وإسحق وابن المنذر ، واحتج أبو حنيفة بالقياس على الوطء في نهار رمضان ، فإنهما إذا قضيا لا يفترقان واحتج أصحابنا بأن ما قلناه قول الصحابة ، ولأنه لا يؤمن إذا اجتمعا أن يتذكرا ما جرى فيتوقا اليه فيفعلاه ، والجواب عن قياسه على الصوم أنه زمنه قصير ، فإذا تاق أمكنه الجماع بالليل بخلاف الحج . (الخامسة) إذا أحرم بالحج أو بالعمرة من موضع قبل الميقات ثم أفسده لزمه في القضاء الإحرام من ذلك الموضع ، وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وأحمد وإسحق وابن المنذر رضي الله عنهم وحكى ابن المنذر عن النخعي أنه يحرم من المكان الذي جامع فيه . وقال مالك وأبو حنيفة إن كان حاجاً كفاه الإحرام من الميقات ، وإن كان معتمراً فمن أدنى الحل واحتجنا بأن النبي ﷺ قال لعائشة (ارفضى عمرتك) ثم أمرها أن تحرم من التعميم بالعمرة (رواه البخاري ومسلم واحتج أصحابنا بأنها مسافة وجب قطعها في أداء الحج فوجب في القضاء كالميقات وأما حديث عائشة فإنها صارت قارئة فأدخلت الحج على العمرة . ومعنى (ارفضى عمرتك) أى دعى إتمام العمل فيها واقتصرى على أعمال الحج فإنها تكفيك عن حجك وعن عمرتك ولهذا قال ﷺ لها في صحيح مسلم وغيره (طوافك وسعيك يجزئك لحجك وعمرتك) فهذا تصريح بأنها لم تبطلها من أصلها ، بل أعرضت عن أعمالها منفردة لدخولها في أعمال الحج ، وقد بسطت هذا التأويل بأدلته الصحيحة الصريحة في شرح صحيح مسلم رحمه الله تعالى والله اعلم .

(السادسة) قد ذكرنا أن مذهبا أنه يلزم من أفسد حجه بدنة . وبه قال ابن عباس وعطاء وطاووس ومجاهد ومالك وأبو ثور والثوري وإسحق إلا أن الثوري وإسحق قالوا : إن لم يجد بدنة كفاه شاة ، وعندنا وعند آخرين أن لم يجد بدنة فبقرة فإن فقدوها فبيع من الغنم فإن فقدوها أخرج بقيمة البدنة طعاما ، فإن فقد صام عن كل مد يوما ، وعن أحمد رواية أنه مخير بين هذه الخمسة ، وسبق بيان مذهب أبى حنيفة في المسألة الأولى والثانية . ودليلنا آثار الصحابة . (السابعة) إذا وطئ القارن فسد حجه وعمرته ولزمه المضى في فاسدهما وتلزمه بدنة للوطء . وشاة بسبب القران فإنه (قضى) لزمه أيضاً شاة أخرى سواء قضى قارنا أم مفردا لانه توجه عليه القضاء قارنا فإذا قضى مفردا لا يسقط عنه دم القران . قال العبدري وبهذا كله قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : إن وطئ قبل طواف العمرة فسد حجه وعمرته وعليه المضى في فاسدهما ، والقضاء وعليه شاتان شاة لافساد الحج وشاة لافساد العمرة ويسقط عنه دم القران ، فإن وطئ بعد طواف العمرة فسد حجه ، وعليه القضاء وذبح شاة ولا تفسد عمرته فيلزمه بدنة بسببها ، ويسقط عنه دم القران قال ابن المنذر : ومن =

= قال يلزمه هدى واحد عطاء وابن جريج ومالك ، والشافعي وإسحق وأبو ثور وقال الحاكم يلزمه هديان . (الثامنة) إذا أفسد الحرم والمحرمه حججهما بالوطء فقد ذكرنا الخلاف في مذهبننا انه هل يلزمهما بدنة أو بدنتان ، قال ابن المنذر : وأوجب ابن عباس وابن المسيب والضحاك والحاكم وحماد والثوري وأبو ثور على كل واحد منهما هدياً ، وقال النخعي ومالك على كل واحد منهما بدنة ، وقال أصحاب الرأي ان كان قبل عرفة فعلى كل واحد منهما شاة ، وعن احمد روايتان (إحداهما) يجزئهما هدى (والثانية) على كل واحد منهما هدى . وقال عطاء واسحق لزمهما هدى واحد . (التاسعة) اذا جامع مراراً فقد ذكرنا ان الأصح عندنا أنه يجب في المرة الأولى بدنة وفي كل مرة بعدها شاة قال ابن المنذر : وقال عطاء ومالك واسحق : عليه كفارة واحدة ، وقال أبو ثور : لكل وطء بدنة ، وقال أبو حنيفة : ان كان في مجلس واحد قدم وإلا فدمان وقال محمد : ان لم يكن كفر عن الأول كفاه لهما كفارة والافعليه للثاني كفارة أخرى . دليلنا أن الثاني مباشرة محرمة مستقلة لم تفسد نسكا فوجبت فيها شاة كالمباشرة بغير الوطء (العاشرة) لو وطىء امرأة في دبرها أو لاط برجل أو أتى بهيمة ، فقد ذكرنا ان الصحيح عندنا أنه يفسد حجه وعمرته بكل واحد من هذا وقال أبو حنيفة البهيمة لا تفسد ، ولا فدية ، وفي الدبر روايتان ، وقال داود : لا تفسد البهيمة واللواط . (الحادية عشرة) لو وطئها فيما دون الفرج لم يفسد حجه عندنا ، وعليه شاة في أصح القولين وبدنة في الآخر . سواء أنزل أم لا ، وكذا قال جمهور العلماء لا يفسد ، ومن قاله الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ، قال سعيد بن جبير والثوري وأحمد وأبو ثور وعليه بدنة ، وقال أبو حنيفة دم . وقال ابن المنذر عندى عليه شاة . وقال عطاء والقاسم ابن محمد والحسن ومالك واسحق رحمهم الله ان أنزل فسد حجه ولزمه قضاؤه . وعن أحمد في فساده روايتان ، وأما إذا قبلها بشهوة فهو عندنا كالوطء فيما دون الفرج فلا يفسد الحج وتجب شاة في الأصح وبه قال ابن المسيب وعطاء وابن سيرين والزهري وقتاده ومالك والثوري وأحمد واسحق وابو حنيفة وأبو ثور ، وقال ابن المنذر رحمه الله : رويننا ذلك عن ابن عباس ، وروينا عنه أنه يفسد حجه ، وعن عطاء رواية انه يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه ، وعن سعيد بن جبير أربع روايات : (إحداهما) كقول ابن المسيب رحمه الله (والثانية) عليه بقرة (والثالثة) يفسد حجه (والرابعة) لا شيء عليه بل يستغفر الله تعالى .

(الثانية عشرة) لو ردَّ النظر إلى زوجته حتى أمني لم يفسد حجه ولا فدية عليه وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور وقال الحسن البصري ومالك : يفسد حجه وعليه الهدى وقال عطاء : عليه الحج من قابل ، وعن ابن عباس روايتان (إحداهما) عليه بدنة (والثانية) دم ، وقال =

﴿ النوع السابع إتلاف (١) الصيد ﴾ فيحرم بالإحرام إتلاف كل حيوان برى وحشى أو فى أصله وحشى (٢) مأكول (٣) وسواء المستأنس (٤) وغيره والمملوك وغيره فان أتلفه (٥) لزمه الجزاء فان كان مملوكا لزمه الجزاء الحق الله تعالى والقيمة للمالك (٦) وَلَوْ تَوَحَّشَ إِنْسِيْ لَمْ يَحْرُمْ نَظْرًا لِأَصْلِهِ وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْ

= سعيد بن جبیر وأحمد واسحق : عليه دم . (الثالثة عشرة) اذا وطىء المعتمر بعد الطواف وقبل السعى فسدت عمرته وعليه المضى فى فاسدها والقضاء والبدنة وبه قال أحمد وأبو ثور لكنهما قالا : عليه القضاء والهدى ، وقال عطاء عليه شاة ولم يذكر القضاء وقال الثورى وإسحاق : يريق دما وقد تمت عمرته ، وقال ابن عباس رضى الله عنه العمرة والطواف ، واحتج اسحق بهذا ، وقال أبو حنيفة : إن جامع بعد أن طاف بالبيت أربعة أشواط لم تفسد عمرته وعليه دم ، وإن كان طاف ثلاثة أشواط فسدت وعليه إتمامها والقضاء ودم . قال ابن المنذر : واجمعوا على أنه لو وطىء قبل الطواف فسدت عمرته أما اذا جامع بعد الطواف والسعى وقبل الحلق فقد ذكرنا مذهبنا فساد العمرة فلنا الحلق نسك وهو الأصح ، قال ابن المنذر ولا أحفظ هذا عن غير الشافعي ، وقال ابن عباس والثورى وأبو حنيفة عليه دم وقال مالك عليه الهدى ، وعن عطاء أنه يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه . قال ابن المنذر : قول ابن عباس أعلى .

(١) المراد بالإتلاف هنا التعرض ليشمل التطيير .

(٢) أى وإن بعد

(٣) أى لقوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر مادتم حرمًا)

(٤) منه الدجاج الحبشى وإن ألف البيوت . قال ابن جماعة رحمه الله تعالى . لأن أصله وحشى .

(٥) أى أو أزمته وإن كان مكرها لكن له الرجوع على المكروه بكسر الراء ، فالمكروه بفتح الراء طريق فى الضمان .

(٦) قد ألغز ابن الوردى رحمه الله تعالى فى هذا فقال :

عندى سؤال حسنٌ مستطرف
فرع على أصلين قد تفرعا
قابض شيء برضا مالكه
ويضمن القيمة والمثل معا

ومراده بالأصلين أن المثل يضمن بمثله والمتقوم بقيمته . وقد أجاب بعضهم بقوله :

جواب هذا أن شخصا محرما
أعاره الحلال صيدا فاقنعا .
أقبضه إياه ثم بعد ذا
قد أتلف المحرم هذا فاسمعا .
فيضمن القيمة حقا للذى
أعاره والمثل لله معاً .

مَأْكُولٌ وَغَيْرُهُ أَوْ مِنْ إِنْسَى وَغَيْرِهِ كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الطَّبْيِ وَالْأَشَاةِ حَرَمٌ اِثْلَافُهُ
وَيَجِبُ بِهِ الْجَزَاءُ اخْتِيَاظًا وَيَحْرُمُ الْجَرَادُ وَلَا يَحْرُمُ السَّمَكُ وَصَيْدُ الْبَحْرِ (١)
وَهُوَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ فَأَمَّا مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ فَحَرَامٌ (٢) (وَأَمَّا)
الطَّيُورُ الْمَائِيَةُ الَّتِي تُغْوِصُ فِي الْمَاءِ وَتَخْرُجُ فَحَرَامٌ وَلَا يَحْرُمُ مَا لَيْسَ مَأْكُولًا وَلَا
مَا هُوَ مُتَوَلَّدٌ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ .

(فرع) بِيضُ الصَّيْدِ الْمَأْكُولِ وَلَبْنُهُ حَرَامٌ وَيُضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ (٣) فَإِنْ كَانَتْ
الْبَيْضَةُ مَذْرُوعَةً (٤) فَاتْلَفَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْضَةً نَعَامَةً فَيُضْمَنُهَا
بِقِيَمَتِهَا لِأَنْ قَشَرَهَا يُتَنَفَّعَ بِهِ وَلَوْ نَفَرَ صَيْدًا عَنْ بَيْضَتِهِ (٥) الَّتِي حَضَنَهَا
فَفَسَدَتْ لَزِمَتْ قِيَمَتُهَا وَلَوْ كَسَرَ بَيْضَ صَيْدٍ فِيهَا فَرُخٌ لَهُ رُوحٌ فَطَارَ وَسَلِمَ
فَلَا ضَمَانٌ وَإِنْ مَاتَ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنَ النِّعَمِ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ .

(١) أى ولو كان البحر أو نحو البئر في الحرم وبه قال الجمهور ، وعن أحمد روايتان الجواز
والمنع . وبالمنع قال صاحب مفيد الأنعام لأنه حرمى أشبهه صيد الحرم ولأن حرمة الصيد
للمكان فلا فرق . إ.هـ .

(٢) أى كالبرى الوحشى المأكول تغليبا لجهة التحريم والمراد بالبحرى ما لا يعيش إلا في
الماء ولو نحو بئر كما تقدم أو نهر وإنما لم يحرم لأن اصطياده يدل غالبا على الاضطراب والمسكنة
بخلاف صيد البر فيحرم لأن اصطياده يدل غالبا على الترفه وهو منافي للأحرام .

(٣) قال في الحاشية ما ذكره في اللبن هو المعتمد حيث حلب له فان حلبه هو حرم
قطعا ، ولو نقص المحلوب بالحلب ضمن نقصه أيضا فيقوم قبل النقص وبعده ويؤخذ
التفاوت بينهما مع قيمة اللبن وتقيد البيض بكونه بيضا مأكولا يقتضى أن بيض ما لا يؤكل
ولو بأن كان أحد أصوله غير مأكول لا ضمان ولا حرمة فيه ، والأوجه خلافه فيحرم
ويضمن كأصله لاسيما ان قلنا بجواز اكله وهو المعتمد أه مختصرا .

(٤) أى بأن صارت دما . وقال أهل الخبرة إنها فسدت فلا يتأق فرخ لنجاستها حيث
أما اذا لم تكن كذلك فهي طاهرة على المعتمد ففيها الضمان .

(٥) أى أو نقلها من موضع الى موضع آخر . نعم لو باض في فراشه ولم يمكنه دفعه إلا
بالتعرض للبيض فتعرض له ففسد لم يضمنه - كما في الحاشية .

(فرع) كما يَحْرُمُ عليه اتِّلافُ الصَّيْدِ فَيَحْرُمُ عليه اتِّلافُ أَجْزَائِهِ (١)
وَيَحْرُمُ عليه الاِصْطِيَاءُ وَالِاسْتِيْلَاءُ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بِالشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ
وَالْوَصِيَّةِ وَنَحْوِهَا (٢)

فَإِنْ قَبَضَهُ بِعَقْدِ الشِّرَاءِ (٣) دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ الْجَزَاءُ
لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَالْقِيَمَةُ لِلْكَاهِنِ فَإِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِ سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ وَلَمْ يَسْقُطْ الْجَزَاءُ
إِلَّا بِالْإِرْسَالِ وَإِنْ قَبَضَهُ بِعَقْدِ الْهَبَةِ أَوْ الْوَصِيَّةِ فَهُوَ كَقَبْضِهِ بِعَقْدِ الشِّرَاءِ إِلَّا
أَنَّهُ إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ لَمْ تَلْزِمُهُ قِيَمَتُهُ لِلْأَدْمِيِّ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّ مَا لَا يُضْمَنُ فِي
الْعَقْدِ الصَّحِيحِ لَا يُضْمَنُ فِي الْفَاسِدِ كَالْإِجَارَةِ وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ صَيْدًا فَأَحْرَمَ

(١) أى ويضمنها أى ولو نحو شجرة (فإن قيل) لم لم يضمن ورق الشجرة الحرمة كما
يأتى . (أجيب) بأن قطع الورقة لا يضر الشجرة بخلاف نحو الشعر لأن إزالته تضر
الصيد ، ولأنه يقبضه من نحو الحر والبرد .

(٢) أى من كل سبب اختياري بخلاف الإلزام ، وردّه عليه بعيب فإنه يملكه ولا يزول
ملكه إلا بإرساله فورا فإن أخره عصي بالتأخير لوجوب الفورية (فإن قيل) من أحرم
وملكه صيد يزول ملكه عنه بمجرد إحرامه فلم هنا لا يزول إلا بإرساله . (أجيب) - كما
في الحاشية - بأن اختيار الحرم للإرسال مع منافاته لبقاء الصيد في ملكه رضا بزواله أى
من شأنه ذلك وإن جهل زوال الملك بالإحرام وعذر بجهله فيما يظهر من كلام الفقهاء
رحمهم الله تعالى بخلاف الوارث ونحوه فإنه لا اختيار له ، ويصح بيعه قبل إرساله ، ولا
يسقط عنه الجزء إلا بإرسال المشتري وإلا فلا وإن مات بيد المشتري والله اعلم .

(٣) أى أو العارية أو الوديعة . نعم لو تلف بيد الوديع بلا تفريط ضمنه بالجزاء فقط كما
يأتى .

زَالَ مُلْكُهُ عَنْهُ^(١)، عَلَى الْأَصَحِّ وَلَزِمَهُ إِزْسَالُهُ^(٢)، وَلَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِرْسَالِ
عَلَى الْإِحْرَامِ بَلَا خِلَافٍ .

(فرع) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ^(٣) الْإِعَانَةُ^(٤)، عَلَى قَتْلِ الصَّيِّدِ بَدَلَالَةٍ أَوْ
إِعَارَةِ آلَةٍ أَوْ بَصِيَّاحٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٥)، فَلَوْ نَفَّرَ^(٦) صَيْدًا^(٧)، فَعَثَرَ وَهَلَكَ بِهِ أَوْ
أَخَذَهُ سَبْعَ أَوْ أَصْدَمَ بِجَبَلٍ أَوْ شَجَرَةٍ وَنَحْوِهَا لَزِمَهُ الضَّمَانُ سَوَاءً قَصَدَ

(١) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : قَدْ يَشْتَكِلُ عَلَيْهِ دُخُولُ الْحَلَالِ بِهِ لِلْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ بِهِ (أَى عِنْدَ
الشَّافِعِيَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ فَإِنَّهُ يَزُولُ كَمَا سَيَأْتِي) مَعَ مَنَافَةِ الْحَرَمِ لِلْأَصْطِيَادِ كَالْإِحْرَامِ .
وَيَجَابُ بِأَنَّ الْإِحْرَامَ مَانِعٌ قَائِمٌ بِذَاتِ الْحَرَمِ فَنَافَى بَقَاؤُهُ فِي مُلْكِهِ ، لِأَنَّ فِيهِ تَرْفُهَا لَا يَلِيقُ بِالْحَرَمِ
بِخِلَافِ الدُّخُولِ بِهِ لِلْحَرَمِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُمْ بِسَبَبِهِ بِذَاتِ الدَّخْلِ مَانِعٌ يَنَافَى بَقَاؤُهُ فِي مُلْكِهِ إِذْ
الْمَنَافَى لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ إِجْبَادِ الْأَصْطِيَادِ فِيهِ لِابْقَاءِ الْمَلِكِ عِنْدَ الدُّخُولِ إِ.هـ . بِزِيَادَةِ مَا بَيْنَ
الْقَوْسَيْنِ .

(٢) أَى وَإِنْ تَحَلَّلَ ، وَحَيْثُ لَزِمَهُ الْإِرْسَالُ مُلْكُهُ آخِذَهُ ، وَلَوْ قَبْلَ إِزْسَالِهِ لِأَنَّهُ صَارَ
مُبَاحًا ، وَيُضْمِنُهُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِرْسَالِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ لِأَنَّهُ يَنْسَبُ لِنَوْعِ
تَقْصِيرٍ حَيْثُ لَمْ يَقْدَمْهُ عَلَى إِحْرَامِهِ مَعَ إِمْكَانِ تَقْدِيمِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) وَكَذَا الْحَلَالُ فِي الْحَرَمِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الصَّيِّدُ مَمْلُوكًا بَلَاءً صَادَهُ خِلَالَهُ فِي الْحُلِّ وَدَخَلَ بِهِ
الْحَرَمَ فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِلْأَمْنِ حَيْثُ كَوْنُهُ مُلْكًا لِلْغَيْرِ .

(٤) أَى وَالتَّنْفِيرُ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، فَإِنْ بَاضَ عَلَى فَرَاشِهِ فَلَا يَضْمَنُ مَا تَوَلَّدَ مِنْ نِفَارِهِ كَمَا تَقْدُمُ
فِيمَا لَوْ بَاضَ بِفَرَاشِهِ وَأَخَذَ مَا يَأْتِي فِي صِيَاحِهِ .

(٥) أَى وَلَوْ لِحَلَالٍ اتِّفَاقًا وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْجَزَاءِ وَقَوْلُهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَالْإِشَارَةِ وَهِيَ أَخْفَى
الدَّلَالَاتِ .

(٦) أَى إِنْسَانٍ حَلَالٍ بِالْحَرَمِ أَوْ مُحْرَمٍ مُطْلَقًا أَى سَوَاءً كَانَ بِالْحَرَمِ أَوْ بِالْحُلِّ .

(٧) أَى صَيْدًا حَرَمِيًّا أَوْ كَانَ الْمَنْفَرِ مُحْرَمًا ، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا أَوْ دَخَلَ الْحُلَّ فَقَتَلَهُ حَلَالٌ لَا
يَحْرُمُ تَقْدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ وَقِيَاسًا مَا مَرَّ أَنَّ الْمَنْفَرَ يَكُونُ طَرِيقًا .

(تَنْبِيْهِ) يَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ أَنْ يَدُلَّ الْمَحْرَمَ عَلَى الصَّيِّدِ ، وَإِنْ اخْتَصَّ الْمَحْرَمُ بِالْجَزَاءِ ، وَكَذَا
يَخْتَصُّ الْمَحْرَمُ بِالْجَزَاءِ أَيْضًا فِيمَا لَوْ أَمْسَكَ الصَّيِّدَ فَقَتَلَهُ الْحَلَالُ ، أَوْ أَمْسَكَهُ الْحَلَالُ فَقَتَلَهُ
الْحَرَمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تَنْفِيرُهُ أَمْ لَا وَيَكُونُ فِي التَّنْفِيرِ حَتَّى يَعُودَ الصَّيْدُ إِلَى عَادَتِهِ فِي السَّكُونِ (١) فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ هَلَكَ فِي حَالِ نَفَارِهِ بِأَفَةِ سَمَاوِيَةٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصَحِّ .

(فرع) النَّاسِي وَالْجَاهِل (٢) كَالْعَامِدِ (٣) فِي وُجُوبِ الْجَزَاءِ وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِمَا بِخِلَافِ الْعَامِدِ وَلَوْ صَالَ عَلَى الْمُحْرَمِ صَيْدٌ فِي الْحِلِّ أَوْ فِي الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ لِلدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهِ (٤) فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ وَلَوْ رَكِبَ إِنْسَانٌ صَيْدًا وَصَالَ عَلَى مُحْرَمٍ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْعُهُ إِلَّا بِقَتْلِ الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ وَجِبَ الْجَزَاءُ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّ الْأَذَى لَيْسَ مِنَ الصَّيْدِ ، وَلَوْ وَطِئَ الْمُحْرَمَ الْجَرَادَ عَامِدًا أَوْ جَاهِلًا فَأَتْلَفَهُ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ وَيَأْتِمُ الْعَامِدُ دُونَ الْجَاهِلِ وَلَوْ عَمِ الْجَرَادُ الْمَسَالِكَ وَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ وَطْئِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى ذَبْحِ صَيْدٍ لَشِدَّةِ الْجُوعِ جَازَ أَكْلُهُ وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِيْذَاءٍ مِنَ الصَّيْدِ .

وَلَوْ خَلَصَهُ الْمُحْرَمُ مِنْ فَمٍ سَبَعُ أَوْهَرَةٍ وَنَحْوِهَا أَوْ أَخَذَهُ لِيَدَاوِيهِ وَيَتَهَدَّدُ فَهَلَكَ فِي يَدِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصَحِّ .

(١) أَى بَأَن يَرْجِعَ سَالِمًا إِلَى مَوْضِعِهِ أَوْ يَسْكُنُ غَيْرَهُ وَيَأْلَفُهُ .

(٢) أَى الْمُمِيزُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى غَيْرِ الْمُمِيزِ وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ قَاعِدَةِ الْإِتْلَافِ لِأَنَّ هَذَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَسَوْغٌ فِيهِ غَيْرُ الْمُمِيزِ كَالْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ وَالنَّائِمِ بِخِلَافِ النَّاسِي وَالْجَاهِلِ فَإِنَّمَا يَعْقِلَانِ فَيَنْسَبَانِ إِلَى التَّقْصِيرِ ، وَيَسْتَنِي مِنَ الْجَاهِلِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ لَوْ بَاضَ الصَّيْدُ أَوْ فَرَّخَ فِي فَرَّاشِهِ جَاهِلًا بِهِ فَانْقَلَبَ عَلَيْهِ حَالُ نَوْمِهِ ، فَأَتْلَفَهُ . نَعَمْ إِنْ عَلِمَ بِهِ قَبْلَ النَّوْمِ ثُمَّ انْقَلَبَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ ضَمْنُهُ إِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ تَنْحِيتهُ .

(٣) أَى خِلَافًا لِلْإِمَامِ مُجَاهِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ أَخَذَ بِمَفْهُومِ الْآيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ..) الْآيَةُ . وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ قَضَاءُ عَمْرِىَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْجَزَاءِ عَلَى الْمُخْطِئِ وَلَمْ يَنْكَرْ أَحَدٌ عَلَيْهِ وَحَمَلُوا التَّعَمُّدَ عَلَى أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ .

(٤) أَى أَوْ عَضَوْهُ أَوْ مَالَهُ .

(فرع) يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَنْ يَسْتَوْدَعَ الصَّيْدَ وَأَنْ يَسْتَعِيرَهُ فَإِنْ خَالَفَ وَقَبَضَهُ كَانَ مَظْمُونًا عَلَيْهِ بِالْجَزَاءِ وَالْقِيَمَةِ لِلْمَالِكِ فَإِنْ رَدَّهُ لِلْمَالِكِ سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ وَلَمْ يَسْقُطْ ضَمَانُ الْجَزَاءِ حَتَّى يُرْسِلَهُ الْمَالِكُ .

(فرع) وَلَوْ كَانَ الْمُحْرَمُ رَاكِبَ دَابَّةٍ فَتَلَفَ صَيْدَ بَرَفْسِهَا أَوْ عَضَّهَا أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ فَرَلِقَ صَيْدَ فَهَلَكَ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، وَلَوْ أَنْفَلَتِ الدَّابَّةُ فَأَتَلَفَتْ صَيْدًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (١)

* (فرع) * يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَكْلُ صَيْدٍ ذَبَحَهُ هُوَ (٢) أَوْ صَادَهُ غَيْرُهُ لَهُ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ لَهُ تَسَبُّبٌ فِيهِ (٣) فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ عَصَى وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الْأَكْلِ (٤) وَلَوْ صَادَهُ حَلَالٌ لَا لِلْمُحْرَمِ (٥) وَلَا تَسَبُّبٌ فِيهِ جَازَ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ وَلَوْ ذَبَحَ الْمُحْرَمُ (٦) صَيْدًا صَارَ مَيْتَةً عَلَى الْأَصَحِّ فَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَكْلُهُ (٧) وَإِذَا تَحَلَّلَ هُوَ مِنْ إِحْرَامِهِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ ذَلِكَ الصَّيْدُ .

(فرع) هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ نُبَذَ لَا يَسْتَعْنِي الْحَاجُّ (٨) عَنْ مَعْرِفَتِهَا وَسَيَاقِ

(١) أَى وَإِنْ فَرَطَ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ انْخِلَالِ الْكَلْبِ بِتَقْصِيرِهِ أَنْ رِبَطَهُ يَقْصِدُ بِهِ غَالِبًا دَفْعَ الْأَذَى ، فَإِذَا انْخَلَّ بِتَقْصِيرِهِ فَوُتَ الْغَرَضُ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) أَى لِغَيْرِ الْأَضْطِرَارِ .

(٣) أَى فِي اصْطِيَادِهِ وَلَوْ بِدَلَالَةِ خَفِيَّةٍ فَتَنَبَهُ الصَّائِدُ لَهُ .

(٤) مِمَّا ذَبَحَهُ أَوْ صَيْدَلَهُ وَلَوْ بِإِذْنِهِ أَوْ بِسَبَبِ دَلَالَتِهِ أَوْ إِعَاتَتِهِ .

(٥) مُحْتَرِزُ قَوْلِهِ : (لَهُ) (٦) أَوْ الْحَلَالُ فِي الْحَرَمِ .

(٧) بِخِلَافِ كَسْرِ الْحَرَمِ أَوْ الْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ بِيضِ الصَّيْدِ وَحَلْبِ لَبَنِهِ ، وَقَتْلِهِ لِلْجَرَادِ فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْغَيْرِ فَإِنْ جَلَّهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَذْكِيَةِ بِخِلَافِ الْحَيَوَانَ فَإِنَّهُ لَا يَبَاحُ إِلَّا بِهَا وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا لِقِيَامِ مَعْنَى بِهِ ، وَهُوَ الْإِحْرَامُ أَوْ حُلُولُ الْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٨) أَى وَالْمُعْتَمِرُ وَالْقَارَنُ : وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْحَاجِّ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْكُلَّ إِذْ الْقَارَنُ يُسَمَّى حَاجًّا أَيْضًا وَإِنْ زَادَ بِالْعُمْرَةِ وَالْمُعْتَمِرُ يُسَمَّى حَاجًّا إِذَا الْعُمْرَةُ تُسَمَّى حَاجًّا أَصْغَرَ .

تَمَامُ مَا يَتَعَلَّقُ بِصَيْدِ الْحَرَمِ وَأَشْجَارِهِ وَنَبَاتِهِ وَبَيَانُ الْجَزَاءِ وَالْفِدْيَةِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(مذاهب الأئمة رحمهم الله تعالى في مسائل تتعلق بالصيد في حق الحرم مأخوذة من
المجموع)

(إحداهما) إذا قتل الحرم الصيد عمداً أو خطأً أو نسياناً لإحرامه لزمه الجزاء عندنا -
وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور . (الثانية) إذا قتل الحرم صيداً لزمه جزاؤه ثم
قتل صيداً آخر لزمه للثاني جزاء آخر هذا مذهبنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وعن أحمد
روايتان . (المسألة الثالثة) ما صاده الحرم أو صاده له حلال بأمره أو بغير أمره أو كان من
الحرم فيه إشارة أو دلاله أو إعانه بإعارة آله أو غيرها . فلحمه حرام على هذا الحرم ، فإن
صاده حلال لنفسه ولم يقصد الحرم ثم أهدى منه للمحرم أو باعه أو وهبه فهو حلال
للمحرم أيضاً هذا مذهبنا . وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : لا يحرم عليه ما
صيد له بغير إعانة منه . (المسألة الرابعة) إذا ذبح الحرم صيداً في الحل لم يحل له أكله
بالاجماع . وفي تحريمه على غيره عندنا قولان الأصح التحريم ، وبه قال مالك وأبو حنيفة
وأحمد ويكون ميتة .

(المسألة الخامسة) إذا ذبح الحرم صيداً وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح ولا يلزمه بالأكل
منه شيء . هذا مذهبنا . وبه قال أحمد وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : عليه الجزاء
بالذبح ، وعليه قيمة ما أكل ، ووافقنا في صيد الحرم أنه إذا قتله الحرم وأكله لا يلزمه إلا
جزاء واحد ، دليلنا القياس على صيد الحرم ولأنه أكل ميتة فأشبهه سائر الميتات . (المسألة
السادسة) إذا دل الحرم حلالاً على صيد فقتله أثم الدال ولاجزاء على واحد منهما ولو دل
محرم محرماً على صيد فقتله فالجزاء على القاتل دون الدال هذا مذهبنا وبه قال مالك وقال أبو
حنيفة على كل منهما جزاء دليلنا قوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء) فأوجب
الجزاء على القاتل فلا يجب على غيره ولا يلحق به غيره لأنه ليس في معناه (المسألة
السابعة) إذا قتل صيداً مملوكاً فعليه الجزاء لله تعالى وقيمه للمالك هذا مذهبنا كما تقدم وبه
قال أبو حنيفة وأحمد ومالك رحمه الله (المسألة الثامنة) إذا قتل القارن صيداً لزمه جزاء
واحد كما لو تطيب أو لبس تلزمه فدية واحدة هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد في أصح
الروايتين عنه ، وقال أبو حنيفة عليه جزاءان لأنه أدخل النقص على الحج والعمرة بقتل
الصيد فوجب جزاءان كما لو قتل المفرد في حجه وفي عمرته ، ^ودليلنا أن المقتول واحد فوجب
جزاء كما لو قتل الحرم صيداً في الحرم ، فانه وافقنا أنه يجب عليه جزاء واحد مع أنه اجتمع
فيه حرمتان و (أما) ما قاسر ^{للمقتول} هناك اثنان .

(المسألة التاسعة) يجب الجزاء - أى القيمة - على المحرم بإتلاف الجراد عندنا وعند أحمد . قال العبدري : وهو قول أهل العلم كافة إلا الإصطخرى فقال لاجزاء فيه لأنه من صيد البحر واحتج له بحديث أبى المهزم عن أبى هريرة رضى الله عنه (أصبنا سرىا من جراد فكان رجل يضرب بسوطه وهو محرم فقيل له إن هذا لا يصلح فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : إنما هو من صيد البحر) رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، واتفقوا على تضعيفه لضعف أبى المهزم واحتج لمن أوجب فيه الجزاء بقصة كعب الأحبار فى قتله الجرادتين وهو محرم نسياناً فلما قدم المدينة قصّ القصة على عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فقال عمر ما جعلت على نفسك يا كعب ؟ قال درهين ، قال : بخ ، درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت فى نفسك . رواه الشافعى بإسناده الصحيح والحسن والبيهقى عن عبد الله بن أبى عمارة وبإسنادهما الصحيح عن القاسم بن محمد قال : كنت جالسا عند ابن عباس رضى الله عنهما فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ، ولتأخذن بقبضة من جرادات ، ولكن ولو) قال الشافعى - رحمه الله والأئمة والمسلمين والمسلمات - قوله (ولتأخذن بقبضة من جرادات) أى إنما فيها القيمة . وقوله (ولو) يقول : تحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك . (الجواب) عن حديث أبى هريرة فى الجراد أنه من صيد البحر أنه حديث ضعيف كما سبق ، ودعوى أنه بحرى لا تقبل بغير دليل ، وقد دلت الأحاديث الصحيحة والإجماع أنه مأكول فوجب جزاؤه كغيره والله أعلم (المسألة العاشرة) ، كل طائر أو صيد حرم على المحرم يحرم عليه بيضه ، فإن أتلفه ضمنه بقيمته . هذا مذهبنا وبه قال أحمد . وقال المزنى لا جزاء فى البيض ، وقال مالك : يضمّنه بعشر ثمن أصله . قال ابن المنذر اختلفوا فى بيض الحمام ، فقال الشافعى فيه قيمته وقال مالك يجب فيه عشر ما يجب فى أمه . قال واختلفوا فى بيض النعام فقال الشافعى وأحمد : فيه القيمة . وقال مالك فيه عُشر ثمن البدنة . دليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل له من النعم فوجب فيه القيمة كسائر المتلفات التى لا مثل لها وذكر البيهقى رحمه الله تعالى فيه بابا فيه أحاديث وآثار ، وليس فيها ثابت عن النبي ﷺ (المسألة الحادية عشرة) إذا أحرّم الشخص وفى ملكه صيد فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يلزمه إرساله ويزول ملكه عنه ، وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد لا يزول ملكه ولكن يجب إزالة يده الظاهرة عنه ، فلا يكون ممسكاً له فى يده ، ويجوز أن يتركه فى بيته وقفصه ، وقال مالك وأحمد وأصحاب الرأى ليس عليه إرسال ما كان فى منزله ، وقال مالك وأحمد وأصحاب الرأى إن كان فى يده صيد لزمه إرساله وقال أبو ثور ليس له إرسال ما فى يده . قال ابن المنذر وهذا صحيح . (الثانية عشرة) قال ابن المنذر رحمه الله تعالى أجمع أهل العلم على =

= أن صيد البحر مباح للمحرم اصطياده وأكله وبيعه وشراؤه قال : واختلفوا في قوله تعالى (وطعامه متاعا لكم وللسيارة ..) فقال ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم : هو ما لفظه البحر ، وقال ابن المسيب : صيده ما اصطدت وطعامه ما تزودت مملوحا . (قلت) وأما طير الماء فقتل الاوزاعى والشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى وعوام أهل العلم : هو من صيد البر ، فإذا قتله المحرم لزمه الجزاء والله اعلم . (الثالثة عشرة) قال العبدى رحمه الله تعالى : الحيوان ضربان أهلى ووحشى . فالأهلى يجوز للمحرم قتله إجماعا ، والوحشى يحرم عليه إتلافه إن كان مأكولا أو متولدا من مأكول وغيره وإن كان مما لا يؤكل وليس متولدا من مأكول وغيره . هذا مذهبا وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة عليه الجزاء إلا فى الذئب . قال ابن المنذر : ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال : خمس لا جناح على من قتلهن فى الإحرام : الغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور والحدأة قال فأخذ بظواهر هذا الحديث الثورى والشافعى وأحمد واسحق غير أن الامام أحمد لم يذكر الفأرة . قال وكان مالك يقول : الكلب العقور ما عقر الناس وعدا عليهم كالأسد والثمر والفهد والذئب قال فأما ما لا يعدو من السباع ففيه الفدية . قال : وأجمعوا على أن السبع ان ابتدر المحرم فقتله فلا شىء عليه ، واختلفوا فيمن بدأ السبع فقال مجاهد والنخعى والشعبى والثورى وأحمد واسحق : لا يقتله ، وقال عطاء وعمرو بن دينار والشافعى وأبو ثور لا بأس بقتله فى الإحرام عدا عليه أو لم يعد قال ابن المنذر وبه أقول .

وقال أصحاب الرأى : عليه قيمته إلا أن تكون قيمته أكثر من الدم فعليه دم إلا الكلب والذئب فلا شىء عليه ، وإن ابتدأهما . قال وأجمعوا على أنه لا شىء عليه فى قتل الحية قال وأباح أكثرهم قتل الغراب فى الإحرام منهم مالك والشافعى وأحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأى . وقال بعض اصحاب الحديث انما يباح الغراب الأبقع دون سائر الغربان . (وأما) الفأرة فأباح الجمهور قتلها ولا جزاء فيها ، ولا خلاف فيها بين العلماء إلا ما حكاه ابن المنذر عن النخعى أنه منع المحرم من قتلها . قال وهذا لا معنى فيه لانه خلاف السنة وقول العلماء . قال ابن المنذر قال الشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى لا شىء على المحرم فى قتل البعوض والبراغيث والبق وكذا قال عطاء فى البعوض والذباب . وقال مالك فى الذباب والقمل والذر إذا قتلهن أرى أن يتصدق بشىء من الطعام ، وكان الشافعى يكره قتل النملة ولا يرى فى قتلها شيئا ، قال فأما الزنبور فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بقتله وقال عطاء وأحمد لا جزاء فيه ، وقال مالك يطعم شيئا . قال ابن المنذر : وأما القملة اذا قتلها =

(فصل) هذه مُحَرَّمَاتُ الاحرامِ السَّبْعَةِ وما يَتَعَلَّقُ بها والمرأة كالرَّجُلِ في جَمِيعِهَا إِلَّا ما اسْتَشْنَاهُ (١) من أَنَّهُ يَجُوزُ لها لبسُ اِخْطِيطٍ وَسِتْرُ رَأْسِها وَيَحْرُمُ عَلَيْها سِتْرُ وَجْهَها وَيَجِبُ على المَحْرَمِ التَّحَفُّظُ من هذه المَحْرَمَاتِ إِلَّا في مَوَاضِعِ العُدْرِ الذِي نَبَّهْنَا عَلَيْهِ ورُبَّمَا ارْتَكَبَ بَعْضُ العَامَّةِ شَيْئاً من هذه المُحَرَّمَاتِ وقال أنا أَفْتَدِي مُتَوَهِّماً أَنَّهُ بِالتَّزَامِ الفِلْدِيَّةِ يَتَخَلَّصُ من وَبَالِ المعصية وذلك خُطْأً صَرِيحٌ وَجَهْلٌ قَبِيحٌ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الفِعْلُ وَإِذَا خَالَفَ أَثَمَ وَوَجَبَتِ الفِلْدِيَّةُ وَلَيْسَتْ الفِلْدِيَّةُ مُبِيحَةً لِلْإِقْدَامِ على فِعْلِ المُحْرَمِ (٢) وَجَهَالَةٌ هذا الفاعل كَجَهَالَةٍ من يَقُولُ أَنَا أَشْرَبُ الخمر وَأَزْنِي وَالْحَدُّ يُطَهِّرُنِي ومن فَعَلَ شَيْئاً مما يُحَكِّمُ بِتَحْرِيمِهِ فَقَدْ أَخْرَجَ حَجَّةً عن أَن يَكُونَ مَبْرُوراً

(فصل) وما سِوَى هذه المحرمات السبعة لا تحرم على المَحْرَمِ (٣) فمن ذلك غَسْلُ الرَّأْسِ بما يُنْظَفُهُ من الوَسَخِ كَالسُّدْرِ وَالْخُطْمِ (٤) وَغَيْرِهما من غَيْرِ نَتْفِ شَيْءٍ من شَعْرِهِ لَكِنِ الْأَوَّلَى أَن لا يَفْعَلَ (٥) لِأَنَّ ذلك ضَرْبٌ من التَّرَفُّهِ وَالْحَاجُّ أَشْعَثُ أَغْبَرُ .

= المحرم فقال ابن عمر يتصدق بحفنة من طعام وبه قال مالك وفي رواية عنه أنه قال : أهون مقتول أى لا شيء فيها وقال أحمد يطعم شيئاً ، وقال أصحاب الرأي : ما تصدق به فهو خير منها وقال الشافعي : إن قتلها من رأسه افتدى بلقمة وإن كانت ظاهرة في جسده فقتلها فلا فدية . (المسألة الرابعة عشرة) عند الشافعية : يستجب قتل القراد في الاحرام وغيره . قال العبدري رحمه الله : يجوز عندنا للمحرم أن يُقرّد بعيه وهو مذهب الشافعي وأحمد واسحق وأصحاب الرأي وكرهه مالك .

(١) يضم إليه اختصاص الرجل بفدية الجماع ومقدماته على ما مر . وكرهه الاكتحال للزينة في حق المرأة أشد كما في المجموع لأن زيتها به أكثر .

(٢) أى ولا رافعة لإثمه من أصله كسائر الكفارات .

(٣) ولا يحرم أيضاً خضاب الرأس واللحية ، ولا فدية إلا إن ثخن نحو الحناء وستر شيئاً من الرأس .

(٤) بكسر الخاء ، قال في الصحاح قلت ذكر في الديوان أن في الخطمي لغتين فتح الخاء وكسرها اهـ وقوله وغيرهما أى من كل منظر كالصابون الغير المطيب

(٥) وقال الإمامان أبو حنيفة ومالك : إن غسل رأسه بخطمي لزمته الفدية . وقال مالك رحمه الله تجب صدقة بإزالة الوسخ ولم يذكر الجمهور كراهته بل اقتصروا على أنه خلاف الأولى اهـ . مجموع .

وقال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غسله بالسدر والخطمي أحببت أن يفتدي ولا تجب الفدية وقال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا غسله من جنابة أحببت أن يغسله ببطون أنامله ويُرَآيل شعره مُزَايِلَةً رَقِيقَةً ويشرب الماء أصول شعره ولا يحكه بأظفاره .

* ومن ذلك غسل البدن وهو جائز للمُحْرَم^(١) في الحمام وغيره ولا يكره وقيل يكره الحمام وله الاكتحال^(٢) بما لا طيب فيه ويكره بالإثمد دون التوثياء إلا للحاجة فلا يكره ولا بأس بالفصد والحجامة إذا لم يقطع شعراً^(٣) وله حك رأسه بأظفاره على وجه لا ينتف شعراً والمستحب أن لا

(١) دليل الجواز حديث ابن عباس رضي الله عنهما في المحرم الذي خر عن بعيه وحديث أبي أيوب رضي الله عنه (رأيت رسول الله ﷺ يغتسل وهو محرم) رواهما البخاري وهو مذهب الجمهور وقال الامامان مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى تلزمه الفدية كما تقدم . وقال الصاحبان رحمهما الله تعالى عليه صدقة وهي رواية عن الامام مالك أيضا ، وما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل حماماً وهو بالجحفة وهو محرم وقال (ما يعبأ الله بأوساخنا شيئاً) فهو ضعيف لانه من رواية ابن أبي يحيى وهو ضعيف عند المحدثين . أه مجموع .

(٢) (قول العلماء في الاكتحال بما ليس فيه طيب) قال المصنف رحمه الله تعالى في مجموعه (فرع) اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على جواز تضميد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه مما ليس بطيب ولا فدية في ذلك وأجمعوا على أنه إذا احتاج الى ما فيه طيب جاز فعله ، وعليه الفدية وأجمعوا على أن له أن يكتحل بما لا طيب فيه إذا احتاج اليه ولا فدية وأما الاكتحال للزينة فمكروه عندنا على الصحيح كما سبق . وبه قال جماعة من العلماء . قال ابن المنذر ثبت أن ابن عمر رضي الله عنه قال (يكتحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه) . قال : ورخص في الكحل له الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي غير أن إسحق وأحمد قالوا : لا يعجبنا ذلك للزينة ، وكرهه مجاهد وكره الإثمد للمحرم الثوري وأحمد وإسحق ، قال ابن المنذر لا يكره أه .

(٣) أي ولا فدية عليه ، وبه قال الجمهور ومنهم الإمام أحمد وقال الامام مالك : ليس له الحجامة إلا من ضرورة . (ابن عباس رضي الله عنهما)

يَفْعَلُ (١) فَلَوْ حَكَ رَأْسَهُ أَوْ لَحِيَّتَهُ فَسَقَطَ بِحَكِّهِ شَعْرَاتٌ أَوْ شَعْرَةٌ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ وَلَوْ سَقَطَ شَعْرٌ وَشَكَّ هَلْ كَانَ زَائِلًا أَمْ انْتَفَ بِحَكِّهِ فَلَا فِدْيَةَ الْأَصَحُّ (١) وَلَهُ أَنْ يُنَحِّيَ الْقَمَلَ مِنْ بَدَنِهِ وَثَبَاهُ .

وَلَا كِرَاهَةٌ فِي ذَلِكَ وَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بَلْ يُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ كَمَا يُسْتَحَبُّ لِغَيْرِهِ وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُقْلَى رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ فَإِنْ فَعَلَ فَأَخْرَجَ مِنْهُمَا قَمَلَةً وَقَتْلَهَا تَصَدَّقَ وَلَوْ بِلُقْمَةٍ (٢) نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا هَذَا التَّصَدُّقُ مُسْتَحَبٌّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَاجِبٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ الْأَذَى عَنِ الرَّأْسِ وَلِلْمُحْرِمِ أَنْ يُنْشِدَ الشَّعْرَ الَّذِي لَا يَأْتُمُّ فِيهِ (٣) وَلَا يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرَمَةِ النَّظْرُ فِي الْمِرْآةِ (٤) وَفِي قَوْلِ يُكْرَهُ لَهُمَا .

(١) الْحَكْ : أَى فِي مَحَلِّ فِيهِ شَعْرٌ لَانَهُ يَخْشَى مِنْهُ انْتِنَافَهُ . قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَغْنَى : فَإِنْ حَكَ فَرَأَى فِي يَدِهِ شَعْرًا أَحْبَبْنَا أَنْ يَفْدِيَهُ احتياطاً ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ أَنَّهُ قَلْعُهُ أَهـ . (تَمَّة) قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْإِيضَاحِ جَوَزَ الْأُئِمَّةُ لَذَى الْحِكْمَةِ وَالْجَرْبِ أَنْ يَحْكُ بَدَنَهُ فِي صَلَاتِهِ وَإِنْ جَاوَزَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَجَعَلُوا هَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ الْكَثِيرِ وَلَوْ سَهَوًا وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَا يَصْبِرُ وَقِيَاسُهُ جَوَازُهُ لَهُ هُنَا ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ انْتِنَافُ الشَّعْرِ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ الْحَلْقِ لَشِدَّةِ الْقَمَلِ لِأَنَّ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ ذَلِكَ فَهُوَ أَشَدُّ مِنْهُ أَهـ .

(٢) الْكِرَاهَةُ وَالتَّصَدُّقُ خَاصَانِ بِقَمَلِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ بِخِلَافِ قَمَلِ الْبَدَنِ فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ قِطْعًا ، وَكَالْقَمَلِ فِيمَا ذَكَرَ : الصَّبَّانَ ، وَهُوَ بَيِّضُ الْقَمَلِ ، وَكَذَا الْحَكْمُ فِي الْبِرَاغِيثِ . (٣) لِقَوْلِهِ ﷺ (إِنْ مِنْ الشَّعْرِ لِحِكْمَةٍ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَلِقَوْلِهِ ﷺ (الشَّعْرُ كَلَامٌ حَسَنٌ كَحَسَنِ الْكَلَامِ . وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَابِيهَقِيُّ هَكَذَا مَرْسَلًا عَنْ عُرْوَةَ ، وَرَوَى الْبِيهَقِيُّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (غَنَى وَهُوَ مُحْرِمٌ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ . أَهـ مَجْمُوع .

(٤) هُوَ الْقَوْلُ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ لَا يَفْعَلُ إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ .

(فرع) لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ وَلَا الْعُمْرَةُ بِشَيْءٍ مِنْ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ إِلَّا بِالْجَمَاعِ وَخَدَهُ (١) وَسَوَاءٌ فِي إِفْسَادِهِمَا بِالْجَمَاعِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ حَتَّى لَوْ اسْتَدْخَلَتِ الْمَرْأَةُ ذَكَرَ نَائِمٍ فَسَدَ حَجُّهَا وَعُمْرَتُهَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(الباب الثالث في دخول مكة (٢) زادها الله تعالى شرفا وتعظيما وما يتعلق به وفيه ثمانية فصول)

الأول في آداب دخولها وفيه مسائل إحدى عشرة

(الأولى) يَنْبَغِي لَهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى مَكَّةَ وَمِنْهَا يَكُونُ خُرُوجُهُ إِلَى عَرَافَاتٍ فَهَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ أَمَّا مَا يَفْعَلُهُ

(١) أى الذى قبل التحلل الأول فى الحج وفى العمرة قبل الفراغ منها كما تقدم والله أعلم .
(٢) مكة : بالميم والباء : اسمان للبلد ، وقيل بالميم للحرم والباء للمسجد ، وقيل بالباء للبيت مع المطاف ، وقيل بدونه ، وبالميم للبلد ، وهى كبقية الحرم أفضل بقاع الأرض عندنا كجمهور العلماء رحمهم الله تعالى للأحاديث الصحيحة الناصة على ذلك . قال فى التحفة : وما عارضها بعضه ضعيف ، وبعضه موضوع ، وما أحسن قول القائل فى مدح مكة :

أَرْضٌ . بِهَا الْبَيْتُ الْحَرُمُ قِبْلَةٌ	لِلْعَالَمِينَ لَهَا الْمَسَاجِدُ تَعْدِلُ
حَرَمٌ حَرَامٌ أَرْضُهَا وَصُيُودُهَا	وَالصَيْدُ فِي كُلِّ الْبِلَادِ مُحَلَّلٌ
وَبِهَا الْمَشَاعِرُ وَالْمَنَاسِكُ كُلُّهَا	وَالِى فُضَيْلَتِهَا الْبَرِيَّةُ تَرْحَلُ
وَبِهَا الْمَقَامُ وَحَوْضُ زَمْزَمٍ مَشْرَعٌ	وَالْحَجَرُ وَالرَّكْنُ الَّذِي لَا يَرْحَلُ
وَالْمَسْجِدُ الْعَالِي الْحَرَمُ وَالصَّفَا	وَالْمَشْعِرَانِ لِمَنْ يَطُوفُ وَيُرْمِلُ
وَبِمَكَّةَ الْحَسَنَاتِ ضَوْعُفٌ أَجْرُهَا	وَبِهَا الْمَسِيءُ عَنْهُ الْخَطَايَا تَغْسِلُ .

قوله (والصيد فى كل البلاد محلل) أى ما عدا صيد حرم المدينة المنورة ووادى وَجَّ بالطائف فهما فى التحريم كحرمة مكة دون الضمان لأنهما ليسا محلا للنسك ، وبصير مذبحهما ميتة والدليل على تحريم حرم المدينة قوله ﷺ (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، لَا يَقْطَعُ عِضَاهَا وَلَا يَصَادُ صَيْدُهَا) وَاللَّابَتَانِ الْحَرَّتَانِ ، وَعِضَاهَا : أى شجرها . والدليل على تحريم وادى وَجَّ بالطائف قوله ﷺ (أَلَا إِنَّ صَيْدَ وَادِي وَجَّ وَعِضَاهُ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ) رواه البيهقي وسمى المكان باسم (وج بن عبد الحمى) من العمالقة . وعند الخنابلة صيد وج وشجره مباح لأنهم ضعفوا الخبر .

حَجَّيْجُ الْعِرَاقِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ مِنْ عَدُولِهِمْ إِلَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ لَضِيقٍ وَقَتِهِمْ فِيهِ تَفَوُّتٍ لِسُنَنِ كَثِيرَةٍ مِنْهَا هَذِهِ وَطَوَافُ الْقُدُومِ وَتَعْجِيلُ السَّعْيِ^(١) وَزِيَارَةُ الْبَيْتِ وَكَثْرَةُ الصَّلَاةِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحُضُورُ خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ وَالْمَبِيتُ بِمَنْىَ لَيْلَةُ عَرَفَاتٍ وَالصَّلَاةُ بِهَا وَحُضُورُ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ) إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ فَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٢) أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ هَذَا حَرْمُكَ وَأَمْنُكَ فَحَرِّمْنِي عَلَى النَّارِ وَآمِنْنِي مِنْ عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعُثُ عِبَادَكَ وَاجْعَلْنِي مِنْ أَوْلِيَائِكَ وَأَهْلَ طَاعَتِكَ وَيَسْتَحْضِرُ^(٣) مِنَ الْخُشُوعِ^(٤) وَالْخُضُوعِ فِي قَلْبِهِ وَجَسَدِهِ مَا أَمَكْنَهُ .

(الثَّلَاثَةُ) إِذَا بَلَغَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ بِذِي طَوًى^(٥) بِفَتْحِ الطَّاءِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا وَكُسْرُهَا وَهِيَ فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ فِي صَوْبِ طَرِيقِ الْعُمْرَةِ الْمُعْتَادَةِ وَمَسْجِدِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَيَغْتَسِلُ فِيهِ بَنِيَّةَ غُسْلِ دُخُولِ مَكَّةَ هَذَا إِنْ كَانَ طَرِيقَهُ

(١) أَيْ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَالتَّعْجِيلُ أَفْضَلُ كَقَوْلِ الْمَصْنِفِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ .

(٢) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : هُوَ كَمَا قَالَ فَقَدْ اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَرَوَى ابْنُ جَمَاعَةَ نَحْوَهُ عَنْ أَحْمَدَ قَالَ وَزَادَ بَعْضُ السَّلَفِ (وَوَفَّقَنِي لِلْعَمَلِ لَطَاعَتِكَ وَأَمِنَنِي عَلَى بَقَاءِ مَنَاسِكَكَ ، وَثَبَّ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ) .

(٣) أَيْ لِلْخُدُوعِ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْحَاشِيَةِ : (مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ فَتَوَاضَعَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَآثَرَ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى عَلَى جَمِيعِ أُمُورِهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَغْفَرَ لَهُ)

(٤) الْخُشُوعُ : تَسْكِينُ الْجَوَارِحِ . وَالْخُضُوعُ : فَرَاغُ الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ مَا هُوَ بِصَدَدِهِ مَعَ اسْتِحْضَارِ عَظَمَةِ اللَّهِ ، وَجَلَالِهِ ، وَرُبُوبِيَّتِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَنَاسِبُهُ .

(٥) مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ بِمَحَلَّةِ جُرُولِ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ بِهِ الْآنَ مُسْتَشْفَى الْوِلَادَةِ وَأَمَامَهُ يَتَرْتَمَى بِذِي طَوًى ، لِكُونِهَا مَطْوِيَةً بِالْحِجَارَةِ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ غَيْرُهَا فَنَسَبَ الْمَكَانَ إِلَيْهَا ، وَجُرُولُ اسْمِ رَجُلٍ سَمِيَ الْمَكَانَ بِاسْمِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

على ذى طوى وإلا اغتسل في غيرها وهذا الغسل مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ أَحَدٍ
حَتَّى الْحَائِضِ (١) والنَّفْسَاءِ والصَّبِيِّ وقد سبق بيانه في باب الإحرام

(الرابعة) السُّنَّةُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءِ (٢) بفتح الكاف والمَدِّ
وهي بأعلى مَكَّةَ ينحدرُ منها إلى المقابر وإذا خَرَجَ رَاجِعاً إلى بلده خرج من
ثَنِيَّةِ كُدَى (٣) بضم الكاف والقصر والتنوين وهي بأَسْفَلَ مَكَّةَ (٤) بقرب جَبَلِ قَيْقَعَانَ

(١) أى والحلال لأنه اغتسل ﷺ لدخوله عام الفتح وهو حلال .
(٢) هى طريق «الحَجُون» بفتح الحاء وضم الجيم ، وكانت ثنية كداء الحجون صعبة
المرتقى كما فى كتاب (مفيد الأنام) ناقلا عن الفتح للحافظ ابن حجر العسقلانى رحمهم
الله فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأرزقي ، ثم سَهِّلَ فى عصرنا هذا
منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع ثم سَهِّلَتْ كلها فى زمن سلطان مصر الملك المؤيد فى
حدود العشرين وثمانمائة ، وكل عقبة وطريق عال يسمى « ثنية » أ.هـ قلت سَهِّلَتْ فى زمن
الشرىف الحسين بن على رحمه الله تعالى فى حدود الثلاثين وثلثمائة وألف ثم سَهِّلَتْ فى زمن
الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود رحمهم الله تعالى ثم سهلت تسهيلا
كاملا بعده أ.هـ أقول أى فى زمن أبنائه الميامين سعود وفيصل وخالد وفهد بارك الله فى هذه
الأسرة جميعهم ، وأيدهم بنصره ووفقهم لما يحبه ويرضاه آمين .

قال فى الحاشية : وحكمة الدخول منها - أى من ثنية كداء الحجون - الإشعار
بقصده محلا على المقدار ، والتفاؤل بأنه استولى على مطلوباته التى قصدها من خيرى
الدنيا والآخرة .

(٣) على وزن هُدَى طريق محلة الباب موضع ريع الرسام بالميم وبالنون من لحن العوام سُمى
بذلك لوجود موظف به فى السابق يأخذ الرسم أى ما يفرضه الحاكم على قوافل الحجاج ،
ومن لحن العوام ايضا قولهم للموضع الذى بأَسْفَلَ محلة المسفلة فوز النكاسة بالنون
والصحيح (المكاسة) بالميم سُمى بذلك لوجود موظفين به فى السابق يأخذون (المكس)
أى ما يفرضه الحاكم على البضائع وقطعان المواشى الواردتين من جهة اليمن . وضبط بعض
العلماء رحمهم الله تعالى الدخول والخروج بقوله : افتح وادخل وضم واخرج يعنى أن كَدَاءَ
بفتح الكاف للدخول وكُدَى بضم الكاف مع القصر والتنوين للخروج أ.هـ .

(٤) أى من جهة محلة الباب ، وجرول لا من جهة مَحَلَّةِ الْمَسْفَلَةِ ولذا قال رحمه الله
تعالى بقرب جبل قَيْقَعَانَ ، وإلى صوب (أى جهة) ذى طوى ، وجبل قَيْقَعَانَ : هو الجبل =

إِلَى صَوْبِ ذِي طَوًى وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الْخُرُوجَ إِلَى عَرَفَاتٍ يُسْتَجَبُّ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ السُّفْلِ^(١) وَالثَّنِيَّةُ هِيَ الطَّرِيقُ الضَّيِّقَةُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ

(وَاَعْلَم) أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الدُّخُولَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ دَاخِلٍ سَوَاءً كَانَتْ فِي صَوْبِ طَرِيقِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ فِي طَرِيقِهِ فَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مِنْهَا وَلَمْ تَكُنْ صَوْبَ

= الذى يقابل جبل أوى قبيس ، وهما أنحشا مكة وتقع تحت جبل قيعان جهة المسجد الحرام محلة السليمانية والنقا والشامية ثم ينعطف جبل قيعان الى الشمال الغربى فتقع تحته محلة الشبيكة والباب وأول محلة جرول ، وفي هذا الموضع يقع ذو طوى ، وهو اسم للبقعة الواقعة بها بئر ذى طوى وهى البئر الواقعة أمام مستشفى الولادة والبئر معروفة مشهورة ترحب بمن يريد الاغتسال منها ، جعلت عليها حكومتنا السنية آلات رفع الماء للمغتسلين من حجاج وعُمرار . وفق الله حكومتنا السعودية لما يحبه ويرضاه آمين . ثم تقع بعد ذى طوى محلة المغارة ، ومحلة العتيبة . ثم ينعطف جبل قيعان الى الشمال الشرقى فيقع طريق كداء الحجون . فظهر من هذا أَنَّ جبل قيعان واقع بين كداء الحجون وكُدَى ريع الرسام بمحلة الباب ، وسميت بالباب لحصول باب في هذا الموضع سابقا أزيل في القرن السابع الهجرى ، والآن سطح جبل قيعان مقسم ثلاثا (القسم الأول) من الحجون إلى محلة الشامية ويسمى جبل دفان لوقوع مقابر المعلاة تحت سفحه من هذه الجهة ، ويسمى أيضا جبل المدافع لحصول مدافع شهر رمضان والعديد بأعلاه . (الثانى): من محلة الشامية الى محلة الشبيكة يسمى جبل الترك . (الثالث) من محلة الشبيكة الى آخره يسمى جبل هندى والله أعلم .

(١) قال فى المجموع كما فى الحاشية : إنه غريب بعيد قال فيها : قيل لأنه لم يفارق مكة مفارقة انصراف بالكلية ، بل إلى ما يتوقف عليه صحة نسكه وفى هذا الانتقال تعظيم البيت ، فلم ينتقل من علو الى سفلى الذى هو حكمة الخروج من الثنية السفلى أ هـ . مختصرا . أقول : هناك طريق ثالثة أخرى تسمى (كُدَى) بالتصغير على وزن (سُمَى) طريق بأسفل مكة من جهة محلة المسفلة ، وهى طريق الذهاب منها الى الليث والقنفذة وجيزان واليمن والله أعلم .

طريقه وقد ذهب أبو بكر الصِّدِّيقُ إلى أن جماعة من أصحابنا الخراسانيين إلى أنه إنما يُستحبُّ الدُّخُولُ منها لمن كانت في طريقه وأما من لم تكن في طريقه فقالوا لا يُستحبُّ له الدُّخُولُ إليها ، قالوا : وإنما دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ اتفاقاً وهذا ضعيفٌ مردودٌ والصَّوابُ أنه تُسَكُّ مُسْتَحَبٌّ لكلِّ أحدٍ .

(الخامسة) اختلف أصحابنا في أن الأفضل أن يدخل ماشياً أو راكباً والأصح أن المشى أفضل وعلى هذا قيل الأولى أن يكون حافياً (١) إذا لم يخش نجاسة ولا يلحقه مشقة .

(السادسة) له دخول مكة ليلاً ونهاراً فقد دخلها رسول الله ﷺ نهاراً في الحج وليلاً في عمرة له (٢) وأيهما أفضل ؟ فيه وجهان أصحهما نهاراً (٣) والثاني هما سواء في الفضيلة .

(السابعة) ينبغي أن يتحفظ في دخوله من إيذاء الناس في الرحمة ويتلطف بمن يزاحمه ويلحظ بقلبه جلاله البقعة التي هو فيها والتي هو متوجه إليها ويمهّد عُذْرَ مَنْ زاحمه وما نُزعت الرحمة إلا من قلب شقى .

(١) هو ما جزم به في المجموع بل قال الحلبي رحمه الله تعالى : يسن المشى والحفاء من أول الحرم ويؤيده ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم : (إن الأنبياء كانوا يدخلون الحرم حفاة مشاة) بناء على شمول لفظة الأنبياء لنبينا عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام . اهـ حاشية .

(٢) هي عمرة الجعرانة وكانت عام حنين منصرفه منها سنة ثمان من الهجرة وهي إحدى عمره ﷺ (الثانية) عمرة الحديبيه سنة ست من الهجرة (الثالثة) عمرة القضية وكانت سنة سبع من الهجرة .

(٣) والأفضل أن يكون أوله لما صح أنه ﷺ دخل مكة صباح رابعة مضت من ذي الحجة يوم الأحد ولا كراهة في دخولها ليلاً لما مرّ أنه ﷺ دخلها في عمرة الجعرانة ليلاً ويستحب الخروج من مكة ليلاً لما روى عن النخعي كانوا يستحبون دخولها نهاراً والخروج منها ليلاً .

(الثامنة) ينبغي لمن يأتي من غير الحرم أن لا يدخل مكة (١) إلا محرماً بحج أو عمرة وهل يلزمه ذلك أم هو مستحب ، فيه خلاف منشراً (٢) يجمعه ثلاثة أقوال أصحها أنه مستحب (٣) والثاني أنه واجب والثالث إن كان ممن يتكرر دخوله كالخطابين والسقائين (٤) والصيادين ونحوهم لم يجب وإن كان ممن لا يتكرر دخوله كالتاجر والزائر والرسول والمكي إذا رجع من سفره وجب وإذا قلنا يجب فله شروط ثلاثة أحدها أن يكون حراً فإن كان عبداً (٥) لم يجب بلا خلاف ولو أذن له سيده في الدخول محرماً لم يلزمه .

* والثاني أن يجيء من خارج الحرم أما أهل الحرم فلا إخراج عليهم بلا خلاف (٥)

* الثالث أن يكون آمناً في دخوله وأن لا يدخل لقتال فأمّا دأخلها خائفاً من ظالم أو غريم يخبسه وهو مفسر أو نحوهما أو لا يمكنه الظهور لأداء التسلك أو دأخلها لقتال باغ أو قاطع طريق فلا يلزمه الإحرام بلا خلاف (٦)

(١) يعنى الحرم .

(٢) الخلاف في الداخل الذي قضى حجته وعمرته أو المكي العائد من سفره المريد الدخول .

(٣) أى ويكره تركه ويسن له دم فيما يظهر خروجاً من خلاف من أوجبه وهو مذهب الشافعية سواء قربت داره أم بعدت وقال الامامان مالك وأحمد يلزمه وقال الامام أبو حنيفة إن كانت داره في الميقات أو أقرب إلى مكة جاز دخوله بلا إحرام وإلا فلا . واحتجوا بقول ابن عباس رضى الله عنهما (لا يدخل أحدكم مكة إلا محرماً) ورخص للخطابين . واستدل الشافعية بحديث الحج كل عام ؟ قال : لا بل حجة (أ هـ مجموع .

(٤) أى رقيقاً كله أو بعضه .

(٥) أى إذ لم ينتهكوا حرمة الحرم .

لما روى عن جابر رضى الله عنه ان النبى ﷺ (دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء بغير إحرام)

وَإِذَا قُلْنَا يَجِبُ الدُّخُولُ مُحَرَّمًا فَدَخَلَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَصَى وَ لَاقِضَاءَ عَلَيْهِ (١) لَفَوَاتِهِ
كَمَا لَا تُقْضَى تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ إِذَا جَلَسَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَهَا وَلَا قَدِيَّةَ عَلَيْهِ .

وَالْأَصَحُّ (٢) أَنَّ حَكْمَ دُخُولِ الْحَرَمِ كَحَكْمِ دُخُولِ مَكَّةَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ
لَا شَرَاكُمَا فِي الْحَرَمَةِ .

(١) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : قَالُوا وَهَذَا مِنَ الشَّوَاذِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ تَرَكَ نَسْكَاً وَاجِباً فَعَلِيهِ الْقِضَاءُ
وَالْكَفَّارَةُ إِلَّا هَذَا . فَإِنْ نَبِلَ يَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِيمَا إِذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مَرِيداً لِلنَّسْكِ بِلَا
إِحْرَامٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ : مَا لَمْ يَتَلَسَّسْ بِنَسْكِ ، فَلَمْ لَا يَقَالْ بِنُظِيرِهِ هُنَا (أَجِيب) أَخْذاً
مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ الْإِحْرَامَ هُنَا تَحِيَّةٌ لِدُخُولِ الْحَرَمِ أَوْ مَكَّةَ فَإِذَا دَخَلَ بِلَا إِحْرَامٍ فَاتِ
الْمَعْنَى الَّذِي شَرَعَ . فَلَمْ يَجِبْ تَدَارُكُهُ بِخِلَافِهِ ثَمَّةَ فَانْهَ لَيْسَ تَحِيَّةٌ لَشَيْءٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ
بِإِرَادَةِ النَّسْكِ وَعَدَمِهَا أَوْ هـ .

الدعاء عند دخول مكة

اللهم ان البلد بلدك والبيت بيتك ، جئتكَ أطلب رحمتك وأتم طاعتك متبعاً لأمرِكَ راضياً
بقدرتِكَ . أسألك مسألة المضطر إليك المشفق من عذابكَ أن تستقبلني بعفوك . وإن تتجاوز
عني برحمتكَ وإن تدخلني جنتكَ الحمد لله الذي أقدم منها سالماً ومعافاً ، والحمد لله رب
العالمين كثيراً على تيسيره وحسن بلاغه . اللهم أنت ربي وأنا عبدك ، والبلد بلدك والحرم
حرمك ، والأمن أمانك جئت إليك راغباً وعن الذنوب مقلعاً ، ولفضلِكَ راجياً ، ولرحمتِكَ
طالباً ولِفرائضِكَ مؤدياً ، ولرضاك مبتغياً ، ولعفوك سائلاً ، فلا تردني خائباً ، وأدخلني في
رحمتِكَ الواسعة وأعذني من الشيطان الرجيم وجنده وشر أوليائه وحزبه ، وصلى الله على محمد وآله
وصحبه وأتباعه آمين .

(٢) كلام مستأنف وليس هو من تفريعات الضعيف ، ومقابل الأصح : له أن يفرق بأن
مكة امتازت بأحكام ، فلم يلزم إلحاق الحرم بها هنا أيضاً .

(التاسعة) يُسْتَحَبُّ إِذَا وَقَعَ بَصْرُهُ عَلَى الْبَيْتِ (١) أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ (٢) فَقَدْ

(١) أى سواء كان فوق رأس ردم عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو الموضع المرتفع الواقع بين الجودية والمدعا المعروف الآن بمقرأة الفاتحة سمي بردم عمر لأنه وقع (سيل) عظيم فى خلافته عام (١٧) هجرية (٦٣٨) ميلادية سمي (سيل أم نهشل بنت عبيدة ابن العاص بن امية بن عبد شمس) أخذ بها الى أسفل مكة وهلكت فيه ، وأخذ السيل أيضا بحجر مقام ابراهيم عليه السلام وذهب به الى أسفل مكة ، فجاء عمر من المدينة ورد الحجر (مقام ابراهيم) فى موضعه الآن ، وأمر بفعل هذا الردم فجاء بالأحجار والصخور الكبار العظام ، ووضعت فى هذا الموضع ليميل سيل جبل لعلع ، وهو الجبل الذى يسفحه المروة وعلى سطحه محلة القراءة وشارع الفلق وأول محلة النقاء وكانت بقمة جبل لعلع هذا قلعة تسمى (قلعة فلفل) ، وهى الآن دائرة اللاسلكى ويوجد بمؤخر جبل لعلع جهة محلة النقا موضع يسمى (الرقمتين) كان كثيرا ما يقع فى كلام الشعراء (ما بين النقا والرقمتين) وهو كناية عن هضبتين بأعلى الجبل ذكر لى الاستاذ محمد عيسى رواس ابن شيوخى وشيخ مشايخى الشيخ عيسى رواس رحمه الله تعالى أن موضع الرقمتين يحد دارهم من أعلى جبل لعلع كما يحدها من الواجهة شارع الفلق . وجبل لعلع هو جزء من سفح جبل قيقعان كأنف له ، كجبل الصفا لجبل أنى قبيس ، وليميل أيضا سيل الجودية الى جهة الغرة فيتصل سيل لعلع وسيل الجودية بمجرى وادى ابراهيم ولا يدخلان المسجد الحرام فجزى الله سيدنا عمر بن الخطاب امير المؤمنين رضى الله عنه عن الاسلام وعن بيته خير الجزاء آمين .

(٢) قال البيهقى رحمه الله تعالى : هو الأشهر عند أهل العلم ، وقال ابن القيم رحمه الله تعالى : وروى عن النبي ﷺ أنه كان عند رؤيته (يعنى رؤية البيت) يرفع يديه ويكبر . قال فى المجموع : قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابه - يعنى رفع اليدين عند رؤية الكعبة - وبه قال جمهور العلماء ، حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم وسفيان الثورى وابن المبارك واحمد واسحق قال وبه اقول . وقال مالك : لا يرفع : وقد يحتج له بحديث المهاجر المكي قال : سئل جابر بن عبد الله عن الرجل اذا رأى البيت يرفع يديه ؟ فقال : (ما كنت أرى احدا يفعل هذا الا اليهود . قد حججنا مع رسول الله ﷺ فلم يكن يفعله) رواه أبو داود والنسائى باسناد حسن ، ورواه الترمذى عن المهاجر المكي ايضا قال : (سئل جابر بن عبد الله : أيرفع الرجل يديه اذا رأى البيت ؟ فقال : حججنا مع النبي ﷺ فكنا نفعله) هذا لفظ رواية الترمذى واسناده حسن . قال =

جاء أَنَّهُ يُسْتَجَابُ دُعَاءُ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ

وَيَقُولُ اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفاً وَتَعْظِيماً وَتَكْرِيماً وَمَهَابَةً وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمِهِ مِمَّنْ حَجَّهَ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفاً وَتَكْرِيماً وَتَعْظِيماً وَبِراً وَيُضِيفُ إِلَيْهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ (٢) وَمَنْكَ السَّلَامُ (٣) فَحِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ (٤) وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ مُهِمَّاتِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى وَأَهْمُهَا سُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ .

(واعلم) أَنَّ بِنَاءَ الْبَيْتِ زَادَهُ اللَّهُ شَرَفاً رَفِيعاً يُرَى قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ فِي مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الرَّذَمِ (٥) إِذَا دَخَلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ وَهُنَاكَ يَقِفُ وَيَدْعُو وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَجَنَّبَ فِي وَقُوفِهِ مَوْضِعاً يَتَأَذَّى بِهِ الْمَارُونَ أَوْ غَيْرَهُمْ .

اصحابنا : رواية المثبت للرفع أولى لان معه زيادة علم . أ هـ . وقال الإمام ابن قدامة في مغنیه : ولنا ما روى أبو بكر بن المنذر عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (لَا تَرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ : افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْبَيْتِ ، وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَعَلَى الْمَوْقِفَيْنِ وَالْجَمْرَتَيْنِ) وَهَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَذَاكَ مِنْ قَوْلِ جَابِرٍ وَخَبَرَهُ عَنْ ظَنِّهِ وَفَعَلَهُ ، وَقَدْ خَالَفَهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَلَآنَ الدُّعَاءُ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ، وَقَدْ أَمَرَ بِرَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الدُّعَاءِ أ هـ .

(١) الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ (تَفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُسْتَجَابُ دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ) .

(٢) أَى ذُو السَّلَامَةِ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِكَ .

(٣) أَى السَّلَامَةِ مِنَ الْآفَاتِ .

(٤) أَى الْأَمْنِ مِمَّا اجْتَنَبَاهُ وَالْعَفْوِ عَمَّا اقْتَرَفْنَاهُ ، وَيَزِيدُ (وَأَدْخَلْنَا بِرَحْمَتِكَ دَارَ السَّلَامِ تَبَارَكَتْ يَازَا الْجَلالَ وَالْإِكْرَامَ ، اللَّهُمَّ ، إِنَّا كُنَّا نَحُلْ عَقْدَةً وَنَشُدُ أُخْرَى وَنَهْطُ وَادِيَا ، وَنَعْلُو آخَرَ ، حَتَّى أَتَيْنَاكَ غَيْرَ مُحِبِّوْبٍ أَنْتَ عِنَّا ، إِلَيْكَ خَرَجْنَا ، وَبَيْتُكَ حُجَّجْنَا ، فَارْحَمْ مَلَقَى رَحَالَنَا بِفَنَاءِ بَيْتِكَ ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَأُمَّتِهِ) .

(٥) أَى رَدَمِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الْمَرْتَفِعُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْجُودِرَةِ وَالْمَدْعَى ، وَيُسَمَّى الْآنَ مَقْرَأَةَ الْفَاتِحَةِ لِأَنَّهُ حَامِلُ الْجَنَازَةِ حِينَ يَمْرُونَ بِهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَقْرَعُونَ الْفَاتِحَةَ وَقَدْ تَرَكَ هَذَا

(واعلم) أَنَّهُ ينبغي أَنْ يَسْتَحْضِرَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ مَا أَمَكْنَهُ مِنَ الْحُشُوعِ وَالتَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ فَهَذِهِ عَادَةُ الصَّالِحِينَ وَعِبَادَةِ اللَّهِ الْعَارِفِينَ لِأَنَّ رُؤْيَةَ الْبَيْتِ تَذَكُّرٌ وَتَشْوِيقٌ إِلَى رَبِّ الْبَيْتِ .

(وقد حكى) أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ مَكَةَ فَجَعَلَتْ تَقُولُ : أَيْنَ بَيْتُ رَبِّي ؟ فَقِيلَ : الْآنَ تَرِينَهُ فَلَمَّا لَاحَ لَهَا الْبَيْتُ قَالُوا هَذَا بَيْتُ رَبِّكَ فَاشْتَدَّتْ نَحْوَهُ فَأَلْصَقَتْ جَانِبَهَا بِحَائِطِ الْبَيْتِ فَمَا رَفَعَتْ إِلَّا مِيتَةً .

(وعن) أَبِي بَكْرٍ الشَّيْلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ غَشِيَ عَلَيْهِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ ثُمَّ أَفَاقَ فَأَنْشَدَ .

هَذِهِ دَارُهُمْ وَأَنْتَ مُحِبٌّ مَا بَقَاءُ الدُّمُوعِ فِي الْآمَاقِ

(العاشرة) يَسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُعْرِجَ أَوَّلَ دُخُولِهِ عَلَى اسْتِجَارِ مَنْزِلٍ أَوْ حِطٍّ قِمَاشٍ وَتَغْيِيرِ ثِيَابٍ وَلَا شَيْءٍ آخَرَ سِوِ الطَّوَافِ (١) وَيَقِفُ بَعْضُ الرُّفُقَةِ عِنْدَ مَتَاعِهِمْ وَرَوَاحِلِهِمْ حَتَّى يَطُوفُوا ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى رَوَاحِلِهِمْ وَمَتَاعِهِمْ وَاسْتِجَارِ الْمَنْزِلِ .

بَلْ إِذَا فَرَعَ مِنَ الدَّعَاءِ عِنْدَ رَأْسِ الرَّدَمِ قَصَدَ الْمَسْجِدَ وَدَخَلَهُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ (٢) وَالدُّخُولُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ قَادِمٍ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كَانَ بِلَا خِلَافٍ وَلَوْ قَدِمَتْ امْرَأَةٌ جَمِيلَةً أَوْ شَرِيفَةً لَا تَبْرُرُ لِلرِّجَالِ اسْتِحْبَابَ لَهَا أَنْ تُؤَخَّرَ الطَّوَافُ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ إِلَى اللَّيْلِ .

(١) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ مَكَةَ أَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ . الْحَدِيثُ أ. هـ . الْقُرَى لِقَاصِدِ أُمِّ الْقُرَى .

(٢) هُوَ الْمَسْمُومُ الْآنَ بِبَابِ السَّلَامِ . وَوَجْهُ اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ مَعَ الْإِتْبَاعِ أَنَّهُ فِي جِهَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ وَوَجْهَهَا وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ وَالْمَنِيرُ وَالْمَقَامُ . وَهَذِهِ الْجِهَةُ هِيَ أَفْضَلُ جِهَاتِ الْبَيْتِ كَمَا قَالَ الْعَزَّازُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَقُولُ : لَعَلَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا عَلَى مَا ذَكَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَقْدُمُ رَجُلَهُ الْيُمْنَى (١) فِي الدُّخُولِ وَيَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ
وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ (٢) اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَإِذَا
خَرَجَ قَدَّمَ رَجُلَهُ الْيُسْرَى وَقَالَ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ وَهَذَا
الذِّكْرُ وَاللِّدْعَاءُ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ أَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحِ
وغيرِهِ يَتَّفَقُ مِنْهَا مَا ذَكَرْتُهُ وَقَدْ أَوْضَحْتُهَا فِي كِتَابِ الْأَذْكَارِ الَّذِي لَا يَسْتَعْنِي
طَالِبُ الْآخِرَةِ عَنْ مِثْلِهِ (٣)

(الحادية عشرة) إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَشْتَغَلَ بِصَلَاةٍ نَحْيَةَ
الْمَسْجِدِ وَلَا غَيْرِهَا بَلْ يَقْصِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَبْدَأُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ وَهُوَ نَحْيَةُ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٤) .

(١) أَوْ بَدَلَهَا ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْيُسْرَى ، وَكَذَا يُقَدَّمُ الْيُمْنَى عِنْدَ دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالْحَجَرِ
وَالْيُسْرَى خُرُوجًا لِأَنَّهُمَا أَشْرَفُ مِنْ بَقِيَةِ الْمَسْجِدِ .

(٢) زَادَ غَيْرُ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ وَبَعْدَ
رَحْمَتِكَ : (وَسَهَّلَ لِي أَبْوَابَ رِزْقِكَ) .

(٣) وَلِذَا قِيلَ فِيهِ (بَعِ الدَّارَ وَاشْتَرِ الْأَذْكَارَ) وَقَالَ بَعْضُهُمْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَرَحِمَ اللَّهُ النَّوَاوِي الْإِمَامَ لَجَمْعِهِ أَذْكَارَ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
فَطَالَعُوهُ يَأْذَوِي الدَّرَايَةِ فَإِنَّ فِيهِ الْخَيْرَ وَالْكَفَايَةَ

أَقُولُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ : وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى النَّفْسِ ، أَيْ
حَيْثُ مَدَحَ كِتَابَهُ الْأَذْكَارَ بِقَوْلِهِ لَا يَسْتَعْنِي طَالِبُ الْآخِرَةِ عَنْ مِثْلِهِ بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ
التَّحَدُّثِ بِالنِّعْمَةِ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) . وَمِنْ بَابِ الدَّلَالَةِ
عَلَى الْفَائِدَةِ فِي مَحَلِّهَا ، وَيجْرَى ذَلِكَ فِي نِظَائِرِهَا الْوَاقِعَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٤) أَيْ الْكَعْبَةَ ، نَعَمْ تَحْصُلُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ بِرُكْعَتَيْ الطَّوَافِ إِنْ لَمْ يَجْلِسْ عَمْدًا بَعْدَ
الطَّوَافِ وَقَبْلَ رُكْعَتَيْهِ ، وَإِلَّا فَاتَتْ لِأَنَّهَا تَفُوتُ بِالْجُلُوسِ عَمْدًا ، وَإِنْ قَصُرَ ، بِخِلَافِ طَوَافِ
الْقُدُومِ فَلَا يَفُوتُ بِالْجُلُوسِ وَلَا بِالتَّأْخِيرِ وَإِنْ طَالَ ، إِلَّا إِنْ أَخْرَجَهُ حَتَّى وَقَفَ بِعَرِيقَةٍ فَيَفُوتُ بِهِ
مَا لَمْ يَدْخُلْ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ دَخَلَ بَعْدَهُ طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ لِدُخُولِ وَقْتِهِ .

وَالطَّوَافُ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ دَاخِلٍ مُخْرَماً كَانَ أَوْ غَيْرِ مُحْرَمٍ إِلَّا إِذَا دَخَلَ
وَقَدْ خَافَ فَوَتْ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ فَوَاتِ الْوُثْرِ أَوْ سَنَةَ الْفَجْرِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ
السُّنَنِ الرَّائِبَةِ أَوْ فَوَتْ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَكْتُوبَةِ (١) إِنْ كَانَ وَقْتُهَا وَاسِعاً أَوْ كَانَ عَلَيْهِ
فَائِئْتَةٌ مَكْتُوبَةٌ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى الطَّوَافِ (٢) ثُمَّ يَطُوفُ وَلَوْ دَخَلَ وَقَدْ مُنِعَ
النَّاسُ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ

(واعلم) أَنَّ فِي الْحَجِّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ : الْقُدُومَ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ ، وَطَوَافِ
الْوَدَاعِ وَيُشْرَعُ لَهُ طَوَافٌ رَابِعٌ وَهُوَ الْمَتَطَوُّعُ بِهِ غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْإِكْتِمَارُ مِنَ الطَّوَافِ (فَأَمَّا طَوَافُ الْقُدُومِ) فَلَهُ
خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ الْقُدُومُ وَالْقَادِمُ وَالْوُرُودُ وَالْوَارِدُ وَطَوَافِ التَّحِيَّةِ (وَأَمَّا) طَوَافُ
الْإِفَاضَةِ فَلَهُ أَيْضاً خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ وَطَوَافُ الْفَرَضِ
وَطَوَافُ الرُّكْنِ وَطَوَافُ الصَّدْرِ يَفْتَحُ الصَّادَ وَالْدَالُ (وَأَمَّا) طَوَافُ الْوَدَاعِ
فَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً طَوَافُ الصَّدْرِ وَمَحَلُّ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَنَصْفِ لَيْلَةِ
النَّحْرِ وَطَوَافِ الْوَدَاعِ عِنْدَ إِرَادَةِ السَّفَرِ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ قِضَاءِ جَمِيعِ الْمَنَاسِكِ .
(ثُمَّ اعْلَمْ) أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ سُنَّةٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَلَوْ تَرَكَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ
شَيْءٌ (٣) وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ رَكْنٌ لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ (٤) وَلَا يُجْبَرُ بِدَمٍ وَلَا غَيْرِهِ

- (١) وَمِثْلُ الْمَكْتُوبَةِ مَا سَنَتِ الْجَمَاعَةُ فِيهِ مِنَ النَّفْلِ كَعِيدٍ وَنَحْوِهِ ، وَكَخَوْفِ فَوْتِهَا قَرَبَ
إِقَامَتِهَا بِحَيْثُ لَا يَفْرَغُ مِنَ الطَّوَافِ قَبْلَ فَرَاغِهَا بَلْ بَعْدَهُ وَمَعَهُ وَحِينَئِذٍ يَصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ إِنْ
كَانَ يَفْرَغُ مِنْهَا قَبْلَ الْإِقَامَةِ ، وَإِلَّا بِأَنْ قَرِبتَ جَدَا انتَظَرَهَا وَاقِفَا .
(٢) أَى وَلَوْ كَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَالْفَائِئْتَةُ مُوسِعَا ، وَالْفَائِئْتَةُ الْمَنْدُورَةُ كَالْمَكْتُوبَةِ .
(٣) وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ عَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةٌ
كَمَذْهَبِنَا ، وَرَوَايَةٌ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُضَايِقًا لِلْوُقُوفِ فَلَا دَمَ فِي تَرْكِهِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ دَمٌ ١ هـ .
مَجْمُوعٌ . أَقُولُ وَمَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ كَالشَّافِعِيَةِ أَى أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ سُنَّةٌ . قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ
قِدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَغْنِيهِ : وَطَوَافُ الْقُدُومِ وَهُوَ سُنَّةٌ لَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهِ ١ هـ .
(٤) قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَهُوَ رَكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ بِغَيْرِ خِلَافٍ ١ هـ

وطَوافُ الوداع واجبٌ على الأصَحَّ (١) وليس بركنٍ وعلى قولٍ هو سُنَّةٌ كالقُدُومِ
وسَيَأْتِي إيضاحُ هذا كُلِّهِ في موضعه إن شاء الله تعالى

(واعلم) أنَّ طَوافَ القُدُومِ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ (٢) في حَقِّ مُفَرِّدِ الْحَجِّ وفي حَقِّ
القارِنِ إذا كانا قد أُحْرِمَا من غير مَكَّةَ ودَخَلَاها قَبْلَ الوُقُوفِ فَأَمَّا المَكِّيُّ
فَلَا يُتَصَوَّرُ في حَقِّهِ طَوافُ قُدُومٍ إِذْ لَا قُدُومَ لَهُ .

(وأما) مَنْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فَلَا يُتَصَوَّرُ في حَقِّهِ طَوافُ قُدُومٍ بَلْ إِذَا طَافَ
عَنِ الْعُمْرَةِ أَجْزَأَهُ عَنْهَا وَعَنْ طَوافِ القُدُومِ كَمَا تُجْزِئُ الْفَرِيضَةُ عَنْ نَحْيَةِ
المَسْجِدِ حَتَّى لو طَافَ الْمُعْتَمِرُ بَنِيَّةَ القُدُومِ وَقَعَ عَنْ طَوافِ الْعُمْرَةِ كَمَا لو كَانَ
عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَأُحْرِمَ بِتَطَوُّعٍ يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

(وأما) مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ قَبْلَ الوُقُوفِ فَلَيْسَ في حَقِّهِ طَوافُ القُدُومِ بَلْ
الطَّوَّافُ الَّذِي يَفْعَلُهُ بَعْدَ الوُقُوفِ هُوَ طَوافُ الْإِفَاضَةِ فَلَوْ نَوَى بِهِ القُدُومَ وَقَعَ
عَنْ طَوافِ الْإِفَاضَةِ إِنْ كَانَ دَخَلَ وَقْتَهُ (٣) كَمَا قُلْنَا في الْمُعْتَمِرِ .

(١) قال المصنف في شرح مسلم رحمهما الله تعالى كما في أضواء البيان : الصحيح في
مذهبنا وجوب طواف الوداع وأنه إن تركه لزمه دم ثم قال : وبه قال أكثر العلماء منهم
الحسن البصري والحكم ، وحامد والثوري وأبو حنيفة وأحمد واسحق وأبو ثور رحمهم الله
تعالى . وقال مالك وداود وابن المنذر رحمهم الله هو سنة لا شيء في تركه ، وعن مجاهد
روايتان كالمذهبين اهـ منه . وقد نقل ابن حجر كلامه هذا ثم تعقب عزوه سنين لابن
المنذر فقال : والذي رأيته في الأوسط لابن المنذر أنه واجب للأمر به إلا أنه لا يجب بتركه
شيء اهـ .

(٢) الحصر هنا بالنسبة للمحرم لأن طواف القدوم يتصور من حلال دخل مكة .
(٣) يدخل وقت طواف الافاضة بعد نصف ليلة النحر . وسياق الكلام عليه إن شاء
الله تعالى . والحنابلة كالشافعية وعند الامامين مالك وأبي حنيفة بعد طلوع الفجر .

﴿ الفصل الثاني في كيفية الطواف ﴾

فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ (١) فَلْيَقْصِدِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَهُوَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي بِلَى
بَابِ الْبَيْتِ مِنْ جَانِبِ الْمَشْرِقِ وَيُسَمَّى الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَيَقَالُ لَهُ وَلِلرُّكْنِ
الْيَمَانِيِّ الرُّكْنَانِ الْيَمَانِيَّانِ وَارْتِفَاعُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ إِلَّا
سَبْعَ أَصَابِعَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِوَجْهِهِ وَيَدْنُو مِنْهُ بِشَرْطِ أَنْ
لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا بِالْمَزَاحِمَةِ (٢) فَيَسْتَلِمُهُ (٣) ثُمَّ يَقْبَلُهُ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ يَظْهَرُ فِي الْقُبْلَةِ
وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَيَكْرُرُ التَّقْيِيلَ وَالسُّجُودَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا (٤) ثُمَّ

(١) الدعاء عند قرب الكعبة الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم إني عبدك
والبلد بلدك والحرم حرمك والبيت بيتك أسألك في مقامى هذا أن تتقبل توبتى وتتجاوز عن
خطيئتى وتضع عنى وزرى فإنك أرحم الراحمين .

(٢) لما رواه الشافعى واحمد وغيرهما رحمهم الله تعالى عن عبد الرحمن بن الحارث قال قال
رسول الله ﷺ لعمر رضى الله عنه (يا أبا حفص إنك رجل قوى فلا تراحم على الركن ،
فإنك تؤذى الضعيف ولكن اذا وجدت خلوة فاستلمه والا فكبر وامض) وأما فِعْلُ ابن
عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يدع الركن الأسود واليماني في كل طواف طافه بهما حتى
يستلمهما ، ولقد زاحم على الركن مرة في شدة الزحام حتى رعف فما تركه حتى استلمه
فهو مذهبه ، ولا يتابع عليه لاسيما وقد خالفه النص وخالفه أيضا والده رضى الله عنه
وخالفه كثير من الصحب الكرام رضوان الله عليهم ولعله لم يبلغه النص المتقدم والله اعلم .
(٣) أى يمسه بيمينه فإن عجز فيساره ، وليحذر الحرم من تقبيل الحجر الأسود وهو
مطيب ، ويقوم مقام الحجر الأسود في كل ما ثبت له محله اذا نزع منه والعياذ بالله وان
جعل في ركن آخر من البيت فيما يظهر من كلامهم لا تنتقل الأحكام اليه كما في
الحاشية .

(٤) روى البيهقى كما في (مفيد الانام) أن ابن عباس رضى الله عنهما قبل الركن اليماني ثم
سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات قلت والمراد بالركن
اليماني هنا الحجر الأسود ، كما **يقولون** بن القيم رحمه الله قال : قال ابن القيم :
وذكر البيهقى أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : (رأيت النبي ﷺ سجد على
الحجر ولم يستلم ﷺ ولم يمس من الأركان الا اليمانيين فقط) . فالركن الأسود يستلم ويُقبل
ويُسجد عليه ، واليماني يُستلم ولا يُقبل ولا يسجد عليه والآخرون لا يُستلمان ولا يُقبلان .
والاستلام هو المسح باليد فقد ثبت عنه ﷺ أنه قبل الحجر الأسود وسجد عليه ، وثبت
عنه أنه استلمه بيده ثم قبلها ، وثبت عنه أنه استلمه بمحجن (أى عصا معكوفة الرأس)
وقبله . هـ .

يَتَدُى الطَّوَافُ وَيَقْطَعُ التَّلْيَةَ فِي الطَّوَافِ كَمَا سَبَقَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضْطَبَعَ مَعَ دُخُولِهِ فِي الطَّوَافِ فَإِنْ اضْطَبَعَ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ فَلَا بَأْسَ ^(١) وَالْاضْطَبَاطُ أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ وَسْطَ رِجْلَيْهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ عِنْدَ ابْطِئِهِ وَيَطْرَحُ طَرْفَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ وَيَكُونُ مَنْكِبُهُ الْأَيْمَنُ مَكْشُوفًا وَالْاضْطَبَاطُ مَا أَخُوذُ مِنَ الضَّبْعِ بِاسْكَانِ الْبَاءِ وَهُوَ الْعَضْدُ وَقِيلَ وَسْطَ الْعَضْدِ وَقِيلَ مَا بَيْنَ الْإِبْطِ وَنَصْفِ الْعَضْدِ .

(وَكَيْفِيَّةُ) الطَّوَافِ أَنْ يَحَاضِيَ بِجَمِيعِهِ ^(٢) جَمِيعَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَلَا يَصْحُ طَوَافُهُ حَتَّى يَمُرَّ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ وَذَلِكَ بِأَنْ يَسْتَقْبَلَ ^(٣) الْبَيْتَ وَيَقِفَ عَلَى جَانِبِ الْحَجَرِ الَّذِي إِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ وَيَصِيرُ مَنْكِبُهُ الْأَيْمَنُ عِنْدَ طَرَفِ الْحَجَرِ ثُمَّ يَتَوَى الطَّوَافَ

(١) قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَجْمُوعِهِ : قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا اسْتِحْبَابُ الْاضْطَبَاطِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَشْرَعُ الْاضْطَبَاطُ لِرِوَالِ سَبِيهِ ، قَالَ أَصْحَابُنَا : هَذَا مُنْتَقَضٌ بِالرَّمْلِ بِمَا قَدْ مَنَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١ . هـ أَقُولُ قَوْلَ الْمَصْنِفِ مَا قَدْ مَنَاهُ مَرَادُهُ بِهِ قَوْلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (فِيمَ الرَّمْلَانِ الْآنَ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَنَاكِبِ وَقَدْ وَطَدَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَنَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَرَكْ شَيْئًا كُنَّا نَصْنَعُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

(٢) أَيْ بِجَمِيعِ الشَّقِ الْأَيْسَرِ أَيْ بِمَجْمُوعِهِ وَهُوَ أَعْلَاهُ الْمَحَاضِي لِصَدْرِهِ وَهُوَ الْمَنْكَبُ لِأَنَّ الْمَحَاضَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِهِ .

(٣) هَذَا الِاسْتِقْبَالُ غَيْرُ الِاسْتِقْبَالِ الْأَوَّلِ عِنْدَ تَلْقَاءِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَإِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَسَنَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ

كَأَنَّهُ يَصْرَحُ بِهِ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . (الدُّعَاءُ عِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ)

(اللَّهُمَّ هَذَا نَبِيُّكَ أَدْبَرُ رُؤُوسٍ فِي تَعَالَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى الْوَفَاءِ) قَالَ الشَّيْخُ عَمْرُو بْنُ

بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، آمَنْتُ بِاللَّهِ وَكَفَرْتُ بِالطَّاغُوتِ وَمَا عَصَيْتُ إِلَّا اللَّهَ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغُرُورِ .

يَدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُنْزِلَ الْوَيْلَ مِنَ اللَّهِ الْوَيْلُ لِلَّذِينَ كَانُوا يَكْفُرُونَ .

لله تعالى ثُمَّ يَمْشِي مُسْتَقْبِلَ الْحَجَرِ مَارًّا إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ حَتَّى يَجَاوِزَ الْحَجَرَ
فَإِذَا جَاوَزَهُ انْفَتَلَ (١) وَجَعَلَ يَسَارَهُ إِلَى الْبَيْتِ وَيَمِينَهُ إِلَى خَارِجٍ ، وَلَوْ فَعَلَ هَذَا
مِنَ الْأَوَّلِ وَتَرَكَ اسْتِقْبَالَ الْحَجَرِ جَازٍ (٢) ، ثُمَّ يَمْشِي هَكَذَا تَلْقَاءَ وَجْهِهِ طَائِفًا
حَوْلَ الْبَيْتِ أَجْمَعَ فَيَمُرُّ عَلَى الْمُلتَزِمِ (٣) وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالْبَابِ
سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ يَلْتَزِمُونَهُ عِنْدَ الدُّعَاءِ ثُمَّ يَمُرُّ إِلَى الرُّكْنِ الثَّانِي بَعْدَ
الْأَسْوَدِ وَيُسَمَّى الرُّكْنَ الْعِرَاقِي (٤) ثُمَّ يَمُرُّ وَرَاءَ الْحَجَرِ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ
وَهُوَ فِي صَوْبِ الشَّامِ وَالْمَغْرِبِ فَيَمْشِي حَوْلَهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الرُّكْنِ الثَّالِثِ
وَيُقَالُ لِهَذَا الرُّكْنِ وَالَّذِي قَبْلَهُ الرُّكْنَانِ الشَّامِيَانِ وَرُبَّمَا قِيلَ الْعَرَبِيَانِ ثُمَّ يَدُورُ
حَوْلَ الْكَعْبَةِ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الرُّكْنِ الرَّابِعِ الْمُسَمَّى بِالرُّكْنِ الْإِمَانِيِّ ثُمَّ يَمُرُّ مِنْهُ
إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَصُلُّ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ فَيَكْمُلُ لَهُ حِينَئِذٍ (٥) طَوْفَةً
وَاحِدَةً ثُمَّ يُطَوِّفُ كَذَلِكَ حَتَّى يُكْمِلَ سَبْعَ طَوَّافَاتٍ وَكُلُّ مَرَّةٍ طَوْفَةٌ وَالسَّبْعُ
طَوَّافٌ كَامِلٌ .

(١) أى ولابد من استحضار النية عند هذا الانفتال لأنه أول الطواف وما قبله مقدمة له .

(٢) أى وفاته فضيلة الاستقبال كما سيصرح به المصنف ان شاء الله .

(٣) الدعاء عند الملتزم (اللهم انى أسألك ثواب الشاكرين ونزل المقرين ، ومرافقة النبيين
ويقين الصادقين ، وذلة المتقين ، واخبات الموقنين حتى تتوفانى على ذلك يا أرحم
الراحمين) .

الدعاء قبالة باب الكعبة أى بدون وقوف عنده (اللهم البيت بيتك والحرم حرمك
والأمن أمنك ، وهذا مقام العائذ بك من النار اللهم بيتك عظيم ووجهك كريم وأنت أرحم
الراحمين ، فأعذنى من النار وشر الشيطان الرجيم ، وحرم لحمى ودمى على النار ، وأمنى من
أهوال يوم القيامة ، واكفنى مؤنة الدنيا والآخرة)

(٤) الدعاء عند الركن العراقى (اللهم إنى أعوذ بك من الشك والشرك ، والنفاق والشقاق
وسوء الأخلاق وسوء المنظر فى المال والأهل والولد) .

(٥) أى حين انتهائه لمبدئه .

(الدعاء عند الانتهاء إلى تحت الميزاب)

(اللهم) أظنني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك ، واسقني بكأس نبيك محمد ﷺ شرباً هنيئاً لا أظمأ بعده أبداً إذا الجلال والإكرام (اللهم) إني أسألك الراحة عند الموت والعفو عند الحساب .

(الدعاء بين الركن الشامي والعراقي)

(اللهم) اجعله حباً مبروراً وسعياً مشكوراً وعملاً مقبولاً وتجارة لن تبور رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأكرم .

(الدعاء عند الركن اليماني)

بسم الله والله أكبر (اللهم) إني أعوذ بك من الكفر والفقر والذل ، ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة .

(الدعاء بين الركن اليماني وركن الحجر الأسود)

ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) قنعني بما رزقتني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة منك بخير .

(الدعاء عند بلوغ الحجر الأسود)

(اللهم) اغفر لي برحمتك أعوذ برب هذا الحجر من الدين والفقر وضيق الصدر وعذاب القبر .

(الدعاء في كل الطواف وبين الركنين أكد)

لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير (اللهم) ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) قنعني بما رزقتني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة بخير وصل على نبينا محمد وآله وصحبه وأمته .

وكرهه^(١) الشافعي رحمه الله تعالى أن يُسمي الطَّواف شَوْطاً ودَوْرًا وقد روى كراهته عن مُجاهِدٍ رَحِمَهُ اللهُ تعالى^(٢) وقد ثَبَتَ في صَحِيحِي البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا تَسْمِيَةَ الطَّوَّافِ شَوْطاً^(٣) والظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا كَرَاهِيَةَ فِيهِ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَهَذِهِ صِفَةُ الطَّوَّافِ الَّذِي إِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهَا صَحَّ طَوَّافُهُ ، وَبَقِيََتْ مِنْ صِفَتِهِ الْمَكْمَلَةِ أَفْعَالٌ وَأَذْكَارٌ نَذَكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى فِي سُنَنِ الطَّوَّافِ .

(واعلم) أَنَّ الطَّوَّافَ^(٥) يَشْتَمِلُ عَلَى شُرُوطٍ وَوَاجِبَاتٍ لَا يَصَحُّ الطَّوَّافُ بِدُونِهَا وَعَلَى سُنَنِ يَصَحُّ بِدُونِهَا أَمَّا الشُّرُوطُ وَالْوَاجِبَاتُ فَثَمَانِيَةٌ^(٦) مُخْتَلَفٌ فِي بَعْضِهَا .

(١) أَى تَنْزِيهِهَا وَتَبَعَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللهُ جَمِيعًا وَوَجْهَ الْكَرَاهَةِ أَنَّ الشُّوْطَ : الْهَلَاكُ فَهُوَ كَكَرَاهِيَةِ الْعَقِيْقَةِ مِنَ الْعُقُوقِ .

(٢) حَيْثُ قَالَ وَأَكْرَهُ مَا كَرِهَهُ مُجَاهِدٌ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَاهُ طَوَافًا فَقَالَ تَعَالَى (وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) .

(٣) أَى حَيْثُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْمِلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ) .

(٤) أَى لِعَدَمِ وَرُودِ النَّهْيِ عَنْهُ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لَمْ يَرِدْ بِالْكَرَاهِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّنْزَهُ عَنِ التَّلَفُّظِ بِهِ لِإِشْعَارِ اللَّفْظِ بِمَا لَا يَنْبَغِي . وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحِبُّ الْفَأَلَ الْحَسَنَ وَيَكْرَهُ ضُدَّهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٥) أَى بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ مِنْ قُدُومٍ وَوَدَاعٍ وَنَذَرٍ وَتَطَوُّعٍ وَتَحْلُلٍ .

(٦) قَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فَقَالَ :

وَاجِبَاتُ الطَّوَّافِ سِتْرٌ وَطَهْرٌ جَعَلَهُ الْبَيْتُ يَافَتَى عَنْ يَسَارٍ
فِي مَرُورِهِ تَلَقَّاءُ وَجْهِهِ وَيَا الْأَسْوَدُ يَبْدَأُ مُحَاذِيًّا وَهُوَ سَارِي
مَعَ سَبْعٍ بِمَسْجِدٍ ثُمَّ قَصْدٌ لَطَوَّافٌ فِي النَّسْكِ لَيْسَ بِجَارِي
فَقَدْ صَرَفَ لَغْوَهُ ذِي ثَمَانٍ قَدْ حَكَى نَظْمَهَا نِظَامُ الدَّرَارِي

(الواجب الأول) سَتْرُ الْعَوْرَةِ (١) وَالطَّهَارَةُ عَنْ الْحَدَثِ (٢) وَعَنِ النَّجَاسَةِ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَالْمَكَانِ الَّذِي يَطُؤُهُ فِي مَشْيِهِ فَلَوْ طَافَ مَكْشُوفَ جُزْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ أَوْ مُحَدَّثًا أَوْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهَا أَوْ وَطِئَ نَجَاسَةً فِي مَشْيِهِ غَامِداً أَوْ نَاسِياً لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ وَمَنْ طَافَتْ مِنَ النِّسَاءِ الْحَرَائِرُ مَكْشُوفَةً الرَّجُلُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهَا أَوْ طَافَتْ كَاشِفَةً جُزْءٍ مِنْ رَأْسِهَا لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهَا حَتَّى لَوْ ظَهَرَتْ شَعْرَةٌ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهَا أَوْ ظَفَرٌ مِنْ رِجْلِهَا لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهَا لِأَنَّ ذَاكَ عَوْرَةٌ مِنْهَا يُشْتَرُطُ سَتْرُهُ فِي الطَّوْفِ كَمَا يُشْتَرُطُ فِي الصَّلَاةِ وَإِذَا طَافَتْ هَكَذَا وَرَجَعَتْ فَقَدْ رَجَعَتْ بِغَيْرِ حَاجٍ صَحِيحٍ لَهَا وَلَا عَمْرَةَ .

(١) ستر العورة مع القدرة عند الشافعية والمالكية والحنابلة شرط في الطواف لحديث (لايطوف بالبيت عريان) وهو في الصحيحين فعورة الرجل والأمة ما بين السرة والركبة ، وعورة الحرة جميع بدنهما إلا الوجه والكفين كما سيذكره المصنف رحمه الله أما العاجز عن الستر فيطوف عارياً ، ولا تلزمه إعادة وقال أبو حنيفة لا يشترط ستر العورة .

(٢) أى بنوعيه الأصغر والأكبر ، فإذا عجز عن الماء وتيمم تيمماً لا إعادة معه كأن كان في محل لا يغلب فيه وجود الماء ولم يكن به نجاسة ولا جيرة بعضو تيمم مثلاً يطوف ولا إعادة عليه ، أما فاقد الطهورين إن لم تكن به نجاسة فلا يطوف أصلاً ففي التحفة ، ولا يجوز طواف الركن ، ولا غيره لفاقد الطهورين بل الأوجه أنه يسقط عنه طواف الوداع أ . هـ . وفي فتاوى الجمال الرملى أنه ليس له الطواف فإن خرج ووصل الى محل يتعذر عليه الرجوع منه الى مكة يتحلل بذبح وحلق ونية ، وصار حلالاً بالنسبة لمحظورات الإحرام مُحَرَّمًا بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته فإذا عاد فعل الطواف ولا يلزم أن يحرم بما أحرم به أولاً بل ظاهر كلامهم أنه محرم بالنسبة له ، وأنه لا يحتاج في فعله الى إحرام أ . هـ . فإن كان به نجاسة منجسة لا يقدر على طهرها فكذلك عند الرملى رحمه الله تعالى . وقال في الفتح : ولحدث أى بلا نجاسة أو متنجس أى محدث عدم الماء طواف وداع بالتيمم وكذا النفل للمحدث لا المتنجس فيما يظهر أخذاً من امتناع نفل الصلاة ^{على كل} مرّ ولهما على الأوجه ن طواف الركن بالتيمم لفقد ماء أو نحو جرح ، وإن لزم كلاً منهما الإعادة أى ^ن كان الغالب بالمحل وجود الماء أو كانت الجيرة في أعضاء التيمم أو نحوه حيث لم يرج البرأ أو الماء قبل رحيله لشدة المشقة في بقاءه محرماً وتجب إعادته إذا عاد لمكة لبقائه في ذمته وإنما أبيح له نحو الوطء للضرورة أ . هـ وقال في التحفة : ولا يلزمه عند فعله تجرد ولا غيره فإن مات وجب =

الإحجاج عنه بشرطه ا. هـ وكذا في الحاشية ، وقوله ولا غيره شمل النية وهو الأوجه من احتمالين للعلامة ابن قاسم ونقله عن الجمال الرملي لأنه محرم بالنسبة للطواف افاده ابن الجمال ونقل ابن الجمال عن ابن قاسم ونقله عن الجمال الرملي أنه لا يجب المجيء فوراً ونحوه في الحاشية ثم قال ابن الجمال ولعل محله مالم يخف نحو غضب وإلا وجب فوراً ، وإذا أخر فمات فينبغي عصيانه من آخر سنى الإمكان ، وإن لم أر في ذلك نقلاً ، وخرج بقول التحفة (فان مات ..) الى آخره : ما اذا غضب وعليه الطواف فتجوز الاستنابة فيه لعذره مع بقاء أهليته وبه فارق الميت كما أفتى به الشهاب الرملي ، ولو سعى بعد للركن بعد هذا الطواف المفعول بالتيمم ثم رجع الى مكة وجب إعادته بعد الطواف لأنه إنما صح للضرورة تبعاً لصحة الطواف للضرورة . وقال ابن الجمال على الإيضاح قضيته ان الكلام في الآفاق وان المكى تجب عليه المصابرة لاحتمال وجود الماء احتمالاً قريباً إذ لا مشقة عليه ونظر فيه تلميذه عبد الرؤوف بأن بقاء الإحرام مشقة أى مشقة ، قال ولم لا يجوز التيمم والطواف ثم إعادته بعد وجود الماء ا. هـ . وهو ظاهر مقيس ا. هـ .

ثم قال في الفتح ولمن حاضت وعليها طواف الركن ولم يمكنها التخلف له أى لنحو فقد نفقة أو خوف على نفسها كما في التحفة ، وحمل في الحاشية قول الاصحاب أن عدم النفقة لا يجوز التحلل له من غير شرط على التحلل قبل الوقوف أما بعده فيجوز التحلل بسببه وان لم يشترطه أ. هـ أن ترحل ثم اذا وصلت محلاً يتعذر عليها الرجوع منه لمكة تحللت كالمحصر ، ويبقى الطواف في ذمتها أ. هـ قال في التحفة : والأحوط لها أن تقلد من يرى براءة ذمتها بطواف قبل رحيلها . قال في النهاية تقلد أبا حنيفة وأحمد على إحدى الروايتين عنه في أنها تهجم وتطوف وتلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد أ. هـ .

وقال في النهاية والأقرب أنه - أى تحللها - على التراخي وأنها تحتاج عند فعله الى إحرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم لا يجب معه الإعادة لعدم تحلله حقيقة أ. هـ وسيأتى . وقال أيضاً والقياس من المحل الذى أحرمت منه أولاً ولا تعيد غيره ا. هـ . قال الشبرا ملسى قوله الى إحرام أى للإتيان بالطواف فقط دون ما فعلته كالوقوف أ. هـ . فتحرم بالطواف فقط وتكشف وجهها فيه ، ولا تحرم بما أحرمت به أولاً قياساً على ما مر في فاقد الطهورين فقال ابن قاسم : الأوجه أنه لابد من الإحرام أى بما أحرمت به أولاً للإتيان بتمام النسك لأن التحلل يقطع النسك ويخرج منه أ. هـ أى فتحرم بفرضها ويكون ما في ذمتها زائداً فلا تحتاج لطواف به . وعبرة القليوبى : واذا أعادت الطواف نوت الإحرام بالنسك أو الإحرام بالطواف فقط على الخلاف بين ابن قاسم وع ش . وقال ابن حجر لا

تحتاج الى إنشاء إحرام ثم قال الرملی فإن كان متيمما تيمما لا يسقط الإعادة ، وخلا عن النجاسة فعل غير الركن وكذا الركن إن لم يرج البرء أو الماء قبل رحيله لشدة المشقة في بقاءه محروما مع عودته الى وطنه وتجب إعادته بلا إحرام اذا تمكن بأن عاد الى مكة أى ولو بعد مدة طويلة لأنه وان كان حلالا بالنسبة لباحة المحظورات له قبل العودة للضرورة الا أنه محرم بالنسبة الى بقاء الطواف في ذمته ، أى فيُحج عنه بعد موته اذا تمكن من العود ولم يعد ، ووجد في تركته أجرة ذلك قاله ع ش ، واذا طاف ولى الصبى أو المجنون به وجب طهرهما من الحدث والخبث بأن يتطهر ويطهرهما بأن ينوى الولى عنهما ويغسلهما ولا يضر الشك بعد فراغ الطواف في طهره أ . هـ عمدة الأبرار .

(قوله قال في النهاية : تقلد - يعنى الحائض - أبا حنيفة واحمد في إحدى الروايتين عنه) يقول مقيده عبد الفتاح حسين راوه عفا الله عنه آمين : أى لأنهما لا يشترطان الطهارة من الحدثين في الطواف كالوقوف بعرفة يصح بدون طهارة من الحدثين ، قال الشيخ عبد الله بن جاسر رحمه الله في مفيد الأنام : وقال شيخ الاسلام : وكذا المرأة الحائض اذا لم يمكنها طواف الفرض إلا حائضا بحيث لا يمكنها التأخر بمكة ، ففي احدى قولي العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائف اذا طافت الحائض أوجنب أو المحدث أو حامل النجاسة مطلقا أجرأه الطواف وعليه دم إما شاة وإما بدنة مع الحيض والجنابة وشاة مع الحدث الأصغر - الى أن قال : فلا يجوز لحائض أن تطوف إلا طاهرة إذا أمكنها باتفاق العلماء ، ولو قدمت المرأة حائضا لم تطف بالبيت لكن تقف بعرفة وتفعل سائر المناسك مع الحيض إلا الطواف فانها تنتظر حتى تطهر إن أمكنها ذلك ثم تطوف . وإن اضطرت الى الطواف فطافت أجزأها ذلك على الصحيح من قولي العلماء . وقال رحمه الله أيضا : وأما الذى أعلم فيه نزاعا أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض اذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر فلا أعلم منازعا أن ذلك يحرم عليها وتأثم به .

وتنازعوا في إجزائه . فمذهب أبى حنيفة يجزئها ذلك وهو قول في مذهب أحمد الى أن قال : وأما القول بأن هذه العاجزة عن الطواف مع الطهر ترجع محرمة أو تكون كالخضرة أو يسقط عنها الحج أو يسقط عنها طواف الفرض . فهذه أقوال كلها مخالفة لاصول الشرع ، مع أنى لم أعلم إماما من الأئمة صرح بشيء منها في هذه الصورة ، وإنما كلام من قال : عليها دم أو ترجع محرمة أو غير ذلك من السلف والأئمة كلام مطلق يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم ، وكان في زمنهم يمكنها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف ، وكانوا يأمرؤن الأمراء أن يحتبسوا حتى تطهر الحيض ويظفن ، ولهذا ألزم مالك وغيره المكاري لها أن تحتبس

عنها حتى تطهر وتطوف انتهى ملخصاً من نحو عشر ورقات . وقال أبو عبد الله محمد بن القيم رحمه الله : المثال السادس : ان النبي ﷺ منع الحائض من الطواف بالبيت حتى تطهر . وقال (لها اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت) فظن ان هذا حكم عام في جميع الأحوال والأزمان ، ولم يفرق بين حال القدرة والعجز ولا بين زمن إمكان الاحتباس لها حتى تطهر وتطوف ، وبين الزمن الذى لا يمكن فيه ذلك وتمسك بظاهر النص ورأى منافاة الحيض للطواف كمنافاته للصلاة والصيام اذ نهى الحائض عن الجميع سواء ومنافاة الحيض لعبادة الطواف كمنافاته لعبادة الصلاة ، ونازعهم في ذلك فريقان أحدهما صححوا الطواف مع الحيض ولم يجعلوا الحيض مانعاً من صحته بل جعلوا الطهارة واجبة تجبر بالدم ويصح الطواف بدونها كما يقول أبو حنيفة واصحابه وأحمد في إحدى الروايتين عنه وهى أنصهما عنه وهؤلاء لم يجعلوا ارتباط الطهارة بالطواف كارتباطها بالصلاة ارتباط الشرط بالمشروط بل جعلوها واجباً من واجباته وارتباطها به كارتباط واجبات الحج به يصح فعله مع الإخلال بها ويجبرها بالدم . والفريق الثانى جعلوا وجوب الطهارة للطواف واشترطها بمنزلة وجوب السترة واشترطها بل ومنزلة سائر شروط الصلاة أو واجباتها التى تجب وتشترب مع القدرة وتسقط مع العجز قالوا : وليس اشتراط الطهارة للطواف أو وجوبها له بأعظم من اشتراطها للصلاة فاذا سقطت بالعجز عنها فسقوطها فى الطواف بالعجز عنها أولى وأحرى ، قالوا وقد كان فى زمن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين يحتبس أمراء الحج للحيض حتى يطهرن ويظفن ، ولهذا قال النبي ﷺ فى شأن صفة وقد حاضت (أحابستنا هى ؟) قالوا : إنها قد أفاضت ، قال (فلتنفر إذاً) وحينئذ كانت الطهارة مقدورة لها ، أما فى هذه الأزمان التى يتعذر إقامة الركب لأجل الحيض فلا تخلو من ثمانية أقسام : (أحدها) أن يقال لها أقيمى بمكة وإن رَحَلَ الركب حتى تطهرى وتطوفى ، وفى هذا من الفساد وتعريضها للمقام وحدها فى بلد الغربة مع حقوق غاية الضرر لها ما فيه . (الثانى) أن يقال : يسقط طواف الإفاضة للعجز عن شرطه (الثالث) أن يقال اذا علمت أو خشيت مجئ الحيض فى وقته جاز لها تقديمه على وقته (الرابع) أن يقال اذا كانت تعلم بالعادة أن حيضها يأتى فى أيام الحج وأنها إذا حجت أصابها الحيض هناك سقط عنها فرضه حتى تصير آيسة وينقطع حيضها بالكلية .

(الخامس) أن يقال بل تحج واذا حاضت ولم يمكنها الطواف ولا المقام رجعت وهى على إحرامها تمتنع من النكاح ووطء الزوج حتى تعود الى البيت وتطوف وهى طاهرة ، ولو كان بينها وبينه مسافة سنين ثم اذا أصابها الحيض فى سنة العود رجعت كما هى ولا تزال كذلك

كل عام حتى يصادفها عام تطهر فيه (السادس) أن يقال بل تتحلل اذا عجزت عن المقام حتى تطهر كما يتحلل المحصر مع بقاء الحج في ذمتها ثم اذا أصابها ذلك أيضا تحللت وهكذا أبدا حتى يمكنها الطواف طاهرة (السابع) أن يقال يجب عليها أن تستنيب من يحج عنها كالمعسوب وقد أجزأ عنها الحج وان انقطع حيضها بعد ذلك (الثامن) أن يقال بل تفعل ما تقدر عليه من مناسك الحج ويسقط عنها ما تعجز عنه من الشروط والواجبات كما يسقط عنها طواف الوداع بالنص وكما يسقط عنها فرض السترة اذا شلحتها العبيد أو غيرهم ، وكما يسقط عنها فرض طهار الجنب اذا عجزت عنها لفقد الماء أو مرض بها وكما (الخامس) أن يقال بل تحج واذا حاضت ولم يمكنها الطواف ولا المقام رجعت وهى على إحرامها تمتنع من النكاح ووطء الزوج حتى تعود الى البيت وتطوف وهى طاهرة ، ولو كان بينها وبينه مسافة سنين ثم اذا أصابها الحيض في سنة العود رجعت كما هى ولا تزال كذلك كل عام حتى يصادفها عام تطهر فيه (السادس) أن يقال بل تتحلل اذا عجزت عن المقام حتى تطهر كما يتحلل المحصر مع بقاء الحج في ذمتها ثم اذا أصابها ذلك أيضا تحللت وهكذا أبدا حتى يمكنها الطواف طاهرة (السابع) أن يقال يجب عليها أن تستنيب من يحج عنها كالمعسوب وقد أجزأ عنها الحج وان انقطع حيضها بعد ذلك (الثامن) أن يقال بل تفعل ما تقدر عليه من مناسك الحج ويسقط عنها ما تعجز عنه من الشروط والواجبات كما يسقط عنها طواف الوداع بالنص وكما يسقط عنها فرض السترة اذا شلحتها العبيد أو غيرهم ، وكما يسقط عنها فرض طهار الجنب اذا عجزت عنها لفقد الماء أو مرض بها وكما يسقط فرض اشتراط طهارة مكان الطواف اذا عرض فيه نجاسة يتعذر إزالتها وكما يسقط بشرط استئصال القمل في الصلاة اذا عجز عنه المصلي ، وكما يسقط فرض الصوم عن العاجز عنه الى بدله وهو الإطعام ونظائر ذلك من الواجبات والشروط التى تسقط بالعجز عنها إما الى بدل أو مطلقا فهذه ثمانية أقسام لا مزيد عليها ، ومن المعلوم أن الشريعة لا تأتى بسوى هذا القسم الثامن ثم تكلم رحمه الله تعالى عن الأقسام السبعة المتقدمة ، وأبطل قول من قال بها أو أحداها وردّه ردّا شافياً لا مزيد على حسنه . ثم قال : فإذا بطلت هذه التقديرات تعين التقدير الثامن وهو أن يقال تطوف بالبيت والحال هذه وتكون هذه ضرورة مقتضية لدخول المسجد مع الحيض والطواف معه ، وليس فى هذا ما يخالف قواعد الشريعة بل يوافقها كما تقدم إذ غاية سقوط الواجب أو الشرط بالعجز عنه ولا واجب فى الشريعة مع عجز ولا حرام مع ضرورة فإن قيل الطواف كالصلاة ولهذا تشترط له الطهارة من الحدث وقد أشار الى ذلك بقوله فى الحديث (الطواف بالبيت صلاة) والصلاة لا تشرع ولا

تصح مع الحيض فكذا شقيقتها ومشبهها ولأنها عبادة متعلقة بالبيت فلا تصح مع الحيض كالصلاة (فالجواب) أن القول باشتراط طهارة الحدث لم يَدُل عليه نص ولا إجماع بل فيه النزاع قديما وحديثا فأبو حنيفة وأصحابه لا يشترطون ذلك وكذلك أحمد في إحدى الروايتين عنه وقد نص أحمد في إحدى الروايتين عنه على أن الرجل إذا طاف جنبا ناسيا صح طوافه ولا دم عليه ، وعنه رواية أخرى عليه دم وثالث أنه لا يجزئه الطواف إلى أن قال : وقد دلت أحكام الشريعة على أن الحائض أولى بالعذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة ناسيا أو ذاكرة فإذا كان فيه النزاع المذكور فهي أحق بالجواز منه فإنَّ الجنب يمكنه الطهارة وهي لا يمكنها فعذرهما بالعجز والضرورة أولى من عذره بالنسيان فإنَّ الناسي لما أمر به من الطهارة والصلاة يؤمر بفعله إذا ذكره بخلاف العاجز عن الركن أو الشرط فإنه لا يؤمر بإعادة العبادة معه إذا قدر عليه ، فهذه إذا لم يمكنها إلا الطواف على غير طهارة وجب عليها ما تقدر عليه وسقط عنها ما تعجز عنه كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي ﷺ (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) وهذه لا تستطيع إلا هذا وقد اتقت الله ما استطاعت فليس عليها غير ذلك النص ، وقواعد الشريعة والمطلق يقيد بدون هذا بكثير إلى أن قال (فإن قيل ، لو كان طوافها مع الحيض ممكنا أمرت بطواف القدوم والوداع فلما سقط عنها طواف القدوم والوداع علم أن طوافها مع الحيض غير ممكن (قيل) لا ريب أن النبي ﷺ أسقط طواف القدوم عن الحائض وأمر عائشة لما قدمت وهي متمتعة فحاضت أن تدع أفعال العمرة وتحرم بالحج ، فعلم أن الطواف مع الحيض محظور لحرمه المسجد أو الطواف أو لهما والمحظورات لا تباح إلا في حال الضرورة ولا ضرورة بها إلى طواف القدوم لأنه سنة بمنزلة تحية المسجد ولا إلى طواف الوداع فإنه ليس من تمام الحج ، ولهذا لا يودع المقيم بمكة ، وإنما يودع المسافر عنها فيكون آخر عهده بالبيت فهذان الطوافان أمر بهما القادر عليهما إما أمر بإيجاب فيهما أو في أحدهما أو استحباب كما هي أقوال وليس واحد منهما ركنًا تقف صحة الحج عليه بخلاف طواف الفرض فإنها مضطرة إليه وهذا كما يباح لها دخول المسجد واللبث فيه للضرورة ولا يباح لها الصلاة ولا الاعتكاف فيه ، وإن كان مندورا . إلى أن قال : وبالجمله فالكلام في هذه الحادثة في فصلين : (أحدهما) في اقتضاء قواعد الشريعة لها لا لمنافاتها وقد تبين ذلك بما فيه كفاية . (والثاني) في أن كلام الأئمة وفتاويهم في الاشتراط والوجوب إنما هو في حال القدرة والسعة لا في حال الضرورة والعجز فالإفتاء بها لا يناق نص الشارع ولا قول الأئمة وغاية المفتي بها أنه يقيد مطلق كلام الشارع بقواعد شريعته وأصولها ومطلق كلام الأئمة بقواعدهم وأصولهم وبالله تعالى التوفيق انتهى ملخصا

وقد سقت كلام الشيخين في هذه المسألة لاني لم أر من الأصحاب من استوفى الكلام فيها سواهما ، ومن كلامهما يتضح أنهما يريان صحة طواف الحائض طواف الإفاضة الذى هو ركن في الحج اذا اضطرت الى طوافه بأن لم تتمكن من المقام بمكة حتى تطهر لسفر رفقتها عنها وقولهما هذا وجيه وإن كان خلاف المذهب عند متأخرى الأصحاب . قلت : وحكم النفساء حكم الحائض في صحة طوافها الإفاضة الذى هو ركن في الحج اذا اضطرت الى طوافه بأن لم تتمكن من المقام بمكة حتى تطهر من نفاسها لسفر رفقتها عنها والله اعلم . ١ . هـ .

فائدة : تكميلاً وتتميماً لما سبق ثبت هنا رسالة في طواف الحائض للامام العلامة قاضى القضاة نجم الدين عبد الرحمن بن شمس الدين ابراهيم البارزى الجهنى الشافعى رحمه الله وغفر له ولوالديه آمين . بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين قال رحمه الله مسألة تقع في الحج كل عام ويتلى بها كثير من العلماء والعوام وهى أن المرأة المحرمة تحيض قبل طواف الركن وهو طواف الافاضة ويرحل الركب قبل طوافها ولا يمكنها المقام وفي سنة (سبع وسبعمائة) جرى ذلك لكثير من نساء الأعيان وغيرهم ومنهن من انقطع دمها يوماً أو أكثر باستعمال دواء لذلك وظنت أن الدم لا يعود فاغتسلت وطافت ثم عاد الدم في أيام العادة ، ومنهن من انقطع دمها يوماً وأكثر بلا دواء فاغتسلت وطافت ثم عاد الدم في أيام العادة أيضاً ، ومنهن من طافت قبل انقطاع الدم والاغتسال ، ومنهن من طافت مع الركب فهؤلاء أربعة أصناف فلما اشتد الأمر بهن وخفن أن يرجعن بلا حج وقد أتين من البلاد البعيدة وقاسين الأهوال الشديدة وخرجن عن الأوطان وفارقت الأحباب والأولاد والحلان وأنفقن الأموال ، كثر منهن السؤال ، وقد قاربت عقولهن الزوال هل من مخرج من هذا الحرج وهل لهذه الشدة من فرج (فسألت الله) التوفيق والإرشاد إلى ما فيه التيسير على العباد من مذاهب الأئمة الذين جعل الله اختلافهم رحمة للأمة فظهر لى الجواب والله أعلم بالصواب (أنه) يجوز تقليد كل واحد من الأئمة الأربعة رضى الله تعالى عنهم ، ويجوز لكل واحد أن يقلد واحداً منهم في مسألة ويقلد إماماً آخر في مسألة أخرى ولا يتعين تقليد واحد بعينه في كل المسائل (إذا عرفت هذا) فيصح كل حج واحد من الأصناف المذكورة على قول لبعض الأئمة (أما الصنف الأول والثانى) فيصح طوافهن على مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه على أحد القولين فيما إذا انقطع دم الحيض يوماً أو يومين فإن يوم النقاء طهر على هذا القول ويعرف

بقول التلفيق وصححه من أصحاب الشافعي الشيخ الإمام أبو حامد والمحملي في كتبه وسليم والشيخ منصور المقدسي والرويانى واختاره الشيخ الإمام أبو إسحاق المروزي وقطع به الدارمي (وأما على مذهب الامام أبى حنيفة) رضى الله عنه فيصح طوافهن لأنه لا يشترط عنده في الطواف طهارة الحدث والنجس ويصح عنده طواف الحائض والجنب مع الحرمة (وأما على مذهب الامام مالك) رضى الله عنه فيصح طوافهن لأن مذهبه النقاء في أيام التقطع طهر (وأما على مذهب الامام أحمد) رضى الله عنه فيصح طوافهن لأن مذهبه في النقاء كمذهب مالك وفي اشتراط طهارة الحدث والخبث كمذهب أبى حنيفة رضى الله عنه في إحدى الروايتين (وأما الصنف الثالث) فيصح طوافهن على مذهب الامام أبى حنيفة وفي إحدى الروايتين عن الامام أحمد لكن يلزمها ذبح بدنة وتأثم بدخولها المسجد وهى حائض فيقال لهالك الدخول وأنت حائض ولكن إن دخلت وطفيت أثمت ويصح طوافك وأجزأك عن الفرض (وأما الصنف الرابع) وهى التى سافرت من مكة قبل الطواف فقد نقل المصريون عن الامام مالك رضى الله عنه أن من طاف طواف القدوم وسعى ورجع إلى بلده قبل طواف الافاضة جاهلاً أو ناسياً أجزأه عن طواف الافاضة ونقل البغداديون خلافه حكى الروايتين عن الامام مالك القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي في كتاب المنهاج في مناسك الحج وهو كتاب جليل مشهور عن المالكية ويتخرج على رواية المصريين سقوط طواف الافاضة عن الحائض التى تعذر عليها الطواف والافاضة فان عذرهما أظهر من عذر الجاهل والناسي فان لم تعمل بهذه الرواية ولم يصح التخريج المذكور وأرادت الخروج من محظورات الاحرام فعلى قياس أصول الامام الشافعي وغيره تصبر حتى تجاوز مكة بيوم أو يومين بحيث لا يمكنها الرجوع إلى مكة خوفاً على نفسها وما لها فتصير حينئذ كالمحصر لأنها تيقنت الاحصار وتيقن الاحصار لوجود الضرر في حصول الإكراه حتى لو أمره سلطان علم من عادته أنه يعاقب إذا خولف بالطلاق فطلق لم يقع الطلاق عليه إذا تقرر هذا وأرادت الخروج من الاحرام ففتحلل كما يتحلل المحصر بأن تنوى الخروج من الحج حيث عجزت عن الرجوع وتذبح هناك شاة تجزىء في الاضحية وتتصدق بها وتقص شعر رأسها فتصير حلالاً ويحل لها جميع ما حرم بالاحرام ولكن إذا كان إحرامها بالحج الفرض بقى في ذمتها فتأثى به في عام آخر ، وإذا صح حجها على قول بعض الأئمة المذكورين دون بعض وأرادت الاحتياط بالخروج من محظورات الاحرام ففتحلل كما ذكرنا والله وأعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

(انتهت الرسالة)

(واعلم) أن عورة الرجل والأمة (١) ما بين السرة والركبة (٢) وعورة الحرة جميعُ بدنِها إلا الوجه والكفين (٣) هذا هو الأصحُّ ومما تعم به البلوى في الطواف ملامسة النساء للزحمة فينبغي (٤) للرجل أن لا يزاحمهن ولها أن لا تزاحم الرجال خوفاً من انتقاض الطهارة فإن لمس أحدهما بشرة الآخر ببشرته انتقض طهور الملامس .

وفي الملموس قولان للشافعي رحمه الله تعالى أصحهما عند أكثر أصحابه أنه ينتقض وضوءه وهو نصه في أكثر كتبه والثاني لا ينتقض واختاره جماعة قليلة من أصحابه واختار الأول فأما إذا لمس شعرها أو ظفرها أو سنّها (٥) أو لمس بشرتها بشعره أو ظفره أو سنه فلا ينتقض .

ولو تصادما فالتقت البشرتان دفعة واحدة فليس فيهما ملموس بل ينتقض وضوءهما جميعاً بلا خلاف (٦) ولو كانت الملموسة ممن يحرم عليه نكاحها على التأييد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة (٧) لم ينتقض وضوء واحد منهما بلمس

(١) أى بالنسبة للطواف والصلاة أما في النظر فكل بدنها .

(٢) أى ويجب ستر جزء منها إذ لا يتم الواجب إلا به .

(٣) أى في الصلاة والطواف أما في النظر فكل بدنها .

(٤) أى يندب بالنسبة لما ذكره من الخوف أما بالنسبة لخوف فتنة تحدث من المزاحمة فهي حينئذ حرام على كل حال من الفريقين .

(٥) مثل السن كل عظم ظهر من بدنِها على الأوجه وفي داخل عينها تردد ولا يبعد إلحاقه بالسن أ . هـ حاشية .

(٦) أى عند الشافعية قال صاحب كتاب (رحمة الامة) : واختلفوا في لمس الرجل للمرأة فمذهب الشافعي الانتقاض بكل حال اذا لم يكن حائل ، والصحيح من مذهبه استثناء المحارم ، ومذهب مالك وأحمد أنه إن كان بشهوة انتقض وإلا فلا . ومذهب أبي حنيفة أنه لا ينتقض الا أن يتشر ذكره فينتقض باللمس والانتشار جميعاً أ . هـ .

(٧) خرج به الملاعنة وأصول الموطوءة بشبهة وفروعها وأزواجه صلوات الله عليهم فهؤلاء كلهن وإن كنَّ يحُرمن على التأييد ينتقض الوضوء بلمسهن .

البَشْرَةُ عَلَى الْأَصَحِّ (١) وَسَوَاءٌ فِي الْإِنْتِقَاضِ بِمَلَامَسَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ الْجَمِيلَةِ وَالْقَبِيحَةِ وَالشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ وَلَا يُضَرُّ لِمَسِّهَا فَوْقَ حَائِلٍ مِنْ ثَوْبٍ رَقِيقٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ بِشَهْوَةٍ وَلَا يَنْتَقِضُ بِلَمَسِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَلْعَا حَدًّا يُشْتَهِيَانِ فِيهِ (٢) .

(فر ع) وَمَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى غَلَبَةُ النَّجَاسَةِ فِي مَوْضِعِ الطَّوَافِ مِنْ جِهَةِ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ اخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُحَقِّقِينَ الْمُطَّلَعِينَ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهَا وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ يُعْفَى عَمَّا يَشُقُّ الْإِخْتِرَازُ عَنْهُ (٣) مِنْ ذَلِكَ كَمَا عُفِيَ عَنْ دَمِ الْقَمَلِ وَالْبَرَاغِيثِ وَالْبَقِ وَوَنِيمِ الدُّبَابِ وَهُوَ رَوْثُهُ وَكَمَا عُفِيَ عَنِ الْإِثْرِ الْبَاقِ بَعْدَ الْإِسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ وَكَمَا عُفِيَ عَنِ الْقَلِيلِ مِنْ طِينِ الشَّوَارِعِ الَّذِي ثَبَقْنَا نَجَاسَتَهُ وَكَمَا عُفِيَ عَنِ النَّجَاسَةِ الَّتِي لَمْ يَدْرِكْهَا الطَّرْفُ فِي الْمَاءِ وَالثَّوْبِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ (٤) وَنَظَائِرُ مَا أَشْرَثُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ وَمَوْضِعُهَا فِي كُتُبِ الْفَقْهِ وَقَدْ سَأَلَ السَّيِّدَ الْجَلِيلُ الْمُتَّفِقُ عَلَى جَلَالَتِهِ وَأَمَانَتِهِ وَوَرَعِهِ (٥) :

(١) لَكِنْ يَسْنُ الْوَضُوءُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ صُورَةٍ جَرَى فِيهَا خِلَافٌ كَلِمَسِ الْأَمْرَدِ وَنَحْوِ الشَّعْرِ .

(٢) أَى لِأَصْحَابِ الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ سِوَاءِ أَيْلَافِ سَبْعِ سَنِينَ أَوْ أَكْثَرَ أَمْ لَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي الْعَجُوزِ لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهَا حَالٌ كَانَتْ تَشْتَهِي فِيهِ فَاسْتَصَحَبَ .

(٣) أَى بِحَيْثُ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمَشْيَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجِدْ عَنْهُ مَعْدَلًا وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ رَطُوبَةٌ فَإِنْ تَعَمَّدَ وَطَأَهُ وَلَهُ غَنَى عَنْ وَطْئِهِ أَبْطَلَ طَوَافَهُ وَإِنْ قَلَّ وَجَفَّ ، وَإِلَّا فَلَا لَكِنَّ الرُّطْبَ يَضُرُّ مُطْلَقًا حَتَّى مَعَ النِّسْيَانِ وَعَدَمِ الْمُنْدُوحَةِ . قَالَ الشَّمْسُ الرَّمْلِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا شَاهَدْتُهُ مِمَّا يَجِبُ إِنْكَارُهُ مَا يَفْعَلُهُ الْفَرَّاشُونَ بِالْمَطَافِ مِنْ تَطْهِيرِ ذَرَقِ الطَّيْرِ بِمَسْحِهِ بِخَرْقَةٍ مَبْتَلَةٍ بَلْ يَصِيرُ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عِلَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : قَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْفَرَّاشِينَ وَلِشَيْخِ الْحَرَمِ وَمَا حَصَلَ مِنْهُمْ اعْتِنَاءٌ فَيُعْفَى عَنْهُ لَغَلَبَةِ الْجَهْلِ وَعُمُومِ الْبَلَوَى أَوْ هَذِهِ عَمْدَةُ الْإِبْرَارِ .

(٤) أَى وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ مِنْ مَغْلَظٍ . وَجَرَى عَلَيْهِ الْحَقُّ مُحَمَّدُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ الْحَقُّ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّي رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَتْ النَّجَاسَةُ مِنْ غَيْرِ مَغْلَظٍ وَلَيْسَ لِفَعْلِهِ مَدْخَلٌ .

(٥) الْوَرَعُ هُوَ تَرْكُ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ . وَقِيلَ هُوَ تَرْكُ مَا فَوْقَ الْحَاجَةِ مِنَ الْأَغْرَاضِ .

وَرَهَادَتِهِ واطَّلَاعِهِ عَلَى الْفَقْهِ وَهُوَ الشَّيْخُ أَبُو زَيْدٍ الْمُرُوزِيُّ إِمَامُ أَصْحَابِنَا
الْخُرَاسَانِيِّينَ عَنْ مَسْئَلَةٍ مِنْ هَذَا التَّخَوُّ فَقَالَ بِالْعَفْوِ وَقَالَ الْإِمْرُ إِذَا ضَاقَ
اتَّسَعَ كَأَنَّهُ مُسْتَمِدٌّ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ
وَلَأَنَّ مَحَلَّ الطَّوَافِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ
مَنْ سَلَفَ الْأُمَّةِ وَخَلَفَهَا لَمْ يَزَلْ عَلَى هَذَا الْحَالِ وَلَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنَ الطَّوَافِ
لِذَلِكَ وَلَا أَلْزَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا مَنْ يُقْتَدَى بِهِ مِنْ بَعْدِهِ أَحَدًا بِتَطْهِيرِ الْمَطَافِ
عَنْ ذَلِكَ وَلَا أَمْرُوهُ بِإِعَادَةِ الطَّوَافِ لِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(الواجب الثاني) أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا بِأَسَ بِالْحَائِلِ بَيْنَ
الطَّائِفِ وَالْبَيْتِ كَالسَّقَايَةِ وَالسَّوَارِي (١) وَيَجُوزُ الطَّوَافُ فِي أُحْرِيَاتِ الْمَسْجِدِ
وَفِي أَرْوَقَتِهِ وَعِنْدَ بَابِهِ مِنْ دَاخِلِهِ وَعَلَى أَسْطِطَتِهِ وَلَا خِلَافَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا
لَكِنْ (٢) قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يُشْتَرَطُ فِي صَحَّةِ الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ أَرْفَعَ
بِنَاءً مِنَ السَّطْحِ كَمَا هُوَ الْيَوْمَ حَتَّى لَوْ رُفِعَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ فَصَارَ سَطْحُهُ أَعْلَى
مِنَ الْبَيْتِ لَمْ يَصَحَّ الطَّوَافُ عَلَى هَذَا السَّطْحِ وَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ
الرَّافِعِيُّ (٣) .

وَقَالَ لَا فَرْقَ بَيْنَ غُلُوِّهِ وَانْخِفَاضِهِ قَالَ أَصْحَابُنَا وَلَوْ وَسَّعَ الْمَسْجِدُ وَاتَّسَعَ
الْمَطَافُ فَيَصَحُّ الطَّوَافُ فِي جَمِيعِهِ وَهُوَ الْيَوْمَ أَوْسَعُ مِمَّا كَانَ فِي عَصْرِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ بِزِيَادَاتٍ كَثِيرَةٍ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْبَابِ الْخَامِسِ
وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ طَافَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ بِحَالٍ وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

-
- (١) أَى وَجْدَارِ بَنَى فِي الْمَسْجِدِ مُحِيطٌ بِالْكَعْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَرَهَا مِنْ خَلْفِهِ وَلَمْ يَنْفِذْ إِلَيْهَا لِأَنَّهُ لَمْ
يَخْرُجْ عَنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ أ . هـ . ابْنُ الْجَمَالِ . أ . هـ . تَعْلِيقُ .
(٢) هُوَ اسْتِدْرَاكُ مَنْ عَمِمْ قَوْلُهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا كصاحب العدة والماوردى والرويانى .
(٣) صَوَّبَ فِي الْمَجْمُوعِ مَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(الواجب الثالث) * استكمال سبع طَوَفَاتٍ فَلَوْ شَكَ (١) لَزِمَهُ الْأَخْذُ
بِالْأَقْلَ وَوَجِبَتِ الزِّيَادَةُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ السَّبْعَ إِلَّا إِنْ شَكَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ (٢) فَلَا
يَلْزَمُهُ شَيْءٌ .

(الواجب الرابع) التَّرتِيبُ وَهُوَ فِي أَمْرَيْنِ .

(أَحَدُهُمَا) أَنَّ يَتَدَيَّءَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (٣) فَيَمُرُّ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى
جَمِيعِهِ (٤) عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَلَوْ ابْتَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ أَوْ لَمْ يَمُرَّ
عَلَيْهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ (٥) لَمْ تُحْسَبْ لَهُ تِلْكَ الطَّوْفَةُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى مُحَاذَاةِ الْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ (٦) فَيَجْعَلَ ذَلِكَ أَوَّلَ طَوَافِهِ (٧) وَيَلْعُو مَا قَبْلَهُ فَأَفْهَمَ هَذَا فَإِنَّهُ مِمَّا يُعْفَلُ
عَنْهُ وَيَفْسُدُ بِسَبَبِ إِهْمَالِهِ حَجٌّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ .

(١) أما إذا أخبره غيره بخلاف ما يعتقد فلا يخلو إما بالنقص أو بالزيادة فإن أخبره
بالنقص ندب الأخذ بقوله احتياطاً بخلاف الصلاة ، فإنها تبطل بالزيادة ، أو بالكمال لم
يجز الرجوع له وإن كثر ما لم يبلغ حد التواتر على الأوجه كما في الصلاة .

(٢) قال في الحاشية : مقتضاه أنه لا يضر الشك في طهره بعده أيضاً وهو ظاهر
مقيس ، فما اقتضاه قول بعضهم : لو شك بعد العمرة هل طاف متطهراً لم يؤثر من أن
الشك قبل فراغها يضر ، ولو بعد الطواف مردود أهـ .

(٣) مثل الحجر الأسود محله فيما لو نزع منه والعياذ بالله كما مرّ سابقاً فتجب محاذاة
محل الحجر من الركن . هذا في غير الراكب ومن على السطح أما هما فيحاذيان ماسامتهما
من الركن ولو مع وجود الحجر في محله أى بقدر الحجر لو جعل في ذلك المحل المسامت .

(٤) أى على جميع الحجر بحيث لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر من جهة الباب
أما إذا جاوزه ببعض بدنه الى جهة الباب فلا تحسب طوفته .

(٥) أى بجميع شقه الأيسر .

(٦) أى بمنكبه الأيسر .

(٧) أى إن كان لا يفتقر لنية أو استمر ذاكرها لما يأتى فيها .

(والامر الثاني) أَنْ يَجْعَلَ فِي طَوَافِهِ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ (١) كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ
فَلَوْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ وَمَرَّ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ لَمْ يَصَحَّ
طَوَافُهُ وَلَوْ لَمْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَمِينِهِ وَلَا عَلَى يَسَارِهِ بَلْ اسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ
وَطَافَ مُعْتَرِضاً أَوْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَمِينِهِ وَمَشَى قَهْقَرَى إِلَى جِهَةِ الْمُتْلِزِمِ
وَالْبَابِ لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَذَا لَوْ مَرَّ مُعْتَرِضاً مُسْتَدْبِراً لَمْ يَصَحَّ
عَلَى الصَّحِيحِ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الطَّوَافِ يَجُوزُ مَعَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ إِلَّا مَا
ذَكَرْنَاهُ (٢) أَوَّلًا مِنْ أَنَّهُ يَمُرُّ فِي ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُسْتَقْبِلاً لَهُ
فَيَقْعُ الْاسْتِقْبَالَ قِبَالَةَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لَا غَيْرَ وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ فِي الطَّوْفَةِ
الْأُولَى خَاصَّةً دُونَ مَا بَعْدَهَا وَلَوْ تَرَكَهُ فِي الْأُولَى فَمَرَّ بِالْحَجَرِ وَهُوَ عَلَى يَسَارِهِ
وَسَوَّى بَيْنَ الْأُولَى وَمَا بَعْدَهَا جَازٌ وَلَكِنْ قَوَّتْ هَذَا الْاسْتِقْبَالَ الْمُسْتَحَبُّ وَلَمْ
يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا هَذَا الْاسْتِقْبَالَ وَهُوَ غَيْرُ الْاسْتِقْبَالِ الْمُسْتَحَبِّ تَلْقَاءُ
الْحَجَرِ قَبْلَ الطَّوَافِ فَإِنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ لَا خِلَافَ فِيهِ وَسُنَّةٌ مُسْتَقْلَةٌ .

(١) فِيشْمَلُ الْحَمُولَ وَلَوْ صَبِيَا .

(تَنْبِيْهِ) قَالَ الْحَشْيَى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : يَسْرَى إِلَى ذَهْنٍ كَثِيرِينَ مِنْ اشْتِرَاطِ جَعْلِ الْبَيْتِ
عَنْ يَسَارِهِ أَنْ الطَّوَافَ يَسَارَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ . بَلْ هُوَ يَمِينٌ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ خَيْرُ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ ثُمَّ مَشَى عَنْ يَمِينِهِ أَيْ الْحَجَرَ وَحِينَئِذٍ
فَيَكُونُ الطَّائِفُ عَنْ يَمِينِ الْبَيْتِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ شَيْءٌ فَذَلِكَ الشَّيْءُ عَنْ يَمِينِهِ وَلَئِنْ
مِنْ اسْتَقْبَلَ شَيْئاً ثُمَّ أَرَادَ الْمَشْيَ عَنْ جِهَةِ يَمِينِهِ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ عَنْ يَسَارِهِ قِطْعاً
أ . ه .

(٢) هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ صَوْرِيٌّ لِأَنَّ أَوَّلَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ هُوَ الْإِنْفِتَالُ وَمَاقْبَلُهُ مَقْدَمَتُهُ لَا مِنْهُ
وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَجْزُ النِّيَّةُ إِلَّا إِنْ قَارَنْتَهُ كَمَا تَقْدُمُ ، وَهَذَا مَعْتَمِدُ الْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرَ الْمَكِّيِّ رَحِمَهُ
اللَّهُ ، وَمَعْتَمِدُ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَالْخَطِيبِ وَابْنِ قَاسِمٍ وَغَيْرِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَوَّلَ طَوَافِهِ مَا
فَعَلَهُ أَوَّلًا وَأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ حَقِيقِيٌّ .

(الواجب الخامس) أَنْ يَكُونَ فِي طَوَافِهِ خَارِجاً بِجَمِيعِ بَدَنِهِ عَنْ جَمِيعِ الْبَيْتِ فَلَوْ طَافَ عَلَى شَاذِرَوَانَ الْبَيْتِ (١) أَوْ فِي الْحَجَرِ لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ لِأَنَّهُ طَافَ فِي الْبَيْتِ لَا بِالْبَيْتِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ ، وَالشَّاذِرَوَانُ وَالْحَجَرُ مِنَ الْبَيْتِ .

(أَمَّا الشَّاذِرَوَانُ) فَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي تُرِكَ مِنْ عَرْضِ الْإِسَاسِ خَارِجاً عَنْ عَرْضِ الْجِدَارِ مُرْتَفِعاً عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ قَدْرَ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي تَارِيخِ مَكَّةَ طُولُ الشَّاذِرَوَانِ فِي السَّمَاءِ سِتَّةَ عَشَرَ أَصْبَعاً وَعَرْضُهُ ذِرَاعٌ قَالَ وَالذَّرَاعُ أَرْبَعٌ وَعَشْرُونَ أَصْبَعاً قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ هَذَا الشَّاذِرَوَانُ جُزْءٌ مِنَ الْبَيْتِ نَقَصْتَهُ (٢) قَرِيشٌ مِنْ أَصْلِ الْجِدَارِ حِينَ بَنَوْا الْبَيْتَ (٣) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَوَانِبِ الْبَيْتِ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (٤) وَقَدْ أُحْدِثَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ عِنْدَهُ شَاذِرَوَانٌ وَلَوْ طَافَ خَارِجَ الشَّاذِرَوَانِ وَكَانَ يَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ أحياناً عَلَى الشَّاذِرَوَانِ وَيَقْفُزُ بِالْأُخْرَى لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ (٥) وَلَوْ طَافَ خَارِجَ الشَّاذِرَوَانِ وَلَمَسَ بِيَدِهِ الْجِدَارَ

(١) الشاذرون : جدار قصير مستم بأسفل الكعبة مرتفع عن الأرض به حلق يربط بها ثوب الكعبة ، قد ترك من طرف أساس الكعبة لمصلحة البناء وهو من الجهة الغربية واليمانية فقط كما في النهاية ، والمعتمد كما في التحفة ثبوته من جهة باب الكعبة أيضاً . قال في إعانة الطالبين رحمه الله تعالى : مختلف في ثبوته من جميع الجوانب فالإمام والرافعي لا يقولان به إلا في جهة الباب ، وشيخ الإسلام ومن وافقه لا يقولان به من جهة الباب وأبو حنيفة لا يقول به في جميع الجوانب ، وفيه رخصة عظيمة بل لنا وجه أن مس جدار الكعبة لا يضر لخروج معظم بدنه عن البيت أ . ه .

(٢) أى تركته من عرض أساس البيت لمصلحة البناء .

(٣) أى في عهده ﷺ قبل النبوة وعمره عليه الصلاة والسلام حينذاك خمس وثلاثون سنة .

(٤) أى ترك بناؤه ثم ليتيسر تقبيل الحجر الأسود ، ثم خشى توهم عدمه ثم فيطوف الطائف فتبطل طوفته فأعيد كما قال المصنف رحمه الله وقد أحدث .. الخ .

(٥) أى ما أتى به من فعل المبطل فليعد .

فِي مُوَازَاةِ الشَّاذِرَوَانِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ أَيْضاً عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الَّذِي قُطِعَ بِهِ الْجَمَاهِيرُ لِأَنَّ بَعْضَ بَدَنِهِ فِي الْبَيْتِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَبَّهَ هُنَا لِدَقِيقَةٍ وَهِيَ أَنَّ مَنْ قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَرَأَسُهُ فِي حُدِّ التَّقْيِيلِ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ فَلِزَمُهُ أَنْ يُقَرَّرَ قَدَمِيهِ فِي مَوْضِعِهِمَا حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ التَّقْيِيلِ وَيَعْتَدَلَ قَائِماً لِأَنَّهُ لَوْ زَالَتْ قَدَمَاهُ مِنْ مَوْضِعَيْهِمَا إِلَى جِهَةِ الْبَابِ قَلِيلاً وَلَوْ قَدَرَ بَعْضُ شَيْءٍ فِي حَالِ تَقْيِيلِهِ ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنَ التَّقْيِيلِ اعْتَدَلَ عَلَيْهِمَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي زَالَتَا إِلَيْهِ وَمَضَى مِنْ هُنَاكَ فِي طَوَافِهِ (١) لَكَانَ قَدْ قُطِعَ جُزْءٌ مِنْ مَطَافِهِ وَبَدَنُهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَوَانِ فَيَبْطُلُ طَوَفُهُ تِلْكَ وَأَمَّا الْحَجَرُ (٢) فَهُوَ مُحَوِّطٌ مُدَوَّرٌ عَلَى صُورَةِ نَصْفِ دَائِرَةٍ وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ جِدَارِ الْبَيْتِ فِي صَوْبِ الشَّامِ وَهُوَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ مِنَ الْبَيْتِ تَرَكْنَاهُ قُرَيْشٌ حِينَ بَنَتْ الْبَيْتَ وَأَخْرَجْنَاهُ عَنْ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٣) وَصَارَ لَهُ جِدَارٌ قَصِيرٌ (٤) وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْحَجَرِ فَذَهَبَ كَثِيرُونَ إِلَى أَنَّ سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنْهُ مِنَ الْبَيْتِ وَمَا زَادَ لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ حَتَّى لَوْ اقْتَحَمَ جِدَارَ الْحَجَرِ وَدَخَلَ مِنْهُ وَخَلَفَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ صَحَّ طَوَافُهُ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سَبْعَ أَذْرُعٍ (٥) وَبِهَذَا الْمَذْهَبِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ مِنْ أَئِمَّةِ أَصْحَابِنَا وَوَلَدَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْبَغَوِيُّ وَزَعَمَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ الصَّحِيحُ وَدَلِيلُ هَذَا الْمَذْهَبِ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ أَنَّ مَنْ الْحَجَرِ قَرِيباً مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ مِنَ الْبَيْتِ وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنَّهُ يَجِبُ الطَّوَافُ بِجَمِيعِ الْحَجَرِ فَلَوْ طَافَ فِي جُزْءٍ مِنْهُ حَتَّى

(١) أى ولم يرجع الى المحل الذى زالتا منه .

(٢) الْحَجَرُ : بكسر الحاء .

(٣) لِأَنَّ الْأَجْرَةَ الطَّيْبَةَ الْحَلَالَ الَّتِي تَنْفَقُ عَلَى بِنَاءِ الْكَعْبَةِ نَقَصَتْ عَلَى قُرَيْشٍ .

(٤) لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْكَعْبَةِ .

(٥) لِفَظِ ذِرَاعٍ يَذْكَرُ وَيُؤَنَّثُ كَمَا فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ وَالْمُرَادُ بِهِ ذِرَاعُ الْيَدِ .

عَلَى جِدَارِهِ لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَبِهِ قَطَعَ جَمَاهِيرُ أَصْحَابِنَا وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ خَارِجَ الْحِجْرِ وَهَكَذَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ اضْطَرَبَتْ فِيهِ الرِّوَايَاتُ فِي رَوَايَةِ فِي الصَّحِيحِينَ الْحِجْرِ مِنَ الْبَيْتِ وَرَوَى سِتَّةُ أَذْرُعَ نَحْوَهَا وَرَوَى خَمْسَةُ أَذْرُعَ وَرَوَى قَرِيباً مِنْ سَبْعٍ أَذْرُعَ قَالَ وَإِذَا اضْطَرَبَتْ الرِّوَايَاتُ تَعَيَّنَ الْأَخْذُ بِأَكْثَرِهَا لِيَسْقُطَ الْفَرَضُ بَيِّقِينَ قُلْتُ وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّ بَعْضَ الْحِجْرِ لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الطَّوَافُ خَارِجَ جَمِيعِهِ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي بَابِ الْحَجِّ الْاِقْتِدَاءُ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَجِبُ الطَّوَافُ بِجَمِيعِهِ سَوَاءً كَانَ مِنَ الْبَيْتِ أَمْ لَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(فَرَعٌ) فِي صِفَةِ الْحِجْرِ ذَكَرَ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ فِي كِتَابِ تَارِيخِ مَكَّةَ الْحِجْرِ وَوَصَفَهُ وَصَفَاءً وَاضِحاً فَقَالَ هُوَ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الشَّامِيِّ وَالْغُرْبِيِّ وَأَرْضُهُ مَفْرُوشَةٌ بِرُحَامٍ وَهُوَ مُسْتَوٍ بِالشَّاذِرَوَانِ الَّذِي تَحْتَ إِزَارِ الْكَعْبَةِ وَعَرْضُهُ مِنْ جِدَارِ الْكَعْبَةِ الَّذِي تَحْتَ الْمِيزَابِ إِلَى جِدَارِ الْحِجْرِ سَبْعَ عَشْرَةَ ذِرَاعاً وَثَمَانِ أَصَابِعَ وَذِرْعٌ مَا بَيْنَ بَابِي الْحِجْرِ عَشْرُونَ ذِرَاعاً وَعَرْضُهُ اثْنَانِ وَعَشْرُونَ ذِرَاعاً وَذِرْعٌ جِدَارِهِ مِنْ دَاخِلِهِ فِي السَّمَاءِ (١) ذِرَاعٌ وَأَرْبَعُ عَشْرَةَ أَصْبُعاً (٢) وَذِرْعُهُ مِمَّا يَلِي الْبَابَ الَّذِي يَلِي الْمَقَامَ ذِرَاعٌ وَعَشْرُ أَصَابِعَ وَذِرْعٌ جِدَارِهِ الْغُرْبِيُّ فِي السَّمَاءِ ذِرَاعٌ وَعَشْرُونَ أَصْبُعاً وَذِرْعٌ جِدَارِ الْحِجْرِ مِنْ خَارِجِ مِمَّا يَلِي الرُّكْنَ الشَّامِي ذِرَاعٌ وَسِتَّةُ عَشَرَ أَصْبُعاً وَطُولُهُ مِنْ وَسْطِهِ فِي السَّمَاءِ ذِرَاعَانِ وَثَلَاثُ أَصَابِعَ وَعَرْضُ الْجِدَارِ لِلْحِجْرِ ذِرَاعَانِ إِلَّا أَصْبُعَيْنِ وَذِرْعٌ تَدْوِيرِ الْحِجْرِ مِنْ دَاخِلِهِ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ ذِرَاعاً وَذِرْعٌ تَدْوِيرِهِ مِنْ خَارِجِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً وَسِتُّ أَصَابِعَ وَذِرْعٌ طَوْفَةً وَاحِدَةً حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَالْحِجْرِ مِائَةُ ذِرَاعٍ وَثَلَاثُ

(١) أَى فِي جِهَتِهَا .

(٢) الْأَصْبَعُ يَذْكُرُ وَيُوثَقُ كَمَا فِي الصَّحَاحِ .

وعشرون ذراعاً واثنتا عشرة أصبغاً هذا آخر كلام الأزرقي رحمه الله تعالى
وهذا الفرغ مما يحتاج إلى معرفته .

(الواجب السادس) نية الطَّواف (١) فَإِنْ كَانَ الطَّوْفُ فِي غَيْرِ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ
فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ (٢) بِلَا خِلَافٍ (٣) . وَإِنْ كَانَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَلَاؤَلَى
أَنْ يَنْوِيَ فَإِنْ لَمْ يَنْوِصَّ طَوَّافُهُ عَلَى الْإِصْحَاحِ لَانَّ نِيَّةَ الْحَجِّ تَشْمَلُ الْوُقُوفَ (٤)
وغيره (٥) وَإِذَا قُلْنَا بِالْإِصْحَاحِ أَنَّ النِّيَّةَ لَا تَجِبُ فَلَاإِصْحَاحُ اللَّهُ يُشْتَرِطُ إِلَّا
يَصْرِفُهُ إِلَى غَرَضٍ آخَرَ مِنْ طَلَبِ غَرِيمٍ وَنَحْوِهِ فَلَوْ صَرَفَهُ لَا يَصَحُّ طَوَّافُهُ (٦)
وقيل يَصَحُّ .

(فرع) لو حَمَلَ رَجُلٌ مُحْرَمًا مِنْ صَبِيٍّ أَوْ مَرِيضٍ أَوْ غَيْرِهِمَا وَطَافَ فَإِنْ كَانَ الطَّائِفُ
حَلَالًا (٧) أَوْ مُحْرَمًا قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ (٨) حُسِبَ الطَّوْافُ لِلْمَحْمُولِ (٩)

(١) قال رحمه الله في التعليق : المراد بالنية .. المذكورة سواء وجبت أو سُنت : قصد
الفعل عنه أما مطلق قصد أصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف النسك ولذلك قال ابن
علان رحمه الله تعالى : أما قصد الفعل فواجب فيه مطلقا ، وأما التعيين ففيما عدا طواف
النسك لاستحباب هية على نية وأمل قصد الفرضية ففي الطواف المنذور

(٢) محل نيته أوله كغيره فتشترط مقارنتها لما يعتبر محاذاته من الحجر الأسود .
(٣) الخلاف في نية طواف النسك كما سيذكره المصنف في قوله (وإن كان في حج أو
عمرة الخ) .

(٤) به قال الثوري وأبو حنيفة وقال أحمد واسحق وأبو ثور وابن القاسم المالكي وابن
المنذر رحمهم الله الجميع لا يصح إلا بالنية لأنه عبادة فاحتاج إلى نية كركعتي المقام والله
أعلم أ ه مجموع .

(٥) يدخل فيه طواف القدوم فلا يحتاج لنية ويخرج منه طواف الوداع ، فيحتاج إليها لأنه
ليس من المناسك على المعتمد عند الشيخين رحمهما الله تعالى .

(٦) فارق الوقوف حيث لا يضر صرفه بأنه قرية في نفسه بخلاف الوقوف أ ه حاشية .
(٧) أى ولو لم ينو الطواف لنفسه .

(٨) أى أو لم يدخل وقت طوافه .

(٩) قال الامام الاسنوى رحمه الله تعالى كما في الحاشية المراد بالحسبان له إنما هو عن
طواف تضمنه إحرامه لا مطلق الطواف حتى لو كان المحمول قد طاف عن نفسه كان كما
لو حمل حلالاً حلالاً بلا شك أ ه وهو ظاهر معلوم من قول المصنف الآتى بشرطه .

بشْرطه^(١) وإن كان مُحْرَمًا لَمْ يَطْفُ عَنْ نَفْسِهِ^(٢)، نَظَرُ إِنْ قَصَدَ الطَّوْفَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَطُّ أَوْ عَنْهُمَا أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا وَقَعَ عَنِ الْحَامِلِ وَإِنْ قَصَدَهُ عَنِ الْمُحْمُولِ وَقَعَ عَنِ الْمُحْمُولِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ عَنِ الْحَامِلِ وَقِيلَ عَنْهُمَا وَسَوَاءٌ فِي الصَّبِيِّ الْمُحْمُولِ حَمَلُهُ وَلَيْتُهُ الَّذِي أَحْرَمَ عَنْهُ أَوْ حَمَلُهُ غَيْرُهُ^(٣) وَلَوْ حَمَلَ مُحْرَمِينَ^(٤)، وَطَافَ بِهِمَا وَهُوَ حَلَالٌ أَوْ مُحْرِمٌ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ وَقَعَ عَنِ الْمُحْمُولَيْنِ جَمِيعًا كَمَا لَوْ طَافَ عَلَى دَابَّةٍ

(الوَاجِبُ السَّابِعُ وَالوَاجِبُ الثَّامِنُ) الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الطَّوْفَاتِ وَالصَّلَاةِ بَعْدَ الطَّوْفِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمَا سُنَّتَانِ فِي قَوْلٍ وَاجِبَتَانِ وَسَيَأْتِي إِيضًا حُكْمُهُمَا فِي السُّنَنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(أَمَّا سُنُّ الطَّوْفِ وَآدَابُهُ فَثَمَانُ) أَحَدُهَا أَنْ يَطُوفَ مَاشِيًا فَإِنْ طَافَ رَاكِبًا لَعُذِرَ يَشُقُّ مَعَهُ الطَّوْفُ مَاشِيًا أَوْ طَافَ رَاكِبًا لِيُظْهَرَ وَيُسْتَفْتَى وَيُقْتَدَى بِفِعْلِهِ جَازَ وَلَا كَرَاهَةَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ رَاكِبًا فِي بَعْضِ أَطُوفَتِهِ وَهُوَ طَوَافٌ

(١) أى من نحو ستر وطهر ودخول وقت وعدم صارف وغير ذلك مما مرّ وبشرط أن لا ينوى الحامل الحلال أو المحرم الذى طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت طواف نفسه سواء نوى المحمول أم لا فان نوى نفسه ولو مع المحمول المحرم أو الحلال وقع لنفسه ولو نوى كل نفسه وقع للحامل على الأصح وبه قال مالك أو للمحمول أو لهما وبه قال أبو حنيفة وعن الإمام أحمد روايتان للحامل ورواية لهما وحامل محدث أو نحوه كالبهيمة فلا أثر لنيته عند الأئمة الثلاثة خلافا للإمام أبى حنيفة لعدم اشتراطه الطهارة للطائف .

(٢) أى وقد دخل وقت طوافه والمراد به طواف الركن وكذا طواف القدوم لإلحاقه به فى عدم النية كما تقدم .

(٣) أى بشرط إذن الولى له .

(٤) أى أو أكثر .

الزَّيَّارَةُ (١) وَلَوْ طَافَ رَاكِبًا بِلَا غُذْرٍ جَارٍ أَيْضاً

قَالَ أَصْحَابُنَا وَلَا يُكْرَهُ (٢) قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَفِي الْقَلْبِ مِنْ إِدْخَالِ
الْبَهِيمَةِ الَّتِي لَا يُؤْمَنُ تَلْوِثُهَا الْمَسْجِدَ شَيْءٌ فَإِنْ أُمِّكُنَ الْاِسْتِثْنَاءُ فَذَاكَ وَإِلَّا
فَادْخَالَهَا مَكْرُوهٌ .

(الثانية) (الاضطباعُ الَّذِي سَبَقَ بَيَّانُهُ (٣) مُسْتَحَبٌّ إِلَى آخِرِ الطَّوَافِ، وَقِيلَ
يَسْتَدِيمُهُ بَعْدَ الطَّوَافِ فِي حَالِ صَلَاةِ الطَّوَافِ وَمَا بَعْدَهَا إِلَى فَرَاغِهِ مِنَ السَّعْيِ
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الطَّوَافِ أَزَالَ الاضطباعَ وَصَلَّى ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ
الصَّلَاةِ أَعَادَ الاضطباعَ (٤) وَسَعَى مُضْطَبِعاً (٥) وَإِنَّمَا يَضْطَبِعُ فِي الطَّوَافِ الَّذِي

(١) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ رُكُوبَهُ ﷺ فِيهِ إِنَّمَا كَانَ لِيُظْهَرَ فَيَسْتَفْتَى هُوَ مَا
رَوَاهُ مُسْلِمٌ . قَالَ السَّبْكَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةٍ مَنْ رَوَى أَنَّهُ طَافَ رَاكِباً لِمَرَضٍ ، أَشَارَ
بِذَلِكَ لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَلَى أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي حَدِيثِهِ لَفْظَةً لَمْ
يُوَافِقْ عَلَيْهَا وَهِيَ قَوْلُهُ (وَهُوَ يَشْتَكِي) وَمَنْ ثَمَّةُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ
ﷺ فِي تِلْكَ الْحُجَّةِ اشْتَكَى ، وَأَمَّا طَوَافُ الْقُدُومِ فَفِي الْأَمِّ وَغَيْرِهَا وَحَكَى الْاِتِّفَاقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ
ﷺ فَعَلَهُ مَا شَاءَ وَخَبَرَ مُسْلِمٌ أَنَّهُ ﷺ طَافَ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى رَاكِبَتِهِ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا
وَالْمَرُوءَةِ لَا يَنَافِي ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ سَعْيُهُ فِي تِلْكَ الْحُجَّةِ إِنَّمَا كَانَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَعَقِبَ طَوَافُ
الْقُدُومِ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيباً . أ.هـ .

(٢) أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ زَحَامٌ بَلْ قَدْ يَحْرُمُ الرُّكُوبُ إِنْ تَحَقَّقَ الْإِذَاءُ أَوْ ظَنَّهُ .

(٣) أَيْ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي فِي كَيْفِيَةِ الطَّوَافِ ، الاضطباعُ كَمَا تَقْدُمُ هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ وَسْطَ
رِجْلَيْهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ عِنْدَ إِبْطَلِهِ وَيَطْرَحُ طَرَفِيَّهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ وَيَكُونُ مَنْكِبُهُ الْأَيْمَنِ
مَكْشُوفاً أ.هـ . قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَيَكْرَهُ تَرْكُهُ يَعْنِي الاضطباعَ وَتَرَكَ الرَّمْلَ بِلَا عَذْرِ كَمَا نَصَّ
عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ تَرَكَهُ فِي بَعْضِ الطَّوَافِ أَوْ الرَّمْلَ فِي الْأَوَّلِيِّ أَوْ الثَّانِيَةِ أَوْ بَعْضَ
إِحْدَاهُمَا أَتَى بِهِ فِي الْبَاقِي وَكَذَا الاضطباعُ فِي السَّعْيِ .

(٤) أَيْ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الدَّعَاءِ .

(٥) أَيْ فِي جَمِيعِ سَعْيِهِ وَقِيلَ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ فَقَطْ .

يَرْمُلُ فِيهِ^(١)، وَمَالًا رَمَلٌ فِيهِ لَا اضْطِبَاعَ فِيهِ وَسَيَأْتِي بَيَانُ الطَّوْفِ الَّذِي فِيهِ الرَّمْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا أَنَّهُ يُسَنُّ الاضْطِبَاعَ فِي جَمِيعِ الطَّوْفَاتِ السَّبْعِ وَالرَّمْلُ يَخْتَصُّ بِالثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ، وَالصَّبِي كَالْبَالِغِ فِي اسْتِحْبَابِ الاضْطِبَاعِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَشْهُورِ وَلَا تُضْطَبُّ الْمَرْأَةُ^(٢)، لِأَنَّ مَوْضِعَ الاضْطِبَاعِ مِنْهَا عَوْرَةٌ .

(الثالثة) الرَّمْلُ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْمِيمِ وَهُوَ الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطَا دُونَ الْوُثُوبِ وَالْعَدْوِ وَيُقَالُ لَهُ الْحَبُّ^(٣) قَالَ أَصْحَابُنَا وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ دُونَ الْحَبِّ فَقَدْ غَلِطَ ، وَالرَّمْلُ مُسْتَحَبٌّ^(٤)، فِي الطَّوْفَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ وَيُسَنُّ

(١) أى الطواف الذى يشرع فيه الرمل وهو كل طواف يعقبه سعى . قال فى الحاشية ويسن الاضطباع ، وإن لم يرمل كما أنّ الرمل يسن وإن لم يضطبع لأن كل واحد منهما هيئة فى نفسه فلا يتركه بترك غيره وقال فيها أيضاً ، وظاهر كلام المصنف السابق فى تعريف الاضطباع أنه لا يسن لمن كان لابسا للمخيط لعذر أو غيره والذى يظهر أنه يسن ويكون فوق ثيابه ان لم يتيسر كشفها ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر لأن الحكمة فى أصل مشروعيته كالرمل إظهار الجلادة والقوة للمشركين وبالنسبة إلينا إظهار التأسى والاتباع والجد فى العبادة ، وكل ذلك حاصل مع اللبس . وقولهم يكون كتفه الأيمن بارزاً جرئاً على الغالب وأيضاً فالحاقهم السعى بالطواف فيه يدل أن علته معقولة يتأتى إلحاقها فيها فيقاس غير المتجرد عليه لما علمت من أنّ إظهار دأب أهل الشطارة يحصل بذلك مع اللبس أيضاً ثم رأيت المزركى يشي بحشه أنه لا يسن للابس ، وغيره بحش أنه يسن له إن لبس لعذر، والأوجه ما قدمناه من الإطلاق . إ هـ .

(٢) أى ولو صغيرة ومثلها هنا الخنى وفى الرمل فلا يُسَنُّ لهما .

(٣) صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا . وَفَسَّرَ أَكْثَرُهُمْ (الْحَبُّ) بِأَنَّهُ الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ مَعَ هَزِّ الْمُنْكِبِينَ بَدُونِ وَثْبٍ . (٤) لَا يَنَافِيهِ خَيْرُ مُسْلِمٍ : (ارْمَلُوا ثَلَاثًا وَلَيْسَ بِسَنَةٍ) لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَيْسَ بِسَنَةٍ عَامَةً فِي كُلِّ طَوَافٍ لِكُلِّ أَحَدٍ كَسَائِرِ السَّنَنِ ، وَإِنَّمَا شَرَعَ بِسَبَبِ خَاصٍّ وَهُوَ إِظْهَارُ الْجِلْدِ لِلْكَفَّارِ حِينَمَا قَالُوا سَنَةِ سَبْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ وَقْتَ اعْتِمَارِهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ عِمْرَةَ الْقَضَاءِ : هَؤُلَاءِ قَدْ وَهَنْتُمْ حَمِي يَغْرِبُ فَلَمْ تَبْقَ لَهُمْ طَاقَةٌ بِقِتَالِنَا . فَأُطْلِعَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا قَالُوا فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالرَّمْلِ لِيَرَى الْمَشْرُكِينَ جُلْدَهُمْ وَقَوْتَهُمْ فَفَعَلُوا ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ قَالُوا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ هُمُ =

المشي على الهيئة في الأربع الأخيرة والصحيح من القولين أنه يستوعب البيت بالرمْل وفي قول ضعيف لا يرمُل بين الركنين اليمانيين^(١) وإن ترك الرمل في الثلاث الأول لم يقضه في الأربع الأخيرة لأن السنة في الأخيرة المشي على الهيئة فإن كان ركباً حرك دابته في موضع الرمل وإن حمّله إنسان رمل به الحامل ولا ترمُل المرأة بحال ، واعلم أن القرب من البيت مستحب في الطواف^(٢) ولا نظر إلى كثرة الخطا لو تباعد ، فلو تذر الرمل مع القرب للزحمة فإن كان يرجو فرجة وقف^(٣) لها ليرمل فيها إن لم يؤذ بوقوفه أحداً ، وإن لم يرجها فالمحافظة على الرمل مع البعد عن البيت أفضل من القرب بلا رمل^(٤) ، لأن الرمل شعار مستقل ولأن الرمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة والقرب فضيلة تتعلق بموضع العبادة والتعلق بنفس العبادة أولى بالمحافظة ، ألا ترى أن الصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الانفراد في

= يثرب ؟ إنهم لأجلد من كذا وكذا . ثم بقي الرمل مع زوال سببه لأن فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم ، فيتذكر نعمة الله بإعزاز الإسلام وأهله ، ويقال إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد منع الرمل لزوال سببه فتذكر هذا ، أي أن فاعله يستحضر به سبب ذلك .

(١) ودليله رواية مسلم أنه عليه السلام تركه بينهما . (وأجيب) كما في الحاشية بأنه كان في عمرة القضاء سنة سبع ، ورواية أنه عليه السلام رمل من الحجر إلى الحجر كانت في حجة الوداع فهي ناسخة لتلك والله اعلم .

(٢) أي لكونه أشرف البقاع ولأنه أيسر في الاستلام والتقبيل ولأن القرب منه أفضل في الصلاة .

(٣) أي ندبا

(٤) قال ابن الجمل رحمه الله تعالى كما في التعليق محله إن أمن لمس نساء ناقضا أو لم يختلط بهن اختلاطا يخشى منه فتنة . وإن أمن اللمس ولم يبعد بحيث يكون طوافه وراء زمزم والمقام وإلا قرب بلا رمل أ هـ .

المسجد^(١) ولو كان إذا بُعد وقع في صف النساء فالقرب بلا رمل أولى من البعد إليهن من الرمل خوفاً من انتقاض الوضوء ومن الفتنة بهن وكذا لو كان بالقرب أيضاً نساء وتعدّر الرمل في جميع المطاف^(٢) لخوف الملامسة فترك الرمل أولى ومتى تعدّر الرمل في الجميع استحب أن يتركه في مشيه ويشير إلى حركة الرمل ويظهر من نفسه أنه لو أمكنه الرمل لرمل قال أصحابنا رحمهم الله تعالى : ولا خلاف أنه لا يشرع الرمل إلا في طواف واحد من أطوفة الحج وفي ذلك الطواف قولان أصحهما عند الجمهور أنه إنما يسن في طواف يستعقب السعي^(٣) والثاني يسن في طواف القدوم كيف كان^(٤) فتحصل من القولين أنه لا يرمل في طواف الوداع بلا خلاف وكذا لا يرمل من لم يدخل مكة إلا بعد الوقوف بلا خلاف في طواف الإفاضة لأن طواف القدوم في حقه الندرج في طواف الإفاضة ، وكذا يرمل من قدم مكة معتمراً لوقوع طوافه مجزئاً عن القدوم واستعقابه السعي ، ولو طاف للقدوم ولم يرد السعي بعده رمل^(٥) على القول الثاني ولا يرمل على القول الأول الأصح بل

-
- (١) ولو المساجد الثلاثة على المعتمد خلافا للمتولى رحمه الله تعالى وعلمه بأن المضاعفة فيها تريد على المضاعفة في غيرها ويؤيد الأول قاعدة أن فضل الاتباع يربو على فضل المضاعفة أ.هـ. تقارير عن ابن علان رحم الله تعالى الجميع .
- (٢) خرج به ما لو تيسر في بعضه فانه يفعلها فيما تيسر فيه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور والله أعلم .

(٣) أى وأراد عقبه بالنسبة لطواف القدوم حتى لو أراد بعد طواف القدوم أو الركن ولو بيومين فأكثر سن له الرمل فيه وعلم من كلامه رحمه الله أنه لا يسن في طواف القدوم اذا فعله حلال دخل مكة .

(٤) قال رحمه الله تعالى في الحاشية هو ما اختاره السبكي وغيره من جهة الدليل لأن الأحاديث إنما وردت فيه ورد بأن الذى سعى فيه ﷺ كان فيه المعنيان لأنه سعى عقبه أ.هـ .

(٥) أو حرك دابته إن كان راكباً أو رمل به حامله لتوجه الطلب إليه .

يَرْمُلُ عَقِيبَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ لاسْتَعْقَابِهِ السَّعَى وَإِذَا طَافَ لِلْقُدُومِ وَرَمَلَ
 وَسَعَى بَعْدَهُ لَا يَرْمُلُ فِي طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَلَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ وَرَمَلَ وَسَعَى عَقِيبَهُ
 فَهَلْ يَرْمُلُ فِي الْإِفَاضَةِ أَمْ لَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، وَقِيلَ قَوْلَانِ أَصْحُهُمَا لَا يَرْمُلُ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مُسْتَعْقِبًا سَعِيًّا وَلَوْ طَافَ وَرَمَلَ وَلَمْ يَسْعَ فَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ
 الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَرْمُلُ فِي الْإِفَاضَةِ لاسْتَعْقَابِهِ السَّعَى أَمَّا الْمَكِّيُّ الْمُنْشِئُ حُجَّةَ
 مَنْ مَكَّةَ فَهُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يَرْمُلُ لاسْتَعْقَابِهِ السَّعَى وَالثَّانِي لَا لِعَدَمِ
 الْقُدُومِ وَأَمَّا الطَّوَافُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ طَوَافِي الْقُدُومِ وَالْإِفَاضَةِ (١) فَلَا يُسَنَّ فِيهِ
 الرَّمْلُ وَالِاضْطِبَاطُ بَلَا خِلَافٍ سَوَاءَ كَانَ الطَّائِفُ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ غَيْرَهُمَا

(واعلم) أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اسْتِحْبَابِ الْقُرْبِ مِنَ الْبَيْتِ فِي الطَّوَافِ هُوَ
 فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ (٢) فَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ لَا تَلْدُنُو مِنْهُ بَلْ تَكُونُ فِي
 حَاشِيَةِ الْمَطَافِ وَيُسَنَّ لَهَا أَنْ تَطُوفَ لَيْلًا لِأَنَّهُ أُسْتُرْلَهَا وَأَصُونُ لَهَا وَلِغَيْرِهَا مِنْ
 الْمَلَامَسَةِ وَالْفَتَنِ فَإِنْ كَانَ الْمَطَافُ خَالِيًا عَنِ النَّاسِ اسْتُحِبَّ لَهَا الْقُرْبُ
 كَالرَّجُلِ

(الرابعة) اسْتِلَامُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَتَقْيِيلُهُ وَوَضْعُ الْجَبَةِ عَلَيْهِ (٣) وَقَدْ

(١) أَى وَغَيْرِ طَوَافِ الْعِمْرَةِ .

(٢) وَمِثْلُهَا الْخَثَى وَلَكِنْ لَا يَخْتَلِطُ بِالنِّسَاءِ وَلَا بِالرِّجَالِ لِأَنَّهُ مَعَ النِّسَاءِ كَرَجُلٍ وَمَعَ الرِّجَالِ
 كَامْرَأَةٍ .

(٣) أَى فِي أَوَّلِ الطَّوَافِ وَفِي ابْتِدَاءِ كُلِّ طَوْفَةٍ وَلِيَحْذَرَ الْحَرَمَ مِنْ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
 وَاسْتِلَامِهِ وَالسَّجُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ مُطِيبٌ كَمَا تَقْدُمُ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ اسْتِلَامِهِ بِيَمِينِهِ فَبِيسَارِهِ وَيَقْبِلُهُمَا
 وَإِلَّا فَمَا فِي يَمِينِهِ وَإِلَّا فَمَا فِي يَسَارِهِ وَيَقْبِلُهُمَا . عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 كَانَ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْلُمَ الْحَجَرَ وَالرَّكْنَ الْيَمَانِي فِي كُلِّ طَوَافِهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
 تَعَالَى وَقَدْ تَقْدُمُ أَيْضًا فِي أَوَّلِ هَذَا الْفَصْلِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ قَبْلَ
 الرَّكْنِ الْيَمَانِي أَى الْحَجَرَ ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَبَّلَهُ الْخِ فَرَجَعَ أَوَّلَ الْفَصْلِ تَجَدُّهُ .

سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ (١) وَيُسْتَحَبُّ أَيْضاً أَنْ يُسْتَلَمَ الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ وَلَا يُقْبَلُهُ لَكِنْ يُقْبَلُ يَدُهُ الَّتِي اسْتَلَمَهَا بِهَا (٢) وَيَكُونُ تَقْبِيلُهَا بَعْدَ الْاِسْتِلَامِ بِهَا هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ جَمْهُورُ أَصْحَابِنَا وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : إِنْ شَاءَ قَبْلُهَا ثُمَّ اسْتَلَمَ بِهَا وَإِنْ شَاءَ اسْتَلَمَ ثُمَّ قَبْلَهَا وَالْمَخْتَارُ مَذْهَبُ الْجَمْهُورِ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِ فِي الْاِسْتِلَامِ وَالتَّقْبِيلِ (٣) وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ وَلَا يُسْتَلَمُ الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ وَهُمَا الشَّامِيَّانِ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) بِخِلَافِ الْأَسْوَدِ وَالْيَمَانِيِّ (٥) وَيُسْتَحَبُّ اسْتِلَامُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَتَقْبِيلُهُ وَاسْتِلَامُ الْيَمَانِيِّ وَتَقْبِيلُ الْيَدِ بَعْدَهُ عِنْدَ

(١) أَى فِي أَوَّلِ هَذَا الْفَصْلِ أَى الْفَصْلِ الثَّانِي فِي كَيْفِيَةِ الطَّوْفِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ وَإِلَى التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ تَجِدُ أَدْلَةً مَا تَقْدُمُ .

(٢) لَعَلَّهُ قِيَاسًا عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .

(٣) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ (غَرِيبٌ ضَعِيفٌ) .

(٤) أَى لِأَنَّ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَّيْنِ لَيْسَا مَوْضُوعَيْنِ عَلَى قَاعِدَتِي الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَّيْنِ اللَّتَيْنِ وَضَعَهُمَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى نَبِينَا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ بِلِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى أَسَاسِ الْبَيْتِ الَّذِي أَسَّسَهُ لِأَنَّ تَرْكِنَهُمَا وَقَعَ عَلَى أَسْنَى الْجِدَارَيْنِ النَّاqَصَيْنِ فِي عَرْضِهِ فَلِذَلِكَ لَا يَسْتَلِمَانِ لِأَنَّ الْاِسْتِلَامَ لِلْأَرْكَانِ الْمُخَصَّصَةِ لَا لِنَفْسِ الْبَيْتِ وَلَا لِمَا وَضَعَ مِنَ الْأَرْكَانِ عَلَى أَسَاسِهِ وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا لِمَاعُوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ طَافَ وَجَعَلَ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهُمَا تَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَلِمُهُمَا ؟ فَقَالَ مَاعُوِيَةُ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَ حَسَنَةٍ) فَقَالَ مَاعُوِيَةُ : صَدَقْتَ . وَسَبَبُ عَدَمِ وَضَعِهِمَا عَلَى قَاعَدَتَيْهِمَا السَّابِقَتَيْنِ أَنَّ قُرَيْشًا لَمَّا بَنَتِ الْبَيْتَ عَلَى هَيْئَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا الْآنَ نَقَصُوا بَعْضَهُ مِنَ الْجِهَةِ الشَّامِيَّةِ لَمَّا ارْتَفَعَ الْبِنَاءُ وَحَازَى وَجْهَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا مِنَ الْأَمْوَالِ الطَّيِّبَةِ الْحَلَالَ مَا يَفِي بِالنَّفَقَةِ وَجَعَلُوا عَلَى ذَلِكَ الْبَعْضَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ جِدَارًا قَصِيرًا عَلَامَةً عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْحَجَرِ وَأَخْرَجُوا الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَّيْنِ عَنْ قَاعَدَتَيْهِمَا السَّابِقَتَيْنِ وَجَعَلُوهُمَا فَوْقَ طَرَفَيْ الْجِدَارَيْنِ النَّاqَصَيْنِ فِي عَرْضِ الْبَيْتِ .

(٥) أَى فِيقْبَلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَيَسْتَلِمُ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ يَسْتَلِمُ فَقَطْ كَمَا تَقْدُمُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْفَصْلِ لِأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ عَلَى قَاعِدَتِي الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَّيْنِ اللَّتَيْنِ وَضَعَهُمَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَبِينَا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ .

مُحَاذَاتِهِمَا فِي كُلِّ طَوَافٍ وَهُوَ فِي الْأَوْتَارِ آكِدٌ^(١) لِأَنَّهُمَا أَفْضَلُ فَإِنْ مَنَعَتْهُ رَحْمَةٌ
مِنَ التَّقْيِيلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْاسْتِلَامِ^(٢) فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ^(٣) أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ^(٤) أَوْ بِشَيْءٍ
فِي يَدِهِ ثُمَّ قَبْلَ مَا أَشَارَ بِهِ^(٥) وَلَا يُشِيرُ بِالْفَمِ إِلَى التَّقْيِيلِ وَلَا يُسْتَحَبُّ

(١) وآكدها الأولى والأخيرة وهل الأولى آكد لشرفها ببداة أو الأخيرة لوقوع الختم بها أو
بهما سواء ؟ الأقرب الثالث للتعارض أه تقريرات .

(٢) أى باليد بلا حائل إلا لعذر وقيل ما استلم به الحجر الأسود من يده أو عصا عند
العجز عن الاستلام باليد ، لأنه ثبت عنه عليه السلام أنه قبل الحجر الأسود وثبت عنه أنه
استلمه بيده ثم قبلها ، وثبت عنه أنه استلمه بمحجن (عصا معكوفة الرأس) ثم قبله كما
تقدم ولا يزاحم للتقيل لقوله عليه السلام (يا عمر إنك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذى
الضعيف إن وجدت خلوة وإلا فهلل وكبر) رواه الإمامان الشافعى وأحمد رحمهما الله
تعالى . وأما نص الإمام الشافعى فى الأم على طلب الاستلام أول الطواف وآخره ولو بالزحام
فمحمول على زحام ليس معه ضرر ، وأما فعل ابن عمر رضى الله تعالى عنهما كما فى تاريخ
الأزرقى رحمه الله تعالى أنه كان لا يدع الركن الأسود واليماني فى كل طواف طافه بهما حتى
يستلمهما ، حتى لقد زاحم على الركن مرة فى شدة الزحام حتى رعف فخرج فغسل عنه ثم
رجع فعاد يزاحم فلم يصل اليه حتى رعف الثانية فخرج فغسل عنه ثم رجع فما تركه حتى
استلمه ويسنده أن عبد الله بن عمر كان لا يترك استلام الركنين فى زحام ولا غيره حتى
زاحم عنه يوم النحر وأصابه دم فقال : قد أخطأنا هذه المرة ، فليس بحجة لقوله لقد أخطأنا
ومخالفة والده وغيره من الصحب له رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

(٣) فإن لم يمكنه أى الاستلام باليد لمشقة شديدة .

(٤) أى باليد اليمنى إن قدر وإلا فاليسرى ، وقوله أشار إليه أى الحجر وليحذر المحرم من
تقيل الحجر الأسود ومسه وهو مطيب كما تقدم ويحرم لحسه باللسان كما يفعله بعض العامة
إن وصلته رطوبة منه .

(٥) قال فى الحاشية : هو ما فى المجموع ثم قال فيها أيضا إن تقيل ما أشار به للحجر
خالف فيه كثير من الشافعية بخلاف نفس الإشارة وحزم فى مختصر الايضاح كما جزم فى
شرح بافضل رحمهما الله تعالى بأنه لا يقبل ما أشار به للركن اليماني فارقاً بينه وبين الحجر
الأسود بأن الحجر أشرف فاختص بذلك ، أقول كما قال سادق العلماء رحمهم الله تعالى
كون ركن الحجر أفضل لأن فيه فضيلتين فضيلة كونه على قاعدة ركن ابراهيم وفضيلة وجود
الحجر به واليماني فيه فضيلة واحدة وهى كونه على قاعدة ركن ابراهيم على نبينا وعليه أفضل
الصلاة والسلام .

للنساء^(١) استلام ولا ثقيل إلا في الليل عند خلو المطاف^(٢) .

(الخامسة) الأذكار المستحبة في الطواف يستحب أن يقول عند استلام الحجر الأسود أولاً وعند ابتداء الطواف أيضاً^(٣) بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ إِيْمَاناً بِكَ وَتَصْدِيقاً بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ^(٤) وَاتِّبَاعاً لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَيَأْتِي بِهَذَا الدُّعَاءُ عِنْدَ مُحَاذَاةِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ وَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَحَسَنٌ ، قَالَ : وَأَحَبُّ أَنْ يَقُولَ^(٥) فِي رَمَلِهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُوراً وَذُبَاباً مَغْفُوراً وَسَعِياً مَشْكُوراً قَالَ وَيَقُولُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا

(١) أى والخنثائى فلا يسن لهم أيضاً ذلك إلا عند خلو المطاف عن الرجال والنساء جميعاً لأنهم مع النساء كرجال ومع الرجال كنساء كما تقدم قريباً والله أعلم .

(٢) المراد بخلو المطاف خلوه من ناحية الاستلام فقط بأن يأمن النساء والخنثائى مجيء ونظر رجل غير محرم من تلك الناحية ليلاً أو نهاراً وتعبيره رحمه الله تعالى بالليل للغالب من خلو المطاف فيه ولحل الحجر الأسود لو أزيل والعياذ بالله تعالى حكمه من استلام وغيره ولو جعل الحجر الأسود فى محل آخر من البيت فلا تنتقل الأحكام إليه كما تقدم .

(٣) وهو ما نقله فى المجموع عن الشافعى والأصحاب رحمهم الله ورحمنا معهم آمين وأما رفع اليدين حذو المنكبين فى الابتداء كالصلاة فجعله بعضهم بدعة وجعله بعضهم سنة قياساً على الصلاة .

(٤) المراد بالعهد (هو المأخوذ يوم : أأنت بربكم) لما قيل من أنه كتب وأدرج فى الحجر كما تقدم والله اعلم .

(٥) أى الحاج والمعتمر لأن العمرة تُسمى حَجًّا لغة ، بل قال الصيدلانى رحمه الله كما فى الحاشية بأنها تسمى حجا شرعاً لقوله ﷺ (العمرة هى الحج الأصغر) .

فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً^(١) وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا أَحَبُّ مَا يُقَالُ فِي الطَّوَافِ قَالَ وَأَحَبُّ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّهِ قَالَ أَصْحَابُنَا وَهُوَ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْأَسْوَدِ آكَدُ وَيَدْعُو فِيمَا بَيْنَ طَوَافَيْهِ بِمَا أَحَبَّ^(٢) مِنْ دِينٍ وَدُنْيَا لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ أَحَبَّ وَلِلْمُسْلِمِينَ^(٣) عَامَّةً وَلَوْ دَعَا وَاحِدٌ وَأَمَّنَ جَمَاعَةً فَحَسَنٌ^(٤) وَيَنْبَغِي الاجْتِهَادُ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ الشَّرِيفِ وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ : إِنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ هُنَاكَ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا : فِي الطَّوَافِ وَعِنْدَ الْمُتَرَّمِ وَتَحْتَ الْمِيزَابِ وَفِي الْبَيْتِ وَعِنْدَ زَمْزَمَ وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَفِي السَّعْيِ وَخَلْفَ الْمَقَامِ وَفِي عِرْفَاتٍ وَفِي الْمَرْذَلَةِ وَفِي مَنَى وَعِنْدَ الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي طَوَافِهِ^(٥) لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ذِكْرِ الْقُرْآنِ أَعْظَمُ الذِّكْرِ^(٦)

(١) الحسنة في الدنيا : كل خير دنيوى أو دينى أو ما يجر إليهما ، وفي الآخرة : كل مستلذ أخروى متعلق بالروح والبدن جعلنا الله والمسلمين والمسلمات من أهلها في الدنيا والآخرة آمين .

(٢) أى ندباً إن كان بدنيى وجوازاً إن كان بدنيوى مباح ويصلى ويسلم على النبى ﷺ لأن ذلك مستحب في جميع الأحوال ففى حالة تلبسه بهذه العبادة أولى .

(٣) أى والمسلمات فهو من باب التغليب .

(٤) هذا أولى مما يفعل الآن من التردد .

(٥) وبه قال الإمام أبو حنيفة وكرهه الإمام مالك القراءة في الطواف ، وعن الإمام أحمد روايتان كالْمَذْهَبَيْنِ .

(٦) أقول كما في المجموع ومما يستدل به لتفضيل قراءة القرآن حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه عن النبى ﷺ قال (يقول الرب سبحانه وتعالى : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ .) رواه الترمذى وقال حديث حسن والاحاديث في ترجيح القراءة كثيرة .

قال أصحابنا وقراءة القرآن في الطَّوَّافِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّعَاءِ غَيْرِ الْمَأْثُورِ^(١) ، وَأَمَّا الْمَأْثُورُ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا^(٢) ، عَلَى الصَّحِيحِ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا تُسْتَحَبُّ الْقِرَاءَةُ فِي الطَّوَّافِ وَالصَّحِيحُ مَا قَدَمْنَاهُ ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ وَيَخْرُصُ عَلَى أَنْ يَخْتِمَ فِي أَيَّامِ الْمَوْسِمِ فِي طَوَّافِهِ خَتْمَةً^(٣)

(السَّادِسَةُ) الْمَوَالَةِ بَيْنَ الطَّوَّافِ^(٤) ، سَنَةً مُوَكَّدَةً لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَفِي قَوْلٍ هِيَ وَاجِبَةٌ^(٥) ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهَا بِشَيْءٍ سِوَى تَفْرِيقِ سِيرٍ فَإِنْ فَرَّقَ كَثِيراً وَهُوَ مَا يَظُنُّ النَّازِرُ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَطَعَ طَوَّافَهُ أَوْ فَرَّغَ مِنْهُ فَلَا حَوْطَ أَنْ يَسْتَأْنِفَ^(٦) لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ وَإِنْ بَنَى عَلَى الْأَوَّلِ وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ

(١) الْمَأْثُورُ مَا نَقَلَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لَكِنْ الْمُرَادُ بِالْمَأْثُورِ هُنَا مَا وَرَدَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَطْ .

(٢) أَيْ أَنَّ الشَّغْلَ بِالْمَأْثُورِ فِي مَوَاضِعِهِ وَأَوْقَاتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الشَّغْلِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلِهَذَا أَمَرَ بِالذِّكْرِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَنَهَى عَنِ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا . قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : وَاعْلَمْ أَنَّ التَّفْضِيلَ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ إِنْ الشَّغْلَ بِغَيْرِهِ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنَ الشَّغْلِ بِهِ لِعَارِضٍ وَالْأَفْذَاتُ الْقُرْآنَ أَفْضَلَ قَطْعاً مُطْلَقاً أَهْ فَإِنْ قِيلَ خَيْرَ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَرْبَعُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا أَفْضَلُ الْكَلَامِ (أَجِيبُ) كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَحَبَّهُ مِنَ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ . أَهْ .

(٣) قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ : كَانَ يَعْجَبُهُمْ إِذَا قَدَمُوا مَكَّةَ أَنْ لَا يَخْرُجُوا حَتَّى يَخْتِمَ الْقُرْآنَ . وَفَقْنَا لِلَّهِ تِلَاوَتَهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَعَ الْإِحْلَاصِ لَهُ تَعَالَى آمِينَ . (٤) أَيْ بَيْنَ خَطَا الطَّوْفَةِ ، وَبَيْنَ الطَّوَّافِ وَسَنَنِهِ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ .

(٥) هُوَ مَذْهَبُ الْخَنَابِلَةِ فَعِنْدَهُمْ لَوْ قَطَعَ الطَّوَّافُ بِفَصْلِ طَوِيلٍ عَرَفَا وَلَوْ سَهْواً أَوْ لِعَذْرِ لَمْ يَجْزِئْهُ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْيَ بَيْنَ طَوَّافِهِ وَقَالَ : (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ) .

(٦) أَيْ إِذَا كَانَ التَّفْرِيقُ كَثِيراً وَلَوْ بَعْدَ .

جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِذَا أَحْدَثَ فِي الطَّوَافِ عَمْدًا أَوْ غَيْرَ عَمْدٍ وَتَوَضَّأَ وَبَنَى عَلَى مَا فَعَلَ جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْأَخَوِطِ الْإِسْتِنَافُ وَإِذَا أُقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ الْمَكْتُوبَةُ^(١) وَهُوَ فِي الطَّوَافِ أَوْ عَرَضَتْ حَاجَةٌ مَاسَّةٌ^(٢) قَطَعَ الطَّوَافَ^(٣) لَذَلِكَ فَإِذَا فَرَّغَ بَنَى وَالْإِسْتِنَافُ أَفْضَلُ وَيُكْرَهُ قَطْعُهُ بِلَا سَبَبٍ وَهُوَ مِثْلُ هَذَا حَتَّى يُكْرَهُ قَطْعُ الطَّوَافِ الْمَفْرُوضِ لِصَلَاةِ جَنَازَةٍ^(٤) أَوْ لِصَلَاةِ نَافِلَةٍ رَاتِبَةٍ .

(السابعة) أَنْ يَكُونَ فِي طَوَافِهِ خَاضِعًا مُتَحَشِّعًا حَاضِرَ الْقَلْبِ مُلَازِمَ الْأَدَبِ بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَفِي حَرَكَتِهِ وَنَظَرِهِ^(٥) وَهَيْئَتِهِ فَإِنَّ الطَّوَافَ صَلَاةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَدَّبَ بِأَدَابِهَا وَيَسْتَشْعِرَ بِقَلْبِهِ عَظَمَةَ مَنْ يَطُوفُ بَيْتَهُ وَيُكْرَهُ لَهُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ^(٦) فِي الطَّوَافِ وَكَرَاهَةُ الشُّرْبِ أَحْفَى وَلَوْ فَعَلَهُمَا لَمْ يَنْطُلْ طَوَافُهُ وَيُكْرَهُ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ كَمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ أَوْ يَتَأَدَّبَ فَإِنَّ السُّنَّةَ وَضَعَ الْيَدَ عَلَى الْفَمِ عِنْدَ التَّائِبِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ

(١) أَى الْمُوَدَّةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ فُوتَهَا فَفَارَقَ الطَّوَافَ صَلَاةَ النَّافِلَةِ فَانْهَ لَا يَسُنُّ قَطْعَهَا إِلَّا إِنْ خَشِيَ فُوتَ الْجَمَاعَةِ وَسَبَبُ التَّفْرِيقِ أَنَّ قَطْعَهَا يَبْطِلُهَا بِخِلَافِهِ .

(٢) أَى كَشْرَبٍ مِنْ ذَهَبٍ خَشَوْعِهِ بَعْطِشُهُ .

(٣) أَى الطَّوَافِ الْفَرَضِ أَوْ النَّفْلِ ، وَحَيْثُ قَطَعَهُ فَالْأَوَّلَى قَطَعَهُ عَنْ وَتَرٍ وَكَوْنِهِ مِنْ عِنْدِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (فَإِنْ قِيلَ) يَشْكَلُ عَلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ كَرَاهَةِ قَطْعِ الْفَرَضِ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ غَيْرِ الْمَعِينَةِ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهَا فَرَضٌ كَفَايَةً ، وَالْجَمَاعَةُ كَذَلِكَ فَلَمْ يَكْرَهُ الْقَطْعَ لِلأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ ؟ (أَجِيبُ) كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ أَمْرَ الْجَمَاعَةِ آكِدٌ لَا تَرَى أَنَّهُمْ جَوَّزُوا قَطْعَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ لَهَا دُونَ الْجَنَازَةِ أَهـ .

(٤) أَى لَمْ تَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ .

(٥) أَى بِأَنْ يَكُونَ غَاضً الطَّرْفُ نَازِعًا إِلَى أَرْضِ الْمَطَافِ دُونَ السَّمَاءِ وَالْكَعْبَةِ .

(٦) أَى إِلَّا لِعَذْرِ أَنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ شَرِبَ مَاءً لَشِدَّةِ عَطَشِهِ أَوْ لِبَيَانِ الْجَوَازِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ الدَّارِقُطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ .

فِيهِ بَعِيرُ الذَّكَرِ إِلَّا كَلَامًا هُوَ مَحْبُوبٌ (١) كَأَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ لِفَائِدَةِ عِلْمٍ لَا يَطُولُ الْكَلَامُ فِيهِ وَيُكْرَهُ أَنْ يُشَبَّكَ أَصَابِعُهُ أَوْ يُفَرَّقَ (٢) بِهَا كَمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَيُكْرَهُ أَنْ يَطُوفَ وَهُوَ يُدَافِعُ الْبَوْلَ أَوْ الْعَائِطُ أَوْ الرِّيحَ أَوْ وَهُوَ شَدِيدُ التَّوْقَانِ (٣) إِلَى الْأَكْلِ وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ (٤) كَمَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَصُونُ نَظْرَهُ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ امْرَأَةٍ وَأَمْرَدٍ حَسَنِ الصُّورَةِ (٥) فَإِنَّهُ يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَى الْأَمْرَدِ الْحَسَنِ بِكُلِّ حَالٍ (٦) إِلَّا لِحَاجَةٍ شَرْعِيَّةٍ كَحَالِ الْمُعَامَلَةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى الْمَرْأَةِ لِلْحَاجَةِ فَلْيُحَذَرْ ذَلِكَ لِأَسِيمَا فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ الشَّرِيفَةِ وَيَصُونُ نَظْرَهُ وَقَلْبَهُ عَنْ اخْتِقَارٍ مِنْ يَرَاهُ مِنْ ضَعْفَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ كَمَنْ فِي بَدَنِهِ نَقْصٌ أَوْ جَهْلٌ شَيْئًا مِنَ الْمُنَاسِكَ أَوْ غَلَطٌ فِيهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُعَلِّمَهُ ذَلِكَ بِرَفْقٍ

(١) أى مشروع ليشمل الواجب كأمر بواجب أو نهى عن محرم وإن طال الكلام فيه ، والمندوب كأمر بمندوب أو نهى عن مكروه والمحبوب كالسلام على صاحبه والسؤال عن حاله وأهله إذا لم يطل الكلام فيه .

(٢) لأنهما يدلان على الكسل .

(٣) أى الشوق .

(٤) منه شدة توقانه الى الشرب ومنه أن لا ييصق في الطواف أو يتنخم لغير حاجة مع عدم إصابة المسجد بشيء من البصاق وإلا حرم ، فإن تفل أو تنخم لحاجة فلا كراهة فيتفل في نحو ذيل ثوبه أو منديله متجهًا بوجهه للأرض لا للكعبة لحرمتها ولا ليمينه لكراهته ومنه سائر مكروهات الصلاة التي تتأتى هنا كوضع اليد على الخاصرة والمشى على رجل .

(٥) لخص المعلق رحمه الله تعالى ما في الحاشية بقوله : تقييد الحسن بالعرف فيما يظهر ويحتمل الرجوع الى طبع الناظر وما يستحسنه ولهذا اختلفوا في الملاحه هل هى وصف قائم بالذات أو مختلفة باختلاف الطباع والأصح الثانى ، وعلى الأصح فالراجع الاحتمال لا الاستظهار والله أعلم .

(٦) أى دينى أو دنيوى إذا كان النظر بشهوة أو خوف فتنة من غير محرم أو مملوك فإن انتفيا جاز كالنظر لنحو تعليم ونحوه .

وَقَدْ جَاءَتْ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ (١) فِي تَعْجِيلِ عُقُوبَةِ كَثِيرِينَ أَسَاءُوا الْأَدَبَ فِي الطَّوَافِ وَنَحْوِهِ وَهَذَا الْأَمْرُ مِمَّا يَتَأَكَّدُ الْاِغْتِنَاءُ بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ الْقَبَائِحِ فِي أَشْرَفِ الْأَمَاكِينِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْعَوْنُ وَالْعِصْمَةُ .

(الثَّامِنَةُ) إِذَا فَرَّغَ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَهُمَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَفِي قَوْلِهِمَا وَاجِبَتَانِ (٢) وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ (٣) فَإِنْ لَمْ يُصَلِّيَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ لِرُخْمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا صَلَّاهُمَا فِي الْحِجْرِ (٤) فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَى الْمَسْجِدَ وَإِلَّا فَقَى الْحَرَمَ (٥) وَإِلَّا فَخَارِجَ الْحَرَمِ وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُمَا مَكَانٌ وَلَا زَمَانٌ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى وَطَنِهِ وَفِي غَيْرِهِ وَلَا يَقُوتَانِ مَا دَامَ حَيًّا وَسَوَاءٌ قُلْنَا هُمَا وَاجِبَتَانِ أَوْ سُنَّتَانِ فَلَيْسَا رُكْنًا فِي الطَّوَافِ

(١) مِنْهَا كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي الطَّوَافِ فَبَرِقَ لَهُ سَاعِدُ امْرَأَةٍ فَوَضَعَ سَاعِدَهُ عَلَيْهِ مَتَلَذِّذًا بِهِ فَالْتَصَقَ سَاعِدَاهُمَا فَأَتَى بَعْضُ الشُّيُوخِ فَقَالَ لَهُ : ارْجِعْ إِلَى الْحِلِّ الَّذِي فَعَلْتَ بِهِ هَذَا وَعَاهِدْ رَبَّ الْبَيْتِ أَنْ لَا تَعُودَ فَفَعَلَ فَخُلِّي عَنْهُ ، وَقَضِيَّةٌ إِسَافٌ لَمَّا فَجَّرَ بَنَائِلَةً أَوْ قَبْلَهَا كَمَا فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى فِي الْبَيْتِ فَمَسَحَا حَجْرَيْنِ وَالْمَرْأَةَ الَّتِي جَاءَتْ إِلَى الْبَيْتِ تَعُوذُ بِرَبِّهِ مِنْ ظَالِمٍ فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا فَصَارَ أَشَلٌّ ، وَالرَّجُلُ الَّذِي سَالَتْ عَيْنُهُ عَلَى خَدِّهِ مِنْ نَظَرِهِ إِلَى شَخْصٍ اسْتَحْسَنَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ أ.هـ .

(٢) مَحَلُّهُ فِي طَوَافِ الْفَرَضِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبَا قِطْعًا .

(٣) أَيْ مَقَامَ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيْنَا الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى . (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى) وَلِلاتِّبَاعِ وَالْمُرَادُ بِالْمَقَامِ هُنَا الْحِجْرُ الَّذِي كَانَ يَقُومُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَنَائِهِ لِلْكَعْبَةِ ، وَقَدْ مَاهُ مُؤَثَّرَتَانِ فِيهِ ، وَهَذِهِ آيَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَيَجْعَلُ الْمَصْلَى الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ .

(٤) بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ كَمَا تَقَدَّمَ . قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : أَيْ تَحْتَ الْمِيزَابِ ، كَمَا فِي الْجُمُوعِ وَغَيْرِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ أَجْزَاءِ الْحِجْرِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ مُصَلًى الْأَخْيَارِ ، ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فَعْلَهُمَا دَاخِلَ الْكَعْبَةِ أَفْضَلُ مِنْ فَعْلِهِمَا تَحْتَهُ ، لِأَنَّهُ قَطَعِي وَمَا تَحْتَ الْمِيزَابِ ظَنِّي أ.هـ .

(٥) أَيْ فَقَى بَقِيَّةَ مَكَّةَ ثُمَّ فِي بَقِيَّةِ الْحَرَمِ .

وَلَا شَرْطاً لِّصَحَّتِهِ بَلْ يَصَحُّ بِذَوْنِهِمَا وَلَا يُجْبَرُ تَأْخِيرُهُمَا (١) وَلَا تَرْكُهُمَا بِدَمٍ وَلَا غَيْرِهِ لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُسْتَحَبُّ إِذَا أُحْرَهُمَا (٢) أَنْ يُرْبِقَ دَمًا وَتُمْتَأَزَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ عَنْ غَيْرِهَا بِشَيْءٍ (٣) وَهُوَ أَنَّهَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ فَإِنَّ الْأَجِيرَ (٤) يَصْلِيهِمَا عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ (٥) هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ صَلَاةَ الْأَجِيرِ تَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ عَقِبَ كُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْنِ فَلَوْ طَافَ طَوَافَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بِلَا صَلَاةٍ ثُمَّ صَلَّى لِكُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْنِ جَازَ (٦) لَكِنْ تَرَكَ الْأَفْضَلُ (٧) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى مِنْهُمَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَيَجْهَرُ (٨) بِالْقِرَاءَةِ إِنْ صَلَّاهُمَا لَيْلًا (٩) وَيُسْرًا إِنْ كَانَ نَهَارًا وَإِذَا قُلْنَا إِنَّهُمَا

(١) لِأَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّاهُمَا بِذِي طَوًى ، وَأَخَّرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الرُّكَعَتَيْنِ حِينَ طَافَتْ رَاكِبَةً بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ .

(٢) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَيُظْهَرُ ضَبْطُ التَّأْخِيرِ بِمَا تَنْقَطِعُ بِهِ نَسْبَتُهُمَا عَنْهُ عَرَفًا .

(٣) ضَمُّهُ إِلَيْهِ تَوَقُّفُهَا بِإِبْتِدَاءِ الْفَرَاغِ مِنَ الطَّوَافِ لَا انْتِهَاءً فَإِنَّهُ لَا انْتِهَاءَ لَوَقْتِهِمَا وَأَفْضَلِيَّةُ فَعْلِهَا خَلْفَ الْمَقَامِ عَلَيْهِ فِي الْكَعْبَةِ لِلاتِّبَاعِ ، وَتَدَاخُلُهَا إِذَا فَعَلَهَا بَعْدَ أُسَابِيعَ إِذْ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ يَتَكَرَّرُ سَبَبُهَا وَتَدَاخُلُ إِلَّا هَذِهِ . فَلَوْ طَافَ طَوَافَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بِلَا صَلَاةٍ خَلْفَ كُلِّ أُسْبُوعٍ ثُمَّ صَلَّى لِلْكُلِّ رَكَعَتَيْنِ جَازَ بِلَا كِرَاهَةٍ لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَفْضَلَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْقَوْلِ بِسَنِّيَّتِهِمَا كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ .

(٤) مِثْلُ الْأَجِيرِ وَلِي غَيْرِ الْمُمِيزِ وَالْمُجْتَنُونَ .

(٥) وَلَوْ مَعْضُوبًا لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ تَفْعَلُ عَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ تَبَعًا لِلطَّوَافِ حَيَا كَانَ أَوْ مَيِّتًا .

(٦) هُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ لِفَعْلِ عَائِشَةَ وَالْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، وَكَرِهَهُ ابْنُ عَمْرٍو وَالْحَسَنُ وَالزَّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَمِيعُ .

(٧) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : يَكْفِي أَيْضًا عَنْ جَمِيعِ الْأُسَابِيعِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ كَمَا فِي الْجَمْعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا سَنَةٌ ، وَإِلَّا لَمْ يَكْفِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ سَنَةُ الطَّوَافِ أ.هـ . أَقُولُ قَدْ تَقَدَّمَ هَلَا أَقْرَبِيًّا فِي جُمْلَةٍ مَا تَمْتَّازُ بِهِ هَذِهِ الصَّلَاةُ .

(٨) أَيْ يَسْمَعُ غَيْرُهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ إِنْ شَوَّشَ عَلَى أَحَدٍ ، وَأَمَّا التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ وَهُوَ أَوَّلُ مَرَاتِبِ الْجَهْرِ فَمَحَلُّهُ فِي النَّافِلَةِ الْمَطْلُوقَةِ .

(٩) أَيْ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

سُنَّةُ (١) فَصَّلَى فَرِيضَةً بَعْدَ الطَّوَّافِ أَجْزَأُهُ (٢) عَنْهُمَا كَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَدِيمِ (٣) وَقَالَ الصَّيْدَلَانِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا (٤) وَاسْتَبَعْدَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ (٥) : وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ (٦) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ عَقِيبَ صَلَاتِهِ هَذِهِ خَلْفَ الْمَقَامِ بِمَا أَحَبَّ (٧) مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى .

(١) هو المنقول المعتمد .

(٢) أى فعل الفريضة ومثلها كل نافلة فتجزئ عنها في إسقاط الطلب ما لم ينفهما وكذا في حصول الثواب إن نويتا نظير ما مرَّ في صلاة الاستخارة وسنة الإحرام .

(٣) هو مذهب الحنابلة وعن الإمام أحمد يصليهما بعد المكتوبة وأوجبها الإمامان مالك وأبو حنيفة كركعتي الفجر رحم الله الجميع .

(٤) قال في الحاشية : وقوله وقاله الصيقلاني من أصحابنا أفاد في المجموع أنَّ الصيقلاني لم ينفرد بذلك بل ذكره جماهير الأصحاب وعدَّدَ منهم جماعة أ.هـ . أقول لعل صحة العبارة ما في الحاشية والله اعلم .

(٥) رَدَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ بِأَنَّهُ شَاذٌ بِأَنَّ دَعْوَاهُ انْفِرَادَ الصَّيْدَلَانِيِّ بِهِ عَجِيبٌ .

(٦) أى بعد فِعْلِ الْفَرِيضَةِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهَا .

(٧) قال في الحاشية أى بعد دعائه بما ورد عنه ﷺ وهو اللهم هذا بلدك الحرام والمسجد الحرام وبيتك الحرام وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك أتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة وأعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام وقد جئت طالباً رحمتك مبتغيًا مرضاتك وأنت الغفور وأنت مننت على بذلك فاغفر لي وارحمني انك على كل شيء قدير ، وأخرج ابن الجوزي كالأزرقي خبر أن آدم لما أهبط طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين ثم قال : اللهم إنك تعلم سرى وعلايتنى فاقبل معذرتى وإنك تعلم حاجتى فأعطني سؤلى وتعلم ما عندى فاغفر لى ذنوبى اللهم إنى أسألك إيمانا يياشر قلبى ويقينا صادقا حتى أعلم أنه لن يصيبني إلا ما كتبت لى وارضىنى بما قضيتة على فأوحى الله تعالى إليه : قد دعوتنى دعاء استجيب لك به ولن يدعونى أحد من ذريتك من بعدك إلا استجبت له وغفرت له ذنوبه وفرجت همومه واتجرت له من وراء كل تاجر وأتته الدنيا وهى راعمة وإن كان لا يريدھا ، وفى رواية أنه دعا بذلك فى الملتزم وفى كتاب ابن أبى الدنيا انه دعا بنحوه بين اليمانيين ولا منافاة لاحتمال انه كرر الدعاء به فى تلك الأماكن إ.هـ .

(فائدة) نقل الازرق عن جمع من السلف أن موضع المقام الآن هو موضعه في الجاهلية وفي عهده صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما ثم ذهب به السيل في خلافة عمر فجعل في وجه الكعبة حتى قدم عمر من المدينة فردّه بمحضر من الناس ، وقول مالك : إنه كان في عهده صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ملصقا بالبيت اعترضه الحب الطبرى بأن سياق حديث جابر رضي الله عنه الصحيح الطويل وماروى عنه يشهد للأول قال وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم ركعتي الطواف في أماكن حول البيت كحاشية المطاف تجاه الحجر الأسود وحاشيته مما يلي باب العمرة وقريب من الركن الذي يلي الحجر من جهة باب الكعبة انتهى . واعترض بان دليل الثاني والثالث ليس فيه التقييد بركعتي الطواف وعلى تسليمه فينبغي ان يكون فعل ركعتي الطواف باحد هذه الثلاثة أولى من بقية المسجد بل ينبغي أن كل محل ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى فيه ولو نفلا مطلقا أن يكون أفضل من غيره فمن ذلك كما ذكره الحب عند باب الكعبة لحديث : أمنى جبريل عند بابها ، وفي وجهها لحديث : فلما خرج أى النبي صلى الله عليه وسلم منها ركع قبل البيت ، واعترضه التقى الفاسي بان كلامه يوهم اختلافهما والذي يدل عليه كلام الازرق اتحادهما ثم حكى فيه خلافا هل هو عندها في نصف الحفرة المرخمة في وجهها مما يلي الحجر يسكون الجيم أو خارج الحفرة مقدار ذراعين وثلاثي ذراع بالحديد مما يلي الحفرة من جهة الحجر يسكون الجيم أيضا ثم حكى عن ابن خليل المكي ما يؤيد الثاني وعن ابن عبد السلام وارتضاه ابن عجيل اليمنى وقال انه حققه بطريق الكشف أن صلاة جبريل بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصلوات الخمس حين فرضت كانت بتلك الحفرة وهو يؤيد الأول لكن قال ابن جماعة لم أر ذلك لغير ابن عبد السلام وفيه بعد انتهى . والذي يميل اليه كلام التقى الفاسي موافقة ابن عبد السلام وترجيح الأول ومن ذلك بين اليمانيين فالصلاة في هذه الأماكن فرضها ونفلها اذا لم يعارضها موقف في صف أول ونحوه أفضل منها في غيرها سواء سنة الطواف وغيرها وبذلك مع ما قدمته يعلم ما في قول المصنف وغيره فان لم تفعل ففي المسجد إه حاشية .

(فائدة أخرى) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام الطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف لانه مشبه بالصلاة ومشتمل عليها والصلاة أفضل من الحج والمشتمل على الأفضل أفضل ولا حجة في خبر : الحج عرفة على افضلية الوقوف لأننا نقدر أمرا مجمعا عليه وهو ادراك الحج وقوف عرفة انتهى ولك ان تقول ورد في الوقوف من حقائق القرب ولطائف الاحسان ما لم يرد في غيره وكونه مشبها بالصلاة لا يقتضى أفضليته على الوقوف وكون المشتمل على الأفضل أفضل ممنوع وتقدير ما ذكر في الخبر لا دليل عليه ثم رأيت في الجواهر

مع كونه نقل ما ذكره الشيخ هنا عنه قال بعد ذلك بأوراق : الوقوف أعظم أركان الحج وهو ظاهر فيما ذكرته وإن أمكن تأويله بما يوافق الشيخ ، رأيت الزركشي قال بعد كلام الشيخ : وفيه نظر ، بل أفضلها الوقوف ، لخبر : الحج عرفة ، ولهذا لا يفوت الحج إلا بفواته ، ولم يرد غفران الذنوب في شيء ما ورد فيه فالصواب القطع بأنه أفضل الأركان انتهى وقول شيخنا زكريا : الأوجه ما قاله ابن عبد السلام لتصريح الأصحاب بأن الطواف قرينة في نفسه بخلاف الوقوف فيه نظر فانه وإن كان كذلك لكنه اختص بخصوصيات لم يشركه فيها غيره قيل ويمكن الجمع بين الكلامين انتهى وكأن وجهه ان الوقوف أعظم من حيث توقف حصول الحج عليه وفواته بفواته بخلاف الطواف والطواف أفضل من حيث انه يشترط فيه من شروط الصلاة مالا يشترط في الوقوف وهذا وإن كان له وجه لكن المقام يأباه إ هـ .
حاشية .

(مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالطواف مأخوذة من المجموع للإمام النووي ومن كتاب رحمة الأمة)

(١) أجمعوا على أن الطواف في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها جائز ، وأما صلاة الطواف فمذهب الشافعية جوازها في جميع الأوقات بلا كراهة ، وهو مذهب الحنابلة لقوله صلى الله عليه وسلم : (يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار) رواه أحمد وأصحاب السنن وغيرهم . وحجة مخالفهم عموم الأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة في أوقات النهي .

(٢) يستحب عند المسلمين استلام الحجر الأسود ، ويستحب عند الشافعية مع ذلك تقبيله والسجود عليه بوضع الجبهة كما سبق بيانه فإن عجز عن تقبيله استلمه بيده ثم قبلها وبه قال الإمام أحمد ، وقال الإمام مالك : يضع يده على فيه من غير تقبيل . قال في كتاب الرحمة : وقال الإمام أبو حنيفة لا يستلمه أ هـ . قال ابن المنذر رحمه الله تعالى وبالأول أقول لأن أصحابه صلى الله عليه وسلم فعلوه وتبعهم جملة الناس . ورويناه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأما السجود على الحجر الأسود) فقال به الشافعي وأحمد . قال ابن المنذر : وبه أقول قال : وقد روينا فيه عنه صلى الله عليه وسلم وقال مالك هو بدعة .

(٣) أما الركن اليماني فعند الشافعية يستحب استلامه ولا يُقبَّل بل تقبَّل اليد بعد استلامه ، وقال أبو حنيفة لا يستلمه : وقال مالك وأحمد يستلمه ولا يُقبَّل اليد بعده بل يضعها على فيه ، وعن مالك رواية أنه يقبل يده بعده . قال العبدري : وروى عن أحمد أنه يقبله .

(٤) أما الركنان الشاميان وهما اللذان يليان الحجر فلا يقبلان ولا يستلمان عند الشافعية وبه قال جمهور العلماء وهو مذهب الأئمة الثلاثة رحم الله الجميع .

(٥) الاضطباع والرمل مستحب عند الثلاثة ^{والحجر} وأنكره الإمام مالك كما تقدم .

(٦) اشتراط الطهارة عن الحدثين عند الثلاثة شرط خلافاً لابي حنيفة كما تقدم .

(٧) استحباب قراءة القرآن في الطواف هو قول جمهور العلماء ، منهم الشافعية وأحمد في رواية عنه وأبو حنيفة ، قال ابن المنذر : وبه أقول ، وكره مالك القراءة في الطواف واحمد في الرواية الثانية عنه .

(٨) الترتيب بأن يجعل البيت عن يساره ويطوف على يمينه تلقاء وجهه ، فإن عكسه لم يصح ، وبه قالت الشافعية ومالك واحمد وجمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة يعيده إن كان بمكة ، فإن رجع الى وطنه ولم يعده لزمه دم وأجزأه طوافه .

(٩) الطواف في الحجر لا يصح وبه قال جمهور العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة ، وقال أبو حنيفة : إن كان بمكة أعاد ، وإن رجع الى وطنه بلا إعادة أراق دمًا ، وأجزأه طوافه .

(١٠) اذا حضرت جنازة والطائف في اثناء الطواف فعند الشافعية إتمام الطواف أولى ، وبه قال مالك وابن المنذر وعطاء وعمرو بن دينار ، وقال أبو حنيفة يخرج لها .

(١١) لو حمل حجرًا وطاف به ونوى كل واحد منهما الطواف عن نفسه فعند الشافعية ثلاثة أقوال (أصحها) يقع الطواف للحامل « الثاني » للمحمول « الثالث » لهما ومن قال لهما أبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك للحامل وعن احمد روايتان رواية للحامل ورواية لهما .

(١٢) مذهب الثلاثة يكفى للقارن لحجه وعمرته طواف واحد وسعى واحد كما تقدم وقال أبو حنيفة يلزمه طوافان وسعيان وحكى هذا عن علي وابن مسعود ، قال ابن المنذر : لا يصح هذا عن علي رضي الله عنه .

(١٣) إذا كان على الشخص طواف فرض فنوى بطوافه غيره انصرف الى الفرض نص عليه الشافعي وقاسه الأصحاب على الإحرام بالحج وعلى الوقوف وغيره ، وقال أحمد : لا يقع عن فرضه الا بتعيين النية قياسا على الصلاة .

(١٤) أجمع العلماء على أن ركعتي الطواف تصحان حيث صلاهما إلا مالكا فإنه كره فعلهما في الحجر ، وقال مالك اذا صلاهما في الحجر أعاد الطواف والسعي إن كان بمكة فإن لم يصلهما حتى رجع الى بلاده أراق دمًا ولا إعادة عليه ، قال ابن المنذر : لا حجة لمالك على هذا لأنه إن كانت صلاته في الحجر صحيحة فلا إعادة سواء كان بمكة أو

غيرها وإن كانت باطلة فينبغي أن تجب إعادتها وإن رجع إلى بلاده ، فأما وجوب الدم فلا أعلمه يجب في شيء من أبواب الصلاة .

(١٥) إذا صلى الطائف عقب طوافه فريضة أجزأته عن صلاة الطواف عند الشافعية على الأصح ، وقال أحمد : أرجو أن يجزئه ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجزئه .

(١٦) عند الشافعية يصلى ولى غير المميز عنه صلاة الطواف ، وعند مالك لا يصلى عنه .

(١٧) فيمن طاف أطوفة ولم يصل لها ، ثم صلى لكل طواف ركعتين مذهب الشافعية الجواز بلا كراهة ، وبه قالت الحنابلة ، وكره ذلك مالك وأبو حنيفة .

(الفصل الثالث في السعي ^(١) وما يتعلق به)

إِذَا فَرَغَ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ فَالْسُّتَةُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
فَيَسْتَلِمَهُ ^(٢) ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا إِلَى الْمَسْعَى ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ وَذَكَرَ الْمَؤَرَّدِيُّ فِي كِتَابِهِ الْحَاوِي أَنَّهُ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ اسْتَحَبُّ أَنْ
يَأْتِيَ الْمُلتَزِمَ وَيَدْعُو فِيهِ وَيَدْخُلَ الْحَجَرَ فَيَدْعُو فِيهِ تَحْتَ الْمِيزَابِ وَظَاهِرُ
الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ^(٣) وَهُوَ قَوْلُ جَاهِرِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ أَنْ لَا يَشْتَغِلَ عَقَبَ
الصَّلَاةِ إِلَّا بِالِاسْتِلَامِ ثُمَّ الْخُرُوجِ إِلَى السَّعْيِ وَذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ

(١) قال بركنية السعي الإمامان مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لقوله ﷺ « اسعوا
فإن الله كتب عليكم السعي » أخرجه الشافعي في مسنده وأحمد مختصراً ورواه غيرهما فلا
يتم النسك إلا به ، وبه قال الإمام أحمد رحمه الله في رواية وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله
هو واجب وهي الرواية الصحيحة عن الإمام أحمد فيجبر بدم .

(٢) قال في الحاشية أى ويقبله ويسجد عليه ثلاثاً فيهن أخذاً من قولهم يختم بما بدأ به ومن
إلحاق الشافعي رضي الله عنه لذلك بحالة الابتداء وبالتقبيل صرح القاضي أبو الطيب
وصاحب الذخائر واعتمده الزركشي كالاذرعي لما أخرجه الحاكم وصححه انه ﷺ لما فرغ
من طوافه قبله ووضع يديه عليه ومسح بهما وجهه وكأن صاحب البيان أخذ قوله هنا
فيستلمه بيده ومسح بها وجهه من هذا الحديث قال الزركشي وفي مسند أحمد باسناد
صحيح انه ﷺ رمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر إلى أن قال : ثم عاد إلى الحجر ثم
ذهب إلى زمزم فشرب منها وصب منها على رأسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع إلى الصفا
قال : فينبغي فعل ذلك كله وهو وجيه من حيث الدليل لكن مقتضى كلام المصنف الآتي
في رد كلام الغزالي وابن جرير خلاف ذلك ومع ذلك فينبغي أن يحمل قول الراوي ثم عاد إلى
الحجر على أن ذلك كان آخر الطواف وقوله ثم عاد لزمزم على أنه كان بعد فراغه من ركعتي
الطواف واعلم أن ابن جماعة طعن في صحة هذا الحديث والذي قبله وعلى تسليم ما ذكره
فالدلالة فيهما باقية لأن غاية الأمر أنهما ضعيفان والضعيف يعمل به في مثل ذلك إجماعاً
إله .

(٣) أى حديث جابر الذي رواه مسلم وفيه : « ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من
الباب إلى الصفا »

الطَّيْبِيُّ أَنَّهُ يَطُوفُ ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْهِ ثُمَّ يَأْتِي الْمُتَتَرِّمَ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
فَيَسْتَلِمُهُ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى السَّعْيِ وَذَكَرَ الْعَزَالِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَتَرِّمَ إِذَا
فَرَّغَ مِنَ الطَّوَافِ قَبْلَ رُكْعَتَيْهِ ثُمَّ يُصَلِّيهِمَا وَالْمُحْتَارُ مَا سَبَقَ (١) ثُمَّ إِذَا أَرَادَ
الْخُرُوجَ إِلَى الْمَسْعَى فَالسُّنَّةُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الصَّفَا وَيَأْتِيَ سَفْحَ جَبَلِ
الصَّفَا (٢) فَيَصْعَدُ قَدْرَ قَامَةٍ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ (٣) وَهُوَ يَتَرَاءَى لَهُ مِنْ بَابِ
الْمَسْجِدِ بَابِ الصَّفَا لَا مَنْ فَوْقَ جِدَارِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْمَرْوَةِ فَإِذَا
صَعَدَ اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ وَهَلَّلَ وَكَبَّرَ فَيَقُولُ (٤) اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ
الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَخُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ (٥) بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ أُنْجَزَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ

(١) هو المعتمد لحديث جابر رضى الله عنه المتقدم .

(٢) الصفا طرف سفح جبل أبى قبيس عليه أقيمت قبة عظيمة فى عمارة الحكومة
السعودية المسجد الحرام بعد توسعته عام ١٣٧٢ هـ وشملت هذه العمارة والتوسعة المسجد
الحرام والمسعى والصفا والمروة فاتصل المسجد الحرام بالمسعى وجعل على المسعى طابق كما
جعل المسجد الحرام من ثلاثة طوابق فأصبح الناس يطوفون ويصلون ويسعون فى راحة تامة
نسأل الله تعالى أن يوفق الحكومة السعودية والحكومات الإسلامية لمرضاته آمين .

(٣) أى لحديث أبى هريرة رضى الله عنه الذى رواه مسلم (ان النبى ﷺ لما فرغ من
طوافه أتى الصفا فعلا عليه حتى نظر الى البيت) . الحديث .

(٤) هو ما نصّ عليه الشافعى رحمه الله أخذاً من الأحاديث وآثار متفرقة ، منها حديث
مسلم (فَوَحَّدَ اللَّهُ وَكَبَّرَ ، وَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخُدَهُ أَنْجَزَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عِبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ
وَخُدَهُ ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ، وَقَالَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) زاد أبو عوانة وابن المنذر
والنسائى (يحيى ويميت) وإسنادهما صحيح ، وكون التكبير ثلاثاً رواه ابن المنذر بإسناد
صحيح أيضاً .

(٥) زاد الرافعى بعد (يحيى ويميت) : (وهو حي لا يموت) واعترض هو (وبيده الخير)
بأنهما لم يردا اهـ . حاشية .

عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ (١) وَحَدَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَعْبُدْ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ثُمَّ يَدْعُو (٢) بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا وَحَسُنَ (٣) أَنْ يَقُولَ (٤) اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ وَقَوْلُكَ الْحَقُّ اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ أَنْ لَا تُنْزِعَهُ مِنِّي وَأَنْ تُتَوَفَّانِي مُسْلِمًا (٥) ثُمَّ يَضُمُّ إِلَيْهِ مَا شَاءَ مِنَ الدُّعَاءِ (٦) وَلَا يُلَبِّي (٧) عَلَى الْأَصَحِّ ثُمَّ يُعِيدُ مَا سَبَقَ مِنَ الذِّكْرِ وَالْدُّعَاءِ ثَانِيًا ثُمَّ يُعِيدُ الذِّكْرَ ثَالِثًا فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ (٨) الدُّعَاءِ مُسْلِمٍ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا مُتَوَحِّجًا إِلَى الْمَرْوَةِ (٩)

(١) الأحزاب هم كفار قريش وغطفان واليهود ومن تبعهم الذين تَحَزَّبُوا واجتمعوا لقتاله ﷺ وأصحابه الكرام فسميت الغزوة باسمهم فهزمهم الله تعالى بحوله وقوته وردَّهم خائبين - بسببهم (٢) أى له ، ولمن شاء والظاهر كما قال العلامة عبد الرؤوف تأخير الدعاء عن الذكر ايضا (٣) أى ينافيه ذكره له قبله أهـ . تقريرات .

(٣) أى عند الأصحاب رحمهم الله تعالى .

(٤) أى بعد الذكر في المرات الثلاث .

(٥) رواه مالك في الموطأ عن ابن عمر رضى الله عنهما . وزاد ابن المنذر وغيره عنه أدعية أخرى .

(٦) مما استجبه الأصحاب (اللهم اعصمنا . أى احفظنا - بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبتنا حدودك - أى محارمك - اللهم اجعلنا نجيبك ونحب ملائكتك ، وأنبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين ، اللهم حببنا إليك وإلى ملائكتك وإلى أنبيائك ورسلك وإلى عبادك الصالحين ، اللهم يسِّر لنا اليسرى وجنبتنا العسرى واغفر لنا فى الآخرة والأولى واجعلنا من أئمة المتقين) .

(٧) هو المعتمد ومقابله قول مرجوح عن الشافعى رحمه الله أنه يلبي .

(٨) المروة واقعة على سفح جبل لَعْلَع الذى عليه محلة القرارة ، وجبل لعلع هو أنف جبل قيقعان ، وقد تقدم الكلام على هذا فى التعليق على دخول مكة من الثنية العليا وهى كداء - بفتح الكاف والذال المعروفة بالحجون ، ويقابل المروة : الصفا وما بينهما هو المسعى ، ويقع فيه وادى ابراهيم عليه وعلى نبينا محمد أفضل الصلاة والسلام ، وعرضه ما بين الميلين الأخضرين ، وكان سابقا يجرى بينهما والآن جعل لجرى السيل خندق تحت المسعى يمر منه الى أسفل مكة كل هذا فعلته حكومتنا السعودية طلبا لراحة الحجاج والعمَّار والمواطنين وفقها الله لمرضاته آمين .

فَيَمْشِي حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ (١) بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى
يَسَارِهِ قَدَرٌ سِتَّةِ أَذْرُعٍ ثُمَّ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا (٢) حَتَّى يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ
الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ (٣) الْعَبَّاسِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ يَتْرُكُ شِدَّةَ السَّعْيِ وَيَمْشِي عَلَى عَادَتِهِ حَتَّى يَصَلَ الْمَرْوَةَ
فَيَصْعَدُ (٤) حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ الْبَيْتُ إِنْ ظَهَرَ (٥) فَيَأْتِي بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ كَمَا فَعَلَ عَلَى
الصَّافَا فَهَذِهِ مَرَّةٌ مِنْ سَبْعَةٍ ثُمَّ يَعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّافَا فَيَمْشِي فِي مَوْضِعِ
مَشْيِهِ فِي مَجِيئِهِ وَيَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيِهِ فَإِذَا وَصَلَ الصَّافَا صَعَدَهُ وَفَعَلَ كَمَا
فَعَلَ أَوَّلًا وَهَذِهِ مَرَّةٌ ثَانِيَّةٌ مِنْ سَعْيِهِ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْمَرْوَةِ فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ أَوَّلًا ثُمَّ
يَعُودُ إِلَى الصَّافَا وَهَكَذَا حَتَّى يَكْمُلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ يَبْدَأُ بِالصَّافَا وَيَخْتِمُ
بِالْمَرْوَةِ .

(فَرَّغَ فِي وَاجِبَاتِ السَّعْيِ وَشُرُوطِهِ وَسُنَنِهِ وَآدَابِهِ) وَأَمَّا وَاجِبَاتُهُ فَارْبَعَةٌ :

- (١) هذا على ما كان سابقا قبل التوسعة وعمارة المسجد الحرام العمارة السعودية .
- (٢) أى لفعله ﷺ ذلك روى أحمد رحمه الله في مشنده عن حبيبة بنت أبى يجره بكسر
الياء المثناة وسكون الجيم بعدها ثم ألف ساكنة ثم هاء وهى إحدى نساء بنى عبد الدار .
- (٣) قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبى حسين فنظر الى رسول الله ﷺ وهو يسعى
بين الصفا والمروة ، وإن مئزره ليدور فى وسطه من شدة سعيه ، الحديث . وهو كما فى
الفتح له طريق أخرى فى صحيح ابن خزيمة مختصرة اذا انضمت الى الأولى قويت ولا ينافى
ذلك ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من أنه سعى راكباً لما فى مسلم من أنه ﷺ
سعى أولاً ماشياً فكثرت عليه الزحمة فركب .
- (٣) قد أزيلت هذه الدار وأدخلت فى توسعة الشارع واستبدلت بدار أخرى فى محلة
أجياذ يسكنها الفقراء .
- (٤) قال الشيخ عبد الله بن جاسر رحمه الله فى كتاب مفيد الأنام : أما بعد العمارة
الجديدة فالظاهر أنه لا يكون مستوعباً للسعى إلا إذا رقى على المحل المتسع وهو آخر درجة
والله أعلم
- (٥) هذا شرط ليظهر لا ليصعد لأن الصعود لا بد منه سواء ظهر البيت له أم لم يظهر
كذا فى الحاشية .

أَحَدَهَا أَنْ يَقْطَعَ جَمِيعَ الْمَسَافَةِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ (١) فَلَوْ بَقِيَ مِنْهَا بَعْضٌ خُطْوَةٌ لَمْ يَصِحَّ سَعْيُهُ حَتَّى لَوْ كَانَ رَاكِبًا اشْتَرَطَ أَنْ يُسِيرَ ذَابِتُهُ حَتَّى تُضَعَ حَافِرُهَا عَلَى الْجَبَلِ أَوْ إِلَيْهِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ الْمَسَافَةِ شَيْءٌ وَيَجِبُ عَلَى الْمَاشِي أَنْ يُلْصِقَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ رِجْلَهُ فِي الْجَبَلِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى بَيْنَهُمَا فُرْجَةٌ فَيَلْزُمُهُ أَنْ يُلْصِقَ الْعَقَبَ بِأَصْلِ مَا يَذْهَبُ مِنْهُ وَيُلْصِقَ رُءُوسَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ فَيُلْصِقُ بِالْإِبْتِدَاءِ بِالصَّفَا عَقِبَهُ وَبِالْمَرْوَةِ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ وَإِذَا عَادَ عَكْسَ ذَلِكَ هَذَا إِذَا لَمْ يَصْعَدْ فَإِنْ صَعِدَ فَهُوَ الْأَكْمَلُ وَقَدْ زَادَ خَيْرًا وَلَيْسَ الصُّعُودُ شَرْطًا بَلْ هُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَلَكِنْ بَعْضُ الدَّرَجِ مُسْتَحْدَثٌ (٢) فَلْيَحْذَرِ أَنْ يُخْلِفَهَا وَرَاءَهُ فَلَا يَتِمُّ سَعْيُهُ وَلْيَصْعَدْ إِلَى أَنْ يَسْتَيْقِنَ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا (٣) يَجِبُ الرُّقْيُ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ بِقَدْرِ قَامَةٍ وَهَذَا ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَكِنْ الْإِحْتِيَاظُ أَنْ يَصْعَدَ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ وَلْيَتَيَقَّنْ فَاحْفَظْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَحْقِيقِ وَاجِبِ الْمَسَافَةِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَرْجِعُ بِغَيْرِ حَاجٍ وَلَا عُمْرَةَ لِإِحْلَالِهِ بِوَاجِبِهِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(الواجب الثاني الترتيب) فَيَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا (٤) فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يُخَسَبْ مَرْوَتُهُ مِنْهَا إِلَى الصَّفَا فَإِذَا عَادَ مِنَ الصَّفَا كَانَ هَذَا أَوَّلَ سَعْيِهِ

(١) أى لفعله ﷺ ذلك مع قوله (خذوا عني مناسككم)
 (٢) هذا باعتبار ما كان أما الآن بعد توسعة المسجد الحرام وعمارته وعمارة المسعى العمارة التي بدأت في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله تعالى فلا وجود للدرج وأصبح الصعود ميسراً للماشي ولراكب عربات السعى فله الحمد والمنة ، فعليه ينبغي تيقن قطع المسافة بالابتداء من أول الصفا وبالانتهاء الى آخر المروة كما تقدم .

(٣) هو أبو حفص عمر بن الوكيل رحمه الله تعالى .

(٤) أى لقوله ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ اصْحَابُهُ رَضَوَانِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْبَدَأَ بِالصَّفَا أَمْ بِالْمَرْوَةِ ؟ :
 (ابدعوا بما بدأ الله به .)

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُهَا مِنَ الْمَرْوَةِ كَمَا سَبَقَ فَلَوْ أَنَّ
لَمَّا عَادَ مِنَ الْمَرْوَةِ عَدَلَ عَنْ مَوْضِعِ السَّغْيِ وَجَعَلَ طَرِيقَهُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ
غَيْرِهِ وَابْتَدَأَ الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الصَّفَا أَيْضاً لَمْ يَصِحْ وَلَمْ تُحْسَبْ تِلْكَ الْمَرَّةُ عَلَى
الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ

(الواجب الثالثُ إكمال عدد سبع مرَّاتٍ) يُحْسَبُ الذَّهَابُ مِنَ الصَّفَا
مَرَّةً وَالْعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ مَرَّةً ثَانِيَةً هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ
جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ فِي الْأَزْمَانِ الْمُتَقَدِّمَةِ
وَالْمُتَأَخِّرَةِ وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُ يُحْسَبُ الذَّهَابُ وَالْعُودُ مَرَّةً
وَاحِدَةً قَالَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَنِي الشَّافِعِيِّ وَأَبُو حَفْصٍ بْنُ
الْوَكِيلِ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّيرْفِيُّ وَهَذَا قَوْلُ فَاسِدٍ^(١) لَا اعْتِدَادَ بِهِ وَلَا نَظَرَ إِلَيْهِ
وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لِلتَّبَيُّهِ عَلَى ضَعْفِهِ لئَلَّا يَغْتَرَّ بِهِ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ^(٢) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَوْ سَعَى أَوْ طَافَ وَشَكَ^(٣) فِي الْعَدَدِ أَحَدٌ بِالْأَقْلِ وَلَوْ اعْتَقَدَ
أَنَّهُ أَتَمَّهَا^(٤) فَأَخْبَرَهُ ثِقَةً بِبَقَاءِ شَيْءٍ لَمْ يَلْزِمُهُ الْإِثْيَانُ بِهِ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ^(٥) .

(١) أى لأنه على خلاف فعلِهِ ﷺ وفعل أصحابه ومن بعدهم رضوان الله تعالى
عليهم .

(٢) يؤخذ منه كما في الحاشية أنه لا يسن الخروج من خلافه وهو كذلك لأن الخلاف
لا يُراعى إلا إن قوى دليله أو مدركه .

(٣) أى في أثناء فعلهما لا بعد التمام فلا تأثير للشك كالصلاة والوضوء ، وكذا الشك
في شرط من شروطهما ، فإن كان في اثناهما ضرراً أو بعد فراغهما لم يضر .

(٤) أى الطوافات السبع .

(٥) أى إن أورثه الخبر تردداً كما في التحفة . (فإن قيل) استحب هنا العمل بخبر الثقة
الواحد إن أورث تردداً ومنع في الصلاة (أجيب) منع في الصلاة لئلا يقع في الزيادة
بالنسبة لظنه وهى مبطله لها . بخلاف الطواف والسعى والله اعلم .

(الواجب الرابع أن يكون السعى بعد طواف (١) صحيح (٢) سواء كان بعد طواف القدوم أو طواف الزيارة و لا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع (٣) لأن طواف الوداع هو المأثي به بعد فراغ المناسك و إذا بقي السعى لم يكن المأثي به طواف و إذا سعى بعد طواف القدوم أجزأه و وقع ركناً

و تكراهه إعادته (٤) بعد طواف الإفاضة لأن السعى ليس من العبادات المستقلة التي يشرع تكريرها والإكثار منها فهو كالوقوف بعرفة فيقتصر فيه على الركن بخلاف الطواف فإنه مشروع في غير الحج والعمرة وثبت في الصحيح عن جابر رضي الله عنه قال : لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم بين الصفا والمروة إلا طوافاً

(١) عند الشافعية والمالكية والحنابلة لابد من وقوع السعى بعد طواف ركن صحيح أو قدوم وعند الحنفية يجزئ السعى بعد كل طواف صحيح ولو نفلا وهو قول الأذرعى ومن تبعه ، وعند الطبري لو أحرم المكي بالحج ثم تنفل ^{طواف} جاز له السعى بعده ا هـ . والأفضل وقوع السعى بعد طواف القدوم لأنه الذي صح من فعله ﷺ (٢) يفهم منه كما في الحاشية أنه لو سعى ثم تيقن ترك بعض الطواف لم يصح سعيه فيأتي ببقيته ، ويعيد السعى وهو كذلك كما في المجموع (٣) أى الواجب شرعاً بعد فراغ النسك .

(٤) قال في الحاشية : هو المعتمد وشمل إطلاقه القارن فلا يسن له تكراره خروجاً من خلاف الإمام ابى حنيفة رحمه الله تعالى القائل على القارن طوافان وسعيان لأنه خلاف ما صح من السنة في القارن أى و شرط ندب الخروج من الخلاف أن لا يعارض سنة صحيحة وهي هنا قول جابر رضي الله تعالى عنه لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً ا هـ مختصراً .

(تنبيه) قد تجب إعادة السعى كما لو بلغ الصبى أو اعتق العبد بعرفة وكان سعى بعد طواف القدوم كما سيأتى آخر الكتاب إن شاء الله تعالى .

وَاحِدًا طَوَافَهُ الْأَوَّلَ يَعْنِي السَّعْيَ وَيُسْتَحَبُّ الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ مَرَّاتِ السَّعْيِ وَبَيْنَ الطَّوَّافِ وَالسَّعْيِ فَلَوْ تَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ لَمْ يَضُرَّ بِشَرطِ الْأَلَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا رُكْنٌ^(١) فِلوطاف للقدوم ثم وقف بعرفة لم يصحَّ سَعْيُهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ مُضَافًا إِلَى طَوَّافِ الْقُدُومِ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ وَإِذَا لَمْ يَتَخَلَّلْ رُكْنٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَأْخِيرِ السَّعْيِ عَنِ الطَّوَّافِ وَتَأْخِيرِ بَعْضِ مَرَّاتِ السَّعْيِ عَنْ بَعْضٍ وَكَذَا بَعْضُ مَرَّاتِ الطَّوَّافِ عَنْ بَعْضٍ حَتَّى لَوْ رَجَعَ إِلَى وَطْنِهِ وَمَضَى عَلَيْهِ سَنُونَ كَثِيرَةً جَازَ أَنْ يَنْتَ عَلَى مَا مَضَى مِنْ سَعْيِهِ وَطَوَّافِهِ لَكِنَّ الْأَفْضَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ .

(وَأَمَّا) سُنُّ السَّعْيِ فَجَمِيعُ مَا سَبَقَ فِي كَيْفِيَةِ السَّعْيِ سِوَى الْوَاجِبَاتِ الْأَرْبَعَةِ وَهِيَ سُنُّ كَثِيرَةٍ أَحَدُهَا الذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ عَلَى الصَّغَا وَالْمَرُورَةِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرُورَةِ فِي سَعْيِهِ وَمَشْيِهِ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ^(٢) اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ كَانَ أَفْضَلَ^(٣) .

(الثَّانِيَةِ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْعَى عَلَى طَهَارَةٍ سَاتِرًا عَوْرَتَهُ فَلَوْ سَعَى مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ أَوْ مُحْدِثًا أَوْ جُنْبًا أَوْ حَائِضًا أَوْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ صَحَّ سَعْيُهُ^(٤) .

(١) مراده رحمه الله تعالى بالركن الوقوف بعرفة كما في منهاجه وأن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ، فلو طاف ثم حلق أو عاد الى منى ورمى صح سعيه بعد ذلك والله أعلم .

(٢) رواه ابن ابى شيبة عن ابن عمر رضى الله عنهما وأخرجه الطبرانى والبيهقى وغيرهما رحمهم الله تعالى بلفظ أن النبي ﷺ كان اذا سعى بين الميلىن قال (اللهم اغفر وارحم فأنت الأعز الأكرم .)

(٣) أى من غير الذكر الوارد نظير ما مرّ فى الطواف .

(٤) هو مذهب الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها وقد حاضت (اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت) رواه البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى .

(الثالثة) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ سَعْيُهُ فِي مَوْضِعِ السَّعْيِ الَّذِي سَبَقَ بِيَأْتُهُ سَعْيًا شَدِيدًا^(١)، فَوْقَ الرَّمْلِ وَهُوَ مُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ السَّبْعِ وَلَوْ مَشَى فِي جَمِيعِ الْمَسَافَةِ أَوْ سَعَى فِيهَا صَحَّ وَفَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ^(٢) فَلَا صَحَّ أَنَّهَا لَا تَسْعَى أَصْلًا بَلْ تَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهَا بِكُلِّ حَالٍ وَقِيلَ إِنْ كَانَ بِاللَّيْلِ فِي حَالٍ حُلُوِّ الْمَسْعَى فَهِيَ كَالرَّجُلِ تَسْعَى فِي مَوْضِعِ السَّعْيِ

(الرابعة) الْأَفْضَلُ أَنْ يَتَحَرَّى زَمَنَ الْخُلُوةِ لِسَعْيِهِ وَطَوَافِهِ^(٣) وَإِذَا كَثُرَتِ الرَّحْمَةُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَفَّظَ مِنْ إِيْذَاءِ النَّاسِ وَتَرْكِ هَيْئَةِ السَّعْيِ أَهْوَنُ مِنْ إِيْذَاءِ الْمُسْلِمِ أَوْ مِنْ تَعَرُّضِ نَفْسِهِ إِلَى الْأَذَى وَإِذَا عَجَزَ عَنِ السَّعْيِ الشَّدِيدِ فِي مَوْضِعِهِ لِلزَّحْمَةِ تَشَبَّهُ فِي حَرَكَتِهِ بِالسَّاعِي كَمَا قُلْنَا فِي الرَّمْلِ

(الخامسة) الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَرْكَبَ فِي سَعْيِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ^(٤) كَمَا سَبَقَ فِي الطَّوَافِ

(١) يَقْصِدُ بِهِ السَّنَةُ لَا اللَّعْبَ وَالسَّبْقَ وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ثَوَابٌ ، وَمَرَّ أَنْ صَرَفَهُ مَبْطُلٌ كَالطَّوَافِ وَلَا يَسُنُّ الْعَدُوَّ لَزْحَمَةً أَوْ مَشَقَّةَ نَظِيرِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ .

(٢) أَيْ وَالْحَنَثَى .

(٣) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ أَيْ غَيْرِ الْقُدُومِ لَمَّا مَرَّ مِنْ تَأَكُّدِ الْمُبَادَرَةِ إِلَيْهِ قَبْلَ حِطِّ أَحْمَالِهِ وَلِلْخِلَافِ فِي فَوَاتِهِ بِالتَّأَخِيرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ خَشِيَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِهِ حَصُولَ تَأْذِيٍّ لَهُ أَوْ لغيرِهِ لَشَدَّةَ الزَّحْمَةِ كَانَ تَأْخِيرُهُ أَفْضَلَ كغيرِهِ أَهـ .

(٤) فَلَوْ سَعَى رَاكِبًا بَلَا عُذْرٍ لَمْ يَكْرَهُ مَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ زَحْمَةٌ بَلْ قَدْ يَحْرَمُ الرُّكُوبُ إِنْ تَحَقَّقَ الْإِيْذَاءُ أَوْ ظَنَّهُ كَمَا مَرَّ فِي الطَّوَافِ رَاكِبًا .

(السادسة) الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ مَرَاتِ السَّعْيِ ^(١) مُسْتَحَبَّةٌ فَلَوْ فَرَّقَ بِلَا عُدْرِ تَفْرِيقًا كَثِيرًا لَمْ يَضُرَّ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٢) كَمَا سَبَقَ لَكِنَّ فَائِئْتَهُ الْفَضِيلَةُ وَلَوْ أَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ يَسْعَى أَوْ عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ قَطَعَ السَّعْيَ فَإِذَا فَرَّغَ بَنَى عَلَى مَا مَضَى ^(٣)

(السابعة) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَأَيْتُ النَّاسَ إِذَا فَرَّغُوا مِنَ السَّعْيِ صَلُّوا رَكَعَتَيْنِ عَلَى الْمَرْوَةِ وَذَلِكَ حَسَنٌ وَزِيَادَةُ طَاعَةٍ لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَنْبَغِي أَنْ يُكْرَهَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ابْتِدَاعٌ شَعَارِي ^(٤) وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِي السَّعْيِ صَلَاةٌ .

(١) أى وبين أجزاء كل مرة بل يكره الوقوف فيه لنحو حديث بلا عذر .
(٢) هو الأصح من مذهب أحمد كما في المغنى لابن قدامة رحم الله الجميع . آمين لأن ابن عمر رضى الله عنهما سعى بين الصفا والمروة فتوضأ وجاء فبنى على ما مضى ذكره في القرى لقاصد أم القرى وذكر فيه أيضا أن سودة بنت عبد الله بن عمر امرأة عروة بن الزبير رضى الله عنهما سعت بين الصفا والمروة فقضت طوافها في ثلاثة أيام ، وكانت ضخمة أخرجه سعيد بن منصور ، ولمن منع ذلك أن يقول هذا التفريق للعذر ، ولادليل على إطلاق الجواز . اهـ .

(٣) ذكر في المجموع : لو أقيمت الصلاة المكتوبة وهو في أثناء السعى قطعه وصلها ثم بنى عليه هذا مذهبا ، ومذهب أبى حنيفة وقال مالك لا يقطعه للصلاة إلا أن يضيق الوقت اهـ أقول مذهب احمد ومذهب الشافعى وأبى حنيفة كما في المغنى لابن قدامة رحم الله الجميع .

(٤) قال في المجموع : وهذا الذى قاله أبو عمرو أظهر والله أعلم اهـ قال في الحاشية وقول بعض الحنفية إنهما سنة لما رواه احمد وابن ماجه وابن حبان عن المطلب بن أبى وداعة قال رأيت رسول الله ﷺ (لَمَّا فَرَّغَ مِنْ سَعْيِهِ جَاءَ حَتَّى إِذَا حَاضَى الرُّكْنَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْمِطَافِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِطَافِ أَحَدٌ) مردود منشؤه أنه تصحف عليه سُبْعُهُ بسعيه . لأنَّ المحب الطبرى رواه عن ذكر من ابن حبان وغيره بلفظ حين فرغ من سُبْعِهِ بالوحدة أى طوافه وعلى تسليمه فلا دليل على أنَّ الركعتين من سنن السعى لجواز كونهما راتبة أو تحية للمسجد فهى واقعة عين احتملت فلا دليل فيها اهـ .

﴿الفصل الرابع في الوُثُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَبْلُهُ وَبَعْدُهُ﴾
 إِذَا فَرَّغَ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا مُتَمَتِّعًا أَوْ غَيْرَ
 مُتَمَتِّعٍ حَلَقَ رَأْسَهُ (١) أَوْ قَصَرَ وَصَارَ حَلَالًا وَسَيَّأَتِي بَيَانُ حَالِ الْمُعْتَمِرِ مُبْسُوطًا
 فِي بَابِ الْعِمْرَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ الْمُعْتَمِرُ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا أَقَامَ بِمَكَّةَ حَلَالًا
 يَفْعَلُ مَا أَرَادَ مِنَ الْجَمَاعِ وَغَيْرِهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ حَرَامًا بِالْإِحْرَامِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ
 يَعْتَمِرَ تَطَوُّعًا (٢) كَانَ لَهُ ذَلِكَ وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنَ الْأَعْيَامِ كَمَا سَيَأْتِي فِي
 بَابِ الْمَقَامِ بِمَكَّةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا كَانَ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى عَرَفَاتٍ يَوْمَ

(مذاهب العلماء في مسائل من السعي مأخوذة من المجموع للنووي والمغني لابن
 قدامة رحمهم الله تعالى .)

(الأولى) السعي عند الشافعية ركن في الحج والعمرة لا يتم واحد منهما إلا به ولا يجبر بدم
 ولو بقي منه خطوة لم يتم النسك وبه قال مالك وإسحق وأبو ثور وداود وأحمد في رواية ،
 وقال أبو حنيفة : السعي واجب من ترك منه أربعة أشواط لزمه دم ، وإن ترك دونها لزمه
 لكل شوط نصف صاع ، وعن أحمد رواية أخرى أنه واجب يجبر بدم وهي الصحيحة عنه .
 (الثانية) لو سعى شخص قبل الطواف لم يصح سعيه عند الشافعية . وبه قال جمهور
 العلماء وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد ، وحكى ابن المنذر عن عطاء وداود وبعض
 أهل الحديث أنه يصح وعن أحمد رواية ثانية يجزئه إن كان ناسيا كما في معنى ابن قدامة .
 (الثالثة) الترتيب في السعي شرط فيبدأ بالصفاء فلو عكسه لم يعتد به وبه قال مالك وأحمد
 وجمهور العلماء ، والمشهور عن أبي حنيفة يعتد به .

(الرابعة) إذا اقيمت الصلاة المكتوبة والشخص في السعي قطعه وصلّاها ثم بنى عليه هذا
 مذهب الشافعية ، وبه قال جمهور العلماء ومنهم أبو حنيفة وأحمد ، وقال مالك لا يقطعه
 إلا أن يضيق وقتها ، وقد تقدمت هذه المسألة .

(الخامسة) لو سعى شخص راكباً جاز وليس بمكروه لكنه خلاف الأولى وليس عليه دم
 عند الشافعية ، وعند أحمد مكروه ، وقال أبو حنيفة إن كان بمكة أعاده وإن رجع إلى
 وطنه بلا إعادة لزمه دم .

(١) أى إن كان رأس المتمتع يسود قبل مجيء وقت حلقه في الحج . وأما عمرة غير
 المتمتع فيسن له حلق رأسه مطلقاً .

(٢) ليس بقيد بل ولو وجبا كنذر وقضاء لعمرة أفسدها .

التَّروِيَّةُ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ (١) وَكَذَا مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ (٢) أَلْكَائِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْوَقْتُ سِوَاءَ الْمُقِيمُونَ وَالْغُرَبَاءُ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ إِحْرَامِهِ وَإِنْ كَانَ الَّذِي فَرَّغَ مِنَ السَّعْيِ حَاجًّا مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا فَإِنْ وَقَعَ سَعْيُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَقَدْ فَرَّغَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ كُلِّهَا وَبَقِيَ عَلَيْهِ الْمَيْثُ بِنَى وَرُمَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَلَيْمَكُثَ بِمَكَّةَ إِلَى وَقْتِ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَإِذَا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ الْيَوْمُ السَّابِعُ خُطِبَ فِيهِ الْإِمَامُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَةً (٣) فَرَدَّةً عِنْدَ الْكُعْبَةِ وَهِيَ أَوَّلُ خُطْبِ الْحَجِّ الْأَرْبَعِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ الَّذِي هُوَ الْخَلِيفَةُ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ بِنَفْسِهِ الْحَجَّ أَنْ يَنْصِبَ أَمِيرًا عَلَى الْحَجِّجِ وَيُطِيعُونَهُ فِيمَا يَنْوِيهِمْ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الْكِتَابِ بَيَانُ صِفَاتِ هَذَا الْأَمِيرِ وَأَحْكَامِهِ وَيَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَ الْحَجِّ وَهُنَّ أَرْبَعُ (٤) خُطَبٍ : إِحْدَاهُنَّ يَوْمَ السَّابِعِ بِمَكَّةَ وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا وَالثَّانِيَةُ يَوْمَ عَرَفَةَ

(١) محله كما تقدم اذا كان المتمتع واجداً للهدى أما مَنْ فَقَدَهُ فَنَقْدَمُ أَيْضاً أَنَّهُ يَحْرَمُ لَيْلَةَ الْخَامِسِ وَيَصُومُهُ وَتَالِيَهُ وَيَفْطُرُ الثَّامِنَ لِأَنَّهُ يَوْمُ السَّفَرِ وَالتَّاسِعَ لِأَنَّهُ يَوْمُ عَرَفَةَ يَسُنُّ فِطْرَهُ لِلْحَاجِّ لِلاتِّبَاعِ .

(٢) هُوَ قَوْلُ الْأُئِمَّةِ فِي الْاسْتِحْبَابِ إِلَّا الْإِمَامَ مَالِكاً فَإِنَّهُ يَسْتَحَبُّ الْإِهْلَالَ لَهُمْ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ لِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَهْلِ مَكَّةَ (مَالَكُمْ يَقْدَمُ النَّاسُ عَلَيْكُمْ شَعْنَا ؟ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ) وَدَلِيلُ الْأُئِمَّةِ قَوْلُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَّةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ) .

(٣) الدَّلِيلُ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْمَهْذَبِ وَالْمَجْمُوعِ حَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّروِيَّةِ يَوْمَ خُطْبِ النَّاسِ وَأَخْبَرَهُمْ بِمَنَاسِكَهِمْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ .

(٤) هَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ : خُطْبُ الْحَجِّ ثَلَاثٌ يَوْمَ السَّابِعِ وَالتَّاسِعِ وَيَوْمَ النَّفَرِ الثَّانِي ، قَالَا وَلَا خُطْبَةَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ فِي السَّابِعِ خُطْبَةٌ .

وَالثَّالِثَةُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى (١) وَالرَّابِعَةُ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ بِمَنْى (٢) أَيْضاً يُخْبِرُهُمْ فِي كُلِّ خُطْبَةٍ بِمَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَنَاسِكِ وَأَحْكَامِهَا إِلَى الْخُطْبَةِ الْآخَرَى وَكُلُّهُنَّ أَفْرَادٌ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَّا الَّتِي بِعَرَفَةَ فَإِنَّهُمَا خُطْبَتَانِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ كَمَا سَيَأْتِي (٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَأْمُرُ الْإِمَامُ النَّاسَ فِي الْخُطْبَةِ الَّتِي فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ أَنْ يَسْتَعْدُّوا لِلْعُدُوِّ أَوْ الرِّوَاكِ مِنَ الْعَدِّ إِلَى مَنْى وَيَأْمُرُ الْمُتَمَتِّعِينَ (٤) أَنْ يَطُوفُوا (٥) قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى مَنْى وَإِنْ كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ يَوْمَ جُمُعَةٍ خُطِبَ الْإِمَامُ لِلْجُمُعَةِ وَصَلَّاهَا ثُمَّ خُطِبَ هَذِهِ الْخُطْبَةُ لِأَنَّ السَّنَةَ فِيهَا التَّأْخِيرُ (٦) عَنِ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَخْرُجُ بِهِمْ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى مَنْى وَيَكُونُ

(١) صَحَّحَتْ فِيهَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِنْ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ ، قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : كُنْتُ أَحْسِبُ يَارَسُولَ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

(٢) فِيهَا أَحَادِيثُ مِنْهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ حَدِيثُ سُرَّاءَ بِنْتِ نَهَانَ الصَّحَابِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ بَضْمُ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ وَبِالْإِمَالَةِ قَالَتْ (خُطِبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرِّعَاسِ فَقَالَ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا : قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ أَلَيْسَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؟) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَلَمْ يَضَعْفْهُ .

(٣) أَى فِي هَذَا الْبَابِ بَعْدَ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ذَهَبَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْمُسَمَّى مَسْجِدَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَتَيْنِ ، إِلَى آخِرِهِ . أَقُولُ سَأَذْكَرُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ دَلِيلَ الْخُطْبَتَيْنِ وَكَوْنَهُمَا قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ .

(٤) أَى وَالْمُقِيمِينَ بِمَكَّةَ إِذَا أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ مِنْهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ .

(٥) أَى بَعْدَ إِحْرَامِهِمْ وَمَنْعِ مَالِكٍ وَأَحْمَدُ هَذَا الطَّوْفُوفِ ، وَأَمَّا الْمَفْرُودُونَ وَالْقَارِنُونَ فَلَا يَطُوفُونَ هَذَا الطَّوْفُوفَ لِبَقَاءِ نَسَكِهِمْ فَتَوَجُّهُهُمْ لِإِتْمَامِهِ ، وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُونَ وَالْمُقِيمُونَ سَابِقُوا الذِّكْرَ فَإِنْ تَوَجَّهَهُمْ لِابْتِدَاءِ نَسَكِهِمْ فَدَنْبٌ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا لِمُشَابَهَتِهِمْ لِمَنْ قَضَى نَسَكَهُ وَأَرَادَ التَّوَجُّعَ إِلَى بِلَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمْ دَمٌ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي تَرْكِ مَنْدُوبٍ وَالْمُشَابَهَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَقْتَضِي وَجُوبَ ذَلِكَ لَضَعْفِهَا .

(٦) أَى وَلِأَنَّهَا لَا تَشَارِكُ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ إِذْ الْقَصْدُ بِهَا التَّعْلِيمُ لَا الْوَعْظَ وَالتَّخْوِيفَ بِخِلَافِ خُطْبَةِ الْكُسُوفِ فِيمَا لَوْ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ وَتَعْرُضُ الْإِمَامُ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ لَخُطْبَةِ الْكُسُوفِ فَإِنَّهُ يَكْتَفِي بِخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ عَنْهَا . لِأَنَّ الْقَصْدَ فِيهِمَا الْوَعْظَ وَالتَّخْوِيفَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

خُرُوجُهُمْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ (١) بَحِثْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ (٢) بِمَنَى وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ مِنْ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي قَوْلِ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بِمَكَّةَ ثُمَّ يَخْرُجُونَ (٣) فَإِنْ كَانَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَرَجُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِأَنَّ السَّفَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٤) إِلَى حَيْثُ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ (٥) وَهُمْ لَا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ بِمَنَى وَلَا بِعَرَفَاتٍ لِأَنَّ شَرْطَهَا دَارُ الْأَقَامَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ بُنِيَ بِهَا قَرْيَةٌ (٦)

(١) والأكمل أن يكون الخروج الى منى يوم التروية (الثامن من ذى الحجة) ضحى للاتباع ولا ينافيه قول المصنف بعد الصبح قال فى كشف القناع للعلامة منصور البهوتى الحنبلى رحمه الله : ثم يخرج الى منى قبل الزوال ا . هـ وقال المصنف رحمه الله فى مجموعه : قال أبو حنيفة : وكل هذا قريب إلا أنهم يصلون الظهر بمنى ا . هـ وقال العلامة ابن رشد فى بدايته : واتفقوا على أن الإمام يصلى بالناس بمنى يوم التروية الظهر والعصر والمغرب والعشاء . ا . هـ

(٢) أى فى أول وقتها .

(٣) قال فى الحاشية وما وقع فى أصل الروضة فى الإحرام من أنهم يخرجون بعد صلاة الظهر ضعيف كما أفاده المصنف بقوله هنا وفى قول الخ ا . هـ .

(٤) أى بعد الفجر وقبل الزوال كما فى المجموع ، وفى كشف القناع للعلامة البهوتى الحنبلى : ولو صادف يوم جمعة وهو مقيم بمكة ممن تجب عليه وزالت الشمس وهو بمكة فلا يخرج قبل صلاتها - أى الجمعة - لوجوبها بالزوال ، وقبل الزوال إن شاء خرج الى منى ، وإن شاء أقام بمكة حتى يصليها أى الجمعة ا هـ .

(٥) قال فى الحاشية : المذهب أنه حرام ومحلّه كما هو ظاهر وصرّح به ابن النقيب فى مقيم بمكة إقامة مؤثرة فى منع الترخّص ، أما غيره فله السفر بعد الفجر وقول المتولى صلاة الجمعة بمكة أولى ضعيف وإن نقل الروايات عن النص ما يوافقه من جواز الخروج لمنى ولو بعد الزوال ا هـ .

(٦) أقول قد أصبحت منى بلدة وسكانها يزيدون أضعاف أضعاف العدد المشروط فى الجمعة بكثير ، والآن تقام بمسجد الخيف جمعة ، بل وجميع الصلوات والمسجد المذكور إمام رسمى ومؤذن كذلك من جهة حكومتنا السنية وفقها الله وجميع حكومات المسلمين لمرضاته آمين .

وَأَسْتَطَوْنَهَا أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ أَقَامُوا الْجُمُعَةَ هُمْ وَالنَّاسُ مَعَهُمْ^(١) .

(١) قال في الحاشية والذي يظهر أنه لو أقيمت جمعة في منى أيام التشريق أو العيد لزم نحو المكي الحضور ويؤيده قولهم إنَّ المسافر إذا لم يحل له القصر تلزمه الجمعة وينبغي تقييده بما إذا لم يرد النفر الى مكة للطواف وإن كان وقته موسعاً أ هـ .

(حكم البناء بمنى)

قال العلامة ابن حجر المكي رحمه الله في حاشيته على الإيضاح : قال الزركشي إنَّ مني لا يجوز إحيائها ، وإن جاز البناء فيها للارتفاع فتصير مساكنهم مشتركة أ هـ . وقوله وإن جاز سبقه إليه الإسئوى حيث قال : البناء بعرفة ومزدلفة ومنى ممتنع ، وعللوه بالتضييق فإن بنيت لارتفاع الواقفين بها عامة فيحتمل الجواز لعدم الاختصاص ويكون ذلك مستثنى ويؤيده اتفاقهم على مسجد الخيف ويحتمل المنع للتضييق بموضع الجدار أ هـ . والبلقينى حيث قال : ويخرج من كلام حكاة الحاكم والبيهقى عن الشافعى رضى الله عنه ما يدل على جواز البناء بمنى حيث قال بنيت بمنى مضرراً يكون لأصحابنا إذا حجوا ينزلون فيه أ هـ . قال أبو زرعة : والظاهر أنَّ الشافعى لم يحتجز ما بناه عن الناس بل جعله مسبلاً لهم ففيه زيادة إرفاق للحجيج فى نزولهم فى مكان يأويهم من الحر والبرد والمطر والممتنع إنما هو البناء الذى يقصد به بانيه تملكه ومنع الناس منه أ هـ ووافقه على ذلك العلائى حيث حمل بناء الشافعى رضى الله عنه على أنه إنما كان لأجل الارتفاع به من جهة الظل ، وصيانته الأمتعة ونحو ذلك لا للتحجر وأخذ الأجرة على النزول فيه أ هـ . لكنه قال وما فعله الشافعى رضى الله عنه إن صحَّ عنه فقد صحَّ الحديث عن النهى عن البناء فيها بخلافه وقد قال إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي أ هـ . ويؤيده إطلاق الشيخين كالأصحاب حرمة البناء بمنى مطلقاً ، والحديث الذى أشار إليه هو ما صححه الحاكم أنه عليه السلام (قيل له ألا نبني لك بمنى بيتاً يظلك ؟ فقال لا ، منى مناخ من سبق) فظاھر حرمة البناء فيها كعرفة ومزدلفة وكذا المحصب على الأوجه لندب المبيت فيه كما يأتى سواء كان ذلك البناء يضيق أم لا قصد به التملك أو الاتفاق ولعل ما ذكر عن الشافعى رضى الله عنه مبنى على الضعيف (ان هذه البقاع يجوز إحيائها) بل هذا هو الظاهر من قوله يكون لأصحابنا إذا حجوا ينزلون فيه فإن قضيته تخصيصه بهم فاعتماد هؤلاء المتأخرين جواز البناء للارتفاع فيه نظر لما علمت ، وأما إفتاء الأصفهونى بأن منى كغيرها فى جواز بيع دورها وإجازتها وأخذ أجرتها فمردود نقلاً وتوجيها ، ويمكن حمل كلامه على أنَّ جواز ما ذكره إنما هو من حيث الأبنية القائمة وإن عصى بها لا الأرض لأنها لا تملك بالإحياء أ هـ .

(فرع) اليوم الثامن من ذى الحجة يسمى يوم التروية فإنهم يتروون معهم الماء من مكة^(١) واليوم التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر ألقُر بفتح القاف وتشدّد الرّاء لأنّهم يقرّون فيه بمنى والثاني عشر يوم النّفر الأوّل^(٢) والثالث عشر يوم النّفر الثاني^(٣) ثمّ إذا خرجوا يوم التّروية إلى منى فالسّنة أن يصلّوا بها الظّهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيتوا بها ويصلّون بها الصّبح^(٤) وكلّ ذلك مسنون ليس بنسك واجب^(٥) فلو لم يبيتوا بها أصلاً ولم يدخلوها فلا شيء عليهم^(٦) لكنّ فاتتْهم السّنة^(٧) فإذا طلعت الشمس

(١) قال في الحاشية أى لأنّه لم يكن بعرفة ولا منى ماء وظاهر كلامه كغيره عدم تقييد التروى بماء مخصوص لكن قيده ابن خليل بماء زمزم ثم ما ذكره من التعليل هو المشهور وقيل لأن جبريل أرى إبراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكه فيه وعليه فقياسه أن يسمى يوم الازاء لا التروية . وقيل لأنّه تروى فيه من الروية في ذبح ولده وقيل لأن آدم رأى فيه حواء عندما أهبط إلى الأرض ويسمى أيضا يوم النقلة لانتقالهم فيه الى منى وظاهر كلامه ان يوم السابع لا اسم له ، وهو ما صرح به في المجموع لكن ذكر غيره أنه يسمى يوم الزينة لتزيينهم المحامل فيه الى عرفة اه أقول والآن ولله الحمد الماء ميسور بعرفة ومزدلفة ومنى .

(٢) أى ويوم العروس لأكلهم فيه رعوس الهدى .

(٣) أى ويوم الخلاء لخلو منى منهم .

(٤) قال الزعفراني : ويقصد مسجد الخيف فيصلّى فيه ركعتين ويصلّى بها مكتوبات يومه وصبح غده عند الأحجار التي بين يدي المنارة فإنه مصلى رسول الله ﷺ قاله أهل العلم ا ه والضمير في قاله يحتمل رجوعه الى كل ما ذكره ويحتمل عوده للأخير فقط وعلى كل فكلامه يحتاج به في أن السنة صلاة المكتوبات في هذا المبيت بمسجد الخيف اه حاشية .

(٥) أى لتخلف السيدة عائشة رضى الله عنها ليلة التروية حتى ذهب ثلث الليل ، وصلى ابن الزبير رضى الله عنهما الظهر يوم التروية بمكة كما في المجموع نقلا عن ابن المنذر رحمه الله تعالى .

(٦) هو مذهب الجمهور ومنهم الأئمة الاربعة رحم الله تعالى الجميع ، ومذهبهم أن الحاج ينزل من منى حيث شاء كما في المجموع عن ابن المنذر رحمه الله تعالى ورحمنا والأمة رحمة عامة آمين .

(٧) قال العلامة ابن حجر المكي في حاشيته الظاهر أنهم اذا صلوا بها ما ذكر ولم يبيتوا أو باتوا بها ولم يصلوا ذلك بها حصلت لهم سنة الصلاة أو المبيت ، وإن فاتتهم السنة الأخرى ا ه .

يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى ثَبِيرٍ وَهُوَ جَبَلٌ (١) مَعْرُوفٌ هُنَاكَ سَارُوا مِنْ مَنِيٍّ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى
عَرَفَاتٍ وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَقُولَ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ
وَلَوْجْهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ فَاجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا وَحُجِّي مَبْرُورًا اِرْحَمْنِي وَلَا تَخَيِّنِي

(١) قال في الحاشية : قال - أى المصنف - في تهذيبه : على يمين الذهاب من منى الى
عرفات بالمزدلفة ، وخالفه الحب الطبرى فقال : إنه على يسار الذهاب الى عرفة مشرف على
منى من جمره العقبة الى تلقاء مسجد الخيف وأمامه قليلا وكلام الأزرقي يوافقه ، قيل : وأهل
مكة أدرى بشعابها ، ومن ثم اعتمده جمع متأخرون لكن اعتمد آخرون الأول وقول المصنف
أنه بالمزدلفة أى يمتد من منى اليها فيوجد بهما فاندفع الاعتراض عليه بالإجماع على خلافه
وبأن بمزدلفة جبلا يسمى بذلك لكن ليس هو المراد قبل ، فيستفاد منه أن بكل منهما جبلا
اسمه ذلك فلا يبعد اتصاها في الجهة المذكورة اهـ .

الدعاء عند التوجه إلى منى

(اللهم إياك أرجو لك أدعو فبلغنى صالح عملى واغفر لى ذنبى وامنن على بما مننت به على
أهل طاعتك إنك على كل شىء قدير) ويكثر فى طريقه من التلبية والذكر والدعاء والتلاوة .

الدعاء عند الوصول إلى منى

(الحمد لله الذى بلغنى سالماً معافى اللهم هذه منى أتيتها وأنا عبدك وفى قبضتك
أسألك أن تمن على بما مننت به على أوليائك وأهل طاعتك اللهم إنى أعوذ بك من الحرمان
والمصيبة فى دينى يا أرحم الراحمين) .

الدعاء عند التوجه إلى عرفات

(اللهم اجعلها خير غدوة غدوتها وأقربها من رضوانك وأبعدا من سخطك اللهم إليك
غدوت وإياك اعتمدت ووجهك أردت فاجعلنى ممن تباهى به اليوم من هو خير منى
وأفضل اللهم إليك توجهت ووجهك الكريم أردت فاجعل ذنبى مغفوراً وحجى مبروراً
وسعى مشكوراً ولا تخيننى إنك على كل شىء قدير ليك اللهم ليك إلى آخر التلبية اللهم
صل على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأمته وسلم) ..

إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَيُكْثِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ ، قَالَ أَقْضَى الْقَضَاةَ الْمَاوَرَدِيُّ^(١) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسِيرُوا عَلَى طَرِيقِ ضَبٍّ^(٢) وَيَعُودُوا عَلَى طَرِيقِ الْمَازَمِينَ^(٣) اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْكُنْ عَائِداً فِي طَرِيقِ غَيْرِ التِّي صَدَرَ مِنْهَا كَالْعِيدِ وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ نَحْوَ هَذَا قَالَ الْأَزْرَقِيُّ وَطَرِيقُ ضَبٍّ مُخْتَصَرٌ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى عَرَفَةَ وَهُوَ فِي أَصْلِ الْمَازَمِينَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى عَرَفَاتٍ^(٤) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ فَإِذَا وَصَلُوا نِمْرَةً^(٥) ضُرِبَتْ فِيهَا قُبَّةُ الْإِمَامِ وَمَنْ

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الامام المعروف بالماوردي رحمه الله المتوفى سنة خمسين وأربعمائة هجرية عن ست وثمانين سنة صاحب الخاوي والإقناع في الفقه وأدب الدين والدنيا والتفسير ودلائل النبوة والأحكام السلطانية وقانون الوزارة وسياسة الملك وغير ذلك ، وهو أول من لقب بأقضى القضاة . فاعترض عليه بعض أهل عصره بأن هذا اللفظ شبه أحكم الحاكمين فيدخل فيه الباري تعالى . وكذا قاضى القضاة لأنه تعالى وصف نفسه بالقضاء في غير آية نحو (يقضى بالحق) ويدخل فيه كل قاض تقدم من الأنبياء وغيرهم فلم يلتفت لإنكاره بل استمر على التلقيب به . وأحباب هو والمحققون من أهل زمانه بأن هذا اللفظ إذا أطلق انما ينصرف عرفاً إلى أهل عالمه وزمانه فقط .

وأما أول من لقب بقاضى القضاة فهو أبو يوسف صاحب أبى حنيفة رحمهما الله تعالى .

(٢) ضب اسم الجبل الذى بأصل مسجد الخيف ، وهذه الطريق اذا سلكها الصاعد الى عرفات يكون مسجد مزدلفة والمأزمان أى الأخشابان وعلمنا الحرم على يساره . والآن فى وقت الحج تسلكها السيارات فى صعودها الى عرفات .

(٣) يُعْرَفَانِ الْآنَ بِالْأَخْشِيِّينَ وَهُمَا الْجَبَلَانِ الْوَاقِعَانِ فِيمَا بَيْنَ عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ وَهَذِهِ الطَّرِيقُ إِذَا سَلَكَهَا الصَّاعِدُ إِلَى عَرَفَاتٍ صَارَ مَسْجِدَ مَزْدَلِفَةَ عَلَى يَمِينِهِ . ثُمَّ يَسِيرُ بَيْنَ الْمَازَمِينَ ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى عِلْمَى الْحَرَمِ وَعَلَى عِلْمَى وَادِي عُرْنَةَ بِالنُّونِ .

(٤) نَقَلَ الْأَزْرَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ بَعْضِ الْمَكِّيِّينَ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّهُ ﷺ (سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَ حِينَ غَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ) .

(٥) نَمْرَةٌ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ . وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا مَعَ فَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِهَا قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مُفِيدِ الْأَنَامِ : نَمْرَةٌ قَرْيَةٌ غَرْبِيَّ عَرَفَاتٍ وَهِيَ خَرَابُ الْيَوْمِ . وَقَالَ الْأَزْرَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَنَمْرَةٌ هِيَ الْجَبَلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْصَابُ الْحَرَمِ عَلَى يَمِينِكَ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَازَمَى عَرَفَةَ تَرِيدُ الْمَوْقِفَ هـ أَقُولُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّ الْقَرْيَةَ سَمِيَتْ بِاسْمِ جَبَلِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنْصَابُ الْحَرَمِ الْآنَ مُقَامَةٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مُقَاماً عَلَى الْجَبَلِ الْمَذْكُورِ .

كَانَ لَهُ قُبَّةٌ ضَرَبَهَا اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَدْخُلُ عَرَفَاتٍ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَجْمُوعَتَيْنِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ مِنْ دُخُولِهِمْ أَرْضَ عَرَفَاتٍ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ فَخَطَأٌ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ وَتُفْوُتُهُمْ بِسَبَبِهِ سُنَنٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الصَّلَاةُ بِمَنَى وَالْمَبِيتُ بِهَا وَالتَّوَجُّعُ مِنْهَا إِلَى نَمْرَةٍ وَالتَّزْوُلُ بِهَا وَالْحُطْبَةُ وَالصَّلَاةُ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَاتٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَمْكُثُوا بِنَمْرَةٍ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَيَغْتَسِلُوا (١) بِهَا لِلْوُقُوفِ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ذَهَبَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْمُسَمَّى مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ (٢) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَتَيْنِ (٣)

(١) أى ندبا قبل الزوال لما أخرجه مالك عن ابن عمر رضى الله عنهم : (أنه كان يغتسل لإحرامه قبل أن يُحرم ، ولدخول مكة ، ولوقوفه عشية عرفة) وكذا روى الغسل عن جمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى الله عنه كما فى القرى للطبرى رحمه الله تعالى .

(٢) بنى هذا المسجد فى أول دولة بنى العباس رضى الله عنه وكانت له مئذنة واحدة والآن جدد ، وبنيت له أربع مآذن فى عام ١٣٩٨ هجرية فى عهد الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود وفقهم الله لمرضاته آمين .

(٣) أى عند الشافعية خلافا للأئمة الثلاثة فعندهم خطبة واحدة . قال المصنف رحمه الله فى المجموع (فرع) مذهبا أن فى خطبة عرفات يخطب الأولى قبل الأذان ثم يشرع الإمام فى الخطبة الثانية مع شروع المؤذن فى الأذان . وقال أبو حنيفة : يؤذن قبل الخطبة كالجمعة . واحتج أصحابنا بحديث جابر رضى الله عنه ان النبى ﷺ خطب يوم عرفة وقال : (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم .. الى آخر خطبته) قال ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ، ولم يكمل بينهما شيئا . ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف رواه مسلم بهذه الحروف ا . هـ . وعند ابن رشد فى بدايته رحمه الله روايتان عن الإمام مالك فى وقت الأذان يوم عرفة رواية كأبى حنيفة قبل الخطبة ، وهى محكية عن ابن نافع عن مالك والثانية قال مالك يخطب الإمام حتى يمضى صدر من خطبته أو بعضها ثم يؤذن المؤذن وهو يخطب ا هـ .

وفى المغنى لابن قدامة رحمه الله : وقيل يؤذن فى آخر خطبة الإمام ، وحديث جابر رضى الله عنه يدل على أنه أذن بعد فراغ النبى ﷺ من خطبته وكيفما فعل حسن ا هـ . يظهر من هذا أن الكيفيات التى صَحَّتْ عن الأئمة رحمهم الله رواية عند الحنابلة والله أعلم .

يَبْنِي لَهُمْ فِي الْأَوَّلَى الْوَقْفَ وَشَرْطَهُ وَتَمَتَّى الدَّفْعُ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمَزْدَلْفَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيُحَرِّصُهُمْ عَلَى إِكْتَارِ الدُّعَاءِ وَالتَّهْلِيلِ بِالْمَوْقِفِ وَيُخَفِّفُ هَذِهِ الْخُطْبَةَ لَكِنْ لَا يَبْلُغُ تَخْفِيفُهَا تَخْفِيفَ الثَّانِيَةِ فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا جَلَسَ قَدَرَ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ وَيَأْخُذُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ (١) وَيُخَفِّفُ الْخُطْبَةَ بِحَيْثُ يَفْرُغُ مِنْهَا مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْأَذَانِ وَقِيلَ مَعَ فَرَاغِهِ مِنَ الْإِقَامَةِ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ جَامِعًا بَيْنَهُمَا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْجَمْعِ وَأَحْكَامُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَيَكُونُ جَمْعُهُ بِأَذَانٍ (٢) وَإِقَامَتَيْنِ وَيُسْرُ بِالْقِرَاءَةِ (٣) ثُمَّ قِيلَ إِنَّهُ يَسْتَوِي فِي هَذَا الْجَمْعِ الْمُقِيمُ وَالْمَسَافِرُ وَأَنَّهُ يَجْمَعُ بِسَبَبِ التَّسْلُكِ (٤) وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ بِسَبَبِ السَّفَرِ (٥) فَيَحْتَصِصُ

(١) (فَإِنْ قِيلَ) الْأَذَانُ يَمْنَعُ سَمَاعَ الْخُطْبَةِ أَوْ أَكْثَرَهَا فَيَفُوتُ مَقْصُودُهَا (أَجِيبُ) كَمَا فِي مَعْنَى الْحَتَّاجِ لِلْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ الشَّرِينِيِّ الْخَطِيبِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْخُطْبَةِ مِنَ التَّعْلِيمِ أَمَّا هُوَ فِي الْأَوَّلَى . وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَهِيَ ذِكْرُ وَدُعَاءٍ ، وَشَرَعَتْ مَعَ الْأَذَانِ قَصْدُ الْمُبَادَرَةِ بِالصَّلَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ .

(٣) قَالَ فِي الْجُمُوعِ : نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ . وَنَقَلَ أَصْحَابُنَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَهْرَ كَالْجُمُعَةِ . دَلِيلُنَا أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجَهْرَ . هـ .

(٤) هُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ قَالَ فِي الْجُمُوعِ : بِهِ قَطَعَ الصِّمْرِيُّ وَالْمَاوَرِدِيُّ فِي الْحَاوِي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ . قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِ السَّنَةِ : وَهَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلْفَةِ بَعْدَ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَعَ إِمَامِ الْحَاجِّ لَمَنْ جَاءَ مِنْ مَسَافَاتِ الْقَصْرِ وَلَوْ تَرَكَ رَجُلُ الْجَمْعِ وَصَلَى كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا الْمَعْهُودِ جَازٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ، وَاتَّبَاعِ السَّنَةِ أَفْضَلُ

(٥) هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجِيزُ الْجَمْعَ إِلَّا لِمَنْ صَلَّى مَعَ إِمَامٍ الْحُجَّ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ بِالْجَمْعِ إِلَّا جَمْعَ مَزْدَلْفَةٍ فَقَطْ فَلَا يَجْمَعُ الْمُنْفَرِدُ عِنْدَهُ وَيَجْمَعُ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ .

بالمسافر سفرًا طويلًا وهو مرحلتان^(١) وَلَا يَقْصُرُ إِلَّا مَنْ كَانَ مُسَافِرًا
 سفرًا طويلًا بلا خلاف^(٢) وإذا كان الإمام مُسَافِرًا^(٣) قَصَرَ وإذا سَلَّمَ قَالَ يَا
 أَهْلَ مَكَّةَ وَمَنْ سَفَرَهُ قَصِيرٌ أَتَمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ وَيُصَلِّي السُّنَنَ الرَّابِيَةَ كَمَا
 يُصَلِّيَا غَيْرُهُ مِمَّنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَيُصَلِّي
 أَوَّلَ سُنَّةِ الظُّهْرِ الَّتِي قَبْلَهَا ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ سُنَّةَ الظُّهْرِ الَّتِي
 بَعْدَهَا ثُمَّ سُنَّةَ الْعَصْرِ وَلَا يَتَنَفَّلُونَ بَعْدَ الصَّلَاتَيْنِ بغيرِ السُّنَّةِ الرَّابِيَةِ بَلْ يِيَادِرُونَ
 إِلَى تَعْجِيلِ الْوُقُوفِ نَصًّا عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ انْفَرَدَ
 بَعْضُهُمْ بِالْجَمْعِ بِعَرَفَةَ أَوْ الْمَزْدَلِفَةَ أَوْ صَلَّى إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ

(١) أى عند الأئمة الثلاثة وثلاثة أيام عند أبى حنيفة .

(٢) أى عند الشافعية كما فى المجموع ، وقول الشافعية هو قول أبى حنيفة وأحمد والجمهور
 كما فى المجموع فعند هؤلاء الأئمة والجمهور لا يجوز القصر لأهل مكة ولا لمن جاء من أقل من
 مسافة القصر . وقال مالك والأوزاعى وسفيان بن عيينة والقاسم بن محمد وسالم يقصرون .
 فعند الامام مالك يجمع ويقصر الحجاج مطلقا سواء كان سفرهم طويلا أو قصيرا ، وكذا
 أهل مكة ومن فى معناهم لروايته فى موطنه بإسناده الصحيح عن عمر رضى الله عنه أن لَمَّا
 قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَقَالَ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ،
 ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِنِيٍّ وَلَمْ يَلْغَنِى أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا ، وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدُ يَجُوزُ الْجَمْعُ لِكُلِّ مَنْ
 بِعَرَفَةَ مِنْ مَكِّيٍّ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يَقْصُرُ أَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ فى معناهم ، وعند الامام الشافعى : لا يجوز
 الجمع ولا القصر لأهل مكة ومن فى معناهم لقوله : الجمع والقصر للسفر الطويل ، ولم
 يثبت عنه عليه السلام أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَقَصَرَ وَجَمَعَ بِأَهْلِ مَكَّةَ ، وَمَنْ فى معناهم ، فوجب
 عَلَيْهِمُ الْإِتِمَامُ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ عليه السلام لِأَهْلِ مَكَّةَ بِمَكَّةَ فى غزوة الفتح : (أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ
 سَفَرٌ) وَعِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ كَالشَّافِعِيِّ غَيْرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ فى مزدلفة لجميع الحجاج مكيين
 وَغَيْرِهِمْ وَلَا يَقُولُ بِالْقَصْرِ إِلَّا لِلْمَسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا ، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِعَرَفَةَ لِمَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ كَمَا
 تَقَدَّمَ فَلَوْ صَلَّى الْحَاجُّ الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَزْدَلِفَةَ فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ عِنْدَ أَبَى حَنِيفَةَ وَأَجَازُ أَنْ
 يُصَلِّيَ الْحَاجُّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ كُلَّ صَلَاةٍ فى وقتها مَعَ الْكِرَاهَةِ وَلَمْ يَجِبِ الْإِعَادَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 (٣) أى سفر قصر ، وإلا فينبغى له أَنْ يَسْتَنْبِثَ لَثَلَا يَشُقُّ عَلَى الْمَسَافِرِينَ بِتَفْوِيتِهِمُ السَّنَةَ
 فى حقهم من القصر والجمع .

والأخرى وخذه أو صلى كل واحدة في وقتها جاز^(١) لكن السنة ما سبق ولو وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصل الجمعة لأن من شروط الجمعة أن تكون في دار الإقامة وأن يصل إليها جماعة يستوطنون ذلك الموضع^(٢) فإذا فرغوا من الصلاة ساروا إلى الموقف وعرفات كلها موقف ففي أي موضع وقف منها أجزاء لكن أفضلها موقف رسول الله ﷺ وهو عند الصخرات الكبار المفترشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط عرفات ويقال له إلال^(٣) وزن هلال وذكره الجوهري في صحاحه بفتح الهمزة والمعروف كسرهما وأما حد عرفات فقال الشافعي رحمه الله تعالى هو ما جاوز وادي عرنة بضم العين وفتح الراء وبعدها ثون إلى الجبال مما يلي بساتين بنى عامر^(٤) ونقل

(١) قد تقدم الكلام على هذا واختلاف العلماء فيه قريباً .

(٢) هذا مذهب الشافعي رحمه الله . قال العلامة ابن رشد المالكي رحمه الله في بدايته اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى . فقال مالك رحمه الله لا تجب الجمعة بعرفة ولا بمنى أيام الحج لا لأهل مكة ولا لغيرهم إلا أن يكون الامام من أهل عرفة ، وقال الشافعي مثل ذلك إلا أنه اشترط في وجوب الجمعة أن يكون هناك من أهل عرفة أربعون رجلاً على مذهبه في اشتراط هذا العدد في الجمعة . وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان أمير الحج ممن لا يقصر الصلاة بمنى ولا بعرفة صلى بهم فيها الجمعة اذا صادفها . وقال أحمد رحمه الله : إذا كان وإلى مكة يجمع بهم وبه قال أبو ثور هـ .

(٣) بعض العامة يسميه القرين بضم القاف مصغراً .

(٤) كانت هذه البساتين عند عرنة بالنون ويقربها مسجد ابراهيم المسمى مسجد عرنة بالنون تارة لأنه بنى بها وبالفاء أخرى للمجاورة وكان بها نخل وعين تنسب إلى عبد الله بن عامر بن كريض ابن خال عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي افتتح فارس وخراسان . قال الحب الطبري رحمه الله ، وهي الآن خراب . قال الفاسي رحمه الله : وحد عرفة من هذه الجهة الآن بين ، وهو علمان بعد العلمين اللذين هما حد الحرم إلى جهة عرفة ، وكان ثم ثلاثة أعلام فسقط واحد وبقي أثره مكتوباً عليه : ان الأمر بإنشائها بين منتهى أرض عرفة ووادي عرنة مظفر الدين صاحب إربل سننه خمس وستائة ا هـ . أقول ذكر الشيخ عبد الله بن جاسر في مفيد الأنام أنه اكتشف بساتين عبد الله بن عامر وإليك قوله رحمه الله

الْأَزْرُقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حَدَّثَ عَرَفَاتٍ مِنَ الْجَبَلِ (١)
الْمُشْرِفِ عَلَى بَطْنِ عُرْنَةَ (٢) إِلَى جِبَالِ عَرَفَةَ إِلَى وَصِيقٍ (٣) إِلَى مُلْتَقَى وَصِيقِ
وَوَادِي عَرَفَةَ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا لِعَرَفَاتٍ أَرْبَعَةُ حُدُودِ

(أحدها) يَنْتَهِي إِلَى جَادَّةِ طَرِيقِ الْمَشْرِقِ

(والثاني) إِلَى حَافَاتِ الْجَبَلِ الَّذِي وَرَاءَ أَرْضِ عَرَفَاتٍ

(والثالث) إِلَى الْبَسَاتِينَ الَّتِي ثَلَاثُ قَرْيَةٍ عَرَفَاتٍ وَهَذِهِ الْقَرْيَةُ عَلَى يَسَارِ

مُسْتَقْبِلِ الْكَعْبَةِ إِذَا وَقَفَ بِأَرْضِ عَرَفَاتٍ

تعالى (وقد اكتشفتها في خامس عشر صفر سنة ألف وثلثمائة وثمان وثمانين هجرية فوجدت
الساق الذي يجري معه ماء العين مستطيلاً ، ومشيت معه جنوباً شرقاً حتى أتيت على
موضع بركة العين فوجدتها مبنية هي وساقها بالحجارة والنورة القوية الصلبة وقد عجزت عن
فصل النورة وهذا أول اكتشاف لبساتين ابن عامر وعينها ، ووجدت موضعها على طبق ما
حدده الشافعي) . أقول فأخذ الشيخ بعد ذلك يذكر حدود عرفة الى أن قال :
(وبمشاهدة عَلَمِي عرفة القديمين يتضح أن جميع المسجد يعني مسجد نمرة ليس من عرفة ،
ويقال ان صدر هذا المسجد كانت بنيته في المحل الذي خطب فيه رسول الله ﷺ الخطبة
البليغة وصلى فيه رسول الله ﷺ يوم عرفة صلاة الظهر والعصر جمع تقديم وذلك في حجة
الوداع سنة عشر من الهجرة النبوية والعلمان القديمان المذكوران يقعان شرقاً شمالاً عن المسجد
المذكور وهما فاصلان بين عرفة ووادي عرنة من جهة الغرب عن عرفة ، فما كان شرقاً عن
العلمين المذكورين فهو من عرفة بالفاء وما كان غرباً عنهما فهو من عرنة - بالنون - وقد
وجدت مكتوباً على العلم الجنوبي منهما في حجر ملزق بالعلم ما نصّه : « بسم الله الرحمن
الرحيم وبه نستعين أمر بعمارة علمي عرفات المفروض القيام بها على كافة الأنام في حجة
الإسلام سيدنا ومولانا الإمام الأعظم مفترض الطاعة على كافة الأمم أبو جعفر المنصور عبد
الله أمير المؤمنين أمتع الله بطول بقائه » وله بقية لم تتمكن من قراءتها لصعوبة معرفتها .
وتاريخ اكتشافي لما هو مكتوب في العلم المذكور في جمادى الأولى سنة سبعين وثلثمائة وألف
فليعتمد ذلك . أ هـ .

(١) أَسْمَاهُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَاسِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَفِيدِ الْأَنَامِ (بسعد)
فَقَالَ هِيَ يَعْنِي عُرْفَهُ - مِنَ الشَّرْقِ الْجَبَلُ الْمُشْرِفُ الْمُسَمَّى « سَعْدًا » إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ .

(٢) عُرْنَةُ : بِالنُّونِ إِلَى جِبَالِ (عُرْفَةُ) بِالْفَاءِ .

(٣) وَصِيقٌ بَوَاوُ مُفْتَوْحَةٌ فِصَادٌ مَهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ فَتَحْتِيَّةٌ مَثْنَاءٌ فَقَافٌ .

(والرابع) يَنْتَهِي الى وادى عُرْنَةَ قَالَ امامُ الْحَرَمَيْنِ وَيُطِيفُ بِمُنْفَرَجَاتِ عُرْفَاتٍ جِبَالٍ وَجُوهَهَا الْمُقْبِلَةُ مِنْ عُرْفَاتٍ .

(واعلم) أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عُرْفَاتٍ وادِي عُرْنَةَ^(١) وَلَا ثَمْرَةَ وَلَا الْمَسْجِدَ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الْإِمَامُ الْمُسَمَّى بِمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً مَسْجِدُ عُرْنَةَ^(٢) . بَلْ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ خَارِجُ عُرْفَاتٍ عَلَى طَرَفِهَا الْغَرْبِيِّ مِمَّا يَلِي مُزْدَلِفَةَ وَمِنَى وَمَكَّةَ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِ الْمَسْجِدِ لَيْسَ مِنْ عُرْفَاتٍ هُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ : مُقَدِّمُ هَذَا الْمَسْجِدِ فِي طَرَفِ وادِي عُرْنَةَ لَا فِي عُرْفَاتٍ قَالَ : وَآخِرُهُ فِي عُرْفَاتٍ قَالَ فَمَنْ وَقَفَ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَصِحَّ وَقُوفُهُ وَمَنْ وَقَفَ فِي آخِرِهِ صَحَّ وَقُوفُهُ قَالَ وَيَتَمَيَّزُ ذَلِكَ بِصَخْرَاتٍ كِبَارٍ فُرِشَتْ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ هَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ وَتَابِعُهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ (و) بِهِ جَزَمَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ مَعَ شِدَّةِ تَحْقِيقِهِ وَاطَّلَاعِهِ فَلَعَلَّهُ زَيْدٌ فِيهِ بَعْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٣) مِنْ أَرْضِ عُرْفَاتٍ هَذَا الْقَدْرُ الْمَذْكُورُ فِي آخِرِهِ وَيَبِينُ هَذَا الْمَسْجِدَ وَالْجَبَلَ الَّذِي بَوَسِطَ عُرْفَاتٍ الْمُسَمَّى بِجَبَلِ الرَّحْمَةِ قَدْرُ مِيلٍ وَجَمِيعُ تِلْكَ الْأَرْضِ يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِيهَا وَكَذَا غَيْرُهَا مِمَّا هُوَ دَاخِلٌ فِي الْحَدِّ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) قَالَ فِي الْجَمْعِ : لَوْ وَقَفَ بِيْطْنِ عُرْنَةَ - بِالنُّونِ - لَمْ يَصِحَّ وَقُوفُهُ عِنْدَنَا ، وَبِهِ قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ وَأَصْحَابُنَا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَلْزِمُهُ دَمٌ ، وَقَالَ الْعَبْدِيُّ هَذَا الَّذِي حَكَاهُ أَصْحَابُنَا عَنْ مَالِكٍ لَمْ أَرَهُ لَهُ بَلْ مَذْهَبُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَذْهَبِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُزُّهُ . قَالَ وَقَدْ نَصَّ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقِفَ بَعْرَنَهُ أ. هـ .

(٢) مَسْجِدُ عُرْنَةَ - بِالنُّونِ - تَارَةً لِأَنَّهُ مَقَامٌ بِهَا وَبِالْفَاءِ أُخْرَى لِمَجَاوَرَتِهِ لِعُرْفَةَ كَمَا تَقْدُمُ .

(٣) هَذَا هُوَ الَّذِي جَمَعَ بِهِ الْعَلَامَةُ ابْنُ الصَّلَاحِ بَيْنَ مَقَالَةِ الشَّافِعِيِّ وَمَقَالَةِ الشَّيْخِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ جَمِيعاً . كَمَا فِي الْجَمْعِ أَقُولُ الْأَحْوَطُ - وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْوُقُوفُ بِعُرْفَةَ بَعْدَ آخِرِ الْمَسْجِدِ لِأَسِيْمَا بَعْدَ اخْتِبَارِ الْقَاسِي رَحِمَهُ اللَّهُ ذَرْعَهُ فَوُجِدَ مُطَابَقاً لَذَرْعِ الْأَزْرَقِيِّ الْمَعَاصِرِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ . وَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا تَفَاوُتٌ يَسِيرٌ فِي الذَّرْعِ لَا اعْتِبَارٌ بِهِ كَمَا أَفَادَهُ فِي الْحَاشِيَةِ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ زَيْدٌ فِيهِ لَتَفَاوُتٍ مَا قِيسٌ بِهِ ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَاَعْلَمَ) أَنْ عَرَفَاتٍ لَيْسَتْ مِنَ الْحَرَمِ وَمُنْتَهَى الْحَرَمِ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ
عِنْدَ الْعَلَمَيْنِ (١) الْمَنْصُوبَيْنِ عِنْدَ مُنْتَهَى الْمَأْزَمَيْنِ (٢) وَهُمَا ظَاهِرَانِ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ
الْمَقَامِ بِمَكَّةَ وَفَضْلِهَا وَبَيَانِ حُدُودِ الْحَرَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(فَرَّغَ) وَاجِبُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ شَيْئَانِ

(أَحَدُهُمَا) كَوْنُهُ فِي وَقْتِهِ الْمَحْدُودِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى
طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ الْعِيدِ (٣) فَمَنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ (٤) فِي لَحْظَةِ لَطِيفَةٍ مِنْ هَذَا
الْوَقْتِ صَحَّ وَقُوفُهُ وَأَذْرَكَ الْحَجَّ وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ .

(١) أَقُولُ قَدْ جَدَّدَ غَالِبُ الْأَعْلَامِ وَكُتِبَ عَلَيْهَا حُدُودُ كُلِّ مِنْ عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ وَمَنَى فِي زَمَانِنَا
عَهْدَ حُكُومَتِنَا السُّعُودِيَّةِ السَّنِيَّةِ مَتَعَ اللَّهُ بِهَا وَارْشَدَهَا إِلَى مَرْضَاتِهِ آمِينَ .
(٢) أَى الْجَبَلَيْنِ اللَّذَيْنِ بَيْنَ مَزْدَلِفَةَ وَعَرَفَةَ وَيُقَالُ لِهَمَا الْأَحْشِبَانِ وَالْآنَ قَدْ أَزِيلَا تَوْسَعَةَ .
(٣) هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامَيْنِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورِ وَبِهِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : وَقْتُ الْوُقُوفِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَطُلُوعِهِ يَوْمَ النَّحْرِ . دَلِيلُ
الْجُمْهُورِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ
إِلَى الْيَوْمِ . وَحَمَلُوا حَدِيثَ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرُوسٍ الطَّائِي الَّذِي احْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى مَا بَعْدَ
الزَّوَالِ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَزْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيْيًءٍ قَدْ أَكَلْتُ رَاحِلَتِي وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي ، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا
وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ ﷺ : (مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى
نُدْفِعَ وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفْتَهُ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ النَّسَائِيُّ (وَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ وَالنَّاسَ فَلَمْ يَدْرِكْ)
(٤) أَى وَهُوَ مُحَرَّمٌ .

(تَنْبِيهِ) قَالَ فِي الْجُمُوعِ : إِذَا وَقَفَ فِي النَّهَارِ وَدَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَلَمْ يَعِدْ فِي نَهَارِهِ
إِلَى عَرَفَاتٍ ، هَلْ يَلْزِمُهُ الدَّمُ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ :
يَلْزِمُهُ . فَإِنْ قَلْنَا يَلْزِمُهُ ، فَعَادَ فِي اللَّيْلِ سَقَطَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو
ثَوْرٍ : لَا يَسْقُطُ ، وَإِذَا دَفَعَ بِالنَّهَارِ وَلَمْ يَعِدْ أَجْزَأَهُ وَقُوفُهُ وَحُجُّهُ صَحِيحٌ سِوَاءِ أَوْجَبْنَا الدَّمَ أَمْ
لَا . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ . قَالَ
ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَالِكًا . وَقَالَ مَالِكٌ : الْمَعْتَمِدُ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ هُوَ =

(وَالثَّانِي) كَوْنُهُ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ (١) وَسَوَاءٌ فِيهِ الصَّبِيُّ وَالتَّائِمُ وَغَيْرُهُمَا وَأَمَّا الْمُغْمَى عَلَيْهِ (٢) وَالسَّكَرَانُ (٣) فَلَا يَصِحُّ وَقُوفُهُمَا لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ وَحَصَلَ فِي جُزْءٍ يَسِيرٍ مِنْ أَجْزَاءِ عَرَفَاتٍ فِي لَحْظَةٍ لَطِيفَةٍ مِنْ وَقْتِ الْوُقُوفِ الْمَذْكُورِ صَحَّ وَقُوفُهُ حَضَرَهَا عَمْدًا أَوْ وَقَفَ مَعَ الْعَقْلَةِ أَوْ مَعَ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ أَوْ التَّحَدُّثِ وَاللَّهْوِ أَوْ فِي حَالَةِ النَّوْمِ أَوْ اجْتِنَازَ

= الليل ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ شَيْئًا مِنَ اللَّيْلِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَقَالَ لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ . وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَضَرَسٍ السَّابِقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ - يَعْنِي الصُّبْحَ - وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةِ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ (وَالْجَوَابُ) عَنْ حَدِيثِهِمْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ أَوْ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَجِبُ لَكِنْ يَجِبُ بِدَمٍ ، وَلَا بَدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ طَرِيقَ الْجَمْعِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ . إِنَّمَا كَانَ الْخِلَافُ فِي هَذَا - أَيْ فِيمَنْ وَقَفَ نَهَارًا ثُمَّ انْصَرَفَ قَبْلَ الْغُرُوبِ لِأَنَّهُ مَقْصَرٌّ بِالْإِعْرَاضِ وَقَطَعَ الْوُقُوفَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَمَّا مَنْ لَمْ يَحْضُرْ عَرَفَاتٍ إِلَّا فِي لَيْلَةِ النَّحْرِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ بَلَا خِلَافَ .

(١) أَى فِي هَذَا الْبَابِ .

(٢) قَالَ فِي الْجُمُوعِ الْأَصْحَحُ عِنْدَنَا لَا يَصِحُّ وَقُوفُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَصِحُّ أَهْ . أَقُولُ : الْمُرَادُ بِالْمُغْمَى عَلَيْهِ جَمِيعُ وَقْتِ الْوُقُوفِ كَمَا فِي الصُّومِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

(٣) أَى جَمِيعُ وَقْتِ الْوُقُوفِ .

(٤) وَمِثْلُهُمَا الْمَجْنُونُ جَمِيعُ وَقْتِ الْوُقُوفِ فَيَنْبَغِي الْوَلِيُّ بَقِيَّةَ الْأَعْمَالِ عَلَى إِحْرَامِ الْمَجْنُونِ وَكَذَا الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالسَّكَرَانُ إِنْ أَيْسَ مِنْ أَفَاقَتِهِمَا وَالْأَيُّقْيَانُ لِإِفَاقَتِهِمَا وَيَقَعُ لَهُمْ نَفْلًا وَإِنْ تَعَدَّوْا كَمَا فِي التَّحْفَةِ . وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ يَقَعُ لِلْسَّكَرَانِ وَالْمَجْنُونِ نَفْلًا وَإِنْ تَعَدَّى بِخِلَافِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ أَهْ عَمْدَةُ الْأَبْرَارِ .

بَعْرَاتٍ فِي وَقْتِ الْوُقُوفِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا عَرَفَاتٌ وَلَمْ يَلْبَثْ أَصْلًا بَلِ اجْتَاَزَ مُسْرِعًا فِي طَرَفٍ مِنْ أَرْضِهَا الْمَحْدُودَةِ أَوْ كَانَ نَائِمًا عَلَى بَعِيرِهِ فَانْتَهَى بِهِ الْبَعِيرُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَمَرَّ بِهَا الْبَعِيرُ وَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَاكِبُهُ حَتَّى فَارَقَهَا أَوْ اجْتَاَزَهَا فِي طَلَبِ غَرِيمٍ هَارِبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بَهِيمَةٍ شَارِدَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُ صَحَّ وَقُوفُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (١) وَلَكِنْ يَفُوتُهُ كَأَلِ الْفُضَيْلَةِ

(أَمَّا) سُنَنُ الْوُقُوفِ وَأَدَابُهُ فَكَثِيرَةٌ

أَحَدَاهَا أَنْ يَغْتَسِلَ بِنَمْرَةٍ لِلْوُقُوفِ (٢)

(الثَّانِيَةُ) أَنْ لَا يَدْخُلَ عَرَفَاتٍ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ وَالصَّلَاتَيْنِ

(الثَّالِثَةُ) أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ وَيَجْمَعَ الصَّلَاتَيْنِ كَمَا سَبَقَ

(الرَّابِعَةُ) تَعْجِيلُ الْوُقُوفِ عَقِبَ الصَّلَاتَيْنِ

(الْخَامِسَةُ) أَنْ يَخْرُصَ عَلَى الْوُقُوفِ بِمَوْقِفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ

الصَّخْرَاتِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَوَامِّ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِالْوُقُوفِ عَلَى

جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي بَوَسَطَ عَرَفَاتٍ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَتَرْجِيحُهُمْ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ

مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتٍ حَتَّى رِمَا تَوَهَّمْ كَثِيرٌ مِنْ جَهْلَتِهِمْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ إِلَّا بِهِ

فَخَطَأَ مُخَالَفَ لِلْسُّنَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي صُعُودِ هَذَا الْجَبَلِ

فُضَيْلَةً إِلَّا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فَانْهَ قَالَ يَسْتَحِبُّ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ

وَكَذَا قَالَ أَقْضَى الْقَضَاةِ أَبُو الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيُّ ^{الْبَصْرِيُّ} صَاحِبُ الْحَاوِي مِنْ أَصْحَابِنَا

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْصِدَ هَذَا الْجَبَلَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ جَبَلُ الدُّعَاءِ . قَالَ وَهُوَ مَوْقِفُ

الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَهَذَا الَّذِي قَالَاهُ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَمْ

(١) هُوَ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرَسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (وَقَدْ أَتَى قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ لَا يَجِزُّهُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاقِفًا

إِلَّا بِإِزَادَةٍ .

(٢) أَيْ قَبْلَ الزَّوَالِ وَقَدْ تَقَدَّمَ دَلِيلُهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ

مِنْ دُخُولِهِمْ أَرْضَ عَرَفَاتٍ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ فَخَطَأَ مُخَالَفَ لِلْسُّنَةِ .

يُرَدُّ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَعِيفٌ وَالصَّوَابُ الْإِعْتِنَاءُ بِمَوْقِفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الَّذِي خَصَّهُ الْعُلَمَاءُ بِالذِّكْرِ وَالتَّفْضِيلِ وَحَدِيثُهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ وَقَدْ قَالَ أَمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي وَسْطِ عَرَفَاتٍ جَبَلٌ يُسَمَّى جَبَلَ الرَّحْمَةِ لِأَنَّهُ كَانَ رَاكِباً فَلْيُحَالِطْ بِدَائِمِهِ الصَّخَرَاتِ الْمَذْكُورَةَ وَلْيَدْخُلْهَا كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١) وَمَنْ كَانَ رَاجِلاً قَامَ عَلَى الصَّخَرَاتِ أَوْ عِنْدَهَا عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ بَحِثْ لَا يُؤْذِي أَحَدًا وَإِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ الْمَوْقِفُ فَيَقْرُبْ مِمَّا يَقْرُبُ مِنْهُ وَيَتَجَنَّبُ كُلَّ مَوْضِعٍ يُؤْذِي فِيهِ أَوْ يَتَأَذَى .

(السادسة) إِذَا كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ مَاشِياً أَوْ كَانَ يَضْعُفُ بِهِ عَنِ الدُّعَاءِ أَوْ كَانَ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ وَيُسْتَفْتَى فَالْسُّنَةُ أَنْ يَقِفَ رَاكِباً وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَاشِي فَإِنْ كَانَ لَا يَضْعُفُ بِالْوُقُوفِ مَاشِياً وَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ وَلَا هُوَ مِمَّنْ يُسْتَفْتَى فَفِي الْأَفْضَلِ أَقْوَالٌ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصَحُّهَا رَاكِباً أَفْضَلُ (٢) ائْتِدَاءَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَئِنَّهُ أَعُونُ عَلَى الدُّعَاءِ وَهُوَ الْمُهِّمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ

(والثاني) مَاشِياً أَفْضَلُ

(والثالث) هُمَا سَوَاءٌ (٣) هَذَا حُكْمُ الرَّجُلِ

(وأما) الْمَرْأَةُ فَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ قَاعِدَةً (٤) لَئِنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا وَمِمَّنْ صَرَّحَ

(١) جاء في حديث جابر رضي الله عنه ان النبي ﷺ (جعل بطن ناقته القصواء الى الصخرات)

(٢) به قال الامام أحمد رحمه الله تعالى قال ابن الحاج رحمه الله تعالى كما في مفيد الأنام : وهذا مستثنى من النهي عن اتخاذ ظهور الدواب مجلساً يجلس عليها أ هـ .

(٣) به قال الإمامان مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى .

(٤) هذا إن لم يكن لها هودج أو سيارة وإلا فالأفضل أن تكون فيه لأنهم أستر لها .

بِالسُّئَالِ الْمَأْزُودِيِّ قَالَ وَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَكُونَ فِي حَاشِيَةِ الْمَوْقِفِ (١) لَا عِنْدَ
الصَّخْرَاتِ وَالزَّحْمَةِ

(السابعة) الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ (٢) مُتَطَهِّرًا سَاتِرًا عَوْرَتَهُ فَلَوْ
وَقَفَ مُخَدَّثًا أَوْ جُنْبًا أَوْ حَائِضًا أَوْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ أَوْ مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ صَحَّ
وَقُوفُهُ وَفَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ

(الثامنة) أَنْ يَكُونَ مُفْطِرًا فَلَا يَصُومُ سِوَاءَ كَانَ يَضْعُفُ بِهِ أَمْ لَا لِأَنَّ
الْفِطْرَ أَعَوَّنُ لَهُ عَلَى الدُّعَاءِ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ
مُفْطِرًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(التاسعة) أَنْ يَكُونَ حَاضِرَ الْقَلْبِ فَارِعًا مِنَ الْأُمُورِ الشَّاعِلَةِ عَنِ الدُّعَاءِ
وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ قَضَاءُ أَشْغَالِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَيَتَفَرَّغَ بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ عَنْ جَمِيعِ
الْعَلَائِقِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقِفَ فِي طُرُقِ الْقَوَافِلِ وَغَيْرِهِمْ لِئَلَّا يَنْزَعَجَ بِهِمْ

(العاشر) أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّهْلِيلِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَهَذِهِ وَظِيفَةُ هَذَا
الْمَوْضِعِ الْمُبَارَكِ وَلَا يُقْصَرُ فِي ذَلِكَ فَهُوَ مُعْظَمُ الْحَجِّ وَمُحَّةُ (٣) وَمَطْلُوبُهُ

(١) محله عند أمنها من فراق أهلها .

(٢) لقول جابر رضي الله عنه في حديثه عن النبي ﷺ واستقبل القبلة .

(٣) أي لبه وخالصة .

(وفي الحديث) الصَّحِيحُ الْحُجُّ عَرَفَةَ^(١) فَاَلْمَخْرُومُ مَنْ قَصَرَ فِي الْاهْتِمَامِ بِذَلِكَ وَاسْتَفْرَاغِ الْوُسْعِ فِيهِ وَيَكْثُرُ مِنْ هَذَا الذِّكْرُ وَالِدُّعَاءُ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ^(٢) وَلَا يَتَكَلَّفُ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ وَلَا بَأْسَ بِالِدُّعَاءِ الْمَسْجُوعِ إِذَا كَانَ مُحْفُوظًا أَوْ قَالَهُ بَلَا تَكْلُفٍ وَلَا فِكْرٍ فِيهِ بَلْ يَجْرَى عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ لِتَرْتِيبِهِ وَإِعْرَابِهِ^(٣) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْغُلُ قَلْبَهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْفِضَ صَوْتَهُ بِالِدُّعَاءِ وَيَكْرَهُ الْإِفْرَاطُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ

(١) قال في المجموع رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وآخرون بأسانيد صحيحة . وهذا لفظ الترمذى عن عبد الرحمن بن يعمر أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ وهو بعرفة فسألوه فأمر منادياً ينادى الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج اهـ وقال الطبرى فى القرى وأبو داود أى وأخرجه أبو داود وقال : جاء ناس أو نفر من أهل نجد فأمرُوا رجلاً فنادى رسول الله ﷺ كيف الحج ؟ فأمر رجلاً فنادى الحج يوم عرفة ، من جاء ليلة جمع فتم حجه أيام منى الى آخره . اهـ . أقول معنى الحديث والله اعلم . كما هو ظاهر أن الركن الذى يدرك به الحج ويفوت بفوات زمانه هو الوقوف بعرفة ووقته من زوال يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر وبه قال عامة العلماء مالك وأبو حنيفة والجمهور وقال أحمد وقته من طلوع فجر يوم عرفة الى طلوعه يوم النحر . وقد تقدم الكلام على وقت الوقوف فى الفصل الرابع فى الوقوف بعرفات مع أدلة الفريقين والله الحمد والمنة وليس معنى (الحج عرفة) هو ما يفهمه بعض أهل زماننا - اصلحنا الله جميعاً - من أنه يقوم بالوقوف بعرفة ويقصر فى باقى الأركان والواجبات والسنن ويقول (الحج عرفة) ويحمل الحديث على غير معناه ولا يبحث عن سبب وروده عنه ﷺ ليعرف معناه الصحيح وفقنا الله والمسلمين لمرضاته آمين .

(٢) أى للاتباع أخرجه أحمد وغيره وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضى الله عنهما رأيت رسول الله ﷺ ويداه الى صدره كاستطعام المسكين ولا ينافيه ما فى رواية من أنه رفع يديه الى السماء وباطنهما الى الأرض وظاهرهما الى السماء لاحتمال أن ذلك كان بعض أحواله لما هو معلوم من أن هذه الكيفية إنما تندب عند الدعاء برفع البلاء اهـ حاشية .

(٣) ظاهره أن تحرى إتيان الدعاء من غير لحن مكروه كالسجع وهو ظاهر . وإلا فقيه تفصيل محصله أن تجنب اللحن من القادر شرط فى الدعاء وعليه يحمل حديث (لا يقبل الله دعاءً ملحوناً) وأما غير القادر فلا يقدر اللحن فى الدعاء ويعذر فيه .

وَيَبْغَى أَنْ يُكْثَرَ مِنَ التَّضَرُّعِ فِيهِ وَالْحُشُوعِ وَإِظْهَارِ الضَّعْفِ وَالْاِفْتِقَارِ وَالذَّلَّةِ وَيُلِحُّ فِي الدُّعَاءِ وَلَا يَسْتَبْطِئُ الْإِجَابَةَ بَلْ يَكُونُ قَوَى الرَّجَاءِ لِلْإِجَابَةِ وَيُكْرَرُ كُلُّ دُعَاءٍ ثَلَاثًا وَيَفْتَحُ دُعَاءَهُ بِالتَّحْمِيدِ وَالتَّمْجِيدِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالتَّسْبِيحِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَخْتِمُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَلَيْكُنْ مُتَطَهِّرًا مُتَبَاعِدًا عَنِ الْحَرَامِ وَالشُّبْهَةِ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَلِبَاسِهِ وَمَرْكُوبِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا مَعَهُ فَإِنَّ هَذِهِ مِنْ آدَابِ جَمِيعِ الدَّعَوَاتِ وَلِيَخْتِمَ دُعَاءَهُ بِآمِينَ وَلِيُكْثَرَ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَأَفْضَلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ أَفْضَلُ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ^(١) وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَفِي كِتَابِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَكْثَرُ مَا دَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي الْمَوْقِفِ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَأَلَدَى تَقُولُ وَخَيْرًا مِمَّا نَقُولُ اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي وَنُسُكِي ^(٢) وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي وَإِلَيْكَ مَأْبَى وَلَكَ رَبِّي ثَرَاتِي ^(٣) اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَوَسْوَاسَةِ الصُّدْرِ وَشَتَاتِ الْأَمْرِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَجِبُ بِهِ الرِّيحُ ^(٤)

(وَيُسْتَحَبُّ) أَنْ يُكْثَرَ مِنَ التَّلْبِيَةِ رَافِعًا بِهَا صَوْتَهُ وَمِنْ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَبْغَى أَنْ يَأْتِيَ بِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا فَتَارَةً يَدْعُو وَتَارَةً يُهْلِلُ وَتَارَةً يُكَبِّرُ وَتَارَةً يُلَبِّي وَتَارَةً يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَارَةً يَسْتَغْفِرُ وَيَدْعُو مُنْفَرِدًا وَمَعَ جَمَاعَةٍ وَلْيَدْعُ لِنَفْسِهِ وَوَالِدَيْهِ وَأَقَارِبِهِ وَشُيُوخِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَحْبَابِهِ وَأَصْدِقَائِهِ وَسَائِرِ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ

(١) زاد أحمد بعده في رواية (بيده الخير)

(٢) أى عبادتي .

(٣) أى إرثي إذ لا ملك لأحد .

(٤) أى من العذاب .

(وَلِيَحْذَرْ) كُلَّ الْحَذَرِ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الْيَوْمَ لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِنَارُ مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ وَالتَّلَفُّظِ بِالتَّوْبَةِ مِنْ جَمِيعِ الْمَخَالَفَاتِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ وَأَنْ يُكْثَرَ مِنَ الْبُكَاءِ مَعَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ فَهَنَّاكَ تُسْكِبُ الْعِبْرَاتِ (١) وَتُسْتَقَالُ الْعَثْرَاتُ وَتُرْتَجَى الطَّلِبَاتُ وَإِنَّهُ لَمَجْمَعٌ عَظِيمٌ (٢) وَمَوْقِفٌ جَسِيمٌ يَجْتَمِعُ فِيهِ خِيَارُ عِبَادِ اللَّهِ الْمُحْلِصِينَ وَخَوَاصَّةُ الْمُقَرَّبِينَ وَهُوَ أَعْظَمُ مَجَامِعِ الدُّنْيَا وَقِيلَ إِذَا وَافَقَ يَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ غُفِرَ لِكُلِّ أَهْلِ الْمَوْقِفِ (٣) وَبُتَّ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ عَرَفَةَ وَإِنَّ يَأْهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ (وَرَوَيْنَا) عَنْ

(١) أى من الأعين لما استحضروه مما فرط من الذنوب . وقوله (وتستقال العثرات) أى تغفر الذنوب .

(٢) أى عدداً وقدرأ . جاء أنه لا ينقص عن ستمائة ألف إنسان فإن نقص كمل بالملائكة .

(٣) قال المحشى رحمه الله تعالى هذا الذى حكاه بـ « قيل » حديث رواه العز بن جماعة رحمه

الله بلفظ (إذا كان يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله لكل أهل الموقف) واستشكل بأن الله

تعالى يغفر لأهل الموقف فما وجه تخصيص يوم الجمعة بغير واسطة وفي غيره يهب قوما لقوم

(فإن قلت) المغفرة حاصلة على كل تقدير ، فأى فائدة تعود على المغفور له . (قلت)

كفى بما فى هذا القرب المقضى لعدم الاحتياج لواسطة من مزيد المزية بشرفه وكال المغفرة له

قال (ومن مزياه) أيضا شرف الأعمال بشرف الأزمنة كالأمكنة وهو أفضل الأسبوع .

(ومنها) أن فيه ساعة يستجاب فيها الدعاء بخلاف غيره (ومنها) موافقته ﷺ فإنه فى

حجة الوداع وقف فيه وإنما يختار الله له الأفضل . (ومن مزياه) أيضا قوله ﷺ أفضل

الأيام يوم عرفة فإن وافق الوقوف يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة فى غير يوم الجمعة

أهـ قال فى مفيد الأنام : وقفة الجمعة فى آخر يومها ساعة الاجابة للجبر : فاذا اجتمع

فضل يوم الجمعة ويوم عرفة كان لهما مزيه على سائر الأيام . قال ابن القيم رحمه الله تعالى :

وأما ما استفاد على ألسنة العوام بأنها تعدل اثنتين وسبعين فباطل لا اجل له انتهى والله

أعلم .

طَلَحَ بْنَ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَحَدَ الْعَشْرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَى الشَّيْطَانُ أَصْغَرَ^(١) وَلَا أَحَقَرَ وَلَا أَذْهَرَ وَلَا أَغْيَظَ مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ الرَّحْمَةَ تَنْزِلُ فِيهِ فَيَتَجَاوَزُ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ^(٢) وَعَنِ الْفَضِيلِ ابْنُ عِيَّاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى بَكَاءِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ فَقَالَ أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ صَارُوا إِلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُوهُ دَانِقًا^(٣) أَكَانَ يَرُدُّهُمْ ؟ قِيلَ : لَا ، قَالَ : وَاللَّهِ لِلْمَغْفِرَةِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَهْوَنُ مِنْ إِجَابَةِ رَجُلٍ بِدَانِقٍ وَعَنْ سَالِمٍ^(٤) : بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ رَأَى سَائِلًا يَسْأَلُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَالَ يَا عَاجِزُ أَفِي هَذَا الْيَوْمِ تُسْأَلُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى !؟

(١) أصغر من الصغار أى الذل أو من صغر الجنة وأدحر بمهمات من الدحر وهو الدفع بعنف وشدة والطرد إهانة وإبعاداً . ومنه (فتلقى في جهنم ملوماً مدحوراً)
(٢) تنمة الحديث (إلا ما رأى يوم بدر . قيل : وما رأى يوم بدر ؟ قيل أما إنه رأى جبريل يزعم (يقود) الملائكة) أى للجهاد ونصر المؤمنين .
(٣) أى سدس درهم وأنشد الفضيل رحمه الله تعالى بعد قوله :

وإني لأدعو الله أسأل عفوه وأعلم أنّ الله يعفو ويغفر
لأن أعظم الناس الذنوب فإنها وإن عظمت في رحمة الله تصغر
(٤) أحد الفقهاء السبعة الذين تدور عليهم رحى الفتيا في زمانهم وكان أحب أولاد أبيه إليه ، ولذا كان يقول فيه :

يلوموننى فى سالم وألومهم وجِلْدَة بين العين والأنف سالم
والفقهاء السبعة هم المنظومة أسماءهم فى قول بعضهم رحمه الله تعالى :

ألا كلّ مَنْ لى لا يَفْتَدَى بِأُتْمَةٍ فقسّمته ضيزى عن الحق خارجة
فخذهم عبيد الله غُرُوة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة
وفى بعض الكتب (عن الحق عارية) والله أعلم وسيأتى شرح اسمائهم ان شاء الله .

(فرع) وَمِنَ الْأَدْعِيَةِ الْمُحْتَارَةِ اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا (١) وَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ تُصْلِحْ بِهَا شَأْنِي فِي الدَّارَيْنِ وَارْحَمْنِي رَحْمَةً مِنْكَ أَسْعِدْ بِهَا فِي الدَّارَيْنِ وَتُبْ عَلَيَّ تَوْبَةً نَصُوحًا لَا أَكْثُثُهَا أَبَدًا وَأَلْزِمْنِي سَبِيلَ الْإِسْتِقَامَةِ لَا أَزِيعُ عَنْهَا أَبَدًا اللَّهُمَّ انْقَلِبْنِي مِنْ ذُلِّ الْمَعْصِيَةِ إِلَى عِزِّ الطَّاعَةِ وَأَغْنِنِي بِحِلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ وَبِطَاعَتِكَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ وَبِفَضْلِكَ عَنْ سِوَاكَ وَنُورِ قَلْبِي وَقَبْرِي وَأَعِزَّنِي مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ وَاجْمَعْ لِي الْخَيْرَ كُلَّهُ أَسْتَوْدِعُكَ دِينِي وَأَمَانَتِي وَقَلْبِي وَبَدَنِي وَخَوَاتِيمَ عَمَلِي وَجَمِيعَ مَا أَنْعَمْتَ بِهِ عَلَيَّ وَعَلَى جَمِيعِ أَحِبَّائِي وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ وَهَذَا الْبَابُ وَاسِعٌ جِدًّا لَكِنْ نَبْهْتُ عَلَى أُصُولِهِ وَمَقَاصِدِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(الحادية عشرة) الْأَفْضَلُ لِلْوَاقِفِ أَنْ لَا يَسْتَظِلَّ (٢) بَلْ يِرْزُ لِلشَّمْسِ إِلَّا لِعَذْرِ بَأْنٍ يَتَضَرَّرُ أَوْ أَنْ يَنْقُصَ دُعَاؤُهُ وَاجْتِهَادُهُ .

(الثانية عشرة) يَبْغَى أَنْ يَبْقَى فِي الْمَوْقِفِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَيَجْمَعُ فِي وَقُوفِهِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٣) فَإِنْ أَفَاضَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ (٤) فَعَادَ إِلَى

(١) رَوَى بِالْمَثَلَةِ وَبِالْمُوَحَّدَةِ التَّحْتِيَةِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَبْغَى الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي الدَّعَاءِ لِيَتَيَقَّنَ مَا نَطَقَ بِهِ عَلَيْهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} .

(٢) قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى اسْتَظْلَالِ الْحَرَمِ بِغَيْرِ مَلَاصِقٍ لِلرَّأْسِ كَالسَّيَارَةِ الْمَكْشُوفَةِ فِي فَصْلِ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ بِجَوَازِهِ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ بَعْدَهُ جَوَازُهُ ، فَإِنْ اسْتَظَلَ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ عِنْدَ مَالِكٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدُ .

(٣) الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ هُوَ الَّذِي صَحَّ عَنْهُ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} وَهَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ أَوْ وَاجِبٌ فَقَالَ مَالِكٌ بِوُجُوبِهِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَالَ الثَّلَاثَةُ بِاسْتِحْبَابِهِ لِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ (وَقَدْ أَتَى عُرْفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) .

(٤) أَى بَعْدَ الزَّوَالِ .

عَرَفَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١) وَإِنْ لَمْ يَعُدْ أَرَأَى دَمًا^(٢) وَهَلْ هُوَ
وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ
مُسْتَحَبٌّ^(٣) وَالثَّانِي وَاجِبٌ^(٤) وَهَذَا فِيمَنْ حَضَرَ نَهَارًا^(٥) أَمَّا مَنْ لَمْ يَحْضُرْ^(٦) إِلَّا لَيْلًا
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ فَائِزُهُ الْفَضِيلَةُ .

(الثالثة عشرة) ليحذر كل الحذر من المخاصمة والمُشَاتَمَةِ والمنافرة
والكلام القبيح بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرَزَ عَنِ الْكَلَامِ الْمَبَاحِ مَا أَمَكْنَهُ فَإِنَّهُ تَضْيِيعٌ
لِلوَقْتِ الْمِهْمِ فِيمَا لَا يُعْنِي مَعَ أَنَّهُ يَخَافُ انْجِرَارَهُ إِلَى كَلَامٍ حَرَامٍ مِنْ غِيْبَةٍ
وَنَحْوِهَا وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرَزَ غَايَةَ الْاِحْتِرَازِ عَنِ احْتِقَارِ مَنْ يَرَاهُ رِثَ الْهَيْئَةِ^(٦) أَوْ
مُقْتَصِرًا فِي شَيْءٍ وَيَحْتَرَزَ عَنِ انْتِهَارِ السَّائِلِ وَنَحْوِهِ وَإِنْ خَاطَبَ ضَعِيفًا
فَلْيَتَلَطَّفْ فِي مُحَاطَبَتِهِ فَإِنْ رَأَى مُنْكَرًا مُحَقِّقًا^(٧) ثَوَجَّهُ عَلَيْهِ إِنْكَارُهُ وَيَتَلَطَّفْ فِي
ذَلِكَ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(الرابعة عشرة) لَيْسَتْ كَثِيرٌ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَسَائِرِ أَيَّامِ
عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ فَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

(١) كَذَا فِي الْوَاضِحِ وَشَرَحَ الْمُنْتَهَى مِنْ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ وَفِي الْمَغْنِيِّ لِلْعَلَامَةِ ابْنِ قِدَامَةَ
الْحَنْبَلِيِّ إِنْ يَعُودُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَيَقَعُ الْغُرُوبُ وَهُوَ يَعْرِفُهُ كَمَا فِي مَفِيدِ الْأَنَامِ .

(٢) أَيْ لَعَدَمِ جَمْعِهِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَوَّلَ الْفَصْلِ .

(٣) أَيْ لِأَنَّهُ وَقَفَ فِي أَحَدِ زَمَانِي الْوُقُوفِ فَلَا يُلْزِمُهُ دَمُ الزَّمَانِ الْآخَرِ كَمَا لَوْ وَقَفَ فِي اللَّيْلِ
دُونَ النَّهَارِ .

(٤) أَيْ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ نَسَكَ يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ فَجَازَ أَنْ يَجِبَ بِتَرْكِهِ دَمٌ
كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (مَنْ تَرَكَ نَسْكَاً فَعَلَيْهِ دَمٌ) رَوَاهُ
ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا فِي الْجَمْعِ .

(٥) أَيْ بَعْدَ الزَّوَالِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَالْجُمْهُورِ وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مُطْلَقًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّ
وَقْتَ الْوُقُوفِ عِنْدَهُ مِنَ الْفَجْرِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(٦) رِثَ الْهَيْئَةِ أَيْ ضَعِيفَهَا .

(٧) مُحَقِّقًا أَيْ بِأَنَّ كَانَ جَمْعًا عَلَيْهِ وَاعْتَقَدَ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ .

عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ (١) أَفْضَلُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ
يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ قَالُوا وَلَا الْجِهَادُ (٢) قَالَ وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ
بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ وَأَيَّامُ الْعَشْرِ (٣) هِيَ الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ (٤) وَأَيَّامُ
التَّشْرِيقِ هِيَ الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ (٥) .

(فرع) إذا غلط الحجاج (٦) فوقفوا في غير يوم عرفة نُظِرَ إن غلطوا

(١) أى غير عشر رمضان الأواخر لما اشتملت عليه هذه من ليلة القدر ويومها وتميزه ﷺ
لها بتميزات واجتهادات في العبادات لا يفعلها في غيرها ولما يشترك سائر الناس في فعله من
العبادات الواردة عنه . ﷺ وفضل عشر ذى الحجة لأمر يختص غالبها بالحجاج .

(٢) أى الخالى عن القتل في سبيل الله تعالى بدليل ما بعده .

(٣) أى عشر ذى الحجة .

(٤) أى عند الشافعى وأحمد رحمهما الله تعالى وعند مالك المعلومات : ثلاثة أيام يوم
النحر ، ويومان بعده ، وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يوم عرفة ويوم النحر والأول من أيام
التشريق .

قال المصنف رحمه الله تعالى في مجموعه : وفائدة الاختلاف أن عندنا يجوز ذبح الهدى
والضحايا في أيام التشريق كلها ، وعند مالك لا يجوز في اليوم الثالث . هذا كلام صاحب
البيان . وقال العبدى : فائدة وصفه بأنه (معلوم) جواز النحر فيه ، وفائدة وصفه بأنه
معدود انقطاع الرمى فيه . قال وبمذهبنا قال أحمد وداود اه مختصرا . أقول : المعلومات هى
المذكورة في سورة الحج في آية (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات)
الآية ٢٨ وأقول أيضا : قول العبدى رحمه الله تعالى ورحمنا والمسلمين آمين : وبمذهبنا قال
أحمد لعله رواية ضعيفة فلذا لم يذكرها العلامة ابن قدامة رحمه الله في مغنيه عن الامام أحمد
وهى جواز النحر في ثالث أيام التشريق كالشافعية لأن المنصوص فيه عنه عدم الجواز
كالإمامين مالك وأبى حنيفة رحم الله الجميع آمين .

(٥) قال صاحب البيان كما في المجموع : اتفق العلماء على أن الأيام المعدودات هى أيام
التشريق وهى ثلاثة أيام بعد يوم النحر اه .

أقول المعدودات هى المذكورة في سورة البقرة في آية (واذكروا الله في ايام معدودات) الآية
٢٠٣ .

(٦) أى بأن غم عليهم هلال ذى الحجة وأكملوا ذا القعدة ثلاثين ثم ثبتت رؤية الهلال
ليلة الثلاثين . قال الرافعى رحمه الله : وليس من الغلط المراد ولهم - أى الأصحاب ما اذا =

بالتأخير فوقفوا^(١) العاشر من ذي الحجة أجزأهم^(٢)، وثم حجّهم ولا شيء عليهم وسواء بان الغلط بعد الوقوف أو في حال الوقوف^(٣)، ولو غلطوا فوقفوا في الحادى عشر أو غلطوا في التقديم فوقفوا في الثامن^(٤)، أو غلطوا في المكان فوقفوا في غير أرض عرفات فلا يصح حجّهم بحال^(٥)، ولو وقع الغلط بالوقوف في العاشر لطائفة يسيرة لا للحجيج العام لم يجزهم على الأصح^(٦)، ولو شهد واحد أو عدّد برؤية هلال ذي الحجة فردّت شهادتهم

= وقع ذلك بسبب الحساب فإثم لا يجزهم ذلك بلا شك فتعبير المصنف رحمه الله تعالى كسائر الأصحاب بالغلط الشامل لذلك فيه تجوز اهـ حاشية .

(١) أى كلهم أو فرقة منهم ، وهم كثيرون على العادة المطردة .

هـ (٢) أجزأهم إجماعا إن كثروا كما تقدم لقوله صلى الله عليه (يوم عرفة اليوم الذى يعرف الناس فيه) أخرجه أبو داود في مراسيله قال البيهقى : وهو مرسل جيد ، لأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه والله أعلم .

هـ (٣) بقى ما إذا كان الغلط قبل وقت الوقوف بأن قبل زوال العاشر ولو في ليلته ولم يتمكنوا فيها من الذهاب لعرفه لبعد المسافة وقفوا بعد زوال العاشر وإليه حينئذ تنتقل أحكام التاسع كلها ، فلا يُعتدّ بوقوفهم قبل الزوال ولا يصح رمى جمرة العقبة إلا بعد نصف ليلة الحادى عشر والوقوف وهكذا جميع الأحكام والله أعلم .

(٤) قال في المجموع : وإن وقفوا في الثامن فالأصح عندنا لا يجزئهم ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، والأصح من مذهب مالك وأحمد أنه لا يجزئهم اهـ .

(٥) وعليهم القضاء .

(٦) أى لأنهم مفرطون ويجب عليهم ما أوجبه الخليفة عمر بن الخطاب على هبار بن الأسود ومن معه ، رضى الله عن الجميع وقد حج من الشام - كما في رواية . وإليك ما أوجبه عليهم في حديث مالك رواه في الموطأ بإسناده عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة ، كنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر رضى الله عنه : اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا إن كان معكم ثم احلقوا أوقصروا ، ثم ارجعوا فان كان عام قابل فحجوا واهدوا ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة اذا رجع . وهبار هذا هو هبار بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى ابن قصي القرشي الأسدي أسلم بالجرعانة بعد فتح مكة ، صحابى شهير . كذا في الزرقاني رحمه الله تعالى .

لَزِمَ الشُّهُودَ الْوُقُوفَ فِي التَّاسِعِ عِنْدَهُمْ^(١) وَإِنْ كَانَ النَّاسُ يُقِفُونَ بَعْدَهُ .

(فرع) لَوْ أَنَّ مُحْرَمًا بِالْحَجِّ سَعَى إِلَى عَرَفَةَ فَقَرَّبَ مِنْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ بِحَيْثُ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا قَدْرٌ يَسَعُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ صَلَّيِ الْعِشَاءِ فَقَدْ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ أَمْرُ الْوُقُوفِ وَصَلَاةُ الْعِشَاءِ فَأَيُّهُمَا اشْتَغَلَ بِهِ فَاتَّهَ الْآخَرُ فَكَيْفَ يَفْعَلُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ لِأَصْحَابِنَا أَصَحُّهَا أَنَّهُ يَذْهَبُ لِإِدْرَاكِ الْوُقُوفِ^(٢) فَإِنَّهُ يَتَرَبَّبُ عَلَى فَوَاتِهِ مَشَاقِّ كَثِيرَةٍ مِنْ وُجُوبِ الْقَضَاءِ

(١) قال المصنف رحمه الله في مجموعه : فلو اقتصرنا على الوقوف مع الناس في اليوم الذي بعده لم يصح وقوف الشهود بلا خلاف عندنا ، وحكى أصحابنا عن محمد بن الحسن أنه قال يلزمهم الوقوف مع الناس أى وإن كانوا يعتقدونه العاشر . قال : ولا يجزئهم التاسع عندهم . دليلنا أنهم يعتقدون هذا اليوم الذى يقف الناس فيه العاشر فلم يجز وقوفهم فيه كما لو قبلت شهادتهم اهـ . أقول جاء في مفيد الأنام للشيخ ابن جاسر الحنبلى عن سليمان بن على في منسكه قوله رحمه الله : ولو رأى الهلال طائفة قليلة لم ينفردوا بالوقوف بل الوقوف مع الجمهور ، واختار في الفروع يعنى ابن مفلح - أنه يقف من رآه في التاسع ومع الجمهور وهو حسن اهـ . مختصرا أقول قد سبقه الى هذا القول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله حيث جاء عنه كما في مفيد الأنام : قال شيخ الاسلام الوقوف مرتين بدعة لم يفعله السلف . وقال فلو رآه طائفة قليلة لم ينفردوا بالوقوف بل الوقوف مع الجمهور . اهـ .

(مذاهب العلماء في الغلط في الوقوف)

قال المصنف رحمه الله في مجموعه : اتفقوا على أنهم إذا غلطوا فوقفوا في العاشر وهم جمع كثير على العادة أجزأهم وإن وقفوا في الثامن فالأصح عندنا لا يجزئهم ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والأصح من مذهب مالك وأحمد أنه لا يجزئهم اهـ .

(٢) أى وجوبا . ولا يصل صلاة شدة الخوف ومحل الخلاف . كما يشير إليه قوله بحيث بقى الخ حيث لم يكن يدرك ركعة مع إدراك الحج ، والا وجب تقديمه قطعاً اهـ حاشية .

ووجوب الدَّم للقضاء وَرُبَّمَا تَعَذَّرَ الْقَضَاءُ وَفِيهِ تَغْيِيرٌ عَظِيمٌ بِالْحَجِّ فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَيْهِ وَيُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا بِعُذْرِ الْجَمْعِ وَهَذَا أَشَدُّ حَاجَةً مِنْهُ وَالثَّانِي أَنَّهُ يُصَلِّي فِي مَوْضِعِهِ فَيَحَافِظُ عَلَى الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا عَلَى الْقَوْرِ بِخِلَافِ الْحَجِّ ^{فَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاحِي} وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ أَكَّدَ وَالثَّالِثُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيُصَلِّي صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ ^(١) فَيَحْرُمُ بِالصَّلَاةِ وَيَشْرَعُ فِيهَا وَيَعْدُو ^(٢) ذَاهِبًا إِلَى الْمَوْقِفِ وَهَذَا عُذْرٌ مِنْ أَعْدَارِ صَلَاةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(فرع) فِي التَّعْرِيفِ بِغَيْرِ عَرَفَاتٍ وَهَذَا هُوَ الْاجْتِمَاعُ الْمَعْرُوفُ فِي الْبِلَادِ ائْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فَجَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ اسْتِحْبَابُهُ وَفَعَلَهُ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ أَوَّلُ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ الْإِثْرُمُ سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ التَّعْرِيفِ فِي الْأُمُصَارِ فَقَالَ أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ وَقَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ الْحَسَنُ وَبَكْرٌ وَثَابِتٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ كَانُوا يَشْهَدُونَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَكَرِهَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُثْمَرَ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادٌ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُمْ وَصَنَّفَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الطَّرُوشِيُّ الْمَالِكِيُّ الزَّاهِدُ كِتَابًا فِي الْبَدْعِ الْمُنْكَرَاتِ وَجَعَلَ مِنْهَا هَذَا التَّعْرِيفَ وَبَالِغٌ فِي إِنْكَارِهِ وَنَقَلَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ جَعَلَهَا بَدْعَةً لَا يُلْحِقُهَا بِفَاحِشَاتِ الْبَدْعِ بَلْ يُخَفِّفُ أَمْرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهَا .

(١) جَاءَ فِي مَفِيدِ الْإِنَامِ لِلشَّيْخِ ابْنِ جَاسِرٍ الْحَنْبَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : إِذَا خَافَ فُوتَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ إِنْ صَلَّى صَلَاةَ أَمْنٍ : صَلَّى صَلَاةَ خَائِفٍ إِنْ رَجَا إِدْرَاكَ الْوُقُوفِ لَمَّا فِي فُوتِ الْحَجِّ مِنَ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ . قَالَ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ : وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا لِلْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا وَيَوْمُئِذٍ طَاقَتُهُمْ ، وَكَذَا حَالَةُ هَرَبِ مَبَاحٍ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَيْلٍ وَنَحْوِهِ . أَوْ خَوْفُ فُوتِ عَدُوٍّ يَطْلُبُهُ أَوْ وَقْتُ وَقُوفٍ بِعَرَفَةَ انْتَهَى . فَعَلَى هَذَا إِذَا خَافَ فُوتَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ صَلَّى الْفَرِيضَةَ رِجَالًا أَوْ رَاكِبًا فِي سِيَارَةٍ أَوْ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا لِلْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَيَوْمِيءَ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهـ .

(٢) أَى رَاجِلًا أَوْ رَاكِبًا فِي سِيَارَةٍ أَوْ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا لِلْقِبْلَةِ وَلِغَيْرِهَا وَيَوْمِيءَ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فرع) ومن البدع القبيحة ما اعتاده العوام في هذه الأزمان من إيقاد الشمع بجبل عرفات ليلة التاسع^(١) ، وهذه ضلالة فاحشة جمعوا فيها أنواعاً من القبائح منها إضاعة المال في غير وجهه ومنها إظهار شعار الجوس في النار ومنها اختلاط النساء بالرجال والشموع بينهم ووجوههن بارزة ومنها تقديم دخول عرفات على وقته المشروع ويجب على ولي الأمر وكل من يتمكن من إزالة هذه البدع إنكارها وإزالتها والله تعالى أعلم

(الفصل الخامس في الافاضة^(٢) من عرفات إلى المزدلفة وما يتعلق بها)
السنة للإمام^(٣) إذا غربت الشمس وتحقق غروبها^(٤) أن يفيض^(٥) من عرفات ويفيض الناس معه^(٦) ويؤخروا صلاة المغرب بنية الجمع إلى العشاء^(٧) ويكثر من ذكر الله تعالى والسنة أن يسلك في طريقه إلى المزدلفة على طريق المأزمين^(٨) وهو بين العلمين اللذين هما حد الحرم من تلك الناحية

(١) لله الحمد والمنة ليس لهذه البدعة القبيحة في زماننا وجود .

(٢) أى الدفع والذهاب .

(٣) أى أو نائبه .

(٤) بأن لم يبق منها شيء أصلاً .

(٥) أى أن يدفع ويذهب .

(٦) أى فيندب للناس أن لا يدفعوا ويذهبوا قبل الإمام أو نائبه بل يكره حيث لا عذر

من نحو زحام ولا ينافى ذلك قوله الآتى ولا بأس أن يتقدم الناس الإمام لأن المراد لا يحرم ذلك فالمنفى فيما يأتي الحرم لا الكراهة

(٧) أى جمع تأخير بالمزدلفة ندباً لمن سفره سفر قصر عند الشافعية لأن الجمع عندهم

للسفر ، وعند أبى حنيفة وبعض أصحاب مالك وجوب جمع التأخير لأنه عندهم للنسك كما سيأتى عن المجموع والله أعلم .

(٨) أى الأخشين ، وقد تقدم الكلام عليهما في الصعود إلى عرفات فراجع .

وَالْمَازِمُ بِالْهَمْزَةِ بَعْدَ الْمِيمِ الْمَفْتُوحَةِ وَكَسْرِ الزَّايِ هُوَ الطَّرِيقُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ وَحَدُّ
 الْمُزْدَلَفَةِ مَا بَيْنَ مَا زَمِيَ عَرَفَةَ الْمَذْكُورَيْنِ وَقُرْبَ مُحَسَّرٍ يَمِينًا وَشِمَالًا مِنْ تِلْكَ
 الْمَوَاطِنِ الْقَوَائِلِ وَالظُّوَاهِرِ وَالشَّعَابِ وَالْجِبَالِ فَكُلُّهَا مِنْ مُزْدَلَفَةٍ وَلَيْسَ
 الْمَازِمَانِ وَلَا وَادِي مُحَسَّرٍ مِنْ مُزْدَلَفَةٍ وَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَقَفَّحَ الْحَاءِ
 وَكَسْرِ السَّيْنِ الْمُشَدَّدَةِ الْمُهِمْلَتَيْنِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ فِيلَ أَصْحَابِ الْفِيلِ حَسَرَ
 فِيهِ أَى أَعْيَا^(١) وَكَلَّ عَنِ الْمَسِيرِ وَهُوَ وَادٍ بَيْنَ مَنَى وَالْمُزْدَلَفَةِ^(٢)

(واعلم) أَنَّ بَيْنَ مَكَّةَ وَمَنَى فَرَسَخًا وَمُزْدَلَفَةُ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ عَرَفَاتٍ وَمَنَى
 بَيْنَهَا وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَرَسَخٌ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ وَإِذَا سَارَ إِلَى الْمُزْدَلَفَةِ
 سَارَ مُلَبِّيًا مُكْثِرًا مِنْهَا وَيَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ وَعَادَةً مَشِيهِ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ^(٣) فَإِنْ
 وَجَدَ فُرْجَةً^(٤) اسْتَحَبَّ أَنْ يُسْرِعَ وَيُحَرِّكَ دَابَّتَهُ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 وَلَا بَأْسَ^(٥) أَنْ يَتَقَدَّمَ النَّاسُ الْأَمَامَ أَوْ يَتَأَخَّرُوا عَنْهُ
 لَكِنْ مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْهُ ثُمَّ إِنَّ الْجُمْهُورَ مِنْ

(١) نظر فيه الفاسي رحمه الله بقول ابن الأثير ان الفيل لم يدخل الحرم ، وقيل لأنه يحسر
 ويتعب سالكيه ويسميه أهل مكة (وادي النار) قيل لأن رجلاً اصطاد فيه فنزلت نار
 فأحرقته .

(٢) أى وليس محسر من منى ولا من مزدلفة قال الأزرق رحمه الله : وهو خمسمائة ذراع
 وخمسة وأربعون ذراعاً أ هـ .

(٣) سقطت مرتبة متوسطة ثبتت من فعله ﷺ لأنه لما أفاض كان في الزحام الشديد
 يسير بسكينة ، ويأمر بها ، وعند خفة الزحام كان يسير سيراً سهلاً في سرعة ليس
 بالشديد ، فإذا وجد السعة من الأرض حرك ناقته حتى استخرج منها أقصى سيرها ، وهذا
 يسمى النص بفتح النون وتشديد الصاد المهملة وما قبله يسمى العنق بفتح العين المهملة
 والنون .

(٤) بضم الفاء وفتحها ، ويقال فرج بلاها ، ثلاث لغات . ا هـ مجموع .

(٥) أى ولا يحرم بل يكره تقدم الناس الامام كما تقدم .

أَصْحَابِنَا أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِتَأْخِيرِ الصَّلَاتَيْنِ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ^(١) وَقَالَ جَمَاعَةٌ يُؤَخِّرُهُمَا مَا لَمْ يُخَشِ قَوْتٌ وَقَتِ الْإِخْتِيَارَ لِلْعِشَاءِ وَهُوَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَعَلَى قَوْلِ نِصْفِ اللَّيْلِ فَإِنَّ خَافَهُ لَمْ يُؤَخَّرْ بَلْ يَجْمَعُ بِالنَّاسِ فِي الطَّرِيقِ وَإِذَا وَصَلَ الْمَزْدَلِفَةَ فَقَدْ اسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُصَلِّيَ^(٢) قَبْلَ حَظِّ رَحْلِهِ وَلَا يُبَيِّخُ الْجَمَالَ وَيَعْقِلُهَا حَتَّى يُصَلِّيَ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلُّوا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَخْطُوا رِحَالَهُمْ حَتَّى صَلُّوا الْعِشَاءَ^(٣) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، ثُمَّ إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يَكُونُ عَلَى الْأَصَحِّ بِأَذَانٍ وَبِاقَامَتَيْنِ لَهُمَا^(٤) وَلَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ وَصَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتِهَا أَوْ

(١) أى لخبر الصحيحين عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما (أنه صلى الله عليه وسلم دفع من عوفة حتى اذا كان بالشعب الأيسر نزل فبال ولم يسبغ الوضوء ، فقلت له : الصلاة ، فقال : الصلاة أمامك . فركب . فلما جاء الى مزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيه في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئا) ومعنى لم يُسبِغ الوضوء أى لم يكمله ، بأن لم يثلثه .
(٢) يقول دعاء المزدلفة وهو (اللهم أنى أسألك أن ترزقنى جوامع الخير كله ، وأن تصرف عني الشر كله ، لا يفعل ذلك ولا يوجد به الا أنت) .

(٣) أى المغرب **فصل** تقدم في حديث اسامة : فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيه في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها . وفي أخرى له أيضا أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الاناخة فتستثنى هذه من ندب الموالاة بين الصلاتين في جمع التأخير كما في الحاشية .
(٤) لما في رواية مسلم (فأقام المغرب ثم أناخ الناس في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلى ثم حلوا) .

(٥) هو المذهب الثابت في حديث مسلم ، وقدم على رواية إقامتين فقط ، ورواية إقامة واحدة ، ورواية أذان وإقامة ، لأن رايه أثبت ما لم يُثبت غيره فوجب الأخذ بما حفظه ونسبه غيره . وبهذا المذهب أخذ الإمام أحمد ، وبراوية أذان واحد وإقامة واحدة أخذ الإمام أبو حنيفة ، وبراوية أذنين وإقامتين أخذ الإمام مالك رحمهم الله جميعا ورحمنا معهم آمين .

جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ أَوْ جَمَعَ وَخَدَهُ لَا مَعَ الْإِمَامِ أَوْ صَلَّى إِحْدَاهُمَا
مَعَ الْإِمَامِ وَالْأُخْرَى وَخَدَهُ جَامِعاً جَارَ وَفَائِئُهُ الْفَضِيلَةُ (١) .

(فَرَعٌ) فَأَذَا وَصَلُوا مُزْدَلِفَةَ بَاثُوا وَهَذَا الْمَيْتُ تُسَكُّ وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ
سُنَّةٌ (٢) ؟ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ دَفَعَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ بِعُذْرٍ أَوْ
لِغَيْرِهِ أَوْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَعَادَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ
تَرَكَ الْمَيْتَ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَلَمْ يُعَذِّرْ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ مُزْدَلِفَةَ
أَصْلًا صَحَّ حُجُّهُ وَأَرَأَقَ دَمًا فَإِنْ قُلْنَا الْمَيْتَ وَاجِبٌ كَانَ الدَّمُ وَاجِبًا وَإِنْ قُلْنَا
سُنَّةً كَانَ الدَّمُ سُنَّةً وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ (٣) مُزْدَلِفَةَ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ أَصْلًا
وَحَضَرَهَا سَاعَةً (٤) فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ اللَّيْلِ حَصَلَ الْمَيْتُ نَصْرٌ عَلَيْهِ
الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَمِّ وَخَفِيَ هَذَا النَّصْرُ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِنَا
فَقَالُوا خِلَافَهُ (٥) ، وَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مِنْهُمْ وَيَحْصُلُ هَذَا الْمَيْتُ بِالْحَضُورِ

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَجْمُوعِهِ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى جَوَازِ
الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ لِلْمَسَافِرِ ، فَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ
الْمَغْرِبِ أَوْ فِي غَيْرِ الْمُزْدَلِفَةِ جَازٌ - هَذَا مَذْهَبُنَا - وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَالْقَاسِمُ
ابْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَالِكٌ ، وَأَحْمَدٌ ، وَاسْحَقُ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ
الْمُنْذِرِ ، وَقَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ وَدَاوُدُ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُصَلِّيَهُمَا قَبْلَ الْمُزْدَلِفَةِ ، وَلَا قَبْلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ ، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ جَمْعَهُمُ بِالنَّسَكِ أَمْ
بِالسَّفَرِ . فَعِنْدَنَا بِالسَّفَرِ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِالنَّسَكِ .

(٢) الْمُعْتَمَدُ كَمَا يَأْتِي لِلْمُصَنِّفِ وَصَحِّحَهُ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لَا لَعَذْرٍ .

(٣) يَفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ النِّصْفِ لَعَذْرٌ أَوْ لِغَيْرِهِ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ
يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَهُوَ كَذَلِكَ .

(٤) الْمُرَادُ بِالسَّاعَةِ مُطْلَقُ الزَّمَنِ فَلَا يَنَافِي تَعْبِيرُ غَيْرُهُ بِاللَّحْظَةِ .

(٥) أَيْ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ تَكْفِي سَاعَةٍ بَعْدَ النِّصْفِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَجِبُ
الْحَضُورُ حَالِ الْفَجْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَجِبُ الْمُعْظَمُ وَكُلُّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ أَوْ شَاذٌ .

فِي أَيِّ بَقْعَةٍ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ (١) وَقَدْ سَبَقَ تَحْدِيدُهَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْقَى بِمُزْدَلِفَةٍ حَتَّى يَطْلُعَ بِهَا الْفَجْرُ وَيُصَلِّيَ وَيَقِفَ عَلَى فُرَجٍ كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَيَكُونُ بِمُزْدَلِفَةٍ إِلَى قَبِيلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ (٢) وَيَتَأَكَّدُ الْإِعْتِنَاءُ بِهَذَا الْمَبِيتِ سَوَاءً قَلْنَا وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ ، فَقَدْ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ ذَهَبَ إِمَامَانِ جَلِيلَانِ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَبِيتَ رُكْنٌ لَا يَصِحُّ الْحُجُّ إِلَّا بِهِ ، قَالَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَنْتِ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حُزَيْمَةَ (٣) فَيَنْبَغِي أَنْ يَخْرُصَ عَلَى الْمَبِيتِ لِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ .

(١) أى بعد نصف الليل وإن لم يحيط رحله . قال في الحاشية : وهو كذلك . بل قال السبكي رحمه الله تعالى : يجزئ المرور كما في عرفات ، وعليه يدل كلام المصنف وغيره . اهـ . أقول عند الامام مالك لا يكفى المرور بل لابد من النزول ، ويدفع متى شاء وإلا فعليه دم . قال في الحاشية : وإنما وجب في مبيت منى معظم الليل لأنَّ الوارد ثمَّ الأمر بالمبيت وهو لا يحصل الا بذلك بخلاف هنا ، وأيضا فصنعه ﷺ يدل لذلك فانهم لا يصلونها عادة الا بعد نحو ربع الليل ، ومع ذلك فقد قدم الضعفة بعد نصفه ، فدل على عدم وجوب المعظم ، ومن ثمَّ قال في المجموع : اتفق أصحابنا على أنه لو دفع منها بعد النصف أجزاء ولا دم . اهـ . أقول هو قول للامام أحمد رحمه الله تعالى .

(٢) هذا كمال السنة في المبيت بمزدلفة لحديث جابر رضى الله عنه الطويل ، وفيه (أنه ﷺ لما أتى المزدلفة صلى المغرب والعشاء ثم اضطجع حتى طلع الفجر ، فصلى الفجر ، ثم ركب القصواء حتى انطلق إلى المشعر الحرام ، ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، ثم دفع قبل طلوع الشمس .

(٣) قد سبقهما بهذا القول خمسة من أئمة التابعين : علقمة والاسود والشعبي والنخعي والحسن البصري رحمه الله . واحتج لهم بما مرَّ في حديث جابر المار قريبا ، وعند الامام أبى حنيفة اذا لم يكن بالمزدلفة بعد طلوع الفجر لزمه دم إلا لعذر من ضعف أو غيره فإن كان بها أجزاء ، وإن لم يكن قبله ، وهو ظاهر ما نقله البغوى عن مالك وأحمد ، وفي قول لأحمد كالشافعى كما تقدم : يجوز الدفع بعد نصف الليل لعذر أولا ، لقول ابن عباس رضى الله عنهما بعثنى رسول الله ﷺ فى الثقل أو فى الضعفة من جمع ليل ، وابن عباس لم يكن من الضعفة . وعن أم حبيبة رضى الله عنها أن النبى ﷺ بعث بها من جمع ليل .

(فرغ) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي مُزْدَلِفَةَ اللَّيْلِ (١) لِلْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَلِلْعِيدِ وَلَمَّا فِيهَا مِنَ الْاجْتِمَاعِ ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يَتِمَّمْ وَهَذِهِ اللَّيْلَةُ وَهِيَ لَيْلَةُ الْعِيدِ عَظِيمَةُ لَيْلَةٍ جَامِعَةٍ لِأَنْوَاعٍ مِنَ الْفَضْلِ مِنْهَا شَرَفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَإِنَّ الْمُزْدَلِفَةَ مِنَ الْحَرَمِ كَمَا سَبَقَ وَانْصَمَّ إِلَى هَذَا جَلَالَةُ أَهْلِ الْجَمْعِ الْحَاضِرِينَ بِهَا وَهُمْ وَقَدْ أَلَّفَهُ اللَّهُ وَخَيْرُ عِبَادِهِ وَمَنْ لَا يُشْتَقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْتَنِيَ الْحَاضِرُ بِهَا بِإِحْيَائِهَا (٢) بِالْعِبَادَةِ مِنَ الصَّلَاةِ (٣) وَالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ وَاللُّغَاءِ (٤) وَالتَّضَرُّعِ .

(١) أى بعد نصفه إذ به يدخل وقت الغسل كما فى المجموع ، والأفضل بعد صلاة الصبح .

(٢) قال فى الحاشية وهو لا يحصل الا بمعظم الليل وإنما يُسَنُّ له ذلك لأنها ليلة عيد . وقد قال عليه السلام (من أحيا ليلتى العيد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب) وإنكار العز ابن جماعة كابن الصلاح لسنة إحيائها لمشقته الشديدة على الحاج لكثرة أعماله قبلها وبعدها ، ولأنه عليه السلام لم يصح عنه فيه شيء لاضطجاعه عقب صلاته جمعا الى الفجر ، مردود بما مر من الترغيب الشامل لهذه الليلة ، وَمَنْ قَالَ يُحْمَلُ عَلَى مَا عداها يحتاج لسند ، وبأنه لا يلزم من اضطجاعه عليه السلام عدم الإحياء لحصوله بالذكر والتفكير ، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن الجوزى من قوله عليه السلام (مَنْ أَحْيَا اللَّيْلَى الْأَرْبَعَ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ لَيْلَةَ التَّرْوِيَةِ ، وَلَيْلَةَ عَرَفَةَ ، وَلَيْلَةَ النَّحْرِ ، وَلَيْلَةَ الْفِطْرِ) ففى ذكر الثالثة عقب الأولتين إشعار بندب إحيائها للحاج أيضا اهـ .

(٣) أى الرواتب أما النوافل المطلقة فلا تسن فى هذه الليلة .

(٤) دعاء المشعر الحرام .

(اللهم انك قلت وقولك الحق) فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم) اللهم كما أوقفنا فيه وأرئنا آياه فوقفنا لذكرك وشكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا . اللهم لك الحمد كله والشكر كله ولك الجلال كله ولك الخلق كله ولك الأمر كله . اللهم انا نسألك أن تغفر لنا ما سلف من ذنوبنا وأن تعصمنا فيما بقى من أعمالنا وأن ترزقنا أعمالا صالحة ترضاه وترضى بها عنا فإن الخير كله بيدك وأنت ذو الفضل العظيم . وأنت بنا رؤوف رحيم . اللهم أبلغ عنا سيدنا محمدا التحية والسلام وأدخلنا دار السلام يا ذا الجلال والاكرام آمين) .

وَيَتَاهَبُ بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ وَيَأْخُذُ مِنَ الْمُرْدَلَةِ (١) حَصَى الْجِمَارِ
لَجْمَةِ الْعُقْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهِيَ سَبْعُ حَصَيَاتٍ وَالاحْتِيَاظُ أَنْ يَزِيدَ قَرِيبًا سَقَطَ
مِنْهَا شَيْءٌ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَأْخُذُ مِنْهَا حَصَى جِمَارِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَيْضًا
وَهِيَ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ حَصَاةً (٢) وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَى أَنْ يَأْخُذَ حَصَى جِمَارِ أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ مِنْ غَيْرِ الْمُرْدَلَةِ وَكِلَاهُمَا قَدْ ثَقُلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
لَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى هَذَا الثَّانِي وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ أَخْذُهُ لِلْحَصَى بِاللَّيْلِ كَذَا
قَالَ الْجُمْهُورُ وَقِيلَ يَأْخُذُهُ بَعْدَ الصُّبْحِ (٣) وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ (٤) لِئَلَّا يَشْتَغَلَ بِهِ
عَنْ وُظَائِفِهِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَيَكُونَ الْحَصَى صِغَارًا وَقَدْرُهُ قَدْرُ حَصَى الْخَذْفِ (٥)

(١) أى لخبر بذلك رواه أبو حفص الملاء عن أبان بن صالح : أخذ حصى جمرة العقبة من
المزدلفة ، ويعضده ما صحَّح من قوله ﷺ للفضل بن عباس غداة النحر (انتقط لى
حصى) والغداة : لغة ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس ، وهو ﷺ حينئذ كان
بمزدلفة فيكون أمره بالالتقاط منها والأمر به من وادى محسر لمن لم يأخذه من المزدلفة قال فى
الحاشية : وقول ابن حزم : إنه رمى جمرة العقبة بحصى التقطها له عبد الله بن عباس رضى
الله عنهما من موقفه الذى رمى فيه مردود ومن ثم روى البيهقى ذلك عن عبد الله عن أخيه
الفضل وليس فيه التقطها من موقفه الذى رمى فيه على أنه يمكن الجمع بأنه يحتمل أن
الفضل سقط منه شيء مما التقطه من مزدلفة فأمره ﷺ بالتقاط بدله من موقفه أى محل
وقوفه ، وهو بطن الوادى لا من الرمى ا . ه .

(٢) أى فيكون المجموع سبعين حصة .

(٣) محل الخلاف فيمن يريد المبيت بمزدلفة الى الصبح وأما من أراد الدفع ليلا بعد
النصف فيأخذ منها ليلا .

(٤) هو استحباب أخذ الحصى بالليل ، وعبر عنه فى المجموع بالمذهب ، وهو المعتمد كما
فى الحاشية قال فيها : لكن صَوَّبَ الإسْنَوِيُّ رحمه الله تعالى الثانى المحكى بقبيل [وهو أخذ
الحصى بعد صلاة الصبح] لقرله ﷺ للفضل رضى الله عنه غداة النحر : (التقط لى
حصى) قال فالتقطت له حصيات مثل حصى الخذف . قال فى الحاشية : والحديث
ظاهر فيما قاله الأسنوى وتأويله بما يخالف ذلك بعيد جدا .

(٥) الخذف : بالخاء والذال المعجمتين : الرمى بنحو حصة بين السبابتين يخذف بها .
قال فى « مفيد الأنام » : وليس المراد أن رمى الجمار يكون على هيئة الخذف ، ولكن المراد
أن حصة الجمار بقدر حصة الخذف .

لَا أَكْبَرَ مِنْهُ وَلَا أَصْغَرَ وَهِيَ دُونَ أُثْمَلَةٍ نَحْوَ حَبَّةِ الْبَاقِلَا (٦) وَقِيلَ نَحْوُ النَّوَاةِ وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ وَيُكْرَهُ كَسْرُ الْحِجَارَةِ (٧) لَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ بَلْ يَلْتَقِطُ صِغَاراً وَقَدْ وَرَدَ نَهْيٌ عَنْ كَسْرِهَا هَهُنَا وَهُوَ أَيْضاً يُفْضَى (٨) إِلَى الْأَدَى وَمِنْ أَى مَوْضِعٍ أَخَذَهَا جَارٌ لَكِنْ يَكْرَهُ (٩) مِنَ الْمَسْجِدِ وَمِنْ الْحُشِّ (١٠) وَمِنْ الْمَوَاضِعِ النَّجِسَةِ وَمِنْ الْجَمَرَاتِ الَّتِي رَمَاهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَا ثَقُلَ مِنْهَا رُفِعَ وَمَا لَمْ يُتَقَبَّلْ تُرِكَ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَسَدَّ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِكْرَهُ أَخَذَهَا مِنْ جَمِيعٍ مِنِّي (١١) لِإِتِّشَارِ مَا رُمِيَ فِيهَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ وَلَوْ رُمِيَ بِكُلِّ مَا كَرِهْنَاهُ لَهُ جَارٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا أَكْرَهُ غَسْلَ حَصَى الْجَمَارِ (١٢) بَلْ لَمْ أَزَلْ أَعْمَلُهُ وَأُحِبُّهُ فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ بَادَرَ الْإِمَامَ وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا قَالَ أَصْحَابُنَا

(٦) أَى الْفُولِ .

(٧) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ : قَالَ الْمَاوردى : وَاخْتَارَ قَوْمٌ كَسْرَهَا ا . هـ .

(٨) أَى يَوْصَلُ كَسْرَ الْحِجَارَةِ إِلَى الْأَدَى ، وَهُوَ وَقُوعُ شَيْءٍ مِنْ شَطَائِهَا إِلَى وَجْهِ كَاسِرِهَا .

(٩) أَى أَخَذَ الْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ ، أَى إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَجْزَائِهِ بِأَنْ فَرَشَهُ أَحَدٌ بِهِ مِنْ غَيْرِ وَقِفٍ ، وَعَلِمَ مِنْهُ الرِّضَا بِالْأَخْذِ وَالْإِحْرَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٠) الْحُشُّ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ ، قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ : أَوْ مَضْمُومَةٍ أَوْ مَكْسُورَةٍ فَمَعْجَمَةٌ هُوَ الْمَرْحَضُ ، وَأَصْلُهُ الْبِسْتَانُ ، فَأُطْلِقَ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَقْضِي الْحَاجَةَ فِي الْبَسَاتِينِ ا . هـ حَاشِيَةٌ

(١١) هَذَا إِنْ تَحَقَّقَ الْإِتِّشَارُ فَيَكُونُ كَالْأَخْذِ مِنَ الْمَرْمَى وَإِلَّا فَلَا كِرَاهَةَ .

(١٢) لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ غَسَلَهُ ، كَمَا فِي الْمَغْنَى . قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ : قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَهَا أَوْ أَمَرَ بِغَسْلِهَا . قَالَ : وَلَا مَعْنَى لَغَسْلِهَا . قَالَ : وَكَانَ عَطَاءٌ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ غَسْلَهَا . قَالَ : وَرَوَيْنَا عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُهَا ا . هـ أَقُولُ وَعَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ اسْتِحْبَابَ غَسْلِهَا وَعَدَمَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمَغْنَى ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ كَمَا أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَمِينٌ مُرَدَّدَ الْحَنْفَى اسْتِحْبَابَ غَسْلِ الْحَصَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

والمبالغة في التَّكْبِيرِ بِهَا فِي هَذَا الْيَوْمِ أَكَّدَ مِنْ بَاقِي الْأَيَّامِ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِيَتَّسِعَ الْوَقْتُ لَوُطَائِفِ الْمُنَاسِكِ فَإِنَّهَا كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَلَيْسَ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ أَكْثَرُ عَمَلًا مِنْهُ (١٣) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١٣) أقول : ولذا سمي يوم النحر يوم الحج الأكبر والله أعلم .

﴿ الفصل السادس في الدفع إلى منى ﴾

السُّنَّةُ أَنْ يُقَدَّمَ الضَّعْفَةُ مِنَ النَّسَاءِ (١) وَغَيْرِهِنَّ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى
مَنَى لِيَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ رَحْمَةِ النَّاسِ وَيَكُونَ تَقْدِيمُهُمْ بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ (٢)
وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَيَمْكُثُونَ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمُزْدَلِفَةَ (٣) كَمَا سَبَقَ فَإِذَا صَلَّوْهَا
دَفَعُوا مُتَوَجِّهِينَ إِلَى مَنَى فَإِذَا وَصَلُوا قُرَحَ بَضْمِ الْقَافِ وَفَتَحَ الزَّائِي وَهُوَ آخِرُ
الْمُزْدَلِفَةِ وَهُوَ جَبَلٌ صَغِيرٌ وَهُوَ الْمَشْعَرُ (٤) الْحَرَامُ صَعْدُهُ إِنْ أَمَكْنَهُ وَإِلَّا

(١) أى بشرط أن يكون معهن محرم .

(٢) أى لحديث عائشة رضى الله عنها قالت : استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة
المزدلفة تدفع قبله وقبل خطمة الناس وكانت امرأة ثبطة (فأذن لها) رواه الشيخان ولما ورد
عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ (أذن لضعفة الناس أن يدفعوا من المزدلفة
بليل) . أخرجه أحمد . وفى الموضوع أحاديث صحيحة سوى ما ذكر والله اعلم .

(٣) أى خروجاً من خلاف مَنْ أوجب صلاه الصبح بمزدلفة .

(٤) قال المصنف رحمه الله تعالى فى مجموعه المشعر الحرام المذكور فى القرآن الكريم الذى
يؤمر بالوقوف عليه هو قرح جبل معروف بالمزدلفة . هذا مذهبننا . وقال جمهور المفسرين
وأصحاب الحديث والسير المشعر الحرام جميع المزدلفة . أقول كما فى الحاشية ، ويدل للأول
وهو مذهب الشافعية والفقهاء ماصح عن على رضى الله عنه أنه ﷺ لَمَّا أَصْبَحَ بِجَمْعِ أَتَى
قَرْحَ فَوْقَ عَلَيْهِ ، وقال : هذا قرح وهو الموقف وجمع كلها موقف . ويوافقه ما فى حديث
مسلم عن جابر رضى الله عنه أنه ﷺ لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ بِمُزْدَلِفَةَ رَكِبَ نَاقَتَهُ الْقَصْوَاءَ حَتَّى
أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، ودعا الله وهلله وكبره ، ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا
وكونه ﷺ لم يخبر أن قرح هو المشعر الحرام لايؤثر لأن فعله صريح فى ذلك وإلا لم يكن
لارتحاله من محله إليه فائدة ، ومن ثم جزم على وجابر رضى الله عنهما فى حديثهما المذكورين
بأنه المشعر ، وبذلك يُعْلَمُ أَنَّ إِطْلَاقَهُ فى كلام كثيرين على المزدلفة مجاز (من باب تسمية
الكل باسم البعض) أو محمول على أن أصل سنة الوقوف عنده يحصل بالوقوف فى أى محل
كان منها .

وقوله تعالى « فاذكروا الله عند المشعر الحرام » ولم يقل فى المشعر قرينة ظاهرة على أنه بعضها
لا كلها ، وكون (عند) بمعنى (فى) خلاف الظاهر والله اعلم اهـ .

وَقَفَّ عِنْدَهُ أَوْ تَحْتَهُ وَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ فَيَدْعُو وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُكَبِّرُهُ وَيَهْلِلُهُ وَيُوحِّدُهُ ^{وَيَذِّبُ} مِنَ التَّلْبِيَةِ وَاسْتَحَبَّوْا أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ كَمَا أَوْفَقْتَنَا فِيهِ وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ فَرَفَقْنَا لَذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ وَقَوْلِكَ الْحَقِّ (فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَيُكْثِرُ مِنْ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (٥) وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ وَيَخْتَارُ الدَّعَوَاتِ الْجَامِعَةِ بِالْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ وَيَكْرُرُ دَعَوَاتِهِ وَقَدْ اسْتَبَدَلَ النَّاسُ بِالْوُقُوفِ عَلَى جَبَلِ قَرْحِ الْوُقُوفِ عَلَى بِنَاءٍ مُسْتَحْدَثٍ فِي وَسْطِ الْمَزْدَلِفَةِ (٦) ثُمَّ قِيلَ لَا يَحْصُلُ أَصْلُ هَذِهِ السَّنَةِ بِذَلِكَ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ

(٥) ويتم دعاء المشعر الحرام بقوله (اللهم) لك الحمد كله ، والشكر كله ولك الجلال كله ، ولك الخلق كله ، ولك الأمر كله (اللهم) إِنْ شَأْلَكَ أَنْ تَغْفِرَ لَنَا مَاسِلَفَ مِنْ ذُنُوبِنَا وَأَنْ تَعْصِمَنَا فِيمَا بَقِيَ مِنْ أَعْمَارِنَا ، وَأَنْ تَرْزُقَنَا أَعْمَالًا صَالِحَةً تَرْضَاهَا وَتَرْضَى بِهَا عَنَا فَاِنْ الْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِكَ وَأَنْتَ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ، وَأَنْتَ بِنَا رُؤُوفٌ رَحِيمٌ (اللهم) أَبْلِغْ عَنَّا سَيِّدِنَا مُحَمَّدًا التَّحِيَّةَ وَالسَّلَامَ ، وَأَدْخِلْنَا دَارَ السَّلَامِ ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ، آمِينَ

(٦) قال السيد محب الدين الطبري المكي في كتابه (القرى لقاصد أم القرى) قال الجوهرى - رحم الله الجميع قرح اسم جبل بالمزدلفة ، قلت : وقد بُنِيَ عَلَيْهِ بِنَاءٌ ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَنْسَكِهِ أَنَّ قَرْحَ جَبَلٍ صَغِيرٍ فِي آخِرِ الْمَزْدَلِفَةِ ثُمَّ قَالَ : بَعْدَ ذَلِكَ : اسْتَبَدَلَ النَّاسُ بِالْوُقُوفِ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ الْوُقُوفِ عَلَى بِنَاءٍ مُسْتَحْدَثٍ فِي وَسْطِ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَلَا تَتَأَدَّى بِهِ هَذِهِ السَّنَةُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ . هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبِنَاءَ أَمَّا هُوَ عَلَى الْجَبَلِ كَمَا تَقْدُمُ ذِكْرَهُ وَلَمْ أَرْ مَا ذَكَرَهُ لغيره ا . هـ . قَالَ فِي عَمْدَةِ الْأَبْرَارِ : (وَالْأَفْضَلُ وَقُوفُهُمْ عِنْدَ قَرْحِ وَهُوَ جَبَلٌ فِي الْمَزْدَلِفَةِ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ الْمَوْجُودُ الْآنَ يُسَمَّى الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ ا . هـ قَالَ فِي الدَّرِ الْخِتَارِ لِلْحَنَفِيَّةِ كَمَا فِي مَفِيدِ الْأَنَامِ : وَيَنْزِلُ عِنْدَ جَبَلِ قَرْحِ . وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ ، وَعَلَيْهِ مِيقَدَةٌ . انْتَهَى . الْمِيقَدَةُ الْمَذْكُورَةُ قَدْ ذَكَرَهَا الْأَزْرَقِيُّ فَقَالَ : هِيَ اسْطِوَانَةٌ مِنْ حِجَارَةٍ مَدُورَةٍ تَدْوِيرُهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا وَطُولُهَا اثْنَا عَشَرَ ذِرَاعًا ، وَفِيهَا خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً وَهِيَ عَلَى أَكْمَةٍ =

يَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ (٧) لَكِنَّ الْأَفْضَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ جَزَمَ بِهَذَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ فَقَالَ لَوْ وَقَفُوا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٨) مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ حَصَلَ أَصْلُ هَذِهِ السُّنَّةِ وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ جَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ لِأَنَّ جَمْعًا اسْمٌ لِلْمَزْدَلِفَةِ كُلِّهَا بِلاَ خِلَافٍ

= مرتفعة كان يوقد عليها في خلافة هرون الرشيد الشمع ليلة مزدلفة ، وكانت قبل ذلك يوقد عليها النار بالخطب ، وبعد وفاة هرون الرشيد ^{عليه السلام} وضعت عليها مصابيح . قال : وبين مسجد مزدلفة وبين قرح اربعمئة ذراع وعشرة أذرع انتهى كلام الأزرق ملخصا . قلت - القائل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر صاحب مفيد الأنام ونور الكلام ٥ رحم الله الجميع :- المشاهد في زماننا هذا هو أَنَّ المشعر الحرام المسمى قرح في نفس مسجد مزدلفة . وقرح جبل صغير جدا عليه الآن منارة تجعل فيها تلك الليلة السرج بالكهرباء ا . هـ ملخصا (أقول) ظهر لي من جميع ما تقدم أَنَّ مسجد مزدلفة كان في زمن العلامة الأزرق رحمه الله تعالى بعيداً عن قرح بالمسافة التي ذكرها وأنه بعدُ بنى على الشكل الذي كان عليه قبل عام ١٣٩٧ هـ . وأدخل قرح فيه وأصبحت عليه المنارة التي تجعل عليها الكهرباء وأخيراً في عام ١٣٩٧ هـ . جَدَّدَتْ حكومتنا السعودية في عهد ٥ الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود هذا المسجد وجعلت له منارتين ، وأصبح مكان المنارة القديمة التي على جبل قرح على ما ذكره الشيخ عبد الله بن جاسر يمين المحراب اذا استقبلت القبلة وقولهم : المشعر الحرام : أى لما فيه من الشعائر - أى معالم الدين وحرم انتهاكه جاهلية وإسلاماً ، وهو موقف قريش في الجاهلية إذ كانت لاتقف بعرفة والله اعلم .

(٧) أقرَّ المصنف في المجموع حصول أصل السنة بالمرور أى في النصف الثاني من ليلة النحر وإن لم يقف . وقد تقدم عن السبكي كما في الحاشية أجزاء المرور أى في النصف الثاني كما في عرفات .

(٨) أى غير قرح .

وَلَوْ فَاتَتْ هَذِهِ السُّنَّةُ (٩) مِنْ أَصْلِهَا لَمْ تُجْبَرْ بِدَمٍ فَإِذَا أَسْفَرَ الصَّبْحُ (١٠) دَفَعَ
 مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ خَارِجًا مِنَ الْمُرْدَلْفَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (١١) مُتَوَجِّهًا
 إِلَى مِنًى وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ (١٢) وَالْوَقَارُ شِعَارُهُ وَالدَّكْرُ وَإِنْ وَجَدَ فُرْجَةً
 أَسْرَعَ فَإِذَا بَلَغَ وَادِي مُحَسَّرٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ وَيَبَّأَتْهُ أَسْرَعُ (١٣) أَوْحَرَكَ
 دَابَّتُهُ (١٤) قَدَّرَ رَمِيَّةَ حَجَرٍ حَتَّى يَقْطَعَ عَرْضَ الْوَادِي (١٥) ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ

(٩) أى التى هى الوقوف على قزح من أصلها بأن لم يقف عليه ولا عنده ، وسميت
 المزدلفة جمعا لاجتماع الناس فيها ، أو آدم وحواء أو لجمع الصلاتين بها . أقوال اقتصر
 على أولها فى المجموع . وبالمزدلفة لأنهم يقربون منها الى منى ، والازدلاف الاقتراب ،
 وقيل لاجتماع الناس بها والاجتماع الازدلاف ، وقيل لأنهم يجيئون إليها فى زلف من الليل
 أى ساعات منه ا . هـ حاشية .

(١٠) أى جداً بحيث تتفاسر الوجوه لحديث جابر مرفوعا (لم يزل واقفا عند المشعر
 حتى أسفر جدا)

(١١) لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه (كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع
 حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ثبير كيما نغير وأن النبي ﷺ خالفهم فأفاض قبل أن
 تطلع الشمس) رواه البخارى

(١٢) لقول ابن عباس رضى الله عنهما ثم أردف النبي ﷺ الفضل بن عباس رضى الله
 عنهما وقال : (يأبى الناس إن البر ليس بإيجاف الخيل والابل فعليكم السكينة) .
 (١٣) أى ان كان ماشياً .

(١٤) إن كان راكبا وهذا الاسراع للذكر ذهابا كما تقدم وإيابا لقول جابر رضى الله
 عنه وعن الصحب أجمعين (حتى أتى محسراً فحرك قليلا) يعنيه ﷺ . أقول - كما فى
 الحاشية - ولا ينافيه قول الشافعى فى الإملاء (لأستحب الاسراع لأنه لم يرد عن النبي
 ﷺ) لأن ذلك قبل أن يبلغه الحديث فلما بلغه الحديث نص عليه رحمه الله فى الام ،
 ومن ثم قال فى المجموع إن نذبه متفق عليه ، والحكمة فى الإسراع فى وادى محسر - كما
 فى المجموع - أن النصارى كانت تقف هناك ، فנסرع نحن مخالفة لهم . وعبر الغزالي
 رحمه الله بالعرب بدل النصارى . قال فى الحاشية : ولا مانع أن كلا كان يقف ثم أو
 مراده بالعرب العرب من النصارى . وقيل ومشى عليه المصنف فيما مر - لأنه محل هلاك أهل
 الفيل . وبجته الاسنوى لعدم روايته منقولاً ، ثم قال هو كديار ثمود إذ يُسَنّ لمن مر بها
 الإسراع ويؤيد الأول قول عمر وابنه رضى الله عنهما عند طمس اسراعهما فيه : -

سَائِرًا إِلَى مِنَى سَالِكًا الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ إِلَى الْعَقْبَةِ (١٦) ، وَلَيْسَ
وَادَى مُحَسَّرٍ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ وَلَا مِنْ مِنَى بَلْ هُوَ مَسِيلٌ مَا بَيْنَهُمَا فَإِذَا وَصَلَ
إِلَى مِنَى بَدَأَ بِحُمْرَةِ الْعَقْبَةِ

إِلَيْكَ تَعْدُو قَلَقًا وَضِيئًا مَعْتَرِضًا فِي بَطْنِهَا جَنِينًا
مُخَالَفًا دِينَ النَّصَارَى دِينَهَا قَدْ ذَهَبَ الشَّحْمُ الَّذِي يَزِينُهَا
قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فَيَنْدُبُ التَّأْسَى بِهِمَا فِي ذَلِكَ ، وَاعْتَرَضَ الثَّانِي بِأَنَّ نَزُولَ الْعَذَابِ عَلَى
أَصْحَابِ الْفِيلِ إِنَّمَا كَانَ بِمَحَلٍّ مَحَازٍ لَعْرِفَةِ يَدْعَى الْمَغْمَسَ بِفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ ، وَقَدْ تَكَسَّرَ .
بَلِ الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْفِيلَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ أَصْلًا كَمَا مَرَّ عَنْ ابْنِ الْإِثِيرِ ١ . هـ .
قَالَ فِي مُفِيدِ الْأَنَامِ : قَائِلٌ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ أَبُو عَلْقَمَةَ أَخُو أَسْقَفِ نَجْرَانَ لِأُمِّهِ وَابْنِ عَمِّهِ لَمَّا
تَوَجَّهَ يَرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَالْوَضِيئُ : بَطَانٌ عَرِيضٌ مَنْسُوجٌ مِنْ سَيُورٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ لَا يَكُونُ
إِلَّا مِنْ جِلْدٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ . وَالْقَلَقُ : الْانْزِعَاجُ وَالْمَعْنَى كَمَا فِي مَغْنَى الْمُحْتَاجِ لِلْعَلَامَةِ
الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ نَاقَتِي تَعْدُو إِلَيْكَ مَسْرَعَةً فِي طَاعَتِكَ قَلَقًا وَضِيئًا
(بَطَانُهَا وَحَزَامُهَا) مِنْ كَثْرَةِ السَّيْرِ وَالْإِقْبَالِ التَّامِّ وَالْاجْتِهَادِ الْبَالِغِ فِي طَاعَتِكَ . وَالْمُرَادُ
صَاحِبُ النَّاقَةِ .

(١٥) أَيْ وَادَى مُحَسَّرٍ . قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ : قَالَ الْأَزْرَقُ رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ - : وَادَى
مُحَسَّرٌ خَمْسُمِائَةِ ذِرَاعٍ وَخَمْسُ وَأَرْبَعُونَ ذِرَاعًا ١ . هـ أَقُولُ : يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِ الْأَزْرَقِ السَّابِقِ
فِي ذِرْعٍ عَرْضِ مُحَسَّرٍ ، وَمِنْ رِوَايَةِ الْمَوْطَأِ الْمَقِيدَةِ لِلْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَهِيَ قَوْلُهُ
(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَحْرُكُ رَاحَتَهُ قَدْرَ رَمِيَةِ حَجَرٍ حَتَّى يَقْطَعَ عَرْضَ
الْوَادَى . وَمِنْ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهِيَ قَوْلُهُ : عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(ثُمَّ أَفَاضَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى وَادَى مُحَسَّرٍ فَقَرَعَ نَاقَتَهُ فَخَبَّتْ حَتَّى جَاوَزَ الْوَادَى) أَنَّ عَرْضَ
وَادَى مُحَسَّرٍ ضَيْقٌ فِي جِهَةٍ وَمَتَسَّعٌ فِي أُخْرَى ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ هَذَا قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ
حَسَنٌ صَحِيحٌ ، كَمَا أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَثْبَتَ تَصْحِيحَهُ ، وَذَكَرَهُ بِكَامِلِهِ فِي مَجْمُوعِهِ .
(١٦) أَيْ نَدْبًا إِنْ أَمَكُنْ مِنْ غَيْرِ إِيْذَاءٍ أَوْ تَأْذَى لَمَّا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ (ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الَّتِي تَخْرُجُ إِلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ دَعَاءُ مِنَى ﴾

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِيهَا سَالِمًا مُعَافًى (اللَّهُمَّ) هَذِهِ مِنَى أُتَيْتُهَا وَأَنَا عَبْدُكَ وَفِي قَبْضَتِكَ ،
أَسْأَلُكَ أَنْ تَمُنَّ عَلَيَّ بِمَا مَنَنْتَ بِهِ عَلَيَّ أَوْلِيَاءِكَ وَأَهْلَ طَاعَتِكَ (اللَّهُمَّ) أَعُوذُ بِكَ مِنَ
الْحَرَمَانِ وَالْمُصِيبَةِ فِي دِينِي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ (اللَّهُمَّ) صَلِّ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَأُمَّتِهِ وَسَلِّمْ آمِينَ .

﴿ الفصل السابع في الاعمال المشروعة بِمَنَى يَوْمَ النَّحْرِ ﴾

اعْلَمْ أَنَّ حَدَّ مَنَى مَابَيْنَ وَادِي مُحَسَّرٍ وَجَمْرَةِ الْعَقْبَةِ (١) وَمَنَى شِعْبِ طَوْلُهُ نَحْوَ مِيلَيْنِ (٢) وَعَرْضُهُ يَسِيرٌ (٣) وَالْجِبَالُ الْمُحِيطَةُ بِهِ مَا أَقْبَلَ مِنْهَا عَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ مَنَى وَمَا أَذْبَرَ مِنْهَا فَلَيْسَ مِنْ مَنَى وَ مَسْجِدُ الْحَيْفِ عَلَى أَقْلٍ مِنْ مِيلٍ مَّا يَلِي مَكَّةَ وَجَمْرَةُ الْعَقْبَةِ فِي آخِرِ مَنَى (٤) مَّا يَلِي مَكَّةَ وَلَيْسَتْ الْعَقْبَةُ الَّتِي تُنْسَبُ

(١) هذا هو المعتمد وهو كما قال الشافعي رحمه الله تعالى كما في الحاشية (حَدَّ مَنَى ما بين قرني وادي محسر الى العقبة التي عندها) أى بلصقها الجمرة الدنيا إلى مكة هي جمرة العقبة (وليس محسر ولا العقبة من منى ا ه أقول قول المحثي رحمه الله تعالى أى بلصقها الخ هذا باعتبار ما كان قبل إزالة العقبة بتمامها في عهد الحكومة السعودية عام ١٣٧٦ ثم جَعَلْتُ موضع جميع الجمار الثلاث تحت جسر تسير فوقه السيارات طلبا لراحة الحجاج عند رميهم الجمار . نسأله تعالى أن يوقفها لما فيه خير العباد والبلاد آمين .

(٢) قال الأزرقي رحمه الله كما في الحاشية قال : ذرع منى ذرع ما بين جمرة العقبة ومحسر سبعة آلاف ذراع ومائتا ذراع ا . ه فظهر من هذا الذرع أن قول المصنف طوله نحو ميلين مراده بالميل فيه الميل الذي هو ثلاثة آلاف ذراع ~~وهو~~ ^{وهو} الميل المذكور في صلاة المسافر . قال في التحفة - كما في التقييدات فليقس من العقبة ويحد به ثم الظاهر من هذا أنه يعتبر ماسامت أول العقبة المذكورة يمينا الى الجبل ويساراً الى الجبل ، وحينئذ يخرج من منى كثير يظنه أكثر الناس منها ا . ه أقول أما الآن فلا وجود للعقبة كما تقدم ، فعليه فليقس من الجمرة الكبرى من جهة منى الى أول محسر والله اعلم .

(٣) أى بالنسبة لطوله وإلا فهو عريض .

(٤) ظاهر هذا أن الجمرة من منى وهو ما اعتمده المحب الطبري في قراه - رحمه الله تعالى - حيث قال : (والعقبة التي تنسب إليها الجمرة منه) أى من شعب منى والصحيح ماتقدم لما ورد عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه انتهى الى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع ، وقال : (هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة) متفق عليه . وفي رواية للبخارى قال عبد الرحمن بن يزيد وكان مع ابن مسعود كما في الرواية الأخرى (رمى عبد الله من بطن الوادى) وقال بعضهم إن المراد بقول المصنف وجمرة العقبة في آخر منى أى قرب آخرها وان المراد الآخر في الظاهر لا الحقيقة فراراً من مناقضته لقوله أول الفصل اعلم أن منى الخ وسميت منى بمنى لكثرة ما يراق فيها من دماء الأضاحي . وقيل لأن الله سبحانه وتعالى مَنْ فِيهَا عَلَى عِبَادِهِ بِالْمَغْفِرَةِ والله اعلم .

إِلَيْهَا الْجَمْرَةُ مِنْ مَنَى وَهِيَ الْجَمْرَةُ الَّتِي بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَنْصَارَ عِنْدَهَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ (٥) ، وَأَمَّا الْأَعْمَالُ الْمَشْرُوعَةُ يَوْمَ النَّحْرِ فَهِيَ أَرْبَعَةٌ : رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ ذَبَحَ الْهَدْيَ ، ثُمَّ الْحَلْقَ ثُمَّ الذَّهَابُ إِلَى مَكَّةَ لَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَهِيَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ مُسْتَحَبَّةٌ فَلَوْ خَالَفَ فَقَدَّمَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ جَازَ وَفَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوَافِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ (٦) مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ وَيَبْقَى الرَّمْيُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ (٧) وَقِيلَ يَبْقَى إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ

(٥) أول بيعة كانت عام (١٢) اثني عشر للبعثة أى عام (٦٢١) م إحدى وعشرين وستائة للميلاد . والبيعة الثانية عام (١٣) للبعثة أى عام (٦٢٢) م اثني وعشرين وستائة للميلاد .

(٦) أى لمن وقف بعرفة قبله وإلا لم يعتد بما فعله منها وكذا المبيت بمزدلفة .

(٧) قال فى الحاشية وما صححه هنا كالروضة من بقاء الرمى للغروب مراده به وقت اختياره وإلا فوق أدائه لايفوت إلا بآخر أيام التشريق كما يأتي ليل يرمى من الغد بعد الزوال والشافعى يحيز الرمى ليلا ويعدده أدائه تحقيقه أخذاً من كلامه وله وقت فضيلة سيأتى اهـ (أقول) تبين من هذا أن لرمى جمرة العقبة أربعة أوقات (الأول) وقت دخوله بنصف ليلة يوم النحر ويسمى الحج الأكبر لأن معظم أعمال الحج فيه كما تقدم (الثانى) وقت فضيلة ما بين ارتفاع الشمس وزوالها (الثالث) وقت اختيار الى آخر يومه (الرابع) وقت جوازه الى آخر أيام التشريق الثلاثة ، وبهذا قال احمد إلا أنه لايجيز الرمى ليلا لمن تخلف عن الرمى نهرا بل يرمى من الغد بعد الزوال والشافعى يحيز الرمى ليلا ويعدده أداء مستند الشافعى قوله ﷺ للسائل الذى أخر الرمى الى المساء (ارم ولا حرج) ولما أخرجه مالك عن نافع رحمه الله تعالى أن ابنة أخ لصفية بنت أبى عبيد امرأة عبد الله بن عمر رضى الله عنهم نفست بالمزدلفة فتخلفت هى وصفية حتى أتتا منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر ، فإمرهما ابن عمر رضى الله عنهما أن ترميا فرمتا ، ولم ير عليهما شيئا) ويقول أحمد قال أبو حنيفة كما فى المغنى لابن قدامة لكن قال الشبل فى تبين الحقائق شرح كنز الدقائق فى الفقه الحنفى كما فى أضواء البيان للعلامة محمد أمين الشنقيطى رحمه الله : ولو أخر الرمى الى الليل رماها ولاشئ عليه لأن الليل تبع اليوم فى مثل هذا كما فى الوقوف بعرفة فإن أخره الى الغد رماها وعليه دم ، وقال مالك يرميها ليلا قضاء لأن مذهبه قضاء الرمى الفائت فى الليل وغيره وعليه الهدى

لَيْلَةٍ أَوَّلَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَأَمَّا الْحُلُقُ وَالطَّوَافُ فَلَا آخِرَ لَوْفَتِهَا بَلْ يَبْقِيَانِ مَا دَامَ حَيًّا وَلَوْ طَالَ سِنِينَ مُتَكَاثِرَةً وَأَمَّا وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ لِهَذِهِ الْأَعْمَالِ فَيَبْدَأُ فِيهِ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ عَلَى تَرْتِيبِ الْأَفْضَلِ وَيَتَعَلَّقُ بِهَا مَسَائِلُ : الْأُولَى يَنْبَغِي إِذَا وَصَلَ مَنًى أَنْ لَا يُعْرِجَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَتُسَمَّى الْجَمْرَةُ الْكُبْرَى وَهِيَ تَحِيَّةٌ مَنًى فَلَا يَبْدَأُ قَبْلَهَا بِشَيْءٍ وَيَرْمِيهَا قَبْلَ نُزُولِهِ وَحَطِّ رَحْلِهِ (٨) وَهِيَ عَلَى يَمِينِ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ إِذَا وَقَفَ فِي الْجَادَّةِ وَالْمَرْمَى مُرْتَفِعٌ قَلِيلًا مِنْ سَفْحِ الْجَبَلِ (٩)

(الثَّانِيَةُ) السُّنَّةُ أَنْ يَرْمِيَهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَارْتِفَاعِهَا قَدَرِ رُمْحٍ (١٠)

(الثَّالِثَةُ) الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ فِي كَيْفِيَّةِ وَقُوفِهِ لِرِمْيِهَا أَنْ يَقِفَ تَحْتَهَا فِي بَطْنِ الْوَادِي فَيَجْعَلَ مَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنًى عَنْ يَمِينِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْعَقَبَةَ ثُمَّ يَرْمِي وَقِيلَ يَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْجَمْرَةِ مُسْتَذْبِرَ الْكَعْبَةِ وَقِيلَ يَسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ وَتَكُونُ الْجَمْرَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ (١١) يَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ تَصْرِيحًا

(الرَّابِعَةُ) السُّنَّةُ أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ فِي رِمْيِهَا حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ وَلَا تَرْفَعُ

الْمَرْأَةُ (١٢)

(٨) أَيْ إِلَّا لَعَذْرَ كَرَحْمَةٍ وَخَوْفٍ عَلَى مُحْتَرَمٍ .

(٩) هَذَا بِاعْتِبَارِ السَّابِقِ وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ أَزِيلَ الْجَبَلُ وَالْعَقَبَةُ كَمَا تَقْدُمُ .

(١٠) هَذَا هُوَ الْوَقْتُ الثَّانِي مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

(١١) هُوَ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى فَجَعَلَ الْبَيْتَ

عَنْ يَسَارِهِ وَمَنًى عَنْ يَمِينِهِ ، وَرَمَى بِسَبْعٍ ، وَقَالَ : هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجُمُوعِ أَنَّهَا خُصَّ سُورَةُ الْبَقَرَةِ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ

مُعْظَمَ الْمَنَاسِكِ فِيهَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . هـ .

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (اسْتَبْطَنَ الْوَادِي وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ وَجَعَلَ يَرْمِيهَا عَنْ جَانِبِهَا

الْأَيْمَنِ) فَجُمِعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَمْلَ الْأَوَّلِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى رَمَى يَوْمِ النَّحْرِ وَالثَّانِي عَلَى رَمَى

غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٢) أَيْ وَالْخَشْيَ ، وَيُسْنَى كَوْنُ الرَّمْيِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى إِنْ سَهَلَ ، وَإِلَّا فَبِالْيَسْرَى .

(الخامسة) السُّنَّةُ أَنْ يَقْطَعَ التَّلْبِيَّةَ بِأَوَّلِ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا (١٣) وَيُكَبِّرُ بَدَلَ التَّلْبِيَّةِ (١٤) لِأَنَّهُ بِالرَّمْيِ يَشْرَعُ فِي التَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ ، وَالتَّلْبِيَّةُ شَعَارُ الْإِحْرَامِ فَلَا يَأْتِي بِهَا مَعَ شُرُوعِهِ فِي التَّحَلُّلِ وَلَوْ قَدَّمَ الْحَلْقَ أَوْ الطَّوْفَ عَلَى الرَّمْيِ قَطَعَ التَّلْبِيَّةَ بِشُرُوعِهِ فِي أَوَّلِهِ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي التَّكْبِيرِ الْمَشْرُوعِ مَعَ الرَّمْيِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ (١٥)

(السادسة) أَنْ يَرْمِيَ رَاكِبًا هَكَذَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ

(١٣) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : الْبَاءُ بِمَعْنَى (مَعَ) ، وَلَا يَنَافِيهِ خَيْرٌ أَنَّهُ ﷺ (لَبَّى حِينَ رَمَى جِمْرَةَ الْعُقْبَةِ) لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا كَمَا قَالَه الْبُخَارِيُّ إِلَّا أَنْ غَيَّرَهُ كِرَاوِيَةُ مُسْلِمٍ (لَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى بَلَغَ الْجِمْرَةَ) أَصَحُّ مِنْهُ فَقَدِمَ عَلَيْهِ ١ . هـ أَقُولُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ آدَابِ الْإِحْرَامِ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ التَّلْبِيَةِ هُوَ وَقْتُ انْعِقَادِ الْإِحْرَامِ وَآخِرُ وَقْتِهَا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَمِيعَ وَالْمُسْلِمِينَ وَرَحِمْنَا مَعَهُمْ رَمَى أَوَّلَ حَصَاةٍ مِنْ جِمْرَةِ الْعُقْبَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ يَلْبِي حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ رَمَى جِمْرَةِ الْعُقْبَةِ ، وَقَالَ مَالِكٌ : يَقْطَعُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ . ١ هـ .

(١٤) أَيْ لَمَّا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْجِمْرَةَ يَعْنِي يَوْمَ النُّحْرِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ وَهِيَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ثُمَّ انْصَرَفَ) .

(١٥) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ : وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا الْقَائِلُ غَرِيبٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ ، وَإِنَّمَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَكُتُبِ الْفَقْهِ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَهَذَا مُقْتَضَاهُ مُطْلَقُ التَّكْبِيرِ ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا الْقَائِلُ طَوِيلٌ لَا يَحْسُنُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَصَاتَيْنِ بِهِ ١ هـ .

(السابعة) تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْحَجَرُ مِثْلَ حَصَى الْخَذَفِ لَا أَكْبَرَ وَلَا أَصْغَرَ وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا (١٦) أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ كَيْفِيَّةً رَمِيهِ كَرَمِي الْخَذَفِ وَيُضَعُ الْحَصَاةُ عَلَى بَطْنِ أَصْبَعِهِ وَيَرْمِيهَا بِرَأْسِ السَّبَابَةِ وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ لَمْ يَذْكُرْهَا جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا وَلَا تَرَاهَا مُحْتَارَةً وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ نَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَذَفِ

(الثامنة) يَجِبُ أَنْ يَرْمِيَ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِمَا يُسَمَّى حَجَرًا بِحَيْثُ يُسَمَّى رَمِيًّا فَيَرْمِيَ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ وَاحِدَةً وَاحِدَةً حَتَّى يَسْتَكْمِلَهُنَّ فَلَوْ وَضَعَ الْحَجَرَ فِي الْمَرْمَى لَمْ يُعْتَدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَمِيًّا (١٧) وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ الْمَرْمَى (١٨) فَلَوْ

(١٦) هو الوجه الأول من الوجهين المذكورين في المجموع وهو أن تكون كيفية الرمي كرمي الخاذف وهي أن يضع الرامي الحصاة على بطن إبهامه ويخذفها برأس سبابته أو يجعل الحصاة بين سبابته ويخذف بها . وهذا الوجه أخذ به بغوى والمتولى والرافعي رحمهم الله ورحمنا آمين . والثاني - وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور كما في المجموع - : أن يكون الرمي على غير صفة الخاذف لورود نهي ﷺ عن الخذف وقال فيه (إنه لا يقتل الصيد ولا ينكأ العدو ، وإنه يفتقأ العين ويكسر السن) رواه مسلم من حديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه . قال المصنف في مجموعه : وهذا الحديث عام يتناول الخذف في رمي الجمار وغيره فلا يجوز تخصيصه إلا بدليل ولم يصح فيما قاله صاحب الوجه الأول شيء ولأن النبي ﷺ نبه على العلة في كراهة الخذف وهو أنه لا يأمن أن يفتقأ العين أو يكسر السن ، وهذه العلة موجودة في رمي الجمار والله أعلم

(١٧) بل يسمى طرحاً وهو ﷺ لم يفعل إلا الرمي ، وقال (خذوا عني مناسككم) فإن قيل كيف أجزأ في الوضوء وضع اليد مبلولة على الرأس مع أنه لا يسمى مسحاً ؟ (أجيب) بأنه بوضعها مبلولة عليه حصل المقصود وهو وصول البلل إليه ، والمقصود من الرمي مجاهدة الشيطان وإغاظته بالرمي الذي يغاز به العدو ، والوضع هنا لم يأت بشيء من المقصود من الرمي والله أعلم .

(١٨) الرمي هو مجتمع الحصى لا الشاخص . ويشترط أيضاً عدم الصارف وقد نظم بعضهم رحمه الله تعالى شروط الرمي بقوله :

شروط رمى للجمار ستة سبع بترتيب وكف وحجر =

رَمَى فِي الْهَوَاءِ فَوَقَعَ فِي الْمَرْمَى لَمْ يُعْتَدَ بِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْحَصَاةِ فِي الْمَرْمَى فَلَا يَصُرُّ تَدَخُّرُجُهَا أَوْ خُرُوجُهَا بَعْدَ الْوُقُوعِ فِيهِ وَلَا يُشْتَرَطُ وَقُوفُ الرَّامِي خَارِجَ الْمَرْمَى فَلَوْ وَقَفَ فِي طَرَفِ الْمَرْمَى وَرَمَى إِلَى طَرَفِهِ الْآخَرِ أَجْزَأُ وَلَوْ انْصَدَمَتْ الْحَصَاةُ الْمَرْمِيَّةُ بِالْأَرْضِ خَارِجَ الْجَمْرَةِ أَوْ بِمَحْمَلٍ فِي الطَّرِيقِ أَوْ غُنُقٍ بَعِيرٍ أَوْ ثَوْبٍ إِنْسَانٍ ثُمَّ ارْتَدَّتْ فَوَقَعَتْ فِي الْمَرْمَى اعْتَدَّ بِهَا لِحُصُولِهَا فِي الْمَرْمَى بِفِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَاوَنَةٍ وَلَوْ حَرَّكَ صَاحِبُ الْمَحْمَلِ فَتَقَضَّهَا أَوْ صَاحِبُ الثَّوْبِ أَوْ تَحَرَّكَ الْبَعِيرُ فَدَفَعَهَا فَوَقَعَتْ فِي الْمَرْمَى لَمْ يُعْتَدَ بِهَا (١٩) وَلَوْ وَقَعَتْ عَلَى الْمَحْمَلِ أَوْ غُنُقِ الْبَعِيرِ ثُمَّ تَدَخَّرَتْ إِلَى الْمَرْمَى فَفِي الْأَعْتِدَادِ بِهَا وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا أَظْهَرُهُمَا لَا يُعْتَدُ بِهَا (٢٠) وَلَوْ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الْمَرْمَى (٢١) ثُمَّ تَدَخَّرَتْ إِلَى الْمَرْمَى أَوْ رَدَّتْهَا الرِّيحُ إِلَيْهِ اعْتَدَّ بِهَا (٢٢)

= وقصد مرمى يا فتى وسادس تحقق لأن يصيبه الحجر
فلو قصد غير المرمى لم يكف وإن وقع فيه كرميه نحو حية في الجمرة ورميه العلم المنصوب
في الجمرة عند ابن حجر قال نعم لو رمى إليه بقصد الوقوع في المرمى وقد علمه وقوع فيه
اتجه الإجزاء لأن قصده غير صارف حينئذ اهـ قال عبد الرؤوف : والأوجه أنه لا يكفي ،
وكون قصد العلم حينئذ غير صارف ممنوع لأنه تشريك بين ما يجزىء وما لا يجزىء أصلاً
أهـ . وفي الإيعاب أنه يغتفر للعامى ذلك واعتمل الإجزاء رمى العلم إذا وقع في المرمى . قال
لأن العامة لا يقصدون بذلك إلا فعل الواجب والمرمى هو المحل المبني فيه العلم ثلاثة أذرع
من جميع جوانبه إلا جمرة العقبة فليس لها إلا جهة واحدة اهـ إعانة الطالبين .
(١٩) أى بلا خلاف كما في المجموع لأنها لم تحصل في المرمى بمجرد فعله .
(٢٠) أى لاحتمال تأثرها به مع أن الأصل شغل الذمة فلا تبرأ إلا بيقين أو ظن قوى .
(٢١) أى من الأرض
(٢٢) وجه الاعتداد بها في صورتى الأرض قوله ولو انصدمت الحصاة المرمية بالأرض الخ .
والثانية قوله ولو وقعت في غير المرمى أن الأرض لا اختيار لها ولا حركة وألحق بما ذكر في الأرض
من التدحرج الريح لعدم خلو الجو منها ، وتعذر الاحتراز منها خلافاً لمن فرق بينهما فقال
يجزىء في التدحرج دون حمل الريح . قال في الحاشية : نعم لو فرض أن رميه كان عاجزاً
عن إيصالها للمرمى فوصلت بحمل الريح وحده اتجه عدم الإجزاء حينئذ لأنه لا دخل لفعله =

عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يَجْزِيءُ الرَّمْيُ عَنِ الْقَوْسِ وَلَا الدَّفْعُ بِالرَّجْلِ (٢٣) وَلَوْ شَكَ
 فِي وَقُوعِ الْحَصَاةِ فِي الْمَرْمَى لَمْ يُعْتَدَ بِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ وَهُوَ نَصُّ
 الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَدِيدِ (٢٤) وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَرْمِيَ الْحَصِيَّاتِ فِي
 سَبْعِ مَرَّاتٍ فَلَوْ رَمَى حَصَاتَيْنِ أَوْ سَبْعًا دَفْعَةً وَاحِدَةً فَوَقَعَتْ فِي الْمَرْمَى مَعًا أَوْ
 بَعْضُهُنَّ بَعْدَ بَعْضٍ لَمْ تُحْسَبْ إِلَّا حَصَاةٌ وَاحِدَةً (٢٥) وَلَوْ رَمَى حَصَاةً ثُمَّ اتَّبَعَهَا
 حَصَاةٌ أُخْرَى حُسِبَتْ الْحَصَاتَانِ رَمْيَتَيْنِ سَوَاءٌ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ الثَّانِيَةُ قَبْلَ الْأُولَى
 أَوْ عَكْسُهُ وَلَوْ رَمَى بِحَجَرٍ قَدْ رَمَى بِهِ غَيْرَهُ أَوْ رَمَى بِهِ هُوَ إِلَى جَمْرَةٍ أُخْرَى
 أَوْ إِلَى هَذِهِ الْجَمْرَةِ فِي يَوْمٍ آخَرَ أَجْزَأُهُ بِلَا خِلَافٍ (٢٦) وَإِنْ رَمَى بِهِ هُوَ إِلَى
 تِلْكَ الْجَمْرَةِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَجْزَأُهُ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا لَوْ دَفَعَ إِلَى فَقِيرٍ
 مَدًّا فِي الْكُفَّارَةِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ وَدَفَعَهُ إِلَى آخَرَ وَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ أَنَّهُ يُحْصَلُ
 جَمِيعُ رَمْيِهِ فِي الْأَيَّامِ بِحَصَاةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ رَمَى جَمِيعَ النَّاسِ يُمَكِّنُ حُصُولُهُ
 بِحَصَاةٍ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ

= في إيصالها للمرمى البتة ولا فرق فيما ذكر بين أن تقع في محل عام أو لا خلافا لمن غلط في ذلك كما قال في البحر اهـ

[تنبيه] يجب على مَنْ يرمى الجمار من الطابق العلوى أن يتيقن سقوط الجمرة في المرمى .
 فلو بقيت ولم تسقط بسبب ما يرمى في فتحة المسقط من الأوراق والأحذية لم يجزىء . وفق
 الله الجميع لما يحبه ويرضاه آمين .

(٢٣) لأنه لا يطلق عليه اسم الرمي وكله في غير مقطوع اليدين أما هو فالإجزاء وعدم
 جواز الاستنابة ، ومثله الرمي بالفم والمقلع كالقوس .

(٢٤) لأن الأصل عدم الوقوع في المرمى ، والأصل أيضا بقاء الرمي عليه والله اعلم .
 (٢٥) قال في الحاشية : لا فرق فيه بين الرمي بيد واحدة أو بهما فلورمى بهما معا لم
 تحسب إلا واحدة وإن وقعتا مرتباً لأن الرمية واحدة ، والعبرة بالرمية لا بالوقوع اهـ .
 أقول - كما في المجموع - وبه قال مالك واحمد وقال أبو حنيفة : إن وقعن متفرقات حُسِبْنَ
 سَبْعًا وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ .

(٢٦) قال في الحاشية : ولا يهتوم منه عدم الكراهة لما مرَّ أنها بمعنى آخر وهو أن ما بقى
 لم يتقبل اهـ .

(فرع) شَرَطُ مَا يَرْمَى بِهِ كَوْنُهُ حَجَرًا فَيَجْزِيءُ الْمَرْمَرُ وَالْبِرَامُ وَالْكَدَّانُ (٢٧)
وَسَائِرُ أَنْوَاعِ الْحَجَرِ وَيُجْزَىءُ حَجَرُ النَّوْرَةِ قَبْلَ أَنْ يُطْبَعَ وَيَصِيرَ نَوْرَةً
وَيُجْزَىءُ حَجَرُ الْحَدِيدِ (٢٨) عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ حَجَرٌ فِي الْحَالِ إِلَّا
أَنَّ فِيهِ حَدِيدًا كَأَمَّا يُسْتَخْرَجُ بِالْعِلَاجِ وَفِيمَا يُتَّخَذُ مِنْهُ الْفُصُوصُ كَالْفَيْرُورِجِ
وَالْيَاقُوتِ وَالْعَقِيقِ وَالزُّمَرْدِ وَالْبَلُّورِ وَالزَّبَرْجَدِ وَجَهَانِ الْأَصْحَابِنَا أَصْحَهُمَا
الْإِجْزَاءُ (٢٩) لِأَنَّهُمَا أَحْجَارٌ وَيُجْزَىءُ مَا لَا يُسَمَّى حَجَرًا كَاللُّوْلُوِّ وَالزَّرْنِيخِ
وَالْأَثْمِدِ وَالْمَدَرِ وَالْجَصِّ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالنَّحَاسِ (٣٠) وَالْحَدِيدِ وَسَائِرِ
الْجَوَاهِرِ الْمُنْطَبِعَةِ (٣١)

(فرع) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْحِصَاةُ كَحِصَاةِ الْخَذْفِ قَالَ
أَصْحَابُنَا فَلَوْ رَمَى بِأَكْبَرِ مِنْهُ أَوْ أَصْغَرَ كُرَةً وَأَجْزَأَهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْحَجَرُ
طَاهِرًا فَلَوْ رَمَى بِنَجَسٍ كُرَةً وَأَجْزَأَهُ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَرْمَى بِمَا أَخَذَهُ مِنَ
الْمَسْجِدِ أَوْ الْمَوْضِعِ النَّجَسِ أَوْ بِمَا رَمَى بِهِ غَيْرُهُ وَلَوْ رَمَى بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ
أَجْزَأَهُ .

(٢٧) بفتح الكاف وتشديد الذال المعجمة : حجارة رخوة

(٢٨) مثله حجر نحو الذهب والفضة وغيرهما .

(٢٩) أى لا الجواز فيحرم الرمي بما ذكر من الفيروز الخ إن ترتب عليه كسر أو إضاعة
مال ومع ذلك يصح الرمي به كالمغصوب . قال في الحاشية : ومن ذلك الجزع والمرجان
ولأثر هنا لاتخاذ ذلك فصوصاً ويفرق بينه وبين انطباع الجواهر بأن انطباعها يخرجها عن
الحجرية بخلاف اتخاذ ذلك فصوصاً ، وبهذا يعلم أن مرادهم بالمنطبع هنا غيره في مبحث
المشمس إذ المراد به ثم ما من شأنه الانطباع فيشمل البركة التي في حجر نحو الحديد فيكره
المشمس فيها لوجود علة الكراهة فيه ، وهنا ما انطبع أى طُرِق بالفعل لأنه لا يخرج عن
الحجرية إلا بذلك اهـ .

(٣٠) وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الأرض كالكلحل
والزرنينخ والمدر ، ولا يجوز بما ليس من جنسها وسيأتى هذا إن شاء الله في مذاهب العلماء
عن المجموع

(٣١) أى المطرقة بالفعل كما تقدم .

(مذاهب العلماء رحمهم الله تعالى في رمى جمرة العقبة)

قال المصنف رحمه الله تعالى في مجموعه : قد ذكرنا أنه واجب ليس بركن ، وبه قال مالك وأبو حنيفة واحمد وداود . قال العبدري : وقال عبد الملك بن الماجشون من أصحاب مالك : هو ركن ، دليلنا القياس على رمى أيام التشريق .

(فرع) مذهبا جواز رمى جمرة العقبة بعد نصف ليلة النحر والأفضل فعله بعد ارتفاع الشمس وبه قال عطاء واحمد وهو مذهب أسماء بنت أبي بكر وابن أبي مليكة ، وعكرمة بن خالد ، وقال مالك وأبو حنيفة واسحق لايجوز الا بعد طلوع الشمس ، واحتج لهم أصحابنا بحديث ابن عباس السابق أن النبي ﷺ بعث بضعة أهله فأمرهم أن لايرموا الجمرة حتى تطلع الشمس . وهو حديث صحيح كما سبق . واحتج أصحابنا بحديث أم سلمة وغيره من الأحاديث الصحيحة السابقة في مسألة تعجيل دفع الضعفة من مزدلفة الى منى (وأما) حديث ابن عباس فمحمول على الأفضل جمعا بين الأحاديث . قال ابن المنذر رحمه الله تعالى : أجمعوا على أن رمى جمرة العقبة يوم النحر بعد طلوع الشمس أجزاء .

(فرع في مذاهبهم في وقت قطع التلبية يوم النحر)

قال المصنف في مجموعه : قد ذكرنا أنه يقطعها عند أول شروعه في رمى جمرة العقبة وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور وجهاهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وقال احمد واسحق وطائفة : يلبي حتى يفرغ من رمى جمرة العقبة ، وأشار ابن المنذر الى اختياره . وقال مالك يقطعها قبل الوقوف بعرفات وحكاه عن علي وابن عمر وعائشة . وقال الحسن البصري : يقطعها عقب صلاة الصبح يوم عرفة ، دليلنا ما ذكره المصنف . أقول : هو ما رواه الفضل بن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ جعل يلبي حتى رمى جمرة العقبة) ولأن التلبية للإحرام ، فإذا رمى فقد شرع في التحلل فلا معنى للتلبية اهـ .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبا أنه يستحب أخذ الجمار من مزدلفة ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وسعيد بن جبير واسحق . وقال عطاء ومالك واحمد يأخذ من حيث شاء ، قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا بينهم أنه من حيث أخذ أجزأه لكن أحب لقطه وأكره كسره لأنه قد يؤدي الى احتسابها واحدة والله اعلم

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبا استحباب كون الحصى قدر حصي الخذف وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف منهم ابن عمر وجابر وابن عباس وابن الزبير وطاوس

وعطاء وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأبو ثور . قال ابن المنذر ولا معنى لقول مالك (أكبر من ذلك أعجب إلي) لأن النبي ﷺ سن الرمي بمثل حصي الخذف واتباع السنة أولى .

(فرع) قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يرمى يوم النحر إلا جمرة العقبة . (فرع) مذهبنا أنه يستحب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً إن كان دخل منى راكباً ، ويرمى أيام التشريق ماشياً إلا يوم النفر فراكباً وبه قال مالك ، قال ابن المنذر : وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون مشاة واستحبهم أحمد واسحق وكره جابر الركوب الى منى من الجمار إلا لضرورة . قال : واجمعوا على أن النبي ﷺ (رمى جمرة العقبة يوم النحر راكباً) والله اعلم .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا الصحيح أن الأفضل في موقف الرامي جمرة العقبة أن يقف في بطن الوادي ، وتكون منى عن يمينه ومكة عن يساره وبهذا قال جمهور العلماء منهم ابن مسعود وجابر والقاسم بن محمد وسالم وعطاء ونافع والثوري ومالك وأحمد . قال ابن المنذر : وروينا أن عمر رضي الله عنه خاف الزحام فرماها من فوقها .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن لو رمى بما رمى به أو غيره جاز مع الكراهة وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود . قال المزني : يجوز بما رمى به غيره ولا يجوز بما رمى هو به . قال ابن المنذر : وكره ذلك عطاء والأسود بن يزيد وسعيد بن أبي عروبة والشافعي وأحمد . قال ورخص فيه الشعبي . وقال إسحق يجزئه . قال ابن المنذر : يكره ويجزئه قال : اذ لا أعلم أحداً أوجب على من فعل ذلك إعادة .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لورمي سبع حصيات رمية واحدة حسبت له حصاة واحدة فقط ، وبه قال مالك وأبو حنيفة ان وقعن في الرمي متعاقبات أجزأه وإلا فلا . وحكى ابن المنذر عن عطاء أنه يجزئه ويكبر لكل حصاة تكبيرة . قال الحسن إن كان جاهلاً أجزأه .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز الرمي بكل ما يسمى حجراً ولا يجوز بما لا يسمى حجراً كالرصاص والحديد ، والذهب والفضة والزرنيخ والكحل ونحوها وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة يجوز بكل ما كان من جنس الأرض كالكحل والزرنيخ والمدر ولا يجوز بما ليس من جنسها واحتج بالأحاديث المطلقة في الرمي . دليلنا حديث الفضل بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال في غداة جمع بمنى يوم النحر (عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمرة) رواه مسلم ، فأمر ﷺ بالحصى فلا يجوز العدول عنه والأحاديث المطلقة محمولة على هذا المعنى . اهـ .

(فرع) مَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ بِنَفْسِهِ لِمَرَضٍ (١) أَوْ حَبْسٍ (٢) يَسْتَتِيبُ (٣) مَنْ يَرْمِي عَنْهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنَاولَ النَّائِبَ الْحَصَى إِنْ قَدَرَ وَ يُكَبِّرُ هُوَ (٤) وَأَمَّا تَجَوُّزُ النَّيَابَةِ لِعَاجِزٍ بِعِلَّةٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الرَّمْيِ (٥) وَلَا يَمْنَعُ زَوَالُهَا بَعْدَهُ وَلَا يَصَحُّ رَمْيُ النَّائِبِ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ إِلَّا بَعْدَ رَمْيِهِ عَنْ نَفْسِهِ (٦)

(١) كإغماء

(٢) أى فى غير دين يقدر على وفائه ولو يَحَقُّ كَانَ حَبْسٌ فى قود لصغير حتى يبلغ فالحبس بحق فى غير صورة الدين المذكور لا يمنع الاستنابة . (فإن قيل) أن المحصر اذا حبس بحق لا يتحلل ، وهنا اذا حبس بحق له ان يستتیب فى رمى الجمار . (اجيب) بأن الرمی أسهل من التحلل فسومح فيه .

(٣) أى وجوباً وقت الرمی لاقبله فلا يستتیب فى رمی التشريق إلا بعد زوال يوم فيوم الى آخر الأيام . وقوله (من يرمى عنه) قال فى المجموع : (فرع) : قال أصحابنا وينبغي أن يستتیب العاجز حلالاً أو مَنْ قد رمى عن نفسه اهـ وقال فى « مفيد الأنام » للشيخ ابن جاسر الحنبلى رحمه الله : (فائدة) ذكر الأصحاب أنه لا يعتد برمى حلال ومرادهم بذلك والله أعلم مَنْ لم يحج فى تلك السنة التى رمى فيها لأنه غير متلبس بتلك العبادة فلم يكن صالحاً لأدائها عن نفسه فعن غيره من باب أولى والله اعلم .

(٤) أى المستتیب عند الاستنابة وإعطاء الأحجار للنائب ، وهذا التكبير غير التكبير المشروع عند الرمی .

(٥) أى وقت أداء الرمی بأن يغلب على ظنه بمعرفة نفسه أو إخبار طبيب بامتداد المانع الى آخره ، فمتى ظن القدرة ولو فى اليوم الثالث امتنعت الاستنابة لأن أيام التشريق كيوم واحد إذ لا يفوت وقت الأداء إلا بانقضائها كلها .

(٦) قال فى الحاشية أى رمى جميع اليوم فلو رمى الجمرة الأولى لم يصح أن يرمى عن المستتیب قبل أن يرمى الجمرتين الباقيتين عن نفسه على الأوجه عندى من احتمالين للاسنوى خلافا للزركشى حيث رجح مقابله ، قال : لأن الموالاة بين الجمرات لا تشترط وكاله أن يطوف عن غيره اذا كان قد طاف عن نفسه وبقي عليه أعمال الحج انتهى والفرق أن الطواف ركن مستقل بنفسه لا ارتباط له بما بعده فحيث فعله جاز له فعله عن غيره ، وأمّا رمى الجمرات الثلاث فواجب واحد له أجزاء كما أن الطواف كذلك فكما ليس له الطواف عن غيره مابقى عليه من طوافه شيء وإن لم تجب الموالاة فيه ، كذلك ليس له الرمی عن غيره مابقى عليه من رميه شيء ويدل لما ذكرته قولهم : من عليه رمى اليوم

فَلَوْ خَالَفَ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ (٧) كَاصِلِ الْحَجِّ وَلَوْ أَغْمَى (٨) عَلَيْهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لِغَيْرِهِ
فِي الرَّمْيِ عَنْهُ لَمْ يَجْزِ الرَّمْيُ عَنْهُ وَلَوْ أَذِنَ (٩) أَجْزَأُ الرَّمْيُ عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَ
لَوْ رَمَى النَّائِبُ ثُمَّ زَالَ غُذُرُ الْمُسْتَنْتَبِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ فَاَلْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ
لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الرَّمْيِ (١٠)

الثاني مثلاً لو رمى في اليوم الثالث لكل جمرة أربع عشرة حصاة لم يقع شيء منها عن يومه
أن الجمرات كالجمرة الواحدة وهو صريح فيما ذكرته . وبما تقرّر يعلم أنه لو استناب من
عليه رمى أول أيام التشريق في ثانيها من رمى أولها عن نفسه تخير النائب بين أن يقدم رمى
نفسه عند كل جمرة أو رمى مستنبيه لأنه قد فعل ما استناب فيه اهـ . مختصراً
أقول أما عند السادة الحنفية والمالكية والحنابلة كما في مفيد الأنام قال في لباب المناسك
وشرحه من كتب الحنفية : ولو رمى بمحصاتين إحداها عن نفسه والأخرى عن غيره جاز ،
ويكره أي لتركه السنة فإنه ينبغي أن يرمى السبع عن نفسه أولاً ثم يرميها عن غيره نيابة
اهـ . وقال في توضيح المناسك من كتب المالكية : ويستحب لمن يرمى عن غيره أن يرمى
أولاً عن نفسه ثم عمن ناب عنه . فإن رمى جمرة بتمامها أولاً عن نفسه ثم رماها عمن ناب
عنه أو العكس أجزأه ، وترك المندوب ، وهو التتابع بين الجمرات الثلاث من غير فصل
بشيء ، ولو رمى حصاة عن نفسه وحصاة عمن ناب عنه أجزأه أيضاً وترك المندوب وهو
تتابع الحصيات من غير فصل اهـ . مختصراً وقال في مفيد الأنام عن مذهب الحنابلة : وإذا
قلنا بعدم جواز رمى النائب عن مستنبيه أو الولي عن موليه قبل رميه عن نفسه فيما إذا كان
حجه فرضاً فهل إذا رمى النائب عن نفسه أو الولي عن موليه الجمرة الأولى في أيام التشريق
يجوز أن يرميها عن مستنبيه أو موليه في ذلك اليوم قبل رمى الجمرة الوسطى وجمرة العقبة
عن نفسه أو لا يجوز ؟ لم أر لأصحابنا الحنابلة كلاماً في ذلك وجواز ذلك لا يبعد فيما يظهر
لأنه رمى الجمرة الأولى عن مستنبيه أو موليه بعد رميها عن نفسه ولأنه ليس فيه إخلال
بالترتيب المشروط في رمى الجمار والمنع من القول بالجواز يحتاج إلى دليل والله أعلم اهـ .
(٧) أي وإن نوى مستنبيه أو لغا فيما إذا رمى للأولى أربع عشرة مثلاً سبعا عنه ثم سبعا
عن موكله .

(٨) أي العاجز عن الرمي .

(٩) أي في حال عجزه عن الرمي وكالاعماء الجنون والموت فلا تبطل بها الاستنابة .

(١٠) فإن قيل المعصوب تجب عليه إعادة الحج إذا برىء وهنا لإعادة على المستناب إذا
زال غدره والوقت باق . (أجيب) - كما في الحاشية - بأن الحج أصل . فاحتيط له =

(الثاني مِنَ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ بِمَنْىَ يَوْمِ النَّحْرِ ذَبْحُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَةِ)

فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ انْصَرَفَ فَتَنَزَّلَ فِي مَوْضِعٍ فِي مَنْىَ وَحَيْثُ نَزَلَ مِنْهَا جَازَ وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَقْرُبَ مِنْ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّ مَنْزِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَسَارِ مُصَلَّى الْأَمَامِ فَإِذَا نَزَلَ ذَبَحَ أَوْ نَحَرَ الْهَدْيَ (١١) إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى

(فرع) وَسَوْقُ الْهَدْيِ لِمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا (١٢) سَنَةً مُؤَكَّدَةً أَعْرَضَ أَكْثَرُ النَّاسِ أَوْكُلَهُمْ عَنْهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ هَدْيُهُ

= والرمى تابع لا يؤثر تركه في صحة الحج فخفف في أمره ومن ثم دخله الجبر ، بخلاف أصل الحج . نعم نسن له الإعادة كما في المجموع اهـ وقد أوجب الإعادة مالك رحمه الله تعالى .

(١١) الهدى في الأصل مايساق الى الحرم تقرباً الى الله تعالى من نَعَم وغيرها نذراً أو تطوعاً لكنه عند الإطلاق اسم للابل والبقر والغنم ، ومحل ذبحه الحرم بمنى فقط وزمنه يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة . هذا حكم هدى الحج وأما الهدى الذى سيق ليذبح بعد الفراغ من سعى العمرة فلايجب تأخيره الى يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة بل يذبح بعد الفراغ من سعيها بالحرم لأنه صلى الله عليه وسلم ذبح هديه في عمرة القضاء عند انقضاء سعيه بالمروة وكانت سنة سبع في ذى القعدة ، والأضحى هي مايدبح من الأنعام الابل والبقر والغنم يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة فقط في الحرم وغيره تقرباً الى الله تعالى والأفضل في الهدى والأضحى إبل ثم بقر إن أخرج كاملاً بأن ضحى ببذنة كاملة أو بقرة كاملة ثم غنم لحديث أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً (مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ) متفق عليه . ولأنّ الابل أكثر ثمناً ولحماً وأنفع للفقراء . والتفضيل المذكور هو فيما إذا قوبل الجنس بالجنس ، وإلا فسيبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة لأن الدم المراق بذبحها أكثر والقربة تزيد بحسبه وهذا قال الامامان أبو حنيفة وأحمد وقال به الامام مالك في الهدى ، وقال في الأضحى : الأفضل الضأن ثم البقر ثم البدنة لأنه ﷺ ضحى بكبشين ، ولايفعل إلا الأفضل ولو علم الله خيراً منه لفدى به الذبيح عليه السلام .

(١٢) وكذا يسن سوق الهدى لقاصد مكة ولو بغير نسك فيقلده ويشعره من بلده كمن لم يرد سفرأً وأراد إرساله لما صح عنه ﷺ أنه قلد هديه وأشعره وبعث به الى الحرم

مَعَهُ مِنَ الْمِيقَاتِ مُشْعَرًا مُقْلَدًا وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَنْذَرِ (١٣) وَإِذَا سَاقَ هَدْيًا تَطَوُّعًا أَوْ مَذْبُورًا فَإِنْ كَانَ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُقْلَدَهَا تَعْلِينَ (١٤) وَلْيَكُنْ لَهُمَا قِيَمَةٌ لِيَتَصَدَّقَ بِهِمَا وَأَنْ يُشْعِرَهَا أَيْضًا وَالْإِشْعَارُ الْإِعْلَامُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا أَنْ يَضْرِبَ صَفْحَةً سَنَامِهَا الْيَمْنَى بِحَدِيدَةٍ فَيُدْمِئُهَا وَيُلَطِّخُهَا بِالْأَبْضِ لِيَعْلَمَ مَنْ رَأَاهَا أَنَّهَا هَدْيٌ فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهَا وَإِنْ سَاقَ غَنَمًا اسْتَحَبَّ أَنْ يُقْلَدَهَا حَرْبَ الْقَرَبِ (١٥) وَهِيَ غُرَاهَا وَآذَانُهَا وَلَا يُقْلَدُهَا النَّعْلُ وَلَا يُشْعِرُهَا لِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ وَيَكُونُ تَقْلِيدُ الْجَمِيعِ وَالْإِشْعَارُ وَهِيَ مُسْتَقْبَلَةُ الْقَبْلَةِ وَالْبَدَنَةُ بَارَكَةٌ ، وَهَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَقْدُمَ الْإِشْعَارُ عَلَى التَّقْلِيدِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا يُقَدِّمُ الْإِشْعَارَ فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالثَّانِي وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَقْدِيمُ التَّقْلِيدِ (١٦) وَقَدْ

(١٣) أى والتعيين كهذا هدى أو جعلته هديا أو على أن أهديه .

(١٤) قال فى الحاشية : كأن حكمتها الإعلام بحقارة الدنيا وعدم الالتفات الى ما فيها

وأنه فى جنب الطاعة حقير . ويأتى ذلك فى حَرْبِ الْقَرَبِ الآتية اهـ

(حكم الأضحية عند الأئمة وقتها)

قال الأئمة مالك والشافعى وأحمد وصاحبنا أبى حنيفة رحمهم الله جميعا : هى سنة مؤكدة وقال الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى : هى واجبة على المقيمين من أهل الأمصار . واعتبر فى وجوبها النصاب . ويدخل وقتها عند الشافعى - كما سيأتى - بطلوع الشمس يوم النحر ومضى قَدْرُ صلاة العيد والخطبتين ، صلى الامام أو لم يصل ، وعند الثلاثة شرط صحة الأضحية أن يصلّى الإمام ويخطب إلا أن أبى حنيفة جَوَّزَ لأهل السواد التضحية اذا طلع الفجر الثانى وآخر وقتها عند الشافعى آخر أيام التشريق . وبه قال احمد فى رواية وعند مالك وأبى حنيفة إلى آخر الثانى من أيام التشريق . وبه قال أحمد فى رواية أخرى والله اعلم .

(١٥) حَرْبٌ : بضم الخاء المعجمة وفتح الراء . جمع خربة وهى عروة القربة .

(١٦) المعتمد كما فى الحاشية الأول ، ويسن أيضا أن يجللها ، ويتصدق بالجل (أقول

الجل بضم الجيم مايطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه) ويشقه عن الأسمنة إن قلت قيمته لثلا يسقط وليظهر الإشعار اهـ .

صَحَّ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ فِعْلِهِ وَالْأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ وَإِذَا قُلِّدَ النَّعَمَ وَأَشْعَرُهَا لَمْ تَصِرْ هَدِيًّا وَاجِبًا عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ (١٧) كَمَا لَوْ كَتَبَ الْوَقْفَ عَلَى بَابِ دَارِهِ ، وَاعْلَمَ أَنَّ الْأَفْضَلَ سَوَقُ الْهَدْيِ مِنْ بَلَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمِنْ طَرِيقِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مَكَّةَ أَوْ مِنْى وَصِفَاتِ الْهَدْيِ الْمُطْلَقِ كَصِفَاتِ الْأُضْحِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ وَلَا يَجْزِيءُ فِيهِمَا جَمِيعًا إِلَّا الْجَدْعُ مِنَ الضَّأْنِ أَوْ الثَّنْيُ مِنَ الْمَغْزِ أَوْ الْأَيْلُ أَوْ الْبَقَرِ وَالْجَدْعُ مِنَ الضَّأْنِ

(مذاهب العلماء رحمهم الله تعالى في الإشعار والتقليد)

قال في المجموع : مذهبنا استحباب الإشعار والتقليد في الإبل والبقر وهو مذهب مالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : الإشعار بدعة ونقل العبدري عنه أنه حرام لأنه تعذيب للحيوان ومثله ، وقد نهى الشرع عنهما .

واحتج أصحابنا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت قتلت قلائد بُدِّنَ رسول الله ﷺ بيدي ثم أشعرها وقلدها ... الحديث . وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما (قام رسول الله ﷺ بذي الخليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين) .. الحديث . وأما الجواب عن الاحتجاج بالنهي عن المثلة وعن التعذيب فهو أن ذلك عام وأحاديث الإشعار خاصة فقدمت . اهـ مختصرا . وقال أيضا : قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الإشعار في صفحة السنام اليمنى وبه قال أحمد وداود ، وقال مالك وأبو يوسف يشعرها في الصفحة اليسرى . دليلنا حديث ابن عباس السابق . وقال أيضا قد ذكرنا أن مذهبنا إشعار البقر مطلقاً ، فإن كان لها سنام أشعرت فيه ، وإلا ففى موضعه . وقال مالك : إن كان لها سنام أشعرت فيه وإلا فلا إشعار . وقال أيضا : مذهبنا تقليد الغنم - أى بعري القرب كما تقدم - للأحاديث السابقة . أقول منها حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ : (أهدى مرة غنما مقلدة) رواه مسلم بلفظه والبخارى بمعناه . وقال أبو حنيفة ومالك لا يستحب اهـ مختصرا .

(١٧) زاد في المجموع : المشهور الجديد بل يبقى سنة كما قبل الإشعار والتقليد ، وفيه قول شاذ أنه يصير واجبا كما لونه باللفظ اهـ . قال في المذهب : وفي القديم إذا أشعر بدنة أو قلدها ونوى أنها هدى أو أضحية صار هديا أو أضحية ، لأنه عليه الصلاة والسلام (أشعر بدنه وقلدها) ولم ينقل عنه أنه قال هدى ، فصارت هديا . وأخرج أبو العباس وجهها أنه يصير هديا وأضحية بمجرد النية ، ومن أصحابنا من قال إذا ذبح نوى وصار

مَالَهُ سَنَةٌ عَلَى الْأَصْحِ (١٨) وَقِيلَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَقِيلَ ثَمَانِيَّةٌ وَالشَّيْءُ مِنَ الْمَغْزِ مَالَهُ
سِتَّتَانِ (١٩) وَقِيلَ سَنَةٌ وَمِنَ الْبَقَرِ سِتَّتَانِ وَمِنَ الْإِبِلِ خُمْسُ سِنِينَ كَامِلَةٌ وَيُجْزَى
مَافُوقَ الْجَذَعِ وَالشَّيْءُ وَهُوَ أَفْضَلُ وَيُجْزَى الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَلَا يُجْزَى فِيهِمَا
مَعِيبٌ بَعِيبٌ يُؤَثَّرُ فِي نَقْصِ اللَّحْمِ تَأْثِيرًا بَيْنًا (٢٠) وَلَا يُجْزَىءُ مَا قُطِعَ مِنْ أُذُنِهِ
جُزْءٌ بَيْنَ (٢١) وَيُجْزَى الْخَصْيُ وَذَاهِبُ الْقَرْنِ (٢٢) وَالَّتِي لَا أَسْنَانَ لَهَا إِذَا لَمْ

=هديا وأضحية والصحيح هو الأول لأنه إزالة ملك يصح بالقول ، فلم يصح بغير القول مع
القدرة عليه كالوقوف والعنق ولأنه لو كتب على باب داره أنها وقف أو على فرسه أنه في
سبيل الله لم يصبر وقفا فكذلك ها هنا هـ .

قال في مفيد الانام على مذهب الامام احمد رحمه الله تعالى :- ويتعين الهدى أيضا بتقليده
النعل والعري وآذان القرب بنية كونها هديا أو إشعاره مع نية الهدى لأن الفعل مع النية يقوم
مقام اللفظ اذا كان الفعل يدل على المقصود كمن بنى مسجدا وأذن للناس في الصلاة فيه
وعند الامام أبى حنيفة رحمه الله يجب الهدى بالشراء مع النية ، وهذا القول رواية عن الامام
احمد واختارها شيخ الاسلام وهو قول الامام مالك رحمه الله تعالى قال : اذا إشتراها بنية
الأضحية وجبت كالهدي بالاشعار ا هـ .

(١٨) أو أسقط مقدم أسنانه قبلها بعد ستة أشهر من ولادته .

(١٩) ودخل في الثالثة . قال في الحاشية والأوجه أنه يجوز الرجوع في السن لإخبار البائع
اذا كان غدلا وهو من أهل الخبرة أو استنتجه ا هـ .

(٢٠) كيسير جرب وإن رجى زواله أو مرض بين أو عرج كذلك بحيث تسبقها الماشية
الى الكلاء الطيب أو عور ، وهو ذهاب نور إحدى العينين أو هزال مع ذهاب مخ أو جنون
قلل رعيًا بخلاف عمش وكى وإعشاء ا هـ حاشية

(٢١) قال في الحاشية : ليس بقيد كما في الروضة وغيرها في الأذن ومثلها كل عضو
صغير يظهر فيه النقص اليسير ، ومنه اللسان فيما يظهر فيضرب إبانة اليسير من ذلك
بخلاف ما إذا لم يبين بأن كان متديلا ، فخرج نحو الفخذ وكذا الألية والضرع فيما يظهر
فلا يضر إبانة فلقه يسيرة منه بالإضافة إليه بحيث لا يلوح النقص بها من بعد ويجزىء مخلوقة
بلا ضرع أو إلية وكذا مخلوقة بلا ذنب بخلاف مخلوقة بلا أذن سواء فقد أذناها أم إحداها
لأنه عضو لازم غالبا ولا يضر صغر أذن ورَضَ عرق البيضتين .

(٢٢) أى ومكسوره ، وإن سال الدم مالم يتعيب به لحمه ، نعم تكره التضحية بغير
أقرن لأنه صح كما في الحاشية (خير الأضحية الكبش الأقرن) (فائدة) يجزىء الهدى =

تَكُنْ هَرْكَتْ وَتَجْزِي الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ . وَالبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَالبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ
سَوَاءٌ كَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ وَاحِدٍ أَوْ أَجَانِبَ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ وَبَعْضُهُمْ
يُرِيدُ الْأَضْحِيَّةَ جَازَ (٢٣) ، وَأَفْضَلُهَا أَحْسَنُهَا وَأَسْمَنُهَا وَأَطْيَبُهَا وَأَكْمَلُهَا وَالْأَبْيَضُ

وَالأَضْحِيَّةُ بِالشَّرْقَاءِ وَهِيَ الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُنُ وَالنَّهْيُ عَنِ التَّضْحِيَّةِ بِهَا مَحْمُولٌ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ أَوْ
عَلَى مَا أَبَيَّنَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالشَّرْقِ وَإِنْ قُلَّ وَ (الْخِرْقَاءُ) وَهِيَ الْمُثْقَبَةُ أَذْنُهَا وَالْجُلْحَاءُ وَهِيَ الَّتِي
لَا قَرْنَ لَهَا وَالْعُضْبَاءُ وَهِيَ الَّتِي انْكَسَرَ قَرْنُهَا وَالْعَصْمَاءُ وَهِيَ الَّتِي انْكَسَرَ غِلَافُ قَرْنِهَا .
(تَنْبِيْهِ) لَوْ أَضْجَعُ الذَّابِحُ الْهَدْيَ أَوْ الْأَضْحِيَّةَ لِيَذْبَحَ فَحَصَلَ نَحْوُ عَوْرٍ أَوْ عَرَجٍ لَمْ يَجْزِ كَمَا
فِي الْحَاشِيَةِ .

(مذاهب الأئمة رحمهم الله تعالى في عيوب الأضحية)

قال في المجموع : أجمعوا على أن العمياء لا تجزى ، وكذا العوراء البين عورها ، والعرجاء
البين عرجها ، والمریضة البين مرضها والعجفاء (أى التى ذهب من شدة هزالها)
واختلفوا في ذاهبة القرن ومكسورته فمذهبنا أنها تجزى قال مالك إن كانت مكسورة
القرن ، وهويدي لم تجز ، وإلا فتجزئه ، وقال أحمد إن ذهب أكثر من نصف قرنها لم تجز
سواء دمت أم لا ، وإن كان دون النصف أجزأته وأما مقطوعة الأذن فمذهبنا أنها لا تجزى
سواء قطع كلها أو بعضها ، وبه قال مالك ، وقال أحمد : إن قطع أكثر من النصف لم
تجزه وإلا فتجزئه ، وقال أبو حنيفة : إن قطع أكثر من الثلث لم تجزه وقال أبو يوسف
ومحمد : إن بقى أكثر من نصف أذنها أجزأته . وأما مقطوعة بعض الألية فلا تجزى عندنا
وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة في رواية إن بقى الثلث أجزأه وفي رواية إن بقى أكثرها
أجزأت . (وأما) إذا أضجعها ليدبحها فعالجها فاعورت حال الذبح فلا تجزى . وقال أبو
حنيفة وأحمد : تجزى . والله أعلم اهـ . أقول قال العلامة ابن رشد المالكي في كتابه
(بداية المجتهد) : واختلفوا في الصكاء وهى التى خلقت بلا أذنين فمذهب مالك
والشافعي الى أنها لا تجوز ، وذهب أبو حنيفة الى أنه اذا كان خلقه جاز كالأجم اهـ . وفي
مفيد الأنام : ويجزى . ما خلق بلا اذن لان ذلك لا يخل بالمقصود اهـ .

(٢٣) أى لأن الجزء المجزى لا ينقص أجره بإرادة الشريك غير القرية وبه قال الامام أحمد وقال
الامام أبو حنيفة إن كانوا كلهم متقربين جاز . وقال الامام مالك لا يجوز الإشراف مطلقا .
كما لا يجوز في الشاة الواحدة واحتج المجوزون بحديث جابر رضى الله عنه قال (نحرنا مع
رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة) رواه مسلم . قال في المجموع وأما
قياسه على الشاة فعجب لأن الشاة انما تجزى عن واحد والله أعلم

أَفْضَلُ (٢٤) مِنَ الْأَغْبَرِ وَالْأَغْبَرُ (٢٥) أَفْضَلُ مِنَ الْأَبْلَقِ (٢٦) وَالْأَبْلَقُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَسْوَدِ .

(وَاعْلَمْ) أَنَّ الشَّاةَ أَفْضَلُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ بِسَبْعِ بَدَنَةٍ (٢٧) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَشَاةٌ جَيِّدَةٌ سَمِينَةٌ أَفْضَلُ مِنْ شَاتَيْنِ بِقِيَمَتِهَا بِخِلَافِ الْعَتَقِ فَإِنَّ عَتَقَ عَبْدَيْنِ خَسِيسَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ عَتَقَ عَبْدَ نَفْسٍ بِقِيَمَتِهِمَا وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْغَرَضَ فِي الْأَضْحِيَةِ طِيبُ الْمَأْكُولِ وَفِي الْعَتَقِ التَّخْلِصُ مِنَ الرِّقِّ

(٢٤) لما رواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ (دم الشاة البيضاء عند الله أزكى من دم السوداءين) .

(٢٥) قال في الحاشية : الأغبر الذي يعلو بياضه حمرة ودليل فضله ما رواه أحمد وغيره مرفوعاً (دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين ومنه يفهم أن اللون كلما بعد عن السواد ، وقرب من البياض كان أفضل ومن ثم ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين . قال الرافي وغيره تبعاً لبعض اللغويين (الأملح) الذي بياضه أغلب من سواده . وقال ابن جماعة : والمشهور في اللغة أن الملمحة بياض يخالطه سواد من غير اشتراط كون البياض أغلب .

وفي البيان عن ثعلب أن الأملح الأبيض الشديد البياض . وعليه فلا إشكال في تقديمهم البيضاء لكن اختار ابن سراقه أن الأملح الذي يأكل في سواد ويبصر فيه ويمشي فيه أفضل مطلقاً أخذاً من حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ أمر بكبش أقرن ، يطاءً في سواد ويبرك في سواد ، وينظر في سواد فأتى به ليضحى به ، الحديث . ومعنى يطاءً ويبرك وينظر في سواد أن قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود ، ويحمل عدوله ﷺ عن الأبيض إلى الأملح على الأول فقد يجاب بأنه تعسر وجوده وحكمة أفضلية الأبيض تعبد عند الإمام الشافعي رضي الله عنه وقيل لحسن منظره ، وقيل لطيب لحمه والله أعلم اهـ مختصراً .

(٢٦) أي الذي بعضه أبيض وبعضه أسود كما في شرح مسلم للنووي رحمه الله تعالى .

(٢٧) أي أو بقرة لأن إراقة الدم مقصودة في الأضحية ، والمنفرد تقرب بإراقتها كله فصار أفضل من المتقرب بسبع بدنة أو سبع بقرة لأن المضحى بالسبع لم يتقرب إلا بشرك في دم والله أعلم .

(فرع) لو نَذَرَ شاةً أَضْحِيَّةً ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ يُنْقِصُ اللَّحْمَ لَمْ يُبَالِ بِهِ بَلْ يَذْبَحُهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَيُجْزَىء . هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا (٢٨) وَشَدَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْاِسْتِرَابَاذِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فَقَالَ : عَلَيْهِ إِبْدَالُهَا بِسَلِيمَةٍ ، (٢٩) وَهَذَا ضَعِيفٌ مَرْدُودٌ ، (٣٠) وَلَوْ وَلَدَتْ الْأَضْحِيَّةُ أَوْ الْهَدْيُ الْمَنْدُورَانِ لَزِمَهُ ذَبْحُ الْوَلَدِ مَعَهَا (٣١) سَوَاءً كَانَ حَمَلًا يَوْمَ النَّذْرِ أَوْ حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَهُ (٣٢) وَلَهُ أَنْ يَرْكَبَهَا (٣٣) وَيَشْرَبَ مِنْ لَبَنِهَا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا (٣٤)

(٢٨) وبه قال الامامان مالك وأحمد وذلك لما رواه البيهقي رحمه الله تعالى عن ابن الزبير رضى الله عنهما أنه أتى في هداياه بناقة عوراء فقال (إن كان أصابها بعدما اشتريتموها فامضوها ، وإن كان أصابها قبل أن تشتروها فأبدلوها) .

(٢٩) وبه قال الامام أبو حنيفة .

(٣٠) قال في المجموع أى لأنه لم يلتزم في ذمته شيئا ، وانما التزم هذا فاذا تعيب من غير تفريط لم يلزمه شيء كما لو تلف والله اعلم .

(٣١) أى ويحرم عليه الأكل منه .

(٣٢) بهذا قال الامام احمد وذلك لما روى عن علي رضى الله عنه انه رأى رجلا يسوق بدنة ومعها ولدها فقال (لاتشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم النحر فاذبحها وولدها) ولأن النذر معنى يزيل الملك فاستتبع الولد كالباع أو العتق فيثبت له ما يثبت لأمه ، واذا لم يطق ولد الهدى المشى حمل على أمه أو غيرها الى الحرم والله اعلم . (٣٣) أى أو يعيرها لمن يركبها لإيجارتها ، وله أن يحمل عليها أيضا ويشترط في الركوب والارتكاب والحمل الإطاقة ، وعدم التضمر به ولا يجوز الركوب والحمل عليها إلا لحاجة لحديث جابر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (اركبها بالمعروف إذا أُلْجِئَتْ إليها حتى تجد ظهراً) رواه مسلم . وبه قال الامام مالك في رواية وقال الامام أحمد ومالك في رواية : له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها وقال الامام أبو حنيفة : لا يركبها إلا إن لم يجد منه بداً .

(٣٤) أى عن كفايته بحيث لا يحصل للولد ضرر وذلك لما رواه البيهقي عن علي كرم الله وجهه ورضى عنه أنه رأى رجلا يسوق بدنة ومعها ولدها فقال (: لاتشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها فإذا كان يوم النحر فاذبحها وولدها) وبه قال الامام أحمد ، وقال الامام أبو حنيفة : لا يجوز أن يشرب لبنها بل ينضح ضرعها بالماء ليخف اللبن ، فإذا حلبها تصدق =

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا صَوْفٌ لَأَمْنَفَعَهَا لَهَا فِي جَزِهِ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهَا فِي تَرْكِه لَمْ
يَجْزُ لَهُ جَزُهُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا فِي بَقَائِهِ ضَرَرٌ جَارَ لَهُ جَزُهُ وَيَتَنَفَّعُ بِهِ (٣٥) فَلَوْ
تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ

(فرع) وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَوَلَّى ذَبْحَ هَدِيَّهِ وَأُضْحِيَّتِهِ بِنَفْسِهِ (٣٦)
وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ (٣٧) أَنْ تَسْتَيْبَ رَجُلًا يَذْبَحُ عَنْهَا وَيَتَوَلَّى ذَبْحَ
الْأُضْحِيَّةِ أَوْ الْهَدْيِ الْمَنْدُورَيْنِ أَتُهُمَا ذَبِيحَةً عَنْ هَدْيِهِ الْمَنْدُورِ أَوْ أُضْحِيَّتِهِ
الْمَنْدُورَةِ وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا تَوَى التَّقَرُّبَ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَوْ اسْتَنَابَ فِي
ذَبْحِ هَدْيِهِ وَأُضْحِيَّتِهِ جَارَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْضُرَ صَاحِبُهَا عِنْدَ الذَّبْحِ (٣٨)
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ مُسْلِمًا ذَكَرًا (٣٩) فَإِنْ اسْتَنَابَ كَافِرًا كِتَابِيًّا (٤٠) أَوْ
امْرَأَةً صَحَّ لِأَتُهُمَا مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءِ (٤١) وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ (٤٢) أُولَى

= به .. وفي شرح الزرقاني على الموطأ : وكرهه مالك في حال الاختيار ولو فضل عن ربه لأنه
نوع من الرجوع في الصدقة وليتصدق بما فضل . ومحل الكراهة حيث لا ضرر وإلا لزم إن
أضرها أو فصيلها بشره أرش النقص أو البدل إن حصل تلف .
(٣٥) أى من غير نحو بيع أخذاً مما قالوه في نظيره من اللبن وبهذا قال الإمام أحمد .
(٣٦) أى لأنه صلى الله عليه وسلم ضَحَّى بكبشين أملحين ذبحهما بيده الشريفة
وسمى وكبر ، ونحر من البدن التي أهداها في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة بيده .
(٣٧) أى والخنثى وكل من ضعف عن الذبح لنحو مرض وإن أمكنه الإتيان به ويتأكد
استحبابه للأعمى لكراهة ذكاته ولا تتركه ذكاة الحائض والنفساء وإن كانت خلاف الأولى .
(٣٨) كما رواه البيهقي عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله
عنها (قومي الى أضحيتك فأشهديها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من
ذنبك)

(٣٩) أى ففيها بباب الضحايا وما يتعلق بها من خيار المسلمين لأنهم أولى بالقيام بالقرب .
(٤٠) أى لاجوسياً ولاوثنيّاً ولا متولداً بين كتابي وغيره ولامرتداً بشرط أن يكون ذبح
الكتاني على الوجه الشرعى لعدم صحة ذبح هؤلاء .
(٤١) وإن كره توكيل الذمي عند الثلاثة ، وقال الامام مالك لا تجوز استنابة الذمي ولا
تكون أضحية .

(٤٢) أى والصبي والأعمى .

مَنْ الْكَافِرِ وَيَتَوَى صَاحِبُ الْهَدْيِ أَوْ الْأَضْحِيَّةِ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْوَكِيلِ أَوْ
عِنْدَ ذَبْحِهِ فَإِنْ قَوَّضَ إِلَى الْوَكِيلِ جَارَ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا (٤٣)
فَإِنْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّبِيِّ فِي الْعِبَادَاتِ بَلْ يَتَوَى
صَاحِبَهَا عِنْدَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ أَوْ عِنْدَ ذَبْحِهِ (٤٤)

(فرع) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوجَّهَ مَذْبَحُ الذَّيْحَةِ (٤٥) إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَنْ
يُسَمَّى (٤٦) اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ الذَّبْحِ وَيُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (٤٧) ، فَيَقُولُ بِاسْمِ اللَّهِ

(٤٣) أَى مِمِيزاً .

(٤٤) أَوْ عِنْدَ تَعْيِينِ الْأَضْحِيَّةِ وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَجَازَ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ قَبْلَهُ كَمَا فِي الصُّومِ وَلاَحَاجَةُ
لِنِيَّةِ الْوَكِيلِ بَلْ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَضْحُحٌ لَمْ يَضُرْ ، وَكَالْأَضْحِيَّةِ فِي ذَلِكَ سَائِرُ الدَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ
وَلَا يَكْفِي التَّعْيِينَ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ عَنِ النِّيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
(٤٥) أَى لِأَوَجِّهَهَا لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْاِسْتِقْبَالِ . (فَإِنْ قِيلَ) لِمَ لَمْ يَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ عِنْدَ
الذَّبْحِ كَمَا يَكْرَهُ عِنْدَ التَّبَوُّلِ أَوْ التَّغَوُّطِ بِجَمَاعٍ إِخْرَاجَ النِّجَاسَةِ جِهَتَهَا . (أَجِيبُ) حَالَةُ الذَّبْحِ
حَالَةُ عِبَادَةٍ يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَضْحِيَّةٍ وَلِذَا نَدَبَ ذِكْرَ اسْمِهِ تَعَالَى
بِخِلَافِ حَالَةِ التَّبَوُّلِ وَالتَّغَوُّطِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤٦) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : إِنْ تَرَكَ الذَّبَائِحَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا لَمْ تَوَكَّلْ
ذَبِيحَتَهُ ، وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَكَلْتَ ، وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ : إِنْ تَعَمَّدَ تَرَكَهَا لَمْ تَبَحْ ، وَإِنْ تَرَكَهَا
نَاسِيًا فِيهِ رَوَايَتَانِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَعَنِ الْمَالِكِ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ تَحِلُّ مَطْلَقًا سَوَاءَ تَرَكَهَا
عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَعِنْدَ أَصْحَابِهِ أَنَّ تَارَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا غَيْرَ مُتَأَوِّلٍ لَا تَوَكَّلْ ذَبِيحَتَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ
يَقُولُ أَنَّهَا سُنَّةٌ وَاحْتَجَّ لِمَنْ شَرَطَ التَّسْمِيَةَ بِآيَةِ (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ
لَفِسْقٌ) . وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِآيَةِ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (إِلَّا مَا
ذَكَّيْتُمْ) فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَذْكُومَ وَلَمْ يَذْكُرِ التَّسْمِيَةَ . فَإِنْ قِيلَ : لَا يَكُونُ مَذْكُومًا إِلَّا
بِالتَّسْمِيَةِ (أَجِيبُ) الذِّكَاةُ فِي اللُّغَةِ : الشَّقُّ وَالْفَتْحُ . وَقَدْ وَجَدْنَا بِآيَةِ (وَطَعَامُ الَّذِينَ
أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ) . فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى ذَبَائِحَهُمْ وَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّسْمِيَةَ . وَبِحَدِيثِ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .. قَالُوا يَارَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا حَدِيثُوا عَهْدَ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْتُونَ بِلُحْمَانِ لَا نَدْرِي
أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا فَأَكُلْ مِنْهَا ؟ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (سَمُّوْا وَكُلُوا)
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، وَبِحَدِيثِ الصَّلْتِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ فِي الْمُرَاسِيلِ
(ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ ذَكَرَ اللَّهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ) .

وَاللَّهُ أَكْبَرُ (٤٨) وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
(اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ مِنِّي) (٤٩) أَوْ يَقُولُ تَقَبَّلْ مِنْ فَلَانٍ صَاحِبِهَا (٥٠)
إِنْ كَانَ يَذْبَحُ عَنْ غَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَاجِبٌ وَهَدْيٌ تَطَوُّعٌ
فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْوَاجِبِ لِأَنَّهُ أَهَمُّ وَالثَّوَابُ فِيهِ أَكْثَرُ

(فرع) لَوْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ (٥١) بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ عَنْ مَيِّتٍ (٥٢) لَا يَقَعُ عَنْهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَاهُ الْمَيِّتُ (٥٣) وَلَا يَقَعُ عَنِ الْمُبَاشِرِ أَيْضاً لِأَنَّهُ لَمْ

وأجاب الشافعية عن الآية التي احتج بها مَنْ اشترط التسمية أن المراد ما ذُبِحَ للأصنام كما
قال تعالى في الآية الأخرى (وما ذُبِحَ على النصب وما أهل لغير الله به) ولهذا قال تعالى
(ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) وقد أجمعت الأمة على أن مَنْ أَكَلَ
متروك التسمية ليس بفاسق فوجب حملها على ما ذكرناه. ويجمع بينها وبين الآيات
السابقات مع حديث عائشة رضي الله عنها كما في المجموع.

(٤٧) قال الامامان أبو حنيفة ومالك رحمهما الله بكراهتهما عند الذبح. وقال الامام
أحمد: ليست بمشروعة.

(٤٨) لما رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سَمَى وَكَبَّرَ). هذا لفظ
البخارى. ولفظ مسلم قال: (باسم الله والله أكبر).

(٤٩) لما رواه البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما بمعناه (ليجعل أحداكم ذبيحته بينه

وبين القبلة، ثم يقول: مَنْ اللَّهِ، وإلى الله والله أكبر، اللهم منك، ولك اللهم تقبل
وما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما لما في الحديث أنه إذا ضحى قال من الله والله أكبر اللهم منك ولا
الذي قبل مني)

(٥٠) لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذبح كبشاً وقال (بسم الله

اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد) ثم ضحى به. والحنايل لك لساناً فصيلاً
وقال الامامان أبو حنيفة ومالك يكره أن يقول (اللهم منك ولك فتقبل مني) والله اعلم.

(٥١) أى من الأحياء سواء كان الْمُضْحِي عالماً أو جاهلاً.

(٥٢) أى بلا وصية منه.

(٥٣) أى لحديث على رضي الله عنه أنه كان يضحي بكبشين عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبكشين

عن نفسه. وقال (إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرني أن أضحي عنه أبداً فأنا أضحي عنه أبداً)

رواه أبو داود والترمذى والبيهقى رحمهم الله تعالى وأطلق أبو الحسن العبادى - من

الشافعية - جواز التضحية عن الميت لأنها ضرب من الصدقة، والصدقة تصح عن الميت =

يَنْوَهَا عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَعَلَهَا مَذْذُورَةً (٥٤)

(فرع) وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ وَلَا الْهَدْيِ سَوَاءَ كَانَ وَاجِباً أَوْ تَطَوُّعاً فَيَحْرُمُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ لَحْمِهَا وَجِلْدِهَا وَشَحْمِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَجْزَائِهَا فَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِجِلْدِهَا وَغَيْرِهِ مِنْ أَجْزَائِهَا (٥٥) وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعاً جَازَ الْإِنْتِفَاعُ بِجِلْدِهَا (٥٦) وَادِّخَارُ شَحْمِهَا وَبَعْضُ لَحْمِهَا

= وتتفعه وتصل إليه بالاجماع . قال القنوجي في شرح المنتهى كما في مفيد الأنام للشيخ عبد الله ابن جاسر الحنبلي : والتضحية عن ميت أفضل منها عن حيٍّ لعجزه واحتياجه للثواب اهـ . أقول : ظاهره أنَّ الحنابلة لا يشترطون أنَّ يوصى الميت بها فمذهبهم موافق لمذهب العبادي من الشافعية . وزدت في التحقيق فسألت شيخنا العلامة عبد الله بن محمد بن حميد الحنبلي ، فأجاب بقوله : الحنابلة لا يشترطون وصية الميت بها . واستدل بحديث عائشة رضي الله عنها (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ كَبْشًا وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ ضَحَى بِهِ) رواه مسلم . أقول - كما في المجموع - : الشافعية يحملون هذا الحديث على مَنْ ذبح عن نفسه أضحية ، واشترط غيره في ثوابها .

(٥٤) نذراً مطلقاً فتقع عن المضحَّى ، أما لو قيده بالذبح عن فلان ، فإنه باطل فتصير كغير المذذورة . ولو ذبح عن نفسه واشترط غيره في ثوابها جاز . وأيضاً له الذبح عنه ، وعن أهل بيته لحديث عائشة رضي الله عنها المشهور (أَنَّهُ ﷺ ذَبَحَ كَبْشًا وَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَى بِهِ) رواه مسلم .

(٥٥) لحديث على رضي الله عنه الذي رواه البخاري ومسلم بلفظه قال : أمرني رسول الله ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنِهِ فَأَقْسِمَ جَلَاهُ (بِكَسْرِ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ : هُوَ مَا يُطْرَحُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ مِنْ كِسَاءٍ وَنَحْوِهِ) وَجُلُودَهَا وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَقَالَ (نَحْنُ نَعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا) .

(٥٦) أى دون نحو بيعه وإعطائه أجرة للجزار ، بل هي على المضحَّى والمهدي كمؤنة الحصاد ، ولا يجوز أيضاً بيع جلد الأضحية والهدى ولا غيره من أجزائها لا بما ينتفع به في البيت ولا بغيره . هذا مذهب الشافعية . وبه قال مالك وأحمد ، ورواية أخرى عن أحمد أنه لا بأس في بيع الجلد والتصدق بشمنه ، وحكى عن أبي حنيفة أنه يُجُوزُ بَيْعُ الْأُضْحِيَّةِ قَبْلَ ذَبْحِهَا ، وَيَبِيعُ مَا شَاءَ مِنْهَا بَعْدَ ذَبْحِهَا وَيَتَصَدَّقُ بِشَمْنِهِ ، وَإِنْ بَاعَ جِلْدَهَا بِأَلَّةِ الْبَيْتِ جَازَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا دَلِيلُ الشَّافِعِيَّةِ حَدِيثُ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اهـ من المجموع مختصراً .

لِلأَكْلِ وَالْهَدِيَّةِ (٥٧) .

(٥٧) قال في الحاشية : انما عُبِّرَ به لأنه يجب التصدُّق في المتطوع بها بجزء يُطلق عليه الاسم من لحمها ولحم ولدها المذبوح معها ويجب كونه غير تافه أى عرفاً فيما يظهر ونيئاً وصدقة على مسلم فلا يكفى نحو قديد ، كما بحثه البلقينى وحمله غيره على ما اذا قصر بتأخيرها ولا غير لحم من نحو كرش وكبد ، ولو أكل الكل ضمن القدر الواجب . قيل شقصاً من أضحية يتصدَّق به ، وقيل يكفى شراء اللحم والتصدُّق به ، وله تأخير تفرقه عن أيام التشريق . ويجوز الادِّخار من لحوم الأضاحى حال الجذب والسعة لخبر مسلم : (ذبح رسول الله ﷺ أضحيته ثم قال لثوبان : أصْلَحْ لحم هذه . فلم أزل أُطْعِمُهُ حتى دخل المدينة) . والنهى عنه منسوخ بقوله ﷺ : (كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاثة ليتسع ذو الطَّوْلِ على من لا طَّوْلَ له ، فكلوا ما بدالكُم ، وأطعموا ، وادَّخروا) رواه مسلم وغيره . ومن أراد أن يضحي بعدد فالأفضل أن يذبح الكل يوم النحر للاتباع . وتُسَنُّ الأضحية ولو لمن معه هَدَى ، ولو مات المضحي وعنده شيء من لحم الأضحية فللوارث أكله وإهداؤه ، ولا يورث عنه وله ولاية التفرقة كمورثه . وإذا لم يطق ولد الهدى المشى حمل على أمه أو غيرها الى الحرم كما تقدم . ولا يجوز نقل الأضحية كالزكاة لتشوف المستحقين لهما بخلاف النذر والكفارة إذ لا شعور للفقراء بهما حتى تمتد أطماعهم إليهما اهـ . بتصرف . أقول هذا القول الذى عُلِّلَ ، وفَرَّقَ به المحشَّى رحمه الله تعالى عدم جواز نقل الأضحية كالزكاة . هو ما عُلِّلَ وفَرَّقَ به العلامة ابن العماد رحمه الله تعالى - كما في إعانة الطالبين - وإليك ما جاء فيها :-

(تنبيه) جَزَمَ في النهاية بحرمة نقل الأضحية . وعبارتها : ويمتنع نقلها عن بلد الأضحية كالزكاة اهـ . وكتب (ع ش) قوله : ويمتنع نقلها - أى الأضحية - مطلقاً سواء المندوبة والواجبة ، والمراد من المندوبة حرمة نقل ما يجب التصدُّق به منها وقضية قوله كالزكاة أنه يحرم النقل من داخل السور الى خارجه وعكسه اهـ . وذكر في الأسنى خلافاً في جواز النقل وعبارته من الأصل : ونقلها من بلد - أى من بلد الأضحية - الى آخر كنقل الزكاة قال في المهمات : وهذا يُشْعِرُ بترجيح منع نقلها . لكن الصحيح الجواز ، فقد صححا في قسم الصدقات جواز نقل المندوبة والأضحية فرد من أفرادها . وضعفه ابن العماد . وفَرَّقَ بأنَّ الأضحية تمتد إليها أطماع الفقراء لأنها مؤقتة بوقت كالزكاة بخلاف المندوبة . والكفارات لاشعور للفقراء بها حتى تمتد أطماعهم إليها اهـ . ثم انه عُلِمَ مما =

(فرع) في وقت ذبح الأضحية والهدي (١) الْمُتَطَوِّعَ بِهِمَا
وَالْمُنْذُورَيْنِ فَيَدْخُلُ وَقْتُهُمَا إِذَا مَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَخُطْبَتَيْنِ

= تقرر أن الممنوع نقله هو ما عين للأضحية بنذر أو جعل أو القدر الذي يجب التصديق به من اللحم في الأضحية المندوبة . وأما نقل دراهم من بلد إلى بلد أخرى ليشتري بها أضحية فيها . فهو جائز وقد وقفت على سؤال وجواب يؤيد ما ذكرناه لمفتي السادة الشافعية بمكة الحمية (وصورة السؤال : ماقولكم - دام فضلكم - هل يجوز نقل الأضحية من بلد إلى بلد آخر أم لا ؟ . وإذا قلتم بالجواز فهل هو متفق عليه عند ابن حجر والرملي أم لا ؟ .. وهل من نقل الأضحية إرسال دراهم من بلد إلى آخر ليشتري أضحية وتذبح في البلد الآخر أم لا ؟ . وهل العقيقة كالأضحية أم لا ؟ . بينوا لنا ذلك بالنص والنقل فإن المسئلة واقع فيها اختلاف كثير . ولكم الأجر والثواب) (وصورة الجواب : الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم هداية للصواب . في فتاوى العلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردي محشي شرح ابن حجر على المختصر مانصه : سئل رحمه الله تعالى : جرت عادة أهل بلد جاوى على توكيل من يشتري لهم النعم في مكة للعقيقة أو الأضحية ويذبحه في مكة . والحال أن من يعق أو يضحي عنه في بلد جاوى فهل يصح ذلك أو لا ؟ . أفئونا) .

الجواب : نعم يصح ذلك ويجوز التوكيل في شراء الأضحية والعقيقة وفي ذبحها ولو في بلد غير بلد المضحي والعاق كما أطلقوه . فقد صرح أئمتنا بجواز توكيل من تحل ذبيحته في ذبح الأضحية . وصرحوا بجواز التوكيل أو الوصية في شراء النعم وذبحها . وأنه يستحب حضور المضحي أضحيته ولا يجب . وألحقوا العقيقة في الأحكام بالأضحية إلا ما استثنى وليس هذا مما استثنوه فيكون حكمه حكم الأضحية في ذلك ، وبينوا تفاريع هذا المسئلة في كل من باب الوكالة والاجارة فراجعه) وقد كان عليه الصلاة والسلام يبعث الهدى من المدينة يذبح له بمكة . ففي الصحيحين قالت عائشة رضي الله عنها : أنا فلتت قلائد هدى رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها النبي ﷺ بيده ثم بعث بها مع أبى بكر رضي الله عنه . وبالجمل فكلام أئمتنا يفيد صحة ما ذكر تصريحنا وتلويحنا متونا وشروحا . والله اعلم . ١ . هـ ما في فتاوى العلامة الكردي المذكور . ومنه يتضح المقصود والمراد والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ ..

(١) أى لا هدى من ساقه في عمرته لينذحه عقب تحلله ، فلا يجب تأخير يوم النحر وما بعده لأنه نَحَرَ ﷺ هذيه في عمرة القضاء عند انقضاء سعيه وكانت في ذى القعدة سنة سبع من الهجرة .

مُعْتَدِلَتَيْنِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ النَّحْرِ سَوَاءَ صَلَّى الْإِمَامُ أَمْ لَمْ يُصَلِّ
 وَسَوَاءَ صَلَّى الْمُضْحِي أَمْ لَمْ يُصَلِّ وَيَتَّقَى إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ
 أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (٢) وَيَجُوزُ فِي اللَّيْلِ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ (٣) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ عَقِيبَ
 رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَةِ قَبْلَ الْحَلْقِ فَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ الْمَذْكُورَ فَإِنْ كَانَتْ
 الْأَضْحِيَّةُ أَوْ الْهَدْيُ مَنذُورَيْنِ (٤) لَزِمَهُ ذَبْحُهُمَا (٥) وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَقَدْ فَاتَ
 الْهَدْيُ وَالْأَضْحِيَّةُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ

(وَأَمَّا الدَّمَاءُ الْوَاجِبَةُ فِي الْحَجِّ) بِسَبَبِ التَّمَتُّعِ أَوْ الْقِرَانِ أَوْ اللَّبَسِ
 أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فِعْلٍ مَحْظُورٍ أَوْ تَرْكِ مَأْمُورٍ فَوَقْتُهَا مِنْ حِينَ وَجُوبِهَا
 بِوُجُودِ سَبَبِهَا (٦) وَلَا يَخْتَصُّ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَا غَيْرَهُ لَكِنْ الْأَفْضَلُ فِيمَا يَجِبُ
 مِنْهَا فِي الْحَجِّ أَنْ يَذْبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْىً فِي وَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ

(٢) أى الثلاثة . وقال الأئمة الثلاثة يختص بيوم النحر ويومين بعده ، ورواية عن أحمد
 كالشافعي كما تقدم . واشترط الأئمة الثلاثة لصحة الأضحية أن يصلي الإمام ويخطب إلا أن
 أبا حنيفة قال : يجوز لأهل القرى والبوادي أن يضحوا إذا طلع الفجر الثاني كما تقدم .
 واحتج الأئمة الثلاثة بحديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ في
 يوم النحر فقال : (إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فنحمر . فمن فعل
 ذلك فقد أصاب سنتنا . ومن ذبح قبل أن نصلي فإنما هو لحم عجله لأهل بيته ، ليس من
 النسك في شيء) رواه البخاري ومسلم . وفي روايات (قبل الصلاة) . واحتج الشافعية
 بهذه الأحاديث المذكورة . قالوا : والمراد بها التقدير بالزمان لا بفعل الصلاة ، لأن التقدير
 بالزمان أشبه بمواقيت الصلاة وغيرها ، ولأنه أضبط للناس في الأمصار والقرى والبوادي .
 (٣) وبه قال أبو حنيفة . وهو الأصح عن أحمد وقال مالك : لا يجزئه الذبح ليلاً بل تكون
 شاة لحم ، وهي رواية عن أحمد .

(٤) مثلهما كما في المجموع والحاشية ماله قال : جعلت هذه أضحية أو نحوه .
 (٥) أى قضاء . وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا تقضى وتسقط .
 (٦) قد يجوز تقديم بعضها على أحد سببه كدم التمتع فإنه وجب بسببين : فراغ العمرة ،
 والإحرام بالحج . فيجوز إراقتها بعد فراغها خلافاً للأئمة الثلاثة رحمنا الله وإياهم والمسلمين
 آمين فعندهم : لا يجوز إراقتها إلا بعد صلاة عيد النحر بمنى وهو الأفضل عند الشافعية .

(فروع) السُّنَّةُ فِي الْبَقَرِ وَالْعَنَمِ (٧) الذَّبْحُ مُضْجَعَةً عَلَى جَنْبِهَا
الْأَيْسَرِ (٨) مُسْتَقْبَلَةً (٩) وَفِي الْإِلِيلِ النَّحْرُ وَهُوَ أَنْ يَطْعَنَهَا بِسِكِّينٍ أَوْ حَرَبَةٍ أَوْ

(٧) أى ونحوها كالخيل والحمر الوحشية .

(٨) يسن أيضا كما في الحاشية أن يشد قوائمها الا الرجل اليمنى لتستريح بتحريكها .

(٩) أى القبلة لحديث عائشة رضى الله عنها أن النبی ﷺ قال (ضَحُّوا وَطَيِّبُوا أَنْفُسَكُمْ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَسْتَقْبِلُ بِذِيحَتِهِ الْقِبْلَةَ إِلَّا كَانَ دَمُهَا وَفَرْثُهَا وَصُوفُهَا حَسَنَاتٍ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) رواه البيهقي رحمه الله تعالى .

(فروع) : أجمع الأئمة رحمهم الله تعالى ورحمنا معهم وجميع الأمة على أن الذكاة تصح بكل ما ينهر الدم ويحصل به القطع من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد يقطع كما يقطع السلاح المحدث ، واختلفوا في الذكاة بالسِّنِّ وَالظُّفْرِ . فقال الثلاثة : لا تصح الذكاة بهما . وقال أبو حنيفة : تصح إذا كانا منفصلين . والحزب في الزكاة قطع الحلقوم ، (هو مجرى النفس) والمرىء (هو مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم) ، ولا يجب قطع الودجين (هما عرقان في صفحتي العنق) بل يستحب عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجرىء قطع الحلقوم والمرىء وأحد الودجين وقال مالك : يجب قطع جميع الأربعة الحلقوم والمرىء والودجان ولا تحرم إبانة الرأس بالاتفاق بل تكره قبل مفارقة الروح كما يكره أيضا سلكها ، ونقلها ، وإمسакها عن الاضطراب ، ومثل ذلك كسر فقارها وقطع عضو منها ، وتحريكها ، ويسن أن تُسْقَى وَتُسَاقَ وتضجع برفق وألا تحد الشفرة ولا تذبح غيرها قبالتها . ويشترط في الذبح قطع الحلقوم والمرىء قطعاً خالصاً والحياة مستقرة . وتعرف بالحركة الشديدة بعد الذبح مع خروج الدم بتدفق فلو اختطف الرأس بنحو بندقية ، أو بقي يسير من الحلقوم أو المرىء أو قطع بعد رفع السكين مابقي بعد انتهائه الى حركة المذبوح لم يحل . ويعصى بالذبح من القفا وصفحة العنق وإدخال السكين في الأذن . فإن وصل المذبح في كلي والحياة مستقرة فقطعهما حل عند الشافعي وأبي حنيفة ، وإن لم يقطع جلدتهما ، وقال مالك وأحمد لا يحل ولا يضر عدم استقرارها بعد الشروع في القطع بأن انتهى بعد الشروع فيه الى حركة المذبوح لما ناله بسبب قطع القفا والصفحة وإدخال السكين في الأذن بخلاف ما لو تأتى في الذبح فلم يتمه حتى ذهب استقرارها لأنه مقصّر ، ولو ذبح وأخرج آخر أمعاءها مثلاً معاً لم تحل ، ولو جزّ اثنان الرقبة معاً بسكينين من القفا والحلقوم حتى التقياً فهي ميتة ، وكذا المذبوحة بسكين مسمومة بسم موح ولو جرح حيوان أو =

نُخَوِّمَهَا فِي ثَغْرَةٍ نَحْرَهَا وَهِيَ الْوَهْدَةُ الَّتِي فِي أَصْلِ الْعُنُقِ وَالْأُولَى أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً مَعْقُولَةً (١٠) فَلَوْ خَالَفَ فَتَحَرَ الْبَقَرُ وَالْغَنَمَ وَذَبَحَ الْإِبِلَ بَارَكَةً أَوْ مُضْجَعَةً جَارَ وَكَانَ تَارِكًا لِلْأَفْضَلِ .

(فرع) لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمُنْدُورِ (١١) شَيْئًا أَصْلًا وَيَجِبُ تَفْرِيقُ جَمِيعِ لَحْمِهِ (١٢) وَأَجْزَائِهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَيُهْدَى (١٣) كَمَا سَبَقَ وَالسُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ كَبِدِ ذَبِيحَتِهِ أَوْ لَحْمِهَا شَيْئًا قَبْلَ الْإِفَاضَةِ إِلَى مَكَّةَ (١٤)

=سقط عليه سقف مثلاً . فَإِنْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَذَبَحَهُ حَلًّا ، وَإِنْ عَلِمَ هَلَاكُهُ بَعْدَ زَمَنِ يَسِيرٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ شَكَّ فِي اسْتِقْرَارِهَا حَرَمَ وَلَوْ لَمْ يَصِبْهُ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ بَلْ مَرَضَ وَلَوْ بِأَكْلِهِ نَبَاتًا مَضْرًا أَوْ جَاعَ فَذَبَحَ وَقَدْ صَارَ إِلَى آخِرِ رَمَقِ حَلٍّ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ سَبَبٌ يَحَالُ الْهَلَاكُ عَلَيْهِ إِهْ حَاشِيَةٌ بِزِيَادَةِ وَاخْتِصَارِ .

(١٠) أَى الْيَسْرِ قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا لِلاتِّبَاعِ .

(١١) أَى اتِّفَاقًا بَيْنَ الْأُتَمَةِ الْأَرْبَعَةِ .

(١٢) نَيْئًا كَمَا تَقَدَّمَ .

(١٣) يَجُوزُ أَنْ يَهْدَى لَغْنَى مِنْ غَيْرِ الْوَاجِبَةِ لِأَكْلِهِ وَيُهْدَى لَا لِتَصْرِفٍ فِيهِ بِبَيْعٍ وَنُخْوَةٍ فَإِنَّهُ يَحْرَمُ عَلَى الْغْنَى ذَلِكَ كَالْمُضْحَى بِخِلَافِ الْفَقِيرِ . فَإِذَا مَلَكَ مِنَ الْوَاجِبَةِ وَغَيْرِهَا شَيْئًا جَازَ لَهُ التَّصْرِفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَنُخْوَةٍ .

(تَنْبِيْهُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ : الْأَكْلُ مِنَ أَضْحِيَةِ التَّطَوُّعِ وَهْدِيَّةُ سُنَّةٍ لَيْسَ بِوَاجِبٍ . هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبْنِ حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورِ . وَأَوْجِبَهُ بَعْضُ السَّلَفِ . وَهُوَ وَجْهٌ لَنَا . وَمِمَّنْ اسْتَحَبَّ أَنْ يَأْكُلَ ثَلَاثًا وَيَتَصَدَّقَ بِثَلَاثٍ وَيُهْدَى ثَلَاثًا ابْنُ مَسْعُودٍ وَعَطَاءٌ وَأَحْمَدُ وَاسْحَاقُ إِهْ . أَقُولُ اسْتِحْبَابَ أَكْلِ ثَلَاثٍ وَالتَّصَدَّقِ بِثَلَاثٍ وَإِهْدَاءِ ثَلَاثٍ هُوَ الْقَوْلُ الْجَدِيدُ لِلشَّافِعِيِّ فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِهِ وَالْقَدِيمُ أَكْلُ النِّصْفِ وَالتَّصَدَّقُ بِالنِّصْفِ . وَالْمَرْجَحُ التَّصَدَّقُ بِجَمِيعِهَا إِلَّا لَقَمًا يَتْرَكَ بِأَكْلِهَا لَمَّا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَأَمْرٌ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ فَجَعَلَهَا فِي قَدَرٍ فَطَبَخَتْ فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَ مِنْ مَرْقِهَا) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنَّمَا أَخَذَ بِيَضْعَةٍ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ وَشَرِبَ مِنْ مَرْقِهَا لِيَكُونَ قَدْ تَنَاوَلَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ شَيْئًا إِهْ .

(١٤) مَحَلُّهُ كَمَا أَفَادَتْهُ الْإِضَافَةُ إِنْ ذَبَحَ عَنْ نَفْسِهِ وَإِلَّا امْتَنَعَ الْأَكْلُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُنُوبِ عَنْهُ إِنْ كَانَ حَيًّا بِخِلَافِ الْمَيِّتِ الْمَوْصَى بِهَا لِتَعَذُّرِ إِذْنِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فرع) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَرَمُ كُلُّهُ مَنْحَرٌ حَيْثُ نَحَرَ مِنْهُ أَجْزَاؤُهُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (١٥) لَكِنِ السُّنَّةُ فِي الْحَجِّ (١٦) أَنْ يَنْحَرَ بِمَنْى لَأَنَّهَا مَوْضِعٌ تَحْلُلُهُ وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ وَأَفْضَلُهَا عِنْدَ الْمَرْوَةِ لِأَنَّهَا مَوْضِعٌ تَحْلُلُهُ .

(فرع) لَوْ عَطَبَ الْهَدْيُ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَعَلَ بِهِ مَا شَاءَ مِنْ بَيْعٍ وَأَكْلٍ وَغَيْرِهِمَا (١٧) وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا لِرَمِّهِ ذَبْحُهُ فَإِنْ بَرَكَهُ فَمَاتَ ضَمِنَتْهُ (١٨) وَإِذَا ذَبَحَهُ غَمَسَ التَّلْعَ (١٩) الَّتِي قَلَدَهُ بِهَا فِي دَمِهِ وَضَرَبَ بِهَا سَنَامَهُ وَتَرَكَهُ (٢٠) لِيَعْلَمَ مَنْ مَرَّ بِهِ أَنَّهُ هَدْيٌ فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ إِبَاحَةً الْأَكْلِ مِنْهُ عَلَى قَوْلِهِ أَبَحَّتْهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَهْدِيِّ وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ رِفْقَتِهِ الْأَغْنِيَاءَ وَلَا الْفُقَرَاءَ الْأَكْلَ مِنْهُ (٢١)

(١٥) الدم الواجب للإحرام كالتمتع والقران والطيب واللبس وجزاء الصيد يجب ذبحه بالحرم وصرفه الى مساكنه لقوله تعالى : (هدياً بالغ الكعبة) وهو مذهب أحمد إلا أنه استثنى فدية الأذى فتجوز في الموضع الذي حلق فيه الحرم لأن النبي ﷺ أمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديبية ولم يأمره ببيعها الى الحرم . وقال الشافعي : لا يجوز إلا في الحرم لقوله تعالى (ثم محلها الى البيت العتيق) وقال مالك كما في كتاب (رحمة الأمة) : الدم الواجب للإحرام لا يختص بمكان ا هـ . وقال ابن قدامة في مغنيه : وقال مالك وأبو حنيفة : اذا ذبحها - أى الفدية - في الحَرَمِ جاز تفرقة لحمها في الحل ا هـ .

(١٦) أى ولو للمتمتع .

(١٧) أى لأنه ملكه ولا شيء عليه في كل ذلك كما في المجموع .

(١٨) أى كما لو فرط في حفظ الودعة حتى تلفت .

(١٩) أى ان قَلَدَهُ وبقي ما قَلَدَهُ به وإلا يسن تلويث سنامه بشيء من دمه بأى طريق

أمكن . وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى جرى على الغالب كما في الحاشية .

(٢٠) أى في موضعه .

(٢١) أى لحديث مسلم بسنده عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه ﷺ كان يبعث معه

بالبدن ثم يقول : (إن عَطَبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا ثُمَّ اغْمَسَ نَعْلَهَا فِي

دمها ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمه أنت ولا أحد من أهل رفقتك) . والمراد بالرفقة =

(الثَّالِثُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنِ الْخَلْقِ) فَإِذَا
فَرَّغَ مِنَ النَّحْرِ خَلَقَ رَأْسَهُ كُلَّهُ أَوْ قَصَرَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ أَيُّهَامَا فَعَلَ
أَجْزَأَهُ (٢٢) وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ (٢٣)

(وَاعْلَمْ) أَنَّ فِي الْخَلْقِ وَ التَّقْصِيرِ قَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اسْتِبَاحَةٌ مَحْظُورٌ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنُسْكَ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أُبِيحَ
لَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُحْرَمًا كَاللِّبَاسِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَالصَّيْدِ وَغَيْرِهَا (٢٤)

= هنا على الصحيح جميع القافلة لا الرفقة الذين يخالطونه في الأكل وغيره لأن السبب الذي
منعت به الرفقة هو خوف تعطيهم إياه (فَإِنْ قِيلَ) : إذا لم يجز لأهل القافلة أكل ما
عطب وتركه في البرية للسباع فيه إضاعة للمال . (أَجِيبُ) كما في المجموع : ليس فيه
إضاعة بل العادة الغالبة أَنَّ سكان البوادي يتبعون منازل الحجيج لالتقاط ساقطة ونحوها
وقد تَأْتَى قافلة في إثر قافلة والله تعالى أعلم .

(٢٢) أى إجماعاً لقوله تعالى (مَخْلَقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمَقْصِرِينَ)

(٢٣) أى فى حق الرجل لحديث رواه مسلم والبخارى (اللهم ارحم المخلّقين) قال
فى الرابعة (والمقصرين) ، ولأنه ﷺ خلق فى حجته . ويستثنى منه كما فى الحاشية
المعتمر قرب وقت الحج كيوم عرفة بحيث لوخلق لم يسودّ رأسه قبل يوم النحر فالأفضل
له التقصير . والله اعلم .

(٢٤) وعلى هذا لا ثواب فيه ولا تعلق له بالتحلل قال أصحاب هذا القول فى الجواب عن
حديث (اللهم ارحم المخلّقين) كما فى المجموع إنما دعا لهم لتنظيفهم وإزالة التفت عنهم وهو
قول مالك وأبى ثور وأبى يوسف كما فى المجموع حكاية عن القاضى عياض رحم الله الجميع
وفى المغنى للعلامة ابن قدامة رحمه الله تعالى روايتان عن أحمد أنه نسك كالشافعى وأبى
حنيفة لقوله ﷺ (إذا رميتم وحلقتم فقد حلّ لكم كل شىء إلا النساء) والثانية إذا رمى
الجمرة فقد حلّ لقوله فى حديث أم سلمة (إذا رميتم الجمرة فقد حلّ لكم كل شىء إلا
النساء) وبهذا قال عطاء ومالك وأبو ثور فالمغنى ذكر مالكا ولم يذكر أبى يوسف والمجموع
ذكر أبى يوسف ولم يذكر مالكا .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ نُسُكٌ مَأْمُورٌ بِهِ (٢٥) وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَصِحُّ الْحُجُّ إِلَّا بِهِ وَلَا يَجْبَرُ بِدَمٍ وَلَا غَيْرِهِ وَلَا يَفُوتُ وَقْتُهُ مَا دَامَ حَيًّا كَمَا سَبَقَ لَكَ لَكِنْ أَفْضَلُ أَوْقَاتِهِ أَنْ يَكُونَ عَقِيبَ النَّحْرِ (٢٦) كَمَا ذَكَرْتَاهُ وَلَا يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بِمِنَى (٢٧) فَلَوْ فَعَلَهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ إِمَّا فِي وَطَنِهِ وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ (٢٨) جَازٌ وَلَكِنْ لَا يَزَالُ حُكْمُ الْأَحْرَامِ جَارِيًا عَلَيْهِ حَتَّى يَخْلُقَ ثُمَّ أَقْلٌ وَاجِبٌ هَذَا الْحَلْقُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ (٢٩) حَلَقًا أَوْ تَقْصِيرًا مِنْ

(٢٥) أى فيثاب عليه ويتحلل به التحلل الأول وبه قال الأئمة الثلاثة وجمهور العلماء رحمهم الله كما فى المجموع لقوله تعالى (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقتين رؤوسكم ومقصرين) فوصفهم وامتنن عليهم بذلك فدل على أنه من العبادة لا أنه استباحة محظورة ، وفى المفاضلة بدعائه ﷺ للمحلقتين ثلاثا وللمقصرين مرة دلالة على أنه نسك إذ لا مفاضلة فى المباح والله أعلم .

(٢٦) تقدم انه يدخل وقت الرمي والحلق والطواف بنصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبله . هذا على القول الصحيح القائل بأن الحلق نسك مأمور به كما تقدم ، وإلا فلا يدخل وقته إلا بفعل الرمي أو الطواف كما فى المجموع . أما وقت الحلق فى المعتمر فيدخل بفراغه من السعى . فلو جامع بعد السعى ، وقبل الحلق فعلى أن الحلق نسك فسدت عمرته لوقوع جماعه قبل التحلل . وعلى أنه ليس بنسك لم تفسد . والله اعلم .

(٢٧) للاتباع حكم تأخير الحلق كتأخير طواف الإفاضة فى كراهته عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد وعن خروجه من مكة أشد .

(٢٨) أى سواء طال زمن تأخيره أم لا . وبه قال عطاء وأبو ثور وأبو يوسف وأحمد فى رواية لأن الله تعالى بين أول وقته بقوله (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) ولم يبين آخره . فمتى أتى به أجرأه كطواف الزيارة والسعى . وعند أى حنيفة اذا خرجت أيام التشريق لزومه الحلق ، ودم ، وهى رواية عن أحمد رحم الله الجميع آمين .

(٢٩) قال فى المجموع : واحتج اصحابنا بقوله تعالى (محلقتين رؤوسكم) والمراد شعور رؤوسكم . والشعر أقله ثلاث شعرات ، ولأنه يسمى حالقا ، يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه . فجاز الاقتصار على ما يسمى حلق شعر ، وأما حلق النبي ﷺ جميع رأسه فقد أجمعنا على أنه للاستحباب ، وأنه لا يجب الاستيعاب . وأما قولهم (أى الأئمة كما سيأتى) لا يسمى حلقا بدون أكثره فباطل لأنه إنكار للحس واللغة والعرف والله =

شَعْرُ الرَّأْسِ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ يُجْزَىءُ التَّقْصِيرُ مِنْ أَطْرَافِ مَا نَزَلَ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ (٣٠) عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ وَيَقُومُ مَقَامَ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ فِي ذَلِكَ التَّنْفُّ وَالْإِخْرَاقُ وَالْأَخْذُ بِالثُّورَةِ أَوْ بِالْقَصِّ وَالْقَطْعِ بِالْأَسْنَانِ وَغَيْرِهَا وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يَقْصِّرَ الْجَمِيعُ (٣١) دَفْعَةً وَاحِدَةً فَلَوْ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ أَجْزَأَهُ وَفَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ (٣٢) وَمَنْ لَاشَعَرَ عَلَى رَأْسِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ حَلْقٌ وَلَا فِدْيَةٌ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ (٣٣) قَالَ

= اعلم (أقول) قول المصنف فيما تقدم : (فقد أجمعنا الخ) علق عليه في الحاشية بقوله واستدلال المصنف في المجموع ومن تبعه أن الإجماع قام على عدم وجوب التعميم غير صحيح لأن أحمد رضى الله عنه وغيره يقولون انه واجب على أنه يمكن تأويل عبارة المجموع بأن قوله أجمعنا المراد به إجماع الخصمين وهو لا يقتضى إجماع الكل خلافا لمن فهم منه ذلك . ا . هـ .

وقال مالك وأحمد : يجب أكثر الرأس ، وقال أبو حنيفة رُبْعُهُ ، وقال أبو يوسف نصفه احتجوا بأن النبي ﷺ حلق جميع رأسه . وقال ﷺ (لتأخذوا عني مناسككم) ، حديث صحيح سبق مرارا . قالوا ولأنه لا يسمى حالقا بدون أكثره ا هـ .

(٣٠) أى سواء ما خرج بالمد من جهة نزوله وغيره ، وإنما لم يجز المسح على الأول في الوضوء لأن المدار هنا على شعر الرأس . وهذا منه مطلقاً ، وثم على بشرته أو الشعر المنسوب اليها والخارج المذكور انقطعت نسبته عنها ا هـ . حاشية .

(٣١) أى ويثاب على ثلاث شعرات ثواب الواجب ، وعلى البقية ثواب المندوب على المعتمد .

(٣٢) هو المعتمد المصرح به في المجموع ولا فرق بين إزالة كل شعرة من الثلاث دفعة أو دفعات واحترز بقوله ثلاث شعرات عن شعرة واحدة أزالتها ثلاث مرات ولو في وقت واحد فإنه لا يجزىء كما في الحاشية . (تنبيه) من الرأس الصدغ ومحل التحذيف كما في الحاشية .

(٣٣) وبه قال مالك وأحمد قال في المجموع واحتج أصحابنا بأنه فرض تعلق بجزء من آدمى فسقط بفوات الجزء كغسل اليد في الوضوء فإنه يسقط بقطعها . (فإن قيل) الفرض هناك متعلق باليد وقد سقطت وهنا متعلق بالرأس وهو باق . (قلنا) بل الفرض متعلق بالشعر فقط ولهذا لو كان على بعض رأسه شعر دون بعض لزمه التحلق في الشعر ولا يكفيه الاقتصار على إمرار موسى على مالا شعر عليه ، ولو تعلق الفرض عليه لأجزأه . =

الشافعي رحمه الله تعالى ولو أخذ من شاربه أو شعر لحيته شيئا كان أحب إلى
ليكون قد وضع من شعره شيئا لله تعالى (٣٤) ولو كان له شعر وبرأسه علة
لا يمكنه بسبها التعرض للشعر صبر إلى الامكان ولا يفتدى ولا يسقط عنه
الحلق بخلاف من لا شعر على رأسه فإنه لا يؤمر بحلقه بعد نباته لأن النُّسك
حلق شعر يشتمل الاحرام عليه وهذا الذي ذكرناه كله فيمن لم ينذر الحلق
وأما من نذر الحلق في وقته فيلزمه حلق الجميع (٣٥) ولا يجوز (٣٦) التقصير

= وقال أبو حنيفة هذا الإمرار واجب واحتج له بحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما عنه
ﷺ قال (المحرم اذا لم يكن على رأسه شعر يمر موسى على رأسه) قال ولأنه حكم تعلق
بالرأس فاذا فقد الشعر انتقل الوجوب الى نفس الرأس كالمسح في الوضوء ولانها عبادة
تجب الكفارة بإفسادها فوجب التشبيه في افعالها كالصوم فيما اذا قامت بينة في أثناء يوم
الشك برؤية الهلال وأجاب الأولون عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف ظاهر الضعف . قال
الدار قطني وغيره : لا يصح رفعه الى النبي ﷺ وانما هو مروى موقوفا على ابن عمر رضي
الله عنهما . (قلت) وهو موقوف ضعيف أيضا ، ولو صح لحمل على النذب . والجواب
عن القياس على المسح في الوضوء من وجهين (أحدهما) أن الفرض هناك تعلق بالرأس
قال الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وهنا تعلق بالشعر كما قدمناه .

والثاني أنه إذا مسح بشعر الرأس سمي ماسحا فلزمه ، وإذا أمر موسى لا يسمى حالقا .
(وأما) عن القياس على الصوم فهو أنه المأمور بامساك جميع النهار فبقيته بعض ما تناوله
الأمر ، وهنا مأمور بإزالة الشعر ولم يبق شيء منه والله أعلم إ هـ بتصرف
(٣٤) يستأنس لقول الشافعي رضي الله تعالى عنه بما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما
أنه كان اذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه وألحق المتولى رحمه الله تعالى كما في
الحاشية بالشارب واللحية كل ما يؤمر بإزالته للفطرة ومنه تقليم الأظافر ويدل له قول ابن
المنذر رحمه الله تعالى ثبت أنه ﷺ لما حلق رأسه (قلم أظافره) قال في الحاشية ومن
لا شعر برأسه أولى بذلك إ هـ .

(٣٥) قال في الحاشية رحمه الله تعالى : محله أن يقول في نذره لله تعالى على حلق كل
رأسى أو حلق رأسى كما لو مسح رأسه في الوضوء فان قال لله على الحلق أو أن أحلق ~~والله~~
كفاه ثلاث شعرات (فان قلت) فما الفرق بين حلق رأسى والحلق مع أن كلا للعموم إذ

وَلَا النَّتْفَ وَلَا الْأَحْرَاقَ وَلَا الثُّورَةَ وَلَا الْقَصْرُ وَلَا بُدَّ فِي حَلْقِهِ مِنْ اسْتِثْصَالِ
جَمِيعِ الشَّعْرِ ، وَلَوْ لَبَدَّ رَأْسُهُ عِنْدَ الْأَحْرَامِ لَمْ يَكُنْ مُلْتَزِمًا لِلْحَلْقِ عَلَى
الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ (٣٧) وَلِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلٌ قَدِيمٌ أَنَّ التَّلِيدَ كَنَذَرِ
الْحَلْقِ (٣٨) وَالسُّنَّةُ فِي صِفَةِ الْحَلْقِ أَنَّ يَسْتَقْبِلَ الْمَخْلُوقَ الْقُبْلَةَ وَيَتَدَيَّءُ
الْحَالِقُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ فَيَخْلُقُ مِنْهُ الشَّقَّ الْأَيْمَنَ (٣٩) ثُمَّ الْأَيْسَرَ (٤٠) ثُمَّ يَخْلُقُ

الأول مفرد مضاف والثاني مفرد محلى بأل (قلت) يفرق بأن قرينة العموم في الأول لم تعارض
فأثرت بخلافها في الثاني فان أل كما تحتمل الاستغراق والجنس تحتمل الحقيقة والماهية ولا
مرجح فعملنا بأصل براءة الذمة بل العموم فيه بعيد فانه لم يربط المخلوق فكفى مسماه شعراً
إهـ

(٣٦) أى لا يجزئه عن نذره وإنما لم يجزئه لأنه لا يسمى حلقاً إذ هو استئصال الشعر
بالموسى بحيث لا يرى فيه شعراً وان لم يمعن في الاستئصال والتعبير بالموسى جرى على الغالب
وأنه يكتفى في إزالته بكل محدد يزيله ، وأما على النسك فيجزئه ويتحلل به إذ النسك إنما
هو إزالة شعر يشتمل عليه الأحرام فلا يجب عليه إعادته لكن يلزمه لفوات الوصف وهو حلق
الرأس دم كما لو نذر الحج أو العمرة مفردين فقرن أو تمتع ومنه يؤخذ أن هذا الدم كدم
التمتع .

(٣٧) أى بل يجزئه التقصير كما لو لم يلبد وبه قال أبو حنيفة ، وخبر (من لبد رأسه
للأحرام فقد وجب عليه الحلق) ضعيف والصحيح وقفه على ابن عمر رضى الله عنهما .
والتليد هو جعل نحو صمغ على الرأس يمنع من التشعث أى تفرق شعره .

(٣٨) أى فيجب الحلق لأنه لا يفعله غالباً إلا من يريد الحلق فهو كتقليد الهدى عند القائل
بوجوبه بالتقليد وبه قال مالك وأحمد ونقله القاضى عياض عن جمهور العلماء رحم الله تعالى
الجميع آمين .

(٣٩) أى جميعه من أوله إلى آخره لحديث أنس رضى الله عنه (لما فرغ من نسكه ﷺ
ناول الحالق شقه الأيمن فحلقة) رواه البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى .

(٤٠) أى كذلك يحلقه كله من أوله إلى آخره لقول أنس في تمام الحديث (ثم أعطاه شقه
الأيسر فحلقة) وقال ابو حنيفة يبدأ بالشق الأيسر على يمين الحالق قال في المجموع وهذا
منابذ لحديث أنس الذى ذكر والله أعلم .

الْباقِ (٤١) وَيُلْغُ بِالْحَلْقِ الْعَظَمَيْنِ اللَّذَيْنِ عِنْدَ مُنْتَهَى الصَّدْغَيْنِ (٤٢) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْفِنَ شَعْرَهُ (٤٣) هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الرَّجُلِ .
وَأَمَّا الْمَرْأَةُ (٤٤) فَلَا تَخْلُقُ بَلْ تُقَصِّرُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ تَقْصِيرُهَا بِقَدْرِ أُمْلَةٍ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِ رَأْسِهَا (٤٥)

(الرَّابِعُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ يَوْمَ النَّحْرِ طَوَافُ الْأَفَاضَةِ (٤٦))
وَلِهَذَا الطَّوَافُ أَسْمَاءٌ تَقْدَمُ بَيَانُهَا عِنْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَصِحُّ الْحُجُّ بِدُونِهِ فَإِذَا رَمَى وَنَحَرَ وَحَلَّقَ أَفَاضَ مِنْ مِثْنَى إِلَى مَكَّةَ وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافُ الْأَفَاضَةِ وَقَدْ سَبَقَ كَيْفِيَّةُ الطَّوَافِ وَتَقْدَمُ بَيَانُ التَّفْصِيلِ

(الدعاء عند الحل)

(٤١) (الله) أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْنَا (اللَّهُمَّ) هَذِهِ نَاصِيَتِي فَتَقَبَّلْ مِنِّي وَاغْفِرْ ذُنُوبِي (اللَّهُمَّ) اغْفِرْ لِلْمَحْلِقِينَ وَالْمُقَصِّرِينَ يَا وَاسِعَ الْغُفْرَةِ (اللَّهُمَّ) أَثْبِتْ لِي بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةً ، وَامْحَعْ عَنِّي بِهَا سَيِّئَةً وَارْفَعْ لِي بِهَا عِنْدَكَ D دَرَجَةً .

(الدعاء بعد الحل)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَى عَنِّي مَنَاسِكِي ، اللَّهُمَّ زِدْنِي إِيمَانًا وَيَقِينًا وَتَوْفِيقًا وَعِزًّا وَاغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ .

(٤٢) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ النَّصِّ لِأَنَّهُمَا مَنَابِتُ شَعْرِ الرَّأْسِ فَيَكُونُ مُسْتَوْعِبًا شَعْرَ رَأْسِهِ أَهـ .

(٤٣) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ أَيْ وَدَفَنَ الشَّعْرَ الْحَسَنَ آكِدًا لِئَلَّا يَتَخَذَ لِلْوَصْلِ وَيَسْنُ مَا ذَكَرَ لِكُلِّ مُحَلِّقٍ وَلَوْ حَلَالًا مَا عَدَا التَّكْبِيرَ وَنَحْوَهُ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالنِّسْكِ أَهـ .

(٤٤) أَيْ وَلَوْ صَغِيرَةً وَمِثْلَهَا الْخِشْيَ فَلَوْ حَلَقَتْ الْمَرْأَةُ أَجْزَاءَهَا وَكَانَتْ مَسِيئَةً لِحَدِيثِ (نَهَى النِّسَاءَ عَنِ التَّشْبِيهِ بِالرِّجَالِ) .

(٤٥) قَالَ الْمَوَارِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا تَقْطَعُ مِنْ ذَوَائِبِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ يَشِينُهَا لَكِنْ تَرْفَعُ الذَّوَائِبَ وَتَأْخُذُ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي تَحْتَهَا أَهـ

(٤٦) طَوَافُ الْأَفَاضَةِ رُكْنٌ بِالِاتِّفَاقِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)

وَالْخَلَافُ فِي أَنَّهُ يَرْمُلُ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَيَضْطَبِعُ أَمْ لَا وَوَقْتُ هَذَا
 الطَّوَافِ يَدْخُلُ بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ (٤٧)، كَمَا سَبَقَ وَيَبْقَى إِلَى آخِرِ الْعُمْرِ (٤٨)
 وَالْأَفْضَلُ فِي وَقْتِهِ أَنْ يَكُونَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ (٤٩)، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى أَيَّامِ
 التَّشْرِيقِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَتَأْخِيرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَشَدُّ كَرَاهَةً
 وَخُرُوجُهُ مِنْ مَكَّةَ بِلا طَوَافٍ أَشَدُّ كَرَاهَةً (٥٠)، وَلَوْ طَافَ لِلِوْدَاعِ وَلَمْ يَكُنْ
 طَافَ لِلْأَفَاضَةِ وَقَعَ عَنْ طَوَافِ الْأَفَاضَةِ وَلَوْ لَمْ يَطُفْ أَصْلًا لَمْ تَحُلْ لَهُ
 النِّسَاءُ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ وَمَضَتْ عَلَيْهِ سِنُونَ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا
 الطَّوَافِ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَيَكُونُ ضُحْوَةً (٥١)، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ
 الْأَعْمَالِ الثَّلَاثَةِ (٥٢)، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنْ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى » (٥٣)، وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ .

وَإِذَا طَافَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَجَبَ أَنْ يَسْعَى بَعْدَ
 طَوَافِ الْأَفَاضَةِ فَإِنْ السَّعَى رُكْنَ وَإِنْ كَانَ سَعَى لَمْ يُعْذَرْ بَلْ تُكْرَهُ إِعَادَتُهُ
 كَمَا سَبَقَ فِي فَصْلِ السَّعَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤٧) أى لمن وقف بعرفة كما مرّ ودليله أنه ﷺ (أرسل بأمر سلمة رضى الله عنها ليلة
 النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت) الحديث أخرجه أبو داود رحمه الله
 تعالى وقال أبو حنيفة أول وقته من طلوع الفجر .

(٤٨) قال أبو حنيفة آخره ثلثي أيام التشريق إله كتاب رحمة الأمة

(٤٩) أى ضحوة كما سيأتى للاتباع

(٥٠) أى ولا يلزم بتأخيره دم وبه قال أصحابا أبى حنيفة ومحمد وأبو يوسف وقال أبو حنيفة
 إن رجع إلى وطنه قبل الطواف لزمه العود للطواف فيطوف وعليه دم للتأخير . وهو الرواية
 المشهورة عن مالك ورواية عن أحمد دليل الشافعية أن الأصل عدم الدم حتى يرد الشرع به
 (٥١) أى للاتباع كما تقدم .

(٥٢) التى هى جمره العقبة ثم ذبح الهدى ثم الحلق .

(٥٣) قال فى الحاشية : قد تعارضه رواية ابن واقد عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم
 أنه ﷺ (أخره الى الليل) وحسنه الترمذى لكن أوله ابن حبان وغيره بأن ذلك وقع =

= مرتين مرة بالنهار ومرة بالليل وتؤيده رواية البيهقي عن عائشة أيضا أنه ﷺ زار مع نسائه . على أن مارواه مسلم أصح . وقوله فيه فرجع فصلى الظهر بمنى يعارضه ما فيه أيضا عن جابر أنه ﷺ (صلى الظهر بمكة) وأجاب في المجموع رحمه الله بأن الظاهر أنه ﷺ أفاض قبل الزوال ، وطاف وصلى الظهر بمكة في أول وقتها ، ثم رجع الى منى وصلى بها الظهر مرة أخرى إماماً بأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين : مرة بطائفة ، ومرة بطائفة أخرى . فروى جابر صلاته بمكة وابن عمر صلاته بمنى وهما صادقان . انتهى وذكر ابن المنذر نحو ذلك وعليه فقولهم يعود الى منى قبل صلاة الظهر ليصلى بها مشكل . إذ كان القياس أن يقولوا تسن الصلاة في مكة ومنى أو في مكة فقط لأنها أفضل وفي أول الوقت اهـ .

(تنبيه) قال في الحاشية عُلِمَ مما مرَّ أن الأعمال المشروعة يوم النحر بعد وصوله بمنى أربعة وهي الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم الطواف ، وأنه يسن ترتيبها هكذا فإن خالف جاز بلا خلاف . إلا إذا قَدِمَ الحلق على الرمي والطواف . فعلى الأصح أنه نسك ودليل ذلك ما في مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال (سمعت رسول الله ﷺ وآتاه رجل يوم النحر ، وهو واقف عند الجمرة فقال يا رسول الله : إني حلقْتُ قبل أن أرمي قال : إرم ولا حرج وآتاه آخر فقال إني ذبحت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج . وآتاه آخر فقال إني أفضت الى البيت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج . فمارأيتُه سئل عن شيء يومئذ إلا قال : افعلوا ولا حرج) . هذا لفظ رواية مسلم وهو صريح في انه لا فرق في ذلك بين الناسي والمتعمد . فترتب الجواز على عدم الشعور في روايات أخر كقول راو آخر : فمأسمعتُه سئل يومئذ عن أمر مما ينسى أو يجهل الخ من باب ذكر افراد العام ، وهو لا يخصص . فعلم الجواب عن قول ابن دقيق العيد إن مذهب أحمد من الجواز الجاهل والناسي فقط قوى من جهة الدليل (فإن قلت) روى الشيخان عن عبد الله المذكور أنه قال : فقال له رجل لم أشعر فحلقْتُ قبل أن أذبح : فقال اذبح ولا حرج . فجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج فما سئل عن شيء قدم أو أخر إلا قال : افعل ولا حرج . وهذا مقيد لما أطلقه في الرواية السابقة . (قلت) تلك فيها زيادة وليس فيها تقييد فعملنا بها إذ لا قائل بالفرق على أن القياس يعضد ما قلناه لأن الترتيب لو كان واجبا كما هو مذهب أحمد لما سقط بنحو السهو كالترتيب بين السعى والطواف اهـ . (أقول) قوله في هذا التنبيه (فعلى الأصح) أي جاز تقديم الحلق على الرمي كما جاز =

.....

= تقديم الذبيح على الحلق ، ولادم عليه . وقال أبو حنيفة اذا قدم الحلق على الذبيح لزمه دم ،
إن كان قارنا أو متمتعا ، ولا شيء على المفرد . وقال مالك : اذا قدمه على الذبيح فلا دم عليه
وإن قدمه على الرمي لزمه الدم . وقال أحمد إن قدمه على الذبيح والرمي جاهلا أو ناسيا فلا
دم ، وإن تعمد ففى وجوب الدم روايتان عنه . وعن مالك روايتان فيمن قدم طواف
الإفاضة على الرمي (احدهما) يجزئه الطواف وعليه دم . (الثانية) لا يجزئه . دليل
الشافعى الأحاديث المتقدمة فى التنبيه السابق ولم يفرق النبى ﷺ بين عالم وجاهل وناس كما
تقدم فى التنبيه والله اعلم .

﴿ فصل ﴾

لِلْحَجِّ تَحْلُلَانِ (١) أَوَّلُ وَثَانٍ يَتَعَلَّقَانِ بِثَلَاثَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْأَرْبَعَةِ وَهِيَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَلْقُ وَالطَّوْفُ مَعَ السَّعْيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى (٢) وَأَمَّا النَّحْرُ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّحْلُلِ فَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَأَيُّ اثْنَيْنِ مِنْهُمَا أَتَى بِهِمَا حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ سَوَاءً كَانَ رَمِيًّا (٣) وَحَلَقًا أَوْ رَمِيًّا وَطَوَافًا أَوْ طَوَافًا وَحَلَقًا وَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالْعَمَلِ الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثَةِ (٤)

- (١) فَإِنْ قِيلَ : ضَابِطٌ لَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ بِغَيْرِ عَذْرِ قَبْلِ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ إِلَّا حَلَقَ شَعْرَ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ ، فَانْهَ يَحِلُّ بَعْدَ حَلْقِ الرُّكْنِ أَوْ سَقُوطِهِ لِمَنْ لَاشَعْرَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى هَذَا صَارَ لِلْحَجِّ ثَلَاثُ تَحْلُلَاتٍ ، أَيْ أَوَّلُ ، وَهُوَ الْحَلْقُ فَقَطْ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فَيَحِلُّ حَلْقُ شَعْرِ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ فَقَطْ ، وَثَانٍ وَبِهِ يَحِلُّ مَا عَدَا نَحْوَ الْجَمَاعِ ، وَثَالِثٌ وَبِهِ يَحِلُّ الْجَمِيعُ (أَجِيبْ) كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ . وَقَدْ يَجِبُ عَنْ اقْتِصَارِهِمْ عَلَى تَحْلِيلَيْنِ فَقَطْ بِأَنْ شَعْرَ غَيْرِ الرَّأْسِ تَابِعٌ لَهُ لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسِهِ فَلَا مَعْنَى لِحُلِّ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَلَا يَحْسُنُ عَدُهُ مُسْتَقِلًّا أ هـ .
- (٢) إِي بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَيَعْدُ الطَّوْفُ وَالسَّعْيُ سَبَبًا وَاحِدًا مِنْ أَسْبَابِ التَّحْلُلِ فَلَوْ لَمْ يَرْمِ وَلَكِنْ طَافَ وَحَلَقَ وَلَمْ يَسْعَ لَمْ يَحْصُلِ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ السَّعْيَ كَالْجُزْءِ فَكَأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ الْمَرَاتِ مِنَ الطَّوَافِ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أ هـ بِمَجْمُوعِ .
- (٣) وَكَالرَّمَى فِيمَا ذَكَرَ بَدَلَهُ إِذَا فَاتَ وَقْتُهُ بِأَنْ خَرَجْتَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ قَبْلَهُ فَيَتَوَقَّفُ التَّحْلُلُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهِ ، سَوَاءً كَانَ دَمًا أَمْ صَوْمًا قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : وَإِنَّمَا لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحْلُلُ الْمُحْصَرِّ الْعَادِمِ لِلْهَدْيِ عَلَى بَدَلِهِ ، وَهُوَ الصَّوْمُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا تَحْلُلٌ وَاحِدٌ فَيَشُقُّ عَلَيْهِ بَقَاءُ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ ، وَمَنْ فَاتَهُ الرَّمَى يُمْكِنُهُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ فَلَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ أ هـ .
- [تَنْبِيْهُ] مَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ يَكُونُ تَحْلُلُهُ الْأَوَّلُ مُتَوَقِّفًا عَلَى الرَّمَى أَوْ الطَّوَافِ (أَيْ مَعَ السَّعْيِ كَمَا تَقَدَّمَ) وَتَحْلُلُهُ الثَّانِي مُتَوَقِّفًا عَلَيْهِمَا لِسَقُوطِ الْحَلْقِ بِهِ أ هـ حَاشِيَةٍ .
- (٤) قَدْ نَظَّمْ هَذَا بَعْضُهُمْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ :

رَمَى وَحَلَقَ مَعَ طَوَافٍ ثُبَعَا
بِالسَّعْيِ ذِي ثَلَاثَةٍ فَاسْتَمْعَا
بِاثْنَيْنِ مِنْهَا يَحْصُلُ التَّحْلُلُ
إِلَّا الْوَسْطَى وَبِالثَّلَاثِ يَحْصُلُ

هَذَا عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَارِ إِنْ قُلْنَا إِنْ الْحَلْقُ نُسْكٌ وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ
 اسْتِبَاحَةٌ مَحْظُورٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحَلُّلُ بَلْ يَحْصُلُ التَّحَلُّلَانِ بِالرَّمْيِ وَالطَّوْفِ
 وَأَيُّهُمَا بَدَأَ بِهِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ وَيَحُلُّ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ جَمِيعُ الْمُحَرَّمَاتِ
 بِالْإِحْرَامِ إِلَّا الْأَسْتِمْتَاعَ بِالنِّسَاءِ فَإِنَّهُ يَسْتَمَرُّ تَحْرِيمُ الْجَمَاعِ حَتَّى يَتَحَلَّلَ
 التَّحَلُّلَيْنِ وَكَذَا يَسْتَمَرُّ تَحْرِيمُ الْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ (٥) عَلَى الْأَصَحِّ إِذَا تَحَلَّلَ
 التَّحَلُّلَيْنِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ جَمِيعُ الْمُحَرَّمَاتِ وَصَارَ حَلَالًا وَلَكِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ
 الْمُنَاسِكَ الْمَيْثُ بِمَنْىً وَالرَّمْيُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَطَوَافُ الْوُدَاعِ (٦) أَمَّا الْعُمْرَةُ
 فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا تَحَلُّلٌ وَاحِدٌ وَهُوَ بِالطَّوْفِ وَالسَّعْيِ وَالْحَلْقِ إِنْ قُلْنَا بِالْمَذْهَبِ
 إِنَّهُ نُسْكٌ فَلَوْ جَامَعَ بَعْدَ الطَّوْفِ وَالسَّعْيِ وَقَبْلَ الْحَلْقِ فَسَدَتْ عُمْرَتُهُ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ

- (٥) أى وتحريم عقد النكاح كما فى المنهاج وغيره لحديث عائشة رضى الله عنها مرفوعا :
 (إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء) رواه أبو داود . وعنها
 أيضا (كنت أطيّب رسول الله ﷺ قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب
 فيه مسك) متفق عليه . وللنسائي (طيب رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم وحلّه بعد
 ما رمى جمره العقبة قبل ان يطوف بالبيت) قال فى مفيد الانام . وعن الامام أحمد أنه يحل
 له كل شيء إلا الوطء فى الفرج لانه أغلظ المحرمات ، ويفسد النسك بخلاف غيره وقال
 مالك لا يحل له النساء ولا الطيب ولاقتل الصيد لقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم)
 وهذا إحرام ، ومذهب الجمهور يرد هذا القول ويمنع أنه محرم وإنما بقى عليه بعض احكام
 الإحرام ، ثم ذكر الشيخ فى آخر كلامه قول بعض اصحاب الامام أحمد فقال ومشى فى
 الإقناع وشرح المنتهى وغيرهما من كتب متأخرى الأصحاب (أى أصحاب مذهب الامام
 أحمد رحم الله الجميع) على المنع من عقد النكاح بعد التحلل الأول وقبل الثانى إلخاقا
 بالوطء والمباشرة والقبلة واللمس بشهوة والله اعلم اهـ .
 (٦) قال المحشى رحمه الله : ظاهره أنه من المناسك والمعتمد عنده كالرافعى خلافة كما يأتى
 اهـ .

﴿ فصل ﴾

في أمور تُشَرَّع يوم النحر ويتعلّق به غير ما ذكرناه
 (أحدها) أنّه يُسْتَحَبُّ للحجّاج بمَنى أن يكبّروا (١) عقب صلاة الظهر (٢)
 يوم النحر وما بعدها من الصلّوات التي يُصلّونها بمَنى وآخرها الصُّبح من اليوم
 الثّالث من أيّام التّشريق (٣) وأمّا غير الحجّاج ففيهم أقوال مختلفة للعلماء
 أشهرها عندنا أنّهم كالحجّاج والأقوى أنّهم يكبرون من صلاة الصُّبح يوم
 عرفة إلى أن يُصلّوا العصر من آخر أيّام التّشريق (٤) ويكبر الحجّاج وغيرهم
 خَلْفَ الفرائض (٥) المؤدّة والمَقْضِيّة وخَلْفَ التّوافل وخَلْفَ صلاة الجنّازة على

(١) أى التكبير المقيّد بالصلوات .

(٢) أى لأنّه قبلها مشغول بالتلبية ولايقطعها إلا عند رمى أول حصاة من جمرة العقبة .
 وهذا لمن لم يكن قد دفع من مزدلفة بعد نصف الليل ، ورمى جمرة العقبة قبل الفجر . أما
 هو فيقطع التلبية من رمى أول حصاة من جمرة العقبة ويكبر من بعد صلاة الصبح يوم
 النحر .

(٣) هو مذهب مالك ومذهب أحمد وصاحبى أبى حنيفة من صبح يوم عرفة الى العصر
 من آخر التّشريق . ومذهب أبى حنيفة من صبح يوم عرفة الى عصر يوم النحر .
 دليل التحديد بالظهر والصبح : ما أخرجه الطبرانى رحمه الله تعالى أنّه ﷺ كبر في أيّام
 التّشريق من صلاة الظهر يوم النحر حتى خرج من منى . قال فى الحاشية : فيه ضعف
 لكن وثقة ابن حبان رحم الله الجميع آمين .

(٤) هذا صريح فى أنّ ابتداء التكبير لايدخل بالفجر بل بالفراغ من صلاة الصبح وفى أنّ
 انتهاءه لايستمر للغروب من آخر أيّام التّشريق بل للفراغ من صلاة العصر وحينئذ فيختلف
 وقت الابتداء والانتفاء باختلاف أحوال المصلين . وهذا هو المذهب كما بينه المحشى فى شرح
 الإرشاد .

(٥) من الفرائض : المنذورة .

(مذاهب الأئمة فى التكبير خلف النوافل فى هذه الأيام)

قال فى المجموع مذهبا : استحبابه . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لايكبر لأنّه تابع .
 فلم يشرع كالأذان . ودليلنا ان التكبير شعار الصلاة والفرض والنفل فى الشعار سواء اهـ
 مختصرا .

الأصحّ وسواء في استِخْبَابِ التَّكْبِيرِ الْمَسَافِرُ وَالْحَاضِرُ وَالْمُصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ
وَمُنْفَرِدٌ وَالصَّحِيحُ وَالْمَرِيضُ وَالتَّكْبِيرُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
وَيُكْرَرُ هَذَا مَائِيسِرَ لَهُ هَكَذَا نَصُّ الشَّافِعِيِّ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ قَالُوا وَإِنْ زَادَ
زِيَادَةً عَلَى هَذَا فَحَسَنٌ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ
بُكْرَةً وَأَصِيلًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ
الْكَافِرُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ (٦)

(مذاهب الأئمة في تكبير مَنْ صلي منفرداً)

قال في المجموع مذهبنَا : يسن التكبير ، وهو مذهب مالك وأبي يوسف ومحمد وجمهور
العلماء وحكاة العبدري عن العلماء كافة إلا أبا حنيفة . وحكى ابن المنذر وغيره عن أبي
حنيفة وأحمد أن المنفرد لا يكبر اهـ مختصراً .

(مذاهب الأئمة في تكبير النساء في هذه الأيام خلف الصلوات) .

قال في المجموع : مذهبنا استحبابه لهن ، وحكاة ابن المنذر عن مالك وأبي يوسف
ومحمد وأبي ثور ، وعن أبي حنيفة لا يكبرن . واستحسنه أحمد اهـ مختصراً .

(مذاهب الأئمة في تكبير المسافر) .

قال في المجموع . إنه يكبر ، وحكاة ابن المنذر عن مالك وأبي يوسف ومحمد وأحمد
وأبي ثور وقال أبو حنيفة لا يكبر اهـ .

(مذاهب الأئمة في صفة التكبير)

قال في المجموع : مذهبنا يستحب أن يكبر ثلاثاً نسقاً الله أكبر ، الله أكبر ، الله
أكبر ، وبه قال مالك ، وعن أبي حنيفة وأحمد : الله أكبر ^{الله أكبر} لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر
والله الحمد اهـ مختصراً .

(٦) يكرر الحاج هذا التكبير مائيسر ويكثر من قراءة القرآن .

وقال جماعة من أصحابنا لأبأس أن يقول ما اعتاده الناسُ اللهُ أكبر اللهُ أكبر اللهُ
أكبر اللهُ أكبر لا إله إلا اللهُ والله أكبر اللهُ أكبر اللهُ الحمدُ لله

(الثاني) يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الظُّهْرِ بِمَنْعٍ طَوَافِهِ لِلْإِفَاضَةِ
اقتداءً بِرَسُولِ اللهِ ﷺ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (٧) وَلِيَحْضُرَ خُطْبَةُ
الْإِمَامِ وَاللهُ أَعْلَمُ .

(الثالث) يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ هَذَا الْيَوْمَ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ (٨) بِمَنْعٍ
خُطْبَةً مُفْرَدَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ بِهَا الْمَبِيتَ وَالرَّمَى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالتَّنْفِرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِمَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا مَضَى لَهُمْ فِي يَوْمِهِمْ لِيَأْتِيَ بِهِ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ
أَوْ يَعِيدُهُ مَنْ فَعَلَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ هِيَ الثَّلَاثَةُ مِنْ خُطْبِ الْحَجِّ

(٧) أَيْ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ (أَفَاضَ يَوْمَ
النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنْعٍ) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
الْقَائِلِ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ فِي الرَّابِعِ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ يَوْمَ النَّحْرِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ
فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ ، وَبِاسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْعٍ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ بَعْضُ
الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللهُ بَلْ هِيَ أَفْضَلُ مِنْهَا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِلاتِّبَاعِ وَاللهُ أَعْلَمُ

(٨) قَالَ الْمَصْنِفُ فِي مَجْمُوعِهِ : هَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى وَاتَّفَقُوا
عَلَيْهِ وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ مُصَرَّحَةً بِأَنَّهَا كَانَتْ ضَحْوَةً يَوْمَ النَّحْرِ لِابْعَدِ الظُّهْرَ أَهْدَى قَالَ
الْمَحْشَى مِنْهَا رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ بِمَنْعٍ حَتَّى
ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةِ شَهْبَاءَ . وَأَجَابَ عَنْهُ الْمَصْنِفُ بِأَنَّ رَوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الصَّحِيحِ
تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، إِذْ فِيهَا أَنَّ بَعْضَ السَّائِلِينَ قَالَ : رَمِيتَ بَعْدَ مَا
أَمْسَيْتَ ، وَالْمَسَاءُ يُطْلَقُ عَلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ ، أَيْ فَقَدِمْتَ هَذِهِ لِأَنَّهَا أَصَحُّ وَأَشْهَرُ .
وَالسَّبْكِيُّ بِأَنَّهُ وَرَدَ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ يَثْرِبٍ بِتَحْتِيَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَمَثَلَتْهُ سَاكِنَةٌ
فَرَأَتْ مَكْسُورَةً فَمَوْحِدَةً فَبَاءَ النَّسَبُ أَنَّهُ حَفِظَ خُطْبَتَهُ ﷺ الْغَدَ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَهُوَ
عَلَى نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ ، وَكَانَ يَحْكِيهَا بِطَوْلِهَا ، وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَيْثُ قَالَ :
خُطِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خُطْبَتَيْنِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي وَقْعَتَيْنِ .

قال ابن جماعة بعد ان أورد أحاديث وهو مقتضى هذه الأحاديث ا هـ .

الأربع وقد سبق بيانهن ويستحب لكل واحد ممن هناك حضور الخطبة
ويغتسل لحضورها ويتطيب إن كان قد تحلل التحللين أو الأول منهما

(الرابع) اختلف العلماء في يوم الحج الأكبر فالصحيح أنه يوم
النحر (٩) لأن معظم أعمال المناسك فيه وقيل هو يوم عرفة والصواب الأول
والما قيل له الحج الأكبر من أجل قول الناس العمرة الحج الأصغر

(الفصل الثامن فيما يفعله بمنى في أيام التشريق ولياليها)

أيام التشريق هي الثلاثة بعد يوم النحر سميّت به لأن الناس يشرقون
فيها لحوم الهدايا والضحايا أى ينشرونها في الشمس ويقذّرونها (١١) وهذه
الأيام الثلاثة هي الأيام المعدودات (١٢) وأما الأيام المعلومات فهي العشر

(٩) أى لما في شرح السنة للإمام البغوى رحمه الله عن ابن عمر رضى الله عنهما وقف
النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات في الحجة التى حجها ، وقال أتدرون أى يوم هذا بمثل
معناه . وقال (هذا يوم الحج الاكبر) فطفق النبي ﷺ يقول (اللهم اشهد) وودع
الناس فقالوا هذه حجة الوداع .

(١٠) أى لقوله ﷺ (الحج عرفة) وقد تقدم الكلام عليه في الوقوف بعرفة .
(١١) أى يبيسونها

(١٢) قال في المجموع : قال صاحب البيان : اتفق العلماء على أن الأيام المعدودات هي
أيام التشريق وهي ثلاثة بعد يوم النحر ، وأما (المعلومات) فمذهبنا أنها العشر الاوائل من
ذى الحجة الى آخر يوم النحر ، وهو مذهب احمد وابن عباس . وقال مالك : هي ثلاثة
أيام يوم النحر ويومان بعده فالحادى عشر والثانى عشر عنده من المعلومات . وقال أبو
حنيفة : المعلومات : ثلاثة أيام يوم عرفة والنحر والحادى عشر . وفائدة الخلاف ان عندنا
يجوز ذبح الهدايا والضحايا في أيام التشريق كلها ، وعن مالك لايجوز في اليوم الثالث .
هذا كلام صاحب البيان ، وقال العبدى : فائدة وصفه بأنه معلوم جواز النحر فيه ،
وفائدة وصفه بأنه معدود انقطاع الرمى فيه ومذهبنا قال أحمد وداود هـ مختصرا بزيادة أقول
كما سابقا في التعليق على الرابعة عشرة من سنن الوقوف : قول العبدى رحمه الله (ومذهبنا =

الأول من ذى الحجة يوم النحر منها وهو آخرها ثم يتعلق بأيام التشريق
مسائل

(الأولى) ينبغي أن يبيت بمنى^(١٣) في لياليها وهل هذا المبيت واجب أم سنة ؟ قولان للشافعي رحمه الله تعالى أظهرهما أنه واجب والثاني سنة فإن تركه^(١٤) جبر بدم فإن قلنا المبيت واجب^(١٥) فالدم واجب وإن قلنا سنة^(١٦) فالدم سنة وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان أصحهما معظم الليل^(١٧) والثاني المعتبر أن يكون حاضراً بها عند طلوع الفجر ولو ترك المبيت في الليالي الثلاث جبرهن بدم واحد^(١٨) وإن ترك ليلة فلاصح أنه

قال احمد) لعله رواية ضعيفة فلذا لم يذكرها ابن قدامة في مغنيه عن الامام احمد وهي جواز النحر في ثالث أيام التشريق كالشافعية لأن المنصوص فيه عنه عدم الجواز كالإمامين مالك وأبي حنيفة رحم الله الجميع آمين .

(١٣) قد تقدم الكلام على حد منى في الفصل السابع في الأعمال المشروعة بمنى يوم النحر ، فراجع إن شئت

(١٤) أى ولو ناسيا . وقياسه أن الجهل هنا كالنسيان كما في الحاشية .

(١٥) هو مذهب مالك وإحدى الروايتين عن أحمد لأن النبي ﷺ رخص للعباس في ترك المبيت لأجل السقاية متفق عليه فدل على أنه لايجوز لغيره تركه ، ولأنه عليه الصلاة والسلام (بات بمنى ليالى أيام التشريق) وقد قال (خذوا عني مناسككم)

(١٦) هو مذهب الحنفية ورواية عن أحمد لأنه روى عن ابن عباس رضى الله عنهما (اذا رميت الجمرة فبت حيث شئت)

(١٧) وقد مر في الفصل الخامس في الإفاضة من عرفات - عن الحاشية وانما وجب في مبيت منى معظم الليل لأن الوارد فيه الأمر بالمبيت ، وهو لا يحصل إلا بمعظم الليل بخلاف مبيت مزدلفة وأيضا فعلة ﷺ يدل لذلك فإنهم لا يصلونها عادة إلا بعد نحو ربع الليل ومع ذلك فقد قدم الضعفة بعد نصفه فدل على عدم وجوب المعظم ومن ثم قال في المجموع اتفق اصحابنا على أنه لو دفع منها بعد النصف أجزاء ولادم اه أقول قد قلت هناك أنه قول أيضا للإمام احمد .

(١٨) هو الصحيح من مذهب أحمد ، ومذهب الحنفية لايلزمه شيء لأنهم يرون ان المبيت بمنى لأجل ان يُسهل على الحاج الرمي ، وعدم المبيت عندهم مكروه ، ومذهب =

يَجْبِرُهَا بِمُدْمِنْ طَعَامٍ (١٩) وَقِيلَ بِدِرْهِمٍ وَقِيلَ بِثُلْثِ دَمٍ .

وَإِنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ وَحَدَّهَا جَبَرَهَا بِدَمٍ (٢٠) وَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ اللَّيَالِي بِمَنَى لَزِمَهُ دَمَانِ عَلَى الْأَصَحِّ (٢١) وَعَلَى قَوْلٍ دَمٌ وَاحِدٌ هَذَا فِيمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ وَأَمَّا مَنْ تَرَكَ مَبِيتَ مُزْدَلِفَةٍ أَوْ مَنَى لِعُذْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْعُذْرُ أَقْسَامٌ أَحَدُهَا

مالك وأصحابه في الليلة الواحدة أو معظم ليلة دم . رحمهم الله الجميع ورحمنا والمسلمين والمسلمات آمين .

ومن أراد الوقوف على أدلتهم فعليه بمراجعة الجزء الخامس من أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للعلامة محمد امين الشنقيطي رحمه الله تعالى آمين .

(١٩) هذا هو الأصح عند الشافعي من الأقوال وهو رواية عن أحمد والله أعلم .

(٢٠) قال في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : والقول بأنه - يعني المبيت بمزدلفة - واجب يجبر بدم هو قول أكثر أهل العلم ، منهم مالك وأحمد وأبو حنيفة والشافعي في المشهور عنه اهـ مختصرا .

(٢١) يفهم منه انه لا يجب الدم الا إن ترك مبيت جميع ليالي منى الثلاث وهو كذلك لكن يجب الدم أيضا بالنفر في اليوم الأول أو الثاني مع ترك مبيت ليلتين لتركه جنس المبيت بمنى فيهما بخلاف من لزمه مبيت الليلة الثالثة بأن كان بمنى وقت الغروب فباتها مع تركه الليلتين قبلها فإنه لم يترك جنس مبيت منى فلا يلزمه إلا مدان فعلم أنه لا يجوز النفر الأول إلا إن بات الليلتين الأولىين أو فاته بعذر وهذا أحد شروط النفر الأول التي ستأتى ان شاء الله تعالى في التعليق على المسألة الثالثة عشرة يسقط رمى اليوم الثالث عن نفر النفر الأول إلخ فإن ترك إحدى الليلتين أو فُقِدَ واحد من الشروط امتنع النفر الاول .

(مذاهب الأئمة في المبيت بمنى ليالى أيام التشريق)

قال في أضواء البيان : مذهب أبى حنيفة هو أن عدم المبيت بمنى ليالى منى مكروه ، ولو بات بغير منى لم يلزمه شيء عند أبى حنيفة وأصحابه لأنهم يرون ان المبيت بمنى لأجل أن يسهل عليه الرمي فلم يكن من الواجبات عندهم والأصح الشافعية انه واجب ، ولا يلزم الدم عندهم الا في ترك المبيت في الليالى كلها لأنها عندهم نسك واحد ، وإن ترك المبيت في ليلة من ليالى الثلاث فالأصح فيها مُدٌّ ، وفي الليلتين مدان . ومذهب أحمد أن المبيت بمنى ليالى منى واجب فلو ترك المبيت بها في الليالى الثلاث فعليه دم على =

أهل سِقَايَةِ (٢٢) العباسِ يَجُوزُ لَهُمْ تَرْكُ الميِّتِ بِمَنَى وَيَسِيرُونَ إِلَى مَكَّةَ لاشتغالِهِمْ بِالسَّقَايَةِ سِوَا تَوَلَّى بَنُو العباسِ أَوْ غَيْرُهُمْ وَلَوْ حَدَّثَتْ سَقَايَةُ لِلْحَاجِّ فَلَلَقِيمَ بِشَأْنِهَا تَرْكُ الميِّتِ كسَقَايَةِ العباسِ

= الصحيح من مذهبه ، وعنه لاشيء عليه ، وعنه : يتصدق بشيء فإن ترك الميت في ليلة من لياليها قيل مد وقيل درهم وقيل ثلث دم وقيل دم كمذهب مالك واصحابه أن الميت ليالى منى واجب ولو بات ليلة واحدة منها أو جُلَّ ليلة وهو خارج عن منى لزمه دم لأثر ابن عباس من ترك نسكا فعليه دم ، وروى مالك في الموطأ عن نافع انه قال زعموا إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يبعث رجلاً يدخلون الناس من وراء العقبة . وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لا يبيتن أحد من الحاج ليالى منى وراء العقبة اهـ مع تصرف وزيادة .

(٢٢) سَقَايَةِ العباس رضى الله عنه بكسر السين كانت في الجاهلية حياضا من آدم يوضع في بعضها الماء العذب ، وفي بعضها نبذ الزبيب وفي بعضها ماء زمزم وتسبل للشاربين ، وأخيراً اختصر على ماء زمزم في الأسبلة المتخذة من الأبنية وكانت السقاية في يد قصي بن حكيم الملقب بكلاب ، ثم ورثها منه ابنه عبد مناف ثم ابنه هاشم ثم منه ابنه عبد المطلب ثم منه العباس رضى الله عنه ثم منه ابنه عبد الله ثم منه ابنه على ثم واحداً بعد واحد الى ان آلت الخلافة الى بنى العباس فوضعوا السقاية عند الزبيرين ثم وصلت السقاية الى بيت الرئيس من جهة جددهم لأهمهم سالم بن ياقوت المؤذن . وبيت الرئيس بيت علم من ٥ مشاهير بيوتات مكة وآخر من وصلت اليه في زماننا منهم الشيخ صالح ريس الذى تزوج ابنه (محمد) بنت شيخنا العلامة السيد علوى عباس المالكي الحسنى غفر الله لهم ولى ولكافة المسلمين والمسلمات آمين ، وكان يجلس في غرفة بئر زمزم ، وكان له الدلو البجاني فيأمر خادمه برفع ماء زمزم بواسطة هذا الدلو من البئر ويصبه في قناة سماوية تذهب به الى حياض مبنية بجانب غرفة الأغوات التى كانت بجانب غرفة بئر زمزم تسمى الأسبلة ليشرب منها مريدوا الشرب وفي عهد جلالة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله تعالى وسع المسجد ٥ الحرام وأزيل جميع ما كان في وسطه من أسبلة وغرف وغير ذلك وأصبح رفع ماء زمزم بواسطة الكهرباء وعهد أئمة المسجد الحرام في عهد الملك خالد بن عبد العزيز إلى إدارة شئون الحرمين الشريفين المكى والمدنى ، فجعلت في جميع نواحي المسجد الحرام حياضا محتمة لها صناير يوضع فيها ماء زمزم وعلى سطح الحياض أكواب الشرب ، فيأخذ الكوب مريد الشرب ويملؤه من الحوض بواسطة الصنبور أساله تعالى ان يوفق حكومتنا السنية والقائمين بشئون الرعاية لما يحبه ويرضاه .

الثاني رعاء الإبل (٢٣) يَجُوزُ لَهُمْ تَرْكُ الْمَيْتِ بُعْذَرِ الرَّغْيِ فَإِذَا رَمَى
الرَّعَاءُ وَأَهْلُ السَّقَايَةِ يَوْمَ التَّحْرِ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ فَلَهُمُ الْخُرُوجُ إِلَى الرَّغْيِ
وَالسَّقَايَةِ وَتَرْكُ الْمَيْتِ فِي لَيْالِي مَنْى (٢٤) جَمِيعَهَا وَلَهُمْ تَرْكُ الرَّمْيِ فِي الْيَوْمِ
الْأَوَّلِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَأْتُوا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ
فَيَرْمُوا عَنِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ثُمَّ عَنِ الثَّانِي ثُمَّ يَنْفِرُوا وَيَسْقُطُ عَنْهُمْ رَمَى الثَّالِثِ كَمَا
يَسْقُطُ عَنْ غَيْرِهِمْ مَنْ يَنْفِرُ (٢٥) وَمَتَى أَقَامَ الرِّعَاءُ بِمَنْى حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ
لَزِمَهُمُ الْمَيْتُ بِهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَلَوْ أَقَامَ أَهْلُ السَّقَايَةِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ
فَلَهُمُ الذَّهَابُ إِلَى السَّقَايَةِ بَعْدَ الْغُرُوبِ لِأَنْ شَغْلَهُمْ يَكُونُ لَيْلاً وَنَهَاراً

الثالث مَنْ لَهُ عُذْرٌ بِسَبَبٍ آخَرَ كَمَنْ لَهُ مَالٌ يَخَافُ ضَيَاعَهُ لَوْ اشْتَغَلَ
بِالْمَيْتِ أَوْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالٍ مَعَهُ أَوْ لَهُ مَرِيضٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَعَهُدِهِ أَوْ
يَطْلُبُ عَبْدًا أَبْقَا أَوْ يَكُونُ بِهِ مَرَضٌ يَشُقُّ مَعَهُ الْمَيْتُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَالصَّحِيحُ
أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُمْ تَرْكُ الْمَيْتِ وَلَهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ

(٢٣) رعاء بكسر الراء وبالد جمع (راع) ويجوز (رعاة) بضم الراء وهاء بعد الألف .
وقوله (إبل) أى إبل الحجاج ، وكذا إبل غيرهم ، وذكر الإبل فقط لأنها مورد النص وإلا
فراعى كل حيوان محترم كذلك ، سواء عادت منفعتة على الحجاج أم لا ، وسواء كان
الراعى مالكا أو أجيراً أو متبرعاً وشرط الراعى مطلقاً ان يتعسر عليه الإتيان بها أو يخشى
من فراقه لها ضياعاً إما بنحو سرقة أو جوع يضرها أو لا تصبر عنه عادة . أقول انتهى في
زماننا دور الإبل وأتى دور السيارات نسأل الله ان يقرب إلينا خيرها ويبعد عنا شرها آمين .
(٢٤) قال في الحاشية اى ومزدلفة لاستوائيهما في جواز ترك ميتهما في سائر الأعذار ولعل
اقتصاره على منى بعد ذكرهما أولاً لكونها محل النص ، وتلك (يعنى ليلة المزدلفة) مقيسة
عليها .

٥ (٢٥) قال في الحاشية ظاهر كلام الروضة وأصلها أنه يمتنع عليهم ترك يومين متوالين ،
وهو بالنسبة لوقت الاختيار أو مبنى على خلاف ماصححاه من بقاء وقت الرمي أداء الى
آخر التشريق - وهو مذهب أحمد - فعليه يجوز لهما كغيرهما ممن لا عذر له ترك رمى يومين
متوالين وهو بالنسبة لوقت الاختيار أو مبنى على خلاف ماصححاه من بقاء وقت الرمي =

الرابع لَوْ أَنْتَهَى لَيْلَةَ الْعِيدِ إِلَى عَرَفَاتٍ فَاشْتَعَلَ بِالْوُفُوفِ عَنْ مَبِيتٍ مُزْدَلِفَةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْمَبِيتِ الْمُتَفَرِّغُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(المسئلة الثانية) يَجِبُ أَنْ يَرْمِيَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ فَيَأْخُذُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً فَيَأْتِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ تَلَى مَسْجِدِ الْحَيْفِ وَهِيَ أَوَّلُهُنَّ مِنْ جِهَةِ عَرَفَاتٍ

أداء إلى آخر أيام التشريق وهو مذهب أحمد . فعليه يجوز لهما كغيرهما من لاعذر لهم ترك رمي يومين متواليين .

وكلاهما هنا تبعاً فيه البغوى القائل بأن المتدارك قضاء (هو مذهب مالك) وقول الزركشى الكلام هنا في ترك المبيت مع الرمي ، وثم في ترك الرمي المجرد ، أى ولا يرخص للمعذور ترك رمي يومين مع ترك المبيت لئلا يترك شعار النسك بخلاف غير المعذور فإنه لما امتنع عليه ترك المبيت جاز له تأخير يومين ^{يؤثر} بأن جواز تأخير يومين إنما هو لكون الأيام الثلاثة كالיום الواحد بالنسبة للوقت (هو مذهب أحمد كما تقدم) . فلا فرق في جواز التأخير بين المعذور وغيره وأما ترك المبيت فيختص بالمعذور فجواز ^{لل}العذر لا يقتضى خروج وقت أداء الرمي في حقه ولا يلزم من ذلك ترك شعار النسك ، لأن الشعار الأعظم هنا وهو المبيت ساقط عنه ، وأما الرمي فالتوسعة في وقته للمعذور وغيره يدل على أنه شعاره يحصل بأى وقت فعل فيه وظاهر كلامهم أنه يجوز للمعذرين وغيرهم التدارك ليلاً ونهاراً (هو مذهب الحنفية وبعض المالكية) والبعض الآخر يقول : الرمي ليلاً قضاء وهو المشهور عندهم وعند الحنابلة لا يرمى ليلاً بل يرمى بعد الزوال من العذر قبل الزوال وبعده ، وهو ظاهر وإن أفهمت عبارة البغوى خلافه لأنها مبنية على ما ذهب إليه مما مر عنه : أى من أن التدارك قضاء (هو مذهب مالك كما تقدم) اهـ . بزيادة ما بين الأقواس .

[فرع] قال في المجموع لو ترك المبيت ناسياً كان كتركه عامداً صرح به الدار

وغيره أ. هـ .

وقال فيه أيضاً (فرع) ذكر الرويانى وغيره أنه لا يرخص للرعاء في ترك رمي جمرة العقبة يوم النحر ولا في تأخير طواف الإفاضة عن يوم النحر ، فإن أخره عنه كان مكروهاً كما لو أخره غيرهم لأن الرخصة إنما وردت لهم في غير هذا اهـ أقول قال في مغنى المحتاج شرح المنهاج فقول المجموع : قال الرويانى وغيره : لا يرخص للرعاء في ترك رمي يوم النحر : أى في تأخيره محمول على أنه لا يرخص لهم في الخروج عن وقت الاختيار اهـ

وَهِيَ فِي نَفْسِ الطَّرِيقِ الْجَادَّةِ فَيَأْتِيهَا مِنْ أَسْفَلٍ مِنِّي وَيَصْعَدُ إِلَيْهَا وَيَعْلُوهَا حَتَّى يَكُونَ مَا عَنِ يَسَارِهِ أَقْلٌ مِمَّا عَنْ يَمِينِهِ^(٢٦) وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَيَكْبُرُ عَقَبَ كُلِّ حَصَاةٍ^(٢٧) كَمَا سَبَقَ فِي رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ عَنْهَا وَيَنْحَرِفُ قَلِيلًا وَيَجْعَلُهَا فِي قَفَاهُ وَيَقِفُ فِي مَوْضِعٍ لَا يُصِيبُهُ الْمُتَطَايِرُ مِنَ الْحَصَى الَّذِي يُرْمَى بِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُكْبِرُ وَيُهْلِلُ وَيُسَبِّحُ وَيَدْعُو^(٢٨) مَعَ حُضُورِ الْقَلْبِ وَخُشُوعِ الْجَوَارِحِ وَيَمْكُثُ كَذَلِكَ قَدَرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ^(٢٩) ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ وَهِيَ الْوُسْطَى وَيَصْنَعُ فِيهَا كَمَا صَنَعَ فِي الْأُولَى وَيَقِفُ لِلدَّعَاءِ كَمَا وَقَفَ فِي الْأُولَى إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَنْ يَسَارِهِ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ ذَلِكَ فِيهَا بَلْ يَتْرُكُهَا بِيَمِينٍ وَيَقِفُ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ مُنْقَطِعًا عَنْ أَنْ يُصِيبَهُ الْحَصَى ثُمَّ

(٢٦) هذا باعتبار ما كان أما الآن فقد سُوِّتِ الْأَرْضُ وليس هناك صعود ولا طلوع والحمد لله وقد جعل فوق الجمار الثلاث جسر (كوبرى) عظيم يظلل الرامين للجمار من حرِّ الشمس وتسير السيارات فوقه كما تقدم بعد إزالة جميع العقبة وإزالة أطراف الجبال التي حولها وفق الله حكومتنا السنية لما فيه خير الأمة وسعادتها آمين

(٢٧) أى لما فى حديث البخارى الذى رواه عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم عن النبى صلّى الله عليه وآله « يكبر إثر كل حصاة » .

(٢٨) (الدعاء عند الجمرات)

الله اكبر ، الله اكبر ، والله الحمد ، الله اكبر ، الله اكبر ، والله الحمد ، الله اكبر الله اكبر ، والله الحمد ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، اللهم اهدنى بالهدى ، وقنى بالتقوى ، واغفر لى فى الآخرة والأولى ، سبحانك لا اله الا أنت (اللهم) لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، اللهم إليك رغب ، ومنك رهبت ، ومن عذابك أشفقت ، فاقبل نسكى ، وأصلحه واتمه واجعله حجاجاً مبروراً وذنباً مغفوراً اللهم أعظم أجرى وارحم تضرعى ، واقبل توبتى ، وأقل عثرتى ، واستجب دعوتى ، وأعطنى سؤلئ اللهم رى تقبل منى ولا تجعلنى من المحرومين وادخلنى فى عبادك الصالحين يا أرحم الراحمين ، اللهم صل على نبيك محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(٢٩) قال فى المجموع : رواه البيهقى من فعل ابن عمر والله تعالى أعلم

يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّالِثَةَ وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ
الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا لِلدُّعَاءِ (٣٠)

(وَالْوَاجِبُ) مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَصْلُ الرَّمْيِ بِصِفَتِهِ السَّابِقَةِ فِي رَمَى جَمْرَةِ
الْعَقَبَةِ وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ بِمَا يُسَمَّى حَجَرًا وَيُسَمَّى رَمِيًّا .

(وَأَمَّا الدُّعَاءُ) وَغَيْرُهُ مِمَّا زَادَ عَلَى أَصْلِ الرَّمْيِ فَسُنَّةٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
فِي تَرْكِهِ لَكِنْ فَائِثَةُ الْفَضِيلَةِ وَيَرْمِيَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كَمَا رَمَى
فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَيَرْمِيَ فِي الثَّالِثِ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْقِرْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي .

(الثَّالِثَةُ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمْيِ (٣١)

(الرَّابِعَةُ) لَا يَصِحُّ الرَّمْيُ (٣٢) فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ

(٣٠) الترتيب على هذا النحو الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو الذي فعله صلى الله عليه وسلم
وأمر بأخذ المناسك عنه ففي صحيح البخاري رحمه الله تعالى من حديث ابن عمر رضي الله
عنهما أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاه ثم يتقدم ، حتى
يسهل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ
ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً
ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ، ثم ينصرف فيقول : هكذا
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعله (هذا الحديث نص صريح ، في الترتيب المذكور وقد قال عليه
الصلاة والسلام في حديث مسلم عن جابر رضي الله عنه (خذوا عني مناسككم) وبهذا
قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور ، وقال أبو حنيفة الترتيب المذكور سنة فإن نكس
الرمي أعاد وإن لم يعده أجزأه ولا دم عليه .

(٣١) قال بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى : الغسل لرمي الجمار وللطواف وللمبيت
بمزدلفة لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا استحسنة جمهور الأئمة لا مالك ولا أبو
حنيفة ولا أحمد وإن كان قد ذكره طائفة من متأخري أصحابه بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ثلاثة
أغسال غسل الاحرام وغسل دخول مكة وغسل يوم عرفة اهـ

(٣٢) أى الذى هو أداء هولما يأتي

وَيَبْقَى وَفَتْهُ (٣٣) إِلَى غُرُوبِهَا وَقِيلَ يَبْقَى إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

(الْخَامِسَةُ) يُسْتَحَبُّ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَنْ يُقَدَّمَ الرَّمْيَ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ (٣٤) ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّيْهَا نَصًّا عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ كُنَّا نَتَحَيَّنُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا .

(السَّادِسَةُ) الْعَدَدُ شَرْطٌ فِي الرَّمْيِ فَيَرْمِي كُلَّ يَوْمٍ إِحْدَى وَعَشْرِينَ حَصَاةً إِلَى كُلِّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ كُلُّ حَصَاةٍ بِرَمِيَّةٍ كَمَا تَقْدَمُ (٣٥)

(السَّابِعَةُ) التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ شَرْطٌ (٣٦) فَيَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ثُمَّ يَرْمِي الْوَسْطَى ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَوْ تَرَكَ حَصَاةً لَمْ يَذَرِ مِنْ أَتَيْنَ تَرَكَهَا جَعَلَهَا مِنَ الْأُولَى فَيُلْزِمُهُ أَنْ يَرْمِيَ إِلَيْهَا حَصَاةً ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ .

(٣٣) أى الإختيارى والآ فوقت أدائه ممتد إلى آخر أيام التشريق على المعتمد كما فى الحاشية ودليل الرمى بعد الزوال مارواه مسلم عن جابر رضى الله عنهما قال (رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت الشمس) وبهذا قال الأئمة الثلاثة وصاحبنا أبى حنيفة رحمهم الله تعالى ورخص أبو حنيفة رحمه الله تعالى فى الرمى يوم النفر قبل الزوال قال فى أضواء البيان : وترخيص أبى حنيفة فى الرمى يوم النفر قبل الزوال خلاف التحقيق لأنه مخالف لفعل النبى ﷺ الثابت عنه المعتضد بقوله : « لتأخذوا عنى مناسككم » ولذلك خالف أبى حنيفة فى ترخيصه المذكور صاحباه محمد وأبو يوسف فالقول بالرمى قبل الزوال أيام التشريق لا مستند له البتة مع مخالفته للسنة الثابتة عنه ﷺ ، فلا ينبغى لأحد يفعله ، والعلم عنه الله تعالى إله مختصراً

(٣٤) أى ان اتسع الوقت بحيث يبقى منه بعد الرمى ما يسع للصلاة جميعها لا قدر ركعة فقط

(٣٥) أى فى رمى جمرة العقبة والشروط التى اشترطت هناك تشترط هنا فلا تنقل .

(٣٦) كذا عند الإمامين مالك وأحمد والجمهور كما تقدم وقال أبو حنيفة الترتيب المذكور سنة فان نكس الرمى أعاد وإن لم يعده أجزأه ولا دم عليه .

(الثَّامِنَةُ) الْمُؤَالَاةُ بَيْنَ رَمَى الْجَمَرَاتِ وَرَمَيَاتِ الْجَمْرَةِ الْوَاحِدَةِ سَنَةً عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ وَاجِبَةٌ .

(التَّاسِعَةُ) إِذَا تَرَكَ شَيْئاً مِنَ الرَّمَى نَهَاراً فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَتَدَارَكُهُ فَيَرْمِيهِ لَيْلاً (٣٧) أَوْ فِيمَا بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (٣٨) سَوَاءً ، تَرَكَهُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَإِذَا تَدَارَكُهُ فِيهَا فَلَا صَحَّ أَنَّهُ أَدَاءٌ (٣٩) لَاقْضَاءٍ وَإِذَا لَمْ يَتَدَارَكُهُ حَتَّى زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي يَلِيهِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّرْتِيبُ فَيَرْمِي (٤٠) ، أَوَّلًا عَنْ الْيَوْمِ الْفَائِتِ ثُمَّ عَنْ الْحَاضِرِ وَهَكَذَا لَوْ تَرَكَ يَوْمَ الْعِيدِ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَتَدَارَكُهُ فِي اللَّيْلِ (٤١) ، وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ فَيَقْدَمُهُ عَلَى رَمَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيَكُونُ أَدَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّ

(٣٧) قد تقدم في الفصل السابع في التعليق على قول المصنف ويبقى الرمي الى غروب الشمس أن الشافعية والمالكية والحنفية كلهم يقولون يرمى ليلاً وبعض المالكية يرون الرمي ليلاً قضاء ، والحنابلة : يمتنعون الرمي ليلاً ويقولون يرمى من الغد بعد الزوال (٣٨) قال في الحاشية ولو قبل الزوال لأن جملة أيام منى بلياليها كوقت واحد بالنسبة للتأخير لا للتقديم إذ لا يجوز تقديم يوم واحد على زواله قولاً واحداً وبه قطع الجمهور وقول ابن عمر رضي الله عنهما « كنا نتحين فاذا زالت الشمس رمينا » محمول بقرينة سياقه على غير المتدارك إ هـ مختصراً

(٣٩) وكذا الحكم في رمى جمرة العقبة إذا أخرها كالحكم في رمى أيام التشريق فترمي من الغد ولا شئ عليه كما هو مذهب أحمد ومشهور مذهب الشافعي وعند أبي حنيفة إن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاثاً إلى الغد رماها وعليه لكل حصاة نصف صاع ، وإن ترك أربعاً رماها وعليه دم لأنها أكثر من نصف حصى رمى يوم النحر لجمرة العقبة والله أعلم (٤٠) أى جميع الجمرات الثلاث فلو رمى كل جمرة أربع عشرة حصاة سبعاً عن أمسه وسبعا عن يومه لغا ما عن يومه لأنه لم يكمل رمى أمسه كما مر (في رمى النائب في تعليق رمى جمرة العقبة) .

(٤١) مر الجمع بينه وبين قوله إن رمى جمرة العقبة لا يمتد تلك الليلة بأن المراد لا يمتد وقته الاختيارى .

الْمُتَدَارِكُ أَدَاءٌ لِقَضَاءِ كَانَ تَغْيِينُ كُلِّ يَوْمٍ لِلْمِقْدَارِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَقْتُ اخْتِيَارٍ
وَفَضِيلَةٍ كَأَوْقَاتِ الْاخْتِيَارِ لِلصَّلَاةِ (٤٢)

(وَأَعْلَمَ) بِأَنَّهُ يَفُوتُ كُلَّ الرَّمْيِ بِأَنْوَاعِهِ (٤٣) بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْ
غَيْرِ رَمَى وَلَا يُؤَدَّى شَيْءٌ ، مِنْهُ بَعْدَهَا لِأَدَاءِ وَلَا قَضَاءٍ وَمَتَى تَدَارَكَ فَرَمَى فِي
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَاتَتْهَا أَوْ فَاتَتْ يَوْمَ النَّحْرِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَلَوْ نَفَرَ مِنْ مَنَى يَوْمَ
النَّحْرِ أَوْ يَوْمَ الْقَرِّ (٤٤) أَوْ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ (٤٥) وَلَمْ يَرَمْ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ غُرُوبِ
الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي (٤٦) فَرَمَى أَجْزَاءَهُ وَلَادَمَ عَلَيْهِ (٤٧) وَمَتَى فَاتَ الرَّمْيُ

(٤٢) قد تقدم الكلام على هذا في تعليق رمى جمرة العقبة مع أقوال الأئمة رحمنا الله
وإياهم والمسلمين والمسلمات آمين .

(٤٣) أى رمى يوم النحر ورمى كل يوم من أيام التشريق الثلاثة

(٤٤) يوم القر هو اليوم الذى يلى يوم النحر وسمى بذلك لأن الحجاج يقرون فيه بمنى .

(٤٥) هو اليوم الذى يلى يوم القر سمي بذلك لأن بعض الحجاج ينفرون من منى فيه بعد
الزوال .

(٤٦) أى من أيام التشريق وهو يوم النفر الأول

(٤٧) أى من جهة الرمي وإن كان عليه فدية من جهة المبيت . أقول : هذا حكم مَنْ
نَفَرَ قَبْلَ وَقْتِ النَّفْرِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَرَمْ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ غُرُوبِ يَوْمِ النَّفْرِ الْأَوَّلِ ، وَتَدَارَكَ مَا عَلَيْهِ أَجْزَاءَهُ
سِوَاءَ عَادَ يَوْمَ نَفَرِهِ أَوْ ثَانِيَهُ أَوْ ثَالِثَهُ بِأَن كَانَ نَفَرَ يَوْمَ النَّحْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ مِنْ جِهَةِ
الرَّمْيِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَبِيتِ كَمَا قَدَمْنَاهُ أَمَا حُكْمُ مَنْ تَعَجَّلَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي
وَفَارَقَ مَنْى قَبْلَ غُرُوبِهِ ثُمَّ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرَمْ فَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ : وَجَمَعَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ
وَفَصَّلَهَا أَحْسَنَ تَفْصِيلٍ . وَحَاصِلُهُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّهُ تَارَةً يَنْفِرُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ الرَّمْيِ وَلَوْ
لِحَصَاةٍ وَحِينَئِذٍ فَإِنْ غَرِبَ الشَّمْسُ قَبْلَ عَوْدِهِ لَمَنَى فَاتَهُ الرَّمْيُ فَلَا يَتَدَارَكُهُ وَتَلَزَمَهُ الْفِدْيَةُ
وَلَا حُكْمَ لِمَبِيتِهِ لَوْ عَادَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَبَاتَ حَتَّى لَوْ رَمَى فِي يَوْمِ النَّفْرِ الثَّانِي لَمْ يَتَعَدَّ بِرَمِيهِ لِأَنَّهُ
بَنَفَرِهِ مَعَ عَدَمِ عَوْدِهِ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَعْرَضَ عَنْ مَنْى وَالْمَنَاسِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ فَأَقْوَالُ
(أَحَدُهَا) يَنْقُطِعُ الرَّمْيُ وَلَا يَنْفَعُهُ الْعُودُ . (ثَانِيهَا) يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْعُودُ وَالرَّمْيُ مَا لَمْ تَغْرُبْ ،
فَإِنْ غَرِبَتْ تَعَيَّنَ الدَّمُ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ عِنْدَى تَرْجِيحِهِ وَعَلَيْهِ فَإِذَا غَرِبَتْ وَهُوَ بِمَنْى لَزِمَهُ
الْمَبِيتُ وَرَمَى الْغَدَ (ثَالِثُهَا) يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الرَّجُوعِ وَالرَّمْيِ وَإِرَاقَةِ دَمٍ . (رَابِعُهَا) إِنْ عَادَ فِي

وَلَمْ يَتَدَارَكْهُ حَتَّى خَرَجَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَجَبَ عَلَيْهِ جَبْرُهُ بِالْدَّمِ فَإِنْ كَانَ
الْمَثْرُوكُ ثَلَاثَ حَصِيَّاتٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ جَمِيعَ رَمَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيَوْمَ النَّحْرِ لَزِمَهُ
دَمٌ وَاحِدٌ عَلَى الْأَصَحِّ (٤٨)، وَإِنْ تَرَكَ حَصَاةً وَاحِدَةً مِنَ الْجَمْرَةِ الْأَخِيرَةِ (٤٩)، فِي
الْيَوْمِ الْأَخِيرِ لَزِمَهُ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ عَلَى الْأَظْهَرِ (٥٠)، وَفِي حَصَائِنِ مُدَّانِ

= النفر الاول قبل الغروب فرمى لم يقع موقعه بخلاف الثاني فانه يقع موقعه وتارة ينفر قبل الزوال
وحيثنذ فان عاد قبله أيضا فلا أثر لنفره وبعد الغروب فقد انقطعت العلائق وان كان خروجه
قبل وقت الرمي أو عاد بينهما رمى واعتد برمي ، وله النفر قبل الغروب ا هـ وتارة ينفر بعد
الغروب ، وحيثنذ فلا يسقط عنه المبيت ولا رمى الغد بل يجب عليه العود ما لم تغرب شمس
آخر أيام التشريق فيما يظهر ، والفرق بينه وبين ما يأتي غير خفى على المتأمل ، فعلم مما
تقرر أن شرط نفره الجائر الذى لاتبعة عليه بعده أن ينفر فى اليوم الثانى من أيام التشريق
بعد الزوال والرمى وقبل الغروب ، وانه حيث لم يعتد بنفره قبل الغروب لايسقط عنه مبيت
الليلة الثالثة ولارمى يومها ، ثم إن عاد قبل الغروب ورمى ونفر قبله سقطا ، أو بعده فلا ،
بل يستقر الدم وإن عاد كما علم مما مرّ واقتضاه كلام الروضة ا هـ
(٤٨) قال فى الحاشية : ما ذكره فيه هو المعتمد ، وفارق ترك مبيت مزدلفة مع منى بأن
ذلك فيه ترك زمانين ومكانين وهذا فيه ترك زمانين فقط مع جواز تدارك يوم النحر فى ايام
التشريق .

(٤٩) احتترز به عما لو تركها من إحدى الجمرتين الأولىين فى أى يوم كان أو من الأخيرة
فى رمى يوم النحر على المنقول المعتمد لأن حكمه فى التدارك حكم ما بعده أو من النفر الاول
لمن لم ينفره فإنه يلزمه بتركها فى إحدى هذه الصور دم لتوجب الترتيب بين الجمرات كما مرّ
فيبطل ما بعده حتى يأتي به ا هـ حاشية

(٥٠) ذهب مالك واصحابه الى أن من أخر رمى حصاة واحدة من الجمار سواء من
العقبة أو من غيرها الى ليل ذلك اليوم يلزمه دم ، وما فوق الحصاة أخرى بذلك ، وذهب
أبو حنيفة وأصحابه الى أن الدم يلزم بترك رمى الجمرات كلها ، أو رمى يوم واحد من أيام
التشريق ، وكذلك عندهم رمى جمرة العقبة فرمى جمرة العقبة ورمى يوم من أيام التشريق
ورمى الجميع سواء عندهم يلزم فى ترك كل واحد منها دم واحد ، وما هو أكثر من نصف
رمى يوم عندهم كرمى اليوم يلزم فيه الدم فاذا ترك أربع حصيات من العقبة يوم النحر فعليه
دم كما تقدم لأنها أكثر من نصف حصى رمى يوم النحر لجمرة العقبة وكذا اذا ترك رمى =

(العاشرة) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَمْرَةُ مُجْتَمَعُ الْحَصَى (٥١) لَأَمَّا سَالٌ مِنَ الْحَصَى فَمَنْ أَصَابَ مُجْتَمَعَ الْحَصَى بِالرَّمْيِ أَجْزَأُهُ وَمَنْ أَصَابَ سَائِلَ الْحَصَى الَّذِي لَيْسَ هُوَ بِمُجْتَمَعِهِ لَمْ يُجْزِهِ وَالْمُرَادُ مُجْتَمَعُ الْحَصَى فِي مَوْضِعِهِ الْمَعْرُوفِ وَهُوَ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَوْ حَوْلَ وَرَمَى النَّاسُ فِي غَيْرِهِ وَاجْتَمَعَ فِيهِ الْحَصَى لَمْ يُجْزِهِ .

(الحادية عشرة) يَسْتَحَبُّ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مَا شِئًا (٥٢) وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ رَاكِبًا لِأَنَّهُ يَنْفِرُ فِي الثَّالِثِ عَقِبَ رَمِيهِ فَيَسْتَمِرُّ عَلَى رُكُوبِهِ .

(الثانية عشرة) يُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِكْتَارُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ (٥٣) وَأَنْ يُصَلِّيَ أَمَامَ الْمَنَارَةِ (٥٤) عِنْدَ الْأَخْجَارِ الَّتِي أَمَامَهَا فَقَدْ رَوَى

= جمرة أو أربع حصيات من جمرة أخرى فعليه دم لأنه ترك أكثر من النصف لرمى يوم من أيام التشريق ، فإن ترك أقل من نصف رمى يوم كأن ترك جمرة واحدة فلا دم عليه ولكن عليه صدقة عندهم فيلزم بكل حصاة نصف صاع من بُرٍّ أو تمر أو شعير . وقد قدمنا أن الدم يلزم عند أئمة حنيفة بفوات الرمي في يومه وليلتها التي بعده ولو رماها من الغد في أيام التشريق وخالفه في ذلك صاحباه ، وذهب أحمد إلى أن من أخر الرمي كله عن أيام التشريق لزمه دم وعنه في ترك الجمرة الواحدة دم ولا شيء عنده في الحصاة والحصاتين وعنه يتصدق بشيء ، وعنه أن في الحصاة الواحدة دمًا كقول مالك ، وعنه في ثلاث حصيات دم ، وفي الواحدة مد وفي الحصاتين مدان كالشافعي وقد تقدم والله أعلم .

(٥١) حَذَّه الْجَمَالُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ بِأَنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِ الْجَمْرَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ فَقَطْ وَهَذَا التَّحْدِيدُ مِنْ تَفْقَهُهُ وَكَأَنَّهُ قَرَّرَ بِهِ مَجْتَمَعَ الْحَصَى غَيْرَ السَّائِلِ ، وَالْمَشَاهِدَةُ تَوْيْدُهُ ، فَإِنَّ مَجْتَمَعَهُ غَالِبًا لَا يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ .

(٥٢) لَمَّا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا أَنَّهُ ﷺ (كَانَ يَرْمِي فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَا شِئًا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا)

(٥٣) الْخَيْفُ مَا انْحَدَرَ عَنْ غُلْظِ الْجَبَلِ وَارْتَفَعَ مِنْ مَسِيلِ الْمَاءِ . وَمِنْهُ سُمِّيَ مَسْجِدُ الْخَيْفِ بَنَى إِيَّاهُ الصَّحَابُ وَقَدْ جَدَّدَ هَذَا الْمَسْجِدَ وَوُسَّعَ فِيهِ زَمَنُ حُكُومَتِنَا السَّعُودِيَّةِ فِي عَهْدِ

الْأَزْرَقِيُّ أَنَّهُ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى صَلَاةِ الْجُمَاعَةِ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْفَرَائِضِ (٥٥) وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي فَضْلِ مَسْجِدِ الْخَيْفِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ آثَاراً

(الثالثة عشرة) يَسْقُطُ رَمَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَمَّنْ نَفَرَ النَّفَرُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهَذَا النَّفَرُ وَإِنْ كَانَ جَائِزاً (٥٦) فَالتَّأْخِيرُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ أَفْضَلُ (٥٧) وَمَنْ أَرَادَ النَّفَرَ الْأَوَّلَ نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ (٥٨) وَلَا

الملك فيصل وخالد ابني عبد العزيز متع الله بحياة الأحياء ورحم الأموات آمين .
(٥٤) المراد بالمئارة : المئارة المتصلة بالقبة التي بوسط المسجد لا المئارة التي على بابه ، ومحراب هذه القبة هو محل الأحجار التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى استحدثت هذه القبة بالمسجد كما في الحاشية سنة أربع وسبعين وثمانمائة هجرية .

(٥٥) لخبر الترمذی وابن حبان رحمهما الله تعالى في غير صحيحه كما في الحاشية عن يزيد (شهدت الصلاة مع النبي ﷺ في حجة الوداع فصليت معه الصبح بمسجد الخيف) الحديث

(٥٦) أى لقوله تعالى (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) .
(٥٧) أى إلا لعذر والتأخر في حق الإمام أكد لانه متبوع فيقيم الناس أو أكثرهم بإقامته فإن تعجل جاز ولا فدية عليه كغيره من الناس والله أعلم .

(٥٨) هذا أحد شروط النفر الأول (ثانيها) أن يكون نفره بعد زوال اليوم الثاني من أيام التشريق (ثالثها) أن يكون بعد الرمي جميعه (رابعها) أن يكون قد بات الليلتين أو فاته بعذر كما تقدم (خامسها) أن ينوي النفر قبل خروجه (سادسها) أن تكون نية النفر مقارنة للنفر (سابعها) أن لا يعزم على العود للمبيت ومعنى نفره قبل الغروب سيوره من منى بالفعل قبله وإن لم ينفصل من منى إلا بعده .

(فرع) اعلم ان جمهور أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن من غربت عليه شمس يوم النفر الأول وهو بمنى لزمه المقام بها حتى يرمى الجمار الثلاث بعد الزوال في اليوم الثالث ، ولا ينفّر ليلاً . ومن قال بهذا الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى . قال ابن المنذر رحمه الله تعالى ثبت عن عمر رضي الله عنه (من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس) . وقال الامام أبو حنيفة : له أن ينفر ليلة الثالث عشر من الشهر حتى يطلع الفجر من اليوم الثالث فإن طلع الفجر لزمه البقاء حتى يرمى .

يَرْمِي فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَنِ الثَّالِثِ وَمَا بَقِيَ مَعَهُ مِنْ حَصَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ أَوْ
غَيْرِهِ إِنْ شَاءَ طَرَحَهُ وَإِنْ شَاءَ دَفَعَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَرْمِ وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ مِنْ
دَفْنِهِ فَقَالَ أَصْحَابُنَا لَا يَعْرِفُ فِيهِ أَثَرٌ (٥٩) وَلَوْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ
وَهُوَ بَعْدَ فِي مَنَى لَزِمَهُ الْمَبِيتُ بِهَا وَالرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ بَعْدَ زَوَالِ
الشَّمْسِ ثُمَّ يَنْفِرُ وَلَوْ رَحَلَ فَغَرَبَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ انْفِصَالِهِ مِنْ مَنَى فَلَهُ
الِاسْتِمْرَارُ فِي السَّيْرِ وَلَا يَلْزِمُهُ الْمَبِيتُ بِهَا وَلَا الرَّمْيُ (٦٠) وَلَوْ غَرَبَتْ وَهُوَ فِي

(٥٩) قال في الحاشية بل هو بدعة كما قاله ابن جماعة ، وإن قال به بعض المالكية
والحنابلة ا هـ . قال في مفيد الأنام للشيخ ابن جاسر الحنبلي رحمه الله تعالى : قال في
الافتقار وشرحه (ويدفن بقية الحصى وهو حصى اليوم الثالث) . قال في الفروع في الأشهر
زاد بعضهم في المرمى انتهى قلت : وله طرحه بالأرض لعدم الدليل على دفنه هذا إِنْ كَانَ قد
جمعه ا هـ

(٦٠) قال في المجموع بعده : هذا هو المذهب وبه قطع الجماهير ا هـ . أقول وقال
الشيخ عبد الله بن جاسر الحنبلي في مفيد الأنام : قلت لكن لو نوى التعجل ، وقام بطرح
خيامه وحملها مع أثاثه ثم عرض له ما يمنعه من الخروج من منى كمثل توقف سير
السيارات ، وما أشبه ذلك وغربت الشمس وهو بمنى فالظاهر أنه لا يلزمه المبيت والرمي عن
الغد لما فيه من الضرر والحرَج لاسيما بعد حمل خيامه وأثاثه على السيارات والله اعلم : ثم
رأيت النووي صرح بذلك حيث قال : ولو ارتحل فغربت الشمس قبل انفصاله من منى فله
النفر ولو غربت وهو في شغل الارتحال . انتهى . أقول : فظهر من هذا أن الشيخ ابن جاسر
رحمه الله تعالى مؤيد لما جاء في الإيضاح في المسألتين ، وخالفهما صاحب أضواء البيان رحمه
الله تعالى حيث قال فيه : والأظهر عندى ممكلاً أنه لو ارتحل من منى فغربت عليه الشمس
وهو سائر في منى لم يخرج منها أنه يلزمه المبيت والرمي لأنه يصدق عليه أنه غربت عليه
الشمس في منى فلم يتعجل منها في يومين خلافاً للمشهور من مذهب الشافعي القائل بأن
له أن يستمر في نفره ولا يلزمه المبيت والرمي ، والأظهر عندى أيضاً أنه لو غربت عليه
الشمس وهو في شغل الارتحال أنه يبيت ويرمى خلافاً لمن قال يجوز له الخروج منها بعد
الغروب لأنها غربت وهو مشغول بالرحيل وهما وجهان مشهوران عند الشافعية والعلم عند
الله تعالى ا هـ .

شُغْلُ الْأَرْتِحَالِ جَارَ النَّفْرِ عَلَى الْأَصْحَحِ وَلَوْ نَفَرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَعَادَ إِلَى مَنَى
لِحَاجَةِ قَبْلِ الْغُرُوبِ أَوْ بَعْدَهُ جَارَ النَّفْرِ عَلَى الْأَصْحَحِ .

(الرابعة عشرة) يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَهِيَ آخِرُ خُطْبِ الْحَجِّ الْأَرْبَعِ وَيُعَلِّمُهُمْ جَوَارِ
النَّفْرِ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ طَوَافِ الْوِدَاعِ وَغَيْرِهِ وَيُودِّعُهُمْ وَيَحْتُمُّهُمْ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ
تَعَالَى وَعَلَى أَنْ يَخْتِمُوا حَجَّهُمْ بِالْإِسْقَامَةِ وَالتَّيَّاتِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنْ
يَكُونُوا بَعْدَ الْحَجِّ خَيْرًا مِنْهُمْ قَبْلَهُ وَأَنْ لَا يَنْسُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ
خَيْرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(الخامسة عشرة) فِي حِكْمَةِ الرَّمْيِ اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الْعِبَادَةِ الطَّاعَةَ وَالْعِبَادَاتِ
كُلُّهَا لَهَا مَعَانٍ قُطْعًا فَإِنَّ الشَّرْعَ لِأَيَّامُرٍ بِالْعَبَثِ ثُمَّ مَعْنَى الْعِبَادَاتِ قَدْ يَفْهَمُهُ
الْمَكْلَفُ وَقَدْ لَا يَفْهَمُهُ فَالْحِكْمَةُ فِي الصَّلَاةِ التَّوَاضُّعُ وَالْخُضُوعُ وَالْخُشُوعُ
وَإِظْهَارُ الْإِفْقَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْحِكْمَةُ فِي الصَّوْمِ كَسْرُ النَّفْسِ وَفِي الزَّكَاةِ
مُوَاسَاةُ الْمُحْتَاجِ وَفِي الْحَجِّ إِقْبَالُ الْعَبْدِ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ إِلَى
بَيْتِ فَضْلِهِ اللَّهِ تَعَالَى وَشَرْفَهُ كَاِقْبَالُ الْعَبْدِ إِلَى مَوْلَاهُ ذَلِيلًا وَمِنْ الْعِبَادَاتِ
الَّتِي لَا تُفْهَمُ مَعَانِيهَا السَّعْيُ وَالرَّمْيُ فَكُلَّفَ الْعَبْدَ بِهَا لِيَتِمَّ اتِّقَادُهُ فَإِنَّ هَذَا

= أقول من باب ذكر الشيء بالشيء لا من باب التطاول على من لست أساوى وسخ
أُعلِّمهم : أحفظ قصة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أطال مرة في صلاة الصبح فقليل
له كادت الشمس أن تطلع فقال (لو طلعت لوجدتنا في صلاة) أو كما قال . فهنا في
المسألة الأولى اجتهد النافر ورمى الجمار بعد الزوال وحمل خيامه بعد طرحها وأثاثه على
سيارته وأخذ في المسير ناوياً النفر وعرض له ما يمنعه من السير ، ولا يستطيع أن يتحرك يمنة
ولا يسرة ولا القهقري وجندى المرور يقول له : سِرْ أمامك لاتقف وإلا أوجعتك ضرباً ألا
يجوز للنافر أن يقول على نحو قوله الصديق (لو غربت لوجدتنا في نفر) أى غير غافلين ،
اقتداءً بامام الصديقين رضوان الله على الصحب وعلينا معهم والمسلمين والمسلمات أجمعين
آمين .

التَّوَعَّ لَاحْظَ لِلنَّفْسِ فِيهِ وَلَا أُنْسَ لِلْعَقْلِ بِهِ فَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ إِلَّا مُجَرَّدُ امْتِثَالِ الْأَمْرِ وَكَمَالِ الْأَتْقِيَاءِ فَهَذِهِ إِشَارَةٌ مُخْتَصَرَةٌ تُعَرِّفُ بِهَا الْحِكْمَةَ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٦١)

(السادسة عشرة) إِذَا نَفَرَ مِنْ مَنَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ (٦٢) انصَرَفَ مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ رَاكِبًا كَمَا هُوَ وَهُوَ يُكَبِّرُ وَيُهَلِّلُ وَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ بِمَنَى بَلْ يُصَلِّيْهَا بِالْمَنْزِلِ الْمُحْصَبِ (٦٣) أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ صَلَّاهَا بِمَنَى جَازَ وَكَانَ تَارِكًا لِلْأَفْضَلِ وَلَيْسَ عَلَى الْحَاجِّ بَعْدَ نَفَرِهِ مِنْ مَنَى عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ إِلَّا طَوَافُ الْوِدَاعِ

(السابعة عشرة) صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمُحْصَبَ حِينَ نَفَرَ مِنْ مَنَى .

(وعن ابن عمر) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمُحْصَبَ فَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَهَجَعَ هَجْعَةً (٦٥) ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ وَهَذَا التَّحْصِيبُ مُسْتَحَبٌّ (٦٦) اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ وَمَنَاسِكَهِ وَهَذَا مَعْنَى مَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ

(٦١) قد تقدم الكلام في التعليق أول الكتاب على أسرار الحج وذكرياته ، ومنافعه دينية ودنيوية فراجعها تستفد .

(٦٢) أى من أيام التشريق .

(٦٣) سيأتى الكلام على المحصب وعلى موضعه في المسألة السابعة عشرة إن شاء الله تعالى .

(٦٤) قال المصنف في شرح مسلم رحمهما الله تعالى : والمحصب بفتح الحاء والصاد المهملتين ، والحَصْبَةُ بفتح الحاء وإسكان الصاد ، والأبطح والبطحاء ، وخيف بنى كنانة اسم لشيء واحد . وأصل الخيف كل ما انحدر عن الجبل وارتفع عن المسيل .

(٦٥) أى نام نومة خفيفة بالليل .

(٦٦) وهو مذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة ويحكى عن أبى حنيفة أنه نُسك

قَالَ لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِسُنَّةٍ إِنَّمَا هُوَ مَنَزَّلٌ نَزَلَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا
الْمَحْصَبُ بِالْأَبْطَحِ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْجَبَلِ الَّذِي عِنْدَهُ مَقَابِرُ مَكَّةَ (٦٧) وَالْجَبَلِ الَّذِي
يُقَابِلُهُ (٦٨) مُصْعِدًا فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مِنَى مُرْتَفِعًا عَلَى بَطْنِ
الْوَادِي وَلَيْسَتْ الْمَقْبَرَةُ (٦٩) مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٦٧) العليا التي بجانب الجعفرية والجبل المطل عليها ، وعلى محلة الفخرانية ، ومحلة أكلب
بالمعابدة هو الذي يقصده المصنف رحمه الله تعالى .

(٦٨) أى الذى تحته مسجد الإجابة بالمعابدة ، وقد جُدِّدَ هذا المسجد فى عهد الملك
خالد بن عبد العزيز آل سعود ، كما جدد أمامه مسجد الأبطح الذى يُقرب جبل زرود
الواقع أمام السقافية الذى يقال له مسجد الملك عبد العزيز

(٦٩) أى مقبرة المعللة فظهر من كلام المصنف أن موضع المحصب أوله الشعب الواقع
فيه مسجد الإجابة ، وآخره أول مقبرة المعللة والله اعلم .

وأما من يقول إن المحصب داخل فى حدود منى محتجاً بقول الشافعى رحمه الله تعالى الذى
هو أدرى بمكة وشعابها :

يا راكبا قف بالمحصب من منى واهتف بقاطن خيفها والناهض
فهو متوهم إذ جعل الجار والمجرور (من منى) فى محل الصفة للمحصب وليس كذلك بل
الجار والمجرور متعلق براكبا ، ويحتمل أن قوله (قف بالمحصب من منى) أى قف عند
الجمرات التى تحصب أى ترمى بالجمار . قال فى القاموس : المحصب : موضع رمى
الجمار بمنى اهـ وهذا أظهر فى معنى البيت كذا جاء فى مفيد الانام والله أعلم .



﴿ فصل (١) ﴾

أَعْمَالُ الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَرْكَانٌ وَوَاجِبَاتٌ وَسُنَنٌ
(أَمَّا الْأَرْكَانُ) فَخَمْسَةٌ الْإِحْرَامُ وَالْوُقُوفُ وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعْيُ
وَالْحَلْقُ إِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ إِنَّهُ نُسُكٌ ..

(وَأَمَّا الْوَاجِبَاتُ) فَاثْنَانِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا وَأَرْبَعَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا فإِنْشَاءُ
الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْمَاتِ وَالرَّمْيِ وَاجِبَانِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ فَأَحْدُهَا
الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالثَّانِي الْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ
وَالثَّالِثُ مَيْتٌ لَيْلَى مِنْى لِلرَّمْيِ وَالرَّابِعُ طَوَافُ الْوُدَاعِ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ
الْأَرْبَعَةِ (١)

(وَأَمَّا السُّنَنُ) فَجَمِيعُ مَا سَبَقَ مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ الْحَاجُّ سِوَى الْأَرْكَانِ
وَالْوَجِبَاتِ وَذَلِكَ كَطَوَافِ الْقُدُومِ وَالْأَذْكَارِ وَالْأُدْعِيَةِ وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ
وَالرَّمْلِ وَالْأَضْطِبَاعِ وَسَائِرِ مَا نِدَبَ مِنَ الْهَيْئَاتِ السَّابِقَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ إِيضًا
هَذَا كُلُّهُ (٢)

(وَأَمَّا أَحْكَامُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ) فَالْأَرْكَانُ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ وَلَا يُجْزِئُ حَتَّى
يَأْتِيَ بِجَمِيعِهَا وَلَا يَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ مَهْمَا بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى لَوْ أَتَى

(١) ذكر فيه أعمال الحج مجملة بعد ذكرها مفصلة كما هي عادة المتقدمين رحمهم الله
ورحمنا معهم آمين .

(٢) يستثنى منه الجمع في وقوفه بين الليل والنهار فإنه سنة كما مرَّ للمصنف في عدِّه من
سنن الوقوف بعرفة ، وقد قدمنا كلام الأئمة عليه هناك . فراجعهُ إن شئت .

(٣) أى مفصلاً وذكرنا في التعليق عليه بيان أقوال الأئمة الأربعة رحمة الله علينا
وعليهم وعلى المسلمين والمسلمات آمين .

بِالْأَرْكَانِ كُلِّهَا إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ طَوْفَهُ مِنَ السَّعْيِ أَوْ مَرَّةً مِنَ السَّعْيِ لَمْ يَصِحَّ
 الْحَجُّ وَلَمْ يَحْصُلِ التَّحَلُّلُ الثَّانِي وَكَذَا لَوْ حَلَقَ شَعْرَتَيْنِ لَمْ يَتِمَّ حَجُّهُ
 وَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَخْلُقَ أَوْ يَقْصِرَ شَعْرَةً ثَالِثَةً وَلَا يُجْبِرُ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْكَانِ بِدَمٍ
 وَلَا غَيْرِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهَا ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا وَهِيَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ
 لَا آخِرَ لَوْفَتِهَا بَلْ لَا تَقُوتُ مَا دَامَ حَيًّا لَا يَخْتَصُّ الْحَلْقُ بِمَنَى وَالْحَرَمَ بَلْ
 يَجُوزُ فِي الْوَطَنِ وَغَيْرِهِ وَاعْلَمْ أَنَّ التَّرْتِيبَ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْأَرْكَانِ وَيُشْتَرَطُ
 تَقَدُّمُ الْإِحْرَامِ عَلَى جَمِيعِهَا وَيُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ الْوُقُوفِ عَلَى طَوَافِ الْإِفَاضَةِ
 وَالْحَلْقِ وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافٍ صَحِيحٍ (٤) فَإِنَّهُ يَصِحُّ سَعْيُهُ بَعْدَ
 طَوَافِ الْقُدُومِ وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالْحَلْقِ وَهَذَا كُلُّهُ سَبَقَ بَيَانُهُ
 إِنَّمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ هُنَا مُلْخَصًا لِيُحْفَظَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(وَأَمَّا الْوَاجِبَاتُ) فَمَنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا لَزِمَهُ دَمٌ وَيَصِحُّ الْحَجُّ بِدُونِهِ
 سَوَاءً تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا لَكِنَّ الْعَامِدَ يَأْتُمُّ إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا وَاجِبَةٌ
 (وَأَمَّا) السُّنَنُ فَمَنْ تَرَكَهَا لِأَشْيَاءَ عَلَيْهِ لَا إِثْمَ وَلَا دَمَ وَلَا غَيْرَهُ لَكِنَّ
 فَائِدَةَ الْكَمَالِ وَالْفِضِيلَةِ وَعَظِيمُ ثَوَابِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(٤) يتناول النفل مطلقا مع أنه مرَّ أن الشافعية والمالكية والحنابلة يشترطون وقوع
 السعي بعد طواف الركن ، أو طواف القدوم فقط ، لكن قول المصنف رحمه الله تعالى
 بعده فإنه يصح سعيه بعد طواف القدوم يرشد للمراد ، وأبو حنيفة يجيز السعي بعد
 طواف صحيح ولو نفلا قدوما أو غيره وقد قدمنا ذلك في التعليق .

﴿البَابُ الرَّابِعُ فِي الْعُمْرَةِ وَفِيهِ مَسَائِلُ﴾

(الأولى) العُمْرَةُ فَرَضٌ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ كَالْحَجِّ (١) هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ نَصُّهُ فِي كُتُبِهِ الْجَدِيدَةِ

(١) بهذا قال أحمد في إحدى الروايتين عنه لقوله تعالى ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ولقوله ﷺ (حج عن أبيك واعتمر) . قال الامام احمد رحمه الله تعالى : لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح ، ولحديث عائشة رضي الله عنها قلت يارسول الله هل على النساء جهاد . قال (نعم جهادٌ لا قتال فيه الحج والعمرة) صحيح على شرط الشيخين ، ولما جاء في بعض روايات حديث في سؤال جبريل (وأن تحج وتعتمر) أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني . قال المجد في المنتقى إسناده ثابت . رواه أبو بكر الجوزقي في كتابه المخرج على الصحيحين وأما ما ورد بإسناد على شرط مسلم عن جابر رضي الله عنه قلت (يارسول الله العمرة واجبة فريضتها كفريضة الحج) قال (لا إلا أن تعتمر فهو خير لك) فيجاب عنه جمعا بين الحديثين كما في الحاشية بأن (لا) نفى لمساواة فرضها لفريضة الحج فإن فرضه أكد من فرضها للاجماع وأكثر ثوابا ، و (خير) استعمل كثيراً في غير أفعال التفضيل (والواجب) يوصف بأن فعله خير بهذا المعنى اهـ . ولما رواه الدارقطني من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه (الحج والعمرة فريضتان لا يضرك بأيهما بدأت) . وقال مالك وأبو حنيفة انها سنة في العمر وهي الرواية الثانية عن أحمد كما في المغنى لابن قدامة واستدلوا بحديث جابر رضي الله عنه أن أعرابيا جاء الى النبي ﷺ فقال يارسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ .. فقال (لا وأن تعتمر خير لك) وفي رواية (أولى لك) رواه أحمد والترمذي وصححه والبيهقي وغيرهم وبحديث (الحج جهاد والعمرة تطوع) . واجاب الموجبون للعمرة عن سؤال الأعرابي بأنه حديث ضعيف وتصحيح الترمذي له مردود لان في اسناده (الحجاج بن أرطاة) ، وأكثر أهل الحديث على تضعيفه ، وقال ابن حجر في التلخيص كما في أضواء البيان : وفي تصحيحه نظر كثير من أجل (الحجاج) فإن الأكثر على تضعيفه والاتفاق على أنه مدلس ، وقال النووي ينبغي ألا يغتر بكلام الترمذي في تصحيحه فإنه اتفق الحفاظ على تضعيفه . وأجابوا عن حديث (الحج جهاد والعمرة تطوع) بأنه روى بأسانيد لا يصح منها شيء . قال ابن حجر في التلخيص كما في أضواء =

وَلَا تَجِبُ الْعُمْرَةُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً كَالْحَجِّ (٢) وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ (٣) مِنْهَا

البيان بعد ذكر أسانيده : ولا يصح من ذلك شيء اهـ وأجاب مخالفوهم عن آية (وأتوا الحج والعمرة لله) بأنها لوجوب إتمام العمرة بعد الشروع فيها ، من غير تعرض الى حكم ابتداء فعلها . وأجابوا عن حديث (الحج والعمرة فريضتان) الحديث . بأن في إسناده « اسمعيل بن مسلم المكي » وهو ضعيف لا يحتج به . وأجابوا عما جاء في حديث سؤال جبريل (وأن تحج وتعمر) بأن الروايات الثابتة في صحيح مسلم وغيره ليس فيها ذكر العمرة . قال صاحب الأضواء رحمه الله تعالى : وقد يجاب عن هذا بأن زيادة العدول مقبولة اهـ . وأجابوا عن حديث عائشة رضي الله عنها بأن قوله ﷺ (عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة) بأن لفظة (عليهن) ليست صريحة في الوجوب فقد تطلق على ما هو سنة مؤكدة ، وإذا كان محتملا لإرادة الوجوب والسنة المؤكدة لزم طلب الدليل بأمر خارج وقد دل دليل خارج على وجوب الحج ولم يدل دليل خارج يجب الرجوع إليه في وجوب العمرة والله اعلم .

(٢) تقدم الكلام عليه قريبا .

(٣) إن لم يشغله ذلك عما هو أهم منه سواء كان مكيًا أو آفقيًا ، وهل يباح تكرار العمرة في السنة أو يكره قال بالكراهة مالك جاء في كشف القناع للعلامة منصور البهوتي الحنبلي : ويكره الاكثار منها والمواالة بينها نصاً واستدل مالك بأنه ﷺ لم يفعل التكرار : وأباحه الباقر مستدلين بحديث عائشة رضي الله عنها : (أنها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المناسك كلها وقد أهلت بالحج فقال لها النبي ﷺ يوم النفر يسعك طوافك لحجك وعمرتك . فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن الى التنعيم فاعتمرت بعد الحج) ، رواه مسلم . قال المصنف في شرحه لمسلم فيه دلالة ظاهرة على أنها كانت قارنة ولم ترفض العمرة رفض إبطال وأن قوله ﷺ (يسعك طوافك لحجك وعمرتك) تصريح بأن عمرتها باقية صحيحة مجزئة فتعين تأويل (ارفضى عمرك) و (دعى عمرك) على رفض العمل فيها وإتمام أفعالها مندرجة في الحج اهـ . قال الطبري رحمه الله تعالى في كتابه (القرى لقاصد أم القرى) وجه الدلالة من حديث عائشة أنه ثبت أنها قدمت محرمة بعمرة ثم أدخلت الحج عليها بأمره ﷺ ثم أعمرها ﷺ من التنعيم فحصلت لها العمرتان في ذلك العام ولم يكن بينهما عشرة أيام اهـ .

لَاسِيَّمَا فِي رَمَضَانَ (٤) ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا يَنْتَهُمَا وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تُعْدِلُ حَجَّةً

(الثانية) لِلْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ عَنِ الْحَجِّ مِيقَاتَانِ زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ أَمَّا الْمَكَانِيُّ فَكَمِيقَاتِ الْحَجِّ عَلَى مَا سَبَقَ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ هُوَ بِمَكَّةَ سَوَاءً كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ غَرِيباً فَإِنَّ مِيقَاتَهُ فِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى

= أقول وروى عن ابن المسيب كما في القرى أَنَّ عائشة اعتمرت في سنة واحدة مرتين مرة من ذى الحليفة ومرة من الجحفة . وروى عن انس رضى الله عنه أنه كان اذا حَمَمَ رأسه (أى اسودَّ بعد الحلق في الحج بنبات الشعر) والمعنى أنه كان لا يؤخر العمرة الى الحرم بل كان يخرج الى الميقات ، ويعتمر في ذى الحجة هكذا ذكره الجوهرى وابن الأثير وقيده بالمهمله ومن عوام الرواة من يرويه بالجيم يذهب به الى الجمة والمحفوظ بالمهمله ، ووجه الدلالة على التكرار أَنَّ الظاهر من حاله أَنَّ هذه عادته كلما اسودَّ شعره من حلق في نسك خرج وأتى بآخره .

(٤) أى لأنها فيه أفضل منها في غيره للحديث الذى سيذكره المصنف عن ابن عباس عنه ﷺ : (عمرة في رمضان تعدل حجة معي) أخرجه ابن حبان . وفي رواية البخارى (تقضى حجة) أو (حجة معي) . فإن قيل إِنَّ عُمْرَةَ ﷺ الأربعة وقعت في غير رمضان أى في ذى القعدة . أجيب بأن قصده عليه الصلاة والسلام ردَّ ما كانت عليه الجاهلية من منع العمرة في الأشهر الحرم بالفعل كالقول والله اعلم .

فالعمرة الأولى وهى التى أحصر عنها ﷺ بالحديبية وقعت سنة ست من الهجرة في ذى القعدة . والثانية عمرة القضاء أى الأمر الذى قاضى عليه ﷺ قريشاً وقعت سنة سبع في ذى القعدة . والثالثة عمرة الجعرانة وقعت في ذى القعدة سنة ثمان . والرابعة ٥ وقعت مع حجته في السنة العاشرة مبدؤها في ذى القعدة ونهايتها في ذى الحجة وبهذا يجمع بين قول أنس رضى الله عنه إنهن في ذى القعدة إلا التى مع حجته ففي ذى الحجة ، وقول عائشة وابن عباس رضى الله عنهم : إنهن في ذى القعدة . فعائشة وابن عباس رضى الله عنهم أخبرا عن ابتدائها وانس أخبر عن انتهائها . وروى ابن حبان أَنَّ عُمْرَةَ القضاء في رمضان وعمرة الجعرانة في شوال قال الطبرى لم ينقله أحد غيره . وقال =

ابن جماعة إنه غلط والصواب أنهما كانتا في ذى القعدة هـ وجاء في الحاشية : وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام اعتمر أربع عمر احداهن في رجب وأن عائشة أنكرت عليه ذلك ، وقالت : ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب قط . فسكت ولم يراجعها ، قال المحشي أى تأديباً وإلا فالمثبت مقدم على النافي لأن معه زيادة علم اهـ .

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في كتابه أضواء البيان : وأما إهلال المكي بالعمرة فجماهير أهل العلم على أنه لا يهل بالعمرة من مكة . بل يخرج إلى الحل ويحرم منه وهو قول الأئمة الأربعة وأصحابهم ، وحكى غير واحد عليه الإجماع . قال صاحب تبين الحقائق شرح كنز الدقائق في الفقه الحنفى : الوقت لأهل مكة الحرم في الحج ، والحل في العمرة للإجماع على ذلك . انتهى . وقال ابن قدامة في المغنى في الكلام على ميقات المكي : وإن أراد العمرة فمن الحل لانعلم في هذا خلافاً انتهى منه . وقال ابن حجر في فتح البارى في الكلام على ميقات أهل مكة : وأما المعتمر فيجب عليه ان يخرج الى أدنى الحل كما سيأتى بيانه في أبواب العمرة . قال المحب الطبرى : لأعلم أحدا جعل مكة ميقاتاً للعمرة . انتهى محل الغرض منه . وقال ابن القيم : ان أهل مكة لا يخرجون من مكة للعمرة ، وظاهر صنيع البخارى أنه يرى إحرامهم من مكة بالعمرة حيث قال : باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، ثم ساق بسنده حديث ابن عباس المذكور ، ومحل الشاهد عنده منه المطابق للترجمة هي قوله (حتى أهل مكة من مكة) . فقوله في الترجمة (باب مهل أهل مكة للحج والعمرة) ، وإيراده لذلك حتى أهل مكة يهلون من مكة دليل واضح على أنه يرى ان أهل مكة يهلون من مكة للعمرة والحج معا كما هو واضح من كلامه إذا علمت ذلك فاعلم ان دليل هذا القول هو عموم حديث ابن عباس المتفق عليه الذى فيه (حتى أهل مكة يهلون من مكة) . والحديث عام بلفظه في الحج والعمرة فلا يمكن تخصيص العمرة منه إلا بدليل يجب الرجوع اليه ، وأما القائلون بأنه لا بد أن يخرج الى الحل وهم جماهير أهل العلم كما قدّمنا فاستدلوا بدليلين : أحدهما ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبى بكر أن يخرج بعائشة في عمرتها من مكة الى التنعيم ، وهو أدنى الحل . قالوا : فلو كان الإهلال من مكة بالعمرة سائغاً لأمرها بالإهلال من مكة ، وأجاب المخالفون عن هذا بأن عائشة آفاقية والكلام في أهل مكة لافى الآفاقيين . وأجاب الآخرون عن هذا بأن الحديث =

طَرَفُ الْحَلِّ وَلَوْ بِخَطْوَةٍ (٥) ثُمَّ مَذَهِبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَفْضَلَ

= الصحيح دلّ على أن مَنْ مَرَّ بميقات لغيره كان ميقاتاً له ، فيكون ميقات أهل مكة في عمرتهم هو ميقات عائشة في عمرتها لأنها صارت منهم عند ميقاتهم .
 الدليل الثاني : هو الاستقراء . وقد تقرر في الأصول أن الاستقراء من الأدلة الشرعية ، ونوع الاستقراء المعروف عندهم بالاستقراء التام حجة بلا خلاف ، وهو عند أكثرهم دليل قطعي ، وأما الاستقراء الذي ليس بتام وهو المعروف عندهم بإلحاق الفرد بالأغلب فهو حجة ظنية عند جمهورهم ، والاستقراء التام المذكور هو أن تتبع الأفراد يوجد الحكم في كل صورة منها ماعدا الصورة التي فيها النزاع فيعلم أن الصورة المتنازع فيها حكمها حكم الصورة الأخرى التي ليست محل النزاع ، وإذا علمت هذا فاعلم أن الاستقراء التام أعني تتبع أفراد النسك دلّ على أن كل نسك من حج أو قران أو عمرة غير صورة النزاع لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم حتى يكون صاحب النسك زائراً قادماً على البيت من خارج كما قال تعالى (يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر) الآية . فالحرم بالحج أو القران من مكة لا بد أن يخرج إلى عرفات ، وهي في الحل ، والآفاقيون يأتون من الحل لحجهم وعمرتهم ، فجميع صور النسك غير صورة النزاع لا بد فيها من الجمع بين الحل والحرم فيعلم بالاستقراء التام أن صورة النزاع لا بد فيها من الجمع بين الحل والحرم ، وإلى مسألة الاستقراء المذكور أشار في مراقي الصعود بقوله :
 ومنه الاستقراء بالجزئى على ثبوت الحكم للكلى
 فإن يعم غير ذى الشقاق فهو حجة بالاتفاق
 الخ ..

وقوله (فإن يعم ... البيت) يعنى أن الاستقراء اذا عم الصور كلها غير صورة النزاع فهو حجة في صورة النزاع بلا خلاف (والشقاق) الخلاف . فقوله (غير ذى الشقاق) : أى غير محل النزاع اهـ .

(٥) قال المحشى رحمه الله تعالى : ليس المراد التحديد بها بل ما يصدق بالخروج من الحرم وهو يحصل بأقل من ذلك ، ولو بأن يكون رجله فيه والأخرى في الحل اذا اعتمد عليها فيما يظهر أخذاً من قولهم في الاعتكاف لو أخرج رجله من المسجد واعتمد عليها انقطع بذلك ، ويحرم على الجنب ذلك في المسجد ، ومن حلف لا يخرج وفعل ذلك حنث فيظهر بهذه المسائل ما ذكرته اهـ .

جِهَاتِ الْحِلِّ لِلْأَحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ (٦) ، فَانِ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ مِنْهَا . ثُمَّ بَعْدَهَا التَّنْعِيمُ (٧) ، ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ (٨) ، وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي الْحَرَمِ انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ (٩) ، وَيَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْحِلِّ مُحْرِمًا (١٠) ، ثُمَّ يَدْخُلُ قَيْطُوفٌ وَيَسْعَى وَيَحِلُّ وَقَدْ ثَمَّتْ عُمْرَتُهُ وَلَادَمَ عَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ بَلْ طَافَ وَسَعَى وَحَلَّقَ فَفِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصْحُهُمَا نَصَحُ

(٦) الجعرانة بكسر الجيم وسكون العين المهملة وتخفيف الراء وهو الأشهر وصوبه المصنف في تهذيبه ، ونقله عن الشافعي رضي الله عنه وأئمة اللغة ومحققى المحدثين وبكسر العين وتشديد الراء ، وعليه عامة المحدثين لكن عدّه الخطاى من تصحيّهم . وقال صاحب المطالع : كلا اللغتين صواب : هى ضاحية فى الحل قريبة من مكة ، سميت باسم امرأة سماها فى مفيد الانام بريطة بنت سعد كانت تلقب بالجعرانة . قال فى القاموس : وهى المراة من قوله تعالى (كالتى نقضت غزلها) بالجعرانة ماء شديد العذوبة معدنى . قال الفاكهى يقال انه ﷺ حضر موضعه بيده الشريفه المباركة

فانجس فشرب منه وسقى الناس أو غرز رحمه بالعدوة القصوى ليلة الأربعاء لثنتى عشرة بقين من ذى القعدة اه حاشية مختصرا بزيادة وفى كشاف القناع للعلامة البهوتى الحنبلى رحمه الله تعالى تقديم الاحرام من التنعيم على الاحرام من الجعرانة فى الافضلية

(٧) التنعيم : الموضع المعروف بمساجد عائشة رضى الله عنها وانما قدم الاعتبار منه على الاعتبار من الحديبية مع كونها أبعد منه لأمره ﷺ السيدة عائشة رضى الله عنها بالاعتبار منه وتأييده رواية الفاكهى وغيره رحمهم الله تعالى كأى داود فى مراسيله عن ابن سيرين انه ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَى لِعَمْرَتِهِمْ كَمَا فِي رِوَايَةِ التَّنْعِيمِ .

(٨) الحديبية : كدُوْهيّة وقد تُشَدَّدُ الياء الثانية ... اسم للبئر المعروفة ببئر شُمَيْس ، ويطلق عليها الآن الشميسى ، أو اسم لشجرة حدباء كانت بيعة الرضوان تحتها وقد قطعها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى خلافته لَمَّا رَأَى النَّاسَ يَتَعَلَّقُونَ بِهَا سَدًا لَذَرِيعَةِ الشَّرْكِ . نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَاقِبَةَ مِنْهُ آمِينَ .

(٩) والافضل أن يؤخر إحرامه الى الحل والله اعلم

(١٠) أى من أى جهة كانت كما تقدم ليجمع بين الحل والحرم كما فى الحج فانه يخرج الى عرفة وهى من الحل ، ويلزمه الخروج قبل التلبس بشيء من أعمال العمرة وإلا لزمه الدم ، وإن خرج نظير مأمّر فيمن جاوز الميقات بلا إحرام .

عُمْرَتُهُ وَتُجْزِيهِ لَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ مِنْ مِيقَاتِهِ وَهُوَ الْحِلُّ^(١١)
وَالثَّانِي لَا تُجْزِيهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ^(١٢) وَلَا يَزَالُ مُحْرَمًا حَتَّى يَخْرُجَ
إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَأَمَّا الْمِيقَاتُ الزَّمَانِيُّ فَجَمِيعُ السَّنَةِ وَقْتُ لِلْعُمْرَةِ^(١٣)، فَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ
بِهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَفِي يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ لَعَلَّ
الْحَاجَّ وَأَمَّا الْحَاجُّ فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ مَا دَامَ مُحْرَمًا بِالْحَجِّ وَكَذَا
لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِهَا بَعْدَ التَّحْلِيلِ مَا دَامَ مُقِيمًا بِمَنَى لِلرَّمْيِ^(١٤)، فَإِذَا نَفَرَ مِنْ
مَنَى النَّفَرِ الثَّانِي أَوِ الْأَوَّلِ جَازَ أَنْ يَعْتَمِرَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لَكِنْ
الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَعْتَمِرَ حَتَّى تَنْقُضِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ

(١١) وهذا قول أحمد وأصحاب الرأي وأبى ثور وابن المنذر .

(١٢) أى ليجمع بين الحل والحرم وهو القول الثانى لأحمد .

(١٣) أى بالاتفاق بين الأئمة رحمهم الله تعالى ورحمنا معهم آمين الا الامام أبى حنيفة
رحمه الله تعالى فانه كره فعلها يوم عرفه ويوم النحر ، وأيام التشريق كما فى بداية المجتهد لابن
رشد رحمه الله تعالى

(١٤) أى لأن الوقت مستحق لبقية النسك وهى المبيت والرمى فلا يصرف لنسك آخر .
أقول جاء فى مفيد الأنام عن القاضى أبى يعلى الحنبلى رحمه الله تعالى أنه قال : لو تحلل من
الحج يوم النحر ثم أحرم فيه بعمره فليس بمتمتع . قال صاحب مفيد الأنام رحمه الله تعالى :
فعبارته صريحة فى صحة عمرته يوم النحر بعد التحلل الأخير من الحج فعلى هذا يكون
الممنوع ما اذا أحرم بالعمره وهو متلبس بالحج ، أما اذا حل منه التحلل الأخير صح الاعتمار
اذ ليس فيه ادخال للعمره على الحج ، على أننى لم أطلع على أن أحدا من السلف أو ممن
يعتد بقوله اعتمر وهو فى تلك الحالة التى بقى عليه فيها بعض مناسك الحج من الرمى
والمبيت ليالى منى والله اعلم ا هـ .

(الثالثة) صِفَةُ الْأَحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ كَصِفَتِهِ فِي الْحَجِّ فِي اسْتِحْبَابِ الْغُسْلِ

لِلْأَحْرَامِ (١٥) وَالْتِّطِيبُ وَالتَّطْيِيفُ وَمَا يَلْبَسُهُ وَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنَ اللِّبَاسِ
وَالْتِّطِيبِ وَالصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَفِي اسْتِحْبَابِ التَّلْبِيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا
سَبَقَ فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَكَّةَ أَحْرَمَ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ حِينَ يَتَدَيَّءُ بِالسَّيْرِ
كَمَا سَبَقَ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ وَإِنْ كَانَ فِي مَكَّةَ وَارَادَ الْعُمْرَةَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ
يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَلْيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ (١٦)
ثُمَّ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْحِلِّ فَيَغْتَسِلُ هُنَاكَ لِلْأَحْرَامِ (١٧) وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ
الْأَحْرَامِ وَيَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَيُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ إِذَا سَارَ وَيُلْبِي وَكُلَّ هَذِهِ الْأُمُورِ
عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْحَجِّ وَلَا يَزَالُ يُلْبِي حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ فَيَبْدَأُ بِالطَّوَّافِ وَيَقْطَعُ
التَّلْبِيَةَ حِينَ يَشْرُعُ فِي الطَّوَّافِ فَيَرْمُلُ فِي الطَّوَّافِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّبْعِ
وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعِ كَمَا سَبَقَ فِي طَوَّافِ الْقُدُومِ ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ كَمَا وَصَفْنَاهُ فِي الْحَجِّ فَإِذَا تَمَّ سَعْيُهُ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ عِنْدَ الْمَرْوَةِ فَإِذَا
فَعَلَ ذَلِكَ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ وَحَلَّ مِنْهَا حَلًّا كَامِلًا وَلَمْ يَنْقُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَيْسَ لَهَا
إِلَّا تَحَلُّلٌ وَاحِدٌ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَنْحَرَهُ بَعْدَ السَّعْيِ وَقَبْلَ
الْحَلْقِ وَحَيْثُ نَحَرَ مِنْ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ أَجْزَأُهُ لَكِنْ الْأَفْضَلُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ (١٨)

(١٥) فإذا اغتسل في الحرم وخرج الى أدنى الحل من أى جهة كانت وكان ذلك
الغسل ينسب للإحرام كفاه في أصل السنة ، وإذا اغتسل للإحرام في الحل كفاه عن
غسل دخول مكة والله اعلم .

(١٦) أى الأسود ، ويقبله ويسجد عليه نظير ما مرَّ

(١٧) ولو اغتسل في الحرم وخرج الى الحل وكان ذلك الغسل ينسب للإحرام كفاه
في أصل السنة وإذا اغتسل في الحل كفاه عن غسل الإحرام وعن غسل دخول مكة كما
تقدم والله اعلم

(١٨) أما الآن فالنحر عند المروة لا يتمكن منه المعتمر خصوصاً بعد تشييدها بهذا البناء
الذى لم يسبق له مثيل ، وأصبح طول المسعى من أول الصفا حتى آخر المروة وعرضه
من الميلىن الأخضرين الى الميلىن الأخضرين المقابلين لهما مكماً للمسجد الحرام في إقامة
صفوف المصلين به كما هو مشاهد حتى خارج المسعى تقام فيه صفوف المصلين فعليه =

لأنها مَوْضِعٌ تُحْلِلُهُ كَمَا سَبَقَ لِلْحَاجِّ التَّخَرُّ بِمَنَى لِأَنَّهَا مَوْضِعٌ تُحْلِلُهُ
وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ أَرْبَعَةٌ (١٩) الْإِحْرَامُ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ إِذَا قُلْنَا
بِالْأَصَحِّ إِنَّهُ نُسَكْتُ .

وَوَاجِبَاتُهَا التَّقْيِيدُ بِالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَسُنُّهَا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ

(الرَّابِعَةُ) لَوْ جَامَعَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ فَسَدَتْ عُمْرَتُهُ حَتَّى لَوْ طَافَ وَسَعَى
وَحَلَّقَ شَعْرَتَيْنِ فَجَامَعَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الشَّعْرَةَ الثَّالِثَةَ فَسَدَتْ عُمْرَتُهُ (٢٠) وَحُكْمُ
فَسَادِهَا كَالْحَجِّ فَيَجِبُ الْمَضَى فِي فَاسِدِهَا وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ

ينحر المعتمر حيث تيسر له من مكة أو الحرم وفق الله حكومتنا السعودية لما فيه الخير
للبلاد والعباد آمين .

(١٩) والخامس الترتيب في الكل وهو مفهوم من كلام المصنف ولذلك لم يعده أيضا
من أركان الحج مع أنه منها في معظم الأركان إذ لا ترتيب بين الحلق والطواف .

(٢٠) قال المصنف رحمه الله تعالى في المجموع : قال ابن المنذر : ولا أحفظ هذا عن
غير الشافعي . وقال ابن عباس وأبو حنيفة عليه دم ، وقال مالك عليه الهدى ١ هـ
مختصرا . وقال الشيخ عبد الله الجاسر الحنبلي رحمه الله تعالى في مفيد الأنام ١ / ١٧٥ :
ولا يفسد العمرة الوطء بعد الفراغ من السعي وقبل الحلق كالوطء في الحج بعد التحلل
الأول ١ هـ .

﴿ الباب الخامس في المقام بمكة وطواف الوداع وفيه مسائل ﴾

(إِيحْدَاهَا) مَكَّةُ أَفْضَلُ بَقَاعِ الْأَرْضِ ^(١) عِنْدَنَا وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ الْعَبْدِيُّ وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَجَمَاعَةُ الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ ^(٢) وَدَلِيلُنَا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْحَمْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ واقِفٌ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِمَكَّةَ ^(٣) يَقُولُ لِمَكَّةَ وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ

(١) قال الشاعر رحمه الله تعالى في مدح مكة :

أَرْضُهَا الْبَيْتُ الْحَرَمُ قِبْلَةً لِلْعَالَمِينَ لَهَا الْمَسَاجِدُ تَعْدِلُ
حَرَمٌ حَرَامٌ ، أَرْضُهَا وَصِيدُهَا وَالصَّيْدُ فِي كُلِّ الْبِلَادِ مُحَلَّلٌ
وَبِهَا الْمَشَاعِرُ وَالْمَنَاسِكُ كُلُّهَا وَالْيَاقُوتُ الْبَرِّيَّةُ تَرْحَلُ
وَبِهَا الْمَقَامُ وَحَوْضُ زَمْزَمٍ مَشْرَعًا وَالْحَجَرُ وَالرَّكْنُ الَّذِي لَا يَرْحَلُ
وَالْمَسْجِدُ الْعَالِي الْحَرَمُ وَالصَّفَا وَالْمَشْعَرَانِ لِمَنْ يَطُوفُ وَيَرْمِلُ
وَبِمَكَّةَ الْحَسَنَاتِ ضَوْعَفَ أَجْرُهَا وَبِهَا الْمَسِيءُ عَنْهُ الْخَطَايَا تَغْسَلُ

أَقُولُ قَوْلَ الشَّاعِرِ (وَالصَّيْدُ فِي كُلِّ الْبِلَادِ مُحَلَّلٌ) أَيْ مَا عَدَا صَيْدَ حَرَمِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ وَوَادِي وَجٍ بِالطَّائِفِ .

(٢) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ مِنْ حَدِيثِ الْحَاكِمِ الَّذِي أَخْرَجَهُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ : (اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَخْرَجُونِي مِنْ أَحَبِّ الْبِلَادِ إِلَيَّ فَأَسْكِنِي أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَيْكَ) فَمَوْضُوعُ إِجْمَاعًا ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَابْنُ دَحِيَّةَ ، وَنَقَلَ ابْنُ مَهْدِي ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ . عَلَى أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ . وَخَبَرُ الطَّبْرَانِيِّ (الْمَدِينَةُ خَيْرٌ مِنْ مَكَّةَ) ضَعِيفٌ بَلْ مُنْكَرٌ وَإِنْ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ وَخَيْرٌ (اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضَعْفَى مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ) لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَفْضَلِيَّةِ ، وَكَذَا خَبَرُ (اللَّهُمَّ حُبِّ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ) وَفِي رِوَايَةٍ (وَأَشَدَّ) أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِيِّ فَظَاهِرٌ لِلشَّكِّ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِيَةِ : فَلَنَافِعُهُ بَعْدَ وَجُودِ الْمَانِعِ مِنْ سَكْنَى مَكَّةَ لِيَكُونَ تَسْلِيَةً لِقُلُوبِ أَصْحَابِهِ لِثَلَاثِينَ قَوْلَهُ (لَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّكَ أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ) الَّذِي هُوَ صَرِيحٌ فِي أَفْضَلِيَّةِ مَكَّةَ

(٣) أَيْ بِالْحَزْوَرَةِ - بِحَاءِ مَهْمَلَةٍ فَزَايَ مَعْجَمَةً عَلَى وَزْنِ قَسُورَةٍ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ . وَفِي قَوْلِ بَفَتْحِ الزَّأَى مَعَ تَشْدِيدِ الْوَاوِ هِيَ الرَّايِيَّةُ الصَّغِيرَةُ وَهِيَ عِنْدَ مَنَارَةِ الْمَسْجِدِ الَّتِي تَلِي

وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ (٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ
 أَيْضاً فِي كِتَابِهِ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ فَيَنْبَغِي لِلْحَاجِّ أَنْ
 يَعْتَمِرَ بَعْدَ قَضَاءِ مَنَاسِكَهِ مُدَّةً مُقَامِهِ بِمَكَّةَ وَيَسْتَكْثِرَ مِنَ الْأَعْتِمَارِ (٥) وَمَنْ
 الطَّوَافِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مَسَاجِدِ الْأَرْضِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ
 مِنْهَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَرْضِ جَمِيعِهَا فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ
 صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (٦) وَيُسْتَحَبُّ التَّطَوُّعُ فِيهِ بِالطَّوَافِ لِكُلِّ
 أَحَدٍ سَوَاءً ، الْحَاجُّ وَغَيْرُهُ وَيُسْتَحَبُّ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفِي أَوْقَاتِ كَرَاهَةِ

أجساد أى فوق باب أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله عنها وعندها سوق مكة وهو
 لايزال يسمى سوق الصغير لعله مأخوذ من قولهم (هى الرابية الصغيرة) وقد أدخل في
 المسجد الحرام فى التوسعة الأخيرة توسعة الحكومة السعودية وفقها الله لمرضاته آمين .
 (٤) قال ﷺ : هذا القول حين خرج من مكة فى عمرة القضية لأنه عليه الصلاة
 والسلام أراد الإقامة للبناء بزوجه السيدة ميمونة رضى الله عنها فأبت عليه قريش ذلك .
 وفى رواية أنه قال ذلك عام الفتح على الحجون ، ولاتنافى لاحتمال أنه قال ذلك على
 الحجون مرة أخرى . والقول بأنه عليه الصلاة والسلام قاله حين خرج للهجرة مردود كما فى الحاشية
 بقول الراوى (على راحلته) وهو عليه الصلاة والسلام لم يكن على راحلة وإنما خرج مستخفياً كما دلّت
 عليه الأخبار .

(٥) قال العلامة ابن رشد رحمه الله تعالى فى بداية المجتهد ونهاية المقتصد : واختلفوا فى
 تكبيرها - أى العمرة - فى السنة الواحدة مراراً فكان مالك يستحب عمرة فى كل
 سنة ويكره وقوع عمريتين عنده وثلاثاً فى السنة الواحدة . وقال الشافعى وأبو حنيفة
 لاكرهه فى ذلك اهـ وقال الشيخ ابن جاسر الحنبلى رحمه الله تعالى فى مفيد الأنام :
 ولأبأس أن يعتمر فى السنة مراراً . ثم ذكر بعد ذلك قوله : قال فى الشرح الكبير : ولنا
 أن عائشة اعتمرت فى شهر مرتين بأمر النبى ﷺ عمرة مع قرانها وعمرة مع حجها .
 ولأن النبى ﷺ قال : (العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما) متفق عليه اهـ .
 (٦) هذا الحديث لا يقطع النزاع كما فى الحاشية لأن الامام مالكا رحمه الله تعالى يقول =

= معناه الصلاة في مسجده ﷺ تعدل ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام فإنها تعدل الصلاة فيه بدون الألف ، وأصرح منه بل قال ابن عبد البر انه نص قاطع للنزاع مارواه أحمد والبخاري وابن خزيمة برجال الصحيح (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا) زاد ابن خزيمة (يعني مسجد المدينة) . ولفظ البخاري (إلا المسجد الحرام فانه يزيد عليه مائة) وفي رواية (صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة) قال ابن عبد البر : حديث صحيح . قال بعض المحدثين وصدق فيما قال فإن رجاله ثقات من عبد بن حميد إلى ابن الزبير رضي الله عنهما . وفي أحكام المساجد للزركشي : روى أحمد والبخاري وابن حبان في صحيحه من حديث حماد بن زيد وغيره عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجدي هذا بمائة ألف صلاة) وإسناده على شرط الشيخين لا جرم ، صححه ابن عبد البر ، وقال إنه الحجة عند النزاع وإنه نص في موضع الخلاف ، قاطع عند من ألهم رشدده ولم تمل به عصبية ، ثم ذكر أن بعض الناس طعن في حبيب المعلم ، وبعضهم أعلل الحديث ورد ذلك بما يطول ذكره ، ثم نقل عن الذهبي أنه قال : إسناده صالح ، وروى ابن عبد البر هذا الحديث بإسناد آخر ثم قال : ورجال إسناده علماء أجلاء ، ولم ينفرد ابن الزبير بذلك بل روى ما يوافقه أنس وجابر وأبو الدرداء ، وروى بإسناد حسن (فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمائة ألف صلاة ، وفي مسجدي بألف صلاة وفي مسجد بيت المقدس بخمسائة صلاة) وصح عن عمر رضي الله عنه (صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في مسجد النبي ﷺ) وأخرج الطبراني بسند رجاله ثقات عن الأرقم - وكان بدرياً - قال جئت رسول الله ﷺ أودعه وأردت الخروج الى بيت المقدس فقال (وما يخرجك اليه أفي تجارة ؟) قلت : لا ولكن أصلي فيه . فقال ﷺ (صلاة هنا خير من ألف صلاة ثم) وقد مر أن الصلاة ثم (بخمسائة) والتضعيف في المساجد الثلاثة لا يختص بالصلاة بل يعم سائر الحسنات لما يدل له قوله ﷺ (وحسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة) المذكور في حديث الحاكم المار في التعليق على قول المصنف في الباب الأول (أن رسول الله ﷺ حج راكباً)

الصَّلَاةِ (٧) وَلَا يَكْرَهُ فِي سَاعَةٍ مِنَ السَّاعَاتِ وَكَذَا لَا تُكْرَهُ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ بِمَكَّةَ (٨) وَلَا بغيرِهَا مِنْ بَقَاعِ الْحَرَمِ كُلِّهِ بِخِلَافِ غَيْرِ مَكَّةَ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّوَّافِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدُ الصَّلَاةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَفْضَلُ وَأَمَّا الْغُرَبَاءُ فَالطَّوَّافُ لَهُمْ أَفْضَلُ وَقَالَ صَاحِبُ الْحَاوِي الطَّوَّافُ أَفْضَلُ (٩)

(الثَّانِيَةُ) لَا يَرْمُلُ وَلَا يَضْطَبِعُ فِي الطَّوَّافِ خَارِجَ الْحَجِّ بِلَا خِلَافٍ كَمَا

سَبَقَ بَيَانُهُ

(٧) قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَجْمُوعِهِ : قَالَ الْعَبْدِيُّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الطَّوَّافَ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهِي عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا جَائِزٌ ، وَأَمَّا صَلَاةُ الطَّوَّافِ فَمَذْهَبُنَا جَوَازُهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بِلَا كِرَاهَةٍ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ابْنَيْ عَلِيٍّ وَابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَطَاوُوسُ وَعَطَاءُ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةُ وَمُجَاهِدُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَكَرَهُهُمَا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَوْطَأِ ، وَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَنَظَرَ الشَّمْسَ ، فَلَمْ يَرَهَا طَلَعَتْ ، فَركَبَ حَتَّى أَتَاخَ بَذَى طَوًى فَصَلَّى أَقُولُ اسْتَدَلَّ الْمُجِيزُونَ بِدَلِيلَيْنِ عَامَّ وَخَاصٍّ . فَالْعَامُّ هُوَ أَنَّ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ الْخَاصَّةَ مِنَ الصَّلَوَاتِ لَا تَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّهْيِ . لِأَنَّ سَبَبَهَا الْخَاصَّ يَخْرِجُهَا مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ . كَرَكْعَتِي الطَّوَّافِ فَإِنَّهَا لِسَبَبٍ خَاصٍّ هُوَ الطَّوَّافُ ، وَكَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَالْخَاصُّ هُوَ مَا وَرَدَ فِي خُصُوصِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ كَحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى . وَاسْتَدَلَّ الْمَكْرَهُونَ بِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٨) أَيْ لَمَّا رَوَاهُ مُجَاهِدٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا (لِاصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَلِاصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ إِلَّا بِمَكَّةَ)

(٩) أَيْ لِأَنَّ اللَّهَ قَدَّمَ ذِكْرَ الطَّوَّافِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَعَهَدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَاسْمِعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) وَقَوْلِهِ (وَطَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ)

(الثالثة) لَا يَقْبَلُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ (١٠) وَلَا يَسْتَلِمُهُ فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنِ

ابْنِ الزُّبَيْرِ وَمُجَاهِدٍ كَرَاهَتُهُ وَلَا يَسْتَلِمُ أَيْضاً الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ (١١)

(١٠) مقام ابراهيم الخليل عليه السلام على نبينا وعلى سائر الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة
وأتم التسليم وعلينا معهم آمين .. هو الحجر الذي به أثر قدميه وهو موجود بداخل
الموضع الزجاجي الواقع أمام باب الكعبة المشرفة الذي أسس في عهد الحكومة السعودية
سنة ١٣٧٤ هـ بعد هدم الموضع الأول البنائي الذي كان لا يرى فيه المقام إلا الخاص ،
وأما الآن بعد وضعه في الموضع الزجاجي فأصبح يراه العام والخاص وقول المصنف رحمه
الله تعالى (ولا يقبل مقام ابراهيم الخ) قال في الحاشية رحمه الله ولا يعارض ماورد في
فضله من كونه هو والحجر الأسود (ياقوتتين من يواقيت الجنة ولولا أن طمس نورهما)
وفي رواية (لولا مامسهما من خطايا بني آدم لأضاء ما بين المشرق والمغرب ،
ومامسهما من ذى عاهة ولاسقم إلا شفى) وغير ذلك لأن التقبيل والاستلام عبادتان
مطلوبتان في الحجر الأسود بالنص ، فلا يثبتان لغيره إلا بنص كذلك لأن العلة في
مشروعيتها فيه لم تتضح حتى يأتي القياس ، وعلى تسليم إيضاحهما فلم يوجد في المقام
بخلاف الركن اليماني فإنه ورد فيه بعض ما ورد في الحجر فدل أن بينهما جامعاً ، فصَحَّ
قياسه عليه في بعض الاحكام التي تقدمت ، ووضع ابن عمر رضي الله عنهما يديه على
مقعده عليه السلام من المنبر ثم وضعهما على وجهه لادليل فيه لمشروعية مثله هنا كما هو ظاهر
على أن ذلك مذهب صحابي ، وليس تقبيله أولى من قول الحنفية يستحب تقبيل باب
الكعبة عند الوداع . لتوقفه على قولهم بالقياس أو الاستحباب في مثل ذلك ، ونحن
لانقول به . على أن تقييدهم بالاستحباب بالوداع ربما يدل على منع إلحاق غير الكعبة
بها . ويؤيد ماذكرته مارواه الأزرق عن قتادة : إنما أمروا أن يصلوا عنده ولم يؤمروا
بمسحه ، ولقد تكلفت هذه الأمة شيئاً ما تكلفته الأمم قبلها ، قال : ولقد ذكر لنا بعض
من رأى أصابعه : فمازالت هذه الأمة تمسحها حتى اخلولق ، ولذلك كره أحمد تقبيله
ومسه باليد . وسمى مقام ابراهيم لأنه الذي قام عليه حين بنى الكعبة ، أو حين أذن في
الناس بالحج ، أو حين غسلت زوجة ابنه اسمعيل رأسه حين جاء يسأل عنه . أقوال أولها
لابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهما . قيل : ولأمانع من وقوفه عليه في الأحوال الثلاثة
أهـ .

(١١) أى لأنهما ليسا موضوعين على قاعدتي الركنين اللتين وضعهما سيدنا ابراهيم
الخليل كما تقدم في التعليق على الفصل الثاني في كيفية الطواف . فراجع لتظهر لك
الحقيقة . والله أعلم .

(الرابعة) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ إِلَى الْكَعْبَةِ فَيَقْرُبُ مِنْهَا وَيَنْظُرُ إِلَيْهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا فَإِنَّ النَّظَرَ إِلَيْهَا عِبَادَةٌ فَقَدْ جَاءَتْ آثَارٌ كَثِيرَةٌ (١٢) فِي فَضْلِ النَّظَرِ إِلَيْهَا

(الخامسة) يُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْبَيْتِ (١٣) حَافِيًا (١٤) وَأَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ (١٥)

(١٢) أى وأحاديث منها كما في الحاشية عنه صلى الله عليه وسلم (النظر الى البيت عبادة) أخرجه ابن الجوزى رحمه الله تعالى ، وماروى عنه صلى الله عليه وسلم كما في رسالة الحسن البصرى رحمه الله تعالى (مَنْ نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ، وَحُشِرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْآمِنِينَ) وَخَرَجَ الْأَزْرَقُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ (مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ إِيمَانًا وَتَصَدِيقًا خَرَجَ مِنَ الْخَطَايَا كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) وَابْنُ الْجَوْزَى عَنْ ابْنِ السَّائِبِ وَالْجَنْدِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ (مَنْ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ إِيمَانًا وَتَصَدِيقًا تَحَاتَّتْ عَنْهُ الذُّنُوبُ كَمَا يَتَحَاتُّ الْوَرَقُ مِنَ الشَّجَرِ) .

(١٣) أى الكعبة المشرفة لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت هو وأسامه بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم . فلما فتحوا كنت أول من وَلَجَ ، فلقيت بلالاً فسألته : هل صلى فيه رسول الله ؟ قال نعم بين العمودين اليمنيين (وفي رواية أن ذلك كان يوم فتح مكة . فإن قيل يشكك عليه ما صحَّ عن عائشة رضى الله عنها من أنه صلى الله عليه وسلم خرج من عندها مسروراً ، ثم رجع حزينا فقال (إني دخلت الكعبة ، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما دخلتها إني أخاف أن أكون شققت على أمتي)

(أجيب) بأنه لا إشكال إذ لا دلالة فيه على الكراهة ، بل دخوله صلى الله عليه وسلم دليل على ندب الدخول وتمنيه صلى الله عليه وسلم عدمه ، قد علَّله بخشية المشقة على أمته ، وذلك لا يرفع حكم الاستحباب ، والله أعلم ، ووقت استحباب دخول الكعبة للحاج قبل طوافه للوداع لأنه لو فعله بعده لاحتاج لإعادته ويفهم من إطلاق المصنف أنه لا فرق في ندب دخول الكعبة بين الرجل والمرأة لكن بشرط عدم اختلاطها بالرجال ، ونحوه من المكروهات والمحرمات والله اعلم .

(١٤) ألحق الامام مالك رحمه الله تعالى به قبره صلى الله عليه وسلم

(١٥) قال فى المجموع : وأقل ما ينبغى أن يصلى فيه ركعتان اهـ . دليل الصلاة فى الكعبة قول ابن عمر رضى الله عنهما فى حديثه السابق (فلقيت بلالاً فسألته هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم بين العمودين اليمنيين) (فإن قيل) صحَّ عن أسامة بن =

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْصِدَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ مَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيباً مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ فَيُصَلِّي ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٦) وَيَدْعُو فِي جَوَانِبِهِ (١٧) وَهَذَا (١٨) بِحَيْثُ لَا يُؤْذِي أَحَدًا وَلَا يَتَأَذَى هُوَ فَإِنْ آذَى أَوْ تَأَذَى لَمْ يَدْخُلْ وَهَذَا مِمَّا يَلْطَطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَيَتَرَاخَمُونَ رَحْمَةً شَدِيدَةً بِحَيْثُ يُؤْذِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَرُبَّمَا انْكَشَفَتْ عَوْرَةُ بَعْضِهِمْ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَرُبَّمَا زَاخَمَ الْمَرْأَةُ وَهِيَ مَكْشُوفَةُ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَهَذَا كُلُّهُ خَطَأٌ يَفْعَلُهُ جَهْلَةُ النَّاسِ وَيَعْتَرُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَيَكْفُفُ وَيَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يَرْتَكِبَ الْأَذَى الْمَحْرَمَ لِيَحْصَلَ أَمْرًا لَوْ سَلِمَ مِنَ الْأَذَى لَكَانَ سُنَّةً وَأَمَّا مَعَ الْأَذَى فَلَيْسَ بِسُنَّةٍ بَلْ حَرَامٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

زيد ؟ رضى الله عنهما أنه ﷺ (لم يصل في الكعبة) وهو أحد الداخلين معه ﷺ (أجيب) كما في المجموع : الأخذ برواية بلال في اثبات الصلاة أولى لأنه مثبت فقدم على النافي ، ولأنه شاهد بعينه ما لم يشاهده أسامة ، وسببه أن بلالا كان قريبا من النبي ﷺ حين صلى ، راقبه في ذلك فرآه يصلى ، وكان أسامة متباعدًا مشغولًا بالدعاء ، والباب مغلق فلم ير الصلاة . فوجب الأخذ برواية بلال لأن معه زيادة علم . ١ هـ . قال في المجموع فيجوز عندنا ^{عن رسول الله} في الكعبة الفرض والنفل ، وبه قال أبو حنيفة والثوري وجمهور العلماء ، وقال محمد بن جرير : لا يجوز الفرض ولا النفل . وبه قال أصبغ بن الفرغ المالكي ، وحكى عن ابن عباس . وقال مالك وأحمد : يجوز النفل المطلق دون الفرض والوتر ١ هـ .

(١٦) قال في الحاشية : ظاهر رواية الشيخين رحمهما الله تعالى انه ﷺ صلى مستقبلًا الجدار المقابل للباب ، وهو الظاهر وان تشكك فيه بعضهم وكان يصلى في ذلك المحل الى الجهات الأربع ١ هـ أقول قد حدّد المحشى مصلاه ﷺ باعتبار ما عليه داخل الكعبة الآن فقال يجعل (يعنى المصلى) ظهره للباب ويجعل بينه وبين الجدار المقابل له نحو ثلاثة أذرع ١ هـ . وهو موافق لقول المصنف : فإذا دخل البيت مشى الخ ...

(١٧) أى يأتى نواحي البيت أى الكعبة من داخلها فيكثر من الدعوات مع الخشوع

على ما سيذكره المصنف فى السادسة

(١٨) أى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من استحباب دخول البيت .

(السَّادِسَةُ) إِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ فَلْيَكُنْ شَأْنُهُ الدُّعَاءَ وَالتَّصَرُّعَ إِلَى اللَّهِ بِخُضُوعٍ وَخُشُوعٍ مَعَ حُضُورِ الْقَلْبِ وَلْيَكْثُرْ مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمُهَمَّةِ وَلَا يَشْتَغِلْ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يَلِيهِهِ بَلْ يَلْزِمِ الْأَدَبَ وَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ فِي أَفْضَلِ الْأَرْضِ وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ عَجَبًا لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ كَيْفَ يَرْفَعُ بَصَرَهُ قَبْلَ السَّقْفِ !؟ لِيَدْغَ ذَلِكَ إِجْلَالًا لِلَّهِ تَعَالَى وَإِعْظَامًا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ مَا خَلَفَ بَصَرَهُ مَوْضِعَ سَجُودِهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْهَا (١٩)

(السَّابِعَةُ) لِيَحْذَرُ كُلَّ الْحَذَرِ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِمَا أَحَدَثَهُ بَعْضُ أَهْلِ الضَّلَالَةِ فِي الْكَعْبَةِ الْمَكْرَمَةِ قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ابْتَدَعَ مِنْ قَرِيبِ بَعْضُ الْفَجَرَةِ الْمُحْتَالِينَ فِي الْكَعْبَةِ الْمَكْرَمَةِ أُمْرَيْنِ بَاطِلَيْنِ (٢٠) عَظُمَ ضَرَرُهُمَا عَلَى الْعَامَّةِ أَحَدُهُمَا مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الْغُرُورَةِ الْوُثْقَى عَمَدُوا إِلَى مَوْضِعٍ عَالٍ مِنْ جِدَارِ الْبَيْتِ الْمُقَابِلِ لِبَابِ الْبَيْتِ فَسَمَوْهُ الْغُرُورَةَ الْوُثْقَى وَأَوْقَعُوا فِي نَفُوسِ الْعَامَّةِ أَنَّ مَنْ نَالَهُ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْغُرُورَةِ الْوُثْقَى فَأَحْوَجُوهُمْ إِلَى أَنْ يُقَاسُوا فِي الْوُصُولِ إِلَيْهَا شِدَّةَ وَعَنَاءٍ وَيَرْكَبُ بَعْضُهُمْ ظَهَرَ بَعْضٍ وَرُبَّمَا صَعَدَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى ظَهْرِ الرَّجُلِ وَلَامَسَتْ الرِّجَالَ وَلَا مَسُوهَا فَيُلْحَقُهُمْ بِذَلِكَ أَنْوَاعٌ مِنَ الضَّرَرِ دِينًا وَدُنْيَا

(الثَّانِي) مِسْمَارٌ فِي وَسْطِ الْبَيْتِ سَمَوْهُ سُرَّةُ الدُّنْيَا وَحَمَلُوا الْعَامَّةُ عَلَى أَنْ يَكْشِفَ أَحَدُهُمْ سُرَّتَهُ وَيَنْبُطِعَ بِهَا عَلَى ذَلِكَ الْمِسْمَارِ لِيَكُونَ

(١٩) رواه ابن المنذر والحاكم وصححه كما في الحاشية .

(٢٠) قال المحشي : ما ذكره المصنف من الأمرين الباطلين قد أزيلا من الكعبة والله الحمد اهـ أقول زماننا آخر القرن الرابع عشر لم يكن لهما وجود فقد ذهب حيث لا رجعة نسأله تعالى إماتة البدع وإحياء السنن آمين .

وَاضِعاً سُرَّتَهُ عَلَى سُرَّةِ الدُّنْيَا قَائِلٌ اللَّهُ وَاضِعَ ذَلِكَ وَمُخْتَرِعُهُ وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ

(الثامنة) يُسْتَحَبُّ صَلَاةُ النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ (٢١) وَأَمَّا الْفَرِيضَةُ فَإِنْ كَانَ
يَرْجُو جَمَاعَةً كَثِيرَةً فَهِيَ خَارِجُ الْبَيْتِ أَفْضَلُ (٢٢) وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجُوهَا (٢٣)
فَدَاخِلُ الْبَيْتِ أَفْضَلُ وَإِذَا صَلَّى فِي الْبَيْتِ (٢٤) اسْتَقْبَلَ بَعْضَ جُذْرَانِهِ فَلَوْ
اسْتَقْبَلَ الْبَابَ وَهُوَ مَرْدُودٌ كَفَى وَلَوْ اسْتَقْبَلَهُ وَهُوَ مَفْتُوحٌ فَإِنْ كَانَتْ
عَتَبَةُ الْبَابِ مُرْتَفِعَةً عَنِ الْأَرْضِ بِنَحْوِ ثَلَاثِي ذَارِعٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ
كَانَتْ أَقْصَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَلَوْ صَلَّوْا جَمَاعَةً فِي الْكَعْبَةِ
جَازَوْا لَهُمْ فِي مَوْقِفِهِمْ خَمْسَةَ أَحْوَالٍ (أَحَدُهَا) أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْمَأْمُومِ
إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ وَ (الثَّانِي) أَنْ يَكُونَ ظَهْرُهُ إِلَى ظَهْرِهِ (الثَّلَاثُ) أَنْ

(٢١) أَى الْكَعْبَةِ فَتُفْلِلُ الصَّلَاةُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ النِّفْلِ خَارِجَهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالْحَرَمِ لَا
الْبُيُوتَ لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ (أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ)
وَدَلِيلُ اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ وَنَفْلُهَا فِيهَا أَفْضَلُ مِنْهُ خَارِجَهَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ (وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ)
أَقُولُ وَالْكَعْبَةُ أَفْضَلُ جُزْءٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

(٢٢) أَى لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فَضِيلَةٌ تَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الصَّلَاةِ وَالْكَعْبَةُ فَضِيلَةٌ تَتَعَلَّقُ بِمَوْضِعِهَا
وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمَحَافِظَةَ عَلَى فَضِيلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ أَوَّلَى مِنَ
الْمَحَافِظَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِمَكَانِ الْعِبَادَةِ .

(٢٣) أَوْ أَمَّا الْجَمَاعَةُ الْحَاضِرِينَ الصَّلَاةَ فِي الْكَعْبَةِ . (فَإِنْ قِيلَ) كَيْفَ جُزِمَتْ بِأَنَّ
الصَّلَاةَ فِي الْكَعْبَةِ أَفْضَلُ مِنْ خَارِجِهَا مَعَ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي صِحَّتِهَا ، وَالْخُرُوجُ مِنْ
الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ . (أَجِيبُ) كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنَّهُ يَسْتَحَبُّ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافٍ مُحْتَرَمٍ ،
وَهُوَ الْخِلَافُ فِي مَسْأَلَةِ اجْتِهَادِيَّةٍ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِلَافُ مُخَالَفًا سَنَةً صَحِيحَةً كَمَا فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ فَلَا حَرَمَةَ لَهُ وَلَا يَسْتَحَبُّ الْخُرُوجُ مِنْهُ لِأَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَبْلُغْهُ هَذِهِ السَّنَةُ ، وَإِنْ بَلَّغَتْهُ
وَخَالَفَهَا فَهُوَ مُحْجُوجٌ بِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢٤) أَى الْكَعْبَةِ الْمَشْرُفَةِ .

يَكُونُ وَجْهَ الْمُتَوَكِّلِ إِلَى ظَهْرِ الْإِمَامِ (الرَّابِعُ) أَنْ يَكُونَ بِجَنْبِهِ سَوَاءٌ
(الْخَامِسُ) أَنْ يَكُونُ ظَهْرُ الْمُتَوَكِّلِ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ فَتَصِحَّ الصَّلَاةُ فِي الْأَحْوَالِ
الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ وَلَا تَصِحُّ فِي الْخَامِسَةِ عَلَى الْأَصَحِّ

(التاسعة) يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْ دُخُولِ الْحِجْرِ (٢٥) فَإِنَّهُ مِنَ النِّيَّةِ
وَدُخُولُهُ سَهْلٌ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الدَّعَاءَ فِيهِ تَحْتَ الْمِزَابِ مُسْتَجَابٌ

(العاشر) يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَوَيَّ الْعَتَكُافَ كُلَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
فَإِنَّ الْعَتَكُافَ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ مَسْجِدًا مِنَ الْمَسَاجِدِ فَكَيْفَ الظَّنُّ
بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَيَقْصُدُ بِقَلْبِهِ حِينَ يَصِيرُ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ مُعْتَكِفٌ لِلَّهِ تَعَالَى
سَوَاءً كَانَ صَائِمًا أَوْ لَمْ يَكُنْ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْعَتَكُافِ عِنْدَنَا (٢٦)

(٢٥) الْحِجْرُ : بكسر الحاء : يطلق على الفرس ، وعلى العقل وعلى حجر ثمود ،
وعلى المنع ، وعلى الكذب وعلى حِجْرِ الثوب ، وعلى حِجْرِ إسماعيل على نبينا وعليه أفضل
الصلاة والسلام . وهو المراد هنا ، وقد نظمها بعضهم رحمه الله تعالى في قوله :
رَكِبْتُ حِجْرًا وَطَفْتُ الْبَيْتَ خَلْفَ الْحَجَرِ وَحَزْتُ حِجْرًا عَظِيمًا مَا دَخَلْتُ الْحَجَرَ
لِلَّهِ حَجْرٌ مَنَعَنِي مِنْ دُخُولِ الْحِجْرِ مَا قَلْتُ حِجْرًا وَلَوْ أُعْطِيتُ مَلَأَ الْحَجَرَ .
فَقَوْلُهُ (رَكِبْتُ حِجْرًا) أَيْ فَرَسًا وَ (طَفْتُ الْبَيْتَ خَلْفَ الْحِجْرِ) أَيْ حِجْرَ
إِسْمَاعِيلَ ، وَ (حَزْتُ حِجْرًا) أَيْ عَقْلًا (مَا دَخَلْتُ الْحَجَرَ) أَيْ حَجَرَ ثَمُودَ (لِلَّهِ حَجْرٌ)
أَيْ مَنَعَ مَنَعَنِي مِنْ دُخُولِ الْحِجْرِ حَجَرَ ثَمُودَ ، فَهُوَ مُكَرَّرٌ ، (مَا قَلْتُ حِجْرًا) أَيْ
كَذِبًا ، (وَلَوْ أُعْطِيتُ مَلَأَ الْحِجْرَ) أَيْ حَجَرَ الثَّوْبِ .

(٢٦) أَيْ لِقَوْلِهِ ﷺ (لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صَوْمٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ
وَالْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَا عَتَكُافَ عَلَيْهِ ﷺ فِي عَشْرِ شَوَالٍ الْأَوَّلِ كَمَا فِي
الصَّحِيحِينَ ، وَمِنْ جَمَلَتِهِ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ لِأَنَّهُ يَوْمُ عِيدِ الْفِطْرِ ، وَلِقَوْلِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ : فَقَالَ : (أَوْفَ
بِنَذْرِكَ) كَمَا فِي الصَّحِيحِينَ أَيْضًا . وَاللَّيْلُ لَيْسَ مُحَلًّا لِلصَّوْمِ ، وَحَمَلُ الشَّافِعِيِّ حَدِيثَ (لَا
اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ) وَحَدِيثَ (اعْتَكَفْ وَصُمْ) عَلَى النَّدْبِ .

ثُمَّ يَسْتَمِرُّ لَهُ الْاِعْتِكَافُ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا خَرَجَ زَالَ اِعْتِكَافُهُ (٢٧) ، فَإِذَا دَخَلَ مَرَّةً أُخْرَى نَوَى الْاِعْتِكَافَ وَهَكَذَا كُلَّمَا دَخَلَ وَهَذَا مِنَ الْمَهْمَاتِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ الْمَحَافِظَةُ عَلَيْهَا وَالْاِعْتَاءُ بِهَا .

(الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ) يُسْتَحَبُّ الشُّرْبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ (٢٨) وَالْإِكْتَارُ مِنْهُ ثَبِتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ وَإِنَّهَا طَعَامٌ طَعِمَ وَشِفَاءٌ سَقِمَ وَرَوَيْنَا عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢٧) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَازِماً عَلَى الْعُودِ فِي حَالِ خُرُوجِهِ وَلَمْ يَنْوِ مَدَّةً مُعَيَّنَةً ، وَخَرَجَ لِنَحْوِ قَضَاءِ حَاجَةٍ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَجْ لِنِيَّتِهِ عِنْدَ الدَّخُولِ عَلَى تَفْصِيلِ ذِكْرِهِ فِي بَابِهِ اهـ مُخْتَصِراً .

(٢٨) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِهِ تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ : زَمْزَمُ زَادَهَا اللَّهُ شَرْفاً بِزَايَيْنِ وَفَتْحِهِمَا وَإِسْكَانِ الْمِيمِ بَيْنَهُمَا ، وَهِيَ بَثْرٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - زَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرْفاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرْفاً ثَمَانٍ وَثَلَاثُونَ ذِرَاعاً . قِيلَ سَمِيَ زَمْزَمُ لِكَثْرَةِ مَائِهَا . يُقَالُ مَاءُ زَمْزَمٍ وَزَمْزُومٌ وَزَمْزَامٌ إِذَا كَانَ كَثِيراً ، وَقِيلَ : لَضَمِّ هَاجِرٍ عَلَيْهَا السَّلَامَ لِمَائِهَا حِينَ انْفَجَرَتْ ، وَزَمْهَا إِيَّاهَا ، وَقِيلَ لَزَمْزَمَةِ جَبْرِيلَ وَكَلَامِهِ ، وَقِيلَ غَيْرُ مُشْتَقٍّ . وَلَهَا أَسْمَاءٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْأَزْرَقِيُّ وَغَيْرُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : هَزْمَةُ جَبْرِيلَ ، وَالْهَزْمَةُ الْغَمْرَةُ بِالْعَقَبِ فِي الْأَرْضِ وَبِرَّةٌ ، وَشِبَاعَةٌ ، وَالْمَضْنُونَةُ . وَيُقَالُ لَهَا طَعَامٌ طَعِمَ وَشِفَاءٌ سَقِمَ وَشَرَابٌ الْأَبْرَارِ ، قَالَ الْأَزْرَقِيُّ : كَانَ ذِرْعُ زَمْزَمٍ مِنْ أَعْلَاهَا إِلَى أَسْفَلِهَا سِتِينَ ذِرَاعاً كُلُّ ذَلِكَ بَنِيَانٍ . وَمَبْقَى فَهُوَ جَبَلٌ مَنْقُورٌ ، وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعاً ، وَذِرْعٌ تَدْوِيرٌ فَمِ زَمْزَمُ أَحَدُ عَشَرَ ذِرَاعاً . وَسَعَةٌ فَمِ زَمْزَمُ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَثَلَاثُ ذِرَاعٍ . وَأَوَّلُ مَنْ عَمِلَ الرِّخَامَ عَلَى زَمْزَمٍ وَعَلَى الشِّبَاكِ وَفَرَشَ أَرْضَهَا بِالرِّخَامِ أَبُو جَعْفَرٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي خِلَافَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ مُخْتَصِراً : سَبَبُ ظُهُورِ زَمْزَمٍ : رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا اتَّخَذَ النِّسَاءُ الْمَنْطِقَ مِنْ قَبْلِ أَمِّ إِسْمَاعِيلَ ، اتَّخَذَتْ مَنْطِقاً لَتَعْفَى أَثَرَهَا عَلَى سَارَةِ ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ وَبَابِنَهَا إِسْمَاعِيلُ وَهِيَ تَرْضَعُهُ حَتَّى وَضَعَهَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دُوْحَةٍ فَوْقَ زَمْزَمَ وَأَعْلَى الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ ، وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ فَوَضَعَهُمَا ٥ هُنَالِكَ وَوَضَعَ عِنْدَهُمَا جَرَاباً فِيهِ تَمْرٌ وَسَقَاءَ فِيهِ مَاءً ثُمَّ قَفَى إِبْرَاهِيمُ مَنْطِقاً فَتَبِعَتْهُ أَمُّ إِسْمَاعِيلَ فَقَالَتْ يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْنَ تَذْهَبُ وَتَتْرَكُنَا فِي هَذَا الْوَادِي الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَنْيْسٌ وَلَا شَيْءٌ ؟ فَقَالَتْ =

له ذلك مرارا وجعل لا يلتفت إليها فقالت له : الله أمرك بهذا ؟ . قال : نعم قالت إذن لا يضيعنا ثم رجعت . فانطلق ابراهيم حتى إذا كان عند الثنية حيث لا يرونه استقبل بوجهه البيت ثم دعا بهؤلاء الدعوات ورفع يديه فقال : (زينا إني أسكنت من ذريتى بوادٍ غير ذى زرع عند بيتك المحرم حتى بلغ : يشكرون) وجعلت أم اسماعيل ترضع إسماعيل وتشرب من الماء حتى إذا نفذ ما فى السقاء عطشت وعطش ابنها فجعلت تنظر إليه يتلوى أو قال (يتلبط) فانطلقت كراهية أن تنظر إليه فوجدت الصفا أقرب جبل فى الأرض يليها . فقامت عليه ثم استقبلت الوادى تنظر هل ترى أحداً فلم تر أحداً فهبطت من الصفا حتى إذا بلغت الوادى رفعت طرف درعها ثم سعت سعى الإنسان المجهود حتى جاوزت الوادى ثم أتت المروة فقامت عليها فنظرت هل ترى أحداً فلم تر أحداً ففعلت ذلك سبع مرات . قال ابن عباس رضى الله عنهما قال النبى ﷺ فذلك سعى الناس بينهما . فلما أشرفَتْ على المروة سمعت صوتا فقالت : (صه) تريد نفسها ثم تَسَمَّعَتْ فسمعت أيضا فقالت قد أسمعت إن كان عندك غوث . فإذا هى بالملك عند موضع زمزم فبحث بعقبه أو قال بجناحه - حتى ظهر الماء ، فجعلت تحوضه ، وتقول بيدها هكذا أى تجمع - وفى حديث علىّ فجعلت تحبس الماء ، فقال دعيه فإنها رواء ، وجعلت تغرف من الماء فى سقائها ، وهو يفور بعد ما تغرف . قال ابن عباس رضى الله عنهما قال النبى ﷺ يرحم الله أم اسماعيل لو تركت - أو قال لم تغرف من زمزم لكانت زمزم عينا معينا قال فشربت وأرضعت ولدها . فقال لها الملك : لاتخافوا الضيعة ، فإن هذا بيت الله يبنى هذا الغلام وأبوه . وإن الله لا يضيع أهله . وكان البيت مرتفعا من الأرض كالراية ، تأتیه السيول ، فتأخذ عن يمينه وشماله ، فكانت كذلك حتى مَرَّت بهم رفقة من جرهم ، أو أهل بيت من جرهم مقبلين من طريق كداء فنزلوا فى أسفل مكة ، فرأوا طائرا عائفا - وهو الذى يحوم على الماء - فقالوا : إن هذا الطائر ليدور على ماء لَعَهْدُنَا بهذا الوادى وما فيه ماء فارسلوا جَرِيًّا أو حريين (أى رسولا) فإذا هم بالماء فرجعوا فأخبروهم بالماء فأقبلوا . قال : وأم إسماعيل عند الماء : فقالوا : أتأذنين لنا أن ننزل عندك ؟ قالت نعم ولكن لاحق لكم فى الماء قالوا : نعم . قال ابن عباس رضى الله عنهما قال النبى ﷺ (فألقى ذلك أم اسماعيل وهى تحب الأنس) فنزلوا انتهى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما من حديث زمزم . انتهى من كتاب عمارة المسجد الحرام للشيخ حسين باسلامه رحمه الله تعالى آمين .

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاءٌ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ (٢٩) ، وَقَدْ شَرَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَاءَ زَمَزَمَ لِمَطَالِبِ لَهُمْ جَلِيلَةً فَنَالُوهَا فَيَسْتَحِبُّ لِمَنْ أَرَادَ الشَّرْبَ لِلْمَغْفِرَةِ أَوْ الشِّفَاءِ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ

(فائدة) ورد أن زمزم عين من عيون الجنة ، وذكر بعضهم أن شخصا وقع في بئر زمزم فنزحت من أجله فوجدوها تفور من ثلاث أعين أقواها وأكثرها ماءً عين من ناحية الحجر الأسود والثانية من جهة الصفا والثالثة من جهة المروة .

(٢٩) . قال في الحاشية : قد كثر كلام المحدثين في هذا الحديث والذي استقر عليه أمر محققهم أنه حديث حسن أو صحيح ، وقول الذهبي إنه باطل ، وابن الجوزي (انه موضوع) مردود ، فقد روى ابن الجوزي نفسه عن سفيان أنه سئل عنه فقال : صحيح . وقد شربه جماعة من العلماء لمطالب فنالوها اهـ . أقول : قد أفرد هذا الحديث بكتايف العلامة السيد محمد بن إدريس الحسني رحمه الله تعالى أسمائه كتاب (إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له » وهو مطبوع الطبعة الأولى سنة ١٣٣٠ هـ طبع بالمطبعة الجمالية بمصر . قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى كما في مفيد الأنام : وفي سنن ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال « ماء زمزم لما شرب له » ، وقد ضعف هذا الحديث طائفة بعدد الله بن المؤمل راويه عن محمد بن المنكدر وقد رويناه عن عبد الله بن المبارك أنه لما حج أتى زمزم فقال : اللهم إن ابن أبي الموالى حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه عن نبيك ﷺ أنه قال « ماء زمزم لما شرب له » فإني أشربه لظمأ يوم القيامة . وابن أبي الموالى ثقة فالحديث اذا حسن . وقد صححه بعضهم وجعله بعضهم موضوعا ، وكلا القولين فيه مجازفة ، وقد جربت أنا وغيري من الاستشفاء بماء زمزم أمورا عجيبة ، وقد استشفيت به من عدة أمراض فبرئت بإذن الله ، وشاهدت من يتغذى به الأيام ذوات العدد قريبا من نصف الشهر أو أكثر ، ولا يجد جوعا ، ويطوف مع الناس كأحدهم . وأخبرني أنه ربما بقي عليه أربعين يوما وكان له قوة يجامع بها أهله ، ويصوم ، ويطوف مرارا انتهى كلام ابن القيم . أقول ويشهد لهذا قصة إسلام أبي ذر رضي الله عنه المروية في مسلم القائل له فيها رسول الله ﷺ : متى كنت هاهنا . قال قلت قد كنت ها هنا منذ ثلاثين بين ليلة ويوم . قال فمن كان يطعمك . قال قلت ما كان لي طعام إلا ماء زمزم فسمنت حتى تكسرت عكُنْ بطني ، وما أجد على كبدي سخفة جوع . قال : انها مباركة ، إنها طعام طعم .

تَعَالَى ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّهُ بَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَكَ ﷺ قَالَ مَاءٌ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ اللَّهُمَّ وَإِنِّي أَشْرَبُهُ لِتُغْفِرَ لِي اللَّهُمَّ فَاعْفُرْ لِي أَوْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْرَبُهُ مُسْتَشْفِئاً بِهِ مِنْ مَرَضِي اللَّهُمَّ فَاشْفِنِي وَخَوِّ هَذَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَفَّسَ ثَلَاثًا وَيَتَضَلَّعَ مِنْهُ أَى يَمْتَلِئَ فَإِذَا فَرَّغَ حَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى (٣٠)

(الثانية عشرة) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ فِيهَا قَبْلَ رُجُوعِهِ

(الثالثة عشرة) اختلف العلماء في المجاورة بمكة فقال أبو حنيفة ومَنْ وافقَهُ تُكْرَهُ المجاورة وقال أحمد بن حنبل وآخرون (٣١) لا تُكْرَهُ بَلْ تُسْتَحَبُّ وَإِنَّمَا كَرِهَهَا مِنْ كَرِهَهَا لِأُمُورٍ مِنْهَا خَوْفُ الْمَلِكِ وَقِلَّةُ الْحَرَمَةِ لِلْإِنْسِ وَخَوْفُ مَلَابِسَةِ الذُّنُوبِ (٣٢) فَإِنَّ الذَّنْبَ فِيهَا أَقْبَحُ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا كَمَا أَنَّ الْحَسَنَةَ فِيهَا

(٣٠) لما رواه ابن ماجه رحمه الله عن عبد الرحمن بن أبى بكر رضى الله عنهما قال كنت جالسا عند ابن عباس (رضى الله عنه) فجاءه رجل فقال من أين جئت ؟ قال من زمزم قال فشربت منها كما ينبغي ؟ قال فكيف . قال إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا من ماء زمزم وتضلع منها ، فإذا فرغت فاحمد الله ، فإن رسول الله ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من ماء زمزم ، وروى الأزرق رحمه الله بسنده الى ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : التضلع من ماء زمزم براءة من النفاق . وسنده الى الضحاك بن مزاحم قال بلغنى أن التضلع من ماء زمزم براءة من النفاق وأن ماءها يذهب الصداع . (لطيفة) سأل الحافظ ابن حجر العسقلانى الشيخ ابن عرفة رحمهما الله حين اجتماعه به فى مصر عن ماء زمزم لِمَ لَمْ يَكُنْ عَذَاباً . فقال ابن عرفة : انما لم يكن عذاباً ليكون شربه تعبداً لا تلذذاً . فاستحسن الحافظ جوابه وطرب له .

(٣١) وهم أكثر العلماء منهم الشافعى وصاحبها أبى حنيفة رحمهم الله تعالى .
(٣٢) أى لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه الآتى . (لخطيئة أُصِيبُهَا بِمَكَّةَ أَعَزَّ عَلَى مِنْ سَبْعِينَ خَطِيئَةً بِغَيْرِهَا) بل قال مجاهد وجماعة من العلماء رحمهم الله تعالى كما سيذكره المصنف فى الخامسة والثلاثين (إِنَّ السَّيْئَةَ تَضَاعَفَ بِهَا كَمَا تَضَاعَفُ الْحَسَنَةُ) وسئل أحمد رحمه الله تعالى هل تكتب السيئة أكثر من واحدة ، فقال (لا ، الا بمكة =

أَعْظَمُ مِنْهَا فِي غَيْرِهَا وَأَمَّا مِنْ اسْتَحَبَّهَا فَلَمَّا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الطَّاعَاتِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ بِغَيْرِهَا مِنَ الطَّوَافِ وَتَضْعِيفِ الصَّلَوَاتِ وَالْحَسَنَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَاخْتَارَ أَنْ الْمُجَاوِرَةَ بِهَا مُسْتَحَبَّةٌ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الْوُقُوعُ فِي الْأُمُورِ الْمَحْذُورَةِ وَغَيْرِهَا وَقَدْ جَاوَرَ فِيهَا خَلَاتِقُ لَا يُحْصُونَ (٣٣) مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِمْ وَيَنْبَغِي لِلْمُجَاوِرِ بِهَا أَنْ يَذْكُرَ نَفْسُهُ بِمَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَخَطِيئَةٌ أَصَابَهَا بِمَكَّةَ أَعَزُّ عَلَى (٣٤) مِنْ سَبْعِينَ خَطِيئَةً بَغِيرَهَا (٣٥)

= (لتعظيم البلد) . وظاهر كلام مجاهد ان السيئة تبلغ في التضعيف مبلغ الحسنة ، وهو مائة ألف ، ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما (مالى وبلد تتضاعف فيه السيئات كما تتضاعف الحسنات) قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر في مفيد الأنام . قال في الإقناع . وتعظيم السيئات به . قال منصور في شرحه : ظاهر كلامه أن المضاعفة في الكيفية لا الكم ، وهو كلام الشيخ تقى الدين . وظاهر كلامه في المنتهى تبعاً للقاضى وغيره ان المضاعف الكم كما هو ظاهر نص الامام ، وكلام ابن عباس (مالى وبلد تتضاعف فيه السيئات كما تتضاعف الحسنات) خاص فلا يعارضه عموم الآيات بل تخصص به لأن مثله لا يقال من قبل الراى فهو بمنزلة المرفوع انتهى كلام منصور قلت الأظهر ما قاله شيخ الاسلام رحمه الله لأنه صريح نص القرآن . قال تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ، ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها ، وهم لا يظلمون) ومراد ابن عباس مضاعفة السيئات بالكيف لا بالكم كما قرره شيخ الاسلام والله اعلم . (٣٣) عَدَّ الطَّبْرِي رحمه الله كما في الحاشية من الصحابة رضوان الله عليهم الذين جاؤوا بمكة أربعة وخمسين ، ومن الذين ماتوا بها ستة عشر قال وجاور بها من كبراء التابعين جَمٌّ غفير والله اعلم .

(٣٤) أى وأشد وأصعب . وقوله من سبعين ذكرها مریدا بها التكرير لاختصاص هذا العدد لأنه يكتفى بها عند العرب عن الكثرة كقوله تعالى (إن تستغفر لهم سبعين مرة) (٣٥) وفي مفيد الأنام : (الخطيئة أصيبها بمكة أعز على من سبعين خطيئة برده) قال وركبة هي الصحراء الواسعة المعروفة بطريق نجد . وروى الأزرق بسنده أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان يقول : يا أهل مكة لا تحتكروا الطعام بمكة فإن احتكار الطعام بمكة للبيع إلحاد ، وبسنده عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ليس أحد من خلق الله تعالى يَهْمُ بسيئة فيؤخذ بها ، ولا تكتب عليه حتى يعملها غير شيء واحد . قال =

(الرابعة عشرة) يُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ الْمَوَاضِعِ الْمَشْهُورَةِ بِالْفَضْلِ فِي مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ مَوْضِعاً مِنْهَا الْبَيْتُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْيَوْمَ مَسْجِدٌ فِي رُقَاقٍ يُقَالُ لَهُ رُقَاقُ الْمَوْلِدِ وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّهُ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ وَمِنْهَا بَيْتُ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي كَانَ يَسْكُنُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِيهِ وَلَدَتْ أَوْلَادَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِيهِ تُوَفِّيَتْ خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقِيمًا بِهِ حَتَّى هَاجَرَ قَالَهُ الْأَزْرَقِيُّ قَالَ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ خَلِيفَةُ مَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَجَعَلَهُ مَسْجِداً (٣٧) وَمِنْهَا مَسْجِدٌ فِي دَارِ الْأَرْقَمِ وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا دَارُ الْخَيْزِرَانِ (٣٨) كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُسْتَسْرِئاً فِيهِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ قَالَ الْأَزْرَقِيُّ

= ففزعنا لذلك ، فقلنا : ما هو يأبأ عبد الرحمن . فقال عبد الله من همَّ أو حَدَّثَ نفسه أن يلحد بالبيت أذاقه الله عز وجل من عذاب أليم ثم قرأ (ومن يُرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم) . قال شيخ الإسلام : المجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان (قلت) هذا هو الصواب الذي لاشك فيه وإلا فما ينفع المقيم في مكة أو المدينة مع فسقه وفجوره أو نفاقه ، وماذا يضر غيره من أقام في بلد من بلدان المسلمين سوى مكة والمدينة مع صلاحه وكمال إيمانه وتقواه والله المستعان اهـ مختصراً .

(٣٦) هذا بحسب زمان المصنف ، وأما الآن فهو مكتبة مكة المكرمة وهو على الشارع العام بمحلة سوق الليل فيها كتب قيمة يرتادها طلبة العلم ، قام بينها بعد هدم المسجد الشيخ عباس يوسف قطان رحمهما الله تعالى ، وجمعت فيها مكتبة الشيخ ماجد كردى ، مكتبة العلامة المتفنين شيخنا وشيخ مشايخنا الشيخ على حسين المالكي ، ومكتبة الشيخ محفوظ الترمسى الجاوى ومكاتب غيرهم من العلماء رحم الله الجميع ورحمنا معهم آمين .

(٣٧) أما الآن فهو مدرسة لحفاظ القرآن الكريم بناها وشيّدتها بعد هدم المسجد الشيخ عباس يوسف قطان الذي كان في عصر الملك عبد العزيز آل سعود أميناً للعاصمة ٥ رحمهما الله تعالى وهى بزقاق الحجر الذى سَلَّمَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ الْآنَ يُسَمَّى شَارِعُ الصَّوْغِ أَمَامَ بَابِ الْمَسْجِدِ بِمَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ . ٥

(٣٨) الخيزران هذه هى سرية الرشيد وهى أمّ هرون الرشيد ونسبت الدار إليها =

هُوَ عِنْدَ الصَّفَا قَالَ وَفِيهِ أَسْلَمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِنْهَا الْغَارُ
الَّذِي بِجَبَلِ حَرَاءَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَبَّدُ فِيهِ وَالْغَارِ الَّذِي بِجَبَلِ ثَوْرٍ وَهُوَ
الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ « إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ »

(الخَامِسَةُ عَشْرَةَ) مَنْ فَرَّغَ مِنْ مَنَاسِكَهِ وَأَرَادَ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ
طَوَافٌ وَدَاعٌ وَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ طَافَ لِلْوَدَاعِ وَلَا زَمَلَ فِيهِ وَلَا اضْطَبَّاعَ كَمَا
سَبَقَ وَهَذَا الطَّوَافُ وَاجِبٌ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ (٣٩) وَيَجِبُ بَتْرُكُهُ دَمٌ وَالْقَوْلُ
الثَّانِي أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ يَسْتَحَبُّ بَتْرُكُهُ دَمٌ وَلَوْ أَرَادَ الْحَاجُّ الرَّجُوعَ إِلَى بَلَدِهِ مِنْ
مَنَى لَزِمَهُ دُخُولُ مَكَّةَ لِطَوَافِ الْوَدَاعِ (٤٠) وَلَا يَجِبُ طَوَافُ الْوَدَاعِ عَلَى

= لقيامها بتشبيدها بعد هدم بنائها الأول والآن لأثر لها لدخولها في توسعة الشارع الذي
خلف الصفا وموضع (أما) الباب الذي بالمسعى قرب الصفا المسمى بباب (الأرقم)
(٣٩) قال المصنف رحمه الله في مجموعه . الأصح في مذهبن أن طواف الوداع واجب
يجب بتركه دم ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد . وقال مالك : هو سنة لاشيء في تركه .
دليل من أوجبه حديث مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال
« لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » .

(٤٠) أي بعد نفره ، وإن كان قد طاف قبل عودته من مكة إلى منى . ولو أخر
الإفاضة لنفره من منى ففعله وأراد السفر عقبه والاكتفاء عن الوداع لم يكف ، وهو
إحدى الروايتين عن أحمد كما في المغنى لأنهما عبادتان واجبتان فلم تجز إحداهما عن
الأخرى ، ولا تدرج كالصلاتين الواجبتين والرواية الثانية : يجزئه عن طواف الوداع لأنه
أمر أن يكون آخر عهده بالبيت ، وقد فعل . ولأن ما شرع لتحية المسجد أجزأه عنه
الواجب من جنسه كتحية المسجد بركتين تجزئ عنهما المكتوبة اهـ . ولا يجب
طواف الوداع إلا على من فارق مكة غير محرم مريداً السفر إلى مسافة القصر مطلقاً أو
دونها إن خرج لمنزل أو محل يقيم به ولو أربعة أيام صحاح مكياً أو آفاقاً حلالاً أو حاجباً
أو معتمراً قد فرغت مناسك كلٍّ ورميه لعموم حديث (لا ينفرن أحد حتى يكون آخر
عهده بالبيت) ولأنه خارج من مكة فلزمه التوديع كالبعيد . هذا ما عليه الشافعية . وأما
عند غيرهم فكما جاء في المغنى لابن قدامة الحنبلي رحمه الله . ومن كان منزله في الحرم =

الْحَائِضُ وَالتُّفَسَاءُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا لِتَرْكِهَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُخَاطَبَةً بِهِ (٤١) لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَقِفَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَتَدْعُو بِمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ

= فهو كالمكي لاوداع عليه ، وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَارِجَ الْحَرَمِ قَرِيبًا مِنْهُ فَظَاهَرَ كَلَامَ الْخُرْقِيِّ : أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يُوَدِّعَ الْبَيْتَ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَقِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ فِي بَسْتَانَ بْنِ عَامِرٍ : وَأَهْلُ الْمَوَاقِيتِ إِنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ فِي طَوَافِ الْوُدَاعِ لِأَنَّهُمْ مَعْدُودُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بِدَلِيلِ سَقُوطِ دَمِ الْمُتَعَةِ عَنْهُمْ أَهـ أَقُولُ قَوْلَهُمْ بِبَسْتَانَ بْنِ عَامِرٍ أَيْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كَرِيزٍ ابْنِ خَالِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهَذَا الْبَسْتَانُ وَاقِعٌ بِوَادِي عَرْنَةَ - بِالنُّونِ - قَرِيبَ عَرَفَةَ - بِالْفَاءِ - مِنْ جِهَةِ مَسْجِدِ نَمْرَةَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ بِلَفْظِ بَسَاتِينَ ابْنِ عَامِرٍ ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ أَيْضًا وَأَهْلُ الْمَوَاقِيتِ - أَيْ الْقَرْيَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤١) أَيْ لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : (أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَفَفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ) وَأَلْحَقُوا بِالْحَائِضِ التُّفَسَاءَ وَالْمُسْتَحَاضَةَ الْمُسَافِرَةَ فِي نَوْبَةِ حَيْضِهَا وَإِلَّا وَجِبَ أَنْ أَمِنْتَ التَّلْوِثَ ، وَمَنْ بِهِ سِلْسُ بَوْلٍ ، وَنَحْوُهُ ، وَلَا يَكِلْفُ الْحَشْوُ وَالْعَصَبُ ، وَمَنْ بِهِ جَرَحٌ سَائِلٌ لَا يُمْكِنُ مَعَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ ، وَالْمَكْرَهُ وَالْخَائِفُ مِنْ ظَالِمٍ أَوْ فَوْتٍ رَفَقَةٍ أَوْ غَرِيمٍ ، وَهُوَ مَعْسَرٌ عَلَى مَا قَالَهُ الطَّبْرِيُّ فَهَذِهِ الْأَعْدَارُ تُسْقَطُ الدَّمُ وَالْإِثْمُ ، وَقَدْ يُسْقَطُ الْعَذْرُ الْإِثْمُ لَا الدَّمُ فِيمَا إِذَا لَزِمَهُ وَخَرَجَ عَامِدًا عَالِمًا عَازِمًا عَلَى الْعُودِ قَبْلَ وَصُولِهِ لِمَا يَسْتَقِرُّ بِهِ وَجُوبُ الدَّمِ ثُمَّ تَعَذَّرَ ، الْعُودُ وَتَرَكَ طَوَافَ الْوُدَاعِ بِلَا عَذْرِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ (أَحَدُهَا) لِأَدَمَ وَلَا إِثْمَ وَذَلِكَ فِي تَرْكِ الْمُسْتَنْوِينَ مِنْهُ وَفِيمَنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَرْكَانِ النَّسَكِ ، وَفِيمَنْ خَرَجَ مِنْ عِمْرَانَ مَكَّةَ ثُمَّ طَرَأَ لَهُ السَّفَرُ (ثَانِيهَا) عَلَيْهِ الْإِثْمُ وَلِأَدَمَ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا تَرَكَهَ عَامِدًا عَالِمًا ، وَقَدْ لَزِمَهُ بِغَيْرِ عِزْمٍ عَلَى الْعُودِ ، ثُمَّ عَادَ قَبْلَ وَصُولِهِ لِمَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الدَّمُ . فَالْعُودُ مُسْقَطٌ لِلدَّمِ لَا لِلْإِثْمِ . (ثَالِثُهَا) مَا يَلْزِمُ بِتَرْكِهَ الْإِثْمَ وَالدَّمُ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنَ الصُّوَرِ ، فَعَلِمَ أَنَّ طَوَافَ الْوُدَاعِ لَا يَسْقَطُ بِالْجَهْلِ وَالنِّسْيَانِ .

(تَنْبِيْهَانِ) الْأَوَّلُ : يَجِبُ طَوَافُ الْوُدَاعِ عَلَى الْمُتَحِيرَةِ فَلَا دَمَ لِتَرْكِهَ ، إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهَا تَرَكَتْهُ فِي مَرَدِّهَا الْمَحْكُومِ بِأَنَّهُ طَهَّرَ وَلَهَا أَنْ تَطُوفَ إِنْ أَمِنْتَ التَّلْوِثَ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْحَيْضِ . الثَّانِي : إِنْ زَالَ الْعَذْرُ بِأَنْ طَهَّرَتْ نَحْوَ الْحَائِضِ أَوْ شَفَى ذَرَّ الْجَرَحِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْمَحْرَمُ لِمَكَانٍ يَجُوزُ فِيهِ قَصْرُ الصَّلَاةِ مِنْ مَكَّةَ وَجِبَ الطَّوَافُ بِخِلَافِ خَارِجِ بَنِيَانِ مَكَّةَ ، وَلَوْ فِي الْحَرَمِ لَكِنْ لَوُرِّجَعَتْ لِحَاجَةِ بَعْدِ طَهْرِهَا لَوْجِبَ الطَّوَافُ .

الله تَعَالَى وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ طَوَافُ الْوُدَاعِ فَخَرَجَ بِلَا وَدَاعٍ عَصَى وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْعَوْدُ لِلطَّوَافِ مَا لَمْ يَبْلُغْ مَسَافَةَ الْقَصْرِ مِنْ مَكَّةَ فَإِذَا بَلَغَهَا (٤٢)، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْعَوْدُ بَعْدَ ذَلِكَ وَمَتَى لَمْ يُعِدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّمُ (٤٣)، وَمَنْ عَادَ قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ (٤٤)، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ بُلُوغِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ (٤٥)، وَلَوْ طَهَّرْتَ النَّفْسَاءَ وَالْحَائِضُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ مُفَارَقَةِ بِنَاءِ مَكَّةَ لَزِمَهَا طَوَافُ الْوُدَاعِ لِزَوَالِ عُذْرِهَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْبِنَاءِ لَمْ يَلْزَمَهَا الْعَوْدُ .

(السادسة عشرة) يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ طَوَافُ الْوُدَاعِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ جَمِيعِ اشْتِغَالِهِ وَيَعْقِبَهُ الْخُرُوجُ مِنْ غَيْرِ مُكْتٍ فَإِنْ مَكَّتْ بَعْدَهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ أَوْ لَشُغْلٍ غَيْرِ أَسْبَابِ الْخُرُوجِ كَشِرَاءِ مَتَاعٍ أَوْ قَضَاءِ دَيْنٍ أَوْ زِيَارَةِ صَدِيقٍ أَوْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَافِ وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ كَشِرَاءِ الزَّادِ بِلَا مُكْتٍ (٤٦)، وَشَدِّ الرَّحْلِ (٤٧)، وَنَحْوِهِمَا لَمْ يُعِدْ

(٤٢) أى مسافة القصر أو بلوغ منزله أو محل إقامته ، ولو كانا دون مسافة القصر كما

تقدم قريبا

(٤٣) أى يجب بترك طواف الوداع أو بترك بعضه ، ولو خطوة عمداً أو سهواً دم ترتيب وتقدير فإن عجز عن الدم صام عشرة أيام يصومها بعد قطع مسافة القصر أو بعد بلوغ المنزل أو محل إقامته .

(٤٤) أى بالعود لا الإثم .

(٤٥) أى ولا الإثم .

(تنبيه) يلزم الأجير فعل طواف الوداع ويحط عند تركه من الأجرة ما يقابله لأنه وإن لم يكن من المناسك فهو من توابعها المقصودة ، ومن ثم لم يندرج في غيره كما تقدم قريبا ، وقال العلامة الرملى لا يلزم الأجير فعله والله اعلم .

(٤٦) أى قبل شرائه أو بعده قال فى الحاشية : أما لو احتاج إلى زاد واحتاج فى شرائه لمكة أو تعريج عن طريقه فلا يضر وإن طال على الأوجه ومن الحاجة فيما يظهر رخص سعره وجودته ونحوهما فالتقييد بما إذا كان يشتري الزاد فى طريقه ضعيف أو محمول على ما إذا خرج إليه بلا غرض اهـ .

(٤٧) ظاهره كما فى الحاشية أنه لا يضر الاشتغال به ، وإن طال مكثه كما لو كثرت =

الطَّوَّافُ وَكَذَا لَوْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّاهَا مَعَهُمْ لَمْ يُعِدِ الطَّوَّافُ (٤٨)

(السابعة عشرة) اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ طَوَّافَ الْوُدَاعِ مِنْ جُمْلَةِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ (٤٩)، أَمْ عِبَادَةٌ مُسْتَقْلَّةٌ فَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ هُوَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِ الْحَاجِّ طَوَّافُ الْوُدَاعِ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَقَالَ الْبُغْوِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُمَا لَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَنَاسِكَ (٥٠)، بَلْ يُؤْمَرُ بِهِ مَنْ أَرَادَ مُفَارَقَةَ مَكَّةَ إِلَى مَسَافَةٍ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ (٥١)، سَوَاءً كَانَ مَكِّيًّا أَوْ غَيْرَ مَكِّيٍّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ هَذَا الثَّانِي هُوَ الْأَصَحُّ تَعْظِيمًا لِلْحَرَمِ وَتَشْبِيهًا لِاقْتِضَاءِ خُرُوجِهِ لِلْوُدَاعِ بِاقْتِضَاءِ دُخُولِهِ لِلْإِحْرَامِ وَلِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَجَّ وَأَرَادَ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ لِأَوْدَاعٍ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمَنَاسِكَ لَعَمَّ الْجَمِيعُ قُلْتُ وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنَ السُّنَّةِ لِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنَ الْمَنَاسِكَ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قِضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا وَجْهَ الدَّلَالَةِ أَنَّ طَوَّافَ الْوُدَاعِ

= أحواله وطال مكثه لأجل شدها ، قال الحشى وهو ظاهر للحاجة فقول الأذرى لو كان له أثقال كثيرة واحتاج فى شدها لنصف يوم ضرر واحتاج لوداع ثان فيه نظر إلا أن يُحمَل على ما اذا كان يسهل عليه الطواف بعد شدها ، ولا ضرورة الى تقديمه عليه مع فحش زمنه اهـ .

(٤٨) قال المصنف فى مجموعه وافقنا مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : اذا طاف الودع بعد أن دخل وقت النفر لم تضره الإقامة بعده ولو بلغت شهراً أو أكثر وطوافه ماضى على صحته . دليلنا الحديث السابق فليكن آخر عهده بالبيت اهـ

(٤٩) تعبير المصنف رحمه الله بالحج يشمل العمرة تجوزاً إذ هى مثله فيما ذكره . (٥٠) قال فى مفيد الأنام : قال شيخ الاسلام (يعنى الامام ابن تيمية رحمه الله الجميع) : وطواف الوداع ليس من الحج وانما هو لكل من أراد الخروج من مكة انتهى (٥١) قال فى الحاشية أفهم قوله إلى مسافة تقصر فيها الصلاة أنه لا يجب على من فارق لدونها لكن صرح فى المجموع بوجوبه على من فارق مكة ولدونها وهو محمول كما قاله السبكي وغيره على من أراد الخروج لمنزله أو محل يقيم فيه أى المستوطن اهـ مختصراً

يَكُونُ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَسَمَاءُهُ قَبْلَهُ قَاضِيًا لِلْمَنَاسِكِ وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَضَاهَا
كُلَّهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(الثامنة عشرة) إِذَا فَرَعَ مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ
خَلْفَ الْمَقَامِ ثُمَّ أَتَى الْمُلتَزِمَ (٥٢) فَالْتَزَمَهُ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَقَالَ اللَّهُمَّ الْبَيْتُ
بَيْتُكَ وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ وَابْنُ أَمَتِكَ حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَعَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ حَتَّى
صَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ وَبَنَعْتَنِي بِبِعْمَتِكَ حَتَّى أَعْتَسَى عَلَى قَضَاءِ مَنَاسِكَكَ
فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ عَنِّي فَارْزُدْ عَنِّي رِضًا وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ (٥٣) قَبْلَ أَنْ تَنْأَى

(٥٢) لما روى أبو داود رحمه الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أى عبد الله
ابن عمرو بن العاص) رضى الله عنهم قال : طفت مع عبد الله فلما جاء دبر الكعبة
قلت : ألا تتعوذ ؟ قال : نعوذ بالله من النار ، ثم مضى حتى استلم الحجر فقام بين
الركن والباب فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا وبسطها بسطا وقال هكذا
رأيت رسول الله ﷺ يفعله . قال المصنف فى المجموع : الملتزم هو بضم الميم وفتح
الزاي سمى بذلك لأنهم يلتزمون له للدعاء ، ويقال له المدعى . والمتعوذ - بفتح الواو -
وهو ما بين الركن الذى فيه الحجر الأسود وباب الكعبة ، وهو من المواضع التى
يستجاب الدعاء هناك . عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يلتزم ما بين الركن
والباب وكان يقول : ما بين الركن والباب يدعى الملتزم ، لا يلزم ما بينهما أحد يسأل الله
عز وجل شيئا إلا أعطاه رواه البيهقى موقوفا على ابن عباس بإسناد ضعيف والله اعلم .
وقد سبق مرات أن العلماء متفقون على التسامح فى الأحاديث الضعيفة فى فضائل
الأعمال ونحوها مما ليس من الأحكام والله اعلم اهـ .

(٥٣) يجوز فى (فَمَنْ) ثلاثة أوجه كما فى المجموع (أجودها) ضم الميم وتشديد النون
وثانيها : كسر الميم وتخفيف النون . وثالثها كذلك لكن النون مكسورة . قال أهل
العربية : اذا جاء بعد مِنْ الجارّة اسم موصول ، فإن كان فيه ألف ولام كان الأجود فيه
فتح النون ، ويجوز كسرهما ، وإن لم يكن كان الأجود كسرهما ، ويجوز الفتح . (مثال
الأول) من الله من الرجل ، من الناس . (مثال الثانى) من ابنك ، من اسمك ، من
اثنين اهـ .

عَنْ يَتِّكَ ذَارِي وَيَنْعُدُّ عَنْهُ مَزَارِي هَذَا أَوَانُ (٥٤) انْصِرَافِي إِنْ أَذِنْتَ لِي (٥٥)
 غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ بِكَ وَلَا يَتِّكَ وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ يَتِّكَ اللَّهُمَّ فَاصْحَبْنِي
 الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي وَالْعَصْمَةَ فِي دِينِي وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ
 مَا أَبْقَيْتَنِي وَاجْمَعْ لِي خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَيَأْتِي
 بِآدَابِ الدُّعَاءِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي دُعَاءِ عَرَفَاتٍ وَيَتَعَلَّقُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فِي
 تَضَرُّعِهِ فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الدُّعَاءِ أَتَى زَمْزَمَ فَشَرِبَ مِنْهَا مُتَزَوِّدًا ثُمَّ عَادَ إِلَى

(٥٤) أى وقت ، وجمع (أوان) آونة كزمان وأزمنة .

(٥٥) أى بقضاء حاجتى . قال فى الحاشية رحمه الله : ويصح أن تكون (إن) بمعنى
 (إذ) أى لأذئك لى فيه بعد فراغ نسكى ، وقوله (غير) منصوب على الحال ،
 وقوله : العصمة : أى الحفظ ، ثم هذا الدعاء لم يرد مرفوعا ، لكن روى الطبرانى عن
 عبد الرزاق نحوه ا هـ . وفى المغنى للعلامة ابن قدامة عن طاوس قال : رأيت أعرابيا أتى
 الملتزم فتعلق بأستار الكعبة فقال : (بك أعوذ ، وبك الود ، اللهم اجعل لى فى اللفف
 الى جودك ، والرضا بضمانك مندوحا عن منع الباخلين ، وغنى عما فى أيدي
 المستأثرين ، اللهم بفرجك القريب ، ومعروفك القديم وعادتك الحسنة) قال ثم أضلنى
 فى الناس فلقيته بعرفات قائما ، وهو يقول : اللهم إن كنت لم تقبل حجتى وتعبى
 ونصبى فلا تحرمنى أجر المصاب على مصيئته فلا أعلم اعظم مصيبة ممن ورد حوضك
 وانصرف محروما من وجه رغبتك . وقال آخر يا خير موفود إليه قد ضعفت قوتى ،
 وذهبت متتى (أى قوتى) وأتيت إليك بذنوب لانغسلها البحار . أستجير برضاك من
 سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، ربِّ ارحم من شملته الخطايا ، وغمرته الذنوب ،
 وظهرت منه العيوب ، ارحم اسير ضر وطريد فقر . أسألك أن تهب لى عظيم جرمى
 يامسترادا من نعمة ومستعازا من نقمة ، ارحم صوت حزين دعاك ، بزفير وشهيق ،
 اللهم إن كنت بسطت إليك يدي داعيا فطالما كفيئتني ساهيا فبنعمتك التى تظاهرت
 علىّ عند الغفلة لأياأس منها عند التوبة فلا تقطع رجائى منك لما قدمت من اقتراف ،
 وهب لى الصلاح فى الولد ، والأمن فى البلد ، والعافية فى الجسد ، إنك سميع مجيب ،
 اللهم إن لك علىّ حقوقا ، فنصدق بها علىّ وللناس قبلى تبعات فتحملها منى ، وقد
 أوجبت لكل ضيف قرى وأنا ضيفك الليلة ، فاجعل قرأى الجنة اللهم إن سائلك عند
 بابك من ذهب أيامه ، وبقيت آثامه ، وانقطعت شهوته وبقيت تبعته فارض عنه ، وإن
 لم ترض عنه فاعف عنه ، فقد يعفو السيد عن عبده وهو عنه غير راض ا هـ .

الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَاسْتَلَمَهُ وَقَبْلَهُ وَمَضَى وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً (٥٦) حَائِضًا
اسْتَحَبَّ لَهَا أَنْ تَأْتِيَ بِهَذَا الدُّعَاءِ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَتَمْضِيَ

(التَّاسِعَةُ عَشْرَةٌ) إِذَا فَارَقَ الْبَيْتَ مُودَّعًا فَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّيِّرِيُّ
وغيره من أصحابنا يخرج وبصره إلى البيت ليكون آخر عهده بالبيت
وقيل يلتفت إليه في انصرافه كالمحتزن على مفارقتها والمذهب الصحيح
الذي جزم به جماعة من أصحابنا منهم أبو عبد الله الحلي وأبو الحسن
الماوردي وآخرون أنه يخرج ويولي ظهره إلى الكعبة ولا يمشي فقهرى (٥٧)
كما يفعله كثير من الناس قالوا بل المشي فقهرى مكروه فانه ليس فيه
سنة مروية ولا أثر محكي ومالا أصل له لا يعرج عليه وقد جاء عن ابن
عباس ومجاهد رضي الله عنهم كراهية قيام الرجل على باب المسجد ناظراً
إلى الكعبة إذا أراد الانصراف إلى وطنه بل يكون آخر عهده الطواف
وهذا هو الصواب والله أعلم

(العَشْرُونَ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئاً مِنْ تُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ مَعَهُ إِلَى
بَلَادِهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحِلِّ (٥٨) وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ تُرَابٌ نَفْسِ مَكَّةَ وَتُرَابٌ

(٥٦) أَيْ إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً فَعَلَتْ ذَلِكَ لَيْلًا فِي خُلُوةِ الطَّوْفِ وَإِلَّا فَعَلِيهَا الْبَعْدُ عَنْ
الرِّجَالِ وَمَحَاوَلَةِ التَّسْتَرِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا فَقَدْ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ (اسْتَحَبَّ
لَهَا .. الخ)

(٥٧) قَالَ التَّعَالِيُّ فِي فَحْهِ اللَّغَةِ : الْفَهْقَرِيُّ مَشْيَةُ الرَّاجِعِ إِلَى خَلْفِ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ جَاسِرٍ فِي مَفِيدِ الْأَنَامِ : قَالَ مُجَاهِدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : (إِذَا كُنْتَ تَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَالْتَفَتْ ثُمَّ
انْظُرْ إِلَى الْكَعْبَةِ فَقُلْ : اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ) انْتَهَى قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ
حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَكْرَهُ ذَلِكَ . قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَإِذَا وَلَّى لَا يَقِفْ وَلَا
يَلْتَفِتْ وَلَا يَمْشِي الْفَهْقَرِيُّ . ١ هـ

(٥٨) أَيْ لَمَّا رَوَى الشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي عُبَيْسٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا أَنَّهُمَا كَرِهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ تُرَابِ الْحَرَمِ وَحِجَارَتِهِ إِلَى الْحِلِّ شَيْءٌ وَلَئِنْ بَقِعَ الْحَرَمَ تَخَالَفَ =

مَا حَوَالَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ إِلَى الْحَرَمِ (٥٩) وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ مَاءِ زَمْزَمَ (٦٠) وَغَيْرِهِ مِنْ جَمِيعِ مِيَاهِ الْحَرَمِ وَنَقْلُهُ إِلَى جَمِيعِ الْبُلْدَانِ لِأَنَّ الْمَاءَ يُسْتَحْلَفُ بِخِلَافِ التُّرَابِ وَالْحَجَرِ وَيَحْرُمُ إِثْلَافُ صَيْدِ الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرَمِ وَتَمْلُكُهُ وَأَكْلُهُ (٦١) وَحُكْمُهُ فِي حَقِّ جَمِيعِ النَّاسِ حَكْمُ الصَّيْدِ فِي حَقِّ الْمُحْرَمِ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ وَاضِحاً وَلَوْ اضْطَّادَ الْحَلَالُ صَيْداً مِنَ الْحِلِّ وَدَخَلَ بِهِ الْحَرَمَ جَازَ وَلَهُ ذَبْحُهُ وَأَكْلُهُ وَيَبِغُهُ لِلْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ (٦٢)

= سائر البقاع ، ولها شرف على غيرها بدليل اختصاص النسكين بها ووجوب الجزاء في صيدها فلا تفوت هذه الحرمة لترايبها ، وبهذا علل الشافعي رحمه الله هذه المسألة . قال الماوردي وغيره رحمهم الله تعالى : وإذا أخرجه فعليه رده إلى الحرم . قال المحاملي وغيره رحمهم الله تعالى : فإن أخرجه فلا ضمان أه . مجموع .

(٥٩) قال المصنف رحمه الله في مجموعه : اتفقوا على أَنَّ الأولى أَنْ لا يدخل تراب الحل وأحجاره الحرم ، لئلا يحدث لها حرمة - أى عند الجاهل يخالها أنها من الحرم - ولا يقال أنه مكروه لأنه لم يرد فيه نهى صحيح صريح أه بزيادة

(٦٠) قال في الحاشية : بل يندب نقله تبركا للتابع لأنه ﷺ استهده من سهيل بن عمرو وكان يصُبه على المرضى ويسقيهم منه ، وحثك به الحسن والحسين رضى الله عنهما . أه .

(٦١) أى لأنه حينئذ ميتة . نعم الجراد بالحرم يجوز لمن لم يقتله أكله لأن غايته أن يصير ميتة ، وأكل ميتة الجراد جائزة ، وحرم على الفاعل معاملة له بتقيض قصده والله اعلم . (٦٢) أى لأنه ملكه باصطياده في الحل والحرم لا يخرج عنه ملكه بخلاف الاحرام . وبه قال مالك ومجاهد وأبو ثور وابن المنذر وداود . وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز ذبحه بل يجب إرساله ، قالوا فإن أدخله مذبوحا جاز أكله وقاسوه على الحرم . قال المصنف في مجموعه واستدل أصحابنا بحديث أنس أنه كان له أخ صغير يقال له أبو عمير وكان له نغر يلعب به فمات النغر ، فكان النبي ﷺ يقول : (يا أبا عمير ما فعل النُّعَيْرُ) رواه البخاري ومسلم . وموضع الدلالة أَنَّ النغير من جملة الصيد ، وكان مع أبي عمير في حرم المدينة ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ وأيضا فإن الذى نهى الشرع عنه صيد الحرم ، وهذا ليس بصيد حرم وقياسا على من أدخل شجرة من الحل أو حشيشا والله اعلم أه .

(الحادية والعشرون) لَا يَجُوزُ أَخْذُ شَيْءٍ ، مِنْ طِيبِ الْكَعْبَةِ لَا لِلتَّبَرُّكِ وَلَا لِغَيْرِهِ وَمَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لَزِمَهُ رَدُّهُ إِلَيْهَا فَإِنْ أَرَادَ التَّبَرُّكَ أَتَى بِطِيبٍ مِنْ عِنْدِهِ فَمَسَحَهَا بِهِ ثُمَّ أَخَذَهُ

(الثانية والعشرون) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ سُرَّةِ الْكَعْبَةِ وَلَا نَقْلُهُ وَلَا يَبِيعُهُ وَلَا شِرَاؤُهُ وَلَا وَضْعُهُ بَيْنَ أَوْرَاقِ الْمُصْحَفِ وَمَنْ حَمَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً لَزِمَهُ رَدُّهُ خِلَافَ مَا يَتَوَهَّمُهُ الْعَامَّةُ يَشْتَرُونَهُ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ (٦٣) هَذَا كَلَامُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَحَكَاهُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ عَنْهُ وَلَمْ يَعْترَضْ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ وَافَقَهُ عَلَيْهِ وَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيُّ لَا يَتَّبَعِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُسْوَةِ الْكَعْبَةِ شَيْءٌ وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ الْقَاصِّ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ كُسْوَةِ الْكَعْبَةِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَمْرُ فِيهَا إِلَى الْإِمَامِ يَصْرِفُهَا فِي بَعْضِ مَصَارِفِ بَيْتِ الْأَمَالِ يَبِيعُهَا وَعَطَاءً وَاحْتِجَّ بِمَا رَوَاهُ الْأَزْرَقِيُّ فِي كِتَابِ مَكَّةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَنْزِعُ كُسْوَةَ الْبَيْتِ كُلِّ سَنَةٍ فَيَقْسِمُهَا عَلَى الْحَاجِّ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنََّّهُمَا قَالَا لَا تَبَاغُ كُسْوَتُهَا وَيُجْعَلُ ثَمَنُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنُ السَّبِيلِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَا بَأْسَ (٦٤) أَنْ يَلْبَسَ كُسْوَتُهَا مَنْ صَارَتْ إِلَيْهِ مِنْ حَائِضٍ وَجُنُبٍ وَغَيْرِهِمَا

(٦٣) هذا كان سابقاً وفي عام ١٣٨١ هـ رأيت حكومتنا السنية حفظ كسوة الكعبة في دائرة الأوقاف بعد كسوتها بالجديد وعينت لآل شيبه مبلغاً من المال يدفع إليهم كل سنة مقابل ذلك ، وما زالوا يستلمونه .

(٦٤) أي لا حرمة في ذلك ، وإلا فعليها الآن آيات قرآنية . فلذا يكره لبسها مطلقاً .

(الثالثة والعشرون) في حدود الحرم اعلم أن الحرم الكريم هو ما طاف بمكة وأحاط بها من جوانبها جعل الله عز وجل له حكمها في الحرم تشريفاً لها واعلم أن معرفة حدود الحرم من أهم ما ينبغي أن يعتنى ببيانها فإنه يتعلق به أحكام كثيرة كما سبق وقد اجتهدت واعتيت بإتقانه على أكمل وجهه بحمد الله تعالى (فحد الحرم) من طريق المدينة دون التميم عند يوث بن نفار على ثلاثة أميال من مكة ومن طريق اليمن طرف أضاة لبن في ثنية لبن على سبعة أميال ومن طريق العراق على ثنية جبل المقطع على سبعة أميال من مكة ومن طريق الجعرانة في شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال من مكة ومن طريق الطائف على عرفات من بطن نمرة على سبعة أميال من مكة ومن طريق جدة منقطع الأغشاش على عشرة أميال من مكة فهذا حد ما جعله الله عز وجل حرمًا لما احتص به من التحريم وبأين (٦٥) بحكمه سائر البلاد هكذا ذكر حدوده أبو الوليد الأزرقي في كتاب مكة وأصحائنا في كتب الفقه والماوردي في الأحكام السلطانية وآخرون إلا أن الأزرقي قال في حده من طريق الطائف أحد عشر ميلاً والجمهور قالوا سبعة فقط بتقديم السين على الباء ولم يذكر الماوردي حده من جهة اليمن وذكر الأزرقي والجمهور كما ذكرته وفي هذه الحدود ألفاظ غريبة ينبغي أن تضبط قولهم يوث بن نفار بكسر الثون وبالفاء وفي قوله أضاة لبن الأضاة بفتح الهمزة وبالضاد المعجمة على وزن الفتاة وهي مستقعة الماء ولبن بكسر اللام وإسكان الباء الموحدة كذا ضبطه الحافظ أبو بكر الحازمي في كتابه المؤلف في أسماء الأماكن وقولهم الأغشاش بفتح الهمزة وبالشين المعجمتين جمع غش قولهم في حده من جهة الجعرانة تسعة هو بالتاء

ثُمَّ بِالسَّيِّنِ وَالْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ بِتَقْدِيمِ السَّيِّنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَاعْتَمِدْ مَا ضَبَطْتُهُ لَكَ مِنْ حُدُودِ الْحَرَمِ فَمَا أَظُنُّكَ تَجِدُهُ أَوْضَحَ وَلَا أَتَقَنَّ مِنْ هَذَا وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَرَمَ عَلَيْهِ عَلَامَاتٌ مِنْ جَوَانِبِ كُلِّهَا وَمَنْصُوبٌ عَلَيْهِ أَنْصَابٌ ذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدِهِمْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَلَهَا وَجَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُرِيهِ مَوَاضِعَهَا ثُمَّ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَجْدِيدِهَا (٦٦) ثُمَّ عُمِرَ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ مُعَاوِيَةُ (٦٧) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهِيَ الْآلَ بَيِّنَةٌ وَاللَّهُ الْحَمْدُ (٦٨)

(الرابعة والعشرون) حَكَى الْمَآوِزِيُّ حِلَافًا لِلْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ مَكَّةَ زَادَهَا اللَّهُ شَرَفًا مَعَ حَرَمَتِهَا هَلْ صَارَتْ حَرَمًا آمِنًا (٦٩) بِسُؤَالِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ أَمْ كَانَتْ قَبْلَهُ كَذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَمْ تَزَلْ حَرَمًا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كَانَتْ مَكَّةَ حَلَالًا قَبْلَ دَعْوَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَسَائِرِ الْبِلَادِ وَإِنَّمَا صَارَتْ حَرَمًا بِدَعْوَتِهِ كَمَا صَارَتِ الْمَدِينَةُ حَرَمًا بِتَحْرِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ حَلَالًا وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي

(٦٦) أَى عام فتح مكة عام ثمان من هجرته ﷺ
(٦٧) ثُمَّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ فِي عَامِ ١٥٩ هـ لَمَّا رَجَعَ الْمَهْدِي مِنَ الْحَجِّ أَمَرَ بِتَجْدِيدِهَا وَكَذَلِكَ جَدَّهَا الْمُقْتَدِرُ بِاللَّهِ الْعَبَّاسِيُّ ، فِي سَنَةِ ٣٢٥ هـ أَمَرَ الرَّاضِي بِاللَّهِ الْعَبَّاسِيُّ بِعِمَارَةِ الْعُلَمَاءِ مِنْ جِهَةِ التَّنْعِيمِ بِالْأَرْضِ لَا بِالْجِبَالِ ، فِي سَنَةِ ٦١٦ هـ أَمَرَ الْمُظْفَرَ صَاحِبَ إِرْبِلَ بِعِمَارَةِ الْعُلَمَاءِ مِنْ جِهَةِ عَرَفَةِ ثُمَّ الْمَلِكُ الْمُظْفَرُ صَاحِبُ الْيَمَنِ سَنَةِ ٦٨٣ هـ وَجَدَّهَا السُّلْطَانُ أَحْمَدُ الْأَوَّلُ الْعُثْمَانِيُّ سَنَةِ ١٠٢٣ هـ فِي عَهْدِ حُكُومَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودٍ فِي عَهْدِ حُكُومَةِ ابْنَائِهِ مَا زَالُوا قَائِمِينَ بِعِمَارَةِ مَا تَخَرَّبَ مِنْهَا رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ آمِينَ .

(٦٨) نَظَّمَ بَعْضُهُمْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حُدُودَ الْحَرَمِ فِي قَوْلِهِ :
وَالْحَرَمَ التَّحْدِيدَ مِنْ أَرْضِ طَيِّبَةٍ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ إِذَا رُمْتَ إِتْقَانَهُ
وَسَبْعَةِ أَمْيَالٍ عِرَاقٍ وَطَائِفٍ وَجَدَّةَ عَشْرِ ثَمَّ تَسَعُ جَعْرَانَهُ
وَمِنْ يَمِينٍ سَبْعَ بِتَقْدِيمِ سِينِهَا وَقَدْ كَمَلْتَ فَاشْكُرْ لِرَبِّكَ إِحْسَانَهُ
(٦٩) أَى مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَالْخُسْفِ وَالزَّلَازِلِ وَنَحْوِهَا .

حَرَّمَتِ الْمَدِينَةَ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي صَحِيحِي
 الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ
 فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ
 تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ أَظْهَرَ تَحْرِيمَهَا
 بَعْدَ أَنْ كَانَ مَهْجُورًا لَا إِلَهَ ابْتِدَأَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ) فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي يُخَالِفُ الْحَرَمَ فِيهَا غَيْرُهُ
 مِنَ الْبِلَادِ .

(أَحَدُهَا) أَنْ لَا يَدْخُلَ إِلَيْهَا أَحَدٌ إِلَّا بِإِحْرَامٍ وَهَلْ ذَلِكَ وَاجِبٌ أَمْ
 مُسْتَحَبٌّ فِيهِ خِلَافٌ قَدَّمَاهُ (٧٠)

(الثَّانِي) يَحْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ حَتَّى أَهْلُ الْحَرَمِ وَالْمُحَلِّينَ

(الثَّلَاثُ) يَحْرُمُ شَجَرُهُ وَحَشِيشُهُ

(الرَّابِعُ) أَنَّهُ يُنْمَعُ جَمِيعُ مَنْ خَالَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ مِنْ دُخُولِهِ مُقِيمًا
 كَانَ أَوْ مَارًّا هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاهِيرِ الْفُقَهَاءِ وَجَوَّزَهُ أَبُو حَنِيفَةَ (٧١)
 مَا لَمْ يَسْتَوْطِنُوهُ

(٧٠) أَى فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّلَاثِ فِي آدَابِ دُخُولِ مَكَّةَ
 زَادَهَا اللَّهُ تَعْلِيمًا . (أَقُولُ) وَقَدْ ذَكَرْتُ هُنَاكَ أَقْوَالَ الْأُئِمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَالصَّحِيحُ عِنْدَ
 الشَّافِعِيَةِ كَمَا تَقْدِمُ يَكْرَهُ تَرْكُ الْإِحْرَامِ وَيَسْنُ لَهُ دَمُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ . وَقَالَ
 الْإِمَامَانِ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ : يُلْزَمُهُ ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ إِنْ كَانَتْ دَارُهُ فِي الْمِيقَاتِ أَوْ أَقْرَبَ
 إِلَى مَكَّةَ جَازَ دُخُولُهُ بِإِحْرَامٍ وَإِلَّا فَلَا وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (لَا
 يَدْخُلُ أَحَدُكُمْ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرَمًا) وَرَخَّصَ لِلْحَطَّائِينَ ، وَاسْتَدَلَّ الشَّافِعِيَةُ بِحَدِيثِ الْحَجِّ كُلِّ
 عَامٍ . قَالَ لَا بَلْ حُجَّةٌ (١ هـ) مُجْمُوعٌ كَمَا تَقْدِمُ .

(٧١) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : أَى لِلذَّمِّ لَا لِلحَرَنِ ١ هـ قَالَ الْعَلَامَةُ الصَّاوِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي
 حَاشِيَتِهِ عَلَى الْجَلَالِينَ : قَالَ الْعُلَمَاءُ : جُمْلَةُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ :
 أَحَدُهَا الْحَرَمُ فَلَا يَجُوزُ لِلْكَافِرِ أَنْ يَدْخُلَهُ بِحَالٍ وَجَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ دُخُولَ الْمَعَاهدِ الثَّانِي : =

(الْخَامِسُ) لَا تَحِلُّ لِقَطْعَتُهُ (٧٢) لِتَمَلِّكَ فَلَا تَحِلُّ إِلَّا لِمُنْشِدٍ

(السَّادِسُ) تَغْلِيظُ الدِّيَةِ بِالْقَتْلِ فِيهِ (٧٣)

(السَّابِعُ) تَحْرِيمُ دَفْنِ الْمُشْرِكِ فِيهِ (٧٤) وَلَوْ دُفِنَ فِيهِ نُبَشَ مَا لَمْ يَتَقَطَّعْ

(الثَّامِنُ) يَحْرُمُ إِخْرَاجُ أَحْجَارِهِ وَتُرَابِهِ إِلَى الْحِلِّ وَيُكْرَهُ إِدْخَالُ ذَلِكَ مِنَ الْحِلِّ إِلَيْهِ

(التَّاسِعُ) يَخْتَصُّ ذَبْحُ دِمَاءِ الْحَيَوَانَاتِ وَالْهَدَايَا بِهِ

(الْعَاشِرُ) لَادَمَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِهِ (٧٥)

(الْحَادِي عَشَرَ) لَا تُكْرَهُ صَلَاةُ النَّافِلَةِ الَّتِي لَأَسَبَبَ لَهَا فِي وَقْتٍ مِنْ

= الحجاز فلا يجوز للكافر دخوله إلا بإذن ولا يقيم فيه أكثر من ثلاثة أيام لما في الحديث (لا يقيم دينان في جزيرة العرب) وَحَدَّثَنَا طَوْلَا مِنْ أَقْصَى عَدْنِ إِلَى رَيْفِ الْعِرَاقِ وَعَرَضَا مِنْ جَدَّةٍ وَمَاوَالَاهَا مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ إِلَى أَطْرَافِ الشَّامِ . الثَّالِثُ سَائِرُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ يَجُوزُ لِلْكَافِرِ أَنْ يَقِيمَ فِيهَا بِذِمَّةٍ أَوْ أَمَانٍ لَكِنْ لَا يَدْخُلُ الْمَسَاجِدَ إِلَّا لِفَرْغِ شَرْعِيٍّ أ. هـ .

(٧٢) أَى سِوَاءِ الْحَقِيرَةِ وَغَيْرِهَا ، فَمَنْ أَخَذَ لِقِطْعَةِ الْحَرَمِ لِرِزْمِهِ الْإِقَامَةَ لِتَعْرِيفِهَا أَوْ دَفْعِهَا لِحَاكِمٍ أَمِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَإِلَى ثِقَةٍ مَقِيمٍ هُنَاكَ

(٧٣) أَى خَطَأً وَمَعْنَى تَغْلِيظِهَا صَبْرُوتَهَا مِثْلَتَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَخْمُوسَةً . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي الْحَرَمِ أَوْ أَحَدِهِمَا .

(فِرْعَ) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : إِنْ بَغَى أَهْلُ الْحَرَمِ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ جَازَ قِتَالُهُمْ عَلَى الْأَصَحِّ إِذَا لَمْ يُمْكِنَ رَدُّهُمْ عَنِ الْبَغْيِ إِلَّا بِهِ ، وَكَذَا يُقَاتَلُ كُفَرَاءُ تَحَصَّنُوا بِالْحَرَمِ . وَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ عَمَّا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي تَحْرِيمِ الْقِتَالِ بِمَكَّةَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ تَحْرِيمُ نَصْبِ الْقِتَالِ عَلَيْهِمْ بِمَكَّةَ بِمَا يَعْمُ كَالْمُنْجَنِيِّ وَغَيْرِهِ إِذَا أُمِكنَ إِصْلَاحُ الْحَالِ بِدُونِ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَصَّنَ كُفَرَاءُ بِغَيْرِ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قِتَالُهُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِكُلِّ شَيْءٍ . قَالَ وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ أ. هـ .

(٧٤) أَى وَتَقْرِضُهُ بَلَّ يَنْقُلُ وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ بِالنَّقْلِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ بِخِلَافِ بَقِيَةِ أَرْضِ الْحِجَازِ لِعَظَمِ حُرْمَةِ الْحَرَمِ .

(٧٥) أَى مِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ بِأَنْ اسْتَوْطَنَهُ أَوْ مَحَلًّا قَرِيبًا مِنْهُ .

الْأَوْقَاتِ فِي الْحَرَمِ سِوَاءَ فِيهِ مَكَّةَ وَسَائِرِ الْحَرَمِ (٧٦)

(الثاني عشر) إِذَا نَذَرَ قَصْدَهُ لَزِمَهُ الذَّهَابُ إِلَيْهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (٧٧)
بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الذَّهَابُ إِلَيْهِ إِذَا نَذَرَهُ إِلَّا مَسْجِدَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (٧٨) فِيهِمَا

(الثالث عشر) يَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْكَعْبَةِ (٧٩) وَاسْتِدْبَارُهَا بِالْبَوْلِ
وَالْعَائِطِ فِي الصَّحْرَاءِ (٨٠)

(٧٦) قال في الحاشية اى لما صحَّح من قوله ﷺ (يابنى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار) وليس هذا خاصا بصلاة الطواف لأن الدارقطنى وابن حبان أخرجاه بدون ذكر (طاف) وليس ذلك من باب المطلق والمقيد لأن شرطه أن لا يكون القيد خرج مخرج الغالب وهذا كذلك إذ الغالب في الصلاة عند البيت أن تكون صلاة سنة الطواف ، وذهب الأئمة الثلاثة الى أن الحرم في ذلك كغيره اهـ .
(٧٧) المعتمد : كما في الحاشية أنه لو نذر إتيان البيت الحرام أو الحرم أو بقعة منه أو بيت الله ونوى البيت الحرام لزمه الإتيان بحج أو عمرة أو بهما . أقول : وبه قال الإمامان : مالك وأحمد رحمهما الله وكذا لو نذر المشى الى بيت الله الحرام ، وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : لا يلزمه شيء الا اذا نذر المشى الى بيت الله الحرام فاما نذر القصد والذهاب إليه فلا . ويلزمه المشى من ديرة أهله .

وإن نذر المشى الى مسجد المدينة أو الأقصى فللشافعى رحمه الله قولان أحدهما هو قوله في الأم : لا ينعقد نذره وهو قول أبى حنيفة رحمه الله ، والثاني ينعقد ويلزمه وهو الراجح ، وهو قول مالك وأحمد رحمهما الله .

(٧٨) سيأتيان ان شاء الله في المسألة الرابعة والعشرين من الباب السادس عند قول المصنف (لو نذر الذهاب الى مسجد رسول الله ﷺ) الخ .

(٧٩) أى عنها لاجتها كما في الحاشية .

(٨٠) المراد بالصحراء هنا غير الأخلية المعدة لقضاء الحاجة أى فيحرم على من يقضى حاجته في غير الأخلية المعدة لها استقبال القبلة واستدبارها ما لم يستتر بساتر قرب منه ثلاثة أذرع فأقل وطوله ثلثا ذراع فأكثر . قال في الحاشية : وإن لم يكن له عرض كعود وكذا يده فيما يظهر بخلاف الساتر عن العيون يشترط أن يكون له عرض يستر لأن القصد ثم =

(الرَّابِعَ عَشَرَ) تَضْعِيفُ الْأَجْرِ فِي الصَّلَوَاتِ بِمَكَّةَ وَكَذَا سَائِرُ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ

(الخامس عشر) يُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يُصَلُّوا الْعِيدَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٨١) لَا فِي الصَّحَرَاءِ وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنَ الْبُلْدَانِ فَهَلْ صَلَاتُهَا فِي الْمَصَلَّى (٨٢) أَفْضَلُ أَمْ فِي الصَّحَرَاءِ (٨٣) فِيهِ خِلَافٌ (٨٤)

(السادس عشر) إِذَا نَذَرَ النَّحْرَ وَخَدَهُ بِمَكَّةَ لَزِمَهُ النَّحْرُ بِهَا وَتَفَرُّقُهُ اللَّحْمَ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَلَوْ نَذَرَ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَمْ يَصَحَّ نَذْرُهُ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ (٨٥)

= الستر، وهنا إظهار تعظيم الكعبة، وحرمة الاستقبال بالفرج حال البول لا بالوجه فلو استقبل الكعبة بوجهه وحول فرجه حتى خرج عن سمت القبلة ثم بال لم يحرم، وفي عكسه يحرم، وقال فيها أيضا: ولو اشتبهت عليه القبلة وجب عليه الاجتهاد، ويأتى جميع مأمّر في الاجتهاد في القبلة للصلاة فيما يظهر حتى يحرم على القادر التقليد ويجب على غيره تعلم الأدلة إن أمكنه ذلك قبل قضاء الحاجة، وإذا أمكنه علم القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد وغير ذلك، وإنما ذكرت ذلك هنا لأن أكثره لا يوجد في شيء من كتب الفقه فيما أحسب اهـ.

(٨١) أى لأن الأئمة لم يزالوا يصلون صلاة العيد بالمسجد الحرام، ولفضل البقعة مع اتساعها ومشاهدة الكعبة.

(٨٢) أى مصلى المسجد أفضل أى لشرفه ونظافته.

(٨٣) هو ما عليه عمل الناس في جميع الأمصار لأنه عليه السلام (كان يخرج الى المصلى في العيدين) رواه البخارى ومسلم.

(٨٤) أى عند الشافعية كما قدمته والأرجح كما في الحاشية أن الصحراء أفضل أى إن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه للصلاة في الصحراء مع اتساع المسجد خلاف الأول، ومع نحو مطر مكروهة كالصلاة في المسجد عند ضيقه والله اعلم.

(٨٥) أى لأنه لم يلتزم إلا النحر، والنحر والذبح في غير الحرم لا قرية فيهما

(السابع عشر) لَا يَجُوزُ إِخْرَامُ الْمُقِيمِ فِي الْحَرَمِ بِالْحَجِّ (٨٦) خَارِجَهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(المسألة السادسة والعشرون) مَذْهَبُنَا أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ دُورِ مَكَّةَ
وَشِرَازِهَا وَإِجَارَتُهَا كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا (٨٧) وَدَلَالُ الْمَسْأَلَةِ فِي كُتُبِ
الْفِقْهِ وَالْخِلَافِ مَشْهُورٌ

(٨٦) أى بخلاف العمرة فلا بد للمقيم من الخروج الى أدنى الحل ، ويحرم منه كما
تقدم ، وهو قول الأئمة الأربعة وأصحابهم رحم الله الجميع ، وحكى غير واحد عليه
الاجماع .

(٨٧) قال فى المجموع : وبه قال عمر بن الخطاب وجماعات من الصحابة ومن
بعدهم ، وهو مذهب أبى يوسف (أقول : هو ما عليه العمل قديماً وحديثاً حتى الآن)
وقال الأوزاعى والثورى ومالك وأبو حنيفة لا يجوز شئ من ذلك والخلاف فى المسألة
مبنى على أن مكة فتحت صلحاً أو عنوة ، فمذهب الشافعية أنها فتحت صلحاً ، فبقى
على ملك أصحابها فتورث وتباع وتكرى وترهن ، ومذهب الثلاثة والأوزاعى والثورى
أنها فتحت عنوة فلا يجوز شئ من ذلك اهـ بزيادة ما بين القوسين .

قال فى أضواء البيان : وتوسط الامام أحمد فقال : تملك وتورث ولا تؤجر ولا تباع
على إحدى الروايتين جمعاً بين الأدلة ، والرواية الثانية كالشافعى اهـ قال فى الحاشية :
صرائح السنة مصرحة بأنها فتحت من أسفلها عنوة وكأن الشافعى رضى الله عنه لم
يلتفت لذلك لأن القتال فيها وقع من شزيمة قليلة انفردت عنه عليه السلام فعول على ما وقع
منه عليه السلام مع أصحابه الذين معه اهـ .

أقول : وأدلة الامام الشافعى رحمه الله تظهر مما ساقه المصنف رحمه الله فى مجموعه
بقوله : روى البيهقى بإسناده عن ابراهيم بن محمد الكوفى قال : رأيت الشافعى بمكة
يفتى الناس ورأيت اسحق بن راهويه واحمد بن حنبل حاضرين فقال أحمد لاسحق :
تعال معى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله ، فقال اسحق : لم تر عينائى مثله ؟ فقال : نعم ،
فجاء به فوقفه على الشافعى فذكر القصة الى أن قال : ثم تقدم اسحق الى مجلس الشافعى
فسأله عن كراء بيوت مكة . فقال الشافعى هو عندنا جائز قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وهل
ترك عقيل لنا من دار . فقال اسحق حدثنا زيد بن هرون عن هشام عن الحسن أنه لم
يكن يرى ذلك وعطاء وطاوس لم يكونا يريان ذلك . فقال الشافعى لبعض من عرفه : =

(السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ) مَذْهَبُنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ صَلَاحًا (٨٨)

من هذا ؟ قال هذا اسحق بن راهويه الحنظلي الخراساني . فقال الشافعي : انت الذى يزعم أهل خراسان انك فقيهم ؟ قال اسحق : هكذا يزعمون قال الشافعي : ما أحوجنى أن يكون غيرك فى موضعك فكنت آمر بعرك أذنيه . أنا اقول . قال رسول الله ﷺ وأنت تقول قال طاوس والحسن وابراهيم هؤلاء لا يرون ذلك ، وهل لأحد مع النبى ﷺ حجة ؟! وذكر كلاما طويلا

ثم قال الشافعي : قال الله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم ﴾ أفنسب الديار الى مالكين أو غير مالكين ؟ . فقال اسحق : الى مالكين .

قال الشافعي قول الله اصدق الأقاويل . وقد قال رسول الله ﷺ (مَنْ دَخَلَ دَارَ أُمِّى سَفِيَانٌ فَهُوَ آمِنٌ) وقد اشترى عمر بن الخطاب رضى الله عنه دار الحجامين . وذكر الشافعي له جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ . فقال له اسحق ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ فقال الشافعي ﴿ والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ والمراد المسجد خاصة وهو الذى حول الكعبة ، ولو كان كما تزعم لكان لا يجوز لأحد أن ينشد فى دور مكة وفجاجها ضالة ، ولا ينحر فيها البدن ولا يلقى فيها الأرواث ، ولكن هذا فى المسجد خاصة . فسكت اسحق ولم يتكلم . فسكت عنه الشافعي اهـ

(٨٨) أى لعدم حصول قتال من النبى ﷺ وأصحابه الذين كانوا معه وتأمينه ﷺ أبا سفيان ، وَمَنْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ وَمَنْ أَغْمَدَ سِلَاحَهُ ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَقَدْ تَقَدَّمَ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ صَرَائِحَ السَّنَةِ مَصْرُوحَةٌ بِأَنَّ مَكَّةَ فَتَحَتْ مِنْ أَسْفَلِهَا عَنُودَ ، وَكَأَنَّ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ لِذَلِكَ لِأَنَّ الْقِتَالَ وَقَعَ مِنْ شَرِذْمَةٍ قَلِيلَةٍ انْفَرَدَتْ عَنْهُ ﷺ فَعَوَّلَ الشَّافِعِي عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ ﷺ مَعَ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ . وأدلة من قال إن مكة فتحت عنوة قولهم لم يُنْقَلْ أَحَدٌ أَنَّهُ ﷺ صَالِحٌ أَهْلُهَا زَمَنَ الْفَتْحِ وَاجْتِاءَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَصَالِحُهُ عَلَى الْبَلَدِ وَإِنَّمَا جَاءَهُ أَبُو سَفِيَانٍ فَأَعْطَاهُ الْأَمَانَ لِمَنْ دَخَلَ دَارَهُ ، أَوْ أَغْلَقَ بَابَهُ أَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَوْ أَلْقَى سِلَاحَهُ وَلَوْ كَانَتْ فَتُحْتُ صَلَاحًا لَمْ يَقُلْ (مَنْ دَخَلَ دَارَهُ أَوْ أَغْلَقَ بَابَهُ أَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ) فَإِنَّ الصَّلَاحَ يَقْتَضِي الْأَمَانَ الْعَامَ . وقوله أيضا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، وَقَدْ عَادَتْ لِحَرَمَتِهَا الْيَوْمَ كَحَرَمَتِهَا بِالْأَمْسِ) وغير ذلك من الأدلة المذكورة فى المجموع وقد ذكر المصنف الإجابة عنها فيه وفى شرح مسلم .

لَا عَنُوةَ لَكِنْ دَخَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَاهِبًا لِلْقِتَالِ خَوْفًا مِنْ غَدْرِ أَهْلِهَا

(الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ فِي الْحَرَمِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ (٨٩) حُكْمُ الْحَرَمِ فِي هَذَا حُكْمُ غَيْرِهِ فَتَقَامُ فِيهِ الْحُدُودُ وَيُسْتَوْفَى فِيهِ الْقِصَاصُ سِوَاءَ كَانَتْ الْجِنَايَةُ فِي الْحَرَمِ أَوْ كَانَتْ فِي الْحِلِّ ثُمَّ التَّجَأَ إِلَى الْحَرَمِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ إِنْ كَانَتْ الْجِنَايَةُ فِي الْحَرَمِ اسْتَوْفِيَتْ الْعُقُوبَةُ فِيهِ وَإِنْ كَانَتْ الْجِنَايَةُ فِي الْحِلِّ ثُمَّ التَّجَأَ إِلَى الْحَرَمِ لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ (٩٠) وَيُلْجَأُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ فَإِذَا خَرَجَ أُقِيمَتْ

(التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ) فِي أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالْكَعْبَةِ وَالْمَسْجِدِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ (٩١) مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ (٩٢) وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) وَتَبَّتْ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(٨٩) وَمِنْهُمْ الْمَالِكِيَّةُ .

(٩٠) أَيْ إِنْ كَانَتْ الْجِنَايَةُ قِتْلًا كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ - وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ فَإِنَّهُ يَقْتَصُ مِنَ الْجَانِي وَإِنْ دَخَلَ الْحَرَمَ . وَفِي فِتَاوَى قَاضِيخَانَ وَغَيْرِهَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَا تَقْطَعُ فِيهِ ، وَعَنْ صَاحِبِيهِ خِلَافَهُ - وَقَوْلُهُ (وَيُلْجَأُ) أَيْ بِأَنْ لَا يَعْمَلُ وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَدْخُلُ وَمِزْجُ الْمَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ وَمِنْ مِزْجِ الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ .

(٩١) جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَفْظُ (مَكَّة) وَ (بَكَّة) بِالْمِيمِ وَالْبَاءِ فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ هُمَا لِفَتَانٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَقَالَ آخَرُونَ هُمَا بِمَعْنَيْنِ فَقِيلَ (مَكَّة) بِالْمِيمِ الْحَرَمُ كُلُّهُ ، « وَبَكَّة » بِالْبَاءِ الْمَسْجِدُ خَاصَّةً وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَنُسِيتُ « بَكَّة » لِأَزْدِهَا النَّاسَ بِهَا يَكُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، أَيْ يَدْفَعُهُ فِي زَحْمَةِ الطَّوَافِ .

(٩٢) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَقَامَ هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدْ بَنَاهُ لِلْكَعْبَةِ وَهُوَ الْآنَ دَاخِلُ الْمَحَلِّ الزَّجَاجِيِّ الَّذِي أَمَامَ بَابِ الْكَعْبَةِ وَبِالْحَجَرِ أَثَرُ قَدَمَيْهِ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ قَالَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ قُلْتُ ثُمَّ أَى ؟ قَالَ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى ، قُلْتُ كَمْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ أَرْبَعُونَ عَاماً ، وَاحْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ فَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي كِتَابِ مَكَّةَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ لَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَوْضِعَ هَذَا الْبَيْتِ وَقَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِالْفَى سَنَةً وَإِنَّ قَوَاعِدَهُ لَفِي الْأَرْضِ السَّابِغَةِ السُّفْلَى وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضاً أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ أَحَدُ أَرْبَعَةِ عَشَرَ بَيْتاً فِي كُلِّ سَمَاءٍ بَيْتٌ وَفِي كُلِّ أَرْضٍ بَيْتٌ بَعْضُهُنَّ مُقَابِلُ بَعْضٍ وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ أَيْضاً عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مَلَائِكَةً فَقَالَ ابْنُوا لِي فِي الْأَرْضِ بَيْتاً تَمَثَّلَ الْبَيْتِ الْمَعْمُورُ وَقَدَرَهُ وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ فِي الْأَرْضِ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَطُوفُوا بِهِ كَمَا يَطُوفُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ قَالَ وَهَذَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هُوَ أَوَّلُ بَيْتٍ بَنَاهُ آدَمُ فِي الْأَرْضِ (٩٣) وَجَاءَ عَنْ

(٩٣) قد بنى البيت أى الكعبة المعظمة عشر مرات كما فى (القسطلانى على البخارى) وقد نظم بعض العلماء رحمهم الله تعالى البانين على الترتيب فى (إعانة الطالبين) فقال بنى بيت رب العرش عشر فخذهم ملائكة الله الكرام وآدم فشيث فإبراهيم ثم عمالق قصى قريش قبل هذين جرهم وعبد الإله بن الزبير بنى كذا بناء الحجاج وهذا متمم قال الفاسى رحمه الله تعالى فى (شفاء الغرام) . وأما بناء الحجاج الكعبة فهو أيضاً ثابت مشهور ، ذكره الأزرق وغيره وملخص ذلك أن الحجاج بعد محاصرة ابن الزبير وقتله وكتب إلى عبد الملك بن مروان يخبره أن ابن الزبير رضى الله عنهما زاد فى الكعبة ما ليس منها وأحدث فيها باباً آخر واستاذن فى رد ذلك فكتب إليه عبد الملك أن يسد بابها الغربى ويهدم ما زاد فيها ابن الزبير من الحجر ، ويردها على ما كانت عليه ، ففعل الحجاج ذلك ، وبناءؤه فى الكعبة فى الجدار الذى من جهة الحجر والباب الغربى المسدود فى ظهر الكعبة عند الركن اليمانى ، وماتحت عتبة الباب الشرقى وهو أربعة أذرع وشبر على ما ذكره الأزرق ، وترك بقية الكعبة على بناء ابن الزبير ، وهذا ملخص ما ذكره الأزرق فى ذلك بالمعنى اهـ . أقول كما جاء فى تاريخ الكعبة المعظمة للشيخ عبد الله باسلامة رحمه الله مع اختصار وزيادة : أنه لما كان يوم الأربعاء (١٩ / ٨ / ١٠٣٩ هـ) =

= حصل بمكة المشرفة مطر عظيم ، دخل سيله المسجد الحرام ، ودخل الكعبة المشرفة من بابها ووصل الى نصف جدارها ، ودخل دور أهل مكة وأخرج منها الأمتعة ، وذهب بها إلى أسفل مكة ومات بسببه داخل المسجد وخارجه خلق كثير ، وبات السيل ليلة الخميس ٢٠ / ٨ / ١٠٣٩ بداخل الكعبة والمسجد الحرام فسقط بسببه الجدار الشامي وبعض الجدارين الشرق والغرب من الكعبة وسقطت درجه السطح ، وكان أمير مكة آنذاك الشريف مسعود بن إدريس ، أمر بفتح سراديب باب إبراهيم التي هي مجارى مياه المسجد الحرام وقتذاك وخرج الماء الى اسفل مكة ، ثم أمر الشريف المذكور بسد الجوانب الساقطة بأخشاب من صبيحة سقوطها (٢٠ / ٨ / ١٠٣٩) لعشرين من شعبان سنة تسع وثلاثين وألف فسدت بأعواد قوية ، وأحاط الكعبة بستر خشبية ، وجعل للستر بابا لطيفاً من الجهة الشرقية وألبسها ثوباً أخضر ثم بعد ذلك دخلها وصلى فيها وبقيت الكعبة على هذه الحالة الى أوائل جمادى من السنة بعده ثم صدر أمر السلطان مراد خان بن السلطان أحمد خان بعمارة الكعبة ، فعادت عام ١٠٤٥ واحد وأربعمائة ألف هجرية فبالنظر الى السد والستر الخشبية التي جعلهما شريف مكة آنذاك مسعود بن إدريس تكون أبنية الكعبة اثنتى عشرة مرة . وقد نظم ذلك العلامة أحمد بن علان الذى حضر سقوط جدار الكعبة وعمارة السلطان مراد خان لها فقال رحمه الله تعالى :

بنى الكعبة الأملاك آدم بعده فشيث وإبراهيم ثم العمالقه
وجرهم قصى مع قریش وتلوهم هو ابن الزبير فادر هذا وحققه
وحجاج تلوئم مسعود بعده شريف بلاد الله بالنور أشرقه
ومن بعد ذا حقاً بنى البيت كله مراد بن عثمان فشيّد رونقه
المراد بعثمان فى هذه الأبيات جد سلاطين آل عثمان الترك ..

ح قال العلامة السيد أبو بكر شطا رحمه الله فى كتابه (إعانة الطالبين) : وقد حدث ترميم فى باطن الكعبة المعظمة فى شهر ربيع الأخير سنة ١٢٩٩ ألف ومائتين وتسع وتسعين فى مدة السلطان عبد الحميد الثانى بن عبد المجيد ، وقد أرّخ العمارة المذكورة السيد أحمد زينى دحلان فى بيت واحد وجعل قبله بيتين للدخول على بيت التاريخ فقال :

لسلطاننا عبد الحميد محاسن ومن ذا الذى بالحصر يقوى يعدد
وقد حاز تعميراً لباطن قبله وتاريخه بيت فريد يحدد =

عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَعْنَاهُ اللَّهُ أَوَّلُ يَنْتِ وَضِعَ لِلْعِبَادَةِ أَوْ
الْبَرَكَةِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ اللَّهُ كَانَ قَبْلَهُ يَبُوتُ كَثِيرَةً وَلَكِنَّهُ
أَوَّلُ يَنْتِ وَضِعَ لِلْعِبَادَةِ وَقَالَ أَقْضَى الْقَضَاةِ الْمَأْزُودِيُّ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ
أَوَّلُ يَنْتِ وَضِعَ لِلْعِبَادَةِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ أَوَّلُ يَنْتِ وَضِعَ لِعَمَلِهَا قُلْتُ
وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّ أَوَّلُ يَنْتِ وَضِعَ مُطْلَقًا وَاللَّهُ
أَعْلَمُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى مُبَارَكًا مَعْنَاهُ كَثِيرُ الْخَيْرِ وَانْتَصَبَ مُبَارَكًا عَلَى الْحَالِ
قَالَ الرَّجَاجُ وَغَيْرُهُ الْمَعْنَى اسْتَقَرَّ بِمَكَّةَ فِي حَالِ بَرَكَتِهِ وَهُوَ حَالٌ مِنْ
وَضِعَ أَيْ وَضِعَ مُبَارَكًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ الْمُخْتَارُ أَنَّهَا
الْمُنَاسِكُ وَأَمِنْ الْخَائِفِ وَالْمَحَاقِ الْجَمَارِ مَعَ كَثَرَةِ الرَّمْيِ وَالرَّامِينَ عَلَى
تَكَرُّرِ الْأَعْصَارِ وَالسِّنِينَ ، وَامْتِنَاعِ الطَّيْرِ مِنَ الْعُلُوِّ عَلَيْهِ وَاسْتِشْفَاءِ الْمَرِيضِ
بِهِ وَتَعْجِيلِ الْعُقُوبَةِ لِمَنْ اتَّهَكَ فِيهِ حَرَمَهُ وَإِهْلَاكَ أَصْحَابِ الْفِيلِ لَمَّا
أَرَادُوا تَحْرِيْبَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ (٩٤) قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ جَعَلَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ

بناء بدا زهوا لداخل كعبة وسلطاننا عبد الحميد . المجدد
٥٣ ، ٧ ، ١٩ ، ٦٦٥ ، ٩٧ ، ٢٠٧ ، ١٦٩ ، ٨٢
٨٤١ + ٤٥٨ = ١٢٩٩ هجرية ١ هـ مختصراً

وفي عام ١٣٧٧ هـ ألف وثلاثمائة وسبعة وسبعين هجرية في يوم الجمعة الثامن عشر
من شهر رجب بدىء في ترميم الجدارين الشامى والغرى من الكعبة وتبديل سقفها
وذلك لوجود تصدع في الجدارين المذكورين ولتآكل أخشاب السقف بمرور الزمن ،
وتم العمل في ذلك يوم السبت ١١ / ٨ / ١٣٧٧ الحادى عشر من شعبان عام ألف
وثلاثمائة وسبعة وسبعين هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام في حفل بهيج
حضره صاحب السمو الملكى ولى العهد فيصل بن عبد العزيز آل سعود وفق الله هذه
العائلة الكريمة لما يحبه ويرضاه آمين

(٩٤) أى كوقع هيئة البيت في القلوب وخشوعها لله عند رؤيته وحنين النفوس إليه
وغير ذلك مما ذكر في الحاشية .

طُولُ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ فِي السَّمَاءِ تِسْعَةُ أَذْرُعٍ (٩٥) ، وَطُولُهَا فِي الْأَرْضِ ثَلَاثِينَ ذِرَاعًا (٩٦) ، وَعَرْضُهَا فِي الْأَرْضِ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ ذِرَاعًا وَكَانَتْ غَيْرَ مُسْتَقْفَةٍ ثُمَّ بَنَتْهَا قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَزَادَتْ فِي طُولِهَا فِي السَّمَاءِ تِسْعَةَ أَذْرُعٍ فَصَارَ طُولُهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا وَنَقَصُوا مِنْ طُولِهَا فِي الْأَرْضِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ وَشِبْرًا تَرَكُوهَا فِي الْحِجْرِ فَلَمْ تَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى كَانَ زَمَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ فَهَدَمَهَا وَبَنَاهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ وَزَادَ فِي طُولِهَا فِي السَّمَاءِ تِسْعَةَ أَذْرُعٍ أُخْرَى فَصَارَ طُولُهَا فِي السَّمَاءِ سَبْعًا وَعِشْرِينَ ذِرَاعًا ثُمَّ بَنَاهَا الْحَجَّاجُ فَلَمْ يُغَيِّرْ طُولَهَا فِي السَّمَاءِ فَالْكَعْبَةُ الْيَوْمَ طُولُهَا فِي السَّمَاءِ سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا وَأَمَّا عَرْضُهَا فَيَنْبَغِي الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ وَالشَّامِيُّ خَمْسَةٌ

وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا وَيَنْبَغِي الْيَمَانِيُّ وَالْعَرَبِيُّ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 الْأَسْوَدُ عِشْرُونَ ذِرَاعًا وَالْيَمَانِيُّ عِشْرُونَ ذِرَاعًا وَالْعَرَبِيُّ عِشْرُونَ ذِرَاعًا
 الْمَلَأَتْهُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ آدَمَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ

(الثَّانِيَّةُ) بِنَاءُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ

(الثَّالِثَةُ) بِنَاءُ قُرَيْشٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْبِنَاءَ وَكَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ

(الرَّابِعَةُ) بِنَاءُ ابْنِ الزُّبَيْرِ

(٩٥) قال في الحاشية : ذكر ابن جماعة في ذلك كلاما مخالفا لكلام الأزرق هذا ، ثم قال كل ذلك حررته بذراع القماش المستعمل في زماننا بمصر ، وحينئذ فيحتمل أن تحرير الأزرق كان بغير هذا الذراع .. إما بذراع اليد أو غيره .

٥ (٩٦) عَبَّرَ غير المصنف رحمه الله تعالى في الحاشية أنه جعل عرضه في الأرض اثنيْنِ وَثَلَاثِينَ ذِرَاعًا مِنَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ إِلَى الرُّكْنِ الشَّامِيِّ الَّذِي يَلِي الْبَابَ وَعَرْضُ مَا بَيْنَ الشَّامِيِّينَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ ذِرَاعًا وَمَا بَيْنَ الْعَرَبِيِّ وَالْيَمَانِيِّ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمَا بَيْنَ الْيَمَانِيِّينَ عِشْرِينَ وَجَعَلَ الْحِجْرَ إِلَى جَنْبِهِ عَرِيْشًا مِنْ آرَاكٍ تَقْتَحِمُهُ الْغَنَمُ وَكَانَ زُرْبًا أَيْ حَظِيرَةً لَغَنَمِ إِسْمَاعِيلَ ﷺ وَعَلَى نَبِيِّنَا ﷺ وَاسْلَمَ اهـ .

(الخامسة) بِنَاءُ الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ وَهَذَا الْبِنَاءُ هُوَ الْمَوْجُودُ
الْيَوْمَ (٩٧) وَهَكَذَا كَانَتْ الْكَعْبَةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ بَنَى
مَرَّتَيْنِ أُخْرَيْنِ غَيْرَ الْخَمْسَةِ

(إحداهما) بَنَتْهُ الْعَمَالِقَةُ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ

(وَالثَّانِيَةُ) بَنَتْهُ جُرْهُمُ بَعْدَ الْعَمَالِقَةِ ثُمَّ بَنَتْهُ قُرَيْشٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٩٨)

قَالَ الْعُلَمَاءُ وَكَانَتْ الْكَعْبَةُ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ مَعَ الْعَمَالِقَةِ وَجُرْهُمُ إِلَى أَنْ
انْقَرَضُوا وَخَلَفَتْهُمْ فِيهَا قُرَيْشٌ بَعْدَ اسْتِيلَائِهِمْ عَلَى الْحَرَمِ لِكَثْرَتِهِمْ بَعْدَ الْقِلَّةِ
وَعَزَّتْهُمْ بَعْدَ الدَّلَّةِ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ جَدَّدَ بِنَاءَهَا بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ قُصَيُّ بْنُ كِلَابٍ
وَسَقَّفَهَا بِخَشَبِ الدُّومِ وَجَرِيدِ النَّخْلِ ثُمَّ بَنَتْهَا قُرَيْشٌ بَعْدَهُ (٩٩) وَرَسُولُ اللَّهِ

(٩٧) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : فِيهِ تَجَوُّزٌ لَأَنَّ الْحَجَّاجَ لَمْ يَهْدَمْ مِنْ بِنَاءِ ابْنِ الزَّيْبِرِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا إِلَّا نَاحِيَةَ الْحِجْرِ بِكَسْرِ الْحَاءِ . بِأَمْرِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَأُخْرِجَ مِنَ الْكَعْبَةِ مَا
كَانَ أَدْخَلَهُ ابْنُ الزَّيْبِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الْحِجْرِ لَمَّا أَخْبَرَتْهُ خَالَتُهُ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا بِمَا هُوَ مَشْهُورٌ ثُمَّ سَدَّ بَابَهَا الْغَرْبِيَّ ، وَمَا تَحْتَ عَتَبَةِ الْبَابِ الشَّرْقِيِّ الْمَوْجُودَةِ
الْيَوْمَ . وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَذْرَعٍ وَشِبِيرٍ ، وَتَرَكَ بَقِيَّةَ الْكَعْبَةِ عَلَى بِنَاءِ ابْنِ الزَّيْبِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا
ذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ وَغَيْرُهُ ١ هـ . أَقُولُ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ (وَهَذَا الْبِنَاءُ هُوَ الْمَوْجُودُ الْيَوْمَ) أَيْ فِي
زَمَانِهِ حَتَّى زَمَانِ صَاحِبِ الْحَاشِيَةِ الْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرَ الْهَيْثَمِيِّ الْمَكِّيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
وَأَيْضًا حَتَّى عَامِ ١٠٣٩ هـ تِسْعَةَ وَثَلَاثِينَ وَأَلْفَ هَجْرِيَّةٍ ، وَأَمَّا الْبِنَاءُ الْمَوْجُودُ فِي زَمَانِنَا
(عَامِ ١٤٠١) وَاحِدًا وَارْبَعِينَ وَأَلْفَ هَجْرِيَّةٍ فَهُوَ بِنَاءُ السُّلْطَانِ مَرَادِ خَانَ بْنِ السُّلْطَانِ

أَحْمَدَ خَانَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي بَدَأَ تَشْيِيدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ بَلْ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا الْأَسَاسُ .
(٩٨) قَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي التَّعْلِيقِ قَرِيبًا

(٩٩) الَّذِي صَحَّحَ مِنَ الْأُبْنِيَةِ لِلْكَعْبَةِ الْمَشْرُفَةِ بِلَا نِزَاعٍ بِنَاءَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقُرَيْشٍ
وَابْنِ الزَّيْبِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْحَجَّاجَ وَالشَّرِيفَ مَسْعُودَ بْنَ أَدْرِيسَ الَّذِي جَعَلَ لَهَا سِتْرَةً
خَشَبِيَّةً وَسَدَّ مَا تَسَاقَطَ مِنْ جِدَارِهَا بِالْأَعْوَادِ الْقَوِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالسُّلْطَانِ مَرَادِ خَانَ بْنِ
السُّلْطَانِ أَحْمَدَ خَانَ وَهُوَ الْبِنَاءُ الْقَائِمَةُ عَلَيْهِ الْكَعْبَةُ الْمَعْظُمَةُ الْآنَ وَقَدْ حَصَلَتْ لَهَا
تَرْمِيمَاتٌ فِي عَهْدِ حُكُومَتِنَا السُّعُودِيَّةِ السُّنِّيَّةِ وَفَقَّهَا اللَّهُ لِمَرْضَاتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّعْلِيقِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً وَقِيلَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً فَقَالَ أَبُو حُدَيْفَةَ بْنُ الْمُغِيرَةِ يَأْقُومُ ارْفَعُوا بَابَ الْكَعْبَةِ حَتَّى لَا يَدْخُلَ إِلَيْهَا إِلَّا بِسَلَمٍ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا حِينَئِذٍ إِلَّا مَنْ أَرَدْتُمْ فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ مِمَّنْ تَكْرَهُونَهُ رَمَيْمَ بِهِ وَسَقَطَ وَصَارَ نَكَالًا لِمَنْ رَأَاهُ فَفَعَلْتُ قُرَيْشٌ مَا قَالُوا وَكَانَ سَبَبُ بِنَائِهَا أَنَّ الْكَعْبَةَ اسْتُهْدِمَتْ وَكَانَتْ فَوْقَ الْقَامَةِ وَأَرَادُوا تَغْلِيَّتَهَا وَكَانَ سَبَبُ اسْتِهْدَامِهَا أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بِمَجْمَرَةٍ تُجَمِّرُ الْكَعْبَةَ (١٠٠) فَسَقَطَتْ مِنْهَا شَرَارَةٌ فَتَعَلَّقَتْ بِكُسُوةِ الْكَعْبَةِ فَاحْتَرَقَتْ وَكَانَ بَابُ الْكَعْبَةِ لَاصِقًا بِالْأَرْضِ فِي عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ وَفِي عَهْدِ جُرْهُمٍ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى أَنْ بَنَتْهُ قُرَيْشٌ فَرَفَعَتْ بَابَهُ وَجَعَلَتْ لَهَا سَقْفًا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا سَقْفٌ (١٠١) وَزَادَتْ فِي ارْتِفَاعِهَا إِلَى السَّمَاءِ فَجَعَلَتْهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا وَتَنَافَسُوا فِيمَنْ يَضَعُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مَوْضِعَهُ مِنَ الرُّكْنِ ثُمَّ رَضُوا بِأَنْ يَضَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ (١٠٢) وَثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ (١٠٣) قَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١٠٠) أى تبخرها بعود البخور ونحوه .

(١٠١) قد مرَّ في كلام المصنف رحمه الله تعالى أنَّ قصيا سَقَفَهَا بِخَشَبِ الدُّومِ فالمراد لم يكن للكَعْبَةِ سَقْفٌ حين بنائهم هذا .

(١٠٢) سببه أنهم اختلفوا فِيمَنْ يَضَعُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَرَضُوا بِأَوَّلِ دَاخِلٍ فَكَانَ هُوَ ﷺ .

(١٠٣) قال المحشى رحمه الله تعالى : الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِهَا سَوْدَتَهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ السَّهْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَنَّ الْعَهْدَ الَّذِي فِيهِ الْفِطْرَةُ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا مِنْ تَوْحِيدِهِ فَكُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَقَلْبُهُ فِي غَايَةِ الْبَيَاضِ لِأَنَّ فِيهِ ذَلِكَ الْعَهْدَ ثُمَّ سَوَّدَ بِالذُّنُوبِ فَكَذَلِكَ الْحَجَرُ الَّذِي فِيهِ الْعَهْدُ الْمَأْخُوذُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا تَنَاسَبَا أَثَّرَتْ فِيهِ الْخَطَايَا كَمَا أَثَّرَتْ فِي بَنِي آدَمَ هـ .

أقول قوله (العهد) أى الذى أخذه الله على بنى آدم وهو قوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ سورة الأعراف آية (١٧١) ثم بعدما أخذه عليهم جعله فى الحجر =

(الثلاثون) في أمور تتعلّق بالمسجد الحرام قال أبو الوليد الأزرقى
والإمام أفضى القضاة أبو الحسن الماوردى البصرى في كتابه الأحكام
السلطانية وغيرهما من الأئمة المعتمدين وفي كلام بعضهم زيادة على بعض أما

=الأسود كما ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ (إن الله لَمَّا أخذ من بنى
آدم ميثاقهم جعله في الحجر) رواه أبو الفرج كما في القرى للطبرى رحمه الله تعالى وقوله
(فلما تناسبا) أى قلب بنى آدم، والحجر فى كون كل منهما أودع العهد (أثرت
فيه) أى الحجر (الخطايا كما أثرت فى بنى آدم) أى فى قلبه. واعترض بعض الملاحدة
على هذا الحديث: (نزل الحجر الخ)، فقال ماسودته خطايا المشركين ينبغى أن يبيضه
توحيد المسلمين، وأجاب ابن قتيبة رحمه الله بأنّ السواد يصبغ به، ولا ينصبغ والبياض
عكسه. وأجاب غيره رحمه الله تعالى: بأنّ بقاء السواد أبلغ فى اعتبار ذوى البصائر،
لأنّ الخطايا إذا أثرت فى الحجر ففى القلب أبلغ اهـ

المَسْجِدَ الْحَرَامَ فَكَانَ فَنَاءَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَفَضَاءً لِلطَّائِفِينَ (١٠٤) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جِدَارٌ يَحِيطُ بِهِ وَكَانَتْ الدُّورُ مُحَدَّقَةً بِهِ وَبَيْنَ الدُّورِ أَبْوَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَثُرَ النَّاسُ وَسِعَ الْمَسْجِدَ (١٠٥) وَاشْتَرَى دُورًا وَهَدَمَهَا وَزَادَهَا فِيهِ وَاتَّخَذَ لِلْمَسْجِدِ جِدَارًا قَصِيرًا دُونَ الْقَامَةِ وَكَانَتْ الْمَصَابِيحُ تُوضَعُ عَلَيْهِ وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْجِدَارَ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (١٠٦) فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١٠٤) أى على قدر صَحْنِ المطاف يَحُدُّهُ من الجهة الشرقية بئر زمزم وباب بنى شيبه ، وهو عقد عظيم كان على سمت بئر زمزم أزيل في عهد حكومتنا السنية الحكومة السعودية وهو يظهر لك في الصورة القديمة للمسجد الحرام حينما كانت الدُّور مُحِيطَةٌ بِهِ قَبْلَ الْعِمَارَةِ السَّعُودِيَّةِ وَبِجَانِبِهِ الْمَصْعَدُ الْخَشَبِيُّ الَّذِي يَصْعَدُ عَلَيْهِ لِدُخُولِ الْكَعْبَةِ الْعَظْمَى ، وَبِحُدُودِهِ غُرْفَةٌ بِئْرُ زَمْزَمِ السَّابِقَةِ ، وَعَلَيْهَا غُرْفَةُ الْمُبَلَّغِ لِلصَّلَاةِ ، وَيُسَمَّى الْمَقَامُ الشَّافِعِيُّ ، وَعَلَى يَمِينِ الْعَقْدِ يَظْهَرُ لَكَ الْمَنِيرُ الْمَرْمَرِيُّ الَّذِي أَهْدَاهُ السُّلْطَانُ سَلِيمَانُ خَانَ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامَ (٩٦٦) سِتَّةً وَسِتِّينَ وَتِسْعِمَائَةَ ، وَهُوَ لَا يَزَالُ مَوْجُودًا مِنَ التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ إِلَى وَقْتِنَا ، وَمَاتَرَاهُ فِي الصُّورَةِ مِنَ الْعَقْدِ وَغُرْفَةُ زَمْزَمَ ، وَمَا فَوْقَهَا مِنَ الْمَقَامِ الشَّافِعِيِّ قَدْ أُزِيلَ فِي زَمَنِ حُكُومَتِنَا السَّيْنِيَّةِ لِتَوْسِيعَةِ الْمَطَافِ ، وَنَقَلَ الْمَنِيرُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ وَأُنْزِلَتْ غُرْفَةُ بئْرِ زَمْزَمَ إِلَى أَعْمَاقِ أَرْضِ الْمَطَافِ فَصَارَ سَطْحُهَا مِنْ جَمَلَةِ الْمَطَافِ وَجَعَلَتْ لَهَا أَبْوَابَ ذَاتِ دَرَجٍ مِنَ الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ الْمُقَابِلَةِ لِلْمَسْجِدِ مِمَّا يَلِي بَابَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَوْضِعُ الزَّجَاجِيُّ الَّذِي بَدَاخِلُهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَأَصْبَحَ الْمَطَافُ وَاسِعًا **جَدِيدًا** فِي الْعِمَارَةِ السَّعُودِيَّةِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ذَلِكَ الطَّوَابِقُ وَالْمَآذِنُ الْعَمَلَقَةُ وَظَهَرَ لَكَ بَابُ الْكَعْبَةِ الذَّهَبِيِّ الَّذِي عَمِلَ فِي عَهْدِ الْمَلِكِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودٍ عَامَ ١٣٩٩ هـ كَمَا تَقْدُمُ ، وَأَرْضُ الْمَطَافِ قَدْ رَصِفَتْ بِأَحْجَارِ الْمَرْمَرِ الْأَبْيَضِ لِتَعْكَسَ حَرَارَةُ الشَّمْسِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تُؤْذِي الطَّائِفِينَ ، وَفَقَّ اللَّهُ الْحُكُومَةُ السَّعُودِيَّةُ لِمَا فِيهِ خَيْرُ الْعِبَادَةِ وَالْبِلَادِ آمِينَ .

(١٠٥) وَسَّعَ امِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ عَامَ (١٧) سَبْعَةَ عَشَرَ مِنَ الْهَجْرَةِ

(١٠٦) وَأَوَّلَ مَنْ وَسَّعَهُ وَأَوَّلَ مَنْ جَعَلَ لَهُ أَبْوَابًا وَأَوَّلَ مَنْ أَضَاءَ الْمَسَاجِدَ بِالْمَصَابِيحِ هـ

إِتْبَاعَ مَنَازِلَ وَوَسَّعَهُ بِهَا أَيْضاً وَبَنَى الْمَسْجِدَ وَالْأَرْوَقةَ وَكَانَ عِثَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ
 اتَّخَذَ الْأَرْوَقةَ (١٠٧) ثُمَّ إِنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ زَادَ فِي الْمَسْجِدِ زِيَادَةً كَثِيرَةً وَاشْتَرَى دُوراً مِنْ
 جُمَلِهَا بَعْضُ دَارِ الْأَزْرَقِ اشْتَرَى ذَلِكَ الْبَعْضَ بِبِضْعَةِ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ ثُمَّ عَمَّرَهُ عَبْدُ
 الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ وَلَمْ يَزِدْ فِيهِ لَكِنْ رَفَعَ جِدَارَهُ وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ وَعَمَّرَهُ عِمَارَةً حَسَنَةً
 ثُمَّ إِنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ وَسَّعَ الْمَسْجِدَ وَحَمَلَ إِلَيْهِ أَعْمِدَةَ الْحِجَارَةِ وَالرُّخَامِ وَزَادَ
 فِيهِ الْمَهْدَى (١٠٨) بَعْدَهُ مَرْتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَةٍ وَالثَّانِيَةُ بَعْدَ سَنَةِ سَبْعِ
 وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ إِلَى تِسْعِ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ وَفِيهَا ثَوَّقِيَ الْمَهْدِيُّ وَاسْتَقَرَّ عَلَى ذَلِكَ بِنَاؤُهُ
 إِلَى وَقْتِنَا هَذَا (١٠٩) وَقَدْ قَدِمْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الطَّوْفُ فِي جَمِيعِ أَرْوَاقِهِ وَلَوْ وَسَّعَ جَارَ
 الطَّوْفِ فِي جَمِيعِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٠٧) فِي سَنَةِ سِتٍّ وَعَشْرِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ زَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عِثَانُ بْنُ عِفَانَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَوَسَّعَهُ بِأَرْضِ الدُّورِ الْمُلَاصِقَةِ لَهُ الَّتِي اشْتَرَاهَا مِنْ أَهْلِهَا وَسَقَفَهُ فَكَانَ
 أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَرْوَقةَ بَعْدَ أَنْ كَانَ عِبَارَةً عَنْ مَتَسَعٍ فَسِيحٍ مِثْلَ الْحَصَوَةِ
 (١٠٨) أَيْ ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ وَالِدِ هَارُونَ الرَّشِيدِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

(١٠٩) أَيْ وَقْتُ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَامَ وَفَاتِهِ عَامَ ٦٧٦ سِتْمِائَةٍ وَسِتَّةٍ وَسَبْعِينَ
 هِجْرِيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَرْجُمَتِهِ . قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : وَقَدْ تَجَدَّدَ بَعْدَ الْمَهْدِيِّ زِيَادَةُ الْجَانِبِ الشَّمَالِيِّ
 زَادَهَا الْمُعْتَصِدُ الْعَبَّاسِيُّ بَعْدَ الثَّمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ ، أَدْخَلَ فِيهَا مَا كَانَ بَقِيَ مِنْ دَارِ النَّدْوَةِ وَأُخْرَى
 وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِزِيَادَةِ بَابِ إِبْرَاهِيمَ فِي دَوْلَةِ الْمُقْتَدِرِ بِاللَّهِ الْعَبَّاسِيِّ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِمِائَةٍ (٣٠٦)
 اهـ .

أَقُولُ : وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ وَاسْتَقَرَّ بِنَاؤُهُ - أَيْ التَّرْبِيعِيُّ - لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى
 الزِّيَادَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا خَارِجَتَا التَّرْبِيعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ثُمَّ أُزِيلَتْ عِمَارَةُ الْمَهْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَامَ
 (٩٨٠) ثَمَانِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ ، بَعْدَ دَوَامِهَا (٨١٠) ثَمَانِمِائَةٍ وَعَشْرَ سَنِينَ مِنْ
 الْهِجْرَةِ لظَهُورِ تَشَقُّقٍ فِي الرُّوَاقِ الشَّرْقِيِّ فَصَدَرَ أَمْرُ السُّلْطَانِ سَلِيمِ بْنِ سَلِيمَانَ خَانَ
 بَعْمَارَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ جَمِيعِهِ بَعْدَ هَدْمِهِ ، وَإِبْدَالِ سَقْفِ الْأَرْوَقةِ الْخَشَبِيَّةِ بِقَبَابِ هِيَ
 الْمَشَاهِدَةُ الْآنَ فِي الْبَنَاءِ الْقَدِيمَةِ ، وَأُعِيدَتِ الْأَعْمِدَةُ الْمَرْمِيَّةُ ثَانِيًا فِي عِمَارَةِ السُّلْطَانِ سَلِيمِ
 خَانَ « وَابْنِهِ » « مُرَاد » وَهِيَ مِنْ بَقَايَا عِمَارَةِ الْمَهْدِيِّ فَلَهَا الْآنَ نُحُوءٌ مِنْ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ =

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ هَذَا الْمَسْجِدُ وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ (١١٠) وَقَدْ
يُرَادُ بِهِ الْحَرَمُ وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَكَّةُ وَقِيلَ هَذَانِ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ
يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

= وواحد وثلاثين عاما (١٢٣١) في عمارة الوليد وعمارة المهدي وعمارة سليم وابنه مراد ،
وحين ما كمل عمل جانبيين من عمارة المسجد الحرام الشرق ، والشامي توفي السلطان سليم
رحمه الله تعالى ، وتولى مكانه ابنه مراد خان فتمم عمارة المسجد الحرام في عام (٩٨٤)
تسعمائة وأربعة وثمانين هجرية على أحسن شكل وأبهى منظر ، وفي هذا يقول المؤرخ العلامة
قطب الدين في كتابه (الأعلام) رحمه الله تعالى :

جَدَّدَ السُّلْطَانُ مَرَادُ بْنُ سَلِيمٍ مَسْجِدَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ الْمُحْتَرَمِ
سَرَّ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ دَارَ مَنْشُورِ اللَّوَاءِ وَالْعِلْمِ
قَالَ رُوحُ الْقُدُسِ فِي تَارِيخِهِ عَمَرَ سُلْطَانُ مَرَادُ الْحَرَمِ
وما زالت عمارة السلطان سليم وابنه السلطان مراد رحمهما الله تعالى قائمة منذ عام
(٩٨٤) تسعمائة وأربعة وثمانين بمآذنها وقبابها وجميع لوازمها وبها المنبر الذي أهده السلطان
سليم خان عام ٩٦٦ هـ تسعمائة وستة وستين هجرية إلى أن قامت التوسعة السعودية في
اوائل عام (١٣٧٥ هـ) ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعين هجرية التي احتفظت ببناء الأروقة
القديمة وأقامت حولها الأروقة الجديدة من دورين ، وأدخل المسعى بعد أن كان شارعا تجاريا
ضمن المسجد الحرام واستمر البناء على أسس متينة وهندسة جميلة تليق بما لبیت الله الحرام
من قداسة ومكانة في نفوس المسلمين وأصبحت مساحة المسجد الحرام بطابقيه بعد هذه
التوسعة (١٦٠١٦٨) مائة وستين ألفاً ومائة وثمانية وستين متراً مسطحاً بعد أن كانت
(٢٩١٢٧) تسعة وعشرين ألفاً ومائة وسبعة وعشرين متراً مسطحاً ، وهي مساحة تتسع
لأكثر من ثلاثمائة ألف مصل في وقت واحد ويعتبر مشروع توسعة المسجد الحرام الذي
قامت به المملكة العربية السعودية واستغرق العمل فيه أكثر من اثني عشر عاماً من أضخم
المشروعات العمرانية كما تعدّ العمارة غاية في الروعة والجمال ، وماصرف عليها من مئات
الملايين من الريالات يعتبر منتهى السخاء في عمارة بيوت الله تعالى وفق الله تعالى حكومتنا
السعودية لمرضاته آمين .

(١١٠) من الغالب قوله تعالى ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ ﴾ على
الراجح وقيل هو هنا مكة لأنه أسرى به من بيت أم هانئ أو شِعْبِ أَبِي طَالِبٍ ، قال
العلامة عبد الرؤوف رحمه الله : ويمكن الجمع بأنه أُخِذَ أَوَّلًا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى الشَّعْبِ ثُمَّ =

(الْحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ) فِي أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِمَكَّةَ . اَعْلَمُ أَنَّ لَهَا سِتَّةَ عَشَرَ اسْمًا مَكَّةَ وَبَكَّةَ وَالْبَلَدَ وَأُمَّ الْقُرَى وَالْبَلَدَ الْأَمِينُ وَأُمُّ رُحِمٍ (١١١) ، لِأَنَّ النَّاسَ يَتَرَاحَمُونَ وَيَتَوَاصِلُونَ فِيهَا وَصَلَاحٌ يَفْتَحُ الصَّادَ وَكَسْرُ الْحَاءِ كَمَا قَالُوا حَدَامٌ وَقَطَامٌ بِنُوهُمَا عَلَى الْكُسْرِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَمْنِهَا وَيُقَالُ لَهَا الْمُقَدَّسَةُ وَالْقَادِسَةُ مَأْخُودَانِ مِنَ التَّقْدِيسِ وَهُوَ التَّطْهِيرُ وَالتَّاسَةُ بِالثَّوْنِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ وَالتَّسَاسَةُ بِتَشْدِيدِ السِّينِ الْأُولَى قِيلَ لِأَنَّهَا تَنْسُ مِنْ الْحَدِّ فِيهَا أَى تَطْرُدُهُ وَتَنْفِيهِ

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ النَّسُّ الْيَسُّ وَقِيلَ لِمَكَّةَ نَاسَةٌ لِقَلَّةِ مَائِهَا وَيُقَالُ الْبَاسَةُ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ لِأَنَّهَا تَبْسُ الْمَلْحَدَ أَى تُحَطِّمُهُ وَتُهْلِكُهُ وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا وَيُقَالُ لَهَا الْحَاطِمَةُ لِحَطْمِهَا الْمَلْحَدَ وَيُقَالُ لَهَا الْعُرْشُ (١١٢) وَيُقَالُ لَهَا كُوْتَى (١١٣) فَهَذِهِ سِتَّةَ عَشَرَ اسْمًا وَقَدْ أَوْضَحْتُهَا فِي كِتَابِ تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ وَأَتَيْتُ هُنَا بِمَقَاصِدِهَا .

وَاعْلَمُ أَنَّ كَثْرَةَ الْأَسْمَاءِ تَذُلُّ عَلَى عِظَمِ الْمُسَمَّى كَمَا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَاءِ رَسُولِهِ ﷺ وَلَا يَعْرِفُ بَلَدٌ مِنَ الْبِلَادِ أَكْثَرَ أَسْمَاءً مِنْ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ لِكُونِهِمَا أَشْرَفَ الْأَرْضِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

= الى بيت أم هانئ أو عكسه اهـ . قوله (وقد يراد به الحرم) قال الماوردى رحمه الله وهو المراد في جميع القرآن الكريم ، وهى خمسة عشر موضعاً إلا : ﴿ قول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾ فالمراد به الكعبة وقوله (وقد يراد به مكة) أى المحدودة بدءاً و آخراً بالعمارات . وبقى على المصنف إطلاق رابع للمسجد وهو الكعبة . وقوله (وقيل هذان الأمران فى قول الله الخ) فجرى المصنف النووى رحمه الله تعالى على الأول وهو أن المراد من المسجد الحرام فى الآية المذكورة : الحرم ، وجرى الرافعى رحمه الله على الثانى وهو أن المراد من المسجد فى الآية المذكورة مكة . والمعتمد فى المسألة عند الشافعية ماذهب اليه النووى وقد تقدمت أقوال الأئمة رحمهم الله تعالى .

(١١١) بضم الراء وإسكان الحاء .

(١١٢) بضم العين والراء وفتح العين مع سكون الراء .

(١١٣) بضم الكاف وفتح التاء .

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بَكَّةَ وَمَكَّةَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ
وَقَالَ آخَرُونَ هُمَا بِمَعْنَيْنِ وَاحْتَلَفُوا عَلَى هَذَا فَقِيلَ مَكَّةُ بِالْمِيمِ الْحَرَمُ
كُلُّهُ وَبَكَّةُ الْمَسْجِدُ خَاصَّةً قَالَهُ الرَّهْرِيُّ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ . وَقِيلَ مَكَّةُ اسْمٌ
لِلْبَلَدِ وَبَكَّةُ بِالْبَاءِ الْبَيْتُ وَمَوْضِعُ الطَّوَافِ وَقِيلَ بَلِ الْبَيْتُ خَاصَّةً قَالَهُ
النَّحَعِيُّ وَغَيْرُهُ سُمِيتْ بَكَّةَ لِإِزْدِحَامِ النَّاسِ بِهَا يَبْكُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَوْ
يُدْفَعُهُ فِي رَحْمَةِ الطَّوَافِ

وَقَالَ اللَّيْثُ سُمِيتْ بَكَّةَ لِأَنَّهَا تَبْكُ أَغْتَاقَ الْجَبَابِرَةِ إِذَا أَلْحَدُوا فِيهَا
أَوْ تَذُقُهَا أَوْ وَالْبَكُ الدَّقُّ وَأَمَّا مَكَّةُ بِالْمِيمِ فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ هِيَ
مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ تَمَكَّكْتُ الشَّيْءَ إِذَا اسْتَخْرَجْتَهُ لِأَنَّهَا تَمُكُّ الْفَاجِرَ عَنْهَا
وَتُخْرِجُهُ مِنْهَا وَقِيلَ لِأَنَّهَا تَمُكُّ الذُّنُوبَ أَوْ تُدْهِبُهَا وَقِيلَ لِقِلَّةِ مَائِهَا مِنْ
قَوْلِهِمْ ائْتَمْتُكَ الْفَصِيلُ ضَرَعَ أُمُّهُ إِذَا ائْتَصَّهُ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ لَمْ تَكُنْ مَكَّةَ
ذَاتَ مَنَازِلَ وَكَانَتْ قُرَيْشٌ بَعْدَ جُرْهُمِ وَالْعَمَالِقَةُ يَتَجَعُونَ (١١٤) فِي جِبَالِهَا
وَأَوْدِيَّتِهَا وَلَا يَخْرُجُونَ مِنْ حَرَمِهَا انْتِسَابًا إِلَى الْكَعْبَةِ لِاسْتِيلَائِهِمْ عَلَيْهَا
وَتَحْصُصًا بِالْحَرَمِ لِحُلُولِهِمْ فِيهِ وَيَرَوْنَ أَنَّهُمْ سَيَكُونُ لَهُمْ بِذَلِكَ شَأْنٌ
وَكُلَّمَا كَثُرَ فِيهِمُ الْعُدَدُ وَنَشَأَتْ فِيهِمُ الرِّيَاسَةُ قَوَى أَمْلُهُمْ وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ
سَيَتَقَدَّمُونَ عَلَى الْعَرَبِ وَكَانَ فَضْلًاؤُهُمْ يَتَخَيَّلُونَ أَنَّ ذَلِكَ لِرِّيَاسَةِ فِي
الدِّينِ وَتَأْسِيسًا لِنُبُوَّةِ سَتَكُونُ فَأَوَّلُ مَنْ أُلْهِمَ ذَلِكَ مِنْهُمْ كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ بْنِ
غَالِبٍ وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَجْتَمِعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَكَانَ يَخْطُبُهُمْ فِيهِ
وَيَذْكُرُ لَهُمْ أَمْرَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ثُمَّ انْتَقَلَتِ الرِّيَاسَةُ إِلَى قُصَيِّ بْنِ كَلَابٍ
فَبَنَى بِمَكَّةَ دَارَ النَّدْوَةِ لِيَحْكُمَ فِيهَا بَيْنَ قُرَيْشٍ ثُمَّ صَارَتْ لِشَاوَرِهِمْ
وَعَقْدِ الْأُلُويَّةِ لِحُرُوبِهِمْ

(١١٤) أَوْ يَسْتَمِرُّونَ مُنْتَظِلِينَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فِي جِبَالِهَا وَأَوْدِيَّتِهَا بِدُونِ أَنْ
يَتَجَاوَزُوا حُدُودَ الْحَرَمِ .

قَالَ الْكَلْبِيُّ وَكَانَتْ أَوَّلَ دَارٍ بُنِيَتْ بِمَكَّةَ ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ فَبَنَوْا الدُّوْرَ
وَكُلَّمَا قَرَّبُوا مِنَ الْإِسْلَامِ أَزْدَادُوا قُوَّةً وَكَثَرَتْ عَدَدُهُ حَتَّى دَانَتْ لَهُمُ الْعَرَبُ

(الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ) يُكْرَهُ حَمْلُ السِّلَاحِ بِمَكَّةَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ثَبَتَ فِيهَا
صَحِيحٌ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا يَحِلُّ أَنْ يُحْمَلَ
السِّلَاحُ بِمَكَّةَ

(الثَّالِثَةُ وَالثَّلَاثُونَ) قَالَ أَصْحَابُنَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ أَنْ تُحَجَّ الْكَعْبَةُ
كُلَّ سَنَةٍ فَلَا تُعْطَلُ (١١٥) وَلَا يُشْتَرَطُ لِعَدَدِ الْمُحَصِّلِينَ لِهَذَا الْفَرَضِ قَدْرٌ
مَخْصُوصٌ بَلِ الْغَرَضُ أَنْ يُوجَدَ حُجَّهَا فِي الْجُمْلَةِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ فِي كُلِّ
سَنَةٍ مَرَّةً

(الرَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ صَلَاةُ الْفَرَضِ وَالتَّغْلُّ جَمِيعاً
فِي الْكَعْبَةِ وَأَنَّ النَّافِلَةَ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْهَا خَارِجَهُ وَكَذَا الْفَرِيضَةُ إِذَا لَمْ
تَكُنْ جَمَاعَةً وَإِنْ كَانَتْ جَمَاعَةً فَخَارِجَهُ وَإِذَا صَلُّوا جَمَاعَةً دَاخِلَهُ فَلَهُمْ
فِي الْمَوْقِفِ خُمُسَةُ أَحْوَالٍ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا (١١٦) أَمَّا إِذَا صَلُّوا جَمَاعَةً خَارِجَ
الْبَيْتِ وَوَقَفَ الْإِمَامُ عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ غَيْرِهِ وَوَقَفَ الْمَأْمُومُونَ خَلْفَهُ مُسْتَدِيرِينَ
فَصَلَاتُهُمْ صَحِيحَةٌ فَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ نُظِرَ إِنْ
كَانَ أَقْرَبَ وَهُوَ فِي جِهَةِ الْإِمَامِ بِأَنْ يَقِفَ قُدَّامَهُ لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ
عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ فِي جِهَةِ أُخْرَى بِأَنْ اسْتَقْبَلَ الْإِمَامُ الْجِدَارَ
مِنْ جِهَةِ الْبَابِ وَاسْتَقْبَلَ الْمَأْمُومُ مِنْ جِهَةِ الْحَجَرِ أَوْ غَيْرِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ
عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ (١١٧) وَقَالَ أَبُو إِسْحَقَ الْمُرُوزِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا

(١١٥) لِأَنَّ الْحَجَّ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنْ بَنَائِهَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِحْيَائِهَا وَإِحْيَاءِ الْأَمَاكِنِ
الْمَقْدَسَةِ كَعَرَفَةِ وَمَزْدَلِفَةَ وَمَنَى وَالْحَجَّ زِيَارَةَ بَقَاعٍ مَخْصُوصَةٍ بِأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ فِي أَشْهُرٍ
مَخْصُوصَةٍ .

الباب

(١١٦) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ
(١١٧) وَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْإِمَامُ رُكْنًا لَمْ يَجْزِ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مِنْ جِهَتَيْهِ لِاسْتِقْبَالِهِ لَهَا .

لَا تَصِحُّ (١١٨) وَلَوْ وَقَفُوا خَلْفَ الْإِمَامِ آخِرَ الْمَسْجِدِ وَامْتَدَّ صَفٌّ طَوِيلٌ جَازَتْ صَلَاتُهُمْ (١١٩) وَإِنْ وَقَفُوا بِقُرْبِ الْبَيْتِ وَامْتَدَّ الصَّفُّ فَصَلَاةُ الْخَارِجِينَ عَنْ مُحَاذَاةِ الْكَعْبَةِ بَاطِلَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ أَوَّلُ مَنْ أَدَارَ الصُّفُوفَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَرَاءَ الْإِمَامِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ (١٢٠) حِينَ كَانَ وَالِيًا عَلَى مَكَّةَ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ ضَاقَ عَلَى النَّاسِ مَوْقِفُهُمْ وَرَاءَ الْإِمَامِ فَأَذَارَهُمْ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَكَانَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَنُظَرَاؤُهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ يَرَوْنَ ذَلِكَ وَلَا يَنْكُرُونَهُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ إِذَا قَلَّ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ أَنْ يُصَلُّوا خَلْفَ الْمَقَامِ أَمْ يَكُونُوا صَفًّا وَاحِدًا حَوْلَ الْكَعْبَةِ ؟ فَقَالَ : أَنْ يَكُونُوا صَفًّا وَاحِدًا حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَالَ أَصْحَابُنَا وَلَوْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا عِنْدَ طَرَفِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْكَعْبَةِ وَبَعْضُ بَدَنِهِ مُحَاذِي الرُّكْنِ وَبَعْضُهُ يَخْرُجُ عَنْهُ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ (١٢١) وَلَوْ اسْتَقْبَلَ حِجْرَ الْكَعْبَةِ وَلَمْ يَسْتَقْبِلْهَا مَعَ تَمَكُّبِهِ مِنْهَا

(١١٨) الظاهر أنه انفرد بهذا الخلاف .

(١١٩) حاصله كما في الحاشية أن الصف إن قرب من الكعبة سواء كان آخر المسجد أم لا اشترط يتيقن كل مَنْ به من محاذاتها ، وإلا بطلت صلاة مَنْ لم يتيقن محاذاتها بخلاف ما إذا بعد الصف عنها فتصح صلاة الكل وإن طال الصف من المشرق إلى المغرب لأن صغير الحجم كلما زاد بعده زادت محاذاته ~~أهم مختصراً بزيادة كغرض الرماة~~ . هذا ما قاله الشيخان الرافعي والنووي رحمهما الله تعالى ~~وهو مختصراً بزيادة~~

(١٢٠) وفي قول نقله الزركشي أن أول من أدار الصفوف حول الكعبة عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما وسبب ذلك أنه عيب عليه أن جميع الناس خلف الإمام والله أعلم .

(١٢١) أى بخلاف ما لو استقبل الركن فصلاته صحيحة . وإن خرج عنه بعض بدنه من الجانبين لاستقباله للبناء المجاور للركن .

فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ (١٢٢) وَلَوْ وَقَفَ عَلَى سَطْحِ الْكَعْبَةِ (١٢٣) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاخِصٌ (١٢٤) لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ كَانَ شَاخِصٌ مِنْ نَفْسِ الْكَعْبَةِ وَهُوَ ثَلَاثُ أَذْرَاعٍ (١٢٥) صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَتَاعًا لَمْ يَكْفِهِ

(الْخَامِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ) قَدْ سَبَقَ أَنَّ الصَّلَوَاتِ يَتَضَاعَفُ الْأَجْرُ فِيهَا فِي مَكَّةَ وَكَذَا سَائِرُ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ أَيْضًا (١٢٦) وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ مُجَاهِدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (١٢٧) وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ صَوْمُ يَوْمٍ بِمَكَّةَ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَصَدَقَهُ دِرْهَمٍ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَكُلُّ حَسَنَةٍ بِمِائَةِ أَلْفٍ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْثُرَ فِيهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ الَّتِي تُمْكِنُهُ

(١٢٢) أَى وَإِنْ اسْتَقْبَلَ مَا فِي الْحَجَرِ مِنَ الْكَعْبَةِ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ لَابَدٌ فِيهَا مِنَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا قِبْلَةُ قَرَبِ الْمُصَلِّ مِنْهَا أَوْ بَعْدَ وَمَا فِي الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ إِنَّمَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ ظَنِّي وَهُوَ لَا يَكْتَفَى بِهِ فِيهَا ثُمَّ بَعْدَ الْقَطْعِ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لَابَدٌ مِنَ الْقَطْعِ بِمَحَازَاتِهَا لِمَنْ عِنْدَهَا وَغَلْبَةُ الظَّنِّ لِلْبَعِيدِ عَنْهَا . وَقَوْلُهُ (مَعَ تُمْكِنِهِ مِنْهَا) خَرَجَ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِقْبَالِهَا ، فَهَذَا يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيُعِيدُ . (١٢٣) أَى أَوْ فِي عَرَصَتِهَا إِذَا انْهَدَمَتِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ . وَالْعَرَصَةُ هِيَ الْبُقْعَةُ الْوَاسِعَةُ بَيْنَ الدُّوَرِ لَيْسَ بِهَا بِنَاءٌ .

(١٢٤) أَى مِنْ بَنَائِهَا أَوْ مَسْمَرٍ فِيهِ أَوْ شَجَرٍ ثَابِتٍ فِيهِ أَوْ تَرَابٍ مُجْتَمِعٍ مِنْهُ بِخِلَافِ الْحَشِيشِ النَّابِتِ فِيهِ ، وَكَذَا الْعَصَا الْمَغْرُورَةُ لِأَنَّهَا مَعْرُضَةٌ لِلزَّوَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (١٢٥) أَى طَوْلًا بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ تَقْرِيْبًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرْضٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي سَاتَرِ قَاضِي الْحَاجَةِ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ .

(١٢٦) قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ مِنْ هَذَا الْبَابِ . فَارَاجِعْهُ تَجِدُ فِيهِ أَقْوَالَ بَعْضِ الصَّحْبِ الْكَرَامِ وَالْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا وَعَلَيْنَا مِنْهُمْ أَمِينَ .

(١٢٧) أَى تَبِعَا لَابِنِ عَبَّاسٍ وَابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ .

(السادسة والثلاثون في كُسوة الكعبة) قَالَ الْأَزْرَقِيُّ قَالَ ابْنُ جَرِيحٍ كَانَ تُبَّعُ الْحَمِيرِيُّ (١٢٨) أَوَّلَ مَنْ كَسَا الْبَيْتَ كُسْوَةً كَامِلَةً أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنْ يَكْسُوهَا فَكَسَاهَا الْأَنْطَاعُ (١٢٩) ثُمَّ أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنْ يَكْسُوهَا الْوَصَائِلُ وَهِيَ ثِيَابُ حَبْرَةَ (١٣٠) مِنْ عَصَبِ الْيَمَنِ ثُمَّ كَسَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ رَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي رَوَايَاتٍ مُتَّفَقَةٍ حَاصِلُهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَسَا الْكُعْبَةَ ثِيَابًا يَمَانِيَّةً ثُمَّ كَسَاهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَمُعَاوِيَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَإِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْسُوهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَيَكْسُوهَا الْقَبَاطِيُّ (١٣١) وَكَسَاهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمُعَاوِيَةُ الدِّيَّاجُ (١٣٢) وَكَانَتْ

(١٢٨) اسمه أسعد أبو كرب وهو الذي كسا البيت بعد ما أراد غزوه ، وبعد ما غزا المدينة ، وأراد خرابها ، ثم انصرف لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهَا مَهَاجِرُ نَبِيِّ اسْمِهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ شِعْرًا أَوْدَعَهُ عِنْدَ أَهْلِهَا ، فَكَانُوا يَتَوَارَثُونَهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ إِلَى أَنْ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيْهِ . وَيُقَالُ كَانَ الْكِتَابُ وَالشَّعْرُ عِنْدَ أَبِي أَيُّوبَ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ :

شَهِدْتُ عَلَى أَحْمَدَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ بَارِئُ النَّسَمِ
فَلَوْ مُدَّ عَمْرِي إِلَى عَمْرِهِ لَكُنْتُ وَزِيرًا لَهُ وَابْنُ عَمٍ .

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ﷺ كَمَا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (لَا تَسْبُوا تُبَّعًا فَإِنَّهُ كَانَ مُؤْمِنًا) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاحِدًا بَعَيْنِهِ . وَقَالَ السَّهْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : تُبَّعُ اسْمٌ لِكُلِّ مَلِكٍ مَلَكَ الْيَمَنِ وَالشَّجَرِ وَحُضُرِ مَوْتٍ . أَقُولُ : لَا تَعَارِضُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ لِحَمْلِ تُبَّعٍ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ الْخَبَرُ عَلَى هَذَا (أَسْعَدُ أَبِي كَرْبٍ) الَّذِي كَسَا الْكُعْبَةَ ، وَقَالَ الشَّعْرُ مُصَدِّقًا بِرِسَالَتِهِ ﷺ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٢٩) بسط من الجلد .

(١٣٠) أَى مَخْطُوطَةٌ يَعْصَبُ غَرْهَا - أَى يَجْمَعُ - وَيَشْدُ ثُمَّ يَصْبِغُ وَيَنْسِجُ فَيَأْتِي مُوشِيًا لِبَقَاءِ مَا عَصَبَ أَبْيَضَ لَمْ يَصْبِغِ الصَّبْغُ ، يُقَالُ (يَرْدُ عَصَبٌ) بِالْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ هِيَ مَا تُسَمَّى فِي الْحِجَازِ : (الْمَصَانِفُ الْيَمَانِيَّةُ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١٣١) القباطى : ثياب بيض رقيقة كان يصنعها القبط بمصر

(١٣٢) الدياج : ما غلظ من الحرير .

تُكْسَى يَوْمَ عَاشُورَاءَ ثُمَّ صَارَ مُعَاوِيَةَ يَكْسُوهَا مَرَّتَيْنِ ثُمَّ كَانَ الْمُأْمُونُ يَكْسُوهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَيَكْسُوهَا الدِّيَاجُ الْأَحْمَرُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ (١٣٣) وَالْقَبَاطِيُّ يَوْمَ هَلَالِ رَجَبٍ وَالدِّيَاجُ الْأَبْيَضُ يَوْمَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ وَهَذَا الْأَبْيَضُ ابْتِدَاءُ الْمُأْمُونِ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ حِينَ قَالُوا لَهُ : الدِّيَاجُ الْأَحْمَرُ يَتَخَرَّقُ قَبْلَ الْكُسُوءِ الثَّانِيَةِ فَسَأَلَ : عَنْ أَحْسَنِ مَائِكُونُ فِيهِ الْكَعْبَةُ فَقِيلَ لَهُ : الدِّيَاجُ الْأَبْيَضُ فَقَعَلَهُ

(السابعة والثلاثون في تزيين الكعبة بالذهب) وَكَيْفَ كَانَ ابْتِدَاؤُهُ نَقَلَ الْأَزْرَقُ (١٣٤) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّيْبِرِ حِينَ أَرَادَ هَدْمَ الْكَعْبَةِ وَبَنَاءَهَا اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي ذَلِكَ فَأَشَارَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَآخَرُونَ بِتَرْكِهَا عَلَى حَالِهَا فَعَزَمَ ابْنُ الزَّيْبِرِ عَلَى هَدْمِهَا فَخَرَجَ أَهْلُ مَكَّةَ إِلَى مَنَى فَأَقَامُوا بِهَا ثَلَاثًا خَوْفًا مِنْ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ عَذَابٌ لَهْدِمِهَا فَأَمَرَ ابْنُ الزَّيْبِرِ بِهِدْمِهَا فَمَا اجْتَرَأَ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلَاهَا بِنَفْسِهِ وَأَخَذَ الْمِعْوَلَ وَجَعَلَ يَهْدِمُهَا وَيَرْمِي أَحْجَارَهَا فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ لَا يَصِيْبُهُ شَيْءٌ اجْتَرَأُوا فَصَعِدُوا وَهَدَمُوهَا فَلَمَّا فَرَّغَ ابْنُ الزَّيْبِرِ مِنْ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ

(١٣٣) هو اليوم الثامن من شهر ذى الحجة ، وسمى بيوم (التروية) لأن الناس كانوا في السابق يتروون فيه الماء من مكة ، ويحملونه معهم الى عرفة ، وقيل غير ذلك والله اعلم .

(١٣٤) أقول : فإن قيل : قول المصنف رحمه الله تعالى : نَقَلَ الْأَزْرَقُ حَتَّى قَوْلُهُ : (ونحز ابن الزبير مائة بدنة) ليس مطابقاً لما ترجم له هذه المسألة (أحيب) كما في الحاشية - بأنه قصّد الرد على مَنْ قال من المؤرخين إن ابن الزبير رضى الله عنهما هو أول من حلّى الكعبة حين بناها ، والأزرق رحمه الله لم يذكر إلا بناءه ولم يذكر أنه أول من حلّى الكعبة الخ بل نقل أنّ أول من ذهبها عبد الملك بن مروان ، ونقل قبله أنّ أول من ذهب البيت الوليد بن عبد الملك . والمشهور الأول . ويحمل ما قال ثانياً على أنّ أول من فعل ذلك بعد عبد الملك ابنه وقول الأزرق مُقدم على غيره لأنه أعلم بذلك والله اعلم .

حَلَقَهَا (١٣٥) مِنْ دَاخِلِهَا وَخَارِجِهَا مِنْ أَعْلَاهَا إِلَى أَسْفَلِهَا وَكَسَاهَا الْقَبَاطِيُّ وَقَالَ مَنْ كَانَتْ لِي عَلَيْهِ طَاعَةٌ فَلْيُخْرِجْ فَلْيُعْتِمِرْ مِنَ التَّعِيمِ وَمَنْ قَدَرَ أَنْ يَنْحَرَ بَدَنَةً فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلْيَذْبَحْ شَاةً وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلْيَتَصَدَّقْ بِوَسْعِهِ وَخَرَجَ ابْنُ الزَّيْبِرِ مَاشِياً وَخَرَجَ النَّاسُ مَعَهُ مَشَاءً حَتَّى اعْتَمَرُوا مِنَ التَّعِيمِ شُكْرًا وَلَمْ يُرَ يَوْمًا أَكْثَرَ عَتِيقًا وَبَدَنَةً مَنحُورَةً وَشَاةً مَذْبُوحَةً وَصَدَقَةً مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَنَحَرَ ابْنُ الزَّيْبِرِ مِائَةَ بَدَنَةٍ

وَأَمَّا تَذْهِيبُ الْكَعْبَةِ فَإِنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بَعَثَ إِلَى وَالِيهِ عَلَى مَكَّةَ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيَّ بِسِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِينَارٍ فَضَرَبَ مِنْهَا عَلَى بَابِ الْكَعْبَةِ صَفَائِحَ الذَّهَبِ وَعَلَى مِيزَابِ الْكَعْبَةِ وَعَلَى الْأَسَاطِينِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا وَعَلَى الْأَرْكَانِ فِي جَوْفِهَا فِكُلَّ مَا عَلَى الْمِيزَابِ وَالْأَرْكَانِ مِنَ الذَّهَبِ فَهُوَ مِنْ عَمَلِ الْوَلِيدِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ ذَهَبَ الْبَيْتُ فِي الْإِسْلَامِ فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى الْبَابِ مِنَ الذَّهَبِ مِنْ عَمَلِ الْوَلِيدِ فَسُرِقَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّشِيدِ فِي خِلَافَتِهِ فَأَرْسَلَ إِلَى سَالِمِ بْنِ الْجَرَّاحِ عَامِلِهِ عَلَى ضَوَاحِي مَكَّةَ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ لِيَضْرِبَ بِهَا صَفَائِحَ الذَّهَبِ عَلَى بَابِ الْكَعْبَةِ فَقَلَعَ مَا كَانَ عَلَى الْبَابِ مِنَ الصَّفَائِحِ وَزَادَ عَلَيْهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ فَضَرَبَ عَلَيْهَا الصَّفَائِحَ الَّتِي هِيَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَالْمَسَامِيرَ وَحَلَقَتِي الْبَابِ وَالْعَتَبَةَ فَالَّذِي عَلَى الْبَابِ مِنَ الذَّهَبِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ مِثْقَالٍ (١٣٦) وَعَمَلَ الْوَلِيدُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الرَّحَّامُ الْأَحْمَرُ وَالْأَخْضَرُ وَالْأَبْيَضُ فِي بَطْنِهَا مُؤَرَّرًا بِهِ

(١٣٥) أى طلاها بالمسك والعنبر .

(١٣٦) . أما الباب الذهبي الموجود في عصرنا عام (١٤٠١) هجرية - واحد وأربعمئة وألف فهو من عمل الحكومة السعودية عُمل في عهد الملك خالد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عام ١٣٩٩ تسعة وتسعين وثلثمائة وألف هجرية ، وكان قبله باب عملته أيضا الحكومة السعودية بعد ان خلعت الباب القديم السابق وفق الله الحكومة السعودية لما يحبه ويرضاه أمين .

جُدْرَانُهَا وَفَرَشَهَا بِالرَّحَامِ فَجَمِيعُ مَا فِي الْكَعْبَةِ مِنَ الرَّحَامِ هُوَ مِنْ عَمَلِ
الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ فَرَشَهَا بِالرَّحَامِ وَأَزَّرَ بِهِ جُدْرَانُهَا وَهُوَ
أَوَّلُ مَنْ رَزَحَ الْمَسَاجِدَ

(الثامنة والثلاثون في تطيب الكعبة) روى الأزرقى أن عبد الله بن
الزبير رضى الله عنهما كان يُجَمِّرُ (١٣٧) الْكَعْبَةَ كُلَّ يَوْمٍ بِرُطْلٍ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ
بِرُطْلَيْنِ مُجَمَّراً (١٣٨) وَأَنَّ ابْنَ الزبير حَلَقَ (١٣٩) جَوْفَ الْكَعْبَةِ كُلَّهُ وَعَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ طَبَّخُوا الْبَيْتَ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ تَطْهِيرِهِ تَعْنِي قَوْلَ
اللَّهِ تَعَالَى وَطَهَّرْ بَيْتِي وَأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لِأَنَّ أَطْيَبَ الْكَعْبَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ
أَنْ أُهْدَى لَهَا ذَهَباً أَوْ فِصَّةً وَأَنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْرَى لِلْكَعْبَةِ طِيْبَهَا
لِكُلِّ صَلَاةٍ

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ كَانَ مُعَاوِيَةُ أَوَّلُ مَنْ طَبَّبَ الْكَعْبَةَ بِالْخُلُقِ (١٤٠)
وَالْمَجْمَرِ وَأَجْرَى الزَيْتَ لِقَنَادِيلِ (١٤١) الْمَسْجِدِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١٣٧) أى يجعل بخور العود في الحجرة ويبخر به الكعبة .

(١٣٨) بضم الميم وسكون الجيم وفتح الميم الثانية : عود رطب يوضع في الجمر بكسر
أوله أى الحجرة .

(١٣٩) أى طيب الكعبة (بالخلوق) بفتح الخاء وضم اللام وهو نوع من الطيب

(١٤٠) أى بالطيب . والجمر : عود الطيب أى طيب الكعبة بالطيب وبخرها بالعود

المُجَمَّر ، أى الموضوع في نار الحجرة

(١٤١) القناديل بـرام من الزجاج توضع فيها مصابيح زيت الزيتون ، ولا زالت منها

بقايا بالمسجد النبوى معلقة

﴿البَابُ السَّادِسُ﴾

فِي زِيَارَةِ قَبْرِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَرَفٍ وَكَرَمٍ وَعَظَمٍ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

اعْلَمْ أَنَّ لِمَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْمَاءَ خَمْسَةَ (١) الْمَدِينَةُ وَطَابَةُ وَطَبِيَّةُ وَالذَّارُ وَيَثْرُبُ (٢) قَالَ اللَّهُ (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) الْآيَةُ وَثَبَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةَ قَالَ سُمِّيَتْ طَابَةَ وَطَبِيَّةٌ لِحُلُوصِهَا مِنَ الشَّرِّكَ وَطَهَارَتِهَا مِنْهُ وَقِيلَ لِطَبِيبِ سَاكِنِيهَا لِأَمْنِهِمْ وَدَعْتِهِمْ وَقِيلَ لِطَبِيبِ الْعَيْشِ بِهَا وَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا الذَّارَ فَلِلْأَمْتِقَارِ بِهَا لِأَمْنِهَا . وَأَمَّا الْمَدِينَةُ قَالَ كَثِيرُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْهُمْ قُطْرُبُ وَابْنُ فَارِسٍ هِيَ مِنْ دَانَ أَيْ أَطَاعَ وَالِدَيْنِ الطَّاعَةُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُطَاعُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَاللَّهُ اعْلَمْ

وَفِي الْبَابِ مَسَائِلُ

الْأُولَى إِذَا انْصَرَفَ الْحُجَّاجُ وَالْمُعْتَمِرُونَ مِنْ مَكَّةَ فَلْيَتَوَجَّهُوا إِلَى مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِزِيَارَةِ تَرْبَتِهِ ﷺ فَإِنَّهَا مِنْ أَهَمِّ الْقُرْبَاتِ وَأَنْجَحِ الْمَسَاعَى

(١) هذه أشهر أسماء المدينة ، وإلا فقد أوصلها بعضهم إلى ألف اسم
(٢) قال في الحاشية : فيه نظر فإنه تسمية جاهلية ، وذكره في القرآن إنما وقع في الحكاية عن المنافقين ، كما حكى عنهم الكفر فلا حجة فيه ، ومن ثمَّ غيَّره رسول الله ﷺ على عادته في تغيير الأسماء القبيحة إذ التثريب الملامة والحزن . وفي الحديث (يقولون يثرب وهي المدينة) وهو ظاهر في كراهة أن تسمى باسمها في الجاهلية . وسميت به باسم مكان بها قيل وهذه اللفظة إنما وقعت في مُسَوِّدَةِ الْمُصَنَّفِ دون مبيضة

اهـ .

وَقَدْ رَوَى الْبَزَّازُ وَالذَّارِقُطِيُّ بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي

(الثانية) يَسْتَحَبُّ لِلزَّائِرِ أَنْ يَنْوِيَ مَعَ زِيَارَتِهِ ﷺ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالسَّفَرَةِ إِلَى مَسْجِدِهِ ﷺ وَالصَّلَاةَ فِيهِ

(الثالثة) يُسْتَحَبُّ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى زِيَارَتِهِ ﷺ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ فَإِذَا وَقَعَ بِصَرُّهُ عَلَى أَشْجَارِ الْمَدِينَةِ وَحَرَمِهَا وَمَا يُعْرِفُ بِهَا زَادَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَيْهِ ﷺ وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَهُ بِزِيَارَتِهِ وَأَنْ يَتَقَبَّلَهَا مِنْهُ

(الرابعة) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ دُخُولِهِ وَيَلْبَسَ أَنْظَفَ ثِيَابِهِ

(الخامسة) يَسْتَحْضِرُ فِي قَلْبِهِ حِينَئِذٍ شَرَفَ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهَا أَفْضَلُ الدُّنْيَا بَعْدَ مَكَّةَ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَفْضَلُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ (٣) وَأَنَّ الَّذِي شَرَّفَتْ بِهِ ﷺ خَيْرُ الْخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ (٤) وَلِيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قُدُومِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ مُسْتَشْعِرًا لَتَعْظِيمِهِ مُمْتَلِئًا الْقَلْبِ مِنْ هَيْبَتِهِ كَأَنَّهُ يَرَاهُ

(السادسة) إِذَا وَصَلَ إِلَى بَابِ مَسْجِدِهِ ﷺ فَلْيَقُلْ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٥) وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى فِي الدُّخُولِ وَالْيُسْرَى فِي

(٣) قد تقدم هذا الخلاف في الباب الخامس ، وذكرْتُ دليل كُلِّ فِي التعليل عليه (٤) ورحم الله القائل :

وأفضل الخلق على الإطلاق نبينا ... فحل عن الشقاق وقال غيره رحمه الله تعالى مغيراً لبعض الشطر الأخير :

وأفضل الخلق على الإطلاق نبينا أعلى المراق راق .

(٥) وهو أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، وسلم . اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك .

الْخُرُوجُ^(٦) وَكَذَا يَفْعَلُ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ وَيَدْخُلُ فَيَقْصِدُ الرُّوضَةَ الْكَرِيمَةَ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَالْقَبْرِ فَيُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ^(٧) بِجَنْبِ الْمِنْبَرِ^(٨) وَفِي إِحْيَاءِ غُلُومِ الدِّينِ أَنَّهُ يَجْعَلُ عُمُودَ الْمِنْبَرِ حَدَاءَ مَنْكَبِهِ الْأَيْمَنِ وَيَسْتَقْبِلُ السَّارِيَةَ الَّتِي إِلَى جَانِبِهَا الصَّنْدُوقُ وَتَكُونُ الدَّائِرَةُ الَّتِي فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ فَذَلِكَ مَوْقِفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ وَسَّعَ الْمَسْجِدُ بَعْدَهُ ﷺ وَفِي كِتَابِ الْمَدِينَةِ أَنَّ ذَرَعَ مَا بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَمَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ حَتَّى تُؤْفَى أَرْبَعُ عَشْرَةَ ذِرَاعًا^(٩) وَشِبْرٌ وَأَنَّ ذَرَعَ

(٦) ويقول الدعاء الذي قال في الدخول إلا أنه يقول : وافتح لي أبواب فضلك
(٧) أى لما رواه الامام مالك رحمه الله تعالى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما
قال : قدمت من سفر فجيئت رسول الله ﷺ وهو بفناء المسجد فقال : (أدخلت
المسجد فضليت فيه؟ . قلت : لا . قال : فاذهب فادخل المسجد فصل فيه ثم ائت
فسلم على) . ورحم الله العلامة ابن القيم اذ يقول في الكافية الشافية :-

وكذا نشد رحالنا للمسجد النبوى خير مساجد البلدان
من بعد مكة أو على الاطلاق فيه الخلف منذ زمان
فاذا أتينا المسجد النبوى صلينا التحية أولا ثنتان
ثم اثنتينا للزيارة نقصد القبر الشريف ولو على الأجفان
ف نقوم دون القبر وقفة خاضع متذلل في السر والإعلان
(٨) هذا وما ذكره المصنف رحمه الله عن الإحياء للغزالي رحمه الله باعتبار ما كان في
زمانيهما . وكل هذا تغير ، فالمسجد النبوى قد احترق مرتين المرة الأولى عام ٦٥٤ هـ
والثانية عام ٨٨٦ هـ وعمر وجدد مرات بعد ذلك . وسأذكر إن شاء الله موضع موقفه
ﷺ في العمارة الأخيرة للمسجد النبوى عند قول المصنف (أربع عشرة ذراعا وشبر)
(٩) أى بذراع اليد المعتدلة كما في الحاشية وجاء في كتاب (عمدة الأخبار في مدينة
المختار) وذكر ابو غسان أن ما بين الحجره الشريفه من المشرق وبين مقام النبى ﷺ ثمان
وثلاثون ذراعا ، وأن ما بينه وبين المنبر الشريف اربعة عشر ذراعا وشبرا ا هـ . اقول بهذا
الذراع يتحقق موقفه ﷺ لأن ما ذكره المصنف وما جاء في الأخبار قد تغير كما تقدم
لتكرر تجديد عمارة المسجد النبوى بعد ذلك . وآخر عمارة في هذا الموضع عمارة
السلطان عبد المجيد العثمانى رحمه الله تعالى التى بدأت سنة ١٢٦٣ هـ . وانتهت سنة =

مَا بَيْنَ الْمُنْبَرِ وَالْقَبْرِ ثَلَاثَ وَخَمْسُونَ ذِرَاعاً وَشِبْرٌ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى بَيَانُ سِعَةِ الْمَسْجِدِ وَكَيْفَ جَالِهِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(السَّابِعَةُ) إِذَا صَلَّى التَّحِيَّةَ فِي الرَّوْضَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ شَكَرَ
اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النِّعَةِ (١٠) وَيَسْأَلُهُ إِيْمَامٌ مَا قَصَدَهُ وَقَبُولُ زِيَارَتِهِ ثُمَّ

= ١٢٧٧ هـ ثم جاءت بعدها التوسعة العظيمة في الجهة الشمالية من المسجد المتصلة بالباقي
من عمارة السلطان عبد المجيد كما وسَّع من جهة الشرق والغرب ، بدأ التنفيذ فيها في ٥
شوال سنة ١٣٧٠ هـ بأمر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ملك المملكة
العربية السعودية رحمه الله وانتهت العمارة والتوسعة سنة ١٣٧٥ هـ ، وهي العمارة التي
نشاهدها الآن للجزء الشمالى من المسجد المتصلة كما تقدم بالباقي من عمارة السلطان
عبد المجيد وفق الله حكومتنا السعودية لما فيه الخير للعباد والبلاد آمين . أقول ثم رأيت
بعد كتابة ماسبق في كتاب فصول من تاريخ المدينة المنورة للأستاذ على حافظ : أول من
أحدث المحراب الجوف عمر بن عبد العزيز في عمارة الوليد بن عبد الملك للمسجد
النبوى سنة (٨٨ الى ٩١) كما نقله السيوطى في أوائله ونقل في نزهة الناظرين :
والمحراب الموجود الآن هو من عمارة الأشرف قايتباى رحمه الله ومصلى رسول الله ﷺ
للكعبة يقع في الطرف الغربى لتجويفة المحراب فاجعل التجويفة في يسارك ، وقف بينك
وبين المنبر الشريف مقدار (١٤) ذراعاً وشبراً تكن في موقف الرسول ﷺ في
الصلاة . وقد كُتِبَ في جانب المحراب في نفس الموضع (هذا مصلى النبى ﷺ) ١ هـ
مختصراً أقول هذا الذى ذكره الاستاذ على حافظ موافق لما ذكره المصنف عن كتاب
المدينة وموافق أيضاً لما في عمدة الأخبار عن أبى غسان رحم الله الجميع ورحمنا معهم
آمين . قال في الحاشية : انما سنت التحية بالموقف الشريف اتباعاً له ﷺ فانه لم يفرد
بالقصد من سائر بقاع المسجد مع استمراره على ذلك الى ان توفاه الله إلا لشرف
عظيم ، ومن ثمَّ كان أحب موضع للصلاة ثم ما لم يعارضه فضيلة الصف الأول وما يليه
فالتقدم إليه أفضل ، خلافاً لما أشار اليه الزركشى ، ولعلَّه يتيسر له التحية في الموقف
الشريف فما قرب منه من الروضة ثم ما قرب منها أفضل ، ومحل الاشتغال بها أن لم ير
جماعة تسن له الصلاة معهم أو نحو خوف فوات نحو مكتوبة وإلا قدَّم ذلك ١ هـ
(١٠) أى بقلبه ولسانه لا بسجدة الشكر كما في الحاشية خلافاً للسادة الحنفية القائلين
إنه يسنُّ الاتيان بتحية المسجد أن يسجد لله شكراً وعليه يلزمهم ومن وافقهم سنَّ
سجدة الشكر عند رؤية الكعبة ، ولم ينقل ذلك عنه صلوات الله وسلامه عليه ولا عن
أحد من الصحب الكرام رضوان الله عليهم أجمعين .

يَأْتِي الْقَبْرَ الْكَرِيمَ فَيَسْتَدْبِرُ الْقِبْلَةَ (١١) وَيَسْتَقْبِلُ جِدَارَ الْقَبْرِ وَيَعُدُّ مِنْ رَأْسِ الْقَبْرِ نَحْوَ أَرْبَعَةِ أَذْرُعَ وَفِي أَحْيَاءِ غُلُومِ الدِّينِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ جِدَارَ الْقَبْرِ عَلَى نَحْوَ أَرْبَعَةِ أَذْرُعَ مِنَ السَّارِيَةِ الَّتِي عِنْدَ رَأْسِ الْقَبْرِ فِي زَاوِيَةِ جِدَارِهِ وَيَجْعَلُ الْقِنْدِيلَ الَّذِي فِي الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ عَلَى رَأْسِهِ وَيَقِفُ نَاطِرًا إِلَى أَسْفَلٍ مَا يَسْتَقْبِلُهُ مِنْ جِدَارِ الْقَبْرِ غَاضًّا الطَّرْفَ فِي مَقَامِ الْهَيْبَةِ وَالْأَجْلَالِ فَارِغَ الْقَلْبِ مِنْ عِلَاقِ الدُّنْيَا مُسْتَحْضِرًا فِي قَلْبِهِ جَلَالََةَ مَوْقِفِهِ وَمَنْزِلَةَ مَنْ هُوَ بِحَضْرَتِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ بَلْ يَقْتَصِدُ (١٢) فَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ

(١١) قال في الحاشية : هو مذهبنا ومذهب الجمهور كما لو كان حيا خلافا لأبي حنيفة وغيره اهـ .

(١٢) قال تعالى : ﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ﴾ وحرمة ﷺ ميتاً كحرمة حياً ورحم الله العلامة ابن القيم إذ يقول في كافيته وشافيته

وكذا نشد رحالنا للمسجد	النبوى خير مساجد البلدان
من بعد مكة أو على الإطلاق	فيه الخلف منذ زمان
فاذا أتينا المسجد النبوى	صلينا التحية أولاً ثنتان
ثم اثنيان للزيارة نقصد القبر	الشريف ولو على الأجنان
فنقوم دون القبر وقفة خاضع	متذل في السر والإعلان
فكأنه في القبر حى ناطق	فالواقفون نواكس الأذقان
ملكهم تلك المهابة فاعترت	تلك القوائم كثرة الرجفان
وتفجرت تلك العيون بمائها	ولطالما غاضت على الأزمان
فأتى المسلم بالسلام بهيبة	ووقار ذى علم وذى إيمان
لم يرفع الأصوات حول ضريحه	كلا ولم يسجد على الأذقان
كلاً ولم ير طائفاً بالقبر	أسبوعاً كأن القبر بيت ثان
ثم انشأ بدعائه متوجهاً	لله نحو البيت ذى الأركان
هذى زيارة من غدا متمسكاً	بشريعة الاسلام والايان
من أفضل الأعمال هاتيك	الزيارة وهى يوم الحشر فى الميزان
لاتلبسوا الحق الذى جاءت به	سنن الرسول بأعظم البطلان
هذه زيارتنا ولم ننكر سوى	البدع المضلة بأولى العدوان

يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ خَلْقِ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا حَبِيبَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَذِيرَ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا بَشِيرَ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا طَهُرَ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا طَاهِرَ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ الرَّحْمَةِ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ الْأُمَّةِ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ السَّلَامِ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ وَيَا خَاتَمَ النَّبِيِّينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ الْخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا قَائِدَ الْعُرَى الْمُحَجَّجِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِكَ وَأَهْلِ بَيْتِكَ وَأَزْوَاجِكَ وَذُرِّيَّتِكَ وَأَصْحَابِكَ أَجْمَعِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَجَمِيعِ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ جَزَاكَ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزَى نَبِيًّا وَرَسُولًا عَنْ أُمَّتِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ كُلَّمَا ذَكَرَكَ ذَاكَرٌ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ غَافِلٌ أَفْضَلَ وَأَكْمَلَ وَأَطْيَبَ مَا صَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّكَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ وَأَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ الرِّسَالَةَ وَأَذَيْتَ الْأَمَانَةَ وَنَصَحْتَ الْأُمَّةَ وَجَاهَدْتَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ اللَّهُمَّ وَآتِهِ الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ وَآتِهِ نَهَايَةَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَهُ السَّائِلُونَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ (١) وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى

(١) انما خص ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام بالذكر من دون الأنبياء لأن الرحمة والبركة لم تجتمعا في القرآن لنبي غيره ، قال الله تعالى ﴿ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ﴾ فإن قيل : قد استشكل التشبيه في هذه الصيغة بأن محمداً ﷺ أفضل من ابراهيم عليه السلام ، فتكون الصلاة والبركة المطلوبتان أفضل وأعظم من الصلاة والبركة الحاصلتين لابراهيم . فكيف شبه ما يتعلق بالنبي بما يتعلق بإبراهيم مع أن المشبه به يكون أعلى من المشبه (أجيب) عن ذلك بأجوبة (منها) أن التشبيه من حيث الكمية — أى العدد — دون الكيفية (أى القدر) . و (منها) أن التشبيه راجع للآل فقط ولا يشكل أن آل النبي ﷺ ليسوا بأنبياء فهم بنو هاشم وبنو المطلب أو أمة الإجابة في مقام الدعاء ، فكيف يساوون آل ابراهيم عليه السلام فهم اسمعيل واسحق وأولادهم =

مُحَمَّدَ النَّبِيِّ الْأُمِّيَّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى
إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ
وَمَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِ هَذَا أَوْ ضَاقَ وَقْتُهُ عَنْهُ أَقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهِ وَأَقْلَهُ
السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وَجَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْأَقْتِصَارُ جَدًّا
فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ
السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ (١) وَعَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ السَّلَامُ
عَلَيْكَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَدْ أَوْصَاهُ أَحَدٌ بِالسَّلَامِ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَقُلْ (٢) السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ فَلَانِ ابْنِ

= وكل الأنبياء بعد إبراهيم من نسل إسحق إلا نبيينا ﷺ ، فمن ولد اسماعيل عليه السلام
مع ان غير الأنبياء لا يساؤونهم مطلقاً لأنه لا مانع من مساواة آل النبي ، وإن كانوا غير
أنبياء لآل إبراهيم ، وإن كانوا أنبياء بطريق التبعية له ﷺ (ومنها) أنه توسل للفضل
بالفضل أى كما تفضلت يا الله على إبراهيم وآله بذلك تفضل به على محمد وآله . وهذا
الجواب لا يلزم عليه إشكال أصلاً .

(و منها) أن المشبه ليس بأعلى من المشبه به بل العكس لأنه ﷺ هو أحد أفراد آل
إبراهيم حيث إنه من ولد إسماعيل فهو موجود في المشبه به ، فعليه تكون الصلاة والبركة
الحاصلتان لإبراهيم عليه السلام مع آل الأنبياء الذين أحد أفرادهم محمد ﷺ أفضل
وأعظم من الصلاة والبركة المطلوبتين لنبيينا محمد وآله الذين ليسوا بأنبياء والله أعلم .
(١) أخذ بعضهم من قول ابن عمر رضى الله عنهما : يا أبتاه أن من كان من ذرية أبى
بكر أو من ذرية عمر قال ذلك وعلمه بأنه أولى في استدعاء الرقة والعطف من المسلم
عليه ، ولعل ذلك في غيره ﷺ أما هو فينبغى أن يسلم عليه ﷺ كما يسلم من كان من
غير الذرية .

(٢) أى ندباً بالسلام الخ بخلاف ما لو أوصى آخر بالسلام على غيره وجب عليه إن لم
يصرح بعدم القبول أنه لا يسلم عليه ويجب على المسلم عليه الرد بلسانه فوراً ، كما لو
كان المسلم حاضراً . والفرق بينهما أن المقصود من الأول التبرك فلذا ندب ، والمقصود
من الثانى ترك الضغائن وهذا طريقه فوجب والله اعلم

فُلَانٍ أَوْ فُلَانُ ابْنِ فُلَانٍ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنْ
الْعِبَارَاتِ ثُمَّ يَتَأَخَّرُ إِلَى صَوْبِ يَمِينِهِ قَدَرِ ذِرَاعٍ فَيُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا
بَكْرٍ صَفَى رَسُولَ اللَّهِ وَثَانِيهِ فِي الْغَارِ جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ أُمِّةٍ نَبِيهِ ﷺ خَيْرًا ثُمَّ
يَتَأَخَّرُ إِلَى صَوْبِ يَمِينِهِ قَدَرِ ذِرَاعٍ لِلسَّلَامِ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَقُولُ
السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا عُمَرُ أَعَزَّ اللَّهُ بِكَ الْإِسْلَامَ جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ أُمِّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ
خَيْرًا وَهَذِهِ صِفَةُ الْقُبُورِ الْكَرِيمَةِ

❖ الصفة الثانية ❖

قبر النبي صلى الله عليه وسلم
قبر أبي بكر رضى الله عنه
قبر عمر رضى الله عنه

❖ الصفة الأولى ❖

قبر النبي صلى الله عليه وسلم
قبر أبي بكر رضى الله عنه
قبر عمر رضى الله عنه

❖ الصفة الثالثة ❖

قبر النبي صلى الله عليه وسلم
قبر أبي بكر رضى الله عنه
قبر عمر رضى الله عنه

وَالْمَشْهُورُ هُوَ الصِّفَةُ الْأُولَى (١) ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ قَبَالَ وَجْهِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَتَوَسَّلُ بِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَيَتَشَفَّعُ بِهِ إِلَى رَبِّهِ سُبْحَانَهُ

(١) أى لخبر الحاكم رحمه الله الذى صححه عن الفاسم بن محمد بن أبى بكر رضى الله
عنهم قال دخلت على عائشة رضى الله عنها فقلت : يأم المؤمنين اكشفى لى عن قبر
رسول الله ﷺ وصاحبيه فكشفت لى عن ثلاثة قبور لامشرفة ولا لاطئة مبطوحة
ببطحاء العرصة الحمراء ، فرأيت رسول الله مقدما وأبا بكر رأسه بين كتفى رسول الله
ﷺ وعمر رأسه عند رجلى النبي ﷺ .

وَتَعَالَى وَمِنْ أَحْسَن مَا يَقُولُ مَا حَكَاهُ أَصْحَابُنَا عَنِ الْعُتْبِيِّ مُسْتَحْسِنِينَ لَهُ
 قَالَ كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَ اِعْرَابِي فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُوكَ
 فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً وَقَدْ جِئْتُكَ
 مُسْتَغْفِراً مِنْ ذَنْبِي مُسْتَشْفِعاً بِكَ إِلَى رَبِّي ثُمَّ أَنشَأَ يَقُولُ

يَا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ بِالْقَاعِ أَعْظَمُهُ فَطَابَ مِنْ طَيِّبِهَا الْقَاعُ وَالْأَكَمُ
 نَفْسِي فِدَاءً لِقَبْرِ أَنْتَ سَاكِنُهُ فِيهِ الْعَفَافُ وَفِيهِ الْجُودُ وَالْكَرَمُ
 أَنْتَ الشَّفِيعُ الَّذِي تُرْجَى شَفَاعَتُهُ عَلَى الصِّرَاطِ إِذَا مَارَزَّتِ الْقَدَمُ
 وَصَاحِبَاكَ فَلَا أُنْسَاهُمَا أَبَداً مِنْهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ مَا جَرَى الْقَلَمُ
 قَالَ ثُمَّ انْصَرَفَ فَعَلَبْتِي عَيْنَايَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ فَقَالَ
 يَا عُتْبِيُّ الْحَقُّ الْأَعْرَابِيُّ وَبَشَرُهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَهُ أَهْ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ إِلَى
 رَأْسِ النَّبِيِّ فَيَقِفُ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي هُنَاكَ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ
 وَيُحَمِّدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُمَجِّدُهُ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا أَهَمَّهُ وَمَا أَحَبَّهُ وَلِوَالِدَيْهِ
 وَلِمَنْ شَاءَ مِنْ أَقَارِبِهِ وَأَشْيَاخِهِ وَإِخْوَانِهِ وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَأْتِي الرَّوْضَةَ
 فَيَكْثُرُ فِيهَا مِنَ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي ^(١) رَوْضَةٌ مِنْ
 رِيَاضِ الْجَنَّةِ ^(٢) وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي وَيَقِفُ عِنْدَ الْمَنْبَرِ وَيَدْعُو

(١) وفي رواية كما في الحاشية . (ما بين منبري وبيتي) وفي أخرى (ما بين منبري وبيتي)
 (منبري) ولا اختلاف لأن قبره ﷺ في بيته والبيت هو الحجرة .

(٢) قال في الحاشية : قيل ومعنى كونه روضة من رياض الجنة أن العمل فيه يوصل
 لذلك وفيه نظر ، والأولى ما قاله الإمام مالك وغيره رحمهم الله من بقاءه على ظاهره
 فينقل إلى الجنة ، وليس كسائر الأرض يذهب ويفنى ، أو هي من الجنة الآن حقيقة وإن
 لم تمنع نحو الجوع ، عملاً بأصل الدار الدنيوية ، و ^{التي} آيلة للفناء ، ومعنى قوله :
 (ومنبري على حوضي) أن ملازمة الأعمال الصالحة عنده تورد الحوض كذا قيل ،
 وقيل يعيده الله على حاله فينصبه على حوضه وهو الأولى أيضا لأن الأصل بقاء اللفظ
 على ظاهره الممكن اهـ

(الثامنة) لَا يَجُوزُ أَنْ يُطَافَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَيُكْرَهُ إِيصَاقُ الْبَطْنِ وَالظَّهْرِ بِجِدَارِ الْقَبْرِ قَالَهُ الْحَلِيمِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُكْرَهُ مَسْحُهُ بِالْيَدِ وَتَقْيِيلُهُ بِلِ الْأَدَبِ أَنْ يَّعُدَّ مِنْهُ كَمَا يَّعُدُّ مِنْهُ لَوْ حَضَرَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ (١) وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ الْعُلَمَاءُ وَأَطَقُوا عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَغْتَرَّ بِكَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ فِي مُخَالَفَتِهِمْ ذَلِكَ إِنْ إِقَاتِ الْاِقْتِدَاءِ وَالْعَمَلِ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مُحَدَّثَاتِ الْعَوَامِّ وَجَهَالَاتِهِمْ وَلَقَدْ أَحْسَنَ السَّيِّدُ الْجَلِيلُ أَبُو عَلِيٍّ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ مَا مَعْنَاهُ اتَّبَعَ طُرُقَ الْهُدَى وَلَا يَضُرُّكَ قَلَّةُ السَّالِكِينَ وَإِيَّاكَ وَطُرُقَ الضَّلَالَةِ وَلَا تَعْتَرَّ بِكَثْرَةِ الْهَالِكِينَ وَمَنْ خَطَرَ بِيَالِهِ أَنَّ الْمَسْحَ بِالْيَدِ وَنَحْوَهُ أَتْلُغُ فِي الْبَرَكَةِ فَهُوَ مِنْ جَهَالَتِهِ وَغَفْلَتِهِ لِأَنَّ الْبَرَكَةَ إِنَّمَا هِيَ فِيْمَا وَافَقَ الشَّرْعَ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَكَيْفَ يَنْبَغِي الْفَضْلُ فِي مُخَالَفَةِ الصَّوَابِ (٢)

(التاسعة) يَنْبَغِي لَهُ مُدَّةُ إِقَامَتِهِ بِالْمَدِينَةِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَوَيَّ الْاِغْتِكَافَ فِيهِ كَمَا قَدَّمَ نَاهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

(١) وَرَحِمَ اللَّهُ الْعَلَامَةَ ابْنَ الْقِيَمِ الْقَائِلَ فِي كَافِيَتِهِ وَشَافِيَتِهِ : وَأَتَى الْمُسْلِمَ بِالسَّلَامِ بِهَيْبَةٍ وَوَقَّارَ ذِي عِلْمٍ وَذِي إِيمَانٍ لَمْ يَرْفَعِ الْأَصْوَاتَ حَوْلَ ضَرْيَحِهِ كَلَّا وَلَمْ يَسْجُدْ عَلَى الْأَذْقَانِ كَلَّا وَلَمْ يَرِ طَائِفًا بِالْقَبْرِ أَسْبُوعًا كَأَنَّ الْقَبْرَ بَيْتَ ثَانٍ

(٢) قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لِيَلُوكُمْ أَيْكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ أَخْلَصَهُ وَأَصُوبَهُ ، قِيلَ يَا أَبَا عَلِيٍّ مَا أَخْلَصَهُ وَأَصُوبَهُ ؟ قَالَ : إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يَقْبَلْ ، وَإِنْ كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا . وَالْخَالِصُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السَّنَةِ أَهْ أَقُولُ أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنِي وَإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ إِلَى السُّلُوكِ عَلَيْهَا آمِينَ .

(العَاشِرَةُ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى الْبَقِيعِ خُصُوصاً يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ قَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ^(١) دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ^(٢) لَاحِقُونَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْعَرْقَدِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ وَيَزُورُ الْقُبُورَ الظَّاهِرَةَ فِيهِ كَقَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَثْمَانَ وَالْعَبَّاسَ وَالْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ وَجَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمْ وَيَحْتِمُ بِقَبْرِ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ فِي فَضْلِ قُبُورِ الْبَقِيعِ وَزِيَارَتِهَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ

(الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزُورَ قُبُورَ الشُّهَدَاءِ بِأَحَدٍ وَأَفْضَلُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَابْتِدَاؤُهُ بِحُمْزَةِ عَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُكْرَهُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَعُودَ وَيُذَكِّرُ جَمَاعَةَ الظُّهْرِ فِيهِ

(الثَّانِيَةُ عَشْرَةٌ) يُسْتَحَبُّ اسْتِحْبَاباً مُتَّكِداً أَنْ يَأْتِيَ مَسْجِدَ قُبَاءَ وَهُوَ فِي يَوْمِ السَّبْتِ أَوْ لَى نَاقِيَا التَّقَرُّبِ بِزِيَارَتِهِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي كِتَابِ التَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ه صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمْرَةٍ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ رَاكِباً وَمَاشِياً فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ

(١) قَالَ فِي التَّعْلِيقِ عَنْ ابْنِ عِلَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَصَحَّحَ قِرَاءَةَ (دَارَ) بِالنَّصْبِ عَلَى النَّدَاءِ أَوْ الْإِخْتِصَاصِ أَوْ الْمَدْحِ أَوْ بِإِضْمَارِ أَعْنَى وَبِالْجَرِّ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ لِإِفَادَتِهِ الْإِحَاطَةَ وَالشُّمُولَ ١ هـ .

(٢) جِيءَ بِالْمَشِيشَةِ تَبْرَكاً وَامْتِثَالاً لِعُمُومِ « وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » أَوْ لَخُصُوصِ الْمَكَانِ أَوْ عَلَى وَصْفِ الْإِيمَانِ ١ هـ ابْنُ عِلَّانَ ١ هـ تَعْلِيقٌ .

وَفِي رَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ كَانَ يَأْتِيهِ كُلُّ سَبْتٍ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بِثَرٍّ أَرِيْسٍ (١) الَّتِي رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَقَلَ فِيهَا عِنْدَ مَسْجِدِ قُبَاءَ فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا وَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ .

(الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ سَائِرَ الْمَشَاهِدِ بِالْمَدِينَةِ وَهِيَ نَحْوُ ثَلَاثِينَ مَوْضِعاً يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَلْيَقْصِدْ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْهَا وَكَذَا يَأْتِي الْآبَارَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا وَيَغْتَسِلُ فِيْشْرَبُ وَيَتَوَضَّأُ وَهِيَ سَبْعُ آبَارٍ (٢)

(١) هِيَ إِحْدَى الْآبَارِ السَّبْعَةِ الْمُبَارَكَةِ الَّتِي تَنْسَبُ إِلَيْهِ ﷺ . وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ .

«أَرِيْسٌ» «وَعُغْرُسٌ» «رُومَةٌ» وَ«بُضَاعَةٌ»

كَذَا «بُصَّةٌ» قُلَّ «بَيْرُ حَاءَ» مَعَ «الْعَهْنِ»

(فَأَرِيْسٌ) كَأَمِيرٍ ، (وَعُغْرُسٌ) بَضْمُ الْغَيْنِ وَفَتْحُهَا فِرَاءٌ سَاكِنَةٌ أَوْ مَفْتُوحَةٌ ، وَهِيَ شَرْقُ مَسْجِدِ قُبَاءَ ، وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ اغْتَسَلَ فِيْهَا وَشَرَبَ مِنْهَا وَأَهْدَى لَهُ عَسَلَ فَصْبِهِ فِيْهَا ، وَ(رُومَةٌ) بَضْمُ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَضْمُومَةُ وَتَقَعُ هَذِهِ الْبُئْرُ فِي عَرِصَةِ عَقِيقِ الْمَدِينَةِ الْكُبْرَى . قَالَ لِي بَعْضُ الْأَخْوَانِ هِيَ الْبُئْرُ الَّتِي فِي مَزْرَعَةِ الْمَدِينَةِ بِالْوَسِيطَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَاؤُهَا صَافٍ عَذْبٌ ، وَلِذَا رَغِبَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابُهُ فِي شِرَائِهَا وَحَفْرِهَا بِقَوْلِهِ (مَنْ حَفَرَ بَيْرَ رُومَةٍ فَلَهُ الْجَنَّةُ) ، وَرَوَى عَنْهُ ﷺ فِيْهَا (نَعَمْ الْقَلِيبُ قَلِيبُ الْمَزْنَى) ، وَفِي رَوَايَةٍ (نَعَمْ الْحَفِيرُ حَفِيرُ الْمَزْنَى) ، فَلَمَّا سَمِعَ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا اشْتَرَاهَا وَحَفَرَهَا وَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَ(بُضَاعَةٌ) بَضْمُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ثُمَّ ضَادٌ مَعْجَمَةٌ مَمْدُودَةٌ بِأَلْفٍ ثُمَّ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ تَقَعُ غَرْبِي بَيْرِ حَاءَ إِلَى جِهَةِ الشَّمَالِ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَمَّا قِيلَ لَهُ نَسْتَقِي لَكَ مِنْ بَيْرِ بُضَاعَةٍ وَهِيَ بَيْرُهَا لَحُومُ الْكِلَابِ وَالْحَايِضُ (خَرَقَ الْحَيْضُ) وَعَذَرَ النَّاسَ فَقَالَ : (الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ) وَ(بُصَّةٌ) بِيَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَضْمُومَةٌ فَضَادٌ مَهْمَلَةٌ وَقِيلَ مُشَدَّدَةٌ : قَرْيَةٌ مِنَ الْبَقِيعِ فِي حَدِيقَةٍ ، وَ(بَيْرُ حَاءَ) بِيَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ يَاءٌ ثُمَّ رَاءٌ مَهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ مَضْمُومَةٌ مَمْدُودَةٌ أَوْ مَقْصُورَةٌ (وَحَاءٌ) اسْمُ إِنْسَانٍ أَوْ مَكَانٍ وَكَانَ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيْهَا طَيِّبٌ ، وَهِيَ تَقَعُ قَرِيبَ بَابِ الْمَجِيدِ (وَالْعَهْنِ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ فَسَكُونُ الْهَاءِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الصُّوْفُ الْمَلُونُ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِالْعَوَالِي مَنْقُورَةٌ فِي الْجَبَلِ

(١) تَقَدَّمَتْ أَسْمَاؤُهَا مَنْظُومَةٌ ، وَتَقَدَّمَتْ الْكَلَامُ عَلَيْهَا قَرْيَا .

(الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ) مِنْ جَهَالَةِ الْعَامَّةِ وَبَدْعُهُمْ تَقْرِيبُهُمْ بِأَكْلِ التَّمْرِ الصَّيْحَانِي (١)
فِي الرُّوضَةِ الْكَرِيمَةِ وَقَطْعُهُمْ شُعُورَهُمْ وَرَمِيهَا فِي الْقَنْدِيلِ هَذَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ
الشَّيْئَةِ (٢)

(الخَامِسَةُ عَشْرَةَ) كَرِهَ مَالِكٌ (٣) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ كُلِّمَا
دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْمَسْجِدَ وَخَرَجَ الْوُقُوفَ بِالْقَبْرِ قَالَ وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْغُرَبَاءِ قَالَ
وَلَا بَأْسَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْهُمْ مِنْ سَفَرٍ أَوْ خَرَجَ إِلَى سَفَرٍ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ
ﷺ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَيَدْعُو لَهُ وَلِأَبِي يَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ الْبَاجِيُّ
فَرَّقَ مَالِكٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْغُرَبَاءِ لِأَنَّ الْغُرَبَاءَ قَصَدُوا لِذَلِكَ وَأَهْلَ الْمَدِينَةِ
مَقِيمُونَ بِهَا وَقَدْ قَالَ ﷺ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثْنَا يُعْبَدُ (٤).

(١) سبب تسميته بذلك ما أخرجه ابن المؤيد الحموي لكن رُدُّ بَأْنِهِ موضوع عن جابر
رضي الله عنه : كنت مع النبي ﷺ يوما في بعض حيطان المدينة ويد علي في يده
فمررنا بنخل ، فصاح النخل : هذا محمدٌ سيد الأنبياء ، وهذا عليٌ سيد الأولياء أبو
الأئمة الطاهرين ، ثم مررنا بنخل فصاح هذا محمد رسول الله وهذا علي سيف الله .
فالتفت النبي ﷺ لعلِّي وقال : سَمَّه الصَّيْحَانِي . فسمى من حينئذ اه حاشية .

(٢) جميع ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه البدع ليس بشيء منها في زماننا
والحمد لله نسأله تعالى إماتة البدع وإحياء السنن آمين .

(٣) قال السبكي رحمه الله تعالى كما في الحاشية : هو جارٍ على قاعدته رحمه الله تعالى
في سد الذرائع أى لأن ذلك يفضي الى الملل ، والمذاهب الثلاثة يقولون باستحباب
الاكثار منها لأن الإكثار من الخير خير اه .

(٤) قد استجاب الله سبحانه وتعالى دعاء نبيه صلوات الله وسلامه عليه فصان قبره
الشريف من التقبيل والتمسح به والطواف حوله كما يفعل بقبور غيره ، فحفظه وصانه
بالجدران المحيطة به ثم بالمقصورة الحديدية وهى الشباك . فصلوات الله وسلامه على
سيدنا محمد الآخذ بحجز أمته عن وقوعها في مهاوى الهلكة ومزالق الشرك . ورحم الله
العلامة ابن القيم القائل :

ولقد نهانا أن نصير قبره عيدا حذار الشرك بالرحمن
ودعا بأن لا يجعل القبر الذى قد ضمه وثننا من الأوثان
فأجاب رب العالمين دعاءه وأحاطه بثلاثة الجدران
حتى اعتدت أرجاؤه بدعائه فى عزة وحماية وصيان

(السَّادِسَةُ عَشْرَةَ) يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلَاحِظَ بِقَلْبِهِ فِي مُدَّةِ مُقَامِهِ بِالْمَدِينَةِ جَلَّالَتُهَا وَأَنَّهَا الْبَلَدَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِهَجْرَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَاسْتِطَانِهِ وَمَدْفَنِهِ وَلَيْسَتْ حَضِرُ تَرْدُدِهِ ﷺ فِيهَا وَمَشْيُهُ فِي بَقَاعِهَا

(السَّابِعَةُ عَشْرَةَ) يُسْتَحَبُّ الْمُجَاوِرَةُ بِالْمَدِينَةِ بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْمُجَاوِرَةِ بِمَكَّةَ فَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَصُومَ بِالْمَدِينَةِ مَا أَمَكْنَهُ وَأَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَا أَمَكْنَهُ عَلَى جِرَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ بَرِّهِ

(التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ) لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَحْبِبَ شَيْئاً مِنَ الْأَكْرَ الْمُعْمُولَةِ مِنْ ثُرَابِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَلَا الْأَبَارِيقِ وَالْكِزَانِ وَلَاغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ثُرَابِهِ وَأَحْجَارِهِ كَمَا سَبَقَ فِي حَرَمِ مَكَّةَ (١)

(الْعِشْرُونَ) يَحْرُمُ صَيْدُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَأَشْجَارُهُ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرَمِ كَمَا سَبَقَ فِي حَرَمِ مَكَّةَ وَسَيَأْتِي بَيَانُ ضَمَانِهِ فِي الْبَابِ السَّابِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٢) وَحَدَّثَ حَرَمَ الْمَدِينَةِ مَارَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا عَنْ عَلِيٍّ

(١) أَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْعِشْرِينَ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ فِي الْمَقَامِ بِمَكَّةَ وَطَوَافِ الْوُدَّاعِ وَهُوَ قَوْلُهُ (لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئاً مِنْ تَرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ مَعَهُ إِلَى بِلَادِهِ ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحَلِّ) الخ أقول : قد ذكرت هناك في التعليق الدليل على عدم الجواز وعلة ذلك فراجعه .

(٢) بَيْنَ الْمُصَنِّفِ الضَّمَانُ فِي الْبَابِ السَّابِعِ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَإِنْ أَتْلَفَهُ فَقَدْ ضَمَانَهُ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَدِيدُ لَا يَضْمَنُ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . أقول وهو مذهب الإمام أبي حنيفة كما في كتاب (رحمة الأمة) والقديم أنه يضمن وهو المختار ، وعلى هذا في ضمانه وجهان أحدهما كضمان حرم مكة وأصحهما أخذ سلب الصائد وقاطع الشجر أقول : وهو مذهب الإمامين مالك وأحمد كما في كتاب رحمة الأمة والمراد بالسلب ما يسلب القتل من الكفار ثم هو للسلب على الأصح وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال اهـ بزيادة ما بين القوسين

بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ^(١) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عِيرَ جَبَلٍ بِالْمَدِينَةِ وَأَمَّا ثَوْرٌ فَلَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ بِهَا جَبَلًا يُقَالُ لَهُ ثَوْرٌ ، إِنَّمَا ، ثَوْرٌ ، بِمَكَّةَ^(٢) قَالُوا فَتَرَى أَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ عِيرٍ إِلَى أَحَدٍ . وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُؤْتَلَفِ فِي أَسْمَاءِ الْأَمَاكِينِ فِي الْحَدِيثِ حَرَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ عِيرٍ إِلَى أَحَدٍ قَالَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ وَقِيلَ إِلَى ثَوْرٍ وَلَيْسَ لَهُ^٥ مَعْنَى وَفِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتُهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ وَكَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الصَّحِيحِ وَاللَّابَتَانِ الْحَرَّتَانِ^(٣)

(الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ) إِذَا أَرَادَ السَّفَرُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَالرُّجُوعَ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ غَيْرِهِ اسْتَحَبَّ أَنْ يُودَعَ الْمَسْجِدَ بِرَكَعَتَيْنِ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ وَيَأْتِيَ الْقَبْرَ^(٤) وَيَعِيدُ نَحْوَ السَّلَامِ وَالِدُّعَاءِ الْمَذْكُورِ فِي ابْتِدَاءِ الزِّيَارَةِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ لَاتَجْعَلْ هَذَا آخِرَ الْعَهْدِ بِحَرَمِ رَسُولِكَ وَيَسِّرْ لِي الْعُودَ إِلَى الْحَرَمَيْنِ سَبِيلًا سَهْلَةً

(١) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ هُمَا الْمَرَادَانِ بِمَازَمِيهَا فِي رَوَايَةٍ (وَإِنِّي حَرَمْتُ مَا بَيْنَ مَازَمِيهَا) ١ هـ .
(٢) هَذَا الْحَصْرُ مَمْنُوعٌ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ فَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْحَقَّاقِينَ كَالزَّمْخَشَرِيِّ وَغَيْرِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ طَوَائِفٍ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارِفِينَ بِتِلْكَ الْأَرْضِ أَنَّ ثَوْرًا اسْمُ جَبَلٍ صَغِيرٍ خَلْفَ أَحَدٍ ، وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ ١ هـ .
(٣) الْحَرَّةُ بَفَتْحِ الْحَاءِ : هِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحِجَارَةِ السُّودِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَقَالَ فِيهَا وَهَذَا حَدُّ الْحَرَمِ فِي الْعَرَضِ ، وَمَا مَرَّ حَدُّهُ فِي الطُّولِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْخُذْ أَصْحَابُنَا بِقَضِيَّةِ أَحَادِيثٍ وَرَدَتْ مِنْ أَنَّ حَرَمَ الطَّيْرِ وَالْوَحْشِ وَالْقِتَالِ وَغَيْرِهَا إِلَّا الشَّجَرَ مَا بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ ، وَحَرَمَ الشَّجَرَ بِرِيدٍ فِي بَرِيدٍ مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِ الْمَدِينَةِ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَبَثْ ، وَإِنْ أَخَذَ بِذَلِكَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ١ هـ .

(٤) أَيْ ثُمَّ يَأْتِي الْقَبْرَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يُقَدِّمُ وَدَاعَهُ ﷺ عَلَى تَوْدِيعِ الْمَسْجِدِ بِرَكَعَتَيْنِ ١ هـ .
حَاشِيَةٌ .

وَارْزُقْنِي الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرُدْنَا سَالِمِينَ غَانِمِينَ وَيَنْصَرِفْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ وَلَا يَمْشِي قَهْقَرَى إِلَى خَلْفِهِ

(الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ) فِي أَشْيَاءَ مُهِمَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَيْنَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنِيًّا بِاللِّبْنِ وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ وَعُمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئاً (١) وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَنَاهُ عَلَى بَنَائِهِ (٢) فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللِّبْنِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَباً ثُمَّ غَيْرَهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ (٣) وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقِصَّةِ وَجَعَلَ كَثِيرًا

(١) لقصر مدة خلافته رضي الله عنه التي قضاهَا أو معظمها في حروب الردة ، وتثبيت الاسلام الذي رجع عنه بعد موته ﷺ معظم سكان الجزيرة فأعاده الله على يديه ، وثبت الناس عليه فجزاه الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء . قال أبو هريرة رضي الله عنه : (والله الذي لا إله إلا هو لولا أن أبا بكر استخلف ما عبد الله) كررها ثلاثا .

أقول : وَمَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى حَيَاةِ أَبِي بَكْرٍ فَعَلَيْهِ بَكْتَابِي (إِتِّخَافُ الصَّدِّيقِ بِمَنَاقِبِ الصَّدِّيقِ) وَهُوَ مَطْبُوعٌ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَبِجَمِيعِ كُتُبِي آمِينَ .

(٢) جَاءَ فِي (عَمْدَةُ الْأَخْبَارِ عَنْ مَدِينَةِ الْإِخْتَارِ) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَثُرَ النَّاسُ فِي عَهْدِ عُمَرَ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ : لَوْ وَسَّعْتَ فِي الْمَسْجِدِ . فَرَادَ فِيهِ عُمَرُ وَأَدْخَلَ فِيهِ دَارَ الْعَبَّاسِ فَجَعَلَ طَوْلَهُ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ ذِرَاعاً وَعَرْضَهُ مِائَةً وَعِشْرِينَ ، وَبَدَّلَ أَسَاطِينَهُ بِأَخْرَافٍ مِنْ جَذُوعِ النَّخْلِ كَمَا كَانَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَسَقَفَهُ بِجَرِيدٍ ، وَجَعَلَ سِتْرَةَ الْمَسْجِدِ فَوْقَهُ ذِرَاعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً وَقَدْ بَنَى أَسَاسَهُ بِالْحِجَارَةِ إِلَى أَنْ بَلَغَ قَامَةً ، وَجَعَلَ لَهُ سِتَّةَ أَبْوَابٍ بَابَيْنِ عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ وَبَابَيْنِ عَنْ يَسَارِهَا وَبَابَيْنِ خَلْفَهَا . فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ زِيَادَتِهِ قَالَ : لَوْ انْتَهَى بِنَاؤُهُ إِلَى الْجَبَانَةِ لَكَانَ الْكُلُّ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اهـ .

(٣) أَيْ فِي قَبْلِ الْمَسْجِدِ وَذَلِكَ فِي الْعَامِ الرَّابِعِ مِنْ خِلَافَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَئِذٍ كَلَّمَهُ النَّاسُ أَنَّ يَزِيدَ فِي الْمَسْجِدِ وَشَكُوا إِلَيْهِ ضَيْقَهُ فَشَاوَرَ عُثْمَانَ أَهْلَ الرَّأْيِ فَأَشَارُوا عَلَيْهِ بِذَلِكَ .

عُمْدُهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقْفُهُ بِالسَّاجِ هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَقَوْلُهُ الْقِصَّةُ هِيَ بَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمُهِمْلَةِ وَهِيَ الْجِصُّ وَعَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ أَحَدِ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ (١) قَالَ بَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَسْجِدَهُ سَبْعِينَ (٢) ذِرَاعاً أَوْ يَزِيدُ قَالَ أَهْلُ السِّيَرِ جَعَلَ عُثْمَانُ طُولَ الْمَسْجِدِ مِائَةً

(١) المنظومة اسماءهم رحمهم الله تعالى في قول بعضهم رحمه الله تعالى :

أَلَا كُلَّ مَنْ لَا يَقْتَدِي بِأَثَمَةٍ فَقَسَمْتُهُ ضِيْزِي عَنْ الْحَقِّ عَارِيهِ
فَخَذَهُمْ عُيَيْدُ اللَّهِ عُرْوَةُ قَاسِمٍ سَعِيدٌ أَبُو بَكْرٍ سَلِيمَانُ خَارِجُهُ

(أحدهم) سعيد بن المسيب القرشي الخزومي المدني إمام التابعين

(ثانيهم) خارجة بن زيد بن الضحّاك الأنصاري النجاري المدني التابعي .

(ثالثهم) عروة بن الزبير بن العوام القرشي ^{الأسدي} المدني .

(رابعهم) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التابعي القرشي التيمي .

(خامسهم) عبيد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني التابعي عم أبيه عبد الله بن

مسعود الصحابي

(سادسهم) سليمان بن يسار التابعي الهلالي أخو عطاء وعبد الملك وعبد الله موالى

ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها . قال ابن سعد : ويقال إن سليمان نفسه كان مكاتبها

(سابعهم) اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال كما في تهذيب الأسماء واللغات للمصنف رحمه

الله (فقليل) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (وقيل) أبو سلمة التابعي المدني بن

عبد الرحمن بن عوف الزهري واسم أبي سلمة عبد الله على الصحيح المشهور ، وقيل

اسماعيل (وقيل) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة الخزومي التابعي

المدني . قيل اسمه محمد وقيل اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن . والصحيح أن اسمه

كنيته كما في تهذيب المصنف وعلى القول بأن السابع من الفقهاء السبعة أبو بكر بن عبد

الرحمن جاء النظم المتقدم رضى الله عن الصحب الكرام وأتباعهم وعنا وعنهم آمين .

(٢) أى فى ستين ذراعاً هذا بناؤه المرة الأولى وبناه ^ﷺ كما فى الحاشية المرة الثانية

وجعل طوله مائى القبله الى مؤخره مائة ذراع وكذا فى العرض ا هـ . أقول : ومما

يعضد ما فى الحاشية قول جعفر بن محمد كما فى عمدة الأخبار قال : بناه رسول الله ﷺ

مرتين حين قدم أقل من مائة ، فلما فتح الله عليه خير بناه وزاد فيه مثله من الدور

وضرب الحجرات ما بينه وبين القبلة والشرق إلى الشام ، ولم يضربها فى غريبه وكانت

خارجة من المسجد مدبرة به إلا من المغرب وكانت أبوابها شارعة فى المسجد ا هـ .

وَسِتِّينَ ذِرَاعاً وَعَرْضُهُ مِائَةٌ وَخَمْسِينَ ذِرَاعاً وَجَعَلَ أَبْوَابُهُ سِتَّةَ كَمَا كَانَتْ فِي
 زَمَنِ عُمَرَ ثُمَّ زَادَ فِيهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ (١) فَجَعَلَ طُولُهُ مِائَتَيْنِ ذِرَاعَ
 وَعَرْضُهُ فِي مُقَدِّمِهِ مِائَتَيْنِ ذِرَاعَ وَفِي مُؤَخَّرِهِ مِائَةٌ وَثَمَانِينَ ثُمَّ زَادَ فِيهِ
 الْمَهْدِيُّ (٢) مِائَةَ ذِرَاعَ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ فَقَطُّ دُونَ الْجِهَاتِ الثَّلَاثَةِ (٣) فَإِذَا

(١) الأموي رحمه الله تعالى في سنة ٨٨ - ٩١ ، وقيل ٩٣ هـ ، وقام بالعمارة عامله
 بالمدينة المنورة عمر بن عبد العزيز ، وأحدث فيها المنابر والمحراب والشرفات وأدخل في
 المسجد حجرات أمهات المؤمنين بعد أن هدمها وكانت زيادة في الشرق والغرب
 والشمال من المسجد .

رأى سعيد بن المسيب رحمه الله في حجرات أمهات المؤمنين

روى عن عطاء رحمه الله تعالى : سمعت سعيد بن المسيب يقول (والله لوددت انهم
 تركوها - يعني الحجرات على حالها ، ينشأ ناس من أهل المدينة ، ويقدم قادم من
 الأفق ، فيرى ما اكتفى به رسول الله ﷺ في حياته فيكون ذلك مما يزهّد الناس في
 التكاثر والفخر) . قال الشيخ على حافظ في كتابه (فصول من تاريخ المدينة المنورة) :
 تُرى هل هذه إشارة من سعيد بن المسيب أحد أعلام الفقه والحديث في الاحتفاظ بالآثار

التاريخية التي لها معنى العظيمة والعبرة ؟ أقول مع سعيد ليتهم فعلوا . ١ هـ .

(٢) العباسي رحمه الله أي سنة ١٦١ - ١٦٥ هـ .

(٣) قال بعض المؤرخين رحمهم الله تعالى بزيادة المهدي هذه صار طول المسجد النبوي
 (٣٠٠) ذراع ، وعرضه مائة وثمانين (١٨٠) ذراعا ، وزخرفه بالفسيفساء ، وأدخل عمد
 الحديد في سواريه ، كما فعل الوليد بن عبد الملك الأموي رحم الله الجميع ، ثم زاد فيه
 السلطان الأشرف قايتباي نحو ذراعين وربيع ذراع جهة الشرق حينما ظهر ضيق عند بناء القبة
 الخضراء فخرجوا بالجدار الذراعين والربع فيما حازى ذلك ، وهذه الزيادة وقعت منه عندما
 عمّره بعد حريق عام ٨٨٦ هـ الحريق الثاني للمسجد النبوي وتمت العمارة سنة ٨٩٠
 وسبب هذا الحريق أنه حصلت غيوم في السماء شهر رمضان عام ٨٨٦ هـ وبرق البرق
 وهدر الرعد وسقطت صاعقة أصاب بعضها هلال المنارة الرئيسية فسقط ، وكان رئيس
 المؤذنين شمس الدين بن الخطيب يؤذن فتوفى رحمه الله صعقا ، وأصاب مانزل من الصاعقة
 سقف المسجد النبوي الأعلى عند المنارة فعلمت النار فيه وفي السقف الأسفل وأخذ لهبها =

يزحف نحو الشمال والغرب وعجز الناس عن إطفائها ، وهذه العمارة التي احترقت هي العمارة التي قام بها عدد من الملوك والحكام المسلمين رحم الله الجميع . أما الحريق الأول للمسجد النبوي فكان في أول شهر رمضان عام ٦٥٤ هـ وكان سببه دخول أحد فراشي المسجد النبوي مخزن الزاوية الغربية الشمالية للمسجد لاستخراج قناديل المسجد وتتركه الضوء الذي كان بيده على قفص القناديل مضيئا فاشتعلت النار وامتدت واستولت على جميع ماحواه المسجد من سقفه وغيرها ، ولم تبق إلا القبة التي كانت بوسط صحن المسجد التي بناها الناصر لدين الله سنة ٥٧٩ هـ لحفظ ذخائر المسجد مثل المصحف العثماني وعدة صناديق أثرية صنعت عام ٣٠٠ هـ ، وهذه العمارة التي احترقت هي عمارة الوليد بن عبد الملك الأموي والمهدي العباسي رحمهما الله تعالى ١ هـ من كتاب فصول من تاريخ المدينة المنورة للاستاذ على حافظ . ثم حدث خراب في بعض أجزاء عمارة السلطان قايتباي للمسجد النبوي التي مرّ عليها نحو ٣٨٧ سنة هجرية فأمر بهدمها السلطان عبد المجيد العثماني وأعاد البناء في سنة (١٢٦٥ هـ الى ١٢٧٧ هـ) وسقّفه بالقباب بدلا من الخشب وزاد فيه نحو خمسة أذرع وربع ذراع من المنارة الرئيسية وهي المجاورة للقبة الخضراء وموقعها في الركن الجنوبي الشرقي للمسجد وهي والقبة الخضراء الآن على عمارة الأشرف قايتباي رحمه الله تعالى الى مايلي باب جبريل لضيق المسجد في ذلك الموضع ثم في يوم ١٥ شوال عام ١٣٧٠ هـ نفذ أمر جلالة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله تعالى بتوسعة المسجد النبوي الشريف وانتهت العمارة والتوسعة عام ١٣٧٥ هـ في عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله وهي العمارة التي تشاهدها للمسجد النبوي المتصلة بالباقي من عمارة السلطان عبد المجيد العثماني كما وسع من جهة الشرق والغرب قليلا ، وقد أزيلت مباني في مناطق التوسعة بعد تعويض أصحابها بقيم مرضية ، وأزيلت أيضا مباني أخرى في الشمال والشرق والغرب لتوسعة الطرق حوله ، وأصبحت مساحة المسجد النبوي في الوقت الحاضر ١٦٣٢٧ مترا مربعا بعد ان كانت (١٠٣٠٢) أمتارا مربعة ولا زالت حكومتنا السعودية جادة في توسعة المسجد النبوي فقد أزلت مباني كثيرة من جهة الغرب في عهد ٥ الملك فيصل والملك خالد ابني الملك عبد العزيز آل سعود بعد تعويض أصحابها بما يرضيهم ، وأقامت موضعها قباباً مؤقتة يؤدي فيها المصلون صلاتهم مع الجماعة ريثما يتم اتصال مبناها مع المسجد من هذه الجهة وفق الله حكومتنا السعودية لمرضاته آمين .

عَرَفْتُ حَالَ الْمَسْجِدِ فَيَنْبَغِي أَنْ تُعْتَنِيَ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ فِيمَا كَانَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ صَلَاةً فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَا كَانَ فِي رَمْنِهِ ﷺ (١) لَكِنْ أَذَا صَلَّيْ جَمَاعَةً فَالْتَقَدُّمُ إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ مَا يَلِيهِ أَفْضَلُ فَلْيُفْطِنْ إِلَى مَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ مَنْ لَزِمَ الْعِبَادَةَ عِنْدَ مَنْبَرِي يُسْتَقَى مِنَ الْحَوْضِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَقْدَمُ الْحَدِيثُ الْآخَرُ فِي الصَّحِيحِ مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ .

(الثالثة والعشرون) مِنَ الْعَامَّةِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ زَارَنِي وَزَارَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ضَمِنْتُ لَهُ الْجَنَّةَ وَهَذَا بَاطِلٌ ، لَيْسَ

(١) وافق المصنف جمع منهم السبكي وابن عقيل الحنبلي والولي العراقي رحم الله الجميع آمين ، واعترضه جمع كالنحس الطبري وغيره رحمهم الله بأشياء منها أَنَّ المضاعفة في مسجد مكة لا تختص بما كان موجوداً في زمنه ﷺ كما في مسلم وبأنَّ الإشارة في قوله (مسجدي هذا) إنما هي لإخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه وبأنَّ الإمام مالكا رحمه الله تعالى سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية لأنه صلوات الله وسلامه عليه زويت له الأرض وعلم أي عن الله تعالى ما يحدث وأخبر به ، ولولا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون أن يزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليهم ١ هـ . وأجاب في الحاشية عنها بما حاصلة أَنَّ (أَل) في قوله ﷺ (وصلاة في المسجد الحرام) الحديث ... أضعف في الدلالة على الحضور واليقين من الإشارة (في مسجدى هذا) بدليل ما قيل إنه اسم لجميع الحرم لما شاع في القرآن وغيره من إطلاقه عليه ، كما مرَّ ولم يقل في المسجد النبوى وأنَّ قولهم (إنما هي لإخراج غيره .. الخ) ممنوع فيحتاج الى دليل (وأنَّ سكوت الصحابة) يحتمل أنه لما رأوه من المصلحة لكثرة الناس حينئذ فوسعوه لخشية تضررهم بالزحمة فأقروا على ذلك ، وما روى مرفوعاً مما يقتضى المضاعفة في الزيادات ضعيف . فَصَحَّ وَسَلَّم ما قال النووى رحم الله الجميع آمين .

(تنبيه) قال في الحاشية : لا فرق في مضاعفة الصلاة بين فرضها ونفلها خلافاً لبعض المالكية والحنفية .

هُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يُعْرَفُ فِي كِتَابِ بَلْ وَضَعَهُ الْفَجْرَةَ وَزِيَارَةَ الْخَلِيلِ
 ﷺ غَيْرُ مُنْكَرَةٍ وَإِنَّمَا الْمُنْكَرُ مَا رَوَوْهُ وَلَا تَعْلُقْ لَزِيَارَةِ الْخَلِيلِ بِالْحَجِّ بَلْ تِلْكَ
 قُرْبَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَامَّةِ إِذَا حَجَّ أَقْدَسُ حَجِّي وَيَذْهَبُ
 فَيَزُورُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَيَرَى ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ هَذَا بَاطِلٌ أَيْضاً وَزِيَارَةُ
 الْقُدْسِ مُسْتَحَبَّةٌ لَكِنَّهَا غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْحَجِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ) لَوْ نَذَرَ الذَّهَابَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ إِلَى
 الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى فَفِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ
 يُسْتَحَبُّ (١) لَهُ الذَّهَابُ وَلَا يَجِبُ (٢) وَالثَّانِي يَجِبُ فَعَلَى هَذَا إِذَا آثَاهُ وَجَبَ
 عَلَيْهِ فِعْلُ عِبَادَةٍ فِيهِ إِمَّا صَلَاةً وَإِمَّا اعْتِكَافًا هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ تَتَعَيَّنُ
 الصَّلَاةُ وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ الِاعْتِكَافُ وَالْمُرَادُ اعْتِكَافُ سَاعَةٍ وَالْمُرَادُ الصَّلَاةُ
 رَكْعَتَانِ وَقِيلَ رَكْعَةٌ وَالْمُرَادُ نَافِلَةٌ وَقِيلَ تَكْفِي الْفَرِيضَةُ .

-
- (١) أى لأنه أحد المساجد الثلاثة التي تشد الرجال إليها .
 (٢) أى لأنه مسجد لا يقصد بالنسك كغيره (فإن قيل) كيف أوجبتم الاعتكاف فيه
 بالنذر (أجيب) كما في الحاشية : . وجب الاعتكاف فيه بالنذر لأنه عبادة مستقلة مختصة
 بالمسجد فإذا كان له فضل ولها فيه مزيد ثواب فكأنه التزم فضيلة في العبادة الملتزمة والالتيان
 بخلافه ١ هـ . وأما لو نذر الذهاب الى مسجد مكة أو محل من حرمةا وجب قصد ذلك
 بالنسك لأنه يقصد لذلك كما تقدم في الثاني عشر من المسألة الخامسة والعشرين من الباب
 الخامس في الأحكام التي يخالف فيها الحرم غيره من البلاد عند قول المصنف رحمه الله إذا
 نذر قصده لزمه الذهاب إليه بحج أو عمرة الخ .

﴿الباب السابع فيما يجب على من ترك في نسكه مأموراً أو ارتكب محرماً﴾^(١)

اعْلَمْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتْرَكْ مَأْمُوراً وَلَمْ يَرْتَكِبْ مُحَرَّمًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَصْلًا
وَأَمَّا مَنْ تَرَكَ الْمَأْمُورَ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ لَا يَقُوتُ بِهِ الْحُجُّ وَضَرْبٌ
يَقُوتُ بِهِ فَالَّذِي لَا يَقُوتُ بِهِ مَا عَدَا الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ وَهُوَ أَنْوَاعٌ :

(أَحَدُهَا) مَا ذُوْن فِيهِ وَهُوَ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ فَإِنَّ فِيهِمَا تَرْكَ وَاجِبٌ^(٢)
مَا ذُوْن فِيهِ فَيَجِبُ فِيهِمَا هَدْيٌ^(٣) وَهُوَ شَاةٌ^(٤) فَصَاعِدًا^(٥) مِمَّا يُجْزَى فِي

(١) قال في الحاشية : هذا الباب يحتاج الى قاعدة تجمع أطرافه فلنشر الى مهماتها ،
فنقول : وجوب الدم إما مرتب لايحوز العدول عنه إلا مع العجز ، وإما مخير يجوز
العدول عنه مطلقاً ، وكل منهما باعتبار بدله ، إما مقدراً أى قَدَّرَ الشرع بدله شيئاً
محدوداً أو معدل أى أمر فيه بالتقويم والعدول الى غيره ، فلا يجتمع ترتيب وتخير
ولا تقدير وتعديل فالحاصل اربعة أقسام ا هـ والأربعة تأتى فى الكتاب إن شاء الله وهى :
الترتيب والتقدير ، الترتيب والتعديل ، والتخير والتعديل ، التخير والتقدير .

(٢) هو ترك الميقات فى أحد نسكيه كما مرّ فدمهما دم جبر .

(٣) هذا الهدى هو دم الترتيب والتقدير : ومعنى الترتيب أنه لا ينتقل الشخص الى
الثانى إلا بعد العجز عن الأول ومعنى التقدير أنه ينتقل الشخص الى شىء قَدَّرَ الشرع
كالصيام للعشرة الأيام هنا وإليه أشار العلامة ابن المقرئ رحمه الله تعالى بقوله : (أربعة
دماء حج تحصر - فالاول المرتب المقدر تمتع فوت وحج قرنا - وترك رمى والمبيت
بمنى ، وتركه الميقات والمزدلفة - أو لم يودع أو كمشى أخلفه ، ناذره يصوم إن دماً
فقد - ثلاثة فيه وسبعاً فى البلد) ذكر المصنف رحمه الله منها دم التمتع والقران وترك
الإحرام من الميقات وترك الرمى وترك المبيت بمزدلفة أو منى وترك طواف الوداع
والفوات ويزاد عليها ترك المشى المنذور ، والركوب المنذود ، ومالزم الأجير أو المستأجر
ونذر نحو الافراد والخلق والحفا فأخلف ، وكل سنة من سنن النسك اذا نذرهما وهذا فى
واجب ، وفى مسنون ترك الجمع بين الليل والنهار فى وقوفه بعرفة ، وترك ركعتى
الطواف وترك الإحرام عند دخول مكة لغير نسك وصلاة الصبح بمزدلفة

(٤) صفتها صفة الأضحية ويقوم مقامها سبعة بدنة أو سبع بقرة

(٥) أى فبقرة فواحدة من الابل وليس مرادة فشاتين فأكثر لأن الزائد على واحدة لا
يتبع واجباً والكلام فيه

الْأَضْحِيَّةِ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ (٦) فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ لِعِجْزِهِ عَنِ الثَّمَنِ فِي الْحَجِّ أَوْ لِكَوْنِهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي نَفَقَتِهِ وَمَوْنَةِ سَفَرِهِ أَوْ لِكَوْنِهِ لَا يَسَاعُ إِلَّا بِكَثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ (٧) انْتَقَلَ إِلَى الصَّوْمِ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَوَقْتُ وَجُوبِ دَمِ التَّمَتُّعِ إِذَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ (٨) فَإِذَا وَجَبَ جَارِثُ إِرَاقَتِهِ (٩) وَلَمْ يَتَوَقَّتْ بِوَقْتِ كَسَائِرِ دِمَائِ الْجُبْرَانَاتِ لَكِنْ الْأَفْضَلُ إِرَاقَتُهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَجُوزُ إِرَاقَتُهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ (١٠) وَقَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ وَأَمَّا الصَّوْمُ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ (١١) وَلَا يَجُوزُ صَوْمُ شَيْءٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَلَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (١٢) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصُومَ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ

(٦) أى فى الباب الأول فى الإحرام .

(٧) وكذا لو وجد الثمن ، وعدم الهدى حالاً فله الانتقال للصوم وإن علم أنه يجده قبل فراغ الصوم كما فى المجموع ، وفيه ولو كان يرجوه فله الصوم .

(٨) وبه قال أبو حنيفة وأحمد وعند مالك لا يجب حتى يرمى جمره العقبة .

(٩) عمن أى حنيفة ومالك وأحمد لا تجوز إراقة إلا فى يوم النحر

(١٠) أى لأنه وجب بسببين الاعتبار فى أشهر الحج ثم الإتيان بالحج فى عام الاعتبار فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة بعد ملك النصاب والله أعلم

(تنمة) قال صاحب رفع الأستار عن دماء الحج والاعتبار رحمه الله تعالى :

تكرار التمتع العمرة فى أشهر الحج لا يتكرر به الدم كما قاله بعض المشايخ المتأخرين خلافاً للربيعي رحمه الله تعالى اهـ .

(١١) قال فى الحاشية هو المذهب وما فى شرح مسلم مما يخالفه شاذ بل قيل سهواً اهـ

وبه قال مالك وقال أبو حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين بجوازه بعد الإحرام بالعمرة .

(١٢) هذا هو الجديد المعتمد وبه قال أبو حنيفة لحديث عمرو بن العاص أنه قال لابنه

عبد الله رضى الله عنهما فى أيام التشريق : (إنها الأيام التى نهى رسول الله ﷺ عن

صومهن ، وأمر بفطرهن) أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم كما

فى الفتح . ولحديث مسلم (أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله) والقديم المختار

الجواز ، واختاره فى الروضة من جهة الدليل وهو مذهب مالك وأحمد فى رواية لما رواه =

لِلْحَاجِّ أَنْ لَا يَصُومَ يَوْمَ عَرَفَةَ (١٣) وَإِنَّمَا يُمَكِّنُهُ هَذَا إِذَا قَدَّمَ إِحْرَامَهُ بِالْحَجِّ عَلَى يَوْمِ السَّادِسِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ قَالَ أَصْحَابُنَا يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ (١٤) الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ الصَّوْمِ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ السَّادِسِ (١٥) وَأَمَّا وَاجِدُ الْهَدْيِ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذَا وَإِذَا فَائَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ (١٦) بِالْحَجِّ لَزِمَ قضاؤه (١٧) وَأَمَّا السَّبْعَةُ فَوْقَ وَجُوبِهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ (١٨) فَلَوْ صَامَهَا فِي الطَّرِيقِ لَمْ يَصَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ (١٩) وَإِذَا

= البخارى فى صحيحه عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهم أجمعين
قالا : (لم يرخص النبي ﷺ فى أيام التشريق أن يصمن إلّا لمن لم يجد الهدى)
(١٣) أى للتابع ولأنه أنشط للدعاء والتلبية .

(١٤) أى والقارن ونحوهما ممن يمكنه إيقاع الثلاثة فى الحج
(١٥) أى ليصوم الخامس والسادس والسابع ولا بد من تبيت نية الصوم ليلاً لكونه واجبا .

(١٦) على الجديد يفوت بغروب شمس يوم عرفه ، وبه قال أبو حنيفة ويستقر الهدى فى ذمته

(١٧) ولا دم عليه وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة عليه دمان دم للتمتع ودم لتأخير الصوم ، وعن أحمد ثلاث روايات (أصحها) كأبى حنيفة والثانية دم واحد والثالثة يفرق بين المعذور وغيره ، وكذا إن أخر الهدى من سنة الى سنة

(١٨) أى إلى وطنه أو ما يريد توطنه ولو مكة وهذا فيمن طاف طواف الإفاضة وحلق وسعى على الأصح من قولى الشافعى ، وهو مذهب أحمد للحديث المتفق عليه عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال : (فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع الى أهله) والثانى الجواز قبل الرجوع ، وفى وقت الجواز ذلك وجهان أحدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثانى إذا فرغ من الحج وان كان بمكة وهو قول أبى حنيفة اهـ كتاب رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة وقال فى المجموع (والثانى) يصومها اذا تحلل من حجه ، وهو قول مالك وأبى حنيفة وأحمد رضى الله عنهم قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من وجد الهدى لا يحرم عليه الصوم والله اعلم اهـ

أقول : قول ابن المنذر رحمه الله تعالى : ولا يحرم عليه الصوم . هذا اذا وجد المتمتع =

لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ حَتَّى رَجَعَ لَزِمَهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ بِفِطْرِ (٢٠)
 أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَمُدَّةِ إِمْكَانِ السَّيْرِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْعَادَةِ الْغَالِبَةِ هَذَا هُوَ
 الْأَصَحُّ (٢١) وَيُسْتَحَبُّ التَّابِعُ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ (٢٢) وَكَذَا فِي صَوْمِ السَّبْعَةِ وَلَا
 يَجِبُ فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَشَرَعَ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَوْ السَّبْعَةِ ثُمَّ وَجَدَهُ لَمْ يَلْزِمَهُ
 الْهَدْيُ بَلْ يَسْتَمِرُّ فِي الصَّوْمِ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الرُّجُوعُ إِلَى الْهَدْيِ (٢٣)

(النوع الثاني) ترك غير مأذون فيه وهو ترك الإحرام من الميقات أو
 الرمي أو الجمع بين الليل والنهار بعرفة أو المبيت بمزدلفة أو بمنى أو
 طواف الوداع فالأولان من هذه الستة متفق على وجوبهما والأربعة
 مختلف في وجوبها (٢٤) كما سبق بيانه فمن ترك واجباً من هذه لزمه دم شاة
 فصاعداً فإن عجز فالأصح أنه كالمتمتع فيصوم ثلاثة أيام في الحج (٢٥)
 وسبعة إذا رجع إلى أهله وقيل إذا عجز قومت الشاة دراهم واشترى بها
 طعاماً وتصدق به فإن عجز عن الطعام صام عن كل مد يوماً

= الهدى في صوم السبعة ، وأما إذا وجده في صوم الثلاثة فقال أبو حنيفة ووافقه المزني من
 الشافعية : يلزمه الهدى كما في المجموع .

(١٩) قال ابن قدامة في مغنيهِ قال الأثرم سئل أحمد : هل يصوم في الطريق أو بمكة ؟
 قال : كيف شاء . وبهذا قال أبو حنيفة ومالك .

ليس المراد به تعاطي مفطر بل عدم صومه في تلك المدة بنية نحو التمتع .
 (٢١) وعند الحنابلة : لا يلزم التفريق . قال العلامة ابن قدامة في مغنيهِ وإذا صام عشرة
 أيام لم يلزمه التفريق بين الثلاثة والسبعة هـ .

(٢٢) أى أن أحرم قبل السادس وإلا تعين التابع لضيق الوقت للنفس التابع .
 (٢٣) به قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة يلزمه إن وجده في الثلاثة ولا يلزمه في
 السبعة .

(٢٤) الراجع أن الأول من هذه الأربعة واجب أو مستحب والثلاثة الباقية واجبة
 (٢٥) لا يتصور إلا في ترك الإحرام من الميقات بخلاف الخمسة بعده

(النوع الثالث) تَرْك طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَوْ السَّعْيِ أَوْ الْحَلْقِ وَهَذِهِ
لَا مَدْخَلَ لِلجُبُرَانِ فِيهَا وَلَا تَفُوتَ مَا دَامَ حَيًّا وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذَا فِي آخِرِ
الْبَابِ الثَّالِثِ (٢٦)

(الضَرْبُ الثَّانِي) تَرْكُ مَا يَفُوتُ بِهِ الْحَجُّ وَهُوَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَمَنْ
فَاتَهُ الْوُقُوفُ لَزِمَهُ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ فِي أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ (٢٧) وَيَلْزِمُهُ أَنْ

(٢٦) أَى عِنْدَ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ (الرَّابِعُ مِنْ الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ يَوْمَ النَّحْرِ طَوَافُ
الْإِفَاضَةِ) أَقُولُ قَدْ ذَكَرْتُ هُنَاكَ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ رَكْنَيْتَهُ وَاخْتِلَافَ الْأُئِمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي
أَوَّلِ وَقْتِهِ وَآخِرِهِ وَحُكْمَهُمْ فِيهِمْ آخِرُهُ عَنْهُ .

(٢٧) غَيْرَ أَنَّ وَقْتَهُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِالْإِحْرَامِ بِحُجَّةِ الْقَضَاءِ وَهُوَ قَوْلُ الْأُئِمَّةِ إِلَّا الْإِمَامُ أَبَا
حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ قَالُوا لَا دَمَ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِأَنَّهُ
لَوْ كَانَ الْفَوَاتُ سَبَبًا لَوْجُوبِ الْهَدْيِ لَلَزِمَ الْمُحَصِّرُ هَذَيْنِ لِلْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارُ هـ مَجْمُوعٌ
وَمَعْنَى ابْنِ قِدَامَةَ . فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الدَّمِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ وَسَبْعَةَ إِذَا
رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَالْمَكِّي وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ فِي الْفَوَاتِ وَتَرْتِيبِ الْأَحْكَامِ وَوُجُوبِ الدَّمِ وَأَمَّا الرَّقِيقُ
إِذَا فَاتَهُ الْوُقُوفُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الصُّومُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ وَلَا يَجِبُ الدَّمُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(تَنْبِيْهِ) إِذَا فَاتَ الْقَارَنُ الْحَجَّ فَالْعُمْرَةُ فَائِئَةً تَبَعًا لَهُ وَيَلْزِمُهُ ثَلَاثَةُ دِمَاءٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ كَمَا فِي
الْمَجْمُوعِ دَمٌ لِلْفَوَاتِ وَدَمٌ لِلْقَرَانِ وَدَمٌ فِي الْقَضَاءِ وَإِنْ أَفْرَدَ لَاتَزَامَ الْقَرَانُ بِالْفَوَاتِ . وَفِي
الْمَغْنَى : وَيَلْزِمُهُ هَدْيَانِ لِقَرَانِهِ وَفَوَاتِهِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَقِيلَ يَلْزِمُهُ هَدْيٌ ثَلَاثُ
لِلْقَضَاءِ ؛ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فَإِنْ الْقَضَاءُ لَا يَجِبُ لَهُ هَدْيٌ وَإِنَّمَا يَجِبُ الْهَدْيُ الَّذِي فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ
لِلْفَوَاتِ هـ . وَإِذَا فَاتَ الْحَجَّ الْمُتَمَتِّعَ بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنْ عُمُرَتِهِ الْوَاقِعَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَعَلَيْهِ
دِمَانٌ دَمٌ لِلْفَوَاتِ وَدَمٌ لِلتَّمَتُّعِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ فَوَاتُ الْعُمْرَةِ لِأَنَّ جَمِيعَ السَّنَةِ وَقْتُ لَهَا وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

يَتَحَلَّلُ (٢٨) بِعَمَلِ عُمْرَةٍ (٢٩) وَهُوَ الطَّوَّافُ وَالسَّعْيُ (٣٠) وَالْحَلْقُ وَلَا يَحْسَبُ ذَلِكَ عُمْرَةً (٣١) وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْحَجِّ سَوَاءَ كَانَ إِحْرَامُهُ بِحَجٍّ وَاجِبٍ أَوْ تَطَوُّعٍ (٣٢) وَيَجِبُ الْقَضَاءُ (٣٣) عَلَى الْفَوْرِ (٣٤) فِي السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ عَلَى

(٢٨) أى فوراً اتفاقاً . قاله السبكي الا رواية عن مالك ، ومتى خالف وبقي محرماً الى قابل فحج بذلك الإحرام أثم ولم يجزئه كما حكاه ابن المنذر عن الشافعي . قال ابن قدامة : فإن اختار من فاته الحج البقاء على إحرامه ليحج من قابل فله ذلك روى ذلك عن مالك لأن تطاول المدة بين الإحرام وفعل النسك لا يمنع اتمامه كالعمرة والحرم بالحج في غير أشهره ، ويحتمل انه ليس له ذلك لأن إحرام الحج يصير في غير أشهره فصار كالحج بالعبادة قبل وقتها اهـ

(٢٩) أى صورة لاحكاماً وتسمى (عمرة الفوات) وتجب نية التحلل عند كل عمل من أعمالها .

(٣٠) أى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، فإن قَدَّمَهُ فلا يعيده بعد طواف عمرة التحلل ، فإن كان معه هدى ذبحه قبل الحلق ، كما يفعله مَنْ لم يفته الحج . ولعمرة الفوات هذه تحللان يحصل أحدهما بواحد من الحلق أو الطواف المتبوع بالسعى إن لم يقدمه . الثاني يحصل بطواف وسعى بعده إن لم يُقدمه بعد طواف القدوم وحلق مع نية التحلل بها ولا يلزمه مبيت منى ولا رمي

(٣١) به قال مالك وابو حنيفة وقال أبو يوسف وأحمد في أصح الروايتين عنه ينقلب عمرة مجزئة عن عمره سبق وجوبها ولادم اهـ مجموع

(٣٢) إبه قال مالك وأبو حنيفة إلا أن أبا حنيفة ومحمداً قالا : لادم عليه ووافقا في الباقي أهـ . مجموع . وقال ابن قدامة في مغنيه وعن احمد لا قضاء عليه بل إن كانت فرضاً فعلها بالوجوب السابق وإن كانت نقلاً سقطت وهو إحدى الروايتين عن مالك لأنه ﷺ لما سئل عن الحج أكثر من مرة ؟ قال : (بل مرة واحدة) ولو أوجبنا القضاء كان أكثر من مرة ، ولأنه معذور في ترك اتمام حجه فلم يلزمه القضاء كالمحصر ، ولأنها عبادة تطوع فلم يجب قضاؤها كسائر التطوعات ، ولكن الرواية الصحيحة عن الإمام أحمد يلزمه القضاء من قابل سواء الفاتت واجبا أو تطوعا كالشافعية والحنفية والمالكية والله اعلم . ودليل وجوب القضاء وهدى شاة وجميع ما ذكره المصنف مارواه مالك والشافعي والبيهقي وغيرهم رحمهم الله ورحمنا معهم عن سليمان بن يسار أن أبا =

الْأَصَحَّ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ وَسَوَاءٌ فِي هَذَا كُلِّهِ كَانَ الْفَوَاتُ
بِعُذْرٍ كَالْتَّوَمِّ وَالتَّسْيَانِ وَالضَّلَالِ عَنِ الطَّرِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ كَانَ بِلاَ عُذْرٍ
لَكِنْ يَخْتَلِفَانِ فِي الْإِثْمِ فَلَا إِثْمَ عَلَى الْمَعْدُورِ وَيَأْتِمُ غَيْرُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(فصل) وَأَمَّا ارْتِكَابُ الْمَحْظُورِ فَمَنْ حَلَقَ الشَّعْرَ أَوْ قَلَمَ الْأَظْفَارَ (٣٥)
أَوْ لَبَسَ أَوْ تَطَيَّبَ أَوْ دَهَنَ الرَّأْسَ أَوْ اللَّحْيَةَ أَوْ بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ

أيوب الأنصاري رضي الله عنه خرج حاجاً حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة ضلَّت
راحلته ، فقدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم النحر فذكر ذلك له . فقال له
عمر (اصنع كما يصنع المعتمر ثم قد حللت فإذا أدركت الحج قابلاً فاحجج واهد
ماستيسر من الهدى) .

(٣٣) إنما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر ، فإن نشأ عنه بأن حصر فسلك
طريقاً آخر أطول من الأول ففاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا إعادة عليه إن كان نسكه
نفلاً لأنه بذل ما في وسعه ، أما لو سلك طريقاً آخر مساوياً للأول أو أقرب منه أو
صابر لإحرامه غير متوقع زوال الإحصار ففاته الوقوف فعليه الإعادة والله اعلم .

(٣٤) أى فيهما كما هو مقتضى صريح عبارة المصنف هذه ، وصريح شرح المنهاج ،
وتدل له فتوى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومال إليه السبكي رحمه الله وجرى
في الحاشية كالتحفة على ما في الروضة من أن الواجب يبقى كما كان من توسيع وتضييق
عليه وفرق بأنه إنما وجب الفور في التطوع لأنه أوجبه على نفسه بالشروع فيه فتضييق
عليه بخلاف الفرض فإنه واجب قبل شروعه فلم يغير الشروع حكمه فبقى على حاله
اهد ابن الجمال اهد تعليق

(٣٥) شرع المصنف رحمه الله يذكر الأشياء التي يجب في فعل واحد منها دم التخيير
والتقدير . ومعنى التخيير أن من وجب عليه هذا الدم مخير بين ثلاثة أشياء ذبح شاة أو
التصدق بثلاثة أصع من طعام من جنس الفطرة لستة مساكين أو فقراء أو منهما لكل
واحد نصف صاع أو صوم ثلاثة أيام ، ومعنى التقدير أن ينتقل الى شيء قدره الشارع
كما تقدم وهذه الأشياء هي الاستمتاع وهي ثمانية ذكر المصنف منها سبعة ويزاد عليها
الوطء بين التحللين والجماع بعد الوطء المفسد ، ولو قبل التحللين ، وتكرر الفدية
بتكرر الوطء فتكمل الفدية عند الشافعي بإزالة ثلاث شعرات أو أظفار فأكثر أو جزء

لزمه أن يدبَح شاة (٣٦) أو يُطعم ستة مساكين (٣٧) كل مسكين نصف صاع أو يصوم ثلاثة أيام وهو مُخَيَّر بين الامور الثلاثة (٣٨) وأما الجِماع (٣٩)

= من ثلاث مع اتحاد الزمان والمكان ، وفي شعرة أو ظفر أو بعض كل : وإن قل إذا كان مستقلاً مد طعام وفي اثنين مدان (ان اختار الدم) (فإن اختار الصوم) فيوم في الواحدة ويومان في الاثنين وكذا الظفر أو بعضهما (أو الإطعام) فصاع أو صاعان . هذا ماجرى عليه بعض الشافعية . وجرى آخرون منهم على أن في الشعرة الواحدة أو الظفر الواحد أو بعض كل مدأ وفي الاثنين مدين (اختار الدم أولاً) وألزم أصحاب هذا القول أصحاب القول الأول بأن في ذلك تخيراً بين القصر والإتمام ، وعند أبي حنيفة إن حلق ربع رأسه لزمه الدم ، وإن حلق دونه فلا شيء ، وفي رواية فعليه صدقة والصدقة عنده صاع من أى طعام شاء إلا البر فنصف صاع وعند أبي يوسف ان حلق نصف الرأس فيه الدم ، وعند مالك ان حلق ما أماط به الأذى عن رأسه من غير اعتبار ثلاث شعرات . وعن أحمد روايتان (إحداهما) ، كالشافعية (والثانية) يجب بأربع شعرات وحكم الأظفار حكم الشعر وهو قول مالك وعنده يتعلق الدم بما يميظ الأذى . وقال أبو حنيفة إن قلم أظفار يد أو رجل بكاملها لزمته الفدية الكاملة . وفي دون ذلك من كل يد أو رجل صدقة . وعند محمد بن الحسن في الخمسة فدية مطلقاً ، وعند أحمد كما في المغنى لابن قدامة والحكم في فدية الاظفار كالحكم في فدية الشعر سواء في أربعة منها دم . وعنه في ثلاثة دم ، وفي الظفر الواحد مد من طعام وفي الظفرين مدان ا هـ .

(٣٦) والى هذا أشار العلامة ابن المقرئ رحمه الله وهو رابع في تقسيمه وثنان في كلام المصنف رحمه الله تعالى :

وخيَّرَ وَقَدَّرَ في الرابع إن شئت فاذبح أو فجِدْ بِأَصَع للشخص نصف أو فصم ثلاثاً تجتث ما اجتثته اجتثاً في الحلق والقلم ولبس دهن طيب وتقبيل ووطء ثنى أو بين تحليلي ذوى إحرام هذى دمَاء الحج بالتمام (٣٧) يشمل الفقراء .

(٣٨) والدليل على التخيير قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك) التقدير فحلق شعر رأسه فدية وقد بين ذلك ﷺ =

فِيَجِبُ فِيهِ بَدَنَةٌ (٤٠)، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقْرَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعٌ مِنَ النِّعَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوَّمتُ الْبَدَنَةُ دَرَاهِمُ وَالْدَرَاهِمُ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ وَأَمَّا الصَّيْدُ الْمَحْرَمُ بِالْإِحْرَامِ أَوْ الْحَرَمِ فَيَجِبُ فِيهِمَا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعْمِ مِثْلُهُ (٤١) مِنَ النَّعْمِ

= بقوله لكعب بن عجرة رضى الله عنه (أيؤذيك هوام رأسك ؟ قال نعم قال : انسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقاً) (بفتح الفاء والراء إناء يسع ثلاثة أصع) وفي معنى الحلق قلم الأظفار وبقية الاستمتاع التي ذكرت لاشتراك الكل في الترفه والله اعلم .

(٣٩) أى المفسد للنسك ، وقد مرت في محرمات الإحرام فيه أبحاث وتقييدات وأقوال الأئمة فراجعها .

(٤٠) هذا الدم دم ترتيب وتعديل ، واليه أشار العلامة ابن المقرئ ، وهو ثان في تقسيمه وثالث في كلام المصنف رحمهما الله تعالى .

والثاني ترتيب وتعديل ورد في محصر ووطء حج إن فسد إن لم يجد قومه ثم اشترى به طعاماً طعمة للفقرا ثم لعجز عدل ذاك صوما أعنى به عن كل مد يوماً معنى الترتيب كما تقدم أن الشخص لا ينتقل الى الثاني إلا بعد العجز عن الأول ومعنى التعديل ان يعدل الدم أى يقوم بالقيمة ، ويخرج بها طعاماً ، ويدخل في هذا القسم سببان الجماع المفسد للنسك والثاني : الإحصار . وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما

الجماع بين التحللين أو بعد الأول المفسد للنسك ، ولو قبل التحللين فتجب به شاة أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين أو فقراء أو منهما لكل واحد نصف صاع ، وتكرر الشاة بتكرر الوطء عند الشافعية وقد تقدم الكلام عليه واختلاف الأئمة فيه في فصل محرمات الإحرام ، وهذا الدم دم تخيير وتقدير كما تقدم ويجزئ فيه الابل والبقر والغنم الذكر والأنثى .

(٤١) أى خلقة وصورة تقريباً لتحقيقاً وإلا فأتى النعامة من البدنة وهذا الدم دم تخيير وتعديل ومعنى التخيير أن من وجب عليه هذا الدم مُخَيَّرٌ بين ثلاثة أمور وهى (ذبح المثل من النعم) (أو الإطعام بقيمته) أو (الصوم عن كل مد من الطعام يوماً) ويكمل المنكسر . ومعنى التعديل أن يعدل الدم أى يقوم ويخرج بقيمته طعاماً . ويدخل في هذا القسم سببان الاول إتلاف الصيد البرى الثانى قطع شجر الحرم ونباته وقلعهما ، وهما =

فَيَجِبُ فِي النِّعَامَةِ بَدَنَةً وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَبِقِرِهِ بَقَرَةً وَفِي الضَّبِغِ (٤٢) كَبْشٌ وَفِي الْغَزَالِ (٤٣) عَنَزٌ وَفِي الْأَرْتَبِ عَنَاقٌ (٤٤) وَفِي الضَّبِّ جَدَى (٤٥) وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ (٤٦) وَمَا سِوَى هَذَا الْمَذْكُورِ إِنْ كَانَ فِيهِ حُكْمٌ ، عَدْلَيْنِ مِنَ السَّلَفِ عَمِلْنَا بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجَعْنَا فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ عَارِفَيْنِ (٤٧) فَإِنْ كَانَ قَاتِلُ الصَّيْدِ أَحَدَ الْعَدْلَيْنِ وَقَدْ قَتَلَهُ خَطَأً أَوْ مُضْطَرّاً جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ عُذْوَانَا لَمْ يَجْزَ لِأَنَّهُ يَفْسُقُ فَلَا يَقْبَلُ حُكْمُهُ (٤٨) وَأَمَّا الطَّيُورُ فَالْحَمَامُ

= المذكوران في قول المصنف : وأما الصيد المحرم بالإحرام والمحرم الخ والى هذا أشار العلامة إسماعيل بن المقرئ اليمنى رحمه الله وهو ثالث في تقسيمه ورابع في كلام المصنف رحم الله الجميع آمين :

والثالث التخيير والتعديل في صيد وأشجار بلا تكلف إن شئت فاذبح أو فعدل مثل ما عدلت في قيمة ما تقدما . (٤٢) المعروف عند العامة بالجعير ، وقوله كبش لأنه سئل صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال هي صيد وجعل فيها كبشا إذا أصابها المحرم كما في الحاشية (٤٣) أى الظبى الكبير أو الظبية الكبيرة لأن الغزال صغير الظباء مالم يطلع قرناه ، والعنز أنثى المعز التى لها سنة وهى كبيرة لا تجزىء عن الغزال الصغير وعكسه فلذا قلنا أى الظبى الكبير الخ واطلق على الظبى الكبير غزال باعتبار ما كان ففى الغزال عنز صغير .

(٤٤) العناق أنثى المعز من حين تولد مالم تستكمل سنة .

(٤٥) هو الذكر الصغير من أولاد المعز

(٤٦) الجفرة أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها لكن يجب كما قال الشيخان ان يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق إذ الأرتب خير من اليربوع .

(٤٧) أى فقيهين بباب الشبه . والمراد بالعدل هنا عدل الشهادة لا عبد وامرأة وخشى ولو حكم عدلان بمثل وآخران بأنه لا مثل له كان مثليا كما سيذكره المصنف أو مثل آخر تخيير ولا يلزمه الأخذ بقول الأعلام والأكثر والأعدل

(٤٨) أى لا لنفسه ولا لغيره .

وَكُلُّ مَا عَبَّ فِي الْمَاءِ وَهُوَ أَنْ يَشْرَبَهُ مَصَابِلًا جَرَعَ يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ (٤٩)، وَمَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامَةِ أَوْ مِثْلَهَا فَالصَّحِيحُ أَنْ لَهُ حُكْمُهَا (٥٠)، وَمَا كَانَ أَصْغَرَ فَفِيهِ الْقِيَمَةُ (٥١)، وَكَذَلِكَ مَا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ الطَّيْرِ وَالْجَرَادِ وَبَيْضُ الصَّيْدِ (٥٢). وَلَبَنُهُ وَبَعْضُ أَجْزَائِهِ كُلُّ هَذَا فِيهِ الْقِيَمَةُ وَلَوْ حَكَمَ عَدْلَانِ أَنَّهُ لَامِثِلٌ لَهُ وَآخِرَانِ أَنْ لَهُ مِثْلًا فَهُوَ مِثْلِيٌّ وَيَجِبُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَفِي الْكَبِيرِ كَبِيرٌ وَفِي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ وَفِي الْمَرِيضِ مَرِيضٌ وَفِي السَّلِيمِ سَلِيمٌ وَفِي الْمَعِيبِ مُعِيبٌ بِجَسِّ ذَلِكَ الْعَيْبِ فَإِنْ اخْتَلَفَ كَالْعُورِ وَالْجَرْبِ فَلَا وَلَوْ فَدَى الرَّدَى بِالْجَدِّ كَانَ أَفْضَلَ وَإِنْ فَدَى أَعُورَ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ بِأَعُورِ الْأُخْرَى جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَذَا لَوْ فَدَى الذَّكَرَ بِالْأُنْثَى (٥٣)، جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ

(فرع) وَأَمَّا مَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ فَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أُخْرِجَ الْمِثْلُ وَإِنْ شَاءَ قَوَّمَهُ ذَرَاهِمَ وَاشْتَرَى بِهِ طَعَامًا (٥٤)، وَتَصَدَّقَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أُخْرِجَ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا وَإِنْ

(٤٩) أَى لِحُكْمِ الصَّحَابَةِ رَضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ . وَقَالَ مَالِكٌ إِنْ قُتِلَ الْحَرَمُ الْحَمَامَةُ وَهِيَ فِي الْحُلِّ فَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ ، وَإِنْ أَصَابَهَا فِي الْحَرَمِ فَفِيهَا شَاةٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيهَا الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا .

(٥٠) هَذَا مَا رَجَحَهُ هُنَا لَكِنَّهُ رَجَحَ فِي الْمَجْمُوعِ كَالرَّافِعِيِّ وَجُوبَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانَ مِثْلَ الْحَمَامَةِ أَوْ فَوْقَهَا ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي وَجْهِ كَمَا فِي مَعْنَى الْعَلَامَةِ ابْنَ قِدَامَةَ وَالْوَجْهَ الثَّانِي فِيهِ شَاةٌ .

(٥١) وَبِهِ قَالَ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ وَرَحِمَنَا وَأُمَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ مَعَهُمْ آمِينَ .

(٥٢) أَى غَيْرِ الْمَذْرُوعِ وَالْمَذْرُوعِ مِنَ النِّعَامِ لِلانْتِفَاعِ بِقَشْرِهِ كَمَا مَرَّ .

(٥٣) أَى أَوْ عَكْسَهُ كَمَا تَقَدَّمَ

(٥٤) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلْ إِذَا قَوَّمَهُ بِدَرَاهِمَ وَعَرَفَ مَا يَتَحَصَّلُ بِهَا مِنَ الطَّعَامِ تَخَيَّرَ فِي إِخْرَاجِ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ مِمَّا يَشْتَرِيهِ أَوْ مِمَّا عِنْدَهُ . وَقَوْلُهُ (وَتَصَدَّقَ بِهِ) لَمْ يَعْينِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حِصَّةَ كُلِّ فَقِيرٍ فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لِأَحَدٍ لَهَا فَيَجُوزُ إِعْطَاؤُهُ أَمْدَادًا .

شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيَوْمًا فَإِنْ انْكَسَرَ مُدٌّ فِي الصُّورَيْنِ صَامَ يَوْمًا وَالْإِيتَابُ
فِي الْمِثْلِ (٥٥) بِقِيَمَةِ مَكَّةَ يَوْمَئِذٍ (٥٦) وَفِي غَيْرِ الْمِثْلِ بِقِيَمَتِهِ فِي مَحَلِّ
الْإِيتَابِ (٥٧) وَاللَّهُ أَعْلَمُ

- (٥٥) أَى وَالطَّعَامُ الْمَخْرُجُ عَنْهُ وَعَنِ الْمُقَوِّمِ
(٥٦) أَى يَوْمُ الْإِخْرَاجِ وَاعْتَبِرْتَ الْقِيَمَةَ بِمَكَّةَ أَى كُلِّ الْحَرَمِ دُونَ مَحَلِّ الْإِيتَابِ لِأَنَّ
الْحَرَمَ مَحَلُّ الذَّبْحِ فَإِذَا عُدِلَ عَنْهُ لِلْقِيَمَةِ اعْتَبِرَ مَكَانُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ الْقِيَمَةُ
فِي مَوَاضِعِ الْحَرَمِ اتَّجَهَ التَّخْيِيرُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا مَحَلُّ الذَّبْحِ
(٥٧) أَى فِي يَوْمِهِ دُونَ يَوْمِ الْإِخْرَاجِ وَالطَّعَامُ الْمَخْرُجُ عَنْهُ يَعْتَبَرُ سَعْرُهُ بِمَكَّةَ ، وَلَا يَدُ فِي
الْقِيَمَةِ مِنْ عَدْلَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

مَذَاهِبُ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي مَسَائِلِ مِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ مَأْخُوذَةٍ مِنَ الْمَجْمُوعِ لِلْمَصْنَفِ رَحِمَهُ
اللَّهُ

(إِحْدَاهَا) إِذَا قُتِلَ الْحَرَمُ صَيْدًا أَوْ قُتِلَ الْحَلَالُ فِي الْحَرَمِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ
وَجَبَ فِيهِ الْجِزَاءُ بِالْإِجْمَاعِ ، مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ (ذَبْحِ الْمِثْلِ) (وَالْإِطْعَامِ
بِقِيَمَتِهِ) (وَالصَّوْمِ عَنْ كُلِّ مَدْيَوْمًا) وَيَكْمُلُ الْمُنْكَسَرُ كَمَا تَقْدُمُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ قَتَلَ
مِنْكُمْ مَتَعَمَّدًا فَجِزَاءُ مِثْلٍ مَاقْتُلٍ مِنَ النِّعَمِ) آيَةُ ٥٨ - الْمَائِدَةِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي
أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ يَقُومُ الصَّيْدُ وَلَا يَقُومُ الْمِثْلُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :
لَا يُلْزَمُهُ الْمِثْلُ مِنَ النِّعَمِ ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ قِيَمَةُ الصَّيْدِ ، وَلَهُ صَرَفُ تِلْكَ الْقِيَمَةِ فِي الْمِثْلِ مِنَ
النِّعَمِ

- (الثَّانِيَةُ) إِذَا عُدِلَ عَنْ مِثْلِ الصَّيْدِ إِلَى الصِّيَامِ فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ
يَوْمًا وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ يَصُومُ عَنْ ~~نَفْسِ~~ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا . دَلِيلُ
الشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيَّةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ (أَوْ عُدِلَ ذَلِكَ صِيَامًا) وَقَدْ قَابَلَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ بِإِطْعَامِ مَسْكِينٍ فِي كِفَارَةِ الظَّهَارِ . وَقَدْ ثَبَتَ بِالْأَدْلَةِ الْمَعْرُوفَةِ أَنَّ إِطْعَامَ كُلِّ
مَسْكِينٍ هُنَاكَ مَدٌّ فَكَذَا هُنَا يَكُونُ كُلُّ يَوْمٍ مُقَابِلَ مَدٍّ .

وَاحْتَجَّ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ بِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَهُ
مُخِيرًا بَيْنَ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَإِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ ، كُلُّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ فَدُلَّ عَلَى أَنَّ
الْيَوْمَ مُقَابِلُ بَأَكْثَرِ مِنْ مَدٍّ .

(الثالثة) مذهب الشافعية والحنابلة أنَّ ما حكمت فيه الصحابة رضوان الله عليهم بمثل فهو مثله ولا يدخل بعدهم اجتهاد ولا حكم . وأما أبو حنيفة فجرى على أصله السابق ان الواجب القيمة . وقال مالك يجب الحكم في كل صيد وإن حكمت فيه الصحابة دليل الشافعية والحنابلة ان الله تعالى قال (يحكم به ذوا عدل منكم) وقد حكما فلا يجب تكرار الحكم .

(الرابعة) مذهب الشافعي وأحمد الواجب في الصغير من الصيد المثلِّي صغير مثله من النعم لقوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ومثل الصغير صغير ولأنَّ الصحابة حكمت في الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة ، فدلَّ على ان الصغير يجزئ وأنَّ الواجب يختلف باختلاف الصغير والكبير وقياسا على سائر المضمونات فانها تختلف مقادير الواجب فيها ، وقال مالك : يجب فيه كبير لقوله تعالى (هديا بالغ الكعبة) والصغير لا يكون هديا ، وانما يجزئ من الهدى ما يجزئ من الأضحية ، وبالقياص على قتل الآدمي فانه يقتل الكبير بالصغير . وأما الصيد المعيب فعند الشافعية يفديه بمعيب وعند مالك يفديه بصحيح . دليل الشافعية ماسبق في الصغير .

(الخامسة) اذا اشترك جماعة محرمون في قتل صيد لزمهم جزاء واحد عند الشافعية وأحمد لان المقتول واحد فوجب ضمانه موزعا كقتل العبد وإتلاف سائر الأموال . وعند مالك وإبي حنيفة على كل واحد جزاء كامل ككفارة قتل الآدمي

(السادسة) اذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد واذا تطيب أو لبس لزمته فدية واحدة عند الشافعية وبه قال مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه ، وقال ابو حنيفة يلزمه

جزاءان وكفارتان . لأنه أدخل النقص على الحج والعمرة بقتل الصيد فوجب جزاءان .
لو قتل الحرم صيدا في الحرم فانه واقفنا أنه يجب جزاء واحد مع أنه اجتمع فيه حرمتان .

حرمة الإحرام وحرمة الحرم وأما ما قاس عليه فالمقتول هناك اثنان .

(السابعة) مذهب الشافعية أنَّ الثعلب صيد يؤكل ويحرم على الحرم قتله فإن قتله لزمه الجزاء وبه قال مالك ، وقال أحمد أمره مشتبه .

(الثامنة) مذهب الشافعية أنَّ الضب هدياً كما تقدم وعند مالك قبضة من طعام فإن شاء أطعم وإن شاء صام وعند أبي حنيفة قيمته .

(التاسعة) عند الشافعية في الحمامة شاة سواء قتلها محرم أو قتلها حلال في الحرم وبه قال أحمد وقال مالك في حمامة الحرم شاة وحمامة الحل القيمة وعند أبي حنيفة قيمتها وهذه المسألة قد تقدمت .

(فرع) ويضمّن المحرم والحلال صيد حرم مكة (٥٨) كما يضمّن صيد

(العاشرة) عند الشافعية مادون الحمام من العصافير ونحوها من الطيور قيمته وبه قال الأئمة الثلاثة ، واحتج بعض اصحاب داود لاشيء فيه لقوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فدل على أنه لاشيء فيما لامثل له . واحتج الأئمة بأن عمر وابن عباس رضى الله عنهما وغيرهما أوجبوا الجزاء في الجرادة فالعصفور أولى . وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس رضى الله عنه قال : في كل طير دون الحمام قيمته .

(الحادية عشرة) كل صيد يحرم قتله تجب القيمة في إتلاف بيضه سواء بيض الدواب والطيور ، ثم هو مخير بين الطعام والصيام هذا قول الشافعية ، وقال مالك يضمّنه بعشر بدنة ، وقال المزني وبعض اصحاب داود لا جزاء في البيض وقال ابن قدامة في مغنيه : ويضمّن بيض الصيد بقيمته .

(الثانية عشرة) اذا قتل الصيد على وجه لا يفسق به فالأصح عند الشافعية أنه يجوز أن يكون القاتل أحد الحكمين كما سبق لفعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه . روى الشافعي والبيهقي رحمهما الله تعالى بإسناد صحيح عن طارق قال خرجنا حجاجا فأوطأ رجل يقال له « أربد » ضباً ففرز ظهره ، فقدمنا على عمر فسأله « أربد » . فقال عمر : احكم يا أربد فقال أنت خير منى يأمرير المؤمنين وأعلم . فقال عمر : إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم آمرك أن تركيني فقال أربد : ارى فيه جديا قد جمع الماء والشجر فقال عمر : (بذلك فيه) مع عموم قوله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) ولم يفرق بين القاتل وغيره .

(٥٨) يحرم على المحرم والحلال صيد الحرم لما روى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى ﷺ قال : (ان الله تعالى حرم مكة لا يختل خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها فقال العباس إلا الإذخر لصاغت فقال إلا الإذخر) رواه البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى . قال فى الحاشية : ليس منه اى من صيد الحرم صيد مملوك دخل الحرم بل لمالكه ذبحه فيه والتصرف فيه كيف شاء لانه صيد حل ا هـ أقول هذا مذهب الشافعية والمالكية خلافا للحنفية والحنابلة كما تقدم جاء فى بعض التعاليق عن ابن الجمال رحمه الله تعالى أن من صيد الحرم فيما يظهر ما اذا كان يملك صيدا بأن دخل به من الحل ثم أحرم فإنه يزول ملكه عنه ويصير صيدا حرمياً فليس لأحد اضطياده ولا تملكه وان كان صيد حل قبل ذلك لأن اليد التى كانت مبيحة للتصرف فيه زالت فأشبهه مالو دخل بنفسه إلى الحرم فيخص قولهم إن لكل أحد تملكه بما إذا لم يكن بالحرم ا هـ .

مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بصيد الحرم مأخوذة من المجموع للمصنف رحمه الله تعالى .

(احداها) أجمعت الأمة على تحريم صيد الحرم على الحلال فإن قتله فعليه الجزاء هذا مذهبننا وبه قال كافة العلماء وقال داود : لاجزاء عليه لقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فقيده بالحرمين دليلنا : ماروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه دخل دار الندوة فعلق رداءه فوق عليه طائر فخاف ان ينجسه فطيره فنهشته حية فسأل من كان معه أن يحكموا عليه فحكموا عليه بشاة ولأنه هلك بسبب من جهته فأشبهه ما اذا حفر له بئراً أو نصب له أحبولة فهلك بها .

(الثانية) حكم جزاء الحرم كجزاء الإحرام فيتخير بين المثل والإطعام والصيام هذا مذهبننا ، وبه قال الاكثرون منهم مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لامدخل للصيام فيه ، قال لانه يضمنه ضمان الأموال بدليل أنه يضمنه لمعنى فى غيره وهو الحرم فأشبهه مال الآدمى . دليلنا القياس على صيد الإحرام ولو سلك به مسلك مال الآدمى لم يدخله المثل والإطعام وليعتبر نقد البلد ، ولأن هذا المعنى موجود فى صيد الإحرام ، ويتنقض ما قالوه أيضا بكفارة القتل .

(الثالثة) اذا صاد الحلال فى الحل وأدخله الحرم فله التصرف فيه بالبيع والذبح والأكل وغيرها ولاجزاء عليه ، وبه قال مالك وداود ، وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز ذبحه بل يجب إرساله ، قال داود : اذا كان له من ذبها جاء بها ، واستدل أصحابنا بحديث أنس أنه كان له أخ صغير يقال له أبو عمير وكان له نغر يلعب به فمات النغر . فكان النبى ﷺ يقول (ياأبا عمير ما فعل النغير) رواه البخارى ومسلم وموضع الدلالة أن النغر من جملة الصيد ، وكان مع أبى عمير فى حرم المدينة ولم ينكر النبى ﷺ وأيضا فإن الذى عنى الشرع منه صيد الحرم وهذا ليس بصيد حرم ، وقياساً على من أدخل شجرة من الحل أو حشيشاً والله أعلم (الرابعة) اذا أرسل كلباً من الحل على صيد فى الحرم ، أو من الحرم على صيد فى الحل لزمه الجزاء ، وقال أبو ثور لايلزمه اهـ . قال ابن قدامة فى مغنيه رحمه الله تعالى : واذا رمى الحلال صيدا فى الحرم فقتله أو أرسل كلبه عليه فقتله أو قتل صيدا على فرع فى الحرم أصله فى الحل ضمنه وبهذا قال الثورى والشافعى وأبو ثور وابن المنذر واصحاب الرأى وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى : لاجزاء عليه فى جميع ذلك لأن القاتل =

الإحرام وَيُضْمَنَانِ شَجَرَةٌ (٥٩) فَمَنْ قَلَعَ شَجَرَةً (٦٠) كَبِيرَةً ضَمِنَهَا بِقَرَةٍ (٦١)

= حلال في الحل وهذا لا يصح فإن النبي ﷺ قال (لا ينفر صيدها) ولم يفرق بين مَنْ هو في الحل والحَرَم . وقد أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم وهذا من صيده ، ولأنَّ صيد الحرم معصوم بمحلّه بحرمة الحرم فلا يختص تحريمه بمن في الحرم وكذلك الحكم إن أمسك طائراً في الحل فهلك فراخه في الحرم ، ضمن الفراخ لما ذكرنا ، ولا يضمن الأم لأنها من صيد الحل ، وهو حلال ، وإن انعكست الحال فرمى من الحرم صيدا في الحل أو أرسل كلبه عليه أو قتل صيدا على غصن في الحل أصله في الحرم أو أمسك حمامة في الحرم فهلك فراخها في الحل ، فلا ضمان عليه كما في الحل . قال أحمد فيمن أرسل كلبه في الحرم فصاد في الحل : فلا شيء عليه . وحكى عنه رواية أخرى في جميع الصور يضمن وعن الشافعي ما يدل عليه . وذهب الثوري والشافعي وأبو ثور وابن المنذر فيمن قتل طائراً على غصن في الحل أصله في الحرم لأجزاء عليه وهو ظاهر قول أصحاب الرأي وقال ابن الماجشون واسحق : عليه الجزاء لأن الغصن تابع للأصل وهو في الحرم ولنا أن الأصل حل الصيد فحرم صيد الحرم بقوله ﷺ : (لا ينفر صيدها) وبالإجماع ، فبقى ما عداه على الأصل . ولأنه صيد حلّ صاده حلال فلم يحرم كما لو كانا في الحل . ولأن الجزاء إنما يجب في صيد الحرم أو صيد الحرم وليس هذا بواحد منهما اهـ .

(٥٩) أى بالقلع والقطع سواء الذي في ملكه والمثمر والمستنبت وغيره لقوله ﷺ السابق (ولا يعضد شجرها) ولا يتجدد حكم بنقل ، فلو غرست حَرَمِيَّة في الحل أو حلية في الحرم لم تنتقل الحرمة عنها في الأولى ولا إليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم لأن للشجرة منبتاً فاعتبر حتى لو خرجت أغصانها إلى الحل ضمنها دون صيد عليها ولعكسه عكس حكمه بخلاف الصيد فاعتبر محله ولا تضمن حرمة نقلت للحرم أو الحل ونبتت فيه بل يجب في الثانية ردّها إلى الحرم محافظة على حرمتها فإن ردّها ولم تنبت ضمنها هذا ما في الروضة لكن قال السبكي وغيره يجب الضمان وإن نبتت في الحل كما صرح به جمع ما لم يعدّها إلى الحرم لأنه عرّضها للإيذاء بوضعها في الحل فأشبهه إزالة امتناع الصيد وقرار الضمان على قائلها من الحل إبقاءً لحرمة الحرم أما إذا لم تنبت فيضمنها ناقلها مطلقاً وتحرم شجرة أصلها بالحل والحرم قال الفوراني والمسعودي ولو غرس بالحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حكم الأصل وهو متجه وكذا عكسه كما صرح به الإمام والقضيب كالنواة اهـ حاشية .

(٦٠) قال في الحاشية أى رطبة غير مؤذية كالشوك وإن لم يكن في الطريق والمنتشرة =

وَأِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً (٦٢) ضَمِنَهَا بِشَاةٍ (٦٣) ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ وَالطَّعَامِ وَالصِّيَامِ كَمَا سَبَقَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً جَدًّا وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الطَّعَامِ وَالصِّيَامِ وَكَذَا حُكْمُ الْأَغْصَانِ (٦٤) وَأَمَّا الْأُورَاقُ فَيَجُوزُ أَخْذُهَا (٦٥) لَكِنْ لَا يَخْبُطُهَا (٦٦) مَخَافَةَ أَنْ يُصِيبَ قُشُورَهَا

الى الطريق حتى منعت المرور لجواز قطعها وقلعها حينئذ كما في الروضة وغيرها لكن خالفه في شرح مسلم وتصحيح التنبيه وتحريره تبعاً لجمع أخذاً من خبر (لا يعضد شوكتها) ولو قيل بجواز قطع ما يؤدي المارة دون غيره ويحمل الحديث على الثاني لكان أوجه من إطلاق الجواز وإطلاق المنع وإن كان المذهب ما مرّ أولاً وكالقطع في كلامه القطع على الأوجه ~~(من إطلاق المنع وإن كان المذهب ما مرّ أولاً)~~ وعليه فلا فرق بين عودها أولاً أخذاً من التفصيل الآتي في الغصن ~~الغصن~~ اليابسة فيجوز قطعها أو قلعها أي إن فسد منبتها وإلا لم يجز قلعها فيما يظهر أخذاً مما يأتي في الحشيش اهـ .

(٦١) أى تجزئ في الأضحية وكذا ببدنة أو سبع شياه مجزئة في الأضحية .

(٦٢) أى عرفاً وهى ما تقارب سبع الكبيرة

(٦٣) أى تجزئ في الأضحية .

(٦٤) أى التى أصلها في الحرم وإن كانت في هواء الحل وهى لا تخلف أو تخلف غير مماثل لها أو مماثل لها لا في ستنها فيحرم قطعها ويضمونها وسبيل ضمانها سبيل ضمان جرح الصيد فيضمن النقصان كعضو الحيوان .

(٦٥) أى عند الشافعية لأنه لا يضر بالشجر ، وأما عند الحنابلة فقال العلامة ابن قدامة رحمه الله في مغنيه : وليس له أخذ ورق الشجر لقوله ﷺ (لا يخط شوكتها ولا يعضد شجرها) رواه مسلم ولأن ما حرم أخذه حرم كل شيء منه كرىش الطائر وقولهم لا يضر به لا يصح فانه يضعفها وربما آل الى تلفها اهـ .

(٦٦) لأن الخطب حرام كما في المجموع ولأن يضر بالورق فلو فعله فتكسرت أغصانها أو بعضها أو أضر بالورق ولم تخلف في العام أو توقف نموها ضمن قال في الحاشية : ويجوز أخذ الورق اليابس والجاف والأغصان الصغار بقيدها السابق (أى في الأغصان) للانتفاع بها فيما تدعو الحاجة اليه (أى كالاستيائك) أخذاً من حديث (ولا يخط فيها شجر إلا لعلف) اهـ أقول محل جواز أخذ الأغصان الصغار وورق الاشجار وثمره أيضاً أخذها لغير البيع والهبة ولو كان البيع لمن يستاك بالأغصان أو يعلف بالورق أو ينتفع بالثمر كما يأتي في الحشيش والله اعلم .

وَيَحْرُمُ قَطْعُ حَشِيشٍ (٦٥) الْحَرَمِ فَإِنْ قَلَعَهُ لَزِمَهُ الْقِيَمَةُ وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الطَّعَامِ وَالصَّيَامِ فَإِنْ أَخْلَفَ الْحَشِيشُ سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ (٦٨) وَإِنْ كَانَ بِإِسَاءٍ فَلَأَشَى ٥ عَلَيْهِ فِي قَطْعِهِ فَلَوْ لَزِمَهُ الضَّمَانُ (٦٩) لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْلَعَهُ لَنَبَتَ وَيَجُوزُ تَسْرِيجُ الْبُهَائِمِ فِي حَشِيشِ الْحَرَمِ (٧٠) لَتَرَعَى فَلَوْ أَخَذَ الْحَشِيشَ لِعَلَفِ الْبُهَائِمِ (٧١) جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ مَنْ يَأْخُذُ لِلْبَيْعِ (٧٢) أَوْ غَيْرِهِ (٧٣) وَيَسْتَنَى مِنَ الْبَيْعِ الْإِذْخَرُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ (٧٤) وَدَلِيلُهُ الْحَدِيثُ

(٦٧) المراد به الرطب من النبات الذى ليس من شأنه الاستنبات سواء نبت بنفسه أو استنبت لقوله ﷺ فى حديث ابن عباس السابق (ولا يختلى خلاها) أى لا ينتزع بالأيدى وغيرها كالمناجل أما اذا كان من شأنه الاستنبات وان نبت بنفسه كالحنطة والشعير والبقول والخضروات فيجوز أخذه .

(٦٨) أى إن أخلف غير ناقص وإلا ضمن أرش النقص ، وهو رواية عن أحمد .

(٦٩) أى ما لم يفسد منبته فإن فسد جاز قلعه أيضا كما صرح به فى المجموع .

(٧٠) أى وشجره لترعى لأن فى عصره ﷺ كانت البهائم ترعى . قال ابن عباس رضى الله عنهما (أقبلت راكبا على أتان فوجدت النبى ﷺ يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار فدخلت الصف وأرسلت الأتان ترعى) ومنى من الحرم .

(٧١) أى وللمستقبل نعم من لا بهيمة له حالا لا يجوز له أخذه لما يملكه . قال فى الحاشية : وهو متجه لكن جرى الجمال محمد الرمل على الجواز تبعا لوالده رحم الله الجميع ورحمنا معهم آمين .

(٧٢) أى ولو لمن يعلفه لدوابه . قال فى الحاشية ولو جهل البائع الحرمة عذر لان ذلك يحفى على العوام بل على كثير من المتفقهة فيجوز الشراء منه ، لكن يجب على من علم منه ذلك بيان تحريمه عليه .

(٧٣) أى كاللهجة

(٧٤) يفهم منه جواز أخذه حتى للبيع وغيره ومشى عليه فى الحاشية والتحفة وصاحب مغنى المحتاج وقال وبه أفتى شيخى يعنى الشهاب الرمل لكن الذى استقر عليه رأيه أعنى الشهاب الرمل - هو المنع من بيعه كما يعلم بمراجعة النهاية وحاشية ابن الجمال كما فى بعض التقييدات رحم الله الجميع آمين .

الصَّحِيحُ^(٧٥) وَلَوْ اخْتِجَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ نَبَاتِ الْحَرَمِ لِلدَّوَاءِ^(٧٦) جَازَ قَطْعُهُ عَلَى الْأَصَحِّ

(فرع) اعْلَمْ أَنَّ الدَّمَ الْوَاجِبَ فِي الْمَنَاسِكِ سَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ ارْتِكَابٍ مِنْهُيَ مَتَى أَطْلَقْنَاهُ أَرْدْنَاهُ ذَبَحَ شَاةٍ فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ غَيْرَهَا كَالْبَدَنَةِ فِي الْجَمَاعِ قِيدْنَاهُ وَلَا يُجْزَىءُ فِيهَا إِلَّا مَا يُجْزَىءُ فِي الْأَضْحِيَّةِ إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيِّدِ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الْمِثْلُ^(٧٧) فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَفِي الْكَبِيرِ كَبِيرٌ

(٧٥) أى المار الذى رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى ﷺ قال (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ مَكَّةَ لَا يَخْتَلِي خِلَالَهَا وَلَا يَعْصُدُ شَجَرُهَا وَلَا يَنْفِرُ صَيْدُهَا فَقَالَ الْعَبَّاسُ إِلَّا الْإِذْخَرَ لَصَاغَتَنَا فَقَالَ إِلَّا الْإِذْخَرَ) . ألحق به المحب الطبرى رحمه الله تعالى ما يتغذى به أقول كالبلقلة التى تنبت وقت نزول الأمطار المسماة بالشقلابلى وغيرها لأنهما فى معنى الزرع ، وكالاذخر كما فى الحاشية وغيره مما يحتاج اليه للتسقيف كما اعتمده الاسنوى ، وقال رحمه الله تعالى قَلَّ مِنْ تَعَرُّضٍ لَذَلِكَ .

(٧٦) ظاهره ولوقبل وجود المرض . قال فى المهمات : وهو المتجه . وَرَدَّه الزركشى بأنَّ المتجه المنع لأنَّ ما جاز للضرورة يقيد بوجودها كما فى اقتناء الكلب . واستوجهه صاحب المغنى ، وجرى عليه فى الحاشية والتحفة وأفتى الشهاب محمد الرملى بالجواز ولو قبل وجود المرض واعتمده ولده فى النهاية . قال بعض مفتى الشافعية المتأخرين رحمه الله تعالى : ولعله أوجه وقال على القول بالاول فيجوز أخذه ولو للمستقبل إلا إن تيسر أخذه كلما أراد

(٧٧) يستثنى منه إتلاف الحمامة ونحوها فيجب فيه شاة كما تقدم لحكم الصحابة رضوان الله عليهم وعلينا معهم آمين .

(مذاهب الأئمة رحمهم الله تعالى فى مسائل من جزاء قطع شجر الحرم ونباته مأخوذة من المجموع ومن كتاب رحمة الأمة للعلامة محمد عبد الرحمن الدمشقى رحم الله الجميع) .

الأولى : قطع شجر الحرم عند الشافعية حرام مضمون سواء ما أنبته الآدمى وما نبت بنفسه على المذهب وبه قال أحمد ، وقال بعض الشافعية لا يحرم ما أنبته الآدمى . وقال =

وَكُلُّ مَنْ لَزِمَهُ شَاةٌ جَارَ لَهُ ذَبْحُ بَقَرَةٍ أَوْ بَدْنَةٍ مَكَانَهَا . إِلَّا فِي جَزَاءِ
الصَّيْدِ (٧٨) وَلَوْ ذَبَحَ بَدْنَةً وَنَوَى التَّصَدُّقَ (٧٩) بِسَبْعِهَا عَنِ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ وَأَكَلَ
الْبَاقِيَ جَارَ ، وَلَوْ نَحَرَ بَدْنَةً أَوْ بَقَرَةً عَنْ سَبْعِ شِيَاهٍ لَزِمَتْهُ جَارَ (٨٠)

(فَرَعُ) فِي زَمَانِ إِرَاقَةِ الدِّمَاءِ الْوَاجِبَةِ فِي الْإِحْرَامِ وَمَكَانِهَا أَمَّا الزَّمَانُ

= أبو حنيفة : إن أنبت آدمى أو كان من جنس ما ينبت لم يحرم ، وإن كان مما لا ينبت آدمى
ونبت بنفسه حرم وعليه القيمة ، وقال مالك وأبو ثور وداود هو حرام لكن لا ضمان
فيه . احتج لهم بالقياس على الزرع . واحتج الشافعية وموافقوهم بعموم النهى وفرقوا
بأن الزرع تدعو إليه الحاجة

(الثانية) يجوز عند الشافعية رعى حشيش الحرم وخلاه وقال أبو حنيفة لا يجوز .
دليل الشافعية حديث ابن عباس السابق حيث أرسل الأتان (انثى الحمار) ترتع في
منى : ومنى من الحرم كما سبق .

(الثالثة) إذا أُلِفَ شجرة في الحرم ضمن الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة ، وبه قال
أحمد ، وقال أبو حنيفة يضمنها بالقيمة . دليل الشافعية أثر ابن عباس أنه قال في الدوحة
الكبيرة بقرة وفي الشجرة الجزلة شاة اه مجموع . ويحرم قطع حشيش الحرم لغير الدواء
والعلف بالاتفاق ، ويجوز قطعه للدواء . وعلف الدواب عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة لا
يجوز اه . كتاب رحمة الأمة والله أعلم .

(٧٨) شمل المستثنى منه جزاء الشجر (فإن قيل) لم يسمح الفقهاء رحمهم الله في
جزاء الصيد بالبدنة عن البقرة ولا بهما عن الشاة (أجيب) بأنهم راعوا هناك المثلية
المذكورة في قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) لقربها بين الحيوانات بخلافها مع
الشجر والله أعلم .

(٧٩) فيه إشارة إلى وجوب النية وهو كذلك فتجب في سائر الدماء الواجبة عند
الذبح والتفرقة أو إعطاء الوكيل ، وله أن يفوضها إلى الوكيل إن كان مميزاً مسلماً ،
وتكفى فيه الكفارة هنا ، وفي الإطعام والصيام وإن لم يعين الجهة وإن لم يتعين للفرضية
كسائر الكفارات ولا يجوز دفع الحيوان حياً للفقراء .

(٨٠) أى وإن اختلف سبب وجوب السبع أو فضلن عليها .

فَمَا وَجِبَ لِارْتِكَابِ مَحْظُورٍ أَوْ تَرْكِ مَأْمُورٍ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ (٨١) بَلْ يَجُوزُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ مَاسُومٌ دَمُ الْفَوَاتِ يُرَاقُ فِي التَّسْلُكِ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَأَمَّا دَمُ الْفَوَاتِ فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ إِلَى سَنَةِ الْقَضَاءِ (٨٢) وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِالْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ وَأَمَّا مَكَائِهِ فَيَخْتَصُّ بِالْحَرَمِ فَيَجِبُ دَبْحُهُ بِالْحَرَمِ وَتَفْرِقَةُ لَحْمِهِ (٨٣) عَلَى الْمَسَاكِينِ (٨٤) الْمَوْجُودِينَ فِي الْحَرَمِ سَوَاءً ، الْمُسْتَطَوْنُونَ

(٨١) أى من حيث الإجزاء كسائر الديون ومحلّه إن لم يعص بسببه وإلا وجب فوراً ككل كفارة عصى بسببها كتعمد ترك الإحرام من الميقات
(٨٢) هو المعتمد لأنه جابر فأخر كسجود السهو . قال ابن قدامة فى مغنيه قال الأئمة أصحاب الرأى قالوا لا هدى عليه ، وهى الرواية الثانية عن أحمد لأنه لو كان الفوات سبباً لوجوب الهدى للزم المحصر هديان للفوات والاحصار اهـ أقول قد تقدم هذا فى أول هذا الباب فى التعليق على قول المصنف رحمه الله : (الضرب الثانى) ترك ما يفوت به الحج ... الخ وأعيد هنا للتذكّر والله اعلم .

(٨٣) أى جميع اجزائه فهو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل واقتصر على اللحم لانه الأهم .

(٨٤) هذا يقتضى أنه لا يدفع لأقل من ثلاثة ، وهو كذلك إن وجدوا فإن أعطى لاثنتين غرم للثالث أقل ما يقع عليه الاسم ، وقوله الموجودين يدل على أنه إن عجز عن الثالث يجوز دفعه لاثنتين ولا يتعين عند دفع الطعام إليهم لكل واحد مدّ بل يجوز الزيادة عليه والنقص عنه فى غير دم نحو الحلق أما هو فيتعين فيه ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ويمتنع النقص عنه ويجوز الدفع لصغير أو مجنون أو سفيه أى لوليه ليقبضه له ، وقوله فى الحرم أى فلا يجوز نقله الى غير الحرم وإذا لم يجد فيه مسكيناً وجب التأخير حتى يجدهم ومثل الدم الإطعام ، وإن كان مختصاً بوقت الأضحى لأن تأخيرها عن الوقت يجوز لعذر بخلاف النقل فلا يجوز (فإن قيل) إن الزكاة يجوز نقلها والحالة هذه (أجيب) كما فى الحاشية بأن الزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد بخلاف هذا قال تعالى فى سورة المائدة آية ٩٨ : (هديا بالغ الكعبة) وقال (محلها الى البيت العتيق) الحج (٣٣)

وَالْغُرَبَاءُ الطَّارِئُونَ لَكِنِ الْمُسْتَظْئُونَ أَفْضَلُ (٨٥) وَلَوْ ذَبَحَهُ فِي طَرَفِ الْحَلِّ
وَنَقَلَ لَحْمَهُ إِلَى الْحَرَمِ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ لَمْ يُجْزِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَسَوَاءٌ فِي هَذَا
كُلُّهُ دُمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَسَائِرُ مَا يَجِبُ بِسَبَبٍ فِي الْحَلِّ أَوِ الْحَرَمِ أَوْ سَبَبٍ
مُبَاحٍ كَالْحَلْقِ لِلْأَذَى (٨٦) أَوْ بِسَبَبٍ مُحَرَّمٍ وَأَفْضَلُ الْحَرَمِ لِلذَّبْحِ فِي حَقِّ
الْحَاجِّ مَتَى وَفِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ الْمَرْوَةِ كَمَا سَبَقَ فِي الْهَدْيِ .

(٨٥) أى مالم يكن الغرباء أحوج وإلا كانت التفرقة عليهم أفضل .

(٨٦) عند الإمام أحمد رحمه الله تجوز فدية الأذى في الموضع الذى حلق فيه لأنه ^{صلى الله عليه} أمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديدية ، ولم يأمر ببعثه الى الحرم وأجاب عن آية (هديا بالغ الكعبة) أنها وردت في الهدى . قال العلامة ابن قدامة رحمه الله في مغنيه : وظاهر كلام الخو^{في} اختصاص ذلك بفدية الشعر ، وماعدها من الدماء فبمكة وقال القاضى في ٥ الدماء الواجبة بفعل محذور كاللباس والطيب هى كدم الحلق ، وفي الجميع روايتان : (إحداهما) يفدى حيث وجد سببه . و (الثانية) محل الجميع الحرم . وأما جزاء الصيد فهو لمساكين الحرم نص عليه أحمد فقال : أما ما كان بمكة أو كان من الصيد فكل بمكة ، لأن الله قال : (هديا بالغ الكعبة) . وما كان من فدية الرأس فحيث حلقة ، وما وجب لترك نسك أو فوات فهو لمساكين الحرم دون غيرهم لأنه هدى وجب لترك نسك فأشبهه هدى القران . وإن فعل المحذور لغير سبب يبيحه فذكر ابن عقيل أنه يختص ذبيحه وتفرقة لحمه بالحرم كسائر الهدى وما ^{هو} ^{أوجب} ^{تفرقة} ^{لحمه} به ، وبهذا قال الشافعى ، ٥ وقال مالك وأبو حنيفة : اذا ذبحها في الحرم جاز تفرقة لحمها في الحل ولنا أنه أحد مقصودى النسك فلم يجز في الحل كالذبح ولأن المعقول من ذبحه بالحرم ، التوسعة على مساكينه وهذا لا يحصل بإعطاء غيرهم ولأنه نسك يختص بالحرم فكان جميعه مختصاً به كالطواف وسائر المناسك والطعام كالهدي يختص بمساكين الحرم فيما يختص بالهدى وقال عطاء والنخعي : ما كان من هدى فبمكة وما كان من طعام وصيام فحيث شاء وهذا يقتضيه مذهب مالك وأبى حنيفة ، ولنا قول ابن عباس رضى الله عنه : الهدى والطعام بمكة والصوم حيث شاء ، ولأنه نسك يتعدى نفعه الى المساكين ، فاخص بالحرم كالهدي ، ومساكين أهل الحرم من كان فيه من أهله أو وارد اليه من الحاج وغيرهم ، وهم الذين يجوز دفع الزكاة إليهم ، ولو دفع الى من ظاهره الفقر فبان غنياً خرج فيه =

(فَرَعَ لَوْ كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالطَّعَامِ بَدَلًا عَنِ الذَّبْحِ وَجَبَتْ تَفْرِيقُهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ الْمُتَوَجِّدِينَ فِي الْحَرَمِ كَاللَّحْمِ ^(٨٧) وَلَوْ كَانَ يَأْتِي بِالصَّوْمِ جَارَ أَنْ يَصُومَ حَيْثُ شَاءَ ^(٨٨) مِنَ الْحَرَمِ وَوَطْنِهِ وَغَيْرِهِمَا لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لِلْمَسَاكِينِ فِيهِ) (فَرَعَ) هَذَا الَّذِي سَبَقَ حُكْمُ غَيْرِ الْمُحْصَرِ أَمَّا مَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُهُ مِمَّا يُلْحِقُ بِهِ فَلَهُ ذَبْحُ دَمِ الْإِحْصَارِ وَتَفْرِيقُهُ لَحْمِهِ حَيْثُ أُحْصِرَ ^(٨٩) (فَصْلٌ) يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَصَيْدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَأَشْجَارِهِ ^(٩٠) فَإِنْ أَثْلَفَهُ

○ = وجهان كالزكاة وللشافعي فيه قولان وما جاء في تفريقه بغير الحرم لم يجز لأنه الى فقراء أهل الذمة ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور . وجوزه أصحاب الرأي (وأما الصيام فيجزئه بكل مكان) لانعلم في هذا خلافا وذلك لأن الصيام لايتعدى نفعه الى أحد ا ه مختصرا .

(٨٧) قال في الحاشية : محله في غير بدل الصوم ، أما هو كأن مات نحو المتمتع العاجز عن الدم بعد تمكنه من الصوم بأن لم يعذر بنحو مرض ، وقلنا إن هذا كصوم رمضان وهو الأصح وأنه يطعم عنه من تركته لكل يوم مد ، فإن لم يصم الولي فلا يتعين صرفه لمساكين الحرم بل يستحب فقط لأنه بدل عن الصوم الذي يختص بالحرم فكذا بدله وأفهم قوله كاللحم أنه لايتعين لكل مسكين مد وهو ما مر ا ه

(٨٨) أى لكنه في الحرم أفضل

○ (٨٩) أى لأن موضع الإحصار في حق المحصر كنفس الحرم ^{نفع} إليه بعثه إليه ولايتحلل حتى يعلم ذبحه فيه .

(٩٠) أى وأن استنبه الآدميون وكذا نبأته على مامر في حرم مكة فيأتى هنا جميع مامر ثم فكل ما حرم ثم حرم هنا وان افرقا في الضمان وفي حل لقطة حرم المدينة وعدم التغليظ فيه بالقتل وغير ذلك ا ه حاشية والدليل على تحريم التعرض لما ذكر أحاديث منها مارواه مسلم عن أنى سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه ^{صلى الله عليه وسلم} قال (اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراماً وإنى حرمت المدينة حراماً ما بين مأزميها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال ولا تخط فيها شجرة إلا لعلف) وبالتحريم قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة : لا يحرم لأنه لو كان محرماً لبينه ^{صلى الله عليه وسلم} بياناً عاماً ولوجب فيه الجزاء كصيد الحرم وأجاب الأئمة الثلاثة بقولهم روى التحريم على وأبو هريرة ورافع وعبد الله بن زيد متفق=

فَفِي ضَمَانِهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَدِيدُ لَا يَضْمَنُ (٩١) وَهُوَ الْأَصَحُّ
عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ يَضْمَنُ (٩٢) وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَعَلَى هَذَا فِي ضَمَانِهِ
وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا كَضْمَانِ حَرَمِ مَكَّةَ وَأَصْحُهُمَا أَخَذَ سَلْبَ الصَّائِدِ وَقَاطَعَ
الشَّجَرَ (٩٣) وَالْمُرَادُ بِالسَّلْبِ مَا يَسْلُبُ الْقَتِيلُ مِنَ الْكُفَّارِ (٩٤) ثُمَّ هُوَ لِلسَّالِبِ
عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ لِفُقَرَاءِ الْمَدِينَةِ وَقِيلَ لِبَيْتِ الْمَالِ

(فَصْلٌ) وَيَحْرُمُ صَيْدُ وَجٍّ (٩٥) وَهُوَ وَادٍ بِالطَّائِفِ لَكِنْ لَا ضَمَانَ فِيهِ

على أحاديثهم ورواه مسلم عن سعد وجابر وأنس وهذا يدل على تعميم البيان : وليس
يُمْتَنَعُ أَنْ يَبِينَهُ بَيَانًا خَاصًّا أَوْ عَامًّا فَيَنْقَلُ نَقْلًا خَاصًّا كَصَفَةِ الْأَذَانِ وَالْوَتْرِ وَالْإِقَامَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
(٩١) هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْجُمْهُورِ وَإِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَجُوزُ دَخُولُهُ
مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ جَزَاءُ كَوَجٍّ

(٩٢) هُوَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ السَّابِقَةِ

(٩٣) بِهِ قَالَ أَحْمَدُ

(٩٤) قَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ يُؤْخَذُ حَتَّى سَاتَرَ الْعُورَةَ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ لَكِنْ الَّذِي صَحَّحَهُ
فِي الْجُمُوعِ وَصَوَّبَهُ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَتْرَكُ لَهُ سَاتَرَ الْعُورَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ الْمُهْدِرِ وَالْمُسْلِمِ
الْمَعْصُومِ ، وَيَجُوزُ سَلْبُهُ بِمَجْرَدِ الْإِصْطِيَادِ وَإِنْ لَمْ يَتْلَفِ الصَّيْدُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثِيَابُهُ مَغْصُوبَةً
فَلَمْ يَسْلُبْ بَلَا خِلَافٍ كَمَا فِي الْجُمُوعِ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَيُلْحَقُ بِهَا الْمُؤْجَرَةُ وَالْمُسْتَعَارَةُ
وِثْيَابُ الْعَبْدِ نَعَمْ إِنْ أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ بِالْإِصْطِيَادِ أَخَذَتْ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَخْذِ
سَلْبِ الصَّائِدِ وَقَاطَعِ الشَّجَرَةِ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَدَ
عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ فَسَلْبُهُ : فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدُ جَاءَ أَهْلَ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى
غَلَامِهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَهُ مِنْ غَلَامِهِمْ فَقَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا مِنْهُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ) وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ فَسَلْبُهُ ثِيَابُهُ
فَنَجَاءَ مَوَالِيَهُ فَكَلَّمُوهُ فِيهِ فَقَالَ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ وَقَالَ (مَنْ أَخَذَ أَحَدًا
يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ)

(٩٥) أَيْ وَشَجَرَهُ وَخِلَاهُ كَمَا فِي الْجُمُوعِ وَدَلِيلُ التَّحْرِيمِ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ
« أَلَا إِنْ صِيدَ وَجٌّ وَعُضَاهُ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ » قَالَ فِي الْجُمُوعِ صَيْدُ وَجٍّ حَرَامٌ عِنْدَنَا قَالَ
الْعَبْدَرِيُّ : قَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً لَا يَحْرُمُ إِذَا أَقُولُ أَيْ نَظَرًا لُضْعَفِ الْحَدِيثِ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ
قِدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَغْنِيهِ وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ أَحْمَدُ ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَالُ فِي كِتَابِ
الْعِلَلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَأَمَّا النَّفِيعُ بِالتَّوْنِ (٩٦) وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي حَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِبِلِ الصَّدَقَةِ فَلَيْسَ بِحَرَمٍ وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُهُ وَلَكِنْ لَا يَتْلَفُ شَجَرُهُ وَحَشِيشَتُهُ فَإِنْ أَتْلَفَهُمَا أَحَدٌ فَلَا صَحَّ أَنْهُ يَلْزَمُهُ الْقِيَمَةُ وَمَصْرُفُهَا مَصْرُفُ نَعَمِ الصَّدَقَةِ وَالْجَزْيَةِ (٩٧) وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(فَصْلٌ) فِيمَا إِذَا فَعَلَ الْمُحْرَمُ مَحْظُورَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ هَلْ يَتَدَاخَلُ؟ هَذَا الْبَابُ وَاسِعٌ لَكِنْ مُخْتَصَرُهُ أَنَّ الْمَحْظُورَ قِسْمَانِ اسْتِهْلَاكٌ كَالْحَلْقِ وَاسْتِمْتَاعٌ كَالطِّيبِ فَإِنْ اخْتَلَفَ النَّوعُ كَالْحَلْقِ وَاللَّبْسِ تَعَدَّتِ الْفِدْيَةُ (٩٨) وَكَذَا إِثْلَافُ الصَّيْدِ تَعَدُّ الْفِدْيَةُ فِيهِ (٩٩) وَكَذَا إِثْلَافُ الصَّيْدِ مَعَ الْحَلْقِ (١٠٠) أَوْ اللَّبْسِ لَكِنْ لَوْ لَبَسَ ثَوْباً مُطَيَّباً (١٠١) لَمْ تَعُدِّ الْفِدْيَةُ (١٠٢) عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ حَلَقَ شَعْرَ جَمِيعِ رَأْسِهِ وَشَعْرَ بَدَنِهِ مُتَوَاصِلًا فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ فِدْيَتَانِ (١٠٣) وَلَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي مَكَائِنِ أَوْ فِي

(٩٦) هو ديار مزينة على نحو عشرين ميلاً من المدينة .

(٩٧) فأربعة أخماسه للمرتزقة والخمس الخامس خمسة للمصالح كالثغور والقضاء ، وخمسه لبنى هاشم وبني المطلب وثلثه لليتامى وخمسه للمساكين ، وخمسه لأبناء السبيل .

(٩٨) لأنه لا يتداخل مع اختلاف النوع إذ أحدهما ترفه وثنانيهما استهلاك وشمل ماله استند لسبب واحد كشجرة احتيج إلى حلق جوانبها وسترها بضماد فيه طيب أو ابن علان تقييدات

(٩٩) أى اتفاقاً بين الأئمة رحمهم الله تعالى ورحمنا معهم آمين . وما روى عن الإمام أحمد مما يخالف ذلك لم يصح عنه لمخالفته صريح القرآن .

(١٠٠) أى لاختلاف النوع وكذا دم كل منها فإنه مختلف كالحلق والقلم فلا يتداخل وإن اتحد نوع دمها لاختلاف نوعيهما .

(١٠١) مثله طلاء المحرم رأسه بطين مطيب ساتر ، أو باشر بشهوة ثم جامع وإن طال الزمان بينهما

(١٠٢) أى لاتحاد الفعل مع تبعية الطيب ونحوه .

(١٠٣) اعتباراً بتعدد الزمان والمكان

مَكَانٍ فِي زَمَانَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ فَعَلَيْهِ فِدَيَتَانِ (١٠٤) وَلَوْ تَطَيَّبَ (١٠٥) بِأَنْوَاعٍ مِنَ الطَّيِّبِ أَوْ لَبَسَ أَنْوَاعاً كَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ أَوْ نَوْعاً وَاحِداً مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ عَلَى التَّوَالِي فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ كَانَ فِي مَكَائِنِ أَوْ فِي مَكَانٍ وَتَحَلَّلَ زَمَانٌ فَعَلَيْهِ فِدَيَتَانِ سِوَاءَ تَحَلَّلَ بَيْنَهُمَا تَكْفِيرٍ عَنِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا (١٠٦) هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَفِي قَوْلِ إِذَا لَمْ يَتَحَلَّلْ تَكْفِيرٌ كَفَاءُ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ

(١٠٤) محله إن أفاد الثاني غير ما أفاد الأول كأن لبس السراويل في محل ثم القميص في محل آخر ، أما إذا لم يفد شيئا كأن لبس قميصا بعد قميص وعمامة فوق القبع فلا تعد ^{فدية} قوله ولو تطيب الخ قال في الحاشية : محل ما ذكر في اتحاد الفدية مالم يتخلل تكفير ، والا احتاج المتجدد بعده لفدية أخرى وإن اتحد الزمان والمكان ونوى بالكفارة الماضي والمستقبل كما في المجموع . أقول ومحل ما ذكر أيضا غير تكرار الجماع أما تكرره ثانيا وثالثا مع قضاء الوطر فتتعدد فيه الفدية ومحله أيضا إذا لم يفد الثاني شيئا كأن لبس قميصا بعد قميص كما تقدم قريبا ومحله أيضا أن لا يقابل بمثله كالصيود فتتعدد بلا خلاف كضمان المتلفات كما تقدم في قول المصنف رحمه الله تعالى وكذا إتلاف الصيود تتعدد الفدية فيه والله أعلم .

(١٠٦) مذهب الامام احمد رحمه الله ان فعل المُحَرِّم محظورات متعددة من جنس واحد كما لو حلق مرة بعد مرة أو لبس مرة بعد مرة فعليه فدية واحدة ولا تتعدد الفدية بتعدد الأسباب التي هي من نوع واحد سواء كانت في مجلس واحد أو مجالس متفرقة ومحل هذا ما لم يكفر عن الأول قبل الثاني ، فلو تطيب مثلاً ثم افتدى ثم تطيب بعد الفدية لزيمته فدية أخرى . وعن الامام أيضا إن كرر ذلك لأسباب مختلفة مثل ان لبس للبرد ثم لبس للحر ثم لبس للمرض فكفارات ، وقد رَوَى عنه الأثرم رحمه الله فيمن لبس قميصا وجبة وعمامة وغير ذلك لعدة واحدة قلت له فإن اعتل فلبس جبة ثم برأ ثم اعتل فلبس جبة ؟ قال هذا الآن عليه كفارتان . قاله العلامة ابن قدامة في مغنيه ثم قال : وعن الشافعي كقولنا وعنه لا يتداخل ، وقال الامام مالك رحمه الله تتداخل كفارة الوطء دون غيره ، وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله إن كرره في مجلس واحد فكفارة واحدة وإن كان في مجالس فكفارات لأن حكم المجلس الواحد حكم الفعل الواحد بخلاف غيره ، ولنا انما يتداخل إذا كان بعضه عقب بعض يجب ان يتداخل وإن تفرق كالحدود وكفارة الأيمان =

= ولأن الله أوجب في حلق الرأس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو دفعات ، والقول بأنه لا يتداخل غير صحيح فانه اذا حلق رأسه لا يمكن إلا شيئاً بعد شيء اهـ من المغنى
وأما إن كانت المحظورات من أجناس مختلفة كأن حلق ولبس وتطيب ووطئ فعليه لكل واحد منها فدية سواء فعل ذلك مجتمعاً أو متفرقاً . قال في المغنى وهذا مذهب الشافعى .

(مذهب الامام أبى حنيفة رحمه الله تعالى)

○ إن ~~تكرر~~ من المحرم موجباً للفدية ~~في فعل محظورة~~ من نوع واحد في مجلس واحد فعلية واحدة وهى فدية الأذى إن كان ذلك لعذر ودم إن كان لغير عذر ، وإن فعل ذلك في مجالس متعددة تعددت ، وقال محمد لا تتعدد إلا اذا كفر عن الاول قبل فعل الثانى فلو لبس قميصاً وقباء وسراويل وخفين يوماً كاملاً أو أياماً لزمه دم واحد أو فدية واحدة وكذا لو كان ينزعه بالليل ويلبسه بالنهار بنية عدم الترك فإن نزعه على عزم الترك ثم لبسه بعد ذلك فعلية دم آخر وإن اختلفت أسباب الفدية كمن تطيب وليس محيطاً أو تطيب وغطى رأسه يوماً كاملاً مثلاً تعددت الفدية أو الدم سواء كان ذلك في مجلس أو مجلسين ، وقد تقدم أنه لا خلاف في تعدد جزاء الصيد بتعدد الصيد ، وما روى عن الامام أحمد مما يخالف ذلك لم يصح لمخالفته صريح القرآن والله أعلم

○ مذهب الامام مالك رحمه الله (حاصله أن الجماع لا يتعدد المبدى اللازم فيه بتعدده سواء جامع بعد إخراج الهدى عن الأول أو قبله ، وأما غير الجماع من محظورات الاحرام مثل الخيط والتطيب وحلق الرأس وقلم الاظافر ونحو ذلك فتارة تكفى عنده في ذلك فدية واحدة عن الجميع ، وتارة تتعدد أسبابها أما موجبات عدم تعدد الفدية فهى في مذهب مالك ثلاثة : (الأول) أن يكون المحرم فعل أسباب الفدية في وقت واحد ، أو بعضها بالقرب من بعض فإن لبس وتطيب وحلق في وقت واحد فعلية فدية واحدة وكذلك إن فعل بعضها قريباً من بعض ، والقول الذى خرج به اللخمى بالتعدد في ذلك ضعيف لا يعول عليه (الثانى) أن ينوى المُحْرَمُ فَعَلَ جميعها بأن ينوى اللبس والتطيب والحلق فتلزمه فدية واحدة ولو كان بعضها بعد بعض غير قريب منه . (الثالث) أن يكون المحرم فَعَلَ محظورات الإحرام ظاناً أنها مباحة كالذى يطوف على غير وضوء في عمرته ثم يسعى ويحل ويفعل محظورات متعددة ، وكمن أفسد إحرامه بالوطء ثم فعل =

(فصل) في الإحصار إذا أحصر العدو المَحْرَمَ عن المضى في الحج (١٠٧) مِنْ كُلِّ الطَّرْقِ فَلَهُ التَّحَلُّلُ سَوَاءٌ كَانَ وَقْتُ التَّحَلُّلِ وَاسِعاً أَوْ ضَيِّقاً ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَاسِعاً فَلَا فَضْلَ أَنْ لَا يُعَجَّلَ التَّحَلُّلُ فَرُبَّمَا زَالَ الْإِحْصَارُ فَأَتَمَّ الْحَجَّ وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ ضَيِّقاً فَلَا فَضْلَ أَنْ يُعَجَّلَ التَّحَلُّلُ لِئَلَّا يَفُوتَ الْحَجُّ وَيَجُوزَ لِلْمَحْرَمِ بِالْعُمْرَةِ التَّحَلُّلُ إِذَا أَحْصَرَ كَالْحَجِّ وَلَوْ مُنِعُوا وَلَمْ يَتِمَّ كُنُوا مِنَ الْمَضَى إِلَّا بِذَلِّ مَالٍ فَلَهُمُ التَّحَلُّلُ (١٠٨)

= موجبات الفدية ظاناً أن الإحرام تسقط حرمة بالفساد وجعل بعض المالكية من صور ظن الإباحة مَنْ ظن أن الإحرام لا يمنعه من محرماته أو لا يمنعه من بعضها .

وأما ما يوجب تعدد الفدية عند المالكية فهو أن يفعل محظورات الإحرام مترتبة بعضها بعد بعض غير قريب منه فإنه تلزمه في كل محذور فدية ولو كثر ذلك سواء كانت المحظورات من نوع واحد كمن كرر التطيب أو كرر اللبس أو كرر الحلق في أوقات غير متقاربة والظاهر أن القرب بحسب العرف إن لم يكن بعضه قريباً من بعض ، أو في وقت واحد فإن احتاج إلى لبس قميص ثم احتاج بعد ذلك إلى لبس سراويل ففدية واحدة عندهم لأن محل السراويل كان يستره القميص قبل لبس السراويل ، أما إن احتاج إلى سراويل أولاً ثم احتاج بعد ذلك إلى لبس القميص ففديتان لأن القميص يستر من أعلى بدنه شيئاً ما كان يستره السراويل اهـ اضواء البيان رحم الله مؤلفه آمين .

(١٠٧) أى عن إتمام أركانه أو أركان العمرة ، ولو عن السعى وحده فخرج ما لم يمنع من نحو الرمي فإنه يمتنع تحلله لإمكانه بالطواف والسعى والحلق مع جبر نحو الرمي بالدم .

(فائدة) موانع إتمام النسك عند الشافعية ستة (الأول) الحصر العام (الثانى) الخاص (الثالث) الرق . (الرابع) الزوجية (الخامس) الأبوة (السادس) الدين . (١٠٨) حاصل ما في التحلل أنه ينقسم إلى أربعة أقسام (أحدها) امتناعه وذلك فيما إذا علم زوال الإحصار في الحج في مدة يمكن إدراك الحج بعدها وفي العمرة في ثلاثة أيام أو كان ثمة طريق آخر ووجدت الاستطاعة في سلوكه أو حبس المحرم في حق يتمكن من أدائه أو آمنهم الصادون وثقوا بقولهم وإن صدوهم عن مكة امتنع التحلل قبل الوقوف بعرفة وإن صدوهم عن عرفة فقط كان التحلل بعمل عمرة (ثانيها) أولوية ترك التحلل وذلك في العمرة مطلقاً وفي الحج إن كان الوقت واسعاً ورجى زوال الإحصار .

وَلَا يَنْذُلُونَ الْمَالَ وَإِنْ قُلَّ بَلْ يُكْرَهُ الْبَذْلُ (١٠٩) إِنْ كَانَ الطَّالِبُ كَافِرًا لِأَنَّ فِيهِ صَغَارًا عَلَى الْإِسْلَامِ وَإِنْ اِحْتَأَجُّوا إِلَى قِتَالٍ فَلَهُمُ التَّحَلُّلُ وَلَا يَلْزَمُهُمُ الْقِتَالُ سِوَاءَ كَانَ الْعَدُوُّ مُسْلِمِينَ أَوْ كُفَّارًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي الْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ فَلِأَوَّلَى أَنْ يُقَاتِلُوا الْكُفَّارَ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ضَعْفٌ فَلِأَوَّلَى أَنْ يَتَحَلَّلُوا وَمَتَى قَاتَلُوا فَلَهُمْ نُبْسُ الدَّرُوعِ وَالْمَغَافِرِ وَعَلَيْهِمُ الْفِدْيَةُ كَمَنْ لَبَسَ لِحْرَ أَوْ بَرْدٍ وَسِوَاءَ فِي جَوَازِ التَّحَلُّلِ أَحَاطُوا بِهِمْ مِنَ الْجَوَانِبِ أَوْ مَنَعُوهُمْ مِنَ الذَّهَابِ دُونَ الرُّجُوعِ ثُمَّ إِنَّهُ يَلْزِمُ الْمُتَحَلِّلُ بِالْإِحْصَارِ ذَبْحُ شَاةٍ (١١٠) يُفَرِّقُهَا حَيْثُ أُحْصِرَ وَلَا يَعْدِلُ عَنِ الشَّاةِ إِلَى بَدَلِهَا إِنْ وَجَدَهَا فَإِنْ لَمْ يَجِدَهَا فَلِأَصَحِّ أَنَّهُ يَأْتِي بِبَدَلِهَا وَهُوَ إِخْرَاجُ طَعَامٍ بِقِيمَتِهَا فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا (١١١) وَاعْلَمْ أَنَّ التَّحَلُّلَ يَحْصُلُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ذَبْحُ وَنِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِذَبْحِهَا وَالْحَلْقُ (١١٢) إِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ نُسْكٌ وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الشَّاةَ وَكَانَ يُطْعَمُ بِدَلِهَا تَوَقَّفَ التَّحَلُّلُ عَلَيْهِ كَتَوَقُّفِهِ عَلَى الذَّبْحِ وَكَذَا إِنْ كَانَ يَصُومُ (١١٣) عَلَى الْأَصَحِّ

(ثالثها) عكس الثاني وذلك في الحج اذا كان وقته ضيقاً بحيث يخشى فوات الحج لو صبر (رابعها) إباحة التحلل وهو الأصل فيه اهـ رحم الله قائله آمين .
(١٠٩) أى ولا يحرم كاهدية لأن مصلحة تتميم النسك اقتضت المسامحة بذلك مع ان الصغار غير محقق هذا اذا كان الطالب كافراً أما اذا كان مسلماً فلا يكره .
(١١٠) أى فى موضع الإحصار وله إرسالها الى الحرم كما فى الحاشية وحيث فلا يحل إلا بعد علمه بنحرها
(١١١) ويجبر المنكسر .

(١١٢) أى ثم الحلق فلا بد من تقديم الذبح عليه لقوله ﷺ فى قصة الحديبية (قوموا فانحروا ثم احلقوا) ولا بد من مقارنة النية لكل من الذبح والحلق والله أعلم .

(١١٣) قال فى الحاشية : المعتمد كما فى المجموع وغيره أن التحلل لا يتوقف على الصوم بل له التحلل حالاً بالحلق مع النية لطول زمنه فتعظم المشقة فى مصابرة الإحرام لفراغه .

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الشَّاةِ وَبَدَّلَهَا ثَبَّتَ الشَّاةُ أَوْ بَدَّلَهَا فِي ذِمَّتِهِ وَجَارَ لَهُ التَّحَلُّلُ فِي الْحَالِ بِالْيَنَةِ وَالْحَلْقِ عَلَى الْأَصَحِّ وَفِي قَوْلٍ لَا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالشَّاةِ أَوْ بَدَّلَهَا .

(فَرَعٌ) لَيْسَ لِلْمُحْرَمِ التَّحَلُّلُ بِغُذْرِ الْمَرَضِ بَلْ يَصْبِرُ حَتَّى يَرَى سَوَاءً كَانَ مُحْرَمًا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (١١٤) فَإِذَا بَرِئَ فَإِنْ كَانَ مُحْرَمًا بِعُمْرَةٍ أَمَّمَهَا وَإِنْ كَانَ بِحَجٍّ أَمَّمَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَاتَهُ تَحَلُّلٌ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ هَذَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ التَّحَلُّلُ بِالْمَرَضِ فَإِنْ كَانَ قَدْ شَرَطَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ (١١٥) أَنَّهُ إِذَا مَرَضَ تَحَلَّلَ أَوْ شَرَطَ التَّحَلُّلَ لِعَرَضٍ آخَرَ (١١٦) كَضَلَالٍ عَنِ الطَّرِيقِ أَوْ ضَيَاعِ التَّفَقُّةِ أَوْ الْخَطَا فِي الْعَدَدِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ شَرْطُهُ وَلَهُ التَّحَلُّلُ وَإِذَا تَحَلَّلَ إِنْ كَانَ شَرَطَ التَّحَلُّلَ بِالْهَدْيِ لَزِمَهُ الْهَدْيُ وَإِنْ كَانَ شَرَطَ التَّحَلُّلَ بِلَا هَدْيٍ لَمْ يَلْزَمَهُ الْهَدْيُ وَإِنْ أَطْلَقَ لَمْ يَلْزَمَهُ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَقْلِبَ حَجَّهُ عُمْرَةً عِنْدَ الْمَرَضِ (١١٧) جَارَ (١١٨) وَلَوْ قَالَ إِذَا مَرَضْتُ صِرْتُ حَلَالًا صَارَ حَلَالًا بِنَفْسِ الْمَرَضِ عَلَى الْأَصَحِّ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١١٤) أَى أَوْ بِهِمَا أَوْ إِحْرَامًا مُطْلَقًا أَوْ كإِحْرَامِ زَيْدٍ لَوْ قَالَ إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرَمًا (١١٥) يَبَيِّنُ بِهِ أَنَّ شَرْطَ التَّحَلُّلِ بِنَحْوِ الْمَرَضِ لَا يُوَثِّرُ إِلَّا إِنْ اقْتَرَنَ بِالْإِحْرَامِ .
(١١٦) قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : مِنْهُ الْحَيْضُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ بَلْ هُوَ أَشَقُّ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْذَارِ هـ .

(١١٧) مِثْلُهُ كَمَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ الْبَلْقِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ مَا لَوْ شَرَطَ انْقِلَابَهُ عُمْرَةً عِنْدَ الْعَذْرِ ، فَإِذَا وَجَدَ انْقِلَابَ وَفِي الْحَالَتَيْنِ تَجَزَّئَتْ تِلْكَ الْعُمْرَةُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ .
(١١٨) قَالَ فِي عُمْدَةِ الْأَبْرَارِ كَمَا فِي التَّحْفَةِ وَالنَّهْيَةِ زَادَ فِيهَا : وَالْأَوْجُهَةُ لَا يَلْزِمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْخُرُوجُ إِلَى أَدْنَى الْحُلِّ وَلَوْ يَسِيرًا إِذْ يَغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ هـ .
وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ خِلَافًا لِلْبَلْقِينِيِّ هـ

(فرغ) الحصر الخاص الذي يتفق لواحد أو شريكة من الرفقة ينظر فيه فإن لم يكن المحرم معذوراً كمن حبس في دين يتمكن من أدائه لم يجز له التحلل بل عليه أن يؤدي الدين ويمضي في حجه فإن فاته الحج في الحبس لزمه المسير إلى مكة ويتحلل بعمل عمرة (١١٩) ويلزمه القضاء كما تقدم وإن كان معذوراً كمن حبسه السلطان ظلماً أو بدين لا يتمكن من أدائه جاز له التحلل

(فرغ) إذا تحلل المحصر إن كان نسكته تطوعاً فلا قضاء عليه وإن لم يكن تطوعاً نظر إن لم يكن مستقراً كحجة الاسلام في السنة الأولى من سني الامكان فلا حج عليه إلا أن يجتمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك وإن كان مستقراً كحجة الاسلام فيما بعد السنة الأولى وكالقضاء والنذر فهو باق في ذمته وسواء في هذا كله الحصر العام والخاص على الأصح وقيل يجب القضاء في الخاص

(فرغ) لو صد عن طريق وهناك طريق آخر يتمكن من سلوكه بأن يجد شرائط الاستطاعة فيه لزمه سلوكه ولم يجز له التحلل سواء طال ذلك الطريق أم قصر وسواء رجا الإدراك أم خاف الفوات أم يثقنه فإن أحصر في ذي الحجة وهو بالشام أو بالعراق مثلاً فيجب المضى والتحلل بعمل عمرة فإن سلك الطريق الثاني ففاته الحج نظر أن كان الطريقان سواء لزمه القضاء لأنه فوات محض وإن كان في الطريق الثاني سبب حصل الفوات به كطول أو خشونة أو غيرها لم يجب القضاء على الأصح لأنه محصر ولعدم تقصيره

(١١٩) يفهم منه أنها غير مجزئة عن عمرة الاسلام وهو كذلك

(فرغ) لَأَفَرَّقَ فِي جَوَازِ التَّحْلُلِ بِالْإِحْصَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَّفَقَ ذَلِكَ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَا بَيْنَ الْأَحْصَارِ عَنِ الْبَيْتِ فَقَطْ أَوْ عَنِ الْوُقُوفِ أَوْ عَنْهُمَا فَإِذَا تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ كَمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(مسائل من مذاهب العلماء في الإحصار مأخوذة من المجموع)

[الأولى] المحرم بالحج له التحلل إذا أحصره عدو بالإجماع ويلزمه دم وهو شاة هذا مذهب الشافعية ومذهب أبي حنيفة وأحمد والجمهور لقوله تعالى (فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) وتقرير الآية الكريمة فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَلَكُمْ التَّحْلُلَ وَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، ومذهب مالك لادم على المحصر إذا لم يكن ساقه معه قبل الإحصار . أقول : ووافق الجمهور أشهب كما في أضواء البيان وبداية المجتهد ونهاية المقتصد

[الثانية] إذا أحرِمَ بِالْعِمْرَةِ وَأَحْصَرَ فَلَهُ التَّحْلُلُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْجُمْهُورِ ، وَمَنْعُهُ مَالِكٌ لِأَنَّهَا تَفَوَّتَ دَلِيلُ الْجُمْهُورِ (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ) الْآيَةُ وَنَزَلَتْ عَامَ الْحَدِيثِ حِينَ كَانَ وَأَصْحَابُهُ مُحْرَمِينَ بِالْعِمْرَةِ فَذَبَحُوا الْهَدَايَا وَتَحَلَّلُوا ، وَحَدِيثُ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي الصَّحِيحِ مَشْهُورَةٌ .

[الثالثة] يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ التَّحْلُلُ بِالْإِحْصَارِ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ سِوَاءَ أَحْصَرَ عَنِ الْكَعْبَةِ فَقَطْ أَوْ عَنْ عِرْفَاتٍ فَقَطْ أَوْ عَنْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَتَحَلَّلُ بِالْإِحْصَارِ بَعْدَ الْوُقُوفِ فَإِنْ أَحْصَرَ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَنِ الْكَعْبَةِ وَعِرْفَاتٍ تَحَلَّلَ وَإِنْ أَحْصَرَ عَنْ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَجْزَ لَهُ التَّحْلُلُ . دَلِيلُ الشَّافِعِيَّةِ : (فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ) الْآيَةُ وَلَمْ يَفْرُقْ .

[الرابعة] ذَبَحَ هَدْيَ الْإِحْصَارِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ حَيْثُ أَحْصَرَ سِوَاءَ كَانَ فِي الْحَرَمِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ . قَالَ : وَبِجُوزِ قَبْلِ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَقَالَ الصَّاحِبَانِ : لَا يَجُوزُ قَبْلَهُ . دَلِيلُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ أَنَّهُ نَحَرَ هَدْيَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدِيثِ وَهِيَ خَارِجُ الْحَرَمِ

[الخامسة] إِذَا تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ فَإِنْ كَانَ حَجَّهُ فَرَضًا بَقِيَ كَمَا كَانَ قَبْلَ هَذِهِ السَّنَةِ ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا لَمْ يَجِبْ قِضَاؤُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَلْزَمُهُ قِضَاءُ التَّطَوُّعِ أَيْضًا .

[السادسة] مذهب الشافعية : لا يجوز التحلل بالمرض ونحوه كضلال عن الطريق أو ضياع نفقة من غير شرط وبه قال مالك وأحمد في رواية والدليل حديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت يا رسول الله إني أريد الحج وإني شاكية فقال النبي ﷺ حجى واشترطى أن محلى حيث حبستى وكانت تحت المقداد رواه البخارى ومسلم ، وقال أبو حنيفة وعطاء والثورى وأبو ثور وداود وأحمد في الرواية الأخرى يجوز التحلل بالمرض وبكل عذر يحدث مطابقاً لقوله ﷺ (من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى) رواه النسائي وأجاب السابقون بأن نفس المرض ونحوه لا يبيح التحلل إلا إذا اشترط الحديث البخارى ومسلم السابق عن عائشة (دخل النبي ﷺ على ضباعة) الحديث فلو كان المرض يبيح التحلل ما احتاجت إلى شرط والله أعلم

« الباب الثامن »

فِي حَجِّ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ (١) وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ (٢)

اعْلَمْ أَنَّ الصَّبِيَّ (٣) لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَلَكِنْ يَصَحُّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي
آخِرِ الْبَابِ الْأَوَّلِ ثُمَّ إِنْ كَانَ مُمَيَّزاً أَحْرَمَ بِإِذْنِ وَلِيهِ فَإِنْ أَحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ
لَمْ يَصَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ (٤) وَلَوْ أَحْرَمَ عَنْهُ (٥) وَلِيُّهُ صَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مُمَيَّزاً أَحْرَمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ (٦) سَوَاءً ، كَانَ الْوَلِيُّ حَلَالاً أَوْ مُحْرَماً وَسَوَاءً
كَانَ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَمْ لَا وَلَا يَشْتَرُطُ حُضُورُ الصَّبِيِّ (٧) وَمَوَاجَهَتُهُ بِالْإِحْرَامِ
عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمَجْنُونُ كَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيَّزُ يُحْرَمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ وَالْمُعْمَى
عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ إِحْرَامُ غَيْرِهِ عَنْهُ (٨) كَالْمَرِيضِ وَأَمَّا الْوَلِيُّ الَّذِي يُحْرَمُ عَنْ

(١) أى سواء كانت حرة أو أمة لم يذكر المصنف رحمه الله من أحكامها هنا إلا
وجوب استئذان الزوج أو السيد إِنْ كانت مزوجة ، وبقية أحكامها قد قدمها أول
الكتاب .

(٢) أى من الأجراء والجند المرصدين للحرب .

(٣) ومثله الصَّبِيَّةُ .

(٤) فارق الصوم لأنه لا يفتقر الى مال والحج يفتقر اليه والصبي محجور عليه فيه .

(٥) أى عن المميز وليه وقوله صَحَّ : هو المعتمد كما في الحاشية خلافا لما في شرح
مسلم

(٦) صفة إحرام الولي عن الصبي كما في المجموع هي أَنْ ينوَى جعله محرماً فيصير محرماً
بمجرد ذلك .

(٧) فلو كان الولي بالملاقات والصبي بدمشق مثلاً ونوى عنه الولي صح لكنه يكره
لاحتمال ارتكاب الصبي محظوراً لعدم علمه بالإحرام .

(٨) أى لا وليه ولا رفيقه لأنه غير زائل العقل ويرجى برؤيه عن قرب فلو خرج في
طريق الحج ، فأغمى عليه عند الميقات قبل أَنْ يحرم لم يصح إحرام وليه ولا رفيقه عنه
سواء أذن فيه قبل الإغماء أم لا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ، ومحمد وداود ، وقال أبو
حنيفة يصح إحرام رفيقه عنه استحساناً ويصير المعمي عليه محرماً لأنه علم من قصده
ذلك ولأنه يشق عليه تفويت الإحرام .

الصَّبِيِّ أَوْ يَأْذُنُ لَهُ فَلَا بُ يَتَوَلَّى ذَلِكَ^(٩) وَكَذَا الْجَدُّ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ^(١٠) وَلَا يَتَوَلَّاهُ عِنْدَ وُجُودِهِ وَالْوَصِيُّ وَالْقَيْمُ كَالْأَبِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَتَوَلَّاهُ الْأَخُ وَالْعَمُّ^(١١) وَالْأُمُّ^(١٢) عَلَى الْأَصَحِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيَّةٌ وَلَا وَلَايَةٌ مِنَ الْحَاكِمِ .

(فَصْلٌ) مَتَى صَارَ الصَّبِيُّ مُحَرَّمًا فَعَلَ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ وَفَعَلَ بِهِ الْوَلِيُّ مَا عَجَزَ عَنْهُ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الطَّوْفِ عَلَّمَهُ فَطَافَ وَإِلَّا طَيفَ بِهِ^(١٣) . كَمَا سَبَقَ وَالسَّعْيُ كَالطَّوْفِ^(١٤) وَيُصَلِّي عَنْهُ وَلِيُّهُ رَكَعَتَيِ الطَّوْفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَيَّزًا فَإِنْ كَانَ مُمَيَّزًا صَلَّاهُمَا بِنَفْسِهِ وَقِيلَ يُصَلِّيهِمَا الْوَلِيُّ أَيْضًا عَنْهُ وَيُشْتَرَطُ إِحْضَارُهُ عَرَفَاتٍ وَيُخْضِرُهُ أَيْضًا الْمَرْذَلَةُ وَالْمَوَاقِفُ وَالْمَبِيتُ بِمَنْىً وَيَنَاوِلُهُ الْأَحْجَارَ فَيَرْمِيهَا إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا فَيَرْمِي عَنْهُ مَنْ لَا رَمَى عَلَيْهِ وَيُسْحَبُ أَنْ يَضَعَهَا فِي يَدِهِ أَوْ لَا ثُمَّ يَأْخُذُهَا فَيَرْمِيهَا

(فَصْلٌ) الزَّائِدُ مِنْ نَفَقَةِ الصَّبِيِّ بِسَبَبِ السَّفَرِ يَجِبُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ عَلَى الْأَصَحِّ^(١٥) وَقِيلَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ

(٩) أَى بِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونَهُ وَيَشْتَرَطُ فِيهِ شُرُوطُ وَلَايَةِ الْمَالِ مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا فَإِنْ انْتَفَى عَنْهُ بَعْضُهَا انْتَقَلَتْ إِلَى الْجَدِّ فَالْحَاكِمُ .

(١٠) أَوْ وَجُودِهِ لَا بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ .

(١١) أَى وَسَائِرُ الْعَصْبَةِ غَيْرَ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ

(١٢) اعْتَرَضَ بِمَا فِي مُسْلِمٍ مِنْ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبِيًّا فَقَالَتْ أَلْهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ . وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا أَحْرَمَتْ عَنْهُ وَبِتَقْدِيرِهِ يَحْتَمَلُ كَوْنُهَا وَصِيَّةً أَوْ قِيَمَةً ، وَالْأَجْرُ الْحَاصِلُ لِلْأُمِّ أَجْرُ الْحَمْلِ وَالنَّفَقَةُ اهـ حَاشِيَةٌ

(١٣) أَى مَعَ طَهْرِ الطَّائِفِ وَالْمَطُوفِ بِهِ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَغَيْرِ الْمُمَيَّزِ إِذَا كَانَ رَاكِبًا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ أَوْ مَأْذُونُهُ سَائِقًا أَوْ قَائِدًا فِي جَمِيعِ الْمَطَافِ . وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ (طَيفَ بِهِ) وَقَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي (مَنْ لَا رَمَى عَلَيْهِ) أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَنْيَبَ مَنْ يَفْعَلُ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ كَمَا بَيْنَهُ فِي الْأَحْرَامِ عَنْهُ بَلْ أَوْلَى .

(١٤) أَى يَجِبُ فِيهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ الْمُمَيَّزِ رَاكِبًا أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ أَوْ مَأْذُونُهُ سَائِقًا أَوْ قَائِدًا .

(١٥) لِأَنَّهُ الْمُرْتَبِطُ لَهُ فِي ذَلِكَ

(فَصْلُ) يُمْنَعُ الصَّبِيُّ الْمُحْرَمُ^(١٦) مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ فَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ نَاسِيًا فَلَا فِدْيَةَ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ عَلَى الْأَصَحِّ سَوَاءً كَانَ بِحَيْثُ يَلْتَذُّ بِالطَّيِّبِ وَاللِّبَاسِ أَمْ لَا وَإِنْ حَلَقَ الشَّعْرَ أَوْ قَلَّمَ الظَّفَرَ أَوْ أَثْلَفَ صَيْدًا وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا وَمَتَى وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ فَهِيَ فِي مَالِ الْوَلِيِّ عَلَى الْأَصَحِّ إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِأُذُنِهِ فَإِنْ أَحْرَمَ بِنَفْسِهِ وَصَحَّحْنَا^(١٧) فِي مَالِ الصَّبِيِّ

(فَصْلُ) إِذَا جَامَعَ الصَّبِيُّ أَوْ جُمِعَتِ الصَّبِيَّةُ إِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا^(١٨) فَسَدَ عَلَى الْأَصَحِّ وَوَجَبَ قَضَاؤُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَيُجْزئُهُ الْقَضَاءُ فِي حَالِ الصَّبَا عَلَى الْأَصَحِّ فَلَوْ شَرَعَ فِي الْقَضَاءِ قَبْلَ قَبْلِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَقَعَ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ^(١٩) وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ^(٢٠) وَإِذَا فَسَدَ وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ وَهَلْ هِيَ فِي مَالِ الْوَلِيِّ أَوْ فِي مَالِ الصَّبِيِّ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ

(فَصْلُ) حُكْمُ الْمَجْنُونِ حُكْمُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ^(٢١)

(١٦) أى المميز أما غير المميز فلا فدية عليه ولا على الولي : قال الفقهاء رحمهم الله تعالى انما يكون عمد الصبي والمجنون عمداً إن كان لهما نوع تمييز اهـ .
(١٧) أى على مقابل الأصح المتقدم فى قوله فإن أحرم بغير إذنه لم يصح على الأصح .
(١٨) أى ومميزاً أيضاً كما تقدم التقييد به أما غيره فلا فدية عليه ولا على وليه كما تقدم
(١٩) إنما وقع عن حجة الاسلام دون القضاء لأن حجة الاسلام لا يتقدم عليها غيرها .
(٢٠) أى ثانياً .

(٢١) حاصل مذهب الشافعية رحمهم الله تعالى فى الصبي غير المميز والمجنون الذى لا يميز أنه اذا فعل كل منهما محظوراً فلا فدية على أحد ، وإن كان الصبي مميزاً فإن تطيب أو لبس ناسياً فكذلك ومثله الجاهل ، وإن تعمد وحلق أو قلم أو قتل صيداً ولو سهواً فالفدية فى مال الولي لأنه المورط فى ذلك بالإذن له فيه وحيث وجبت على الولي فهي كالواجبة بفعله ، فإن اقتضت صوماً أو غيره وفعله أجزأه أو فى مال الصبي . فإن كانت =

(فصل) إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ فِي أَثْنَاءِ الْحَجِّ نَظَرَ إِنْ بَلَغَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الْوُقُوفِ أَوْ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَبَعْدَ مُفَارَقَةِ عَرَافَاتٍ وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ لَمْ يُجْزِهِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ بَلَغَ فِي حَالِ الْوُقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ فَعَادَ وَوَقَّفَ فِي الْوَقْتِ أَجْزَأُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ^(٢٢) لَكِنْ يَجِبُ إِعَادَةُ السَّعْيِ إِنْ كَانَ سَعَى عَقِيبَ طَوَافِ الْقُدُومِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَالطَّوَافِ فِي الْعُمْرَةِ كَالْوُقُوفِ فِي الْحَجِّ إِذَا بَلَغَ قَبْلَهُ^(٢٣) أَجْزَأُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَعَتَّقُ الْعَبْدُ فِي أَثْنَاءِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ كَبْلُوغَ الصَّبِيِّ^(٢٤) فِي أَثْنَائِهِمَا

(فصل) إِحْرَامُ الْعَبْدِ صَحِيحٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَبَغَيْرِ إِذْنِهِ^(٢٥) فَإِنْ أَحْرَمَ

= مرتبة أخرجت منه أو مخيرة امتنع الفداء عنه بالمال ، ويصح الصوم منه ويجزئه ، ولو طيبه أو ألبسه الولي أو غيره ، ولولحاجة الصبي لزومه الفدية ، وحكم دم التمتع والقران حكم الفدية بارتكاب محظور ، والصحيح أنها في مال الولي لأنه المورط له ، ولأنه يجب عليه منع موليه من سائر المحظورات ومحل الخلاف على مرجح العلامة المحشى رحمه الله تعالى إذا لم تمكنه المرأة وإلا فعليها ، وأما بالنسبة للصبيبة إذا جومت فالكفارة على الجامع كما مرّ ذلك والله اعلم

(٢٢) وكذا لو بلغ بعد التحللين كما في الحاشية فعاد لعرفة قبل الفجر أجزأه عن حجة الاسلام ولزمه إعادة الطواف والسعى والحلق ورمى جمرة العقبة لأنه لازال في أثناء الحج ما تبقى عليه بعض أعماله ، وهنا بقى عليه مبيت ليالى منى ورمى أيامها ، ويؤيده عدم صحة اعتباره حينئذ لقول الفقهاء رحمهم الله تعالى إنه إلى الآن في الحج لم يخرج منه . (٢٣) أى أو في أثنايه كما دلّ له تشبيهه له بالوقوف ، وصرح به في المجموع ١ هـ حاشية .

(٢٤) أى وكذا إفاقة المجنون بعد الإحرام عنه كما في الحاشية .

(٢٥) أى إذا كان بالغاً وله تحليله كما يصح إحرام السفیه بغير إذن وليه وله تحليله ، أما الصغير المميز فلا يصح إحرامه بغير إذن سيده كالحُر المميز بل أولى هذا حكم إحرامه عن نفسه ، وأما إحرام سيده عنه فيجوز عن الصغير ولو غير مميز

بِإِذْنِهِ^(٢٦) لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ سِوَاءَ بَقِي نُسْكُهُ صَحِيحاً أَوْ أَفْسَدَهُ وَلَوْ بَاعَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي تَحْلِيلُهُ وَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ إِحْرَامُهُ فَإِذَا أَحْرَمَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ فَأَلْأَوَّلَى أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي إِثْمَامِ نُسْكِهِ فَإِنْ حَلَّلَهُ جَازَ^(٢٧) وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْأَحْرَامِ فَلَهُ الرَّجُوعُ مَا لَمْ يُحْرِمَ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْعُمْرَةِ فَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ كَانَ لَهُ تَحْلِيلُهُ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْحَجِّ فَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْحَجِّ أَوْ التَّمَتُّعِ فَقَرَنَ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ^(٢٨) وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْأَحْرَامِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ فَأَحْرَمَ فِي شَوَّالٍ فَلَهُ تَحْلِيلُهُ قَبْلَ دُخُولِ ذِي الْقَعْدَةِ وَلَا يَجُوزُ بَعْدَ دُخُولِهِ وَلَوْ أَفْسَدَ الْعَبْدُ الْحَجَّ لِرِمَّةٍ قَضَاؤُهُ وَيُجْزِئُهُ قَضَاؤُهُ فِي حَالِ الرَّقِّ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْقَضَاءِ سِوَاءَ كَانَ إِحْرَامُهُ الْأَوَّلُ بِإِذْنِهِ أَوْ بَغَيْرِ إِذْنِهِ وَكُلُّ دَمٍ لِرِمَّةٍ بِمَحْظُورٍ أَوْ تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ أَوْ أَوْفَاتٍ أَوْ إِحْصَارٍ لَا يَجِبُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى السَّيِّدِ سِوَاءَ كَانَ أَحْرَمَ بِإِذْنِهِ أَوْ بَغَيْرِ إِذْنِهِ وَوَاجِبُهُ الصَّوْمُ وَلِلْسَّيِّدِ مَنَعُهُ^(٢٩) إِلَّا صَوْمَ التَّمَتُّعِ

(٢٦) محل اعتبار إذن السيد حيث لم تكن منفعة القن مستحقة للغير وإلا اشترط إذن ذلك الغير دون السيد ، فالموصى بمنفعته والمستأجر عينه لعمل في السفر مدة معينة والموقوف على معين أو على جهة يعتبر إذن الموصى له والمستأجر وذلك المعين والناظر ولو حاكما . (فرع) قال في الحاشية : إذن له السيد ثم رجع قبل إحرامه : فإن عَلِمَ الْعَبْدُ ثُمَّ أَحْرَمَ كَانَ لَهُ تَحْلِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامِهِ فَوَجْهَانِ كَالْقَوْلَيْنِ فِي تَصْرِفِ الْوَكِيلِ بَعْدَ الْعَزْلِ وَقَبْلَ الْعِلْمِ وَمَقْتَضَاهُ لَا يَحِلُّهُ إِلَّا إِنْ صَدَقَهُ الْعَبْدُ وَإِلَّا احتاج السيد لبينة بتقديم الرجوع على الإحرام ، وليس يبيعد . قال الأذرعى وغيره : ولو أسلم قن حُرِّيَّ ثُمَّ أَحْرَمَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ غَنَمْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا تَحْلِيلُهُ هـ .

(٢٧) أى حيث لم يأذن له في الاتمام وإلالم يملك تَحْلِيلُهُ بَعْدَ وَكَذَا الْمُشْتَرَى مِنْهُ لَكِنْ لَهُ الْخِيَارُ ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنَ لَهُ أَصْلًا وَبَاعَهُ جَازَ لِلْمُشْتَرِي تَحْلِيلُهُ وَلَا خِيَارَ لَهُ .

(٢٨) هو المعتمد كما في الحاشية لأن الإذن في التمتع إذن في الحج كما في المجموع .

(٢٩) أى من الصوم إن كان أمة تحل له مطلقاً أو عبداً أو أمة لا تحل له كالمجوسية أو محرم إن ضعفاً عن الخدمة أو نالهما به ضرر ، لأن حق السيد فوري والكفارة أصالة على التراخي ، فلا نظر لكونها قد تجب فوراً لعصيانها بسببها لعروضه فقدّم حق السيد لقوته عليه فَإِنْ انْتَفَى مَا ذَكَرَ فَلَا مَنَعَ لَهُ وَلَوْ مِنْ صَوْمٍ تَطَوُّع .

وَالْقِرَانِ (٣٠) إِذَا أُذِنَ فِيهِ وَحَيْثُ جُوزَ لِلسَّيِّدِ تَحْلِيلُهُ أَرَدْنَا أَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِالتَّحْلِيلِ
لَأَنَّ السَّيِّدَ يَسْتَقِلُّ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّحْلِيلُ وَإِذَا جَازَ لِلسَّيِّدِ تَحْلِيلُهُ جَازَ لَهُ هُوَ
التَّحْلِيلُ (٣١) وَتَحْلِيلُهُ يَحْصُلُ بِنِيَّةِ التَّحْلِيلِ مَعَ الْحَلْقِ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ نُسْكٌ وَأُمُّ
الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرُ وَالْمَعْلُقُ عِتْقُهُ وَالْمُكَاتِبُ وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ (٣٢) لَهُمْ حُكْمُ
الْعَبْدِ (٣٣) وَالْأُمَّةُ الْمَرْجُوعَةُ لَا يَجُوزُ لَهَا الْأَحْرَامُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ
جَمِيعاً وَلَوْ مَنَعَهُ الْوَالِدُ أَوْ الزَّوْجُ أَوْ صَاحِبُ الدِّينِ فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ
الْكِتَابِ فِي الْمَسْئَلَةِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ (٣٤)

(٣٠) مثلهما دم الإحصار كما في الحاشية لإذنه في سببه وله الذبح عنه بعد موته لحصول
اليأس من تكفيره وتمليك بعد الموت ليس بشرط ، ولهذا تصدق عن ميت جاز لا في حياته
لتضمنه تمليكه وهو ممتنع .

(٣١) قيده في الحاشية تبعاً للسنن وغيره رحمهم الله تعالى بما إذا أمره به السيد وكذا إن
منعه من المضي ، وإن لم يأمره به كما أخذه الأذرعى من كلام الرافعي ويجب في الصورة
الأولى دون الثانية . أقول قال بعضهم رحمه الله تعالى : وهذا أعني التقييد تبعاً للسنن
وغيره رده في التحفة بأن الذي دلّ عليه كلامهم أنّ له التحلل مطلقاً قال بل القياس وجوبه
عليه لما فيه من الخروج من المعصية لكن لما كان شبهة التلبس بالنسك مع شدة لزومه
واحتمال أنّ السيد يأذن له أبيح له البقاء الى أن يأمره السيد بالتحلل فإنّ أمره به وجب
(٣٢) أى إن لم يكن بينه وبين السيد مهايأة أو كانت وأحرم في نوبة السيد . أما إذا
أحرم في نوبته ووسعت النسك فله حكم الحر .

(٣٣) أى الخالص .

(٣٤) أى من الباب الأول في آداب السفر .

(مسائل في مذاهب الأئمة رحمهم الله تعالى في حج العبد والصبي والأغلف ومن حج بمال
حرام أو ركب دابة مغصوبة مأخوذة من المجموع) .

❖ الأولى ❖ أجمع أهل العلم على سقوط فرض الحج عن الصبي ، وعن المجنون والمعتوه ،
وأما صحة حج الصبي فهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد وداود وجهاهير العلماء وقال أبو
حنيفة في المشهور عنه لا يصح منه لأنه لو صحّ منه لوجب عليه القضاء إذا أفسده ، ولأنه
عبادة بدنية لا يصح عقدها من الولي للصبي كالصلاة .

واحتج المصححون بحديث جابر الذى رواه ابن ماجه (حججنا معنا النساء والصبيان فلينا عن الصبيان ورمينا عنهم) . وبحديث البخارى عن السائب بن زيد رضى الله عنه ٥ قال : (حج بى مع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين) وبحديث ابن عباس الذى رواه مسلم (أن امرأة رفعت صبياً فى حجة الوداع فقالت يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال نعم ولك أجر) ، وقياساً على الطهارة والصلاة فإن أبا حنيفة صححهما منه .

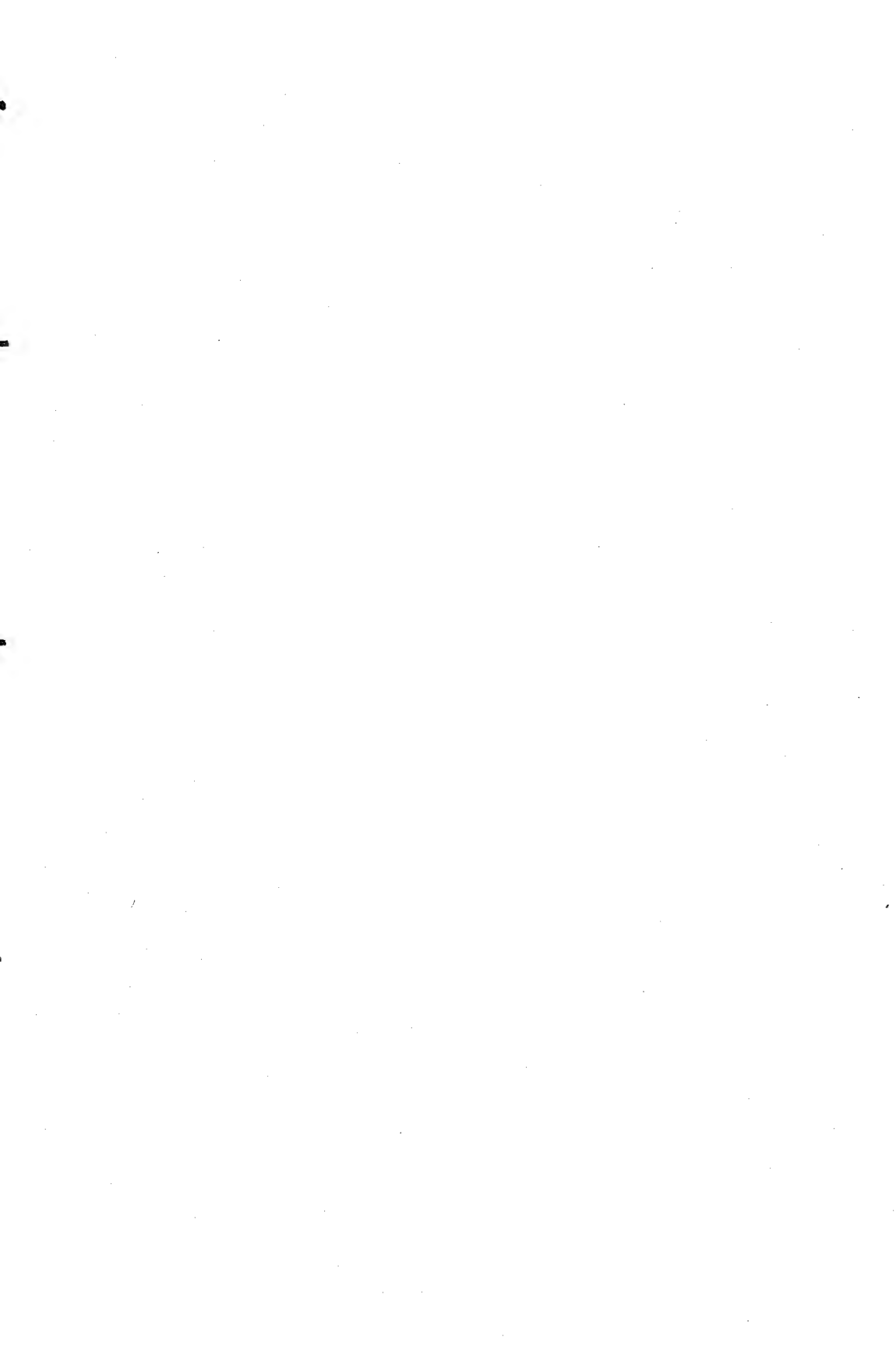
﴿ الثانية ﴾ أجمعت الأمة على أن العبد لا يلزمه الحج لأن منافعه مستحقة لسيده فليس هو مستطيعاً ، ويصح منه الحج بإذن سيده وبغير إذنه عند الشافعية . قال القاضى أبو الطيب رحمه الله تعالى وبه قال الفقهاء كافة وقال داود لا يصح بغير إذنه . دليل المصححين أنه من أهل العبادة فصح منه الحج كالحر .

[الثالثة] الصبى والعبد إذا أحرموا وبلغ الصبى وعُتق العبد قبل فوات الوقوف أجزأهما عن حجة الاسلام عند الشافعية ، وبه قال أحمد فى العبد ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يجزئهما

[الرابعة] إحرام العبد بغير إذن سيده صحيح عند الشافعية ، وبه قال جميع الفقهاء والمشهور عن داود بطلانه ، قال فى كتاب رحمه الأمة : والأمة كالعبد إلا أن يكون لها زوج فيعتبر إذنه مع الولى ، وعن محمد بن الحسن أنه لا يعتبر إذن الزوج

[الخامسة] يصح حج الأغلف (وهو الذى لم يختتن) عند الشافعية وعند كافة العلماء (وأما) حديث أبى بردة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال (لا يحج الأغلف حتى يختتن) فضيف . قال ابن المنذر فى كتاب (الختان) من الإشراف : . هذا الحديث ٥ لا يثبت ، وإسناده مجهول .

[السادسة] إذا حج بمال حرام أو راكباً دابة مغصوبة أثم وصح حجّه ، وأجزأه عند الشافعية وبه قال أبو حنيفة ومالك والعبدى وأكثر الفقهاء وقال أحمد : لا يجزئه . دليل المصححين أن الحج أفعال مخصوصة والتحريم لمعنى خارج عنها والله اعلم .



(فصل في آداب رُجوعه من سَفَر حَجِّه)

اعلم أنَّ مُعْظَمَ الآدَابِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ فِي سَفَرِهِ مَشْرُوعَةٌ فِي رُجُوعِهِ مِنْ سَفَرِهِ وَيُزَادُ هُنَا آدَابٌ

(احدها) السُّنَّةُ أَنْ يَقُولَ مَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ (١) مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ كَبَّرَ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ (٢) ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ آثِبُونَ (٣) تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ صَدَقَ اللَّهُ وَعْدُهُ (٤) وَنَصَرَ عَبْدُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدَمْنَا الْمَدِينَةَ

(الثَّانِي) يُسْتَحَبُّ إِذَا قَرَّبَ مِنْ وَطْنِهِ أَنْ يَبْعَثَ قَدَّامَهُ مَنْ يُخْبِرُ أَهْلَهُ (٥) كَيْ لَا يَقْدَمَ عَلَيْهِمْ بَغْتَةً فَهَذَا هُوَ السُّنَّةُ

(١) أَى رَجَعَ

(٢) أَى مَرْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ .

(٣) آثِبُونَ أَى رَاجِعُونَ بَهْمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفُ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا مَكْسُورَةٌ ، وَبِجُوزِ إِدْهَالِهَا يَاءٌ وَأَصْلُ آثِبُونَ آيُونَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْأَوْبِ وَهُوَ الرُّجُوعُ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً مَعْنَاهُ رَاجِعُونَ .

(٤) أَى مَا وَعَدَ بِهِ مِنْ إِظْهَارِ دِينِهِ بِقَوْلِهِ ﴿ وَعَدَ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ وَقَوْلِهِ ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ وَهَذَا فِي الْغَزْوِ وَمُنَاسَبَتُهُ لِلْحَجِّ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ﴾

(٥) ظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْإِسْمَالَ خَاصٌّ بِمَنْ لَهُ حَلِيلَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(الثالث) إِذَا أَشْرَفَ عَلَى بَلَدِهِ فَحَسَنَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ أَهْلِهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَاسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا بِهَا قَرَاراً^(٦) وَرِزْقاً حَسَناً اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا جَنَّاها^(٧) وَأَعِزَّنَا مِنْ وَبَالِهَا وَحَبِّبْنَا إِلَى أَهْلِهَا وَحَبِّ صَالِحِي أَهْلِهَا إِنَّا فَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي كِتَابِ الْأَذْكَارِ^(٨)

(الرابع) إِذَا قَدِمَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ فِي اللَّيْلِ^(٩) بَلْ يَدْخُلُ الْبَلَدَ غُدُوَّةً وَإِلَّا فَفِي آخِرِ النَّهَارِ

(٦) فَإِنْ قِيلَ إِنَّ طَلَبَ الْقَرَارِ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ - عَلَى سَاكِنِهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِخْوَانِهِ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ وَالْآلَ وَالصَّحْبَ وَالْأُمَّةَ أَجْمَعِينَ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى السَّلَامِ - لَلْحَثِّ عَلَى سَكْنِهَا فَهُوَ خَاصٌّ بِهَا .

(أَجِيب) كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ بِأَنْ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ سَكْنُهَا . وَلَكِنْ سَلِمَ وَرُودُهُ فِيهَا فَلَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّهَا بَلْ يَقَاسُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّ النَفُوسَ تَنْزِعُ إِلَى أَوْطَانِهَا ، فَإِذَا وَصَلَتْ إِلَيْهَا طَلَبَ مِنْهَا أَنْ تَسْأَلَ اللَّهَ الْقَرَارَ فِيهَا حَذَرًا مِنْ تَشْتَتِهَا إِذَا انْتَقَلَتْ إِلَى غَيْرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٧) (بفتح الجيم هو ما يجتنى من الثمرة والمراد منها هنا ما يشمل المعنوية كالحسية

(٨) كِتَابُ الْأَذْكَارِ لِلْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَحْسَنُ كِتَابٍ فِي الْأَذْكَارِ النَّبَوِيَّةِ دُنْيَوِيَّةٍ وَأُخْرَوِيَّةٍ وَدِينِيَّةٍ ، وَكُلُّ كِتَابٍ يَأْتِي بَعْدَهُ فَهُوَ عَالَةٌ عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ اقْتِنَاؤُهُ وَلِذَا قِيلَ ﴿ بَغِ الدَّارَ وَاشْتَرِ الْأَذْكَارَ ﴾ وَرَحِمَ اللَّهُ الْقَائِلَ وَرَحِمَ اللَّهُ النَّوَاوِي الْإِمَامَ لَجَمْعِهِ أَذْكَارَ سَيِّدِ الْأَنْعَامِ فَطَالَعُوهُ يَأْذُو الدَّرَايَةَ فَإِنَّ فِيهِ الْخَيْرَ وَالْكَفَايَةَ

(٩) مُسْتَدْرَكٌ وَإِلَّا فَالطَّرُوقُ خَالِصٌ بِاللَّيْلِ . قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ : كُلُّ مَا أَتَى لَيْلًا فَقَدْ طَرَقَ وَهُوَ طَارِقٌ وَلِعَلَّهُ جَرَّدَ الْفِعْلَ عَنْ جُزْءٍ مَعْنَاهُ ، وَأَرَادَ بِهِ مَطْلَقَ الْإِتْيَانِ وَقَضِيَّتِهِ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَ يَسْتَحَبُّ إِذَا قَرَّبَ مِنْ وَطَنِهِ أَنْ يَبِيعَ إِلَيْهِمْ أَنْ طَرَوْقَهُمْ لَيْلًا خِلَافَ السَّنَةِ وَإِنْ

(الخامس) إذا وصل منزله فالسنة أن يتدّى بالمسجد فيصلّي فيه ركعتين (١٠) وإذا دخل منزله صلى أيضاً ركعتين ودعا وشكر الله تعالى

(السادس) يستحب لمن يسلم على القادم من الحج أن يقول قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك رويّا ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج قال الحاكم وهو صحيح على شرط مسلم

(السابع) يستحب أن يقول إذا دخل بيته ما رويّا في كتاب الأذكار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ إذا رجع من سفره فدخل على أهله قال توباً توباً (١١) لربنا أوباً لا يغادر حوباً قلت توباً توباً سؤال التوبة أي نسألك توبة كاملة (١٢) ولا يغادر حوباً أي لا يترك إثماً

(الثامن) ينبغي أن يكون بعد رجوعه خيراً مما كان فهذا من

= أرسل من يخبرهم بقدمه وهو ظاهر لما في القдом ليلاً من المشقة وإن وجد الخبر المذكور وظاهر أن الإرسال كما تقدم خاص بمن له حليلة والأتان نهراً غير مختص بذلك وأن الكلام فيمن لم يشق عليه تأخير القдом إلى النهار والله اعلم (١٠) أي للحديث المتفق عليه وهو أنه ﷺ (كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين)

(١١) أي أتوب توباً والتكرار للتأكيد ، والتوبة منه ﷺ خضوع لمولاه سبحانه أو تشريع للأمة وقوله أوباً أي رجوعاً وقوله (لا يغادر) أي لا يترك وقوله (حوباً) هو بضم الحاء وفتحها وهو أحسن لمناسبة أوباً ومن الضم قوله تعالى (انه كان حوباً كبيراً) أي ذنباً عظيماً .

(١٢) أو نتوب إلى ربنا توباً ونرجع إليه رجوعاً لا يترك ذنباً ولا إثماً ، وفقنا الله لمرضاته ولتأبئة رسول الله ﷺ آمين .

عَلَامَاتِ قَبُولِ الْحَجِّ وَأَنْ يَكُونَ خَيْرُهُ آخِذاً^(١٣) فِي زِدْيَادِ

(فصل) ذكر أقصى القضاة الماوردي في الاحكام السلطانية باباً في
الولاية على الحجيج أنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصده قال ولاية الحج على
ضربين : أحدهما يكون على تسيير الحج ، والثاني على إقامة الحج أما
الضرب الأول فهو ولاية سياسة وتدبير ، وشرط المتولي أن يكون مطاعاً
ذارأي وشجاعة وهداية والذي عليه في هذه الولاية عشرة أشياء
(أحدها) جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى لا يفرقوا فيخاف
عليهم

(الثاني) ترتيبهم في السير والنزول وإعطاء كل طائفة منهم مقادراً^(١٤)
حتى يعرف كل فرقة مقاده إذا سار وإذا نزل ولا يتنازعوا ولا يضلوا عنه
(الثالث) يرفق بهم في السير ويسير سير أضعفهم^(١٥)

(الرابع) يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها

(الخامس) يرئذ لهم المياه والمراعى إذا عجزوا عنها

(قلت السادس) يحرسهم إذا نزلوا ويحوطهم إذا رحلوا حتى

لا يخطفهم متلصص

(١٣) في بعض النسخ بدل (آخذاً) (مستمراً) في ازدياد

(١٤) المقادير هي عرف الناس يسمى بالتقطير ، وهو جعل الابل مربوطة بعضها خلف
بعض تسير جملة مترتبة كل فرقة من الحجاج لإبلها موضع في المقادير ، وظاهر أن هذا
فيمن تقطر ركا بهم كأهل تهامة ، وأما أهل نجد والعراق فانهم لا يربطون إبلهم بل تسير
جملة بعضها في بعض . أقول كل من الذي يقطر والذي لا يقطر كان في زمان قد مضى
وانقضى والآن عصر السرعة طائرات وسيارات زمان عطلت فيه العشار ، وحشرت في
حدائقه الوحوش وجمعت فيها أصناف الحيوانات . زمان قرب بعيدة وسار ونطق
حديده ، نسأله تعالى حسن الخاتمة آمين .

(١٥) أي ما لم يعارضه ما هو أهم منه كخوف عطش ونحوه

(السابع) يَكْفُ عَنْهُمْ مَنْ يَصُدُّهُمْ عَنِ الْمَسِيرِ (١٦) بِقِتَالٍ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ
أَوْ بَذْلِ مَالٍ إِنْ أَجَابَ الْحَجِيجُ إِلَيْهِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَجْبُرَ أَحَدًا عَلَى بَذْلِ
الْخِفَارَةِ (١٧) إِنْ أَمْتَعَ مِنْهَا لِأَنَّ بَذْلَ الْمَالِ فِي الْخِفَارَةِ لَا يَجِبُ (١٨) .

(الثامن) يَصْلَحُ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْحُكْمِ بَيْنَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
قَدْ قُوِّضَ إِلَيْهِ الْحُكْمُ وَهُوَ جَامِعٌ لِشَرَائِطِهِ فَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَإِنْ دَخَلُوا بِلَدًا
جَارَ لَهُ وَلِحَاكِمِ الْبَلَدِ الْحُكْمَ بَيْنَهُمْ وَلَوْ تَنَازَعَ وَاحِدٌ مِنَ الْحَجِيجِ وَوَاحِدٌ مِنَ
الْبَلَدِ لَمْ يَحْكَمْ بَيْنَهُمْ إِلَّا حَاكِمُ الْبَلَدِ

(التاسع) أَنْ يُؤَدَّبَ جَانِبُهُمْ وَلَا يَجَاوِزُ التَّعْزِيرَ إِلَى الْحَدِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ
أُذِنَ لَهُ فِي الْحَدِّ فَيَسْتَوْفِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَهَادِ فِيهِ فَإِذَا دَخَلَ بِلَدًا
فِيهِ مَنْ يَتَوَلَّى إِقَامَةَ الْحُدُودِ عَلَى أَهْلِهِ فَإِنْ كَانَ الَّذِي مِنَ الْحَجِيجِ أُنْثَى
بِالْجَنَائَةِ قَبْلَ دُخُولِهِ الْبَلَدِ فَوَالِي الْحَجِّ أَوْلَى بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ
دُخُولِهِ الْبَلَدِ فَوَالِي الْبَلَدِ أَوْلَى بِهِ (١٩)

(١٦) لله الحمد والمنة الآن الطرق كلها في أمان الله ، ثم في أمان الحكومة السعودية
ولا هناك شيء مما كان ، نسأله تعالى التوفيق لمرضاته وشكره آمين .

(١٧) الخفارة : هي المال الذي يدفعه الحاج ليأمن على نفسه فيؤدي نسكه .

(١٨) قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر رحمه الله في كتابه (مفيد

الأنام) : اللهم إلا أن يخاف عليهم (أى على الحجاج) إن لم يبذلوا الخفارة من النهب

والسلب أو القتل مع عجزهم عن مدافعة طالب الخفارة فله إذاً إجبار الحجيج على بذلها ٥

إلى أن قال : وفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وألف طرح الملك عبد العزيز بن عبد

الرحمن آل فيصل آل سعود الخفارة التي تؤخذ من الحجاج في زمنه وزمن أمراء مكة

السابقين فصارت حسنة من حسناته والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً اهـ من الكتاب

المذكور ص ١٧٧ من الجزء الثاني . أقول وما زالت حكومتنا السنية من ذلك العهد وهي

تبذل الأموال الطائلة على راحة الحجاج غير طالبة منهم جزاءً ولا شكوراً ، وفقها الله

تعالى لمرضاته آمين .

(١٩) هذا باعتبار السابق أما الآن فاذا وصل الحجاج من أى جهة كانوا حدود =

(العاشر) أن يُراعَى اتِّسَاعُ الْوَقْتِ حَتَّى يَأْمَنَ الْفَوَاتُ وَلَا يَلْحَقَهُمْ ضِيقٌ فِي الْحَثِّ عَلَى السَّيْرِ فَإِذَا وَصَلَ الْمِيقَاتُ أَمْهَلَهُمْ لِلْأَحْرَامِ وَإِقَامَةِ سُنَّتِهِ فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَاسِعاً دَخَلَ بِهِمْ مَكَّةَ وَخَرَجَ مَعَ أَهْلِهَا إِلَى مَنَى ثُمَّ عَرَفَاتٍ وَإِنْ كَانَ ضَيْقاً عَدَلَ إِلَى عَرَفَاتٍ مَخَافَةَ مِنَ الْفَوَاتِ فَإِذَا وَصَلَ الْحَجِيجُ مَكَّةَ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَزْمِ الْعُودِ زَالَتْ وَلَايَةُ وَالِي الْحَجِيجِ عَنْهُ وَمَنْ كَانَ عَلَى عَزْمِ الْعُودِ فَهُوَ تَحْتَ وَلَايَتِهِ وَمُتَلَزِمٌ أَحْكَامِ طَاعَتِهِ (٢٠) وَإِذَا قَضَى النَّاسُ حَجَّهُمْ أَمْهَلَهُمُ الْآيَّامُ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا لَانْجَازِ حَوَائِجِهِمْ وَلَا يُعَجَّلُ عَلَيْهِمْ فِي الْخُرُوجِ فَيَضْرِبُهُمْ فَإِذَا رَجَعُوا سَارَ بِهِمْ إِلَى مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِزِيَارَةِ قَبْرِهِ ﷺ رِعَايَةً لِحُرْمَتِهِ وَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فُرُوضِ الْحَجِّ فَهُوَ مِنْ مَدُوبَاتِ الشَّرْعِ الْمُسْتَحَبَّةِ وَعَادَاتِ الْحَجِيجِ الْمُسْتَحْسَنَةِ ثُمَّ يَكُونُ فِي عَوْدِهِ مُتَلَزِماً فِيهِمْ مِنَ الْحَقُوقِ مَا كَانَ مُتَلَزِماً فِي ذَهَابِهِ حَتَّى يَصِلَ الْبَلَدَ الَّذِي سَارَ بِهِمْ مِنْهُ فَتَنْقَطِعُ وَلَايَتُهُ بِالْعُودِ إِلَيْهِ

(الضرب الثاني) أن تكونَ الْوَلَايَةُ عَلَى إِقَامَةِ الْحَجِّ فَهُوَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فَمِنْ شُرُوطِ هَذِهِ الْوَلَايَةِ مَعَ الشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي أَمَّةِ الصَّلَوَاتِ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِمَنَاسِكِ الْحَجِّ وَأَحْكَامِهِ وَمَوَاقِيتِهِ وَأَيَّامِهِ وَتَكُونُ مُدَّةُ وَلَايَتِهِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَوَّلُهَا مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَأَخِيرُهَا الْيَوْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا أَحَدُ الرَّعَايَا وَلَيْسَ مِنَ الْوَلَاةِ ثُمَّ إِنْ كَانَ مُطْلَقَ الْوَلَايَةِ عَلَى الْحَجِّ فَلَهُ إِقَامَتُهُ كُلَّ سَنَةٍ مَا لَمْ يُعْزَلْ عَنْهُ وَإِنْ عَقَدَتْ خَاصَّةً عَلَى عَامٍ وَاحِدٍ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِوَلَايَةِ وَالِدِي يَخْتَصُّ بِوَلَايَتِهِ وَيَكُونُ نَظَرُهُ عَلَيْهِ مَقْصُوراً

٥ المملكة السعودية لا تدخل لأحد في الحكم أيًا كان ، فالحكم لله ثم لجلالة الملك ثم لنوابه . وفق الله حكومتنا وجميع حكام المسلمين لما يحبه ويرضاه أمين .
(٢٠) أى في غير معصية الله تعالى .

خَمْسَةُ أَحْكَامٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا وَسَادِسٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ أَحَدُهَا أَعْلَامُ النَّاسِ بِوَقْتِ إِحْرَامِهِمْ وَالْخُرُوجُ إِلَى مَشَاعِرِهِمْ لِيَكُونُوا تَابِعِينَ لَهُ مُقْتَدِينَ بِأَفْعَالِهِ

(الثَّانِي) تَرْتِيبُ الْمَنَاسِكِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ فَلَا يَقْدَمُ مُؤَخَّرًا وَلَا يُؤَخَّرُ مُقَدِّمًا سِوَاءَ كَانَ التَّرْتِيبُ مُسْتَحَبًّا أَوْ وَاجِبًا لِأَنَّهُ مُتَّبَعٌ

(الثَّالِثُ) تَقْدِيرُ الْمَوَاقِيتِ بِمَقَامِهِ فِيهَا وَمَسِيرِهِ عَنْهَا كَمَا تُقَدَّرُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ

(الرَّابِعُ) اتِّبَاعُهُ فِي الْأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ وَالتَّأْمِينِ عَلَى دَعَائِهِ

(الْخَامِسُ) إِمَامَتُهُمْ فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي شَرَعَتْ خُطْبُ الْحَجِّ فِيهَا وَجَمْعُ الْحَجِيجِ وَهِيَ أَرْبَعُ خُطَبٍ سَبَقَ بَيَانُهَا الْأَوَّلَى بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَهِيَ أَوَّلُ شُرُوعِهِ فِي مَنَاسِكَهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَيَفْتَحُهَا بِالتَّلْبِيَةِ إِنْ كَانَ مُحْرِمًا وَبِالتَّكْبِيرِ إِنْ كَانَ حَلَالًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ النَّفْرَ الْأَوَّلَ بِمَنْىَ لَيْلَةِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيَنْفِرَ النَّفْرَ الثَّانِي مِنْ غَدٍ بَعْدَ الرَّمَى لِأَنَّهُ مُتَّبَعٌ فَلَا يَنْفِرُ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ الْمَنَاسِكِ فَإِذَا حَصَلَ النَّفْرُ الثَّانِي انْقَضَتْ وَلَايَتُهُ وَأَمَّا الْحُكْمُ السَّادِسُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ

(أَحَدُهَا) إِذَا فَعَلَ بَعْضُ الْحَجِيجِ مَا يَقْتَضِي تَعْزِيرًا أَوْ حَدًّا فَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَجِّ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعْزِيرُهُ وَلَا حَدُّهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْحَجِّ فَلَهُ تَعْزِيرُهُ وَهَلْ لَهُ حَدُّهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ

(الثَّانِي) لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ الْحَجِيجِ فِيمَا يَتَارَعُونَ فِيهِ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَجِّ وَفِي الْمُتَعَلِّقِ بِالْحَجِّ كَالزَّوْجَيْنِ إِذَا تَنَارَعَا فِي إِجَابِ الْكَفَّارَةِ بِاللَّوْطَاءِ وَمَوْنَةِ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ وَجْهَانِ .

(الثَّالِثُ) أَنْ يَفْعَلَ بَعْضُهُمْ مَا يَقْتَضِي فِدْيَةً فَلَهُ أَنْ يَعْرِفَ وَجُوبَهَا وَيَأْمُرَهُ بِإِخْرَاجِهَا وَهَلْ لَهُ الزَّامَةُ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَمِيرِ الْحَجِّ أَنْ يَكْرِهَ عَلَيْهِمْ مَا يَسُوغُ فَعْلَهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ إِقْدَادَ النَّاسِ بِفَاعِلِهِ وَلَيْسَ لَهُ

أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَلَوْ أَقَامَ النَّاسُ الْمَنَاسِكَ وَهُوَ حَلَالٌ غَيْرُ
مُحَرَّمٍ كُرَّةً ذَلِكَ وَصَحَّ الْحَجُّ وَلَوْ قَصَدَ النَّاسُ التَّقَدُّمَ عَلَى الْأَمِيرِ أَوْ
التَّأَخَّرَ كُرَّةً ذَلِكَ وَلَمْ يَحْرَمْ هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْمَوَارِدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) نَخْتُمُ بِهِ الْكِتَابَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِالْمَنَاسِكِ

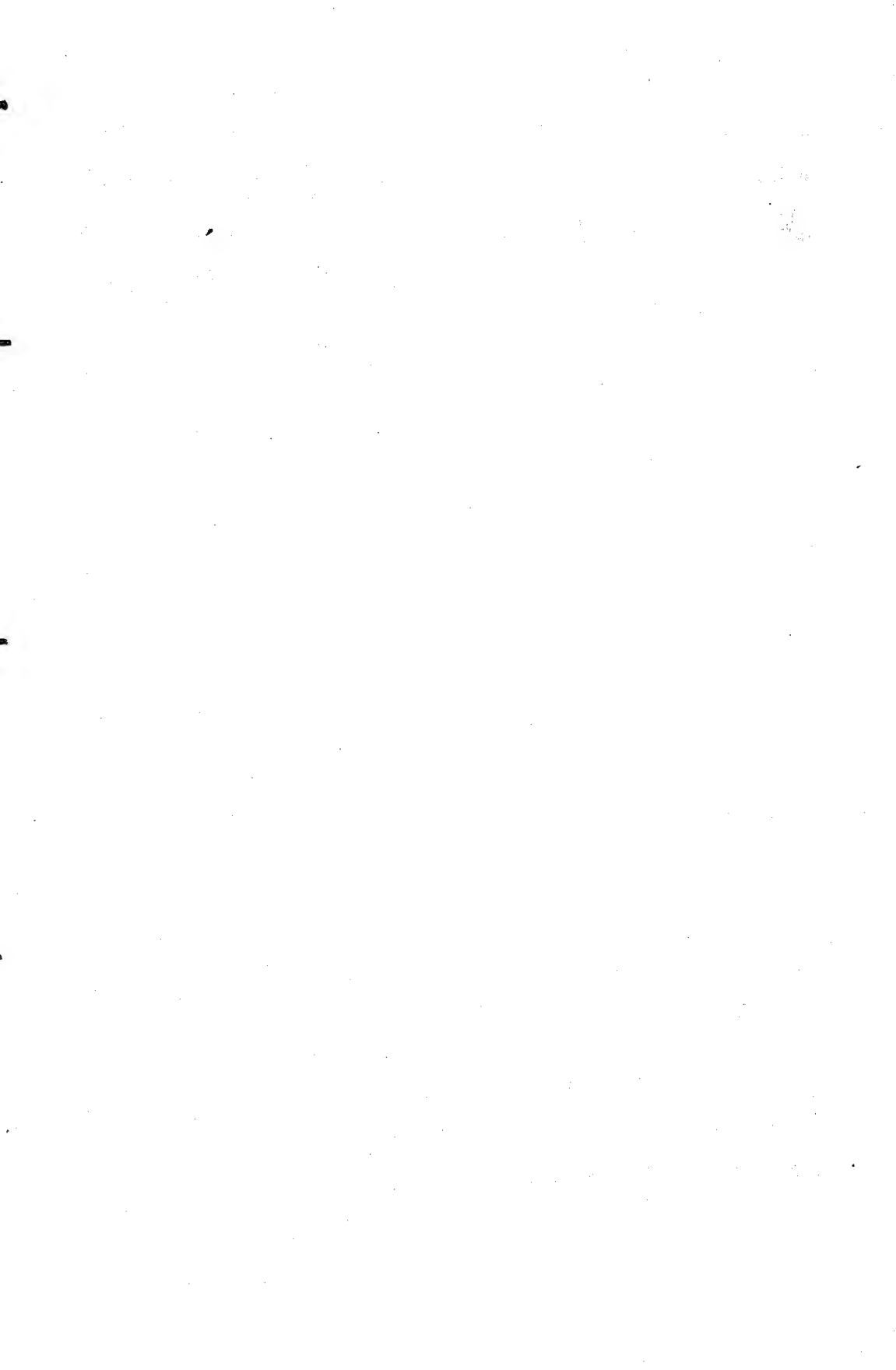
تَسْتَحِبُّ الْمَحَافِظَةَ عَلَى دَعَاءِ الْكَرْبِ وَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ
الْعَظِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ وَفِي
رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ ذَلِكَ وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنْ
أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ أَكْثَرَ دَعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا
حَسَنَةً (٢١) وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي مُوسَى
الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَثُرَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ
وَفِي الصَّحِيحِينَ وَهُوَ آخِرُ حَدِيثٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ (٢٢) سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ
اللَّهِ الْعَظِيمِ فَهَذَا آخِرُ الْكِتَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ خَيْرِ خَلْقِهِ وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ أَسْأَلُ خَاتَمَةَ الْخَيْرِ لِي
وَلِسَائِرِ أَحِبَائِي وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَحَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

(٢١) الْحَسَنَةُ فِي الدُّنْيَا هِيَ كُلُّ خَيْرٍ دِينِيٍّ أَوْ مَا يَجْرُ إِلَيْهِ ، وَفِي الْآخِرَةِ كُلُّ مُسْتَلَذٍّ
أُخْرَوِيٍّ مُتَعَلِّقٍ بِالرُّوحِ وَالْبَدَنِ ، جَعَلَنَا اللَّهُ وَآخَوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ مِنْ أَهْلِهَا فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ آمِينَ

(٢٢) أَيْ ثَقِيلٌ ثَوَابُهَا

قال الشيخ الإمام مُحيي الدين صنفْتُ هَذَا الكتابَ وفرغْتُ من تصنيفِهِ في
صبيحةِ يوم الجمعة العاشرِ مِنْ رجب الفردِ (٢٣) سنة سبع وستين وستائة رَحِمَهُ اللهُ
تعالى ورضيَ عَنْهُ وأثابه الجنةَ برحمتهِ وجمعنا به في دارِ كرامتهِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ إِنَّهُ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ والحمد لله رب العالمينَ

(٢٣) سَمِيَ رَجَبٌ بالفرد لانفراده عن باقي الأشهر الحرم وهي شهر ذى القعدة وذى
الحجة والمحرم ورجب رابعها والله اعلم .
قال جامع هذا التعليق المسمى (بالافصاح عن مسائل الايضاح) على مذاهب الأئمة
الأعلام عليه وعليهم وعلى الأمة رحمة العلامة عبد الفتاح بن حسين بن اسمعيل بن محمد طيب
راوه المكي انتهى ما وقفني الله إليه من التعليق على هذا الكتاب الكثير النفع المسمى
بالايضاح للامام الحافظ المحدث الفقيه أبى زكريا يحيى النووى رحمنى الله وإياه والمسلمين
والمسلمات ليلة الجمعة السادس عشر من ربيع الثانى عام واحد بعد الأربعمئة والألف
(١٤٠١) من هجرة من له مزيد الشرف سيدنا محمد ﷺ وعلى إخوانه النبيين والمرسلين
وآل كل وصحب كل وأتباع كل كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .
اللهم انفع بكتابى هذا « الإفصاح » وبكافة كتبى كما نفعت بأصولها آمين - والحمد
لله رب العالمين .



﴿ فهرس الكتاب ﴾

صحيفة

٣	التعريف بصاحب الإيضاح
٧	التعريف بصاحب الحاشية على الإيضاح
٩	التعريف بمؤلف الإفصاح
١٣	مقدمة صاحب الإفصاح
١٧	مقدمة الإفصاح
٢١	أسرار الحج وذكرياته
٢٥	منافع الحج دينية ودنيوية
٣٣	(الباب الأول) في آداب السفر
٦٣	فصل إذا جمع في وقت الأولى أذن لها الخ
٦٣	فصل ويستحب صلاة الجماعة في السفر
٦٣	فصل وتسن السنن الراتية مع الفرائض في السفر الخ
٦٣	فصل للمسافر إلى مسافة تبلغ مرحلتين فصاعدا أن يمسح على خفيه الخ
٦٥	فصل يجوز التنفل في السفر طويلا كان أو قصيرا على الراحلة الخ
٧١	فصل إذا عدم الماء طلبه فان لم يجده تيمم الخ
٧٢	فصل وإذا لم يجد الماء وجب عليه طلبه ممن يعلمه عنده الخ
٧٣	فصل ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر الخ
٧٣	فصل والتيمم مسح الوجه الخ
٧٤	فصل لا يصح التيمم لفريضة إلا بعد دخول وقتها الخ
٧٥	فصل إذا صلى بالتيمم لعدم الماء الذي يجب استعماله لم تلزمه إعادة الصلاة الخ ...
٧٥	فصل إذا لم يجد ماء ولا ترابا صلى على حسب حاله الخ

فصل مما تعم به البلوى ويحتاج إلى معرفته سالك طريق الحج حكم من يموت معهم	٧٦
فصل ومما يتأكد الوصية به أنه ينبغي أن يحرص على فعل المعروف الخ	٧٧
فصل مختصر جدا فيما يتعلق بوجوب الحج	٧٨
(الباب الثانى) فى الإحرام	٩٩
فصل فى ميقات الحج	٩٩
فصل فى آداب الإحرام	١١١
فصل فى صفة الإحرام وما يكون بعده	١١٧
فصل فى التلبية	١٢٨
فصل فى محرمات الإحرام وهى سبعة أنواع	١٣٣
النوع الأول اللبس	١٣٣
النوع الثانى من محرمات الاحرام الطيب	١٤٣
النوع الثالث دهن شعر الرأس واللحية	١٤٩
النوع الرابع الحلق وقلم الظفر	١٥٠
النوع الخامس عقد النكاح	١٥٣
النوع السادس الجماع ومقدماته	١٥٥
النوع السابع اتلاف الصيد	١٦٣
فصل هذه محرمات الاحرام السبعة وما يتعلق بها والمرأة كالرجل فى جميعها الخ	١٧٢
فصل وما سوى هذه المحرمات السبعة لا تحرم على المحرم	١٧٢
(الباب الثالث) فى دخول مكة زادها الله تعالى شرفا وتعظيما وما يتعلق به	
وفيه ثمانية فصول	١٧٥
الأول فى آداب دخولها	١٧٥
الفصل الثانى فى كيفية الطواف	١٨٨
الفصل الثالث فى السعى وما يتعلق به	٢٣٠
فرع فى واجبات السعى وشروطه وسننه وآدابه	٢٣٣
الفصل الرابع فى الوقوف بعرفات وما يتعلق به قبله وبعده	٢٤٠

٢٦٩	الفصل الخامس في الإفاضة من عرفات الى المزدلفة وما يتعلق بها
٢٧٩	الفصل السادس في الدفع إلى منى
٢٨٥	الفصل السابع في الأعمال المشروعة بمنى يوم النحر
	الأعمال المشروعة يوم النحر أربعة الأول رمى جمرة العقبة - الثاني من الأعمال
	المشروعة بمنى يوم النحر ذبح الهدى والاضحية - الثالث من الأعمال المشروعة
	يوم النحر طواف الإفاضة
٣٢٣	فصل للحج تحللان الخ
٣٢٥	فصل في أمور تشرع يوم النحر وتتعلق به غير ما ذكرناه الخ
٣٢٨	الفصل الثامن فيما يفعله بمنى في أيام التشريق ولياليها
٣٤٧	فصل أعمال الحج ثلاثة أقسام أركان وواجبات وسنن الخ
٣٤٩	(الباب الرابع) في العمرة وفيه مسائل
	(الباب الخامس)
٣٥٩	في المقام بمكة وطواف الوداع وفيه مسائل
	(الباب السادس) في زيادة قبر سيدنا ومولانا محمد ﷺ وشرف وكرم وعظم
٤١٣	وما يتعلق بذلك
٤٣٤	(الباب السابع) فيما يجب على من ترك في نسكه مأمورا أو ارتكب محرما
٤٤٠	فصل وأما ارتكاب المحظور الخ
٤٥٦	فصل يحرم التعرض لصيد حرم المدينة وأشجاره
٤٥٧	فصل ويحرم صيد وج
٤٥٨	فصل فيما إذا فعل المحرم محظورين أو أكثر
٤٦١	فصل في الاحصار
٤٦٧	(الباب الثامن) في حج الصبي والعبد والمرأة ومن في معناتهم
٤٦٨	فصل متى صار الصبي محرما فعل ما قدر عليه الخ
٤٦٨	فصل الزائد من نفقه الصبي الخ
٤٦٩	فصل يمنع الصبي المحرم من محظورات الاحرام

٤٦٩ فصل إذا جامع الصبي الخ
٤٦٩ فصل حكم المجنون حكم الصبي الخ
٤٧٠ فصل إذا بلغ الصبي في أثناء الحج نظر الخ
٤٧٠ فصل إحرام العبد صحيح الخ
٤٧٥ فصل في آداب رجوعه من سفر حجه
	فصل ذكر أفضى القضاة الماوردى في الاحكام السلطانية بابا في الولاية على الحج
	أنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصده الخ وهو فصل نختم به الكتاب وان لم يكن له
٤٧٨ اختصاص بالمناسك